الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
وزارة المالية

المشروع السنوي للأداء

(ملحق بمشروع قانون المالية لعام 2027)

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون النظامي رقم 2018-039 يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛ يرفق هذا الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق 10

اكتوبر 2026

الفهرس

الرقم	الباب	الصفحة
12	وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية	03
14	وزارة العدل	54
15	وزارة التكوين المهنى والصناعة التقليدية والحرف	78
18	وزارة التجارة والسياحة	105
19	وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية	122
20	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري	146
22	وزارة الزراعة والسيادة الغذائية	210
25	وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي	236
35	وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة	298
37	وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان	354
39	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي	384
42	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	393
64	وزارة الوظيفة العمومية والعمل	459
67	وزارة المالية	468
73	وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية	536
75	وزارة الإسكان و العمران والإستصلاح الترابي	563
76	وزارة المياه والصرف الصحي	596
77	وزارة العمل الإجتماعي والطفولة والأسرة	627
78	وزارة البيئة والتنمية المستديمة	668
80	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	686
81	وزارة الشئون الاقتصادية والتنمية	737
82	وزارة الطاقة والنفط	776

وزارة تمكين الشباب والتشغيل
والرياضة والخدمة المدنية

12

المشروع السنوي للأداء

تمهيد

يقوم عرض الميزانية وفق منهج الأداء على تقسيم مجالات تدخل الدولة بحسب منطق السياسات العمومية، استناداً إلى تصنيف حسب الوجهة متدرّج المستويات: الباب (الوزارة)، فالبرنامج، فالعمل، فالنشاط.

يضم «الباب» (الوزارة) مجموعة من البرامج، ويُعدّ وحدةَ التصويت على الاعتمادات المالية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

يجمع «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الأعمال التابعة للباب (الوزارة) نفسه، تقترن بها نتائج منتظرة تخضع للتقييم. ويُعدّ البرنامج وحدةَ تخصيص الاعتمادات المالية (المادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية). ويُميَّز داخل كل وزارة بين برامج السياسات العمومية، المكلفة بتنفيذ سياسة عمومية بعينها، وبرنامج الدعم الذي يتولى مساندة هذه البرامج.

أما «العمل» فهو تقسيم استرشادي للبرنامج يمثّل جزءاً من السياسة العمومية. وعلى المستوى الأكثر تفصيلاً، يحدّد «النشاط»، داخل كل عمل، وجهةَ الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفَّذة.

تُعَدّ مشاريع الأداء السنوية، الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة، لكل باب (وزارة) على حدة، وتتضمن:

- طلبات الاعتمادات والوظائف الخاصة بالإدارة للسنة المقبلة، مع تبريرها على النحو المطلوب؛
- التزامات الأداء التي تتعهد بها الإدارة، في ارتباط وثيق بهذه الطلبات.

وبعد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية الوثائقَ المرجعية للعمل العمومي في نطاق كل برنامج خلال السنة، سواء من حيث الوسائل الموضوعة تحت التصرف أو من حيث النتائج المراد تحقيقها.

يتضمن عرض كل باب ما يلي:

- العرض الاستراتيجي للباب؛
- ملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والعمل، وحسب البرنامج والجزء، مع التمييز بين اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

ثم يُعرض كل برنامج من برامج الباب بالتفصيل من خلال:

- عرض البرنامج؛
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض وسائل البرنامج من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات جزءاً جزءاً.

تمهيد

الباب: وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية

العرض الاستراتيجي للباب الوزاري
النطاق
أهم النصوص المرجعية
أهم الإصلاحات
أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي
الأهداف الأكثر تمثيلاً
ملخص اعتمادات الباب

برنامج الدعم

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأعمال وأنشطتها
الإطار الاستراتيجي
العرض الاستراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
مقترحات الميزانية
مقترحات الوظائف
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات المستخدمين
نفقات اقتناء السلع والخدمات
الإعانات والتحويلات

وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية

العرض الاستراتيجي للوزارة

اسم الوزير: السيد محمد عبد الله ولد لولي

النطاق

يأتي نطاق وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية ثمرةً لإعادة توزيع الصلاحيات الوزارية سنة 2024، التي دُمجت بموجبها وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان. وتتمحور مهام الوزارة حول جملة من السياسات العمومية المتصلة بالتعليم والتكوين والتشغيل والتنمية الاقتصادية. ويكفل هذا النهج المندمج الانسجامَ في إعداد الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المساهمة المستدامة للشباب في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفي تنفيذها. وتعمل الوزارة، بحكم طبيعة مهامها، بتنسيق وثيق مع القطاعات الوزارية الأخرى المعنية بنفاذ الشباب إلى التشغيل، وإنشاء المؤسسات، والالتزام المواطني، وترقية الممارسة الرياضية بوصفها أداةً للتماسك والازدهار.

أهم النصوص المرجعية

على المستوى المؤسسي، يحدد المرسوم رقم 2024-191 صلاحيات الوزارة وتنظيم إدارتها المركزية، فيما تتجسد الرؤية الاستراتيجية للقطاع في وثائق التخطيط الخاصة به، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والاستراتيجية الوطنية للشباب، والوثيقة المرجعية للخدمة المدنية.

أهم الإصلاحات

تضطلع الوزارة بتنفيذ الإصلاحات التالية:
مرسوم يتعلق باليد العاملة الأجنبية: يهدف إلى تأطير اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية، بما يحقق توازناً أفضل بين احتياجات السوق وأولوية التشغيل الوطني.
مرسوم يتعلق بنظام معلومات سوق العمل: يتيح تجميع البيانات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه وتحسين موثوقيتها، بما يسهم في توجيه السياسات العمومية وآليات الإدماج بفعالية أكبر.
الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة: تشكّل إطاراً مرجعياً لتحفيز ريادة الأعمال، ودعم الانتقال إلى القطاع المصنف، وتعزيز تنافسية الوحدات الاقتصادية الصغيرة المولِّدة لفرص العمل.

إعادة هيكلة وكالة تشغيل: تهدف إلى تحديث الوكالة ورفع فعاليتها، بما يحسّن خدماتها في مجالات الوساطة والتوجيه والتكوين لفائدة الشباب الباحثين عن عمل.
إنشاء صندوق وطني للتشغيل: يُخصَّص للتمويل المستدام لبرامج دعم التشغيل وريادة الأعمال، مع ضمان تنسيق أفضل وديمومة الموارد.
قانون الرياضة ومراسيمه التطبيقية: يضع إطاراً قانونياً لتنظيم قطاع الرياضة وتطويره، بما يعزز الاحترافية والحكامة ويثمّن الممارسات الرياضية.

أُنشئت الوزارة إثر إعادة التشكيل الحكومي لسنة 2024، وكرّست سنتيها الماليتين الأوليين لإرساء تنظيمها (المرسوم رقم 2024-191) ووضع أدوات قيادتها وبرمجتها الميزانوية وفق منهج الأداء. وتُعدّ السنة المالية 2026 أول سنة تُبنى ميزانيتها على مشروع أداء سنوي، وقد أتاحت تحديد التزامات قابلة للقياس، هي: إعادة تأهيل 20 منشأة وبناء 8 منشآت للشباب والرياضة، ومرافقة 6000 رائد أعمال، ودعم 1100 مؤسسة و880 مشروعاً صغيراً، وإشراك 5000 متطوع في الخدمة المدنية. وسيوفّر تقرير الأداء السنوي لسنة 2026 أول قياس موحَّد لهذه الالتزامات. وفي انتظار ذلك، تنصبّ الأولوية على تحسين موثوقية بيانات المتابعة، ولا سيما نظام معلومات سوق العمل، ومرصد التشغيل، وسجلات مديرية الخدمة المدنية والإدارات العامة.

تتمثل الأهداف الأكثر تمثيلاً للباب في نفاذ الشباب إلى منشآت ذات جودة، وتطوير ريادة الأعمال والتشغيل، ونشر الخدمة المدنية الوطنية. ويقتضي تحقيقها إنجاح التوسع التدريجي لبرامج الاستثمار الكبرى، وتعزيز الهيئات المشغِّلة (وكالة تشغيل، وبروكابك، ومكتب المركب الأولمبي، والمعهد العالي للشباب والرياضة)، فضلاً عن توطيد التنسيق بين الإدارة المركزية والمندوبيات الجهوية الخمس عشرة والشركاء الفنيين والماليين.

يرصد مشروع قانون المالية لسنة 2027 للباب 241 044 492 2 أوقية جديدة اعتماداتِ دفع (بزيادة 17,5% مقارنة بقانون المالية لسنة 2026)، و 090 820 156 4 أوقية جديدة تراخيصَ التزام. وتستأثر نفقات الاستثمار بنسبة 66,5% من اعتمادات الدفع، في حين تبقى حصص نفقات المستخدمين (8,4%) والسلع والخدمات (7,5%) والتحويلات الجارية (4,1%) محدودة. ولا تتجاوز زيادة نفقات التسيير الجاري (السلع والخدمات والتحويلات) 1,8%. وتبلغ التمويلات الخارجية 356 900 000 أوقية جديدة، وهي هبات مقدَّمة من الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة مشروع PADEM، ومن الاتحاد الأوروبي لفائدة مشروع الوقاية من النزاعات.

وفي ظل هذا الإطار الميزانوي المقيَّد، اعتمدت الوزارة ثلاثة خيارات استراتيجية:

- تركيز الجهود على منشآت الشباب والرياضة، إذ ترتفع اعتمادات الدفع الاستثمارية للبرنامج 011 إلى أكثر من الضعف (+115%)، بفضل البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية وبرامج تحديث نواكشوط وتنمية نواذيبو؛
- الإبقاء على مخصصات الصندوق الوطني للتشغيل في حدود 550 000 000 أوقية جديدة؛
- تثبيت وسائل التسيير من خلال إعادة توجيه التحويلات نحو الآليات ذات الأولوية، مع تعزيز قدرات وكالة تشغيل.

الأهداف الأكثر تمثيلاً

الهدف رقم 1: تطوير منشآت الشباب والرياضة

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

من المقرر خلال سنة 2027 إعادة تأهيل ... من منشآت الشباب والرياضة القائمة، وبناء ... منشآت جديدة ملائمة لاحتياجات الشباب والرياضيين (ملاعب، ومراكز، وقاعات متعددة الاستخدامات)، إضافة إلى تشغيل ... من المنشآت المعاد تأهيلها والمشيَّدة بحلول نهاية سنة 2027.

المؤشرات

التسمية	الوحدات	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
منشآت الشباب والرياضة المعاد تأهيلها						
منشآت الشباب والرياضة المشيدة						
منشآت الشباب والرياضة المشغَّلة						

مصدر البيانات: الإدارة العامة للشباب والإدارة العامة للرياضة.

توضيحات منهجية: يُقصد بمنشآت الشباب والرياضة المعاد تأهيلها والمشيَّدة والمشغَّلة سنة 2027 العملياتُ التي أُطلقت ونُفِّذت خلال سنة 2027. ولا يحتسب المؤشر المنشآت التي أُنجز تأهيلها أو تشييدها أو تشغيلها سنة 2027 إذا كانت عملياتها قد انطلقت سنة 2026 أو في سنوات سابقة.

الهدف رقم 2: ترقية ريادة الأعمال وتطويرها وتمويلها

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

يتجسد توفير بيئة مواتية لخلق فرص العمل وتعزيز قابلية تشغيل الشباب في: مرافقة حاملي المشاريع ورواد الأعمال في الانتقال إلى القطاع المصنف وفي تطوير مؤسساتهم وتسييرها؛ وتقديم دعم خاص للمبادرات في القطاعات الواعدة، كالزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والمعادن والطاقة؛ ودعم تمويل المشاريع الصغيرة ومرافقتها وفق نهج مندمج قائم على سلاسل القيمة؛ وكذلك إنشاء مؤسسات جديدة مستدامة أو دعمها. واستجابةً لطلبات المؤسسات القائمة وحاملي مشاريع المؤسسات، تستهدف مصالح الوزارة خلال سنة 2027 مرافقة X من رواد الأعمال في مساعيهم، وإنشاء X من المؤسسات الجديدة المستدامة في القطاعات ذات الأولوية، ودعم X من مشاريع التمويل الأصغر.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
عدد رواد الأعمال المستفيدين من المرافقة في الانتقال إلى القطاع المصنف وتطوير مؤسساتهم وتسييرها						
عدد المؤسسات المدعومة في قطاعات الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والمعادن والطاقة						
عدد المشاريع الصغيرة الممولة والمرافقة عبر نهج سلسلة القيمة المندمجة						

- مصدر البيانات: تقارير المتابعة التي يعدّها كلٌّ من وداعة، وبرنامج الأنشطة المدرة للدخل، وتشغيل، ومهنتي، وشباك ريادة الأعمال.

توضيحات منهجية: تُعدّ وحدة المؤشر مصادقاً عليها عندما تكون المهمة التي بدأت سنة 2027 موضوعَ تقرير رسمي مصادق عليه خلال السنة نفسها. ولا يحتسب المؤشر المهام التي بدأت سنة 2026 أو في سنوات سابقة، حتى وإن صدر بشأنها تقرير رسمي مصادق عليه سنة 2027.

الهدف رقم 3: نشر خدمة مدنية وطنية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة .

النتيجة السنوية

من المقرر خلال سنة 2027 اكتتاب ما لا يقل عن 5000 متطوع وإشراكهم في الخدمة المدنية ضمن مشاريع اقتصادية واجتماعية متنوعة، وإقامة شراكات مع ما لا يقل عن 20 هيئة استقبال، ولا سيما المجموعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
عدد المتطوعين المكتتبين والمنخرطين في الخدمة المدنية			5000			
عدد الشراكات مع هيئات الاستقبال			20			

- مصدر البيانات: بيانات مجمَّعة لدى مديرية الخدمة المدنية.
-

توضيحات منهجية:

- يحتسب المؤشر المتطوعين الذين اكتتبتهم مديرية الخدمة المدنية وأشركتهم خلال سنة 2027، والذين صودق على تقارير أنشطتهم وبطاقات مهامهم في السنة نفسها. ولا يحتسب المؤشر برسم سنة 2027 المتطوعين الذين اكتُتبوا وأُشركوا سنة 2026 أو في سنوات سابقة، حتى وإن قدّموا تقارير أنشطة سنة 2027.
- يحتسب المؤشر عدد اتفاقيات الشراكة الموقَّعة بين المديرية والهيئات الشريكة.

ملخص اعتمادات الباب

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والعمل

		اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
رقم وتسمية البرنامج والعمل		المفتوحة في قانون المالية التعديلي لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية التعديلي لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
رقم 010	**برنامج الدعم**		**2 200 000 000**	1 060 272 745	**1 061 260 545**
01	عمل القيادة والاستراتيجية الوزارية		**2 200 000 000**	1 060 272 745	**1 061 260 545**
رقم 011	**برنامج الشباب والرياضة والخدمة المدنية**		**1 346 675 556**	545 605 138	**956 973 428**
01	عمل تأطير ودعم وتعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين ومقدمي الخدمات في مجال الشباب والرياضة		**1 051 000 000**	398 899 355	**696 210 801**
02	عمل وضع إطار لتحفيز جمعيات الشباب على الأداء والاحترافية		**-**	21 774 438	**19 010 158**
03	عمل إعادة تأهيل منشآت الشباب والرياضة وبنائها وتشغيلها		**295 675 556**	56 668 852	**203 613 723**
04	عمل إرساء خدمة مدنية وطنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية		-	68 262 493	**38 138 746**
رقم 012	**برنامج التشغيل**		**610 144 534**	515 816 821	**473 810 268**
01	عمل تنسيق ووضع آليات مرنة تسمح بقياس التشغيل		-	5 217 999	**4 908 348**
02	عمل تكثيف العرض في سوق العمل والتقريب بين العرض والطلب		**61 300 000**	115 171 941	**140 738 083**
03	عمل ترقية ريادة الأعمال وتطويرها وتيسير النفاذ إلى التمويل		**548 844 534**	233 426 881	**328 163 837**
04	عمل تعزيز قابلية التشغيل (مشروع تشغيل الشباب مكتمل – غير مجدد في مشروع قانون المالية لسنة (2027		**-**	162 000 000	**-**
المجموع بالنسبة للباب			**4 156 820 090**	2 121 694 704	**2 492 044 241**

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
رقم وتسمية البرنامج والعمل	المفتوحة في قانون المالية التعديلي لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية التعديلي لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
رقم 010 برنامج الدعم		**2 200 000 000**	1 060 272 745	**1 061 260 545**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	124 793 144	125 354 121
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	49 091 701	49 694 822
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	705 000	528 702
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		2 200 000 000	550 000 000	550 000 000
الجزء 7. نفقات أخرى		-	335 682 900	335 682 900
رقم 011 برنامج الشباب والرياضة والخدمة المدنية		**1 346 675 556**	545 605 138	**956 973 428**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	29 562 785	30 741 103
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	64 708 440	78 560 325
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	95 618 145	84 322 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		1 346 675 556	355 715 768	763 350 000
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
رقم 012 برنامج التشغيل		**610 144 534**	515 816 821	**473 810 268**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	36 340 724	52 340 724
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	60 438 176	59 769 544
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	14 237 921	17 000 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		610 144 534	404 800 000	344 700 000
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
المجموع بالنسبة للباب		**4 156 820 090**	2 121 694 704	**2 492 044 241**
منها:				
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	190 696 653	208 435 948
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	174 238 317	188 024 691
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	110 561 066	101 850 702
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		4 156 820 090	1 310 515 768	1 658 050 000
الجزء 7. نفقات أخرى		-	335 682 900	335 682 900

برنامج الدعم

عرض برنامج الدعم

نطاق البرنامج

مسؤول برنامج الدعم: السيد غاي أمادو الحاج

طبقاً للمادة 30 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، يُعدّ برنامج الدعم برنامجاً أفقياً يضم عملاً واحداً هو «القيادة والاستراتيجية الوزارية»، ويتولى تحديد أهداف مجموع برامج الوزارة.
ويشمل هذا البرنامج جميع الهياكل المركزية التي تقدّم الدعم لكافة برامج القطاع، وهي: الديوان، ومديرية الدراسات والبرمجة والتعاون، ومديرية نظم المعلومات، والمديرية الإدارية والمالية، ومديرية الموارد البشرية، والمفتشية العامة الداخلية.
يغطي برنامج الدعم جملة من الوظائف والأنشطة المرتبطة بالتنسيق الإداري، وقيادة السياسات العمومية، والحكامة، والرقابة الداخلية، وتسيير الموارد البشرية، واللوجستيك، والشؤون المالية والقانونية، والمشتريات، والاتصال.
كما يتولى برنامج الدعم الإشراف على المندوبيات الجهوية الخمس عشرة للوزارة.

عرض الأعمال وأنشطتها

يضم برنامج الدعم عملاً واحداً هو «القيادة والاستراتيجية الوزارية».

العمل رقم 1: القيادة والاستراتيجية الوزارية.

يشمل العمل الوحيد لبرنامج الدعم ثمانية (8) أنشطة تندرج ضمن مقاربة متكاملة للقيادة، ودعم الحكامة، والتعاون، والرقابة والمتابعة، والتنسيق الإداري، والتسيير المالي، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير نظام المعلومات.

الأنشطة	الهياكل المعنية
تطوير المتابعة والتقييم	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون
تنظيم جلسات قيادة استراتيجية بانتظام	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون
تطوير الشراكات وإعادة إطلاق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون
تطوير نظام معلومات الموارد البشرية	مديرية الموارد البشرية
تعزيز قدرات المستخدمين	مديرية الموارد البشرية
تطوير نظام تسيير مندمج عملي في جميع المديريات المركزية والجهوية	مديرية نظم المعلومات
تطوير الاتصال المؤسسي	الديوان
تعزيز قدرات التسيير الإداري والمالي	المديرية الإدارية والمالية
تنفيذ آليات الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم	المفتشية العامة الداخلية

البرنامج: القيادة والاستراتيجية الوزارية.

العمل رقم 1: الإدارة المركزية

يشمل هذا العمل ثمانية (8) أنشطة تندرج ضمن مقاربة متكاملة للقيادة، ودعم الحكامة، والتعاون، والرقابة والمتابعة، والتنسيق الإداري، والتسيير المالي، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير نظام

المعلومات.

الأنشطة	الهياكل المعنية
تطوير المتابعة والتقييم	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون
تنظيم جلسات قيادة استراتيجية بانتظام	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون
تطوير الشراكات وإعادة إطلاق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف	مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون
تطوير نظام معلومات الموارد البشرية	مديرية الموارد البشرية
تعزيز قدرات المستخدمين	مديرية الموارد البشرية
تطوير نظام تسيير مندمج عملي في جميع المديريات المركزية والجهوية	مديرية نظم المعلومات
تطوير الاتصال المؤسسي	الديوان
تعزيز قدرات التسيير الإداري والمالي	المديرية الإدارية والمالية
تنفيذ آليات الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم	المفتشية العامة الداخلية

العمل رقم 2: المندوبيات الجهوية

يشمل هذا العمل تدخلات الوزارة في الولايات الخمس عشرة لصالح تمكين الشباب، إضافة إلى عمليات أفقية أخرى.

الأنشطة	الهياكل المعنية
ترقية تمكين الشباب - ولاية لعصابة	المندوبية الجهوية لتمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخد
إلخ	إلخ

الإطار الاستراتيجي

التحليل الاستراتيجي

شهدت الحكامة الاستراتيجية للوزارة، منذ سنة، تطوراً ملحوظاً نحو الاحترافية، لا سيما من خلال عقد اجتماعات دورية لأطر الإدارة والديوان برئاسة الوزير. وستندرج هذه القيادة ضمن الدورة السنوية لتسيير الأداء وأساليبه وأدواته التي يكرّسها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، وذلك عبر: إرساء حوار منظم بين الوزير ومسؤولي البرامج حول الأهداف الاستراتيجية والوسائل، قبل السنة المالية وخلالها وبعدها؛ واعتماد تسيير بالأهداف، فردي وجماعي، يستند إلى مشاريع الأداء السنوية للبرامج؛ وممارسة القيادة وتقديم الحساب أمام الوزير انطلاقاً من لوحات القيادة الاستراتيجية للبرامج؛ وتقييم أداء البرامج في إطار تقارير الأداء السنوية.

يُنتظر من المفتشية العامة الداخلية أن تضطلع بطيف واسع من المهام، يشمل التحقيقات، ورقابة المطابقة، والتدقيقات المالية، وتدقيقات المشاريع، وتدقيقات الأداء، ودعم إرساء الرقابة الداخلية في الإدارة، وتقييم السياسات العمومية. ويقتضي ذلك تزويدها بعدد كافٍ من الموظفين المكوَّنين والمجهَّزين.

يتولى مدير الديوان، من جهة، تنسيق الملفات المشتركة بين المديريات وبين الوزارات ومتابعتها، ومن جهة أخرى، تنظيم الأعمال الأفقية لتحديث إدارة الوزارة وتنشيطها ومتابعتها، ولا سيما من خلال:

- الاضطلاع بدور الواجهة بين المستويين السياسي والإداري: دعم صياغة الاستراتيجية الوزارية، والتأكد من أخذ الإدارة لأولويات الوزير بعين الاعتبار، ومتابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية؛
- العقد المنتظم للجان التسيير العملياتية التي تجمع فريق إدارة الوزارة حول مدير الديوان.

شهد تسيير الموارد البشرية في الوزارة منذ سنة 2024 عدة مبادرات تحديث كبرى، منها: تجريب نظام معلومات للموارد البشرية، وإعداد خطة التكوين 2025-2026، وتجهيز قاعة للتكوين. ويتعين الآن تعميم هذه التجارب، وتمويل خطة التكوين وتنفيذها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي مواصلة الجهود مستقبلاً من أجل إرساء تنظيم ونظام معلومات للموارد البشرية يتسمان بالنجاعة.

يقتضي التسيير الفعال والاقتصادي لموارد الوزارة الإرساءَ التدريجي، على المدى المتوسط، لجملة من الوظائف المركزية الأخرى التي ستوفّر قيمة مضافة كبيرة للمسؤولين السياسيين والإداريين في الوزارة، وغالباً بالتكامل مع أنشطة تضطلع بها أصلاً المديريات الفنية الكبرى، ومنها:

وظيفة الإحصاء والدراسات والتخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم؛

- وظيفة التنظيم والشؤون القانونية والمنازعات، وتشمل صياغة النصوص القانونية، ومراقبة جودتها القانونية، وتسيير الملفات السابقة للنزاع والملفات النزاعية، وتقديم الدعم والاستشارة القانونية للهياكل الإدارية؛
- وظيفة نظام المعلومات، بهدف إدراج المشاريع المعلوماتية للمديريات الفنية ضمن استراتيجية متعددة السنوات متناسقة وخاضعة لقيادة محكمة، والوصول إلى نظام معلومات وزاري أكثر أداءً، وأقل كلفة في التشغيل، وأيسر في التطوير.
- يشكّل تعزيز القيادة الاستراتيجية رافعة أساسية لضمان انسجام سياسات تمكين الشباب وفعاليتها واستدامتها. ويهدف هذا الرهان إلى تزويد الوزارة بآليات للتوجيه والتنسيق والمتابعة كفيلة بضمان حكامة ميزانوية أكثر اندماجاً وانسجاماً مع أهداف التنمية، تقوم على رؤية واضحة متعددة السنوات. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بترقية الرقمنة، وتحسين الإجراءات الداخلية، وتعزيز كفاءات الوكلاء، وتحديث أدوات التسيير، وفق مقاربة تدريجية ومنظمة.

الرهانات

الرهان 1: في ظل القيود الميزانوية، بات من الضروري الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، من خلال تعزيز التسيير الداخلي، وتحديد هوامش النجاعة، وتشجيع تخصيص أكثر استراتيجية للوسائل، دعماً لأولويات الوزارة وتحسيناً لقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة على المستويين المركزي واللاممركز.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: القيادة الاستراتيجية ودعم الإدارة وتحديثها

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

خانات يمكن نقلها إلى العناصر أعلاه: .

النتيجة السنوية

- سيتم خلال سنة 2027 تنظيم X جلسة قيادة استراتيجية على مستوى الوزارة.
- سيبلغ معدل رقمنة الإجراءات الإدارية الداخلية سنة 2027 نسبة 90% من مجموع المبادلات الداخلية للوزارة.
- ستبلغ نسبة الأطر والوكلاء المستفيدين من التكوين سنة 2027 ما يعادل 30% من مجموع المستخدمين.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
عدد جلسات القيادة الاستراتيجية المنظمة سنوياً	الوحدات					
معدل رقمنة الإجراءات الإدارية الداخلية	%		90			
نسبة الأطر والوكلاء المكوَّنين	%		30			

مصدر البيانات: مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون، مديرية نظم المعلومات، مديرية الموارد البشرية.

الهدف رقم 2: التنسيق الإداري

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

خانات يمكن نقلها إلى العناصر أعلاه: .

النتيجة السنوية

تستهدف الوزارة خلال سنة 2027 تحقيق معدل تغطية إعلامية بنسبة 100%.
يُنتظر خلال سنة 2027 أن يرسل جميع مسؤولي البرامج (100%) لوحات قيادة الأداء الخاصة بهم (مشروع الأداء السنوي) فصلياً إلى الأمين العام.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
معدل التغطية الإعلامية للوزارة	%		100			100
نسبة مسؤولي البرامج الذين أرسلوا فصلياً لوحة قيادة مشروع الأداء السنوي إلى مدير الديوان	%		100			100

مصدر البيانات: سجل استلام لوحات القيادة الذي تمسكه سكرتارية الديوان، بدعم من المديرية الإدارية والمالية في تجميع البيانات ومتابعتها.

توضيحات منهجية: معدل التغطية الإعلامية للوزارة هو النسبة بين عدد المنشورات المنجزة فعلياً (مقالات، فيديوهات، بلاغات، إلخ) على القنوات الرئيسية المحددة، والعدد الإجمالي لأنشطة الاتصال المقررة في الخطة السنوية للاتصال بالوزارة. ويعني بلوغ معدل 100% إنجاز جميع الأنشطة المقررة.

الهدف رقم 3: تحديث الرقابة الداخلية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

خانات يمكن نقلها إلى العناصر أعلاه: .

النتيجة السنوية

تنجز المفتشية العامة الداخلية خلال سنة 2027 كامل برنامجها السنوي للرقابة (100%).

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
معدل إنجاز البرنامج السنوي للرقابة	%		100			100

مصدر البيانات: المفتشية العامة الداخلية – تقارير المتابعة التي تعدّها على أساس المهام المبرمجة والمنجزة فعلياً في إطار البرنامج السنوي للرقابة، المصادق عليه في بداية السنة من قبل السلطات المختصة.

- توضيحات منهجية: معدل إنجاز البرنامج السنوي للرقابة هو النسبة بين عدد مهام الرقابة المنجزة فعلياً خلال السنة والعدد الإجمالي للمهام المقررة أصلاً في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية. وتُعدّ المهمة منجزة متى صدر بشأنها تقرير رسمي مصادق عليه.

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب العمل وحسب الجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
رقم وتسمية البرنامج والعمل	المفتوحة في قانون المالية التعديلي لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية التعديلي لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
العمل رقم 01 القيادة والاستراتيجية الوزارية		**2 200 000 000**	**1 060 272 745**	**1 061 260 545**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	124 793 144	125 354 121
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	49 091 701	49 694 822
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	705 000	528 702
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		2 200 000 000	550 000 000	550 000 000
الجزء 7. نفقات أخرى		-	335 682 900	335 682 900
المجموع بالنسبة للبرنامج		**2 200 000 000**	**1 060 272 745**	**1 061 260 545**

مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة

	عدد المستخدمين (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)				
وظائف الإدارة	إنجازات 2025 (1) (2)	المفتوحة في قانون المالية التعديلي لسنة 2026 (1) (أ)	التوزيع التقديري لسنة 2027		المجموع
			توقعات المغادرة	توقعات الالتحاق	الفارق (الالتحاق - المغادرة)	عدد المستخدمين 2027 (أ + الفارق)
الموظفون						
الفئة أ		63				
الفئة ب		7				
الفئة ج		2				
الفئة د (3)						
المتعاقدون		**491**				
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**563**				

تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات المستخدمين

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	عدد المستخدمين (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية	عدد المستخدمين (1) (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق عدد المستخدمين (عدد 2026 – عدد 2025)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون						
الفئة أ	**63**					
الفئة ب	**7**					
الفئة ج	**2**					
الفئة د						
المتعاقدون	**491**					
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**563**	**124 793 144**		**125 354 121**		**560 977**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات المشغِّلة		**-**		**-**		**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تدفع الدولة رواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**563**	**124 793 144**		**125 354 121**		**560 977**

(1) عدد المستخدمين هو العدد الوارد في عمود «المجموع» ضمن مقترحات وظائف الإدارة (انظر ص 17)، أو في عمود «توقعات 2027» ضمن مقترحات وظائف الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة (انظر ص 18).

(2) يجب أن تساوي التكلفةُ الإجمالية للوظائف على مستوى البرنامج مبلغَ «الجزء 1. نفقات المستخدمين» الوارد في عرض الاعتمادات حسب العمل وحسب الجزء للسنة المعنية (انظر ص 15).

طلبات الاكتتاب					
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخليون	منها خارجيون	التبرير
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					

المستخدمون:

في مشروع قانون المالية لسنة 2027، تُدرج رواتب مستخدمي الإدارة (فصل الديوان) ضمن برنامج الدعم، بمبلغ 125 354 121 أوقية جديدة مقابل 124 793 144 أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026 (+0,4%). وتغطي هذه الاعتمادات مستخدمي الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة المعيَّنين في البرامج الثلاثة؛ أما عدد المستخدمين لسنة 2026 المذكور هنا فهو الوارد في مشروع الأداء السنوي لسنة 2026 (البرنامجان 2 و3). ويتعين تحديد عدد المستخدمين لسنة 2027 انطلاقاً من ملف الرواتب.

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2026 المبالغ	2027 المبالغ	التبريرات لسنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإجبارية	صيانة المباني الإدارية	2 363 431	3 500 000	
	الإيجار	3 000 000	2 300 000	
	تسيير المفتشية	1 899 823	1 900 000	
	نظم المعلومات	837 643	840 000	
	التسيير الإداري والمالي	700 000	700 000	
	الاتصالات	520 000	500 000	
المجموع		9 320 897	9 740 000	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	التنسيق	20 240 644	20 471 298	
	المندوبيات الجهوية (15 ولاية)	8 549 900	8 508 290	
	المفتشيات - المقاطعات	2 180 250	2 180 234	
المجموع		30 970 794	31 159 822	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	خلية الاتصال	4 000 010	4 000 000	
	تعزيز قدرات القطاع	2 000 000	2 000 000	
	البرمجة والتعاون	1 100 000	1 100 000	
	التكوين والتحديث	800 000	800 000	
	اللجنة الداخلية للصفقات	500 000	500 000	
	الخلية القطاعية للنوع	400 000	395 000	
المجموع		8 800 010	8 795 000	
المجموع العام		49 091 701	49 694 822	

اقتناء السلع والخدمات:

تبلغ نفقات السلع والخدمات لبرنامج الدعم *49 694 822* أوقية جديدة مقابل *49 091 701* أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026 (+1,2%). وتتعلق أبرز التغيرات بصيانة المباني الإدارية (من *2 363 431* إلى *3 500 000* أوقية جديدة)، وتنسيق الديوان (من *20 240 644* إلى *20 471 298* أوقية جديدة)، والإيجار (من *3 000 000* إلى *2 300 000* أوقية جديدة). أما اعتمادات تسيير المديريات المركزية (مديرية الدراسات والتخطيط والتعاون، والمديرية الإدارية والمالية، ومديرية الموارد البشرية، ومديرية نظم المعلومات، والمفتشية العامة) والمندوبيات الجهوية الخمس عشرة، فقد جُدِّدت في مجملها.

النوع	طبيعة الآلية	2026 المبالغ	2027 المبالغ	التبريرات لسنة 2027
1. للأسر				
المجموع		**-**	**-**	
2. للهيئات العمومية ذات الشخصية المعنوية و/أو الهيئات المماثلة				
المجموع		**-**	**-**	
3. للمؤسسات وقطاعات النشاط				
المجموع		**-**	**-**	
4. إعانات وتحويلات أخرى	التنسيق	**705 000**	**528 702**	
المجموع		**705 000**	**528 702**	
المجموع العام		**705 000**	**528 702**	

الإعانات والتحويلات:

تقتصر التحويلات الجارية لبرنامج الدعم على بند تنسيق الديوان (702 528 أوقية جديدة مقابل 705 000 أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026). كما يتحمل البرنامج صندوق دعم قطاع الشباب والرياضة، وهو حساب خاص للخزينة مدرج في الجزء 7 بمبلغ 900 682 335 أوقية جديدة، أي بالمبلغ نفسه المرصود في قانون المالية لسنة 2026.

مشاريع الاستثمار:

المشاريع	المدة المقررة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2026 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب التسجيل في قانون المالية لسنة 2027 (1+2)
الصندوق الوطني للتشغيل			**550 000 000**	**550 000 000**	-	**550 000 000**
المجموع العام			**550 000 000**	**550 000 000**	-	**550 000 000**

التبريرات:

تتمثل نفقات الاستثمار لبرنامج الدعم في الصندوق الوطني للتشغيل، بمبلغ 000 000 550 أوقية جديدة اعتماداتِ دفع، وهو المبلغ نفسه المرصود في قانون المالية لسنة 2026، مصحوباً بتراخيص التزام قدرها 000 000 200 2 أوقية جديدة تعكس الالتزام متعدد السنوات للصندوق.

برنامج الشباب والرياضة والخدمة المدنية

نطاق البرنامج

مسؤول برنامج الشباب والرياضة والخدمة المدنية: السيد محمد سيدي محمد اشوعبين

ترتكز مرافقة الشباب على تمكينهم من النفاذ إلى منشآت ذات جودة، مزوَّدة بموارد بشرية مؤهلة قادرة على تلبية احتياجاتهم التربوية والاجتماعية والثقافية والرياضية على تنوعها. ومن هذا المنظور، تتمحور استراتيجية الوزارة في مجال الشباب والرياضة حول أربعة محاور متكاملة: أولاً، إعادة تأهيل فضاءات ملائمة وشاملة وبناؤها؛ ثانياً، تحفيز الفاعلين ومقدمي الخدمات على الأداء والابتكار؛ ثالثاً، تعزيز قدراتهم من خلال إطار تنظيمي وآليات للتأهيل والإشهاد؛ ورابعاً، الخدمة المدنية بوصفها رافعة محورية تتيح لآلاف الشباب فرصة الانخراط في أنشطة ذات نفع عام، وتعزيز روحهم المدنية، والمشاركة في مبادرات تطوعية تدعم التماسك الاجتماعي والتمازج الثقافي.
يرتكز تنفيذ هذا البرنامج على الإدارة العامة للشباب، والإدارة العامة للرياضة، ومديرية الخدمة المدنية، والبرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة، إضافة إلى هيئتين مشغِّلتين تابعتين للدولة هما مكتب المركب الأولمبي والمعهد العالي للشباب والرياضة.

عرض الأعمال وأنشطتها

يتكون برنامج الشباب والرياضة والخدمة المدنية من أربعة (4) أعمال:

العمل رقم 1: الشباب

يهدف هذا العمل إلى تعزيز القدرات التنظيمية والعملياتية للجمعيات، وترسيخ تسيير أكثر فعالية وشفافية، وتشجيع الابتكار والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للشباب، وتعزيز استدامة تدخلاتها وأثرها الإيجابي في تنمية الشباب وإدماجهم.

الأنشطة	الهياكل المعنية
اعتماد إطار رسمي لتحفيز جمعيات الشباب على الأداء	الإدارة العامة للشباب
وضع برنامج لدعم وتحفيز الأداء لفائدة 1000 جمعية ومبادرة شبابية	الإدارة العامة للشباب
وضع نظام لمتابعة وتقييم قدرات جمعيات الشباب	الإدارة العامة للشباب
إعداد دليل تكويني حول الممارسات الجيدة في مجال الشباب	الإدارة العامة للشباب
تكوين الفاعلين الجمعويين ومقدمي الخدمات في مجال الشباب على الكفاءات الأساسية	الإدارة العامة للشباب

العمل رقم 2: الرياضة

يهدف هذا العمل إلى تطوير الأنشطة الرياضية، وإضفاء الاحترافية على التأطير الرياضي، وتحسين عرض الخدمات الرياضية عبر تعزيز نجاعتها التنظيمية والعملياتية.

الأنشطة	الهياكل المعنية
الدعم بالتجهيزات في مجال الرياضة الجماهيرية	الإدارة العامة للرياضة

الدعم المالي لمنافسات الفئات الصغرى في كرة القدم وكرة السلة	الإدارة العامة للرياضة
دعم الاتحادات الوطنية في المنافسات الوطنية والدولية	الإدارة العامة للرياضة
تكوين الفاعلين الرياضيين على الكفاءات الأساسية (الاتحادات، الأندية، المراكز والأكاديميات)	الإدارة العامة للرياضة
إعداد دليل تكويني حول الممارسات الجيدة في مجال الرياضة	الإدارة العامة للرياضة
منح دعم مالي للجمعيات والأندية الرياضية	الإدارة العامة للرياضة
منح دعم مالي للمراكز والأكاديميات الرياضية	الإدارة العامة للرياضة
منح دعم مالي للاتحادات الرياضية الوطنية	الإدارة العامة للرياضة

العمل رقم 3: الخدمة المدنية

يهدف هذا العمل إلى إتاحة فرص منظَّمة للالتزام المواطني أمام الشباب، وتعزيز روحهم المدنية وحسّهم بالمسؤولية، مع تعبئة طاقاتهم لفائدة مشاريع ذات نفع عام تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التماسك الوطني.

الأنشطة	الهياكل المعنية
منح جائزة رئيس الجمهورية لأفضل الأعمال التطوعية	مديرية الخدمة المدنية
نشر المتطوعين	مديرية الخدمة المدنية
نشر متطوعي الخدمة المدنية	مديرية الخدمة المدنية
إقامة شراكات مع 20 هيئة	مديرية الخدمة المدنية

العمل رقم 4: الاستثمارات

يهدف هذا العمل إلى تحديث المرافق الجماعية وتطويرها، بما يوفّر للشباب فضاءات ملائمة وميسَّرة وعملية، ويشجّع ممارسة الأنشطة الداعمة لازدهارهم وإدماجهم الاجتماعي ومشاركتهم الفاعلة في الحياة المجتمعية.

الأنشطة	الهياكل المعنية
تهيئة ملاعب القرب	الإدارة العامة للرياضة
بناء ملاعب القرب	الإدارة العامة للرياضة
بناء فضاءات للشباب والترفيه	الإدارة العامة للشباب
بناء قاعات متعددة الرياضات	الإدارة العامة للرياضة
بناء ملاعب بسعة 1000 مقعد	الإدارة العامة للرياضة
تجهيز منشآت الشباب	الإدارة العامة للشباب
تجهيز المنشآت الرياضية	الإدارة العامة للرياضة
إعادة تأهيل دور وفضاءات الشباب	الإدارة العامة للشباب
إعادة تأهيل الملاعب	الإدارة العامة للرياضة

الإطار الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يندرج البرنامج ضمن إرادة الحكومة الرامية إلى ترقية ازدهار الشباب، وتعزيز قابليتهم للتشغيل، وتنمية روحهم المدنية، وتنشيط القطاع الرياضي. ويمثّل الشباب، الذين يشكّلون نسبة مهمة من السكان، طاقةً للتنمية وتحدياً اجتماعياً في آن واحد، مما يستدعي سياسات مندمجة ومنسقة. وتهدف المنشآت والخدمات المقترحة إلى تلبية احتياجات متنوعة: اجتماعية وتربوية وثقافية ورياضية واقتصادية.

يتميز البرنامج بمقاربة مندمجة تجمع بين المنشآت والتكوين والالتزام المواطني، في انسجام تام مع الرؤية الرئاسية لصالح الشباب. كما يستفيد من تعبئة معتبرة للشركاء الفنيين والماليين، مما يمنحه إمكانات كبيرة لإحداث تحول اجتماعي واقتصادي من خلال إدماج الشباب.

غير أنه ينبغي مراعاة بعض نقاط الضعف، مثل محدودية القدرات المؤسسية في بعض الولايات، وخطر ضعف استغلال المنشآت في غياب تأطير بشري ملائم، والاعتماد على التمويلات الخارجية في بعض الأنشطة الاستراتيجية. وفي المقابل، تشكّل الفرص التي يتيحها النمو الديمغرافي، وإمكانية توطيد الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية، والابتكارات التكنولوجية في مجالي المتابعة والتكوين، روافعَ رئيسية ينبغي استثمارها. كما يتعين على البرنامج أن يظل متيقظاً للتهديدات المرتبطة بالسياق الاقتصادي والاجتماعي، واحتمال عدم الاستقرار المؤسسي، وضعف ثقافة التقييم والأداء، وهي عوامل قد تحدّ من أثر التدخلات واستدامتها.

يتمتع البرنامج بإمكانات قوية لإحداث الأثر، غير أن نجاحه سيتوقف على التنسيق الفعال بين المنشآت والتكوين والالتزام المواطني. ويشكّل تعزيز القدرات المؤسسية والجمعوية، وإضفاء الاحترافية على الفاعلين، ووضع آليات متينة للمتابعة والتقييم، روافعَ أساسية لضمان فعالية البرنامج واستدامته. كما سيعزز تنويع مصادر التمويل وتطوير الشراكات الاستراتيجية قدرة البرنامج على الصمود أمام المخاطر الاقتصادية.

الرهانات

- الرهان 1: توفير فرص ملموسة للتفتح الشخصي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بغية تحويل الطاقات الديمغرافية للشباب إلى رافعة حقيقية للتنمية الوطنية.

- الرهان 2: إرساء منظومة مندمجة تجمع بين المنشآت ذات الجودة، واحترافية الفاعلين، وآليات المرافقة، والخدمة المدنية، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.

- الرهان 3: الإسهام المستدام في استقرار البلاد وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي من خلال ترقية الممارسة الرياضية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: وضع إطار لتحفيز جمعيات الشباب على الأداء والاحترافية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

تتمثل النتيجة المنتظرة من هذا الهدف خلال سنة 2027 في إشهاد ... من جمعيات الشباب وتقييم أدائها في إطار آلية التحفيز والاحترافية المعتمدة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات (2028)
عدد الجمعيات المؤهلة والحاصلة على الإشهاد	الوحدة					
عدد الجمعيات المقيَّمة	الوحدة					

مصدر البيانات: الإدارة العامة للشباب

توضيحات منهجية: تُحتسب في مؤشر 2027 الجمعيات التي جرى تأهيلها والتحقق منها وتقييمها خلال سنة 2027. ولا تُحتسب الجمعيات التي انطلقت عمليتها سنة 2026 أو في سنوات سابقة واكتملت سنة 2027.

مساهمات الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة

المعهد العالي للشباب والرياضة

الهدف رقم 2: ترقية وتطوير منشآت الشباب والرياضة

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

خانات يمكن نقلها إلى العناصر أعلاه: .

النتيجة السنوية

يُنتظر خلال سنة 2027 تهيئة ... من ملاعب القرب أو الملاعب المجتمعية، وبناء ... من المنشآت الحديثة الجديدة الملائمة لاحتياجات الشباب، وإعادة تأهيل ... من التجهيزات القائمة لضمان اشتغالها ومطابقتها للمعايير، إضافة إلى التشغيل الفعلي لـ ... من الفضاءات المكتملة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات (2028)
عدد المنشآت المشيدة	وحدات					
عدد الملاعب المشيدة	وحدات					
عدد المنشآت المعاد تأهيلها	وحدات					
عدد المنشآت المشغَّلة	وحدات					

مصدر البيانات: الإدارة العامة للشباب – الإدارة العامة للرياضة

توضيحات منهجية: تُحتسب العمليات التي أُطلقت واكتملت خلال سنة 2027.

مساهمات الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة

مكتب المركب الأولمبي

الهدف رقم 3: إرساء خدمة مدنية وطنية كأداة للالتزام المواطني والتماسك الاجتماعي

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

يتمثل الهدف خلال سنة 2027 في اكتتاب 5000 متطوع وتكوينهم ونشرهم في مجالات ذات أولوية متنوعة، كالتعليم والصحة والبيئة والتحسيس المجتمعي. كما يُرتقب إبرام 20 اتفاقية مع هيئات شريكة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات (2028)
عدد المتطوعين المعبَّئين	العدد					
عدد الهيئات الشريكة	العدد					

مصدر البيانات: مديرية الخدمة المدنية

توضيحات منهجية: يُحتسب في مؤشر 2027 المتطوعون الذين اكتُتبوا وكُوّنوا ونُشروا خلال سنة 2027. ولا يُحتسب المتطوعون الذين انطلقت عمليتهم سنة 2026 ونُشروا سنة 2027.

الهدف رقم 4: تأطير الفاعلين الجمعويين ومقدمي الخدمات العاملين في مجالي الشباب والرياضة وتعزيز قدراتهم بشكل مستدام.

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☑ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

تتمثل النتيجة السنوية المنتظرة من هذا الهدف خلال سنة 2027 في تنظيم دورات تكوينية وورشات لتعزيز كفاءات الفاعلين الجمعويين ومقدمي الخدمات العاملين في مجالي الشباب والرياضة، ووضع آلية دعم مالي لفائدة الجمعيات ومقدمي الخدمات المختارين. وستمكّن هذه المرافقة، التي تجمع بين التعزيز الفني والدعم المادي، من تحسين الحكامة الداخلية، وإضفاء الاحترافية على التدخلات، وضمان استدامة أفضل للمبادرات. وبفضل هذه الآلية، سيتمكن المستفيدون من تقديم خدمات أجود للشباب، مع تعزيز استقلاليتهم التنظيمية والمالية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات (2028)
عدد المتطوعين المعبَّئين	العدد					
عدد الهيئات الشريكة	العدد					

مصدر البيانات: مديرية الخدمة المدنية

توضيحات منهجية: يُحتسب في مؤشر 2027 المتطوعون الذين اكتُتبوا وكُوّنوا ونُشروا خلال سنة 2027. ولا يُحتسب المتطوعون الذين انطلقت عمليتهم سنة 2026 ونُشروا سنة 2027.

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب العمل وحسب الجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
الأعمال والأجزاء	المفتوحة في قانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية التعديلي (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
العمل رقم 01. تأطير ودعم وتعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين ومقدمي الخدمات في مجال الشباب والرياضة		**1 051 000 000**	**398 899 355**	**696 210 801**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	7 440 927	7 604 857
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	22 659 184	22 551 500
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	71 398 845	65 380 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		1 051 000 000	297 400 399	600 674 444
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
العمل رقم 02. وضع إطار لتحفيز جمعيات الشباب على الأداء والاحترافية		**-**	**21 774 438**	**19 010 158**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	-	-
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	2 305 138	5 168 158
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	19 469 300	13 842 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		-	-	-
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
العمل رقم 03. إعادة تأهيل منشآت الشباب والرياضة وبنائها وتشغيلها		**295 675 556**	**56 668 852**	**203 613 723**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	17 983 112	18 997 500
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	5 620 371	17 440 667
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	4 750 000	4 500 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		295 675 556	28 315 369	162 675 556
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
العمل رقم 04. إرساء خدمة مدنية وطنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية		**-**	**68 262 493**	**38 138 746**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	4 138 746	4 138 746
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	34 123 747	33 400 000
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	-	600 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		-	30 000 000	-
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
المجموع بالنسبة للبرنامج		**1 346 675 556**	**545 605 138**	**956 973 428**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	29 562 785	30 741 103
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	64 708 440	78 560 325
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	95 618 145	84 322 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		1 346 675 556	355 715 768	763 350 000
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-

(1) اعتمادات قانون المالية لسنة 2026 معروضة وفق الهيكلة البرامجية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 (انظر الملحق). وتطابق اعتماداتُ الالتزام تراخيصَ الالتزام الخاصة بنفقات الاستثمار، كما نُشرت في مشروع قانون المالية لسنة 2027.

وظائف الإدارة

	عدد المستخدمين (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)					
وظائف الإدارة	إنجازات 2025 (1) (2)	المفتوحة في قانون المالية التعديلي لسنة 2026 (1) (أ)	التوزيع التقديري لسنة 2027			المجموع
			توقعات المغادرة	توقعات الالتحاق	الفارق (الالتحاق - المغادرة)	عدد المستخدمين 2027 (أ + الفارق)
الموظفون						
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د (3)						
المتعاقدون						
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج						

(1) تُستمد بيانات عمودي 2025 و2026 من ملف الرواتب لدى الإدارة العامة للميزانية.
(2) تُستمد بيانات الإنجاز من تقرير الأداء السنوي للسنة السابقة.
(3) هذه الفئة من الموظفين آيلة إلى الانقراض.

وظائف الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة

	عدد المستخدمين		
الوظائف المدفوعة الأجر	إنجازات 2025 (1) (2)	توقعات 2026 (1) (3)	توقعات 2027
الهيئة المشغِّلة: المعهد العالي للشباب والرياضة			
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة			
المتعاقدون الذين تدفع الدولة رواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة			
المجموع بالنسبة للهيئة المشغِّلة			
الهيئة المشغِّلة: مكتب المركب الأولمبي			
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة			
المتعاقدون الذين تدفع الدولة رواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة			
المجموع بالنسبة للهيئة المشغِّلة			
المجموع بالنسبة للبرنامج			

(1) تُستمد بيانات عمودي 2025 و2026 من ملف مستخدمي المؤسسات العمومية والهياكل المماثلة (الإدارة العامة للميزانية).
(2) تُستمد بيانات الإنجاز من تقرير الأداء السنوي للسنة السابقة.
(3) تُستمد التوقعات من مشروع الأداء السنوي للسنة الجارية.

الإدارة + الهيئات المشغِّلة: فئات الوظائف	قانون المالية 2026	مشروع قانون المالية 2027
المستخدمون الإداريون		
الإدارة المركزية		
المصالح اللاممركزة		
المستخدمون الفنيون		
الإدارة المركزية		
المصالح اللاممركزة		
الهيئة (الهيئات) المشغِّلة		
المقر		
الكيانات اللاممركزة		
أخرى		
المجموع		

نفقات المستخدمين

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	عدد المستخدمين (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية	عدد المستخدمين (1) (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق عدد المستخدمين (عدد 2026 – عدد 2025)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون						
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د						
المتعاقدون						
مجموع تكلفة وظائف الإدارة		-		-		-
مجموع تكلفة وظائف الهيئات المشغِّلة		**29 562 785**		**30 741 103**		**1 178 318**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تدفع الدولة رواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج		**29 562 785**		**30 741 103**		**1 178 318**

(1) عدد المستخدمين هو العدد الوارد في عمود «المجموع» ضمن مقترحات وظائف الإدارة (انظر ص 17)، أو في عمود «توقعات 2027» ضمن مقترحات وظائف الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة (انظر ص 18).

(2) يجب أن تساوي التكلفةُ الإجمالية للوظائف على مستوى البرنامج مبلغَ «الجزء 1. نفقات المستخدمين» الوارد في عرض الاعتمادات حسب العمل وحسب الجزء للسنة المعنية (انظر ص 15).

طلبات الاكتتاب				التبرير
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخليون	منها خارجيون
1				
2				
3				
4				
5				
6				
...				

تبريرات المستخدمين:

تتمثل نفقات المستخدمين للبرنامج (*103 741 30* أوقية جديدة مقابل *785 562 29* أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026، أي بزيادة 4,0%) في رواتب مستخدمي الهيئات المشغِّلة: مكتب المركب الأولمبي (من *112 983 17* إلى *500 997 18* أوقية جديدة)، والمعهد العالي للشباب والرياضة (من *927 440 7* إلى *857 604 7* أوقية جديدة)، ووطننا (*746 138 4*أوقية جديدة دون تغيير). أما كتلة رواتب الإدارة فمدرجة ضمن برنامج الدعم.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2026 المبالغ	2027 المبالغ	التبريرات لسنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإجبارية	تسيير الإدارة العامة للشباب	368 558	368 558	
	تسيير الملاعب (غير مجدد)	1 566 364	-	
المجموع		1 934 922	368 558	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	تعبئة 5000 متطوع في الخدمة المدنية	20 756 076	20 484 434	
	البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة	4 054 007	17 440 667	
	البرنامج الوطني لحماية الشباب	15 000 000	10 780 000	
	تكوين الأطر	5 667 281	5 971 500	
	وطننا	5 774 890	5 500 000	
	إطلاق الخدمة المدنية في الولايات	3 548 980	2 877 088	
	دعم جمعيات الشباب وتأطير أنشطة الشباب في جميع الولايات	-	2 352 470	
	نقل متطوعي الخدمة المدنية	2 845 300	1 674 431	
	التنسيق الوطني للمؤتمر الوزاري للشباب والرياضة في الدول الناطقة بالفرنسية (CONFEJES)	-	800 000	
	تأطير الحياة الجمعوية	195 000	195 000	
المجموع		57 841 534	68 075 590	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	تطوير الرياضة	1 991 903	2 500 000	
	جائزة أفضل محتوى	-	2 500 000	
	جائزة رئيس الجمهورية	-	1 665 547	
	المخيمات الصيفية الوطنية والدولية	747 500	1 252 500	
	الاستقبال (الأنشطة والتكوينات)	1 198 501	1 198 500	
	دعم البرنامج الاجتماعي التربوي لدور ومراكز الشباب	769 080	785 880	
	تنشيط مؤسسات الشباب	225 000	213 750	
المجموع		4 931 984	10 116 177	
المجموع العام		64 708 440	78 560 325	

تبريرات اقتناء السلع والخدمات:

تبلغ نفقات السلع والخدمات للبرنامج 78 560 325 أوقية جديدة مقابل 64 708 440 أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026 (+21,4%). وتعود هذه الزيادة أساساً إلى البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة (من 4 054 007 إلى 17 440 667 أوقية جديدة)، وإلى جائزة رئيس الجمهورية (بند جديد بمبلغ 1 665 547 أوقية جديدة). وفي المقابل، تنخفض اعتمادات السلع والخدمات للبرنامج الوطني لحماية الشباب من 15 000 000 إلى 10 780 000 أوقية جديدة، بعد إدراج جزء منها ضمن التحويلات.

النوع	طبيعة الآلية	2026 المبالغ	2027 المبالغ	التبريرات لسنة 2027
1. للأسر	جائزة أفضل محتوى	5 000 000	1 500 000	
	المخيمات الصيفية الوطنية والدولية	1 202 500	600 000	
	جائزة رئيس الجمهورية	-	600 000	
المجموع		6 202 500	2 700 000	
2. للهيئات العمومية ذات الشخصية المعنوية و/أو الهيئات المماثلة	مكتب المركب الأولمبي	4 750 000	4 500 000	
المجموع		4 750 000	4 500 000	
3. للمؤسسات وقطاعات النشاط				
المجموع		-	-	
4. إعانات وتحويلات أخرى	المنافسات الوطنية والدولية	15 000 000	14 000 000	
	إعانة الاتحادات	10 000 000	9 500 000	
	دعم جمعيات الشباب وتأطير أنشطة الشباب في جميع الولايات	13 500 000	9 442 000	
	دعم الاتحادية الموريتانية لكرة القدم	7 000 000	7 000 000	
	دوري الأحياء	6 000 000	5 700 000	
	إعانة الفئات الصغرى في كرة السلة وكرة القدم	5 000 000	4 000 000	
	تطوير الرياضة	4 500 000	4 000 000	
	الدوري المدرسي	4 343 520	4 000 000	
	دعم الجمعيات الرياضية	4 000 000	3 800 000	
	الدوري الجامعي	4 000 000	3 800 000	
	تأطير الحياة الجمعوية	3 900 000	3 000 000	
	إعانة اللجنة الأولمبية الوطنية	3 000 000	3 000 000	
	البرنامج الوطني لحماية الشباب	-	2 620 000	
	دعم الأعمال التطوعية	1 721 325	1 700 000	
	التنسيق الوطني للمؤتمر الوزاري للشباب والرياضة في الدول الناطقة بالفرنسية (CONFEJES)	1 834 000	760 000	
	تنشيط مؤسسات الشباب	550 000	500 000	
	دعم البرنامج الاجتماعي التربوي لدور ومراكز الشباب	316 800	300 000	
المجموع		84 665 645	77 122 000	
المجموع العام		95 618 145	84 322 000	

تبريرات الإعانات والتحويلات:

تبلغ الإعانات والتحويلات الجارية *84 322 000* أوقية جديدة مقابل *95 618 145* أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026 (-11,8%). ويستفيد منها كل من: جمعيات الشباب (تأطير الحياة الجمعوية، ودعم الجمعيات في الولايات)، والجمعيات والاتحادات الرياضية (المنافسات الوطنية والدولية، والدوريات المدرسية والجامعية ودوريات الأحياء، والفئات الصغرى)، واللجنة الأولمبية الوطنية، والاتحادية الموريتانية لكرة القدم، والمؤتمر الوزاري للشباب والرياضة في الدول الناطقة بالفرنسية (CONFEJES)، ومكتب المركب الأولمبي. وقد شهدت أغلب البنود تخفيضاً طفيفاً مقارنة بسنة 2026.

مشاريع الاستثمار:

المشاريع	المدة المقررة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2026 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب التسجيل في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – مكون الرياضة			130 000 000	312 674 444	-	312 674 444
البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – مكون الشباب			56 000 000	127 200 000	-	127 200 000
الوقاية من النزاعات وترقية الحوار بين الثقافات			99 400 399	9 800 000	86 000 000	95 800 000
برنامج تحديث مدينة نواكشوط – مكون الشباب (مكتب المركب الأولمبي)			25 000 000	95 675 556	-	95 675 556
برنامج تنمية مدينة نواكشوط 2 – مكون الشباب والرياضة			-	45 000 000	-	45 000 000
البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – إعادة تأهيل الملاعب وصيانتها			-	45 000 000	-	45 000 000
برنامج تنمية نواذيبو – مكون الشباب والرياضة			-	22 000 000	-	22 000 000
اقتناء التجهيزات الرياضية			8 000 000	12 000 000	-	12 000 000
إعادة تأهيل وتجهيز المنشآت الرياضية (المعهد العالي للشباب والرياضة)			4 000 000	8 000 000	-	8 000 000
البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – الخدمة المدنية (غير مجدد)			30 000 000	-	-	-
تسيير الملاعب (غير مجدد)			1 950 000	-	-	-
تأهيل فضاءات ودور الشباب (غير مجدد)			1 365 369	-	-	-
المجموع العام			**355 715 768**	**677 350 000**	**86 000 000**	**763 350 000**

التبريرات:

ترتفع اعتمادات الدفع الاستثمارية من 355 715 768 إلى 763 350 000أوقية جديدة (+114,6%)، فيما تبلغ تراخيص الالتزام 1 346 675 556أوقية جديدة. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية (مكون الرياضة: من 130 000 000إلى 312 674 444 أوقية جديدة؛ مكون الشباب: من56 000 000 إلى 127 200 000 أوقية جديدة؛ إعادة تأهيل الملاعب: 45 000 000 أوقية جديدة)، وإلى برنامج تحديث نواكشوط – المركب الأولمبي (من 25 000 000 إلى 95 675 556 أوقية جديدة)، والبرنامجين الجديدين لتنمية نواكشوط 2 ونواذيبو. ويموّل الاتحاد الأوروبي مشروع الوقاية من النزاعات (86 000 000 أوقية جديدة)، إلى جانب مساهمة وطنية قدرها 9 800 000 أوقية جديدة.

مشاريع التجهيز:

طبيعة التجهيز	الكمية الحالية	الكمية المطلوبة				النفقات المقترحة			
		الإصلاحات الكبرى	التجديد	التطوير	المجموع	الإصلاحات الكبرى	التجديد	التطوير	المجموع
اقتناء 10 سيارات سيارات سياحية									
اقتناء شاحنة واحدة (01) للنقل اللوجستيك									

التبريرات:

برنامج التشغيل

عرض البرنامج

نطاق البرنامج

مسؤول البرنامج: السيد غاي أمادو الحاج

يغطي البرنامج مجموع المهام المندرجة ضمن السياسة الوطنية للتشغيل، ولا سيما:

- استكشاف فرص العمل وتحديدها في القطاعات ذات الإمكانات العالية؛
- الوساطة بين أرباب العمل والباحثين عن عمل؛
- مرافقة إدماج الشباب، ولا سيما الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين؛
- تعزيز الكفاءات المهنية؛
- دعم ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي وانتقال المؤسسات الصغيرة جداً إلى القطاع المصنف؛
- جمع البيانات الاستراتيجية حول سوق العمل وتحليلها ونشرها.

يعبّئ البرنامج مجموع الفاعلين المؤسسيين (وكالة تشغيل، ومرصد التشغيل)، والهيئات العمومية والخصوصية، والمجموعات الترابية، إضافة إلى الشركاء الفنيين والماليين.

عرض الأعمال وأنشطتها

يهدف برنامج «التشغيل» إلى تهيئة الظروف الملائمة لنفاذ الجميع، ولا سيما الشباب والنساء، إلى عمل لائق ومستدام، مع الإسهام في التنويع الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ويسعى إلى تعزيز فعالية السياسات العمومية للتشغيل من خلال ثلاثة أعمال.

العمل رقم 1: تنسيق ووضع آليات مرنة تسمح بقياس التشغيل

يُعنى هذا العمل بحكامة سوق العمل وتطوير الذكاء الاستراتيجي المتعلق به، من خلال منصات للمعلومات والرصد والقيادة الاستراتيجية.

الأنشطة	الهياكل المعنية
جمع ومعالجة ونشر البيانات حول التشغيل المصنف وغير المصنف	الإدارة العامة للتشغيل، مرصد التشغيل
إعداد تقارير ودراسات ومذكرات تحليلية حول سوق العمل	الإدارة العامة للتشغيل، مرصد التشغيل
وضع منصة رقمية لجمع البيانات حول التشغيل	الإدارة العامة للتشغيل، وكالة تشغيل
التنسيق والتشاور مع الفاعلين العموميين والخصوصيين والشركاء الاجتماعيين	الإدارة العامة للتشغيل
متابعة وتقييم أثر السياسات النشطة للتشغيل	الإدارة العامة للتشغيل

العمل رقم 2: تكثيف العرض في سوق العمل والتقريب بين العرض والطلب

يهدف هذا العمل إلى التقريب بين عرض العمل والطلب عليه.

الأنشطة	الهياكل المعنية
استكشاف وتحديد فرص العمل لدى المؤسسات والقطاعات الواعدة	الإدارة العامة للتشغيل، وكالة تشغيل
دعم الربط بين عرض العمل والطلب عليه	وكالة تشغيل
تنظيم ورشات للتحضير للعمل (التدريب الشخصي، تقنيات البحث عن عمل، المقابلات)	وكالة تشغيل
تطوير وتسيير منصة رقمية للوساطة	الإدارة العامة للتشغيل، مرصد التشغيل
وضع تدخلات موجَّهة للفئات الهشة (الشباب، النساء...)	الإدارة العامة للتشغيل

محور قابلية التشغيل وتطوير الكفاءات (ملحق بالعمل 2)

يهدف هذا المحور إلى تعزيز قابلية التشغيل من خلال التكوين والتدريب واكتساب كفاءات ملائمة لاحتياجات السوق.

الأنشطة	الهياكل المعنية
تنظيم تكوينات تأهيلية ووحدات لرفع الكفاءات	الإدارة العامة للتشغيل
وضع تدريبات انغماسية	وكالة تشغيل
إعداد أدوات لتحليل الاحتياجات من الكفاءات القطاعية	الإدارة العامة للتشغيل، مرصد التشغيل

العمل رقم 3: ترقية ريادة الأعمال وتطويرها وتيسير النفاذ إلى التمويل

يهدف هذا العمل إلى دعم ريادة الأعمال والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوصفهما وسيلتين لخلق فرص عمل مستدامة.

الأنشطة	الهياكل المعنية
مرافقة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	وكالة تشغيل، MPMA، وداعة
وضع آليات للدعم الفني والإداري لرواد الأعمال	وكالة تشغيل، MPMA
تحسيس وتوجيه حاملي المشاريع نحو	الإدارة العامة للتشغيل، وكالة تشغيل

خدمات المرافقة	
تنفيذ محور استدامة الوظائف	الإدارة العامة للتشغيل، مهنتي
متابعة وتقييم الأنشطة المدرة للدخل	برنامج الأنشطة المدرة للدخل
مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد التمويل	وداعة

الإطار الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يهدف برنامج «التشغيل» إلى ترقية نفاذ جميع السكان، ولا سيما الشباب والنساء، إلى عمل لائق ومستدام. ويندرج ضمن الأولويات الوطنية للتنمية، ويسهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2019-2030) وفي تحقيق أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

يسعى هذا البرنامج، خلال السنوات الثلاث القادمة (2027 و2028 و2029)، إلى تعزيز فعالية آليات الوساطة، وتحسين الملاءمة بين عرض الكفاءات والطلب عليها، وتطوير ريادة الأعمال والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتحديث أدوات تحليل سوق العمل وقيادته.

يعتزم البرنامج إطلاق دينامية لخلق وظائف منتجة ومستدامة، من خلال وضع سياسات نشطة للتشغيل ملائمة للخصوصيات الترابية والقطاعية، والمرافقة الموجَّهة للباحثين عن عمل، ودعم التشغيل الذاتي، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار والابتكار.

وبفضل هذه الاستراتيجية، يسهم برنامج التشغيل في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والنساء، والحد من الفوارق الجهوية في النفاذ إلى الفرص الاقتصادية، وجعل التشغيل رافعة رئيسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

يواجه برنامج التشغيل تحديات كبرى في سياق يتسم باستمرار البطالة في صفوف الشباب والنساء، واتساع رقعة العمل غير المصنف، وعدم الملاءمة الهيكلية بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى فوارق ترابية كبيرة في النفاذ إلى خدمات التشغيل والفرص الاقتصادية.

الرهانات

- الرهان 1: خفض معدل البطالة بشكل ملموس، ولا سيما في صفوف الشباب.
- الرهان 2: الحد من الفوارق الترابية في النفاذ إلى التشغيل من خلال تدخلات موجَّهة وملائمة للواقع المحلي.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تنسيق ووضع آليات مرنة تسمح بقياس التشغيل

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

يتزوّد البرنامج بأدوات القياس اللازمة لمتابعة سوق العمل بجميع أبعاده، بهدف تمكين المؤسسات المعنية من إنتاج مجموع الإحصائيات في أفق سنة 2028.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
عدد الوظائف المستحدثة في القطاعين العمومي وشبه العمومي	الأعداد					
مؤشر بديل: توفر البيانات الإحصائية اللازمة لمتابعة سوق العمل وفق مؤشرات مشروع الأداء السنوي	% من المؤشرات الإحصائية المعبأة					
وجود لجنة فنية متعددة القطاعات لمتابعة التشغيل	العدد					

مصدر البيانات: وكالة تشغيل – الوزارة – المرصد الوطني للتشغيل – نظام معلومات سوق العمل – الهيئات الشريكة

توضيحات منهجية: يرمي هذا الهدف إلى إنتاج بيانات إحصائية تتيح متابعة فعالة لسوق العمل. ومصادر البيانات هي المؤسسات المكلفة بإنتاج الإحصاءات، إذ يهدف الهدف رقم 1 إلى تجميع هذه البيانات والتحقق منها وتحيينها لتغذية مؤشرات الأداء وتلبية الاحتياجات الأخرى المحتملة. وتعني النسبة المئوية أن المؤسسات المصدر ستكون قادرة سنة 2027 على إنتاج 35% من المؤشرات الإحصائية المستهدفة في مشروع الأداء السنوي.

مساهمات الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة / الشركاء

تقديم وكالة تشغيل

الهدف رقم 2: ترقية ريادة الأعمال وتطويرها وتيسير النفاذ إلى التمويل

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

بالنسبة لسنة 2027، يهدف البرنامج إلى تعزيز منظومة ريادة الأعمال من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لحاملي المشاريع، وتيسير النفاذ إلى آليات التمويل، وترقية ريادة الأعمال بوصفها رافعة محورية لخلق فرص عمل مستدامة. وسينصبّ التركيز على مرافقة المبادرات المدرة للدخل، وتعزيز المؤسسات القائمة، وضمان استدامة المؤسسات الصغيرة جداً المنشأة في القطاعات ذات الأولوية، بما يحفّز الدينامية الاقتصادية الوطنية ويسهم في امتصاص البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والنساء.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
عدد الوظائف المستحدثة من طرف برامج دعم ريادة الأعمال	العدد					
عدد حاملي المشاريع المستفيدين من المرافقة	العدد					
عدد المؤسسات المنشأة	العدد					
عدد المشاريع المدعومة في سلاسل القيمة الواعدة						

مصدر البيانات: وكالة تشغيل – الوزارة – الشبابيك الموحدة للمرافقة – الحاضنات – هياكل الدعم الفني لحاملي المشاريع – الغرف المهنية – برامج الإدماج – صناديق دعم ريادة الأعمال – البنوك الشريكة – مؤسسات التمويل الأصغر – البرامج العمومية لتمويل المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.

توضيحات منهجية: عدد حاملي المشاريع المستفيدين من المرافقة: العدد الإجمالي لرواد الأعمال، من جميع الفئات، الذين استفادوا من مرافقة فنية أو مالية أو لوجستية خلال سنة 2027.

عدد المؤسسات المنشأة والمستدامة: تجميع البيانات المصرَّح بها من قبل آليات المرافقة خلال سنة 2027، ويُقاس المؤشر بعد ستة أشهر من الإنشاء لتقييم قابلية استمرار المؤسسات المدعومة.

عدد المشاريع المدعومة في سلاسل القيمة الواعدة: عدد المشاريع المدعومة خلال سنة 2027 في الشُّعب الاستراتيجية التي تحددها السياسة الوطنية للتشغيل.

مساهمات الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة / الشركاء

وكالة تشغيل

الهدف رقم 3: تكثيف العرض في سوق العمل، والتقريب بين العرض والطلب، وتعزيز قابلية التشغيل

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

بالنسبة لسنة 2027، تتمثل النتيجة المنتظرة في زيادة عدد الوظائف المستحدثة. ويعتزم البرنامج تكثيف التدخلات الرامية إلى التقريب بين العرض والطلب في سوق العمل، مع تعزيز قابلية تشغيل الشباب. ويتمثل الهدف في الرفع الملموس لعدد المستفيدين من آليات المرافقة، وتطوير جسور إدماج فعالة مع القطاع الخاص، ومضاعفة فرص التوظيف والتدريب والتمهين. كما سيركز البرنامج على تطوير الكفاءات المهنية الملائمة لاحتياجات السوق، وعلى تحسين جودة الوساطة، بما يعزز الإدماج المستدام والنوعي للباحثين عن عمل.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء السنوي	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 الهدف المستهدف	الهدف المستهدف للأجل متعدد السنوات
عدد الوظائف المستحدثة من طرف برامج دعم ريادة الأعمال	العدد					
العدد الإجمالي للشباب الموظّفين	الأعداد					
عدد المؤسسات المسجلة أو النشطة على منصات التشغيل	الأعداد					

مصدر البيانات: الوزارة المكلفة بالتشغيل - وكالات الوساطة - المؤسسات الشريكة - المنظمات المهنية - هياكل التكوين الفني والمهني - برامج الإدماج - آليات التوظيف.

توضيحات منهجية: عدد الوظائف المستحدثة من طرف البرامج النشطة: العدد الإجمالي للوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن المشاريع الممولة أو المرافقة، ويُحتسب على أساس تقارير التنفيذ وحصائل هياكل الدعم لسنة 2027. العدد الإجمالي للشباب الموظَّفين: عدد المستفيدين الذين حصلوا على عمل عبر آليات الوساطة أو البرامج العمومية للإدماج خلال سنة 2027.

عدد فرص التدريب أو التمهين المنشورة: مجموع العروض المنشورة على منصات التشغيل أو المقترحة في إطار الشراكات مع المؤسسات.

عدد المؤسسات المسجلة أو النشطة على منصات التشغيل: مجموع المؤسسات التي نشرت عرضاً واحداً على الأقل أو استفادت من خدمات الوساطة خلال السنة.

عدد الشباب المكوَّنين المدمَجين: نسبة المستفيدين من التكوينات المهنية الذين حصلوا على عمل خلال الأشهر الستة التالية لانتهاء تكوينهم.

معدل الإدماج المهني: النسبة المئوية لعدد المستفيدين المدمَجين إلى العدد الإجمالي للمستفيدين من آليات المرافقة. ويعكس هذا المؤشر الفعالية الإجمالية للسياسات النشطة لسوق العمل.

مساهمات الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة / الشركاء

وكالة تشغيل

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب العمل وحسب الجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
الأعمال والأجزاء	**المفتوحة في قانون المالية التعديلي (1) لسنة 2026**	**المطلوبة لسنة 2027**	**المصوَّت عليها في قانون المالية التعديلي (1) لسنة 2026**	**المطلوبة لسنة 2027**
رقم 01 تنسيق ووضع آليات مرنة تسمح بقياس التشغيل		-	**5 217 999**	**4 908 348**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	-	-
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	**5 217 999**	**4 908 348**
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	-	-
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		-	-	-
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
رقم 02 تكثيف العرض في سوق العمل والتقريب بين العرض والطلب		**61 300 000**	**115 171 941**	**140 738 083**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	**36 340 724**	**52 340 724**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	**42 693 296**	**42 397 359**
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	**14 237 921**	**17 000 000**
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		**61 300 000**	**21 900 000**	**29 000 000**
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
رقم 03 ترقية ريادة الأعمال وتطويرها وتيسير النفاذ إلى التمويل		548 844 534	233 426 881	328 163 837
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	-	-
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	**12 526 881**	**12 463 837**
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	-	-
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		**548 844 534**	**220 900 000**	**315 700 000**
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
رقم 04 تعزيز قابلية التشغيل (غير مجدد سنة 2027)		-	162 000 000	-
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	-	-
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	-	-
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	-	-
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		-	162 000 000	-
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-
المجموع بالنسبة للبرنامج		**610 144 534**	**515 816 821**	**473 810 268**
الجزء الأول. نفقات المستخدمين		-	**36 340 724**	**52 340 724**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات		-	**60 438 176**	**59 769 544**
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية		-	**14 237 921**	**17 000 000**
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية		-	-	-
الجزء 6. نفقات الاستثمار		**610 144 534**	**404 800 000**	**344 700 000**
الجزء 7. نفقات أخرى		-	-	-

(1) اعتمادات قانون المالية لسنة 2026 معروضة وفق الهيكلة البرامجية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 (انظر الملحق). وتطابق اعتماداتُ الالتزام تراخيصَ الالتزام الخاصة بنفقات الاستثمار، كما نُشرت في مشروع قانون المالية لسنة 2027.

وظائف الإدارة

	عدد المستخدمين (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)					
وظائف الإدارة	إنجازات 2025 (1) (2)	المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1) (أ)	التوزيع التقديري لسنة 2027			المجموع
			توقعات المغادرة	توقعات الالتحاق	الفارق (الالتحاق - المغادرة)	عدد المستخدمين 2027 (أ + الفارق)
الموظفون						
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د (3)						
المتعاقدون						
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج						

(4) تُستمد بيانات عمودي 2025 و2026 من ملف الرواتب لدى الإدارة العامة للميزانية.
(5) تُستمد بيانات الإنجاز من تقرير الأداء السنوي للسنة السابقة.
(6) هذه الفئة من الموظفين آيلة إلى الانقراض

وظائف الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة

	عدد المستخدمين		
الوظائف المدفوعة الأجر	إنجازات 2025 (1) (2)	توقعات 2026 (1) (3)	توقعات 2027
الهيئة المشغِّلة: وكالة تشغيل			
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة			
المتعاقدون الذين تدفع الدولة رواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة			
المجموع بالنسبة للهيئة المشغِّلة			
المجموع بالنسبة للبرنامج			

(1) تُستمد بيانات عمودي 2025 و2026 من ملف مستخدمي المؤسسات العمومية والهياكل المماثلة (الإدارة العامة للميزانية).
(2) تُستمد بيانات الإنجاز من تقرير الأداء السنوي للسنة السابقة.
(3) تُستمد التوقعات من مشروع الأداء السنوي للسنة الجارية.

الإدارة + الهيئات المشغِّلة: فئات الوظائف	قانون المالية 2026	مشروع قانون المالية 2027
المستخدمون الإداريون		
الإدارة المركزية		
المصالح اللاممركزة		
المستخدمون الفنيون		
الإدارة المركزية		
المصالح اللاممركزة		
الهيئة (الهيئات) المشغِّلة		
المقر		
الكيانات اللاممركزة		
أخرى		
المجموع		

نفقات المستخدمين

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	عدد المستخدمين (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية	عدد المستخدمين (1) (بما يعادل الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق عدد المستخدمين (عدد 2026 – عدد 2025)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون						
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د						
المتعاقدون						
مجموع تكلفة وظائف الإدارة		-		-		-
مجموع تكلفة وظائف الهيئات المشغِّلة		**36 340 724**		**52 340 724**		**16 000 000**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تدفع الدولة رواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج		**36 340 724**		**52 340 724**		**16 000 000**

(3) عدد المستخدمين هو العدد الوارد في عمود «المجموع» ضمن مقترحات وظائف الإدارة (انظر ص 17)، أو في عمود «توقعات 2027» ضمن مقترحات وظائف الهيئات المشغِّلة التابعة للدولة (انظر ص 18).

(4) يجب أن تساوي التكلفةُ الإجمالية للوظائف على مستوى البرنامج مبلغَ «الجزء 1. نفقات المستخدمين» الوارد في عرض الاعتمادات حسب العمل وحسب الجزء للسنة المعنية (انظر ص 15).

طلبات الاكتتاب					التبرير
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخليون	منها خارجيون	
1					
2					
3					
4					
5					
6					

التبريرات:

تتمثل نفقات المستخدمين للبرنامج في رواتب مستخدمي وكالة تشغيل، التي ترتفع من *36 340 724* إلى *52 340 724* أوقية جديدة (+44,0%)، تماشياً مع تعزيز قدرات الوساطة لدى الوكالة. أما كتلة رواتب الإدارة فمدرجة ضمن برنامج الدعم، ويتعين تحديد الاكتتابات المقررة لسنة 2027.

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2026 المبالغ	2027 المبالغ	التبريرات لسنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإجبارية	**رواتب المستشارين – وكالة تشغيل**	24 360 000	**24 360 000**	
	القيادة والتسيير الإداري – وكالة تشغيل	15 037 359	**15 037 359**	
المجموع		**39 397 359**	**39 397 359**	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	مشروعي مستقبلي	**6 725 596**	**6 100 000**	
	تشغيل الشباب	**4 200 237**	**3 941 474**	
	وداعة العمل	**3 555 000**	**3 555 000**	
	استدامة الوظائف	**3 295 937**	**3 000 000**	
	تنسيق مشاريع التشغيل	**1 529 027**	**1 528 837**	
	البرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة جداً (PNIME) – مركز خبرة الأنشطة المدرة للدخل	**717 258**	**1 280 000**	
	مرصد التشغيل	**774 880**	**736 136**	
	مديرية الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	**242 882**	**230 738**	
المجموع		**21 040 817**	**20 372 185**	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات				
المجموع		**-**	**-**	
المجموع العام		**60 438 176**	**59 769 544**	

التبريرات:

تبلغ نفقات السلع والخدمات للبرنامج 59 769 544 أوقية جديدة مقابل 60 438 176 أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026 (-1,1%). وتموّل أساساً تسيير وكالة تشغيل (رواتب المستشارين والقيادة الإدارية، وهي مجدَّدة)، وآليات «مشروعي مستقبلي» و«وداعة العمل» والبرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة جداً و«مهنتي»، إضافة إلى أنشطة الإدارة العامة للتشغيل ومرصد التشغيل.

الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2026 المبالغ	2027 المبالغ	التبريرات لسنة 2027
1. للأسر				
المجموع		**-**	**-**	
2. للهيئات العمومية ذات الشخصية المعنوية و/أو الهيئات المماثلة	دعم بروكابك	**14 237 921**	**17 000 000**	
المجموع		**14 237 921**	**17 000 000**	
3. للمؤسسات وقطاعات النشاط				
المجموع		**-**	**-**	
4. إعانات وتحويلات أخرى				
المجموع		**-**	-	
المجموع العام		14 237 921	17 000 000	

التبريرات:

تتمثل التحويلات الجارية للبرنامج (17 000 000 أوقية جديدة مقابل 14 237 921 أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026) في دعم بروكابك (تحويل مقابل أعباء المرفق العام)، وقد عُزِّز هذا الدعم لتوسيع عرض التمويل الأصغر لفائدة حاملي المشاريع.

مشاريع الاستثمار:

المشاريع	المدة المقررة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2026 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب التسجيل في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
PADEM	3 سنوات	**543 150 177**	204 800 000	34 000 000	**270 900 000**	**304 900 000**
تعزيز قدرات بروكابك			8 000 000	14 100 000	-	**14 100 000**
مشروع استثمار وكالة تشغيل			10 700 000	10 700 000	-	**10 700 000**
تنسيق مشاريع التشغيل			7 000 000	7 000 000	-	**7 000 000**
تثمين المهن (مهنتي)			3 200 000	4 200 000	-	**4 200 000**
البرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة جداً (PNIME) – مركز خبرة الأنشطة المدرة للدخل			3 700 000	3 700 000	-	**3 700 000**
مشروعي مستقبلي			5 400 000	100 000	-	**100 000**
مشروع تشغيل الشباب – قابلية تشغيل الشباب (البنك الدولي - المؤسسة الدولية للتنمية، مكتمل)	يونيو 2026	**487 597 449**	162 000 000	-	-	-
المجموع العام			**404 800 000**	**73 800 000**	**270 900 000**	**344 700 000**

التبريرات:

تبلغ اعتمادات الدفع الاستثمارية للبرنامج 344 700 000 أوقية جديدة مقابل 404 800 000 أوقية جديدة في قانون المالية لسنة 2026 (وفق هيكلة 2027)، فيما تبلغ تراخيص الالتزام 610 534 144أوقية جديدة. ويستأثر مشروع PADEM بالجزء الأكبر منها: 34 000 000 أوقية جديدة مساهمةً وطنية، و 270 900 000 أوقية جديدة هباتٍ من الوكالة الفرنسية للتنمية (مقابل 170 800 000أوقية جديدة سنة 2026). ولم يعد مشروع تشغيل الشباب، الممول من المؤسسة الدولية للتنمية والمكتمل في يونيو 2026، مدرجاً. وتُضاف إلى ذلك استثمارات وكالة تشغيل وبروكابك ومهنتي والبرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة جداً وتنسيق مشاريع التشغيل.

ملحق – مذكرة معلومات وتوزيع مشروع قانون المالية لسنة 2027

مصدر مبالغ 2027. الاعتمادات «المطلوبة لسنة 2027» (اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع) هي اعتمادات مشروع قانون المالية لسنة 2027 كما نُشر (الباب 12 – وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية، الصفحات 87 إلى 96)، وقد أُدخلت بنداً بنداً. وجميع المجاميع المنشورة (الباب، والبرامج، والأعمال، والفصول) مطابقة بدقة حتى الوحدة.

مجموع الباب. يبلغ مشروع قانون المالية لسنة 2027 للوزارة 241 044 492 2 أوقية جديدة اعتماداتِ دفع، منها 135 2 241 144أوقية جديدة من الموارد الوطنية و 000 900 356أوقية جديدة من الهبات (الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية)، و 090 820 156 4 أوقية جديدة اعتماداتِ التزام. وترتفع اعتمادات الدفع بنسبة 17,5% مقارنة بقانون المالية لسنة 2026 (704 694 121 2 أوقية جديدة).

الهيكلة البرامجية لسنة 2027. يُلحق مشروع قانون المالية لسنة 2027 ببرنامج الدعم كتلةَ رواتب الإدارة (فصل الديوان)، والصندوق الوطني للتشغيل، وصندوق دعم قطاع الشباب والرياضة. وفي برنامج الشباب والرياضة والخدمة المدنية، يخص العمل 3 المنشآت، والعمل 4 الخدمة المدنية. ويضم برنامج التشغيل ثلاثة أعمال، بعد اكتمال مشروع تشغيل الشباب الممول من المؤسسة الدولية للتنمية (العمل 4 سابقاً). وقد تمت مواءمة تسميات الأعمال وترتيبها في عرض البرامج مع هذا التصنيف.

عمود قانون المالية لسنة 2026. أُعيد تصنيف اعتمادات قانون المالية لسنة 2026 (ملف PLF-2027 V3، عمود LF-26، والتمويلات الخارجية من صفحة Fin-Ext) وفق هيكلة 2027 لإتاحة المقارنة. ولم يتغير المجموع (694 121 2 704 أوقية جديدة)، غير أن التوزيع حسب البرنامج يختلف عما صُوِّت عليه في قانون المالية لسنة 2026 (الدعم: 796 49 701؛ الشباب والرياضة والخدمة المدنية: 314 332 582؛ التشغيل: 689 565 489 1 أوقية جديدة). أما اعتمادات الالتزام لقانون المالية لسنة 2026 فغير متوفرة، وقد تُركت خاناتها فارغة.

اعتمادات الالتزام لسنة 2027. على غرار الوثيقة الميزانوية، لا تُملأ اعتمادات الالتزام إلا بالنسبة لنفقات الاستثمار (تراخيص الالتزام متعددة السنوات).

عدد المستخدمين. نظراً لإدراج كتلة رواتب الإدارة ضمن برنامج الدعم، نُقل إليه عدد المستخدمين لسنة 2026 الوارد في مشروع الأداء السنوي لسنة 2026 (البرنامجان 2 و3: 563 بما يعادل الدوام الكامل السنوي). ولم يعد البرنامجان 2 و3 يتحملان سوى رواتب الهيئات المشغِّلة (مكتب المركب الأولمبي، والمعهد العالي للشباب والرياضة، ووطننا؛ ووكالة تشغيل).

العناصر المتبقي ملؤها (المظللة بالأصفر أو المتروكة فارغة). أهداف 2027 وإنجازات 2025 الخاصة بالمؤشرات (يتضمن عمود «توقعات مشروع الأداء السنوي 2026» أهداف 2026 الواردة في مشروع الأداء السنوي لسنة 2026)؛ والنتائج السنوية لسنة 2027؛ وعدد المستخدمين لسنة 2027 والحركات المقررة؛ ووظائف الهيئات المشغِّلة؛ وطلبات الاكتتاب؛ والتكلفة الإجمالية ومدة المشاريع باستثناء مشروع تشغيل الشباب ومشروع PADEM؛ ومشاريع التجهيز. ويُعدّ تصنيف السلع والخدمات (إجبارية، حتمية، أخرى) والتحويلات حسب المستفيد مقترحاً يتعين اعتماده.

توزيع البنود حسب البرنامج والعمل (المبالغ بالأوقية الجديدة)

الهيكل	البند الميزانوي (الفصل الفرعي)	الجزء	قانون المالية 2026 (اعتمادات الدفع)	مشروع قانون المالية 2027 (اعتمادات الالتزام)	مشروع قانون المالية 2027 (اعتمادات الدفع)
البرنامج 010 – الدعم			**1 060 272 745**	**2 200 000 000**	**1 061 260 545**
العمل 1 – القيادة والاستراتيجية الوزارية			**1 060 272 745**	**2 200 000 000**	**1 061 260 545**
الديوان	رواتب المستخدمين	1	124 793 144	-	125 354 121
الديوان	التنسيق	2	20 240 644	-	20 471 298
الديوان	خلية الاتصال	2	4 000 010	-	4 000 000
الديوان	صيانة المباني الإدارية	2	2 363 431	-	3 500 000
الديوان	الإيجار	2	3 000 000	-	2 300 000
الديوان	المفتشيات - المقاطعات	2	2 180 250	-	2 180 234
الديوان	تعزيز قدرات القطاع	2	2 000 000	-	2 000 000
الديوان	اللجنة الداخلية للصفقات	2	500 000	-	500 000
الديوان	الاتصالات	2	520 000	-	500 000
الديوان	الخلية القطاعية للنوع	2	400 000	-	395 000
الديوان	التنسيق	4	705 000	-	528 702
الديوان	الصندوق الوطني للتشغيل	6	550 000 000	2 200 000 000	550 000 000
مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	البرمجة والتعاون	2	1 100 000	-	1 100 000
المديرية الإدارية والمالية	التسيير الإداري والمالي	2	700 000	-	700 000
مديرية الموارد البشرية	التكوين والتحديث	2	800 000	-	800 000
مديرية نظم المعلومات	نظم المعلومات	2	837 643	-	840 000
المفتشية العامة	تسيير المفتشية	2	1 899 823	-	1 900 000
المندوبيات الجهوية	المندوبيات الجهوية (15 ولاية)	2	8 549 900	-	8 508 290
صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة	صندوق دعم قطاع الشباب والرياضة – حساب خاص للخزينة	7	335 682 900	-	335 682 900
البرنامج 011 – الشباب والرياضة والخدمة المدنية			**545 605 138**	**1 346 675 556**	**956 973 428**
العمل 1 – تأطير ودعم وتعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين ومقدمي الخدمات في مجال الشباب والرياضة			**398 899 355**	**1 051 000 000**	**696 210 801**
الديوان	التنسيق الوطني للمؤتمر الوزاري للشباب والرياضة في الدول الناطقة بالفرنسية (CONFEJES)	2	-	-	800 000
الديوان	دعم الاتحادية الموريتانية لكرة القدم	4	7 000 000	-	7 000 000
الديوان	إعانة اللجنة الأولمبية الوطنية	4	3 000 000	-	3 000 000
الديوان	التنسيق الوطني للمؤتمر الوزاري للشباب والرياضة في الدول الناطقة بالفرنسية (CONFEJES)	4	1 834 000	-	760 000
الديوان	الوقاية من النزاعات وترقية الحوار بين الثقافات – هبات الاتحاد الأوروبي	6	92 400 399	280 000 000	86 000 000
الديوان	الوقاية من النزاعات وترقية الحوار بين الثقافات – المساهمة الوطنية	6	7 000 000	9 800 000	9 800 000
الإدارة العامة للشباب	البرنامج الوطني لحماية الشباب	2	15 000 000	-	10 780 000
الإدارة العامة للشباب	جائزة أفضل محتوى	2	-	-	2 500 000
الإدارة العامة للشباب	البرنامج الوطني لحماية الشباب	4	-	-	2 620 000
الإدارة العامة للشباب	جائزة أفضل محتوى	4	5 000 000	-	1 500 000
الإدارة العامة للشباب	البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – مكون الشباب	6	56 000 000	127 200 000	127 200 000
الإدارة العامة للرياضة	تطوير الرياضة	2	1 991 903	-	2 500 000
الإدارة العامة للرياضة	المنافسات الوطنية والدولية	4	15 000 000	-	14 000 000
الإدارة العامة للرياضة	إعانة الاتحادات	4	10 000 000	-	9 500 000
الإدارة العامة للرياضة	دوري الأحياء	4	6 000 000	-	5 700 000
الإدارة العامة للرياضة	الدوري المدرسي	4	4 343 520	-	4 000 000
الإدارة العامة للرياضة	إعانة الفئات الصغرى في كرة السلة وكرة القدم	4	5 000 000	-	4 000 000

الإدارة العامة للرياضة	تطوير الرياضة	4	4 500 000	-	4 000 000
الإدارة العامة للرياضة	دعم الجمعيات الرياضية	4	4 000 000	-	3 800 000
الإدارة العامة للرياضة	الدوري الجامعي	4	4 000 000	-	3 800 000
الإدارة العامة للرياضة	البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – مكون الرياضة	6	130 000 000	368 000 000	312 674 444
الإدارة العامة للرياضة	البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – إعادة تأهيل الملاعب وصيانتها	6	-	90 000 000	45 000 000
الإدارة العامة للرياضة	اقتناء التجهيزات الرياضية	6	8 000 000	72 000 000	12 000 000
مديرية الخدمة المدنية	دعم الأعمال التطوعية	4	1 721 325	-	1 700 000
المعهد العالي للشباب والرياضة	رواتب المستخدمين (المعهد العالي للشباب والرياضة)	1	7 440 927	-	7 604 857
المعهد العالي للشباب والرياضة	تكوين الأطر	2	5 667 281	-	5 971 500
المعهد العالي للشباب والرياضة	إعادة تأهيل وتجهيز المنشآت الرياضية (المعهد العالي للشباب والرياضة)	6	4 000 000	104 000 000	8 000 000
العمل 2 – وضع إطار لتحفيز جمعيات الشباب على الأداء والاحترافية			**21 774 438**	**-**	**19 010 158**
الإدارة العامة للشباب	دعم جمعيات الشباب وتأطير أنشطة الشباب في جميع الولايات	2	-	-	2 352 470
الإدارة العامة للشباب	المخيمات الصيفية الوطنية والدولية	2	747 500	-	1 252 500
الإدارة العامة للشباب	دعم البرنامج الاجتماعي التربوي لدور ومراكز الشباب	2	769 080	-	785 880
الإدارة العامة للشباب	تسيير الإدارة العامة للشباب	2	368 558	-	368 558
الإدارة العامة للشباب	تنشيط مؤسسات الشباب	2	225 000	-	213 750
الإدارة العامة للشباب	تأطير الحياة الجمعوية	2	195 000	-	195 000
الإدارة العامة للشباب	دعم جمعيات الشباب وتأطير أنشطة الشباب في جميع الولايات	4	13 500 000	-	9 442 000
الإدارة العامة للشباب	تأطير الحياة الجمعوية	4	3 900 000	-	3 000 000
الإدارة العامة للشباب	المخيمات الصيفية الوطنية والدولية	4	1 202 500	-	600 000
الإدارة العامة للشباب	تنشيط مؤسسات الشباب	4	550 000	-	500 000
الإدارة العامة للشباب	دعم البرنامج الاجتماعي التربوي لدور ومراكز الشباب	4	316 800	-	300 000
العمل 3 – إعادة تأهيل منشآت الشباب والرياضة وبنائها وتشغيلها			**56 668 852**	**295 675 556**	**203 613 723**
الإدارة العامة للشباب	برنامج تنمية مدينة نواكشوط 2 – مكون الشباب والرياضة	6	-	90 000 000	45 000 000
الإدارة العامة للشباب	برنامج تنمية نواذيبو – مكون الشباب والرياضة	6	-	60 000 000	22 000 000
مكتب المركب الأولمبي	رواتب المستخدمين (مكتب المركب الأولمبي)	1	17 983 112	-	18 997 500
مكتب المركب الأولمبي	مكتب المركب الأولمبي	4	4 750 000	-	4 500 000
مكتب المركب الأولمبي	برنامج تحديث مدينة نواكشوط – مكون الشباب (مكتب المركب الأولمبي)	6	25 000 000	145 675 556	95 675 556
البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة	البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة	2	4 054 007	-	17 440 667
البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة	تسيير الملاعب (غير مجدد)	2	1 566 364	-	-
البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة	تأهيل فضاءات ودور الشباب (غير مجدد)	6	1 365 369	-	-
البرنامج الوطني لتنمية الشباب والرياضة	تسيير الملاعب (غير مجدد)	6	1 950 000	-	-
العمل 4 – إرساء خدمة مدنية وطنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية			**68 262 493**	**-**	**38 138 746**
مديرية الخدمة المدنية	تعبئة 5000 متطوع في الخدمة المدنية	2	20 756 076	-	20 484 434
مديرية الخدمة المدنية	إطلاق الخدمة المدنية في الولايات	2	3 548 980	-	2 877 088
مديرية الخدمة المدنية	نقل متطوعي الخدمة المدنية	2	2 845 300	-	1 674 431
مديرية الخدمة المدنية	جائزة رئيس الجمهورية	2	-	-	1 665 547
مديرية الخدمة المدنية	الاستقبال (الأنشطة والتكوينات)	2	1 198 501	-	1 198 500
مديرية الخدمة المدنية	جائزة رئيس الجمهورية	4	-	-	600 000
مديرية الخدمة المدنية	البرنامج الوطني للنفاذ المعمم إلى الخدمات الأساسية – الخدمة المدنية (غير مجدد)	6	30 000 000	-	-
وطننا	رواتب المستخدمين (وطننا)	1	4 138 746	-	4 138 746
وطننا	وطننا	2	5 774 890	-	5 500 000
البرنامج 012 – التشغيل			**515 816 821**	**610 144 534**	**473 810 268**
العمل 1 – تنسيق ووضع آليات مرنة تسمح بقياس التشغيل			**5 217 999**	**-**	**4 908 348**
الإدارة العامة للتشغيل	تشغيل الشباب	2	4 200 237	-	3 941 474

الإدارة العامة للتشغيل	مرصد التشغيل	2	774 880	-	736 136
الإدارة العامة للتشغيل	مديرية الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	2	242 882	-	230 738
العمل 2 – تكثيف العرض في سوق العمل والتقريب بين العرض والطلب			**115 171 941**	**61 300 000**	**140 738 083**
وكالة تشغيل	رواتب المستخدمين (وكالة تشغيل)	1	36 340 724	-	52 340 724
وكالة تشغيل	رواتب المستشارين – وكالة تشغيل	2	24 360 000	-	24 360 000
وكالة تشغيل	القيادة والتسيير الإداري – وكالة تشغيل	2	15 037 359	-	15 037 359
وكالة تشغيل	مشروع استثمار وكالة تشغيل	6	10 700 000	32 100 000	10 700 000
بروكابك	دعم بروكابك	4	14 237 921	-	17 000 000
بروكابك	تعزيز قدرات بروكابك	6	8 000 000	18 000 000	14 100 000
مهنتي	استدامة الوظائف	2	3 295 937	-	3 000 000
مهنتي	تثمين المهن (مهنتي)	6	3 200 000	11 200 000	4 200 000
العمل 3 – ترقية ريادة الأعمال وتطويرها وتيسير النفاذ إلى التمويل			**233 426 881**	**548 844 534**	**328 163 837**
الديوان	مشروعي مستقبلي	2	6 725 596	-	6 100 000
الديوان	وداعة العمل	2	3 555 000	-	3 555 000
الديوان	تنسيق مشاريع التشغيل	2	1 529 027	-	1 528 837
الديوان	البرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة جداً (PNIME) – مركز خبرة الأنشطة المدرة للدخل	2	717 258	-	1 280 000
الديوان	PADEM – هيات الوكالة الفرنسية للتنمية	6	170 800 000	442 070 090	270 900 000
الديوان	PADEM – المساهمة الوطنية	6	34 000 000	78 674 444	34 000 000
الديوان	تنسيق مشاريع التشغيل	6	7 000 000	7 000 000	7 000 000
الديوان	البرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة جداً (PNIME) – مركز خبرة الأنشطة المدرة للدخل	6	3 700 000	11 100 000	3 700 000
الديوان	مشروعي مستقبلي	6	5 400 000	10 000 000	100 000
العمل 4 – تعزيز قابلية التشغيل (مشروع تشغيل الشباب مكتمل – غير مجدد في مشروع قانون المالية لسنة 2027)			**162 000 000**	**-**	**-**
قابلية تشغيل الشباب	مشروع تشغيل الشباب – قابلية تشغيل الشباب – المساهمة المقابلة للمؤسسة الدولية للتنمية (مكتمل)	6	18 000 000	-	-
قابلية تشغيل الشباب	مشروع تشغيل الشباب – قابلية تشغيل الشباب – قرض البنك الدولي - المؤسسة الدولية للتنمية (مكتمل)	6	144 000 000	-	-
مجموع الباب			**2 121 694 704**	**4 156 820 090**	**2 492 044 241**



وزارة العدل

14

المشروع السنوي للأداء

الفهرس

مقدمة : .....
ملخص الاعتمادات الخاصة بالباب .....
البرنامج / التخصيص 016 : الدعم .....
عرض البرنامج .....
عرض الإجراءات وأنشطتها .....
النشاط رقم 2: القيادة .....
الإطار الاستراتيجي .....
عرض استراتيجي للبرنامج .....
عرض الأهداف للبرنامج .....
عرض الموارد المطلوبة .....
مقترحات الميزانية .....
البرنامج / التخصيص 017 : الإدارة القضائية .....
عرض عام للبرنامج .....
نطاق البرنامج : .....
الإطار الاستراتيجي والأساس القانوني .....
الإجراءات والأنشطة .....
الهيئات المعنية .....
لإطار الاستراتيجي .....
التحليل الاستراتيجي .....
3.2 التحديات المستهدفة لعام 2027 .....
الأهداف الاستراتيجية وأهداف الأداء .....
الهدف الاستراتيجي 1 - تحسين جودة وسرعة الخدمات القضائية .....
الهدف الاستراتيجي 2 - تعزيز وصول المواطنين إلى العدالة .....
الهدف الاستراتيجي 3 - تعزيز قدرات موظفي القضاء .....
الهدف الاستراتيجي 4 - تحسين إدارة الملفات والسجلات والخدمات المقدمة للمواطنين .....
الهدف الاستراتيجي 5 - مواصلة تحديث ورقمنة الإدارة القضائية .....
4.2 آلية المتابعة .....
5 عرض الموارد المطلوبة .....
5.4 تحليل الاعتمادات .....
مبررات الاعتمادات المطلوبة .....
6.1 نفقات العمال .....
6.2 شراء السلع والخدمات .....
6.4 المنح والتحويلات الجارية .....
ملخص .....
البرنامج / التخصيص 018 : السياسة الجنائية والسجون .....
مقدمة .....
ورقة موجزة عن البرنامج .....
عرض البرنامج .....
نطاق البرنامج .....
الإطار الاستراتيجي والأساس القانوني .....
الأنشطة والأنشطة الفرعية .....
النشاط 1 - استقبال ومرافقة المحتجزين .....
الإجراء 2 - حراسة ومراقبة المؤسسات العقابية ومؤسسات إعادة التأهيل .....
الإجراء 3 - دعم وتدريب السجناء .....
الإطار الاستراتيجي .....
التحليل الاستراتيجي .....

التحديات لعام 2027 .....
2.3 المخاطر وتدابير السيطرة عليها .....
الأهداف الاستراتيجية وأهداف الأداء .....
الهدف الاستراتيجي 1 - تحسين رفاهية وكرامة المحتجزين .....
الهدف الاستراتيجي 2 - تحسين الظروف المعيشية والسيطرة على الاكتظاظ .....
الهدف الاستراتيجي 3 - تعزيز إعادة الإدماج ومنع العودة إلى الإجرام.....
الهدف الاستراتيجي 4 -الحد من الحوادث الأمنية في المؤسسات العقابية.....
الهدف الاستراتيجي 5 - تحديث الإدارة وضمان موثوقية الحالات الجنائية .....
3.1 جدول المؤشرات .....
آلية المتابعة .....
4. عرض الموارد المطلوبة.....
4.1 الاعتمادات حسب كل النشاط .....
4.2 الاعتمادات لعام 2027 لكل نشاط ولكل جزء .....
4.3 الاعتمادات لعام 2027 حسب النشاط الفرعي .....
تحليل تطور الاعتمادات .....
5. مقترحات الوظائف .....
الاحتياجات ذات الأولوية التي يجب توثيقها .....
تبرير الاعتمادات المطلوبة.....
6.1 نفقات شراء السلع والخدمات.....
6.2 نفقات الاستثمار.....
6.3 المنح والتحويلات والنفقات الضريبية .....
6.4 التبرير للأوقية الواحدة - مبدئ الحساب .....
7. الحوكمة والجدول الزمني للتنفيذ .....
8. مصفوفة المسؤوليات .....
9. جدول التطابق الاستراتيجي.....

مقدمة :

موريتانيا دولة قائمة على سيادة القانون، كما يؤكد ذلك دستورها الذي ينص في مادته الأولى على أن: «تضمن الجمهورية لجميع المواطنين، دون تمييز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي، المساواة أمام القانون». ومن أجل تجسيد هذا المبدأ الأساسي، لا بد من تعزيز نظام قضائي متاح للجميع، ومستقل، وفعال، ويضمن حماية حقوق الإنسان.

ويتطلب تحقيق هذا الطموح تعبئة موارد مالية كافية، تتيح تنفيذ سياسة قطاعية متسقة وذات مصداقية وديناميكية، قادرة على تلبية توقعات المواطنين ومتطلبات دولة القانون.

وتتمحور المجالات ذات الأولوية التي تتطلب تدخلاً سريعاً حول ثلاثة محاور رئيسية هي: (1) تعزيز استقلالية القضاء وتحديث الإطار القانوني الوطني؛ (2) تطوير كفاءات الموارد البشرية من خلال التدريب وبناء القدرات؛ وكذلك (3) تحسين البنية التحتية القضائية ومواصلة تحديث خدمات القضاء.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المشروع (مشروع الأداء السنوي) إلى ربط أهداف البرامج بالمخصصات المالية الممنوحة على لفترة اثني عشر شهراً.

ملخص الاعتمادات الخاصة بالباب

الجدول1 : ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء

رقم وعنوان البرنامج والإجراء		اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
		مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2026	مشروع قانون الميزانية لعام 2027	مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2026	مشروع قانون الميزانية لعام 2027
رقم 016	الدعم			278 890 641	341 972 185
01	التنسيق الإداري			242449270	308710882
02	الإدارة			36441371	33261303
رقم 017	الإدارة القضائية		47600000	469 982 983	559 126 737
01	تحسين جودة خدمات القضاء			10375195	55425077
02	الوصول إلى العدالة		47600000	459607788	503701660
رقم 018	سياسة العقوبات والسجون				
01	استقبال ومرافقة السجناء	98500000	16415000	211416111	174750953
02	حراسة ومراقبة السجون وإعادة الإدماج	57000000	51273500	36389700	36389700
03	دعم وتدريب المرؤوسين	21000000	21000000	9907000	9907008
المجموع لهذا الباب		**176500000**	**88 688 500**	**257 712 811**	**221 047 661**

الأرصدة الواردة في هذا العمود هي تلك الواردة في آخر قانون مالي تم اعتماده (2026).

الجدول2 : ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

رقم البرنامج وعنوانه والجزء	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	مشروع قانون الميزانية لعام 2027	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	مشروع قانون الميزانية لعام 2027
رقم 016 برنامج الدعم	296 953 380	316 943 780	278 890 641	341 972 185
الجزء الأول: نفقات العمال			86 225 500	123 764 310
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			99 107 911	131 280 627
الجزء 4: الإعانات والتحويلات			1 599 650	1 519 668
الجزء 6. نفقات الاستثمار	296953380	316943780	91 957 580	85 407 580
رقم 017 برنامج الإدارة القضائية		47 600 000	559 126 737	559 126 737
الجزء الأول: نفقات العمال			382 809 378	442 540 133
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			87 173 607	86 763 529
الجزء 4: الإعانات والتحويلات			13 114 750	14 193 075
الجزء 6. نفقات الاستثمار		47 600 000	14 250 000	15 630 000
البرنامج رقم 018: السياسة الجنائية والسجون	296 953 380	316 943 780	278 890 641	341 972 185
الجزء الأول: نفقات العمال			86 225 500	123 764 310
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			99 107 911	131 280 627
الجزء 6. نفقات الاستثمار			1 599 650	1 519 668
المجموع لهذا الباب	380 453 395	280 232 453	224 781 546 1	583 146 122 1

البرنامج / التخصيص 016 : الدعم

مسؤول البرنامج السيد الأمين العام للوزارة: محمد ولد أحمد عيده

اعتمادات التعهد لسنة 2027	اعتمادات الدفع لسنة 2027
780 943 316 أوقية جديدة	185 972 341 أوقية جديدة

عرض البرنامج

نطاق البرنامج : يضم برنامج الدعم جميع الوظائف المشتركة للإدارة المركزية بوزارة العدل. ويكفل البرنامج بشكل أساسي التنسيق الإداري، وتوجيه أنشطة الإدارة، ودعم الحوكمة في هذا القطاع.

ومن خلال هذا البرنامج، تحرص الوزارة على تعزيز إطارها التنظيمي، وتحسين إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية، وتحسين التواصل المؤسسي، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ويشمل البرنامج أيضًا أنشطة الرقابة والتفتيش والتقييم، وإجراء الدراسات الاستشرافية، وتنسيق إجراءات الإدارة، وتأمين نظام المعلومات.

وباعتباره برنامجًا شاملاً، فإنه يقدم الدعم للبرامج التشغيلية للوزارة، ويساهم في متابعة أدائها، ويعزز ترسيخ ثقافة الأداء داخل المؤسسة. ويستند البرنامج إلى الهياكل الإدارية المكلفة بدعم التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأنشطة البرامج المختلفة.

ويغطي برنامج الدعم الميزانية التشغيلية للإدارات التالية: ديوان الوزير، إدارة الشؤون القانونية، إدارة الموارد البشرية، إدارة الشؤون المالية العامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إدارة التكنولوجيا والمعلومات، مكتب تنظيم الشؤون العامة، ومكتب الشؤون العامة المحلية.

وفيما يلي عرض للهياكل الإدارية والجهات المنفذة المرتبطة بهذا البرنامج:

عرض الإجراءات وأنشطتها

فيما يلي الأنشطة التي تشكل الإجراء التوجيهي والهياكل المعنية:

الجدول3 : النشاط / الهيئات المعنية

الأنشطة	الهياكل المعنية
أجور الموظفين	المكتب / إدارة الموارد البشرية
تنسيق الأنشطة على مستوى الإدارات	مكتب
صيانة المباني الإدارية	مكتب
وحدة الاتصالات	مكتب
وحدة شؤون المساواة بين الجنسين	مكتب
تجهيز المحاكم ومكتب المستشارية	مكتب
مشروع دعم القضاء / الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)	DAFIE ومعهد SM
نفقات سفر القضاة الذين يشغلون مناصب قضائية مؤقتة في المحاكم الشاغرة	مكتب
تكاليف نقل معدات المحاكم	مكتب
شراء أردية القضاة	مكتب
تكاليف الإيجار	مكتب
تكاليف الاتصالات	مكتب
تحسين خدمات المؤسسات القضائية	مكتب
عمل اللجنة الفنية المكلفة بتوحيد الإجراءات الإلكترونية المتعلقة بسجل التجارة والأمن العقاري	مكتب
نقل القضاة بين المحاكم خلال فترة العطلة القضائية.	مكتب
الترجمة الشفوية والكتابية للغة الوطنية	مكتب
لجنة المناقصات العامة	مكتب
تنمية قدرات الموارد البشرية	إدارة الموارد البشرية

النشاط رقم 2: القيادة

فيما يلي الأنشطة التي تشكل إجراء التوجيه والهياكل المعنية:

الجدول4 : النشاط / الهيئات المعنية

الأنشطة	الهياكل المعنية
المساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية	مكتب
لجنة فتح العطاءات وتقييمها	مكتب
اللجنة المركزية للمساعدة القضائية	مكتب
اللجنة المكلفة بالتقييم الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	مكتب
اللجنة المكلفة بمراقبة أداء مهام أمين الحراسة القضائية	مكتب
لجنة التنسيق المعنية بسجل التجارة والضمانات المنقولة	مكتب
اللجنة المعنية بالتسجيل وإدراج الأحكام القضائية في النظام الرقمي الجديد للسجل الجنائي	مكتب
خلية متابعة الإجراءات القضائية لمكافحة الاتجار بالبشر والعبودية	مكتب
خلية متابعة وتنفيذ خارطة طريق الإصلاح القضائي	مكتب
دعم أو تشغيل مديرية الدراسات والتشريعات	DEL
رواتب الموظفين	DEL
مجلة العدالة	DEL
تدوين القوانين والنصوص وتحريرها وتوزيعها	DEL
رواتب الموظفين	IGAJP
إدارة التفتيش العام للإدارة القضائية والسجون	IGAJP

الإطار الاستراتيجي

عرض استراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي :يقدم البرنامج دعم تنفيذ البرامج التشغيلية من خلال ضمان المهام الشاملة اللازمة لنجاحها.
ويهدف إلى تعزيز الأداء والحكم الرشيد والشفافية والكفاءة في إدارة موارد الوزارة.

يسعى برنامج الدعم إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. **تعزيز الحوكمة والتوجيه والمساءلة في قطاع العدالة.**
2. **تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية واللوجستية.**
3. **تحديث نظام المعلومات وتسريع التحول الرقمي للوزارة.**

تتوافق هذه الأهداف عمومًا بشكل أكبر مع متطلبات «**برنامج الدعم**» في إطار خطة التطوير المتوسط الأجل (CDMT) الوزارية، ويمكن بعد ذلك ترجمتها إلى إجراءات مثل: التنسيق والتوجيه، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية واللوجستية، ونظام المعلومات والتحديث الإداري، والرقابة الداخلية والتدقيق.

عرض الأهداف للبرنامج

الهدف رقم 1: **تعزيز الحوكمة والتوجيه والمساءلة في قطاع العدالة.**

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

☐	الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
☐	جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
√	كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2027 الهدف	الهدف الموعد النهائي متعدد السنوات
معدل تنفيذ توصيات عمليات التفتيش والتدقيق	%	45	50 (2027)
نسبة إصدار تقارير الأداء في المواعيد المحددة	%	47	50 (2027)

ترتبط هذه المؤشرات ارتباطًا مباشرًا بمفاهيم **الحوكمة والتوجيه والمساءلة**، مع سهولة نسبية في توفير البيانات الخاصة بها سنويًا.

المؤشر: معدل تنفيذ توصيات عمليات التفتيش والتدقيق

صيغة الحساب:

معدل تنفيذ التوصيات = عدد التوصيات المنفذة / (العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة) × 100

مصدر البيانات:

- تقارير التفتيش الداخلي؛
- تقارير التدقيق؛
- تقارير متابعة التوصيات.

المؤشر: معدل إصدار تقارير الأداء في المواعيد المحددة

صيغة الحساب:

المعدل = عدد التقارير التي تم إصدارها في الموعد المحدد / عدد التقارير المقررة × 100

مصدر البيانات:

- تقارير الأداء السنوية (RAP n-1)؛
- تقارير المتابعة الفصلية؛
- الجدول الزمني للميزانية وإعداد التقارير.

الهدف رقم 2: **تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية واللوجستية.**

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

☐	الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
☐	جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
√	كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2027 الهدف	الهدف الموعد النهائي متعدد السنوات
نسبة تلبية احتياجات الدوائر التابعة للوزارة من الموارد	%	45	50 (2027)
نسبة تغطية احتياجات تدريب الموظفين	%	50	50 (2027)

يغطي هذان المؤشران الأبعاد الثلاثة للهدف: **الموارد** البشرية، **والإدارة المالية**، **والدعم اللوجستي**.

المؤشر: معدل تلبية احتياجات الدوائر التابعة للوزارة من الموارد

الصيغة:

نسبة التلبية = عدد الطلبات التي تمت تلبيتها / العدد الإجمالي للطلبات المستلمة × 100

مصدر البيانات:

- سجلات طلبات الخدمات؛
- قاعدة بيانات اللوجستيات؛
- تقارير إدارة الموارد البشرية والمادية.

المؤشر: معدل تغطية احتياجات تدريب الموظفين

صيغة الحساب:

نسبة التغطية = عدد الموظفين الذين تلقوا التدريب / عدد الموظفين المقرر تدريبهم في خطة التدريب × 100

مصدر البيانات:

- خطط التدريب السنوية؛
- تقارير إدارة الموارد البشرية؛
- قوائم الحضور في الدورات التدريبية.

عرض الموارد المطلوبة

مقترحات الميزانية

الجدول5 : عرض الاعتمادات حسب كل إجراء وكل جزء

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
البنود والأجزاء	مشروع قانون المالية التعديلي لعام 2026	مشروع قانون الميزانية لعام 2027	مشروع قانون المالية التعديلي لعام 2026	مشروع قانون الميزانية لعام 2027
البرنامج رقم 016 الدعم				
رقم 01 التنسيق الإداري				
الجزء الأول: نفقات العمال			69210583	220 655 110
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			80526457	111893432,15
الجزء 4: الإعانات والتحويلات			754650	754650
الجزء 6. نفقات الاستثمار			91957580	85407580
الجزء 7. نفقات أخرى				
رقم 02 الإدارة				
الجزء الأول: نفقات العمال			17014917	13109090
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			18581454	19387194,6
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية			845000	765018
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
الجزء 7. نفقات أخرى				
المجموع للبرنامج				
البرنامج 017 الإدارة القضائية				
01 تحسين جودة خدمات القضاء				
الجزء الأول: نفقات العمال			6343043	34651458
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			4032152	6580544,4
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية			13114750	14193075
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
02 الوصول إلى العدالة				
الجزء الأول: نفقات العمال			376466335	407888675
الجزء الثاني: نفقات شراء السلع والخدمات			83141453	80182984,83
الجزء 6. نفقات الاستثمار				15630000

البرنامج / التخصيص 017 : الإدارة القضائية

مسؤول البرنامج: الشيخ محمد فاضل الشيخ سعد بوه

اعتمادات التعهد لسنة 2027	اعتمادات الدفع لسنة 2027
47 600 000 أوقية جديدة	559 126 737 أوقية جديدة

عرض عام للبرنامج

نطاق البرنامج :

يغطي البرنامج الموارد والأنشطة اللازمة لتشغيل المحاكم والخدمات القضائية التابعة للإدارة القضائية. ويشمل هذا البرنامج محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ومكاتب النيابة العامة، فضلاً عن الدوائر المركزية واللامركزية المعنية، والهياكل الداعمة اللازمة لاستمرارية الخدمة العامة في مجال العدالة.

ويسهم البرنامج في تحسين جودة الخدمات القضائية، وتسهيل الوصول إلى العدالة، وتسريع الإجراءات وتعزيز شفافيتها، وتحسين استقبال المتقاضين، وتعزيز قدرات الموظفين، والتحديث التدريجي لأدوات الإدارة و الرقمنة.

الإطار الاستراتيجي والأساس القانوني

الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP): توطيد سيادة القانون، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الوصول إلى الخدمات العامة، ولا سيما العدالة.

الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير القضاء: تحسين كفاءة النظام القضائي وقربه من المواطن وجودته، وتحديثه.

تنظيم وزارة العدل: إدارة المحاكم، ومكاتب النيابة العامة، والخدمات المركزية واللامركزية المعنية.

الإطار التنظيمي المتعلق بقوانين المالية: البرمجة حسب الأهداف والإجراءات والأنشطة والاعتمادات ومؤشرات الأداء.

الإجراءات والأنشطة

يتضمن البرنامج إجراءين هما: تحسين جودة خدمات العدالة، والوصول إلى العدالة. وترد الأنشطة والمخصصات التفصيلية في الفصل 5 وفقاً للفصول والفصول الفرعية الواردة في وثيقة الميزانية المرجعية.

الهيئات المعنية

مديرية الشؤون المدنية وختم المحكمة؛ مديرية الحماية القضائية للطفل؛ مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛ المعهد العالي للقضاء ومهن العدالة؛ مكتب المشاريع المدرجة في الإجراء الثانية؛ النيابات العامة ومحاكم الاستئناف والهيئات القضائية الإقليمية.

لإطار الاستراتيجي

التحليل الاستراتيجي

يتعين على الإدارة القضائية أن تستجيب في آن واحد لمتطلبات الجودة، وسهولة الوصول، والسرعة، والشفافية. ويعتمد سير العمل اليومي للمحاكم على توفر الاعتمادات التشغيلية، والسجلات والنماذج، وتدريب الموظفين، والوسائل الملائمة لكل محكمة.

تعكس ميزانية البرنامج لعام 2027 تركيزًا كبيرًا للموارد على الوصول إلى العدالة، من خلال الاعتمادات المخصصة لتشغيل عدد كبير من المحاكم والخدمات على أراضي الوطن. ومن المتوقع أن يتيح هذا التخطيط تحسين استمرارية الخدمة، وتقليص التفاوتات الإقليمية، وتقريب العدالة من المواطنين.

وتكمن المعوقات الرئيسية في التباينات في الاحتياجات بين الدوائر القضائية، وتوافر الموظفين المتخصصين، وظروف العمل المادية، وجودة البيانات وموثوقيتها، فضلاً عن التقدم المحرز في مجال الرقمنة.

3.2 التحديات المستهدفة لعام 2027

تحسين جودة وسرعة الخدمة التي تقدمها المحاكم.
تعزيز الوصول إلى العدالة والتغطية الإقليمية للخدمات القضائية.
ضمان سير العمل المنتظم للمحاكم ومحاكم الاستئناف والنيابات العامة والخدمات القضائية.
تعزيز كفاءات موظفي القضاء من خلال التدريب.
تحسين إدارة الملفات والسجلات والنماذج القضائية.
تعزيز خدمات الاستقبال وتوفير المعلومات والتوجيه للمتقاضين.
المضي قدماً بشكل تدريجي في تحديث ورقمنه الخدمات القضائية.

الجدول6 : المخاطر وتدابير السيطرة عليها

المخاطر	التأثير المحتمل	تدبير التحكم
عدم كفاية الاعتمادات أو تأخر صرفها	تعطيل سير عمل المحاكم	البرمجة السنوية، والمتابعة الشهرية للاعتمادات، وإعطاء الأولوية للنفقات الأساسية.
تأخر في التوريد	نفاذ السجلات أو اللوازم أو الخدمات الأساسية	خطة سنوية للمشتريات، وعقود، ومتابعة دقيقة للطلبات.
نقص الموظفين المؤهلين	طول المهل وانخفاض الجودة	خطة التدريب وإعادة توزيع الموظفين والتوظيف الموجه التي يتعين المصادقة عليها.
بيانات قضائية غير مكتملة	ضعف آليات التوجيه والمساءلة	إطار عمل مشترك، وضوابط الجودة، والتوحيد الدوري.
رقمنة غير متساوية	صعوبات في المتابعة وتبادل المعلومات	النشر التدريجي للحلول الرقمية وتقديم الدعم للمستخدمين.
التفاوتات الإقليمية	تفاوت في الوصول إلى العدالة	توجيه الموارد نحو المحاكم والمناطق التي تشتد فيها الحاجة.

الأهداف الاستراتيجية وأهداف الأداء

الهدف الاستراتيجي 1 - تحسين جودة وسرعة الخدمات القضائية

نوع الهدف: جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
النتيجة السنوية المتوقعة: ضمان خدمة قضائية أكثر انتظامًا وفعالية وشفافية.

الهدف الاستراتيجي 2 - تعزيز وصول المواطنين إلى العدالة

نوع الهدف: الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
النتيجة السنوية المتوقعة: تحسين التغطية الإقليمية وتوافر المحاكم والخدمات.

الهدف الاستراتيجي 3 - تعزيز قدرات موظفي القضاء

نوع الهدف: الكفاءة الإدارية
النتيجة السنوية المتوقعة: تعزيز التدريب والقدرات التشغيلية للموظفين.

الهدف الاستراتيجي 4 - تحسين إدارة الملفات والسجلات والخدمات المقدمة للمواطنين

نوع الهدف: جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
النتيجة السنوية المتوقعة: تحسين التتبع، والاستقبال، وتوفير المعلومات، والتوجيه.

الهدف الاستراتيجي 5 - مواصلة تحديث ورقمنة الإدارة القضائية

نوع الهدف: الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية المتوقعة: زيادة استخدام الأدوات الرقمية للإدارة والمتابعة بشكل تدريجي.

الجدول7 : جدول المؤشرات / وحدة القياس / طريقة الحساب

الهدف	المؤشر	الوحدة	الإنجازات المحققة في عام 2026*	التوقعات المحدثة لعام 2026	الهدف لعام 2027	طريقة الحساب
OS1	متوسط مدة معالجة القضايا القضائية	أيام	45	42	35	مجموع المدة / عدد القضايا التي تمت معالجتها
OS1	نسبة القضايا التي تمت معالجتها في غضون المهلة المرجعية	%	٪65	70	٪80	القضايا التي تمت معالجتها في غضون المهلة / إجمالي القضايا التي تمت معالجتها ×100
OS2	نسبة المحاكم التي تستفيد من الموارد التشغيلية المقررة	%	٪85	95	100	الهيئات القضائية التي تلقت الموارد / الهيئات القضائية المستهدفة ×100
OS2	معدل تغطية الخدمات القضائية في المناطق المستهدفة	%	٪90	95	100	المناطق المشمولة / المناطق المستهدفة ×100
OS3	نسبة موظفي القضاء الذين استفادوا من التدريب	%	55	٪65	٪80	موظفو القضاء المستفيدون من التدريب / الموظفون المستهدفون ×100
OS4	معدل توفر السجلات والنماذج القضائية	%	٪80	95	100	عدد المحاكم التي تم تزويدها / عدد المحاكم المستهدفة ×100
OS4	معدل رضا المتقاضين بشأن الاستقبال والتوجيه	%	70	78	٪85	المستفيدون الراضون / المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع ×100
OS5	نسبة الدوائر القضائية التي تستخدم حلاً رقمياً للإدارة	%	٪25	40	٪60	الهيئات القضائية المستخدمة / الإجمالي ×100

القيم الخاصة بعام 2026 والأهداف الخاصة بعام 2027 الواردة أعلاه مدرجة في المشروع السنوي للأداء الذي تم إرساله كافتراضات عمل.

4.2 آلية المتابعة

جمع البيانات شهريًا من قبل الهيئات القضائية والخدمات المعنية وفقًا لنموذج موحد.

تجميع البيانات كل ثلاثة أشهر من قبل الهيئات المسؤولة عن البرنامج.

مراجعة ربع سنوية للأداء تربط بين الميزانية والأنشطة والموارد البشرية والنتائج.

التحقق من التناسق بين الاعتمادات المستهلكة والأنشطة المنفذة والملفات والوسائل المُعبأة.

تقرير سنوي عن الأداء يشرح الفروق والتدابير التصحيحية.

5

عرض الموارد المطلوبة

جدول «8»: الاعتمادات لكل نشاط

السهم	العنوان	CE 2027	CP 2027
01	تحسين جودة خدمات القضاء	0	077 425 55
02	الوصول إلى العدالة	000 600 47	660 701 503
المجموع	البرنامج 017	000 600 47	737 126 559

المبالغ بالوحدة النقدية المرجعية CE .(MRU): اعتمادات الالتزام؛ CP: اعتمادات الدفع. تُعرض الخلايا التي لا تحتوي على مبالغ في العمود المالي الأول من الوثيقة المرجعية بقيمة صفر.

الجدول9 : الاعتمادات حسب طبيعة الإنفاق

الإجراء	النوع	CE 2027	CP 2027
01	نفقات شراء السلع والخدمات	0	6 580 544
01	نفقات العمال	0	34 651 458
01	المنح والتحويلات الجارية	0	14 193 075
02	نفقات الاستثمار	47 600 000	15 630 000
02	نفقات شراء السلع والخدمات	0	80 182 985
02	نفقات العمال	0	407 888 675
المجموع		47 600 000	559 126 737

5.4 تحليل الاعتمادات

تبلغ اعتمادات الدفع الخاصة بالبرنامج 737 126 559 أوقية جديدة. ويمثل النشاط 01 مبلغ 077 425 55 أوقية بينما يمثل النشاط 02 مبلغ 660 701 503 أوقية ويبلغ إجمالي نفقات العمال 133 540 442 أوقية ، اقتناء السلع والخدمات 529 763 86 أوقية، والإعانات والتحويلات الجارية 075 193 14 أوقية ، والاستثمار 000 630 15 أوقية.

وتتعلق اعتمادات الالتزام البالغة 000 600 47 أوقية بمشروعي الاستثمار التابعين للإجراء 02. ولا يقدم المستند المرجعي سلسلة بيانات قابلة للمقارنة للأعوام 2026 و2028 و2029؛ ولم يتم تضمين أي تطورات رقمية أو توقعات في هذا العرض.

مبررات الاعتمادات المطلوبة

6.1 نفقات العمال

تُخصص نفقات العمال البالغة 442,540,133 وحدة MRU لتغطية الرواتب المسجلة في الإدارات والمعهد والهياكل القضائية. ويستند متابعة التنفيذ إلى مطابقة أعداد الموظفين واستحقاقاتهم وإجمالي الرواتب.

6.2 شراء السلع والخدمات

تغطي المبلغ البالغ 529 763 86 MRU احتياجات التشغيل، والسجلات والنماذج القضائية، ورسوم القضاء، والمساعدة القضائية، والمصلحين، وآليات دعم حماية الطفل. ويرد توزيعها التفصيلي في الفصل 5.

الجدول10 : الاستثمار

المشروع	CE 2027	الميزانية التقديرية لعام 2027	التمويل
AMANE - العدالة العادلة والشاملة في هود الشارقي	40 000 000	12 900 000	Dons — France AFD
تحديث نظام العدالة وتيسير الوصول إليها - المرحلة 2	7 600 000	2 730 000	Dons — ONU PNUD

6.4 المنح والتحويلات الجارية

تم إدراج مبلغ 14 193 075 ماروك مرو في البند 01، الفصل 42، الفصل الفرعي 2 «تدريب العاملين في مجال العدالة»، تحت بند المعهد العالي للقضاء ومهن العدالة.

الجدول11 : مبررات الميزانية بالوجبة الواحدة

البند	المعيار المادي	صيغة الميزانية / الرقابة
إدارة التوجيهات	عدد الإدارات؛ الاحتياجات المتكررة	الكميات التقديرية × التكاليف الوحدوية، مع مطابقتها مع الاستهلاك الفعلي.
إدارة الدوائر القضائية	عدد الدوائر القضائية؛ النشاط؛ القيود المحلية	مخصصات التشغيل × عدد الهياكل، مع تعديلها وفقًا للاحتياجات.
تدريب الموظفين	عدد المستفيدين؛ الدورات التدريبية؛ المسارات التدريبية	تكلفة الدورة × عدد الدورات والمستفيدين.
السجلات والنماذج القضائية	عدد المحاكم؛ حجم الملفات	الكميات التقديرية × التكاليف الوحدوية.
المساعدة القضائية	عدد المستفيدين وعدد الملفات المستوفية للشروط	عدد المستفيدين/القضايا × التكلفة الوحدوية أو التعرفة المعمول بها.
الرقمنة	عدد المحاكم؛ المعدات؛ المستخدمون	تكلفة المعدات + النشر + الصيانة، وفقًا لخطة التحديث.

الجدول12 : الحوكمة والجدول الزمني للتنفيذ

الموعد النهائي	الهيكل / المسؤول	النتائج المتوقعة
يناير 2027	المسؤول عن البرنامج الخدمات الإدارية والمالية	خطة العمل السنوية، وخطة التعاقدات، وتوزيع الاعتمادات.
شهري	الهيئات القضائية والإدارات المعنية	لوحة المؤشرات: الأنشطة، الملفات، الجلسات، الموارد، واستخدام الاعتمادات.
كل ثلاثة أشهر	لجنة توجيه البرنامج	مراجعة التنفيذ الفعلي والمالي؛ القرارات التصحيحية.
نصف سنوي	الوزارة / الشركاء المعنيون	مراجعة النتائج والمخاطر والمساهمات.
ديسمبر 2027	المسؤول عن البرنامج	التقرير السنوي للأداء وإعداد مشروع الأداء السنوي لعام 2028.

الجدول13 : مصفوفة المسؤوليات

الوظيفة	المسؤولية الرئيسية
مسؤول البرنامج	التحكيم، وتخصيص الموارد، والحوار الإداري، والمساءلة.
الإدارات المركزية المعنية	التوجيه الفني والتنسيق وتوحيد البيانات التي تدخل في نطاق اختصاصها.
محاكم الاستئناف والمحاكم والنيابات العامة	تنفيذ الأنشطة، وإدارة السجلات، وجمع المؤشرات، وإرسال التنبيهات.
الخدمات الإدارية والمالية	التعاقد، والدفع، والعقود، والجرد، ومتابعة الميزانية.
خدمات التدريب والتحديث	تنفيذ إجراءات بناء القدرات والرقمنة.

الجدول14 : التوافق الاستراتيجي

التوجه المرجعي	الترجمة في مشروع الأداء السنوي لعام 2027	الأهداف المعنية
الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرخاء المشترك (SCAPP) - تعزيز سيادة القانون وتحسين الخدمات العامة	تحسين جودة العدالة وإمكانية الوصول إليها وسرعتها وتوجيهها.	الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5
الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير القضاء	التحديث، والمهنية، والوصول إلى العدالة، والكفاءة، والشفافية.	الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5
تنظيم وزارة العدل	توجيه المحاكم والمديريات والخدمات القضائية المعنية.	البرنامج بأكمله
الإطار التنظيمي لقوانين الميزانية	ربط الاعتمادات بالمبادرات والأنشطة والنتائج والمؤشرات القابلة للتحقق.	البرنامج بأكمله

ملخص

يخصص البرنامج 017 «الإدارة القضائية» 737 126 559 وحدة MRU من الاعتمادات الدفعية 000 600 47 أوقية من الاعتمادات الالتزامية في عام 2027. ويهدف إلى ضمان استمرارية الخدمة العامة القضائية، وتحسين جودتها، وتعزيز الوصول إلى العدالة. ويربط المتابعة بين تنفيذ الميزانية وأهداف ومؤشرات الأداء.

البرنامج / التخصيص 018 : السياسة الجنائية والسجون

مسؤول البرنامج: مولاي عبد الله مولاي عبد الله
المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج (DGAPR)

اعتمادات التعهد لسنة 2027	اعتمادات الدفع لسنة 2027
88 688 500 أوقية جديدة	221 047 661 أوقية جديدة

مقدمة

يعكس مشروع الأداء السنوي الحالي، للسنة المالية 2027، توجيهات وزارة العدل المتعلقة بالسياسة الجنائية والسجون. ويربط كل طلب اعتمادات بأهداف ونتائج متوقعة ومؤشرات قابلة للتحقق، وفقًا للتصنيف المحدد في القانون الأساسي المتعلق بقوانين المالية، وهو: العنوان/البرنامج/الإجراء/النشاط.

وقد أُعد هذا المشروع استنادًا إلى الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة، وبرنامج SCAPP، وهيكل وزارة العدل وخطة عملها لعام 2026. أما المبالغ المدرجة في الميزانية فهي تلك الواردة في ورقة «الميزانية الموحدة» التابعة لمجلس التخطيط الاقتصادي والمالي (CDMT).

ونظرًا لعدم توفر بيانات الموظفين، فلا يزال يتعين التحقق منها من قبل الدوائر المختصة.

ورقة موجزة عن البرنامج

العنصر	المحتوى
العنوان	014 - وزارة العدل
البرنامج	018 - السياسة الجنائية والسجون
الهدف	تنفيذ الأحكام الجنائية مع احترام كرامة الإنسان، وضمان أمن المؤسسات، والتحضير لإعادة الإدماج.
المسؤول	مولاي عبد الله مولاي عبد الله، المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
الجهات المعنية	المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (DGAPR)؛ المديريات الإقليمية؛ المؤسسات السجنية.
الجهة المنفذة	مركز استقبال وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال المخالفين للقانون (CARSEC).
اعتمادات الدفع لعام 2027	**MRU 211 831 526**
مصدر الميزانية	CDMT الكامل

عرض البرنامج

نطاق البرنامج

يغطي البرنامج 018 استقبال الأشخاص المحرومين من حريتهم، سواء كانوا بالغين أو قاصرين، والذين يخضعون لسلطة القضاء، وتوفير الرعاية لهم، وحراستهم، ومراقبتهم، ومرافقتهم، وإعدادهم لإعادة إدماجهم في المجتمع. ويشمل البرنامج تشغيل المديرية العامة لشؤون السجون (DGAPR) والمديريات الإقليمية والمؤسسات، فضلاً عن تدخل مركز CARSEC في نطاق اختصاصه.

ويسهم البرنامج في تنفيذ الأحكام الجنائية، وحماية المجتمع، ومنع العودة إلى الإجرام، واحترام الحقوق الأساسية. ولا يتم هنا ذكر المشاريع الكبرى لبناء السجون الممولة من خارج البرنامج إلا عندما يكون لها تأثير مباشر على سير عمل البرنامج أو أدائه.

الإطار الاستراتيجي والأساس القانوني

- برنامج دعم سياسات العدالة الجنائية والسجون (SCAPP): مشروع لترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة؛ ودعم السياسة الجنائية والسجون؛ وتحسين ظروف الاحتجاز وزيادة فرص إعادة الإدماج.
- الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير القضاء: المحور 4 المتعلق بإصلاح القضاء الجنائي ونظام السجون؛ تحديث الإطار القانوني، والمهنية، وتخطيط البنى التحتية، وفصل الفئات، وتطوير إعادة الإدماج.
- المرسوم رقم 209-2023 الذي يحدد اختصاصات وزير العدل وتنظيم الإدارة المركزية، ولا سيما إدارة السجون وإعادة الإدماج، وتنفيذ العقوبات، والتحديث الرقمي.
- المرسومان رقم 70-153 المؤرخ 23 مايو 1970 ورقم 98-078 المؤرخ 26 أكتوبر 1998، رهناً بتحديثهما ومواءمتهما مع المعايير المعمول بها.
- القواعد الدنيا لمعاملة الأشخاص المحرومين من الحرية (قواعد نيلسون مانديلا) والمعايير المتعلقة بالأطفال والنساء المحرومين من الحرية.

الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط 1 - استقبال ومرافقة المحتجزين

القانون	أنشطة مجلس إدارة السجون (CDMT)	الهيئات المعنية
211	الصحة العامة والصرف الصحي في السجون	المديرية العامة لشؤون السجون
212	المفروشات وأماكن النوم	المديرية العامة لشؤون السجون
213	رعاية النزلاء في سجن المينا المغلق	CARSEC
214	تغذية السجناء	المديرية العامة لشؤون السجون
215	مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في نواديبو	CARSEC
216	ملابس السجناء	المديرية العامة لشؤون السجون
218	تكاليف نقل المحكوم عليهم بين المؤسسات	المديرية العامة لشؤون السجون
219	تشغيل المديرية العامة لشؤون السجون (DGAPR)	المديرية العامة لشؤون السجون
220	طريقة عمل إدارة الشؤون الإدارية	المديرية العامة لشؤون السجون
221	طريقة عمل مديرية أمن المؤسسات العقابية	المديرية العامة لشؤون السجون
222	إدارة مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في كيفا	CARSEC
223	تشغيل مديرية إعادة الإدماج	المديرية العامة لشؤون السجون
224	طريقة عمل الإدارات الإقليمية	المديرية العامة لشؤون السجون
225	طريقة عمل المؤسسات	DGAPR
226	ورش العمل متعددة التخصصات لإعادة الإدماج	المديرية العامة لشؤون السجون
228	مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في «المنّة»	CARSEC

الإجراء 2 - حراسة ومراقبة المؤسسات العقابية ومؤسسات إعادة التأهيل

الرمز	أنشطة CDMT	الهياكل المعنية
229	إصلاح وصيانة مباني السجون	المديرية العامة لشؤون السجون
230	الأجهزة المنزلية (المطبخ والتبريد)	المديرية العامة لشؤون السجون
231	دعم أمن المؤسسات العقابية	المديرية العامة لشؤون السجون

الإجراء 3 - دعم وتدريب السجناء

الرمز	أنشطة مجلس إدارة السجون (CDMT)	الهياكل المعنية
225	تشغيل المؤسسات	المديرية العامة للشؤون الإدارية والإدارية (DGAPR)
232	معدات ورش التدريب	CARSEC
233	أنشطة المؤسسات الإصلاحية	المديرية العامة للشؤون الإدارية والإدارية (DGAPR)

التحليل الاستراتيجي

عززت الإصلاحات التي تم الشروع فيها الحوكمة في مجال السجون من خلال إنشاء المديرية العامة لشؤون السجون (DGAPR)، وإنشاء مديريات إقليمية، وإعادة تنظيم المؤسسات. ويؤدي افتتاح مجمع السجون في الرياض (سعة 1,200 سجين) والتخطيط لبناء سجن كيفا إلى تحسين القدرات، دون القضاء على التفاوتات في معدلات الإشغال بين المؤسسات.

في 13 أغسطس 2026، بلغ عدد نزلاء السجون 3,703 شخصًا، مقابل سعة نظرية تبلغ 4,650 سريرًا، أي بمعدل إشغال إجمالي يبلغ حوالي 80%. ومع ذلك، فإن هذا المتوسط يخفي حالات اكتظاظ محلية، تظهر بشكل خاص في دار النعيم، وروسو، وسجن النساء، ونيما. لذلك، يجب أن يجمع البرنامج بين عمليات النقل الموجهة، وتحسين توزيع السجناء، والبدائل وتعديلات العقوبات التي تقع ضمن اختصاص السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وتوقع احتياجات تشغيل المواقع الجديدة.

وتظل القيود الهيكلية تتمثل في تقادم العديد من البنى التحتية، ونقص الموظفين المتخصصين، وتباين الممارسات، وصيانة المعدات التقنية، والمعلومات المتعلقة بالسجون التي لا تزال رقمية جزئيًا، وعدم المساواة في الوصول إلى برامج إعادة الإدماج.

التحديات لعام 2027

- ضمان رعاية كريمة ومستمرة: الغذاء، والصحة، والنظافة، والملبس، والمأوى.
- تقليص الفجوات الحرجة في معدلات الإشغال وتحسين الفصل بين الفئات الجنائية.
- تأمين المنشآت وحركة النزلاء والموظفين باستخدام إجراءات ومعدات ملائمة.
- توسيع نطاق التعليم والتدريب المهني والعمل والمرافقة الاجتماعية استعدادًا للإفراج.
- تعزيز موثوقية الحالات الجنائية وبيانات الإدارة من خلال الرقمنة والترابط.
- إضفاء الطابع المهني على الموظفين وتعزيز التوجيه القائم على الأهداف والمؤشرات والمراجعات الفصلية.

2.3 المخاطر وتدابير السيطرة عليها

المخاطر	التأثير المحتمل	تدابير التحكم
الزيادة السريعة في عدد المحتجزين	ضغط على الإمدادات والخدمات الصحية والسعة الاستيعابية	المتابعة الشهرية لأعداد السجناء؛ آلية الإنذار؛ عمليات النقل المخطط لها؛ الحوار مع السلطات القضائية.
تأخيرات في التعاقد أو التوريد	انقطاع الخدمات الأساسية	خطة سنوية للمناقصات؛ عقود إطارية؛ مخزونات احتياطية؛ متابعة شهرية.
أعطال في المعدات الحساسة	تدهور مستوى الأمان وسلسلة التبريد	عقود الصيانة، وجرد المخزون، والصيانة الوقائية، وقطع الغيار الحيوية.
بيانات غير كاملة	ضعف الإدارة والمساءلة	معيار مشترك، ضوابط الجودة، النشر التدريجي للتطبيق المتكامل.
نقص الموظفين المؤهلين	تغطية محدودة للأنشطة الصحية والاجتماعية وإعادة الإدماج	خطة التدريب وإعادة توزيع الموظفين والتوظيف الموجه التي يتعين المصادقة عليها.

الأهداف الاستراتيجية وأهداف الأداء

الهدف الاستراتيجي 1 - تحسين رفاهية وكرامة المحتجزين
نوع الهدف: جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
النتيجة السنوية المتوقعة: ضمان استمرارية الخدمات الأساسية وتحسين تغطية الاحتياجات الفردية.

الهدف الاستراتيجي 2 - تحسين الظروف المعيشية والسيطرة على الاكتظاظ
نوع الهدف: الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
النتيجة السنوية المتوقعة: الحد من حالات الاكتظاظ الحرجة مع تحسين الظروف الصحية والتجهيزات في المواقع.

الهدف الاستراتيجي 3 - تعزيز إعادة الإدماج ومنع العودة إلى الإجرام
نوع الهدف: الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
النتيجة السنوية المتوقعة: زيادة فرص وصول المحكوم عليهم إلى أنشطة تعليمية أو مهنية أو إنتاجية.

الهدف الاستراتيجي 4 -الحد من الحوادث الأمنية في المؤسسات العقابية
نوع الهدف: جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
النتيجة السنوية المتوقعة: توسيع نطاق أنظمة المراقبة والرصد التقنية لتشمل 50٪ من السجون، وخفض الحوادث وأعمال العنف بين السجناء إلى النصف.

الهدف الاستراتيجي 5 - تحديث الإدارة وضمان موثوقية الحالات الجنائية
نوع الهدف: كفاءة الإدارة
النتيجة السنوية المتوقعة: تعميم استخدام أدوات موثوقة لمتابعة القضايا الجنائية وتعزيز الاتصال.

3.1 جدول المؤشرات

الهدف	المؤشر	الوحدة	المنجزات العام 2026*	التقديرات المحدثة لعام 2026	قيمة المؤشر 2027	طريقة الحساب
OS1	التكلفة اليومية لتوفير الطعام لكل سجين	وحدة الاستهلاك القياسية (MRU)/اليوم	58	50	80	ميزانية الطعام/متوسط عدد السجناء/365
OS1	السجناء المرضى الذين تلقوا الرعاية اللازمة	%	-	50 %	60	المستفيدون/السجناء الذين يحتاجون إلى رعاية × 100
OS1	السجناء الذين حصلوا على مجموعة أدوات النظافة الشخصية	%	-	50%	100	المستفيدون/إجمالي عدد السجناء × 100
OS2	أقصى معدل إشغال مسجل	%	255%	200	180 % ≥	الحد الأقصى للمعدلات لكل مؤسسة على حدة
OS2	المؤسسات التي خضعت لأعمال ترميم/صيانة كبيرة	%	-	40 %	50	المؤسسات المعنية/الإجمالي × 100

OS3	المحكوم عليهم الذين استفادوا من التدريب	%	-	٪ 5	15	المحكوم عليهم الذين تلقوا التدريب / المحكوم عليهم المؤهلين × 100
OS3	السجناء الذين يمارسون نشاطًا إنتاجيًا/مأجورًا	%	-	٪ 10	15	المستفيدون/العدد المؤهل × 100
OS4	المؤسسات المزودة بنظام مراقبة بالفيديو يعمل بشكل فعال	%	٪ 38,8	25	٪ 50	المؤسسات المجهزة/الإجمالي × 100
OS4	المؤسسات المجهزة بأجهزة مراقبة	%	٪ 16,6	٪ 40	50	المؤسسات المجهزة/الإجمالي × 100
OS5	المؤسسات المزودة بمعدات حاسوبية وسجلات موحدة	%	٪ 55,5	60	75	المؤسسات المطابقة / الإجمالي × 100
OS5	المؤسسات التي تستخدم حلاً رقمياً للإدارة	%	٪ 22,2	25	٪ 50	المؤسسات المستخدمة / الإجمالي × 100

* قيم عام 2026 هي بيانات أولية.

آلية المتابعة

- جمع البيانات شهريًا من كل مؤسسة باستخدام نموذج موحد.
- تجميع البيانات كل ثلاثة أشهر من قبل الإدارات الإقليمية والمديرية العامة للشؤون الإدارية (DGAPR).
- مراجعة ربع سنوية للأداء تشمل الميزانية والعقود والموارد البشرية والإدارات الفنية.
- التحقق من التناسق بين أعداد النزلاء، والاستهلاك، والإنجازات المادية، والنفقات.
- تقرير سنوي عن الأداء يشرح الفروق والتدابير التصحيحية.

4. عرض الموارد المطلوبة

4.1 الاعتمادات حسب كل النشاط

البند	العنوان	الميزانية 2026	CE 2027	CP 2027	CE 2028	CP 2028	CE 2029	CP 2029
A1	استقبال ومرافقة السجناء	144 256 238	21 000 000	**165534818**	0	210 759 225	0	218 917 608
A2	حراسة ومراقبة المنشآت	34 427 715	57 000 000	**36389700**	0	36 187 632	0	36 531 384
A3	دعم وتدريب المحكوم عليهم	9 761 650	21 000 000	**9907008**	0	12 883 221	0	12 950 885
المجموع	البرنامج 018	**188 445 603**	**0**	**211 831 526**	**0**	**259 830 078**	**0**	**268 399 877**

4.2 الاعتمادات لعام 2027 لكل نشاط ولكل جزء

السهم	الجزء	CE 2027	CP 2027
A1	نفقات شراء السلع والخدمات	0	159034818
A1	نفقات الاستثمار	21 000 000	6500000
المجموع الفرعي A1	**استقبال ومرافقة السجناء**	**0**	**165,534,818**
A2	نفقات شراء السلع والخدمات	0	17389700
A2	نفقات الاستثمار	57 000 000	19000000
المجموع الفرعي A2	**حراسة ومراقبة السجون ومؤسسات إعادة التأهيل**	**0**	**36,389,700**
A3	نفقات شراء السلع والخدمات	0	2907008
A3	نفقات الاستثمار	21 000 000	7000000
المجموع الفرعي A3	**دعم وتدريب المحكوم عليهم**	**0**	**9907008**
المجموع	البرنامج 018	0	526 831 211

4.3 الاعتمادات لعام 2027 حسب النشاط الفرعي

الإجراء	الرمز	النشاط	الجزء	الميزانية التنفيذية لعام 2027	CP 2027
1	211	الصحة والنظافة العامة والصرف الصحي في السجون	نفقات شراء السلع والخدمات	0	14521300
1	212	المفروشات وأسرة النوم	نفقات شراء السلع والخدمات	0	3800000
1	213	تكاليف إعالة النزلاء في مركز الاحتجاز المغلق في المينا	نفقات شراء السلع والخدمات	0	5664576
1	214	إعاشة السجناء	نفقات شراء السلع والخدمات	0	85301700
1	215	مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في نواديبو	نفقات شراء السلع والخدمات	0	4830835
1	216	ملابس السجناء	نفقات شراء السلع والخدمات	0	4750000
1	218	تكاليف نقل المحكوم عليهم بين المؤسسات	نفقات شراء السلع والخدمات	0	2394000
1	219	تشغيل المديرية العامة لشؤون المهاجرين واللاجئين	نفقات شراء السلع والخدمات	0	23442692
1	220	نفقات تشغيل إدارة الشؤون الإدارية	نفقات شراء السلع والخدمات	0	386840
1	221	تشغيل مديرية أمن السجون	نفقات شراء السلع والخدمات	0	386845
1	222	تولي إدارة مركز استقبال وإعادة إدماج في كيفا	نفقات شراء السلع والخدمات	0	2149634
1	223	تشغيل مديرية إعادة الإدماج	نفقات شراء السلع والخدمات	0	418138
1	224	تشغيل الإدارات الإقليمية	نفقات شراء السلع والخدمات	0	887200
1	225	تشغيل المؤسسات	نفقات شراء السلع والخدمات	0	1101884
1	226	ورش العمل متعددة التخصصات لإعادة الإدماج	نفقات الاستثمار	21 000 000	6500000
1	228	مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في «المنّة»	نفقات شراء السلع والخدمات	0	8999174
2	229	إصلاح وصيانة مباني السجون	نفقات شراء السلع والخدمات	0	17389700
2	230	الأجهزة المنزلية (المطبخ والتبريد)	نفقات الاستثمار	21 000 000	7000000
2	231	دعم أمن المؤسسات العقابية	نفقات الاستثمار	36 000 000	12000000
3	232	معدات ورش التدريب التابعة لـ CARSEC	نفقات الاستثمار	21 000 000	7000000
3	233	أنشطة السجون	نفقات شراء السلع والخدمات	0	2907008
		إجمالي البرنامج		**0**	**211 831 526**

تحليل تطور الاعتمادات

ارتفعت الاعتمادات الموحدة للمدفوعات من MRU 188.445.603 في عام 2026 إلى MRU 211.831.526 في عام 2027 ، أي بزيادة قدرها MRU 23.385.923 (12.4%). ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى قطاعات الأغذية، والصحة والصرف الصحي، والمفروشات، والملابس، وتشغيل الخدمات، وصيانة المنشآت.

5. مقترحات الوظائف

الفئة	الإنجاز في عام 2026	المغادرون في عام 2027	الالتحاقات في عام 2027	العدد الإجمالي للموظفين في عام 2027	التكلفة في عام 2027
موظفو الفئة أ					
موظفو الفئة ب					
موظفو الفئة ج					
الموظفون المتعاقدون					
مشغل CARSEC					
المجموع					

الاحتياجات ذات الأولوية التي يجب توثيقها

- الأخصائيون الاجتماعيون، والمربون، والمدربون المهنيون؛
- الموظفون الإداريون وموظفو السجون؛
- فنيو الصيانة وتكنولوجيا المعلومات والأمن؛
- موظفو الدعم الضروريون لاستمرارية الخدمات؛
- موظفو مركز CARSEC، وفقًا لنظامه الأساسي والحد الأقصى لعدد الوظائف.

تبرير الاعتمادات المطلوبة

6.1 نفقات شراء السلع والخدمات

الإجراء	طبيعة النفقات	CP 2026	CP 2027	مبررات 2027
A1	الصحة العامة والصرف الصحي في السجون	235 795 13	14521300	تغطية تكاليف الرعاية الصحية اللازمة، ومنتجات النظافة، والصرف الصحي، والاحتياجات الصحية المتكررة.
A1	أغطية الأسرة وأماكن النوم	000 610 3	3800000	تجديد المراتب والحصير والشراشف والبطانيات وغيرها من مستلزمات النوم.
A1	رعاية النزلاء في مركز الاحتجاز المغلق في المينا	476 664 4	5,664,576	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	توفير الغذاء للمحتجزين	065 913 69	85301700	ضمان تقديم ثلاث وجبات يومية وتكييف المخصصات مع متوسط عدد السجناء، على الرغم من أن معدل الحصة اليومية يبلغ 50 وحدة غذائية (MRU) في اليوم لكل سجين، وتزايد أعداد السجناء باستمرار
A1	مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في نواديبو	835 830 3	4830835	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	ملابس السجناء	500 512 4	4750000	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	تكاليف نقل المحكوم عليهم بين المؤسسات	300 274 2	2,394,000	تمويل عمليات النقل الموجهة، وعمليات الإخراج، والتحركات اللازمة لضمان الأمن وإعادة التوازن في معدلات الإشغال.

A1	تشغيل المديرية العامة لشؤون السجون (DGAPR)	557 270 22	23442692	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	تشغيل مديرية الشؤون الإدارية	498 367	386840	ضمان استمرارية الخدمة وتقديم الخدمات بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	أداء مديرية أمن المؤسسات العقابية	503 367	386845	ضمان استمرارية الخدمة وتقديم الخدمات بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	إدارة مركز استقبال وإعادة إدماج في كيفا	234 149 2	2149634	ضمان استمرارية الخدمة وتقديم الخدمات بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	تشغيل مديرية إعادة الإدماج	231 397	418138	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	طريقة عمل الإدارات الإقليمية	840 842	887200	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	تشغيل المؤسسات	790 046 1	1101884	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A1	مركز الاستقبال وإعادة الإدماج في «المنّة»	174 999 7	8999174	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.
A2	إعادة تأهيل وصيانة مباني السجون	215 520 16	17389700	ضمان الصيانة الدورية ومنع تدهور حالة المباني والمنشآت.
A3	أنشطة الأعمال السجنية (التدريب والإنتاج)	650 761 2	2907008	ضمان استمرارية الخدمة، والتشغيل اللامركزي، وتوفير الرعاية بما يتوافق مع مهام البرنامج.

6.2 نفقات الاستثمار

الإجراء	المشروع/المعدات	الميزانية التقديرية 2026	CE 2027	الميزانية التقديرية لعام 2027	التبرير
A1	ورش العمل متعددة التخصصات لإعادة الإدماج	000 215 6	000 000 21	6,500,000	تجديد أو تطوير القدرات التشغيلية في مجال إعادة إدماج المحكوم عليهم.
A2	الأجهزة المنزلية (المطبخ وأجهزة التبريد)	6,707,500	000 000 21	7,000,000	تجديد أو تطوير القدرات التشغيلية في مجال رعاية السجناء.
A2	دعم أمن المؤسسات العقابية	000 200 11	36,000,000	12,000,000	تجديد أو تطوير القدرات التشغيلية في مجال أمن السجون.
A3	تجهيز ورش التدريب التابعة لـ CARSEC	7,000,000	000 000 21	7,000,000	تجديد أو تطوير القدرات التشغيلية في مجال تدريب الأطفال المتورطين في نزاعات مع القانون.

6.3 المنح والتحويلات والنفقات الضريبية

يجب تأكيد المساهمة والمخصصات المخصصة لـ CARSEC، وتوزيعها، عند الاقتضاء، في الجزء المناسب من الميزانية.

6.4 التبرير للأوقية الواحدة - مبدئ الحساب

البند	المعيار المادي	صيغة الميزنة / المراقبة
الغذاء	متوسط عدد الموظفين؛ التكلفة اليومية؛ 365 يومًا	متوسط عدد السجناء × التكلفة اليومية × 365، مع تعديلها وفقاً للأنظمة الخاصة.
الصحة والنظافة	عدد النزلاء - معدل الإصابة بالأمراض - الخدمات - مجموعات المستلزمات	الكميات المتوقعة × التكاليف الوحدوية، مقترنة بالاستهلاك الفعلي.
تشغيل المرافق	عدد المرافق وحجمها	المخصصات الأساسية + المتغيرات المرتبطة بعدد الموظفين والمساحات والقيود المحلية.
الصيانة	أسطول المعدات والمباني	خطة الصيانة الوقائية + العقود + التدخلات التصحيحية.
إعادة الإدماج	عدد المستفيدين والمسارات	التكلفة لكل دورة/ورشة × عدد الدورات والمستفيدين.
الأمن	عدد المواقع والمعدات	خطة متعددة السنوات للمعدات والتجديد والصيانة.

7. الحوكمة والجدول الزمني للتنفيذ

الموعد النهائي	الجهة / المسؤول	النتائج المتوقعة
يناير 2027	مسؤول البرنامج / DAA	خطة العمل السنوية، وخطة التعاقد، وتوزيع الاعتمادات.
شهري	المؤسسات والإدارات الإقليمية	لوحة المؤشرات: عدد الموظفين، معدل الإشغال، الحوادث، الصحة، التغذية، الأنشطة.
كل ثلاثة أشهر	لجنة مديري DGAPR	مراجعة التنفيذ المادي والمالي؛ القرارات التصحيحية.
نصف سنوي	الوزارة / الشركاء / CARSEC	مراجعة النتائج والمخاطر والمساهمات.
ديسمبر 2027	مسؤول البرنامج	التقرير السنوي للأداء وإعداد خطة العمل الوطنية (PAP) لعام 2028.

8. مصفوفة المسؤوليات

الوظيفة	المسؤولية الرئيسية
مسؤول البرنامج	التحكيم، وتخصيص الموارد، والحوار الإداري، والمساءلة.
المديرية العامة لشؤون الموارد البشرية	التوجيه التشغيلي، وتوحيد البيانات، وتنسيق الإدارات الإقليمية.
المديريات الإقليمية	الإشراف على المؤسسات، ومراقبة الجودة، والتوحيد الإقليمي.
المؤسسات	التنفيذ، وإدارة السجلات، وجمع المؤشرات، وإصدار الإنذارات.
إدارة الشؤون الإدارية / الخدمات المالية	الالتزامات، والمدفوعات، والعقود، والجرد، ومتابعة الميزانية.
CARSEC	النتائج المتعلقة بالأطفال المتورطين في نزاعات مع القانون وإرسال البيانات.

9. جدول التطابق الاستراتيجي

التوجه المرجعي	ترجمة ذلك في المشروع السنوي للأداء لسنة 2027	الأهداف المعنية
SCAPP - تعزيز العدالة ودعم السياسة الجنائية والسجون	تحسين جودة الخدمة السجنية والقدرات والإدارة.	الهدف الاستراتيجي 1 إلى الهدف الاستراتيجي 5
الوثيقة الوطنية - إصلاح نظام السجون	الإطار القانوني، والمهنية، والفصل بين السجون، والأمن، والبنية التحتية، وإعادة الإدماج.	OS2 إلى OS5
قواعد نيلسون مانديلا	الكرامة، والصحة، والنظافة، والتغذية، والفصل، والأنشطة، والتفتيش.	OS1 إلى OS4
تنظيم الوزارة	الإشراف من قبل المديرية العامة لشؤون السجون (DGAPR)، والمديريات الإقليمية، والمؤسسات، والتنسيق مع مركز CARSEC.	البرنامج بأكمله



وزارة التكوين المهنى والصناعة
التقليدية والحرف

15

المشروع
السنوي للأداء

جدول المحتويات

عرض استراتيجي للسند الوزاري .....
نطاق .....
التنسيق بين الوزارات .....
الوثائق المرجعية الرئيسية .....
الإصلاحات الرئيسية .....
العناصر الرئيسية للسياق والتحليل الاستراتيجي .....
الرؤية والرسالة .....
التقييم القطاعي .....
التوجهات والأولويات للفترة 2027-2029 .....
الأهداف الأكثر تمثيلاً .....
الهدف 1: توسيع نطاق الوصول إلى برامج التكوين المؤهلة للحصول على شهادات .....
الهدف 2: دعم تطوير الأنشطة الحرفية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .....
هيكل البرامج .....
ملخص اعتمادات القطاع .....
ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء .....
ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء .....
تمويل الاستثمارات .....
برنامج 013 الدعم .....
نطاق البرنامج .....
عرض النشاطات وأنشطتها .....
النشاط 01 التوجيه والاستراتيجية الوزارية .....
النشاط 02 التقييم والتنسيق الإداري .....
النشاط 03: إنشاء وكالة ترقية الحرف اليدوية ESS والصندوق .....
النشاط 04: إنشاء وكالة صندوق التمويل التقني (FTP) .....
الإطار الاستراتيجي .....
عرض استراتيجي للبرنامج .....
الأولويات خلال فترة اطار الانفاق متوسط المدى (CDMT) .....
الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف 1: تحسين قيادة القطاع .....
الهدف 2: تعزيز متابعة النتائج .....
مساهمة الهيئات .....
مسؤوليات التنفيذ .....
تنظيم عملية جمع البيانات .....
إمكانية تتبع المؤشرات .....

المراجعات والحوار الإداري .....
عرض الموارد المطلوبة .....
مقترحات الميزانية .....
البرنامج 014: التكوين التقني والمهني .....
نطاق البرنامج .....
عرض النشاطات وأنشطتها .....
النشاط 01: تحسين القدرة الاستيعابية للمؤسسات .....
النشاط 02 تحسين جودة التكوين المهني .....
النشاط 03 ضمان تكوين المكونين وتطوير مهاراتهم .....
الإطار الاستراتيجي .....
عرض استراتيجي للبرنامج .....
الأولويات خلال فترة إطار الانفاق متوسط المدى(CDMT) .....
الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف 1: توسيع نطاق الوصول إلى التكوين المهني .....
الهدف 2: تحسين جودة البرامج التكوينية .....
مساهمة الهيئات .....
مسؤوليات التنفيذ .....
تنظيم عملية جمع البيانات .....
إمكانية تتبع المؤشرات .....
المراجعات والحوار الإداري .....
عرض الموارد المطلوبة .....
مقترحات الميزانية .....
عرض الاعتمادات حسب كل إجراء وحسب كل حزب .....
البرنامج 015 الصناعة التقليدية، الحرف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .....
نطاق البرنامج .....
عرض النشاطات وأنشطتها .....
النشاط 01 تنظيم وتطوير قطاع الحرف اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .....
النشاط 02 دعم وتوعية الجهات الفاعلة في مجال الحرف اليدوية .....
النشاط 03 تحسين البنية التحتية لقطاع القرى الحرفية .....
الإطار الاستراتيجي .....
عرض استراتيجي للبرنامج .....
الأولويات خلال فترة إطار الانفاق متوسط المدى (CDMT) .....
الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف 1: تعزيز قدرات الحرفيين ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .....
الهدف 2: تحسين ظروف الإنتاج والتسويق .....
مساهمة الهيئات .....
مسؤوليات التنفيذ ..... **Erreur ! Signet non défini.**

تنظيم عملية جمع البيانات.....
إمكانية تتبع المؤشرات .....
المراجعات والحوار التسيير.....
عرض الموارد المطلوبة .....
مقترحات الميزانية .....
عرض الاعتمادات حسب كل نشاط وكل جزء .....
تنظيم متابعة الأداء .....
المسؤوليات وتوحيد البيانات.....
جودة البيانات .....
الحوار الإداري .....
الجرد السنوي والتوقعات .....
الخلاصة .....

عرض استراتيجي للسند الوزاري

نطاق

يقدم المشروع السنوي للأداء لعام 2027 لوزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف الأهداف والنتائج المتوقعة والوسائل الخاصة بالبرامج 013 الدعم، و014 التكوين التقني والمهني، و015 الصناعة التقليدية، الحرف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتمتد توقعات البرمجة السنوية 2028 و2029.

يعمل التكوين على تنمية الكفاءات اللازمة الحرف والتوظيف. ويُبرز الحرف اليدوية المهارات والأنشطة الإنتاجية. أما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيدعم المبادرات الجماعية وتقاسم الخدمات. وتُعطي التدخلات الأولوية لاحتياجات المناطق، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء.

التنسيق بين الوزارات

تنسق الوزارة تدخلاتها مع الإدارات المسؤولة عن التعليم والتعليم العالي فيما يتعلق بمسارات التأهيل، وعن التوظيف من أجل الإدماج، وعن القطاعات الإنتاجية لتحديد الفرص الاقتصادية، وعن الثقافة والسياحة لتعزيز تراثنا. ويشرك تخطيط الاستثمارات وموارد التشغيل الهيئات المسؤولة عن الشؤون المالية والاقتصاد. وتساهم الهيئات المحلية والمنظمات المهنية في تحديد احتياجات المناطق.

الوثائق المرجعية الرئيسية

- استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 (SCAPP).
- البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» (MAPP).
- استراتيجية موريتانيا للتعليم والتكوين التقني والمهني 2023-2030، النسخة النهائية، أغسطس 2023.
- الاستراتيجية الوطنية للحرف اليدوية، يناير 2024.
- الاستراتيجية الوطنية لترقية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 3 يونيو 2024.
- خطة العمل التشغيلية للإدارة 2025-2030
- وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2027-2029 (DPBMT)، يونيو 2026، ووثيقة التخطيط المتوسط المدى 2027-2029 (CDMT) لوزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف (MFPAM).

الإصلاحات الرئيسية

تركز توجهات الإصلاح على توسيع وتنويع العرض التكويني، وجودة مسارات التكوين والشهادات، وتكوين المكونين، وتعزيز التوجيه. وفي قطاعي الحرف اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تتعلق هذه التوجهات بتنظيم الجهات الفاعلة، والخدمات المجتمعية، والإنتاجية، والبنى التحتية المشتركة، والوصول إلى أسواق العمل. ويشترك في تنفيذها كل من الدوائر المركزية والمؤسسات والهياكل الداعمة.

العناصر الرئيسية للسياق والتحليل الاستراتيجي

الرؤية والرسالة

تتمثل الرؤية القطاعية في بناء نظام تعليمي وتكوين مهني وفني فعال بحلول عام 2030، وتنظيم قطاع الحرف اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطريقة عادلة وشاملة، بما يخدم تنافسية الاقتصاد وإدماج الشباب بشكل مستدام. ويترجم اطار الانفاق المتوسط المدى (CDMT) للفترة 2027-2029 هذه الرؤية إلى أولويات ميزانية وتشغيلية، ويربطها بتنمية الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تتولى الوزارة إدارة التكوين الفني والمهني، وتحسين القدرات الاستيعابية وجودة البرامج التكوينية، وتطوير كفاءات المكونين، فضلاً عن تنظيم وتطوير الحرف اليدوية والحرف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما تضطلع بالوظائف المشتركة المتعلقة بالبرمجة، والتسيير الإداري والمالية، والتعاون، والمتابعة، والتفتيش.

التقييم القطاعي

المخاطر	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة والمزايا
التطور السريع للحرف والمهارات. المنافسة من المنتجات المستوردة. تكلفة المدخلات وتوافرها. تآكل بعض الخبرات الفنية وهشاشة الوضع الاقتصادي للوحدات الصغيرة.	احتياجات القطاعات الإنتاجية من المهارات. التكوين والشراكات مع الشركات. تسويق المواد الخام والمنتجات المحلية. تجميع الخدمات، والتعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية.	الحاجة إلى تعزيز القدرات الاستيعابية والمرافق. الروابط بين التكوين والتوظيف ومتابعة الإدماج التي يجب تعزيزها. الإنتاجية والإدارة والتسويق الحرفي التي تحتاج إلى تحسين. التفاوت في فرص الحصول على الدعم والتمويل.	شبكة المؤسسات وبرامج التكوين. المهارات الحرفية وتنوع المهن. تجذر الأنشطة والممارسات التضامنية في المنطقة. المنظمات المهنية والمبادرات الجماعية.

التوجهات والأولويات للفترة 2027-2029

تركز الأولويات على الوصول إلى التكوين ، وجودته، وتكييفه مع احتياجات الاقتصاد، وتكوين المكونين، ومتابعة الإدماج في سوق العمل. كما تتناول القدرات الإنتاجية للحرفيين، والخدمات المجتمعية، والفرص التجارية، ودعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وتتولى المصالح المشتركة مهام البرمجة والمتابعة الميزانوية وتوحيد النتائج. أما الإدارات القطاعية والمؤسسات فتقوم بتنفيذ الأنشطة وتزويد البيانات اللازمة لمراجعات الأداء.

خلال هذه الفترة، يربط التخطيط بين التدخلات والنتائج الملموسة: الوصول الفعلي إلى الدورات التكوينية، والنجاح في الامتحانات، والمستفيدين من الدعم، واستخدام البنى التحتية الحرفية. ويتم توحيد متابعة النتائج في المراجعات السنوية ومقارنتها بتنفيذ الاعتمادات.

الأهداف الأكثر تمثيلاً

الهدف1: توسيع نطاق الوصول إلى برامج التكوين المؤهلة للحصول على شهادات

النتيجة المتوقعة: وصول عدد أكبر من الشباب إلى المسارات المؤدية إلى الحصول على شهادات، وتأكيد ما اكتسبوه من التكوين من خلال نتائج الامتحانات.

2029	2028	2027	الوحدة	المؤشر
926 18	206 17	363 15	العدد	عدد المتدربين في برامج التكوين المؤهلة للحصول على شهادة
92	90	88.5	%	نسبة النجاح في امتحانات نهاية الدورة التكوينية

الهدف 2: دعم تطوير الأنشطة الحرفية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

النتيجة المتوقعة: حصول المستفيدين على الدعم الفني والإداري، ومساهمة مراكز الحرف اليدوية في الأنشطة الإنتاجية والتسويق.

2029	2028	2027	الوحدة	المؤشر
سيتم تحديده لاحقًا	سيتم تحديده لاحقًا	سيتم تحديده لاحقًا	العدد	عدد المستفيدين الذين تم تكوينهم أو تقديم الدعم لهم
سيتم تحديده لاحقًا	سيتم تحديده لاحقًا	سيتم تحديده لاحقًا	العدد	عدد المستفيدين الذين تم تمويلهم

هيكل البرامج

النشاطات	البرنامج
01 القيادة والاستراتيجية الوزارية 02 التقييم والتنسيق الإداري 03 إنشاء وكالة ترويج الحرف اليدوية ESS والصندوق 04 إنشاء وكالة التكوين المهني والفني (FTP)	013 الدعم
01 تحسين القدرة الاستيعابية للمؤسسات 02 تحسين جودة التكوين المهني 03 ضمان تكوين المكونين وتطوير مهاراتهم.	014 التكوين التقني والمهني

النشاطات	البرنامج
01 تنظيم وتطوير قطاع الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 02 دعم وتوعية الجهات الفاعلة في قطاع الحرف اليدوية 03 تحسين البنية التحتية للقطاع (القرى الحرفية)	015 الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ملخص اعتمادات القطاع

تتعلق اعتمادات التعهد الاستثمارية (اعتمادات التعهد) حصريًا بالاستثمار، بينما تغطي الاعتمادات الدفع (اعتمادات الدفع) الميزانية التشغيلية السنوية. المرجع المقارن هو مشروع قانون الميزانية التعديلي لعام 2026 (LFR 2026).

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء

البرامج والنشاطات	مشروع قانون الميزانية التعديلي لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
013 الدعم	**440 373 555,25**	**230 000 000**	**423 189 181,96**	**451 295 814,46**	**487 236 840,53**
01 التوجيه والاستراتيجية الوزارية	**432 914 979**	**230 000 000**	**410 631 205,96**	**438 298 309,28**	**473 771 425,18**
02 التقييم والتنسيق الإداري	**5 558 576,25**	**0**	**12 557 976**	**12 997 505,18**	**13 465 415,35**
03 إنشاء وكالة ترويج الحرف اليدوية ESS وصندوق	**950 000**	**0**	**0**	**0**	**0**
04 إنشاء وكالة FTP	**950 000**	**0**	**0**	**0**	**0**
014 التكوين التقني والمهني	**552 902 305,29**	**877 000 000**	**709 531 515,04**	**588 867 629,91**	**637 169 777,63**
01 تحسين القدرة الاستيعابية للمؤسسات	**67 773 277,79**	**50 000 000**	**77 857 958,79**	**81 162 625**	**85 838 673,50**
02 تحسين جودة التكوين المهني	**450 566 984,10**	**800 000 000**	**582 111 512,85**	**455 729 937,55**	**494 936 559,39**
03 ضمان تكوين المكونين وتطوير مهاراتهم	34 562 043,40	27 000 000	49 562 043,40	51 975 067,36	56 394 544,74
015 الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**49 140 000**	**197 000 000**	**130 876 670**	**137 580 430,38**	**155 476 095,10**

البرامج والنشاطات	مشروع قانون الميزانية التعديلي لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
01 تنظيم وتطوير قطاع الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	31 640 000	102 900 000	29 876 670	31 187 738,06	33 928 342,78
02 دعم وتوعية الجهات الفاعلة في مجال الحرف اليدوية	5 000 000	0	6 000 000	6 210 000	6 433 560
03 تحسين البنية التحتية للقطاع (القرى الحرفية)	12 500 000	94 100 000	95 000 000	100 182 692,32	115 114 192,32
إجمالي الوزارة	**1 042 415 860,54**	**1 304 000 000**	**1 263 597 367**	**1 177 743 874,75**	**1 279 882 713,26**

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

البرامج والأجزاء	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
013 الدعم	**440 373 555,25**	**230 000 000**	**423 189 181,96**	**451 295 814,46**	**487 236 840,53**
1 نفقات الموظفين	223 499 601	0	235 950 692	256 041 647,98	270 393 101,94
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	73 548 954,25	0	89 401 979,96	92 531 049,29	95 862 167,04
4 المنح والتحويلات الجارية	1 425 000	0	6 936 510	7 179 287,85	7 437 742,21
6 نفقات استثمارية	141 000 000	230 000 000	90 000 000	95 538 461,55	113 538 461,55
7 نفقات أخرى	900 000	0	900 000	5 367,79	5 367,79
014 التكوين التقني والمهني	**552 902 305,29**	**877 000 000**	**709 531 515,04**	**588 867 629,91**	**637 169 777,63**

البرامج والأجزاء	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
1 نفقات الموظفين	96 856 283	0	94 606 511	102 662 157,02	108 416 499,06
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	203 358 805,29	0	154 165 985,04	159 561 794,49	165 306 019,12
4 المنح والتحويلات الجارية	165 759 019	0	155 759 019	161 210 584,67	167 014 165,72
6 نفقات استثمارية	0	877 000 000	155 000 000	164 538 461,52	195 538 461,52
7 نفقات أخرى	86 928 198	0	150 000 000	894 632,21	894 632,21
015 الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**49 140 000**	**197 000 000**	**130 876 670**	**137 580 430,38**	**155 476 095,10**
1 نفقات الموظفين	0	0	0	0	0
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	19 640 000	0	41 240 000	42 683 400	44 220 002,40
4 المنح والتحويلات الجارية	25 000 000	0	9 636 670	9 973 953,45	10 333 015,77
6 نفقات استثمارية	4 500 000	197 000 000	80 000 000	84 923 076,93	100 923 076,93
إجمالي الوزارة	**1 042 415 860,54**	**1 304 000 000**	**1 263 597 367**	**1 177 743 874,75**	**1 279 882 713,26**

يتم تقدير السلع والخدمات، وكذلك المنح والتحويلات، اعتبارًا من عام 2027 وفقًا لمعدلات التضخم السنوية المتوسطة الواردة في وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 3.5% في عام 2028، ثم 3,6 % في عام 2029. أما نفقات الموظفين

والنفقات الأخرى فتتبع مسارها الخاص. تُحدد اعتمادات الدفع الخاصة بالاستثمارات بمبلغ 345000000 أوقية في عام 2028 410000000 أوقية في عام 2029.

تمويل الاستثمارات

المصدر	2027	2028	2029
الموارد المحلية	325 000 000	345 000 000	410 000 000
إجمالي الاستثمار	**325 000 000**	**345 000 000**	**410 000 000**

برنامج 013 الدعم

نطاق البرنامج

يتولى البرنامج التوجيه الاستراتيجي، والتنسيق الإداري والمالي، والتخطيط، والتعاون، ونظم المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، والتفتيش. كما يتولى تنفيذ النشاطات المتعلقة بإنشاء وكالة ترقية الحرف اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصندوق، فضلاً عن وكالة التكوين التقني والمهني.

الهيكل الإداري: يشمل البرنامج مكتب الوزير، والأمانة العامة والإدارات التابعة لها، والمفتشية العامة الداخلية، ومديرية التنمية والتعاون ونظم المعلومات، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية، ومديرية الموارد البشرية.

يتولى الأمين العام تنسيق المصالح، ومتابعة قرارات الوزير، وضمان إعداد الميزانية وإدارة موارد الوزارة. وتقوم المصالح بأعمال الترجمة، واستقبال الشكاوى ومعالجتها، فضلاً عن توفير الخدمات السكرتارية المركزية. وتساهم مديرية التنمية والتعاون ونظم المعلومات في وضع الاستراتيجيات، وبرمجة المشاريع، وإعداد الإحصاءات، وتعبئة الشراكات، والرقمنة. كمت تتولى المفتشية العامة الداخلية الرقابة الإدارية والإدارية والتقنية-التربوية، بالتنسيق مع البرامج العماية الاخرى.

عرض النشاطات وأنشطتها

توضح الأنشطة التالية نطاق النشاطات وتنظم مساهمة المصالح في تحقيق نتائج البرنامج.

تظل النشاطات المتعلقة بالوكالات ضمن النطاق المالي للبرنامج. وتقوم المصالح المختصة بتوفير الدعم المؤسسي لها؛ ولا تحصل هذه النشاطات على مخصصات خاصة بها في عام 2027 ضمن توزيع الاعتمادات.

النشاط 01 التوجيه والاستراتيجية الوزارية

الهياكل المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
الأمانة العامة والإدارات	وضع وتحديث خطط عمل الدوائر
إدارة الشؤون المالية والإدارية ومسؤولو البرامج	إعداد الميزانية والبرمجة متعددة السنوات
مديرية التنمية والتعاون ونظم المعلومات	تجميع الإحصاءات والبيانات القطاعية
دوائر التعاون والإدارات القطاعية	متابعة الشراكات والمشاريع القطاعية

النشاط 02 التقييم والتنسيق الإداري

الهياكل المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
الأمانة العامة ومسؤولو البرامج	تنظيم عمليات مراجعة الأنشطة والنتائج
دوائر التخطيط والإدارات القطاعية	تجميع تقارير المتابعة

الهياكل المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
إدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة الموارد البشرية	ضمان الإدارة الإدارية والمالية
المفتشية العامة الداخلية والدوائر المعنية	إجراء عمليات الرقابة ومتابعة التوصيات

النشاط 03: إنشاء وكالة ترقية الحرف اليدوية ESS والصندوق

الهياكل المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
الأمانة العامة والمديرية العامة للحرف اليدوية	تحديد المهام وأساليب التنسيق مع الهياكل الداعمة
الخدمات القانونية والإدارية المعنية	إعداد آليات التنظيم والتنسيق
الإدارات القطاعية ودوائر المتابعة	تحديد مسار متابعة التدخلات والمستفيدين

النشاط 04: إنشاء وكالة صندوق التمويل التقني (FTP)

الهياكل المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
الأمانة العامة والمديرية العامة لبرنامج التكوين المهني (FTP)	تحديد الترابط بين وظائف التكوين والدعم
المديرية العامة لـ FTP والهيئات المعنية	تنظيم التنسيق مع مؤسسات ومنظمات التكوين
دوائر الإحصاء وهياكل التكوين	تنظيم البيانات اللازمة لتوجيه النظام

الإطار الاستراتيجي

عرض استراتيجي للبرنامج

تعمل إدارة البرنامج على ضمان التناسق بين سياسات التكوين والحرف اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما تعمل على توحيد خطط العمل والموارد والنتائج الخاصة بالدوائر والمؤسسات. وتستعرض عمليات المراجعة التقدم المحرز في الأنشطة، واستخدام الاعتمادات، والصعوبات التي تواجه التنفيذ.

يشمل التنسيق الإدارات القطاعية ومؤسسات التكوين والهيئات الداعمة. ويتركز على الجداول الزمنية والمسؤوليات والبيانات التي يتعين إرسالها. أما متابعة الاستثمارات، فتربط بين التعهدات والتسديدات والتقدم المادي وشروط بدء التشغيل.

الأولويات خلال فترة اطار الانفاق متوسط المدى (CDMT)

في عام 2027، ستتركز عملية التوجيه على جودة البرمجة، وتوحيد البيانات، وتنسيق التدخلات. وفي عامي 2028 و2029، ستتيح استمرارية المراجعات متابعة القرارات، وتحسين تدفق المعلومات، ومواءمة الموارد المُعبأة مع النتائج المحققة.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 1: تحسين قيادة القطاع

النتيجة المتوقعة: تنسيق البرمجة والتدخلات بين الدوائر.

المؤشر	الوحدة	2027	2028	2029
نسبة تنفيذ خطة العمل السنوية	%	%31	%69	100

نسبة تنفيذ خطة العمل السنوية: الأنشطة المنفذة / الأنشطة المقررة x 100.

الهدف 2: تعزيز متابعة النتائج

النتيجة المتوقعة: توفر البيانات والوثائق المتعلقة بالأداء.

المؤشر	الوحدة	2027	2028	2029
عدد تقارير المتابعة الصادرة	العدد	3	6	10

عدد تقارير المتابعة الصادرة: عدد التقارير الدورية المجمعة التي أُحيلت إلى الأمانة العامة خلال العام.

مساهمة الهيئات

مسؤوليات التنفيذ

المساهمة	الهيئة
تنسيق البرامج، والتوفيق بين الجداول الزمنية، ومتابعة القرارات.	الأمانة العامة
برمجة ومتابعة الاعتمادات، وتوحيد البيانات المالية.	إدارة الشؤون المالية والإدارية
إدارة شؤون الموظفين ومتابعة الاحتياجات من الكفاءات.	إدارة الموارد البشرية
توحيد خطط العمل والإحصاءات وأدوات المتابعة.	خدمات التطوير ونظم المعلومات

المساهمة	الهيئة
عمليات الرقابة وتقديم التوصيات ومتابعة النشاطات المتخذة.	التفتيش العام الداخلي

تنظيم عملية جمع البيانات

تحتفظ المصالح المسؤولة بالوثائق التي تسمح بالتحقق من الإنجازات. ويتم توحيد البيانات عند إغلاق السنة المالية، مع التحقق من عدم وجود حسابات مزدوجة ومن اتساق نطاقات التغطية. ويقوم مسؤولو البرامج بفحص النتائج قبل إدراجها في وثائق الأداء.

إمكانية تتبع المؤشرات

معدل إنجاز خطة العمل السنوية: الأنشطة المنفذة / الأنشطة المخطط لها x 100.

عدد تقارير المتابعة الصادرة: عدد التقارير الدورية المجمعة والمرسلة إلى الأمانة العامة خلال العام.

المراجعات والحوار الإداري

تقوم المراجعات بمطابقة الإنجازات الفعلية مع التعهدات والتسديدات. كما تبحث الصعوبات التشغيلية، واستخدام الموارد، وشروط استمرار الأنشطة. وتحدد القرارات النشاطات المتوقعة والجهات المسؤولة عن تنفيذها.

عرض الموارد المطلوبة

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب كل إجراء وكل جزء

بالاوقية

النشاط والأجزاء	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
013 الدعم	**440 373 555,25**	**230 000 000**	**423 189 181,96**	**451 295 814,46**	**487 236 840,53**
01 التوجيه والاستراتيجية الوزارية	432 914 979	230 000 000	410 631 205,96	438 298 309,28	473 771 425,18
1 نفقات العمال	223 499 601	0	235 950 692	256 041 647,98	270 393 101,94
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	66 090 378	0	76 844 003,96	79 533 544,11	82 396 751,69
4 المنح والتحويلات الجارية	1 425 000	0	6 936 510	7 179 287,85	7 437 742,21
6 نفقات استثمارية	141 000 000	230 000 000	90 000 000	95 538 461,55	113 538 461,55
7 نفقات أخرى	900 000	0	900 000	5 367,79	5 367,79
02 التقييم والتنسيق الإداري	5 558 576,25	0	12 557 976	12 997 505,18	13 465 415,35
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	5 558 576,25	0	12 557 976	12 997 505,18	13 465 415,35
03 إنشاء وكالة ترقية الحرف اليدوية ESS وصندوق	950 000	0	0	0	0
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	950 000	0	0	0	0
04 إنشاء وكالة FTP	950 000	0	0	0	0
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	950 000	0	0	0	0

البرنامج 014: التكوين التقني والمهني

نطاق البرنامج

يعكس البرنامج المحاور الأربعة لاستراتيجية التكوين المهني (EFTP) للفترة 2023-2030. ويهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى التعليم والتكوين بشكل عادل، وتحسين جودة وملاءمة البرامج التكوينية، وتعزيز الارتباط بالفرص الوظيفية، وتحسين حوكمة النظام. ويحشد البرنامج شبكة المؤسسات، والهيئات الداعمة للتعليم، وصندوق التكوين ووكالة TEKWINE.

الهيكل الإداري: تضم المديرية العامة للتكوين الفني والمهني مديرية التكوين ، ومديرية الامتحانات والمسابقات، ومديرية ترقية التكوين المهني الخاص. ويشرك البرنامج وكالة TEKWINE، والمعهد الوطني العالي للتعليم التقني (INSET)، وشبكة المدارس ومراكز ومعاهد التكوين ، فضلاً عن هيئات دعم وتمويل التكوين .

تتولى مديرية التكوين مهام وضع خريطة التكوين ، ووضع البرامج، وإصدار الشهادات، ووضع المعايير، وتنسيق الموارد البشرية والمادية. أما مديرية الامتحانات والمسابقات فتتولى التوجيه، وإجراء الامتحانات، والاعتراف بالمكتسبات المهنية، وإدارة الشهادات. وتتولى مديرية تعزيز التكوين المهني الخاص مهام الاعتماد، والدعم التربوي، ومتابعة ومراقبة المؤسسات الخاصة. وتقوم المؤسسات بتقديم برامج التكوين ؛ بينما تساهم هيئات الدعم، ومن بينها TEKWINE وصندوق التكوين ، في الآليات التي تدخل في نطاق مهامها.

عرض النشاطات وأنشطتها

توضح الأنشطة التالية نطاق النشاطات وتنظم مساهمة الدوائر في تحقيق نتائج البرنامج.

النشاط 01: تحسين القدرة الاستيعابية للمؤسسات

الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
إدارة التكوين ، ووكالة TEKWINE، والمؤسسات التعليمية	تحديث احتياجات التكوين حسب التخصص والمنطقة
المؤسسات التعليمية وإدارة الامتحانات والمسابقات	تنظيم عمليات التسجيل وتوجيه المتعلمين
المؤسسات والخدمات الفنية	متابعة استخدام المباني والمعدات التعليمية
مؤسسات التكوين والمهنيون	تطوير التعلم والعلاقات مع الشركات

النشاط 02 تحسين جودة التكوين المهني

الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
إدارة التكوين ووكالة TEKWINE	تحديث محتويات ومؤشرات التكوين
المؤسسات والهيئات الداعمة	تعزيز التكوين العملي وإتاحة الوصول إلى المعدات

الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
إدارة الامتحانات والمسابقات	تنظيم الامتحانات وتوحيد النتائج
الإدارات المختصة والمؤسسات	متابعة الظروف التعليمية لبرامج التكوين العامة والخاصة
مؤسسات التكوين والمنظمات المهنية	مواءمة برامج التكوين مع المهارات المطلوبة في مختلف المهن

النشاط 03 ضمان تكوين المكونين وتطوير مهاراتهم

الهيئات المعنية	الأنشطة الرئيسية
المديرية العامة للتكوين المهني والمؤسسات	تحديد احتياجات تطوير المكونين
وكالة TEKWINE والجهات التكوينية	تنظيم الدورات التكوينية الفنية والتربوية
المؤسسات والمهنيون	تشجيع تبادل الخبرات والانخراط المهني
الفرق التربوية ودوائر المتابعة	متابعة تطبيق المعارف المكتسبة في العملية التعليمية

الإطار الاستراتيجي

عرض استراتيجي للبرنامج

تراعي خريطة البرامج التكوينية والمسارات التعليمية احتياجات القطاعات الإنتاجية والمناطق من حيث المهارات. ويقرب نظام التلمذة الصناعية والتكوين بالتناوب المؤسسات التعليمية من الشركات وورش الحرف اليدوية. ويساهم التكوين المستمر والاعتراف بالمهارات المكتسبة في تأهيل القوى العاملة.

وتستند جودة المسارات التعليمية إلى معايير الكفاءات، وتكوين المكونين، والمعدات التعليمية، وإصدار الشهادات، ومتابعة الخريجين. وتتيح الشراكات مع المهنيين تحديث المحتويات وتقييم فرص العمل بشكل أفضل. ويتم تصنيف البيانات حسب الجنس والتخصص والمنطقة لمراقبة المساواة في الوصول إلى التعليم.

الأولويات خلال فترة إطار الانفاق متوسط المدى(CDMT)

في عام 2027، ستكون الأولوية لاستقبال المتعلمين، والظروف التعليمية، وتنظيم الامتحانات. أما التوقعات لعامي 2028 و2029، فتركز على استمرارية المسارات التعليمية، وتكييف التخصصات، وتطوير قدرات المكونين. ويتم فحص النتائج حسب المنطقة والجنس والشهادة لمتابعة الفوارق في الوصول إلى التعليم والنجاح فيه.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف1: توسيع نطاق الوصول إلى التكوين المهني

النتيجة المتوقعة: إتاحة فرص التكوين لعدد أكبر من الشباب.

المؤشر	الوحدة	2027	2028	2029
عدد المتدربين في برامج التكوين المؤهلة للحصول على شهادة	العدد	15 363	17 206	18 926

عدد المتدربين في برامج التكوين المؤهلة للحصول على شهادة: أرقام موحدة، دون احتساب مزدوج، حسب الجنس والمنطقة والتخصص.

الهدف 2: تحسين جودة البرامج التكوينية

النتيجة المتوقعة: اكتساب مهارات تكوينية مثبتة من خلال النجاح في الامتحانات.

المؤشر	الوحدة	2027	2028	2029
نسبة النجاح في امتحانات نهاية الدورة التكوين ية	%	88.5	90	92

نسبة النجاح في امتحانات نهاية الدراسة: عدد الناجحين في امتحانات نهاية الدراسة / عدد المرشحين الحاضرين x 100.
تجميع سنوي للنتائج حسب الشهادة والجنس.

مساهمة الهيئات

مسؤوليات التنفيذ

المساهمة	الهيئة
تنسيق آلية العمل وتوطيد نتائج البرنامج.	المديرية العامة للتكوين المهني
تنظيم العروض التعليمية، والمتابعة التربوية، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية.	إدارة التكوين
تنظيم الامتحانات وتوحيد النتائج.	إدارة الامتحانات والمسابقات
المتابعة التربوية والإدارية للمؤسسات الخاصة.	الإدارة المسؤولة عن التعليم الخاص
استقبال وتكوين المتعلمين، وتطوير قدرات المكونين، وإعداد البيانات.	المؤسسات والهيئات الداعمة

تنظيم عملية جمع البيانات

تحتفظ المصالح المسؤولة بالوثائق التي تسمح بالتحقق من الإنجازات. ويتم توحيد البيانات عند إغلاق السنة المالية، مع التحقق من عدم وجود حسابات مزدوجة ومن اتساق نطاقات التغطية. ويقوم مسؤولو البرامج بفحص النتائج قبل إدراجها في وثائق الأداء.

إمكانية تتبع المؤشرات

عدد المتدربين في برامج التكوين المؤهلة للحصول على شهادة: أعداد المسجلين المجمعة، دون احتساب مزدوج، حسب الجنس والمنطقة والتخصص.

معدل النجاح في امتحانات نهاية الدورة التكوين ية: الناجحون في امتحانات نهاية الدورة التكوين ية / عدد المرشحين الحاضرين x 100. تجميع سنوي للنتائج حسب الشهادة والجنس.

المراجعات والحوار الإداري

تقوم المراجعات بمقارنة الإنجازات المادية بالتعهدات والمدفوعات. كما تبحث الصعوبات التشغيلية، واستخدام الموارد، وشروط استمرار الأنشطة. وتحدد القرارات النشاطات المتوقعة والجهات المسؤولة عن تنفيذها.

عرض الموارد المطلوبة

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب كل إجراء وحسب كل حزب

الانشطة والأجزاء	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
014 التكوين التقني والمهني	13 281 711	0	6 266 392	6 799 968,76	7 181 115,49
01 تحسين القدرة الاستيعابية للمؤسسات	16 638 066,79	0	16 238 066,79	16 806 399,13	17 411 429,49
1 نفقات الموظفين	37 853 500	0	45 353 500	46 940 872,49	48 630 743,90
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	50 000 000	10 000 000	10 615 384,62	12 615 384,62
4 الإعانات والتحويلات الجارية	450 566 984,10	800 000 000	582 111 512,85	455 729 937,55	494 936 559,39

الانشطة والأجزاء	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
6 نفقات الاستثمار	77 985 712	0	82 751 259	89 797 442,64	94 830 701,39
02 تحسين جودة التكوين المهني	164 612 555,10	0	115 819 734,85	119 873 425,54	124 188 868,89
1 نفقات الموظفين	121 040 519	0	103 540 519	107 164 437,18	111 022 356,92
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	800 000 000	130 000 000	137 999 999,98	163 999 999,98
4 الإعانات والتحويلات الجارية	86 928 198	0	150 000 000	894 632,21	894 632,21
6 نفقات الاستثمار	34 562 043,40	27 000 000	49 562 043,40	51 975 067,36	56 394 544,74
7 نفقات أخرى	5 588 860	0	5 588 860	6 064 745,62	6 404 682,18
03 ضمان تكوين المكونين وتطوير مهاراتهم	22 108 183,40	0	22 108 183,40	22 881 969,82	23 705 720,74
1 نفقات الموظفين	6 865 000	0	6 865 000	7 105 275	7 361 064,90
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	27 000 000	15 000 000	15 923 076,92	18 923 076,92
4 الإعانات والتحويلات الجارية	13 281 711	0	6 266 392	6 799 968,76	7 181 115,49
6 نفقات الاستثمار	16 638 066,79	0	16 238 066,79	16 806 399,13	17 411 429,49

البرنامج 015 الصناعة التقليدية، الحرف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

نطاق البرنامج

يغطي البرنامج تنظيم وتطوير قطاع الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم وتوعية الفاعلين، وتحسين البنى التحتية الحرفية. كما يدعم البرنامج تعزيز المهارات الحرفية والأنشطة الإنتاجية والمبادرات الجماعية.

التوزيع الإداري: تضم المديرية العامة للصناعة التقليدية و الحرف و ترقية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مديرية حفظ و ترقية موروث الصناعة التقليدية، ومديرية تعزيز المهن والمشاريع الحرفية الصغيرة ومتناهية الصغر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويشمل البرنامج غرفة الحرف والمهن الوطنية، ووكالة ترقية الحرف «ترقية»، وآليات ترقية ومواكبة القطاع.

وتتولى المديرية الأولى مهام التنظيم، وتسجيل الحرفيين، والتكوين ، والتدريب المهني، وضمان الجودة، وتثمين التراث الحرفي. أما المديرية الثانية فتعمل على حشد الدعم للحرفيين والمؤسسات، والمرافق الجماعية، والبنى التحتية المشتركة؛ كما تساهم في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتتولى المديرية العامة تنسيق التدخلات وإعداد الإحصاءات الخاصة بالقطاع. وتدعم هذه المهام دعم الحرفيين وتحسين البنى التحتية المنصوص عليها في أهداف البرنامج.

عرض النشاطات وأنشطتها

توضح الأنشطة التالية نطاق النشاطات وتنظم مساهمة الدوائر في تحقيق نتائج البرنامج.

النشاط 01 تنظيم وتطوير قطاع الحرف اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
المديرية العامة للحرف اليدوية والغرفة الوطنية للحرف اليدوية والمهن	تعزيز المعرفة بالحرف والجهات الفاعلة
الإدارات المسؤولة عن الحرف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	دعم المنظمات المهنية والمبادرات الجماعية
المديرية المسؤولة عن الحفاظ على التراث الحرفي والترويج له	تعزيز المهارات والتراث الحرفي
الهياكل الداعمة والمنظمات المهنية	تسهيل تجميع الخدمات وتعزيز قيمة المنتجات

النشاط 02 دعم وتوعية الجهات الفاعلة في مجال الحرف اليدوية

ا الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
الإدارات القطاعية والهيئات المحلية	إعلام الحرفيين وأعضاء منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ا الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
الخدمات الفنية والمنظمات المهنية، والمجلس الوطني للصناعات اليدوية (CNARM)	تنظيم القطاعات وتوحيد جهود الفاعلين في مجال الحرف اليدوية
الخدمات الفنية والمنظمات المهنية	تقديم المشورة بشأن جودة المنتجات وطريقة عرضها
الخدمات المسؤولة عن التدخلات	إدارة سجلات المستفيدين ومتابعة الدعم المقدم

النشاط 03 تحسين البنية التحتية لقطاع القرى الحرفية

الهيئات المعنية	الأنشطة الفرعية الرئيسية
المديرية العامة للحرف اليدوية والخدمات الفنية	تحديد الاحتياجات من المساحات الإنتاجية والخدمات المشتركة
وكالة «ترقية»	دعم وتمويل المنظمات الحرفية
الخدمات الفنية ومديرو المواقع	متابعة الأعمال والمعدات في المواقع المختارة
وكالة «ترقية»	تطبيق علامة الحرف اليدوية
الهياكل الإدارية ومنظمات الحرفيين	تنظيم شروط الإدارة والصيانة
خدمات المتابعة والإدارة	التحقق من افتتاح واستخدام بيوت الحرف اليدوية والقرى الحرفية

الإطار الاستراتيجي

عرض استراتيجي للبرنامج

تجمع المواكبة بين الكفاءات الفنية والإدارية، وتحسين العمليات وجودة المنتجات. وتسهل الخدمات المحلية توفير المعلومات والمشورة والتكوين والتوجيه نحو آليات الدعم. ويمكن أن تسهم ورش العمل في التعلم ونقل المهارات.

ويعزز تقاسم المعدات والمواد التوريدية والتسويق استدامة المبادرات الجماعية. وتدعم المساحات الحرفية والخدمات المشتركة الإنتاج والتصنيع والبيع. ويميز المتابعة بين الدعم المقدم للحرفيين وذلك المخصص للتعاونيات والمنظمات الأخرى التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، دون ازدواجية في الحساب.

الأولويات خلال فترة إطار الانفاق متوسط المدى (CDMT)

في عام 2027، ستركز التدخلات على إجراء التعداد، وتنظيم الحرف، وتطوير سلاسل الإنتاج، وتكوين الفاعلين ومرافقتهم، فضلاً عن إنشاء آليات التمويل وتشغيل البنى التحتية. وفي عامي 2028 و2029، ستستمر هذه التدخلات في

تطوير الخدمات المشتركة، واستخدام المواقع، وتعزيز قيمة المنتجات. وتُميّز السجلات بين الحرفيين وأعضاء منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتقييم نطاق الدعم المقدم.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 1: تعزيز قدرات الحرفيين ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

النتيجة المتوقعة: دعم الحرفيين ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أنشطتهم الإنتاجية.

المؤشر	الوحدة	2027	2028	2029
عدد المستفيدين الذين تم تكوينهم أو تقديم الدعم لهم	العدد			

عدد المستفيدين الذين تلقوا تكويناً أو دعماً: عدد الأشخاص الذين أكملوا تكويناً أو استفادوا من دعم تقني أو إداري خلال العام. يُحسب كل شخص مرة واحدة، حسب الجنس والمنطقة والفئة: حرفي أو عضو في منظمة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الهدف 2: تحسين ظروف الإنتاج والتسويق

النتيجة المتوقعة: وجود مساحات للإنتاج والخدمات المشتركة والتسويق قيد التشغيل.

المؤشر	الوحدة	2027	2028	2029
عدد المستفيدين من التمويل	العدد			

عدد بيوت الحرف والقرى الحرفية العاملة: عدد بيوت الحرف والقرى الحرفية المفتوحة والجاهزة للاستخدام حتى 31 ديسمبر، استنادًا إلى تقارير الزيارات ومحاضر بدء التشغيل.

مساهمة الهيئات

مسؤوليات التنفيذ

المساهمة	الهيئة
تنسيق التدخلات وتعزيز النتائج.	المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف وترقية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
تنظيم المهن، ودعم الفاعلين، وتعزيز التراث.	التوجهات القطاعية
التواصل مع المنظمات وتقديم الاحتياجات المهنية.	الغرفة الوطنية للحرف اليدوية والمهن
تقديم الدعم والتمويل والتكوين للجهات الفاعلة في مجال الحرف اليدوية، وتنفيذ مشروع القرية الحرفية في نواكشوط وشينغويتي	وكالة ترقية
شروط الاستقبال، واستخدام المعدات، وصيانة المساحات.	مديرو المواقع الحرفية
تقديم الدعم وإدارة سجلات المستفيدين.	الهياكل الداعمة والتكوين ية

تنظيم عملية جمع البيانات

تحتفظ الدوائر المسؤولة بالوثائق التي تسمح بالتحقق من الإنجازات. ويتم تجميع البيانات عند نهاية السنة المالية، مع التحقق من عدم وجود حسابات مزدوجة ومن اتساق نطاقات التغطية. ويقوم مسؤولو البرنامج بمراجعة النتائج قبل إدراجها في وثائق الأداء.

إمكانية تتبع المؤشرات

عدد المستفيدين الذين تلقوا تكوينا أو دعمًا: عدد الأشخاص الذين أكملوا تكوينا أو استفادوا من دعم تقني أو إداري خلال العام. يتم احتساب كل شخص مرة واحدة، حسب الجنس والمنطقة والفئة: حرفي أو عضو في منظمة تابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

عدد المستفيدين الذين تلقوا تمويلاً: عدد الحرفيين أو الشركات الحرفية التي تلقت تمويلاً من صندوق ترويج الحرف اليدوية حتى 31 ديسمبر، استناداً إلى المدفوعات الصادرة عن الصندوق ومحاضر اجتماعات لجنة منح التمويل.

المراجعات والحوار التسيير

تقوم المراجعات بمطابقة الإنجازات المادية مع التعهدات والمدفوعات. كما تبحث الصعوبات التشغيلية، واستخدام الموارد، وشروط استمرار الأنشطة. وتحدد القرارات النشاطات المتوقعة والجهات المسؤولة عن تنفيذها.

عرض الموارد المطلوبة

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب كل نشاط وكل جزء

الانشطة والأجزاء	مشروع قانون الميزانية لعام 2026	2027		2028	2029
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
015 الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**49 140 000**	**197 000 000**	**130 876 670**	**137 580 430,38**	**155 476 095,10**
01 تنظيم وتطوير قطاع الحرف اليدوية والمهن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	31 640 000	102 900 000	29 876 670	31 187 738,06	33 928 342,78
1 نفقات الموظفين	0	0	0	0	0
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	17 140 000	0	18 740 000	19 395 900	20 094 152,40
4 الإعانات والتحويلات الجارية	10 000 000	0	1 136 670	1 176 453,45	1 218 805,77
6 نفقات استثمارية	4 500 000	102 900 000	10 000 000	10 615 384,61	12 615 384,61
02 دعم وتوعية الجهات الفاعلة في مجال الحرف اليدوية	5 000 000	0	6 000 000	6 210 000	6 433 560
4 الإعانات والتحويلات الجارية	5 000 000	0	6 000 000	6 210 000	6 433 560
03 تحسين البنية التحتية للقطاع (القرى الحرفية)	12 500 000	94 100 000	95 000 000	100 182 692,32	115 114 192,32
2 نفقات اقتناء السلع والخدمات	2 500 000	0	22 500 000	23 287 500	24 125 850
4 الإعانات والتحويلات الجارية	10 000 000	0	2 500 000	2 587 500	2 680 650
6 نفقات استثمارية	0	94 100 000	70 000 000	74 307 692,32	88 307 692,32

تنظيم متابعة الأداء

المسؤوليات وتوحيد البيانات

تقوم الأمانة العامة بتنسيق عمليات مراجعة الأداء. وتقوم إدارة الشؤون المالية والإدارية (DAAF) بتوحيد البيانات المتعلقة بالاعتمادات وتنفيذها. وتقوم الإدارات القطاعية والمؤسسات بالتحقق من صحة النتائج المادية والمستندات الداعمة للمؤشرات.

جودة البيانات

يُقارن رصد خطة العمل السنوية بين الأنشطة المنفذة والأنشطة المبرمجة. ويتم توحيد نتائج التكوين استنادًا إلى التسجيلات ونتائج الامتحانات. ويتم رصد الدعم المقدم للحرفيين ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال سجلات المستفيدين. ويتم احتساب البنى التحتية عند دخولها حيز الخدمة وجاهزيتها للاستخدام.

الحوار الإداري

تُجرى المراجعات بشكل مشترك لتقييم النتائج، واستخدام الاعتمادات، وتقدم الاستثمارات. وتتيح هذه المراجعات تحديد الصعوبات واتخاذ التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف.

الجرد السنوي والتوقعات

يقارن التقرير السنوي النتائج بالأهداف والغايات المحددة. ويركز تحليل الفروق على ظروف تنفيذ الأنشطة والعوامل التي تفسر النتائج. ويُستخدم هذا التحليل في وضع برنامج السنة التالية وتحديث مسار اطار الاتفاق متوسط المدى (CDMT).

الخلاصة

يحدد المشروع السنوي للأداء لعام 2027 التابع للوزارة توجهات السياسة العامة لإطار النفاق متوسط المدى الوزاري للفترة 2027-2029 حول بالرامج ثلاثة المتكاملة. وهو يربط بين أهداف القيادة، والوصول إلى التكوين ذا جوة، فضلاً عن تنمية الصناعة التقليدية اليدوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من جهة، وأنشطة المصالح والموارد الميزانية، من جهة أخرى. ويعتمد تنفيذه على التنسيق بين المسؤولين، وموثوقية البيانات، والمتابعة المنتظمة للنتائج.



وزارة التجارة والسياحة

18

المشروع السنوي للأداء

فهرس المحتويات

1مقدمة عامة .....

2مهام الوزارة ومجالات تدخلها .....

3السياق والرهانات .....

4الإطار الاستراتيجي والارتباط باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك .....

5الهيكلة الميزانوية للوزارة .....

الجدول 1: الميزانية متعددة السنوات للبرنامج 075 «الدعم» حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU). .....

7.1.5المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط الأداء .....

7.1.6خريطة برنامج الدعم .....

7.2البرنامج 76: تنظيم السوق وحماية المستهلكين .....

7.2.1نطاق البرنامج .....

7.2.2استراتيجية البرنامج.....

7.2.3أهداف البرنامج ومؤشرات الأداء .....

7.2.4الميزانية المتعددة السنوات لبرنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU).....

7.2.5المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط الأداء .....

7.2.6خريطة برنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين.....

7.3البرنامج 77: تنمية التجارة الخارجية .....

7.3.5المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط الأداء .....

7.3.6خريطة البرنامج.....

7.4البرنامج 78: تنمية القطاع السياحي .....

7.4.5الإسقاط المتعدد السنوات للأداء .....

7.4.6خريطة برنامج تنمية القطاع السياحي .....

المشاريع السنوية للأداء المفصلة حسب الأنشطة الفرعية .....

البرنامج 075 «الدعم»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية .....

البرنامج 076 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية.....

البرنامج 77 «التجارة الخارجية»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية .....

البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية .....

قائمة الجداول

الجدول 1: الميزانية المتعددة السنوات للبرنامج 75 «الدعم» حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU).....

الجدول 2: المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط أداء البرنامج 75 «الدعم».....

الجدول 3: خريطة البرنامج 75 «الدعم» .....

الجدول 4: الميزانية المتعددة السنوات للبرنامج 76 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين» حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU).....

الجدول 5: المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط أداء البرنامج 76 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين» .....

الجدول 6: خريطة برنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين.....

الجدول 7: الميزانية المتعددة السنوات للبرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية» حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU).....

الجدول 8: المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط أداء البرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية».....

الجدول 9: خريطة البرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية».....

الجدول 10: الميزانية المتعددة السنوات للبرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي» حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU) .....

الجدول 11: الإسقاط المتعدد السنوات لأداء البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي» .....

الجدول 12: خريطة البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي» .....

الجدول 13: الميزانية المتعددة السنوات حسب البرنامج .....

1مقدمة عامة

يعرض مشروع الأداء السنوي، برسم السنة المالية 2027 ومن منظور متعدد السنوات، برامج الوزارة وتوجهاتها الاستراتيجية والأهداف المنشودة والموارد المخصصة لها، فضلاً عن النتائج المتوقعة والمؤشرات التي تتيح قياس مدى تحقيقها.

ويشكّل هذا المشروع إطاراً لعرض أداء الوزارة، ويضمن الترابط بين المهام المسندة إلى القطاع، والتوجهات الوطنية للتنمية، والبرامج الميزانياتية، والموارد التي تتم تعبئتها لتنفيذها.

ويعكس تنظيم الميزانية في شكل برامج الانتقال من مقاربة تركز أساساً على طبيعة الوسائل إلى مقاربة قائمة على السياسات العمومية والأهداف المتوخاة والنتائج المنتظرة. وفي هذا الإطار، تُربط الاعتمادات الميزانياتية بأهداف البرامج المختلفة، ويواكب تنفيذها نظامٌ لمتابعة الأداء.

2مهام الوزارة ومجالات تدخلها

تتولى وزارة التجارة والسياحة، في المجالات الداخلة ضمن اختصاصاتها، إعداد السياسات العمومية المتعلقة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والسياحة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

في مجال التجارة الداخلية، يتركز تدخل الوزارة أساساً على تنظيم الأسواق وحسن سيرها، ومتابعة التموين، وتأطير الأنشطة التجارية، وحماية المستهلكين.

أما في مجال التجارة الخارجية، فيشمل عمل الوزارة تسهيل المبادلات، وترقية الصادرات وتنويعها، وتحسين النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والترويج للمنتجات الوطنية، فضلاً عن آليات الرقابة والمطابقة وتأمين المبادلات.

وفي المجال السياحي، تتدخل الوزارة في تنظيم القطاع وتأطيره، وتنمية العرض السياحي وتثمينه، وتحسين جودة الخدمات، والترويج لموريتانيا بوصفها وجهة سياحية.

وتدعم هذه المهام القطاعية وظائف أفقية تشمل القيادة والتنسيق والبرمجة والتسيير الإداري والمالي وتسيير الموارد البشرية والمتابعة والتقييم، وهي وظائف ضرورية لتنفيذها.

3السياق والرهانات

يجري عمل وزارة التجارة والسياحة في سياق تتسم فيه المبادلات الخارجية بأهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، مع ضرورة تحسين أداء السوق الداخلية وشفافيتها، وتعزيز حماية المستهلكين، وتنمية الصادرات وتنويعها، وزيادة تثمين الإمكانات السياحية الوطنية.

في مجال التجارة الداخلية، تتمثل التحديات خصوصاً في انتظام تموين الأسواق، وتحسين سيرها، وتعزيز شفافية الممارسات التجارية، وضمان جودة المنتجات المعروضة للاستهلاك، وحماية المستهلكين.

وفي مجال التجارة الخارجية، تتعلق التحديات بتنويع الصادرات وتثمينها، وتحسين نفاذها إلى الأسواق، وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية وتيسيرها، وتقليص آجال المبادلات وتكاليفها، وتعزيز آليات مراقبة الواردات والتحقق من مطابقتها.

أما في المجال السياحي، فتتمثل التحديات في هيكلة القطاع وإضفاء الطابع المهني عليه، وتنويع العرض وتحسينه، وتثمين الإمكانات السياحية الوطنية، وزيادة شهرة وجهة موريتانيا وجاذبيتها.

وتضاف إلى هذه التحديات القطاعية ضرورة تعزيز قيادة القطاع والتنسيق وقدرات التسيير، في سياق التطبيق التدريجي للتسيير الميزانياتي القائم على البرامج.

4الإطار الاستراتيجي والارتباط باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

لا تتوفر وزارة التجارة والسياحة، في المرحلة الراهنة، على استراتيجية قطاعية محيّنة ومتكاملة تغطي مجمل مجالات تدخلها. وتستند التوجهات التي تؤطر عملها أساساً إلى المهام المسندة إليها، والسياسات والمبادرات المنفذة في القطاعات الداخلة ضمن اختصاصها، والتوجهات الوطنية المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP).

وفي هذا السياق، تشكل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الإطار الوطني المرجعي الأساسي للربط الاستراتيجي لبرامج الوزارة. ويترجم مشروع الأداء السنوي، على المستويين الميزانياتي والتنفيذي وفي المجالات التابعة للقطاع، التوجهات والأهداف الوطنية التي تسهم تدخلات الوزارة في تحقيقها.

وتندرج السياسات العمومية التي تنفذها الوزارة ضمن التوجهات الاستراتيجية المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، ولا سيما في إطار الرافعة الاستراتيجية رقم 1: «ترقية نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل». وتسهم بصورة خاصة في تحقيق أهداف الورشة الأولى المكرسة لـ«نمو أكثر تنوعاً واستدامة للقطاعات الإنتاجية».

5الهيكلة الميزانوية للوزارة

تتمحور الهيكلة الميزانوية لوزارة التجارة والسياحة حول أربعة برامج تقابل، من جهة، وظائف التوجيه والدعم الخاصة بالقطاع، ومن جهة أخرى المجالات الرئيسية الثلاثة للسياسات العمومية الداخلة في اختصاصاته.

البرنامج 075 «الدعم»، ومسؤوله هو الأمين العام، يضم الوظائف الأفقية المتعلقة بالتوجيه والتنسيق والتسيير اللازمة لسير عمل الوزارة وتنفيذ سياساتها العمومية.

البرنامج 076 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين»، ومسؤوله هو مدير المنافسة وتنظيم السوق، يضم التدخلات المتعلقة بسير السوق الداخلية وتنظيمها، والتموين، وحماية المستهلكين.

البرنامج 077 «تنمية التجارة الخارجية»، ومسؤوله هو مدير ترقية التجارة الخارجية، يشمل التدخلات المتعلقة بتسهيل المبادلات الخارجية وتأمينها، وترقية الصادرات وتنويعها، وتطوير حضور موريتانيا التجاري في الأسواق الخارجية.

البرنامج 078 «تنمية القطاع السياحي»، ومسؤولته هي مديرة السياحة، يضم التدخلات المتعلقة بتنظيم القطاع السياحي وتطويره وإضفاء الطابع المهني عليه، وتثمين العرض الوطني، والترويج للوجهة الموريتانية.

6إطار الأداء ينظم أداء الوزارة حول الأهداف المحددة لكل برنامج. وتعكس هذه الأهداف أهم النتائج المنتظرة من التدخل العمومي في المجالات التي يغطيها البرنامج، وتُرفق بمؤشرات تتيح متابعة تحقيقها.

وتسمح المؤشرات المرتبطة بالأهداف بتقييم تطور الأداء استناداً إلى القيم المرجعية المتاحة، إن وجدت، وإلى الأهداف السنوية أو متعددة السنوات.

ويُحدد لكل مؤشر ما يتوفر من قيمة مرجعية والسنة المقابلة لها ومصدر البيانات والقيم المستهدفة المعتمدة. وستشكل هذه المعلومات أساس متابعة الأداء وتحليل النتائج في إطار التقرير السنوي للأداء (RAP).

وتتدرج سلسلة الأداء الوزاري على النحو الآتي:

- التوجهات الوطنية ومهام الوزارة
- البرامج الميزانياتية
- أهداف البرامج
- الأنشطة المنفذة
- المؤشرات والقيم المستهدفة

6.1 القيادة والمسؤوليات

يعتمد تنفيذ مشروع الأداء السنوي على مسؤولي البرامج المختلفة والهياكل الإدارية التي تسهم في تحقيق أهدافها.

6.2 متابعة الأداء وقياسه

تتم متابعة الأداء انطلاقاً من الأهداف والمؤشرات المحددة في مختلف البرامج. وتتولى الهياكل المختصة في الوزارة إنتاج البيانات اللازمة، أو تُستقى البيانات من مصادر إدارية أو إحصائية أو مؤسسية خارجية عندما تقتضي طبيعة المؤشر ذلك.

ويتيح نظام المتابعة مقارنة الإنجازات دورياً بالقيم المستهدفة، وتحديد الفوارق المسجلة وتحليل أسبابها الرئيسية.

وتُعرض النتائج المسجلة عند نهاية السنة المالية في التقرير السنوي للأداء (RAP)، الذي يبين مستوى تحقيق الأهداف المحددة في مشروع الأداء السنوي ويربط النتائج المحققة بالموارد المستخدمة.

6.3 الاتساق العام لمشروع الأداء السنوي

تضمن البنية المعتمدة الاستمرارية بين مهام وزارة التجارة والسياحة، والتوجهات الوطنية التي تسهم فيها، والنتائج المنشودة من خلال برامجها المختلفة.

ويتولى برنامج الدعم توفير الوظائف المشتركة اللازمة لقيادة سياسات القطاع وتنفيذها، فيما تتولى البرامج الثلاثة الأخرى تنفيذ السياسات العمومية القطاعية.

وتشكل هذه البرامج مجتمعة إطار البرمجة والأداء الذي تُعرض من خلاله الموارد المخصصة للوزارة، والأهداف المنشودة، والأنشطة المنفذة، والنتائج المتوقعة للسنة المالية.

6.4 خريطة البرامج

تتيح خرائط البرامج عرضاً موجزاً للتنظيم المؤسسي المعتمد لتنفيذها، من خلال الربط بين مختلف أنشطة البرامج والهياكل التي تسهم في إنجازها. كما توضح الأدوار الرئيسية للمديريات المعنية في تنفيذ الأنشطة، إلى جانب تدخلات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة في مجالات اختصاصها.

7. عرض البرامج

7.1 البرنامج 75: الدعم

7.1.1 نطاق البرنامج

يجمع البرنامج 75 «الدعم» الوظائف الأفقية اللازمة لقيادة الوزارة وسيرها، ولضمان تنفيذ برامج السياسات العمومية بصورة متناسقة. ويتولى تعبئة الموارد البشرية والمالية والمادية والتنظيمية المشتركة بين هياكل القطاع وتسييرها ودعمها، فضلاً عن وظائف التخطيط والتنسيق والمتابعة والمساعدة على اتخاذ القرار.

ويشمل نطاقه، على وجه الخصوص، تسيير الموارد البشرية وتطوير الكفاءات؛ وإعداد الموارد الميزانياتية المرتبطة بالوظائف المشتركة وتنفيذها ومتابعتها؛ وتسيير الوسائل المادية واللوجستية؛ وتنسيق العمل الإداري؛ والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي؛ وتجميع خطط عمل الوزارة ومتابعتها؛ وإنجاز الدراسات الأفقية اللازمة لقيادة سياسات التجارة والسياحة أو تنسيقها؛ فضلاً عن دعم تحديث الإدارة وتحسين أساليب تسيير القطاع.

7.1.2 استراتيجية البرنامج

تهدف استراتيجية البرنامج 75 إلى تزويد الوزارة بالقدرات المؤسسية والبشرية والميزانياتية والمادية اللازمة لتنفيذ سياساتها العمومية بفعالية، مع تعزيز جودة القيادة والتنسيق بين الهياكل وأداء التسيير الداخلي.

وتقوم الاستراتيجية أولاً على تحسين القيادة الاستراتيجية والتنسيق داخل القطاع. ويتعين على البرنامج ضمان الاتساق بين التوجهات الوزارية والبرامج الميزانياتية وخطط عمل مختلف الهياكل، وتعزيز آليات البرمجة والمتابعة، وتوفير معلومات موثوقة للمسؤولين تسمح بتقييم تقدم السياسات ودعم اتخاذ القرار.

ثانياً، تهدف الاستراتيجية إلى تحسين كفاءة تسيير موارد الوزارة، من خلال تحسين برمجة الموارد الميزانياتية واستخدامها، وإحكام تسيير الوسائل المادية واللوجستية، واعتماد تخطيط استشرافي للموارد البشرية يتيح تكييف الأعداد والكفاءات تدريجياً مع احتياجات البرامج.

ثالثاً، يسعى البرنامج إلى تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية للقطاع. وينبغي أن تستند أنشطة التدريب وتطوير الكفاءات إلى تحديد الاحتياجات، وأن تُوجّه أساساً نحو الكفاءات الضرورية لممارسة مهام الوزارة وتنفيذ الإصلاحات.

وأخيراً، يسهم البرنامج في تحديث إدارة الوزارة وتحسين أدوات التسيير والحكامة والتخطيط والمتابعة وظروف العمل. كما تنسق الدراسات وأعمال التخطيط ومقترحات الأنشطة التي يتولاها لتلبية الاحتياجات الأفقية للقطاع وتقديم الدعم المنهجي للبرامج التنفيذية. ويهدف كذلك إلى قيادة الأنشطة الأفقية، ولا سيما مبادرة «وطني وجهتي».

7.1.3 أهداف البرنامج ومؤشرات الأداء

الهدف العام: الوصول إلى إدارة وزارية أكثر أداءً وتنسيقاً، تتوفر على القدرات اللازمة لتنفيذ البرامج التشغيلية لوزارة التجارة والسياحة بفعالية.

ويتحقق هذا الهدف العام ويُقاس من خلال الأهداف الخاصة ومؤشراتها المعروضة في الجدول 2.

7.1.4 الميزانية متعددة السنوات لبرنامج الدعم حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU)

الجدول 1: الميزانية متعددة السنوات للبرنامج 075 «الدعم» حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU).

النشاط	تصنيف الإنفاق	2027		2028		2029	
		م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف
1 - التوجيه الاستراتيجي والحكامة	السلع والخدمات	-	67,13		67,13		67,13
	التحويلات والإعانات الجارية	-	05,7		05,7		05,7
2 - المتابعة والرقابة الداخلية	السلع والخدمات	-	52,1		52,1		52,1
3 - تسيير الموارد	الرواتب والأجور	-	49,59		49,59		49,59
	السلع والخدمات	-	17,37		17,37		17,37
	التحويلات والإعانات الجارية	-	42,2		42,2		42,2
4 - الدراسات والاستراتيجيات	السلع والخدمات	-	86,7		86,7		86,7
	مخصصات الاستثمار	25	18		00,4		00,3
5 - وطني وجهتي	السلع والخدمات	-	7,3		7,3		7,3
	مخصصات الاستثمار	10	10				
المجموع الكلي للبرنامج 075		**35**	**8,160**		**87,136**		**87,135**

7.1.5 المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط الأداء

الجدول 2: المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط أداء البرنامج 75 «الدعم»

الهدف	النشاط	المؤشرات	طريقة الحساب	مصدر التحقق	المرجع 2026	2027	2028	2029
هـ1. تحسين التوجيه والتنسيق ومتابعة عمل الوزارة	النشاط 01: التوجيه الاستراتيجي والحكامة	نسبة إنجاز الأنشطة ذات الأولوية في خطة العمل السنوية	عدد الأنشطة ذات الأولوية المنجزة / عدد الأنشطة ذات الأولوية المبرمجة × 100	خطة العمل السنوية وتقارير المتابعة	غ.م	80< %	90%	100 %
	النشاط 02: المتابعة والرقابة الداخلية	نسبة التوصيات الصادرة عن مهام الرقابة الداخلية المنفذة في الآجال	التوصيات المنفذة في الآجال / التوصيات التي حل أجلها × 100	تقارير الرقابة وجداول متابعة التوصيات	غ.م	80< %	90%	100 %
هـ2. تحسين تسيير الموارد البشرية والميزانوية والمادية	النشاط 03: تسيير الموارد	نسبة تحيين الملفات الإدارية للأعوان	الأعوان الذين لديهم ملف كامل ومحين / العدد الإجمالي للأعوان × 100	ملفات الموارد البشرية / مديرية الشؤون الإدارية والمالية	غ.م	100 %	100 %	100 %
		نسبة تنفيذ الخطة السنوية لتنمية الكفاءات	أنشطة التكوين المنجزة / الأنشطة المبرمجة × 100	خطة وتقارير التكوين	غ.م	100 %	100 %	100 %
		نسبة تنفيذ الميزانية			غ.م	95< %	95< %	95< %
	النشاط 05: وطني وجهتي	نسبة إنجاز التهيئات المبرمجة	عدد التهيئات المنجزة في السنة / عدد التهيئات المبرمجة في السنة	تقرير متابعة «وطني وجهتي»	غ.م	100 %	100 %	100 %
هـ3. تعزيز جودة التخطيط والدراسات وأدوات المساعدة على القرار	النشاط 04: الدراسات والاستراتيجيات	نسبة الدراسات والأعمال الاستراتيجية المبرمجة المنجزة والمصادق عليها في الآجال	عدد الدراسات المنجزة والمصادق عليها في الآجال / الدراسات المبرمجة × 100	التقارير والدراسات المصادق عليها	غ.م	100 %	100 %	100 %

غ.م: غير متوفر

7.1.6 خريطة برنامج الدعم

ينفَّذ البرنامج مباشرة من طرف ديوان الوزير، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية، والتفتيشية العامة الداخلية، ومديرية الدراسات والبرمجة والتعاون.

الجدول 3: خريطة البرنامج 75 «الدعم»

البرنامج 75		برنامج الدعم				
الأنشطة		**النشاط 01: التوجيه الاستراتيجي والحكامة**	**النشاط 02: المتابعة والرقابة الداخلية**	**النشاط 03: تسيير الموارد**	**النشاط 04: الدراسات والاستراتيجيات**	**النشاط 05: وطني وجهتي**
الهياكل المشاركة في تنفيذ السياسة العمومية التي ينفذها البرنامج	الإدارات المعنية	الديوان	المفتشية العامة الداخلية	مديرية الشؤون الإدارية والمالية	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	الديوان / مديرية السياحة / مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون
	الهياكل المستقلة الملحقة (المؤسسات العمومية)					المكتب الوطني للسياحة / المدرسة الوطنية لمهن السياحة

7.2البرنامج 76: تنظيم السوق وحماية المستهلكين

7.2.1نطاق البرنامج

يغطي البرنامج 76 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين» تدخلات الدولة الرامية إلى تحسين سير السوق الداخلية وشفافيتها وتنظيمها، وتعزيز مراقبة الأسعار وتوفر المنتجات وجودتها، والوقاية من توترات التموين، وضمان حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير النظامية والاحتيالية.

ويشمل نطاقه بصفة خاصة: تنظيم قنوات التوزيع وعصرنتها، لا سيما عبر تطوير بنى تحتية تجارية هيكلية كسوق الجملة؛ وإرساء أنظمة معلومات ومتابعة للسوق؛ واليقظة على الأسواق الدولية بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية؛ ومراقبة السوق الداخلية والوقاية من الغش وقمعه؛ وتأطير جمعيات حماية المستهلكين؛ والتدخلات التجارية المستهدفة الرامية إلى تحسين وصول الأسر مؤقتاً إلى المنتجات واسعة الاستهلاك؛ وكذلك عصرنة السجل التجاري المركزي وربطه بالسجلات المحلية التي تمسكها الجهات القضائية المختصة.

7.2.2استراتيجية البرنامج

تهدف استراتيجية البرنامج 76إلى إرساء سوق داخلية أفضل تنظيماً وأكثر شفافية وقدرة على الصمود، تتوفر فيها للسلطات العمومية معلومات موثوقة لاستباق توترات الأسعار وضمان منافسة فعلية وتأمين التموين وحماية المستهلكين.

وترتكز، أولاً، على تحسين معرفة السوق الداخلية ومتابعتها. فإرساء نظام متكامل لمتابعة الأسعار والتوفر وتدفقات المنتجات يجب أن يتيح الكشف بسرعة أكبر عن مخاطر الخصاص أو «فرط التموين» أو التوترات غير العادية في الأسعار، وتزويد السلطات بعناصر موضوعية للمساعدة على القرار. ويُستكمل هذا النظام بيقظة استراتيجية على الأسواق العالمية للمنتجات الحساسة من أجل استباق التقلبات الدولية التي قد تؤثر على تموين السوق الوطنية.

وثانياً، يرمي البرنامج إلى تحسين تنظيم قنوات التسويق والتوزيع. فهيكلة سوق الجملة يجب أن تساهم في تقليص الخسائر وتحسين ظروف التخزين والتوزيع وتعزيز شفافية المعاملات وتشجيع شروط منافسة أكثر إنصافاً. أما العمليات التجارية المؤقتة، ولا سيما تلك المنظمة في فترات الاستهلاك المرتفع، فيجب أن تحتفظ بطابعها المستهدف وأن تساهم في تسهيل وصول الأسر إلى المنتجات الأساسية مع تثمين العرض الوطني كلما أمكن ذلك.

وثالثاً، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز حماية المستهلكين عبر رقابة متزايدة للسوق، ومراقبة الجودة واحترام القواعد التجارية، والوقاية من الغش وقمعه، فضلاً عن تأطير أفضل لجمعيات حماية المستهلكين. والهدف هو الحد من الممارسات المضرة بالمستهلكين وتحسين فعلية آليات الرقابة والتظلم.

وأخيراً، فإن عصرنة السجل التجاري المركزي، من خلال الأرشفة والرقمنة، يجب أن تساهم في تحسين موثوقية المعلومات القانونية المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين وسهولة الاطلاع عليها وتتبعها، وبصفة أعم في شفافية السوق.

7.2.3أهداف البرنامج ومؤشرات الأداء

الهدف العام للبرنامج: المساهمة في تطوير سوق داخلية ناجعة ومنظمة ومؤمنة، تستجيب بصفة مستدامة لاحتياجات الاقتصاد والمستهلكين.

ويتحقق هذا الهدف العام ويُقاس من خلال الأهداف النوعية المعروضة في الجدول 5.

7.2.4الميزانية المتعددة السنوات لبرنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU)

الجدول 4: الميزانية المتعددة السنوات للبرنامج 76 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين» حسب الأنشطة وأبواب الإنفاق (بملايين الأوقية MRU)

النشاط	تصنيف الإنفاق	2027		2028		2029	
		م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف
1 - تنظيم السوق	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	99,6		99,6		99,6
2 - ضمان المنافسة	الرواتب والأجور	-	-				
	التحويلات والإعانات الجارية	-	80,5		80,5		80,5
3 - مراقبة الجودة والأسعار	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	27,1		27,1		27,1
	التحويلات والإعانات الجارية	-	78,55		78,55		78,55
	مخصصات الاستثمار	00,130	10		60		60
4 - ضمان المنافسة	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	36,7		36,7		36,7
5 - مراقبة الجودة والأسعار	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	41,14		41,14		41,14
6 - عصرنة السجل التجاري المركزي	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	44,2		44,2		44,2
المجموع		**00,130**	**07,104**		**07,154**		**07,154**

7.2.5المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط الأداء

الجدول 5: المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط أداء البرنامج 76 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين»

الهدف	النشاط	المؤشرات	طريقة الحساب	مصدر التحقق	المرجع 2026	2027	2028	2029
هـ1. تحسين شفافية السوق والقدرة على استباق توترات التموين	النشاط 01: تنظيم السوق	نسبة المنتجات الاستراتيجية التي تخضع لمتابعة منتظمة للأسعار والتوفر	المنتجات المتابعة فعلياً وفق الدورية المقررة (فصلية أو سنوية) / عدد المنتجات ذات الأولوية المدرجة في الجهاز × 100	مديرية المنافسة وتنظيم السوق / نظام متابعة السوق	غ.م	100 %	100 %	100 %
	النشاط 02: ضمان المنافسة	نسبة عمليات التحكيم والوساطة المنجزة	عدد العمليات المحالة فعلياً للتحكيم والوساطة / عدد الملفات المحالة للتحكيم والوساطة	تقرير CIMAM	غ.م	100 %	100 %	100 %
هـ2. تعزيز مراقبة السوق والحماية الفعلية للمستهلكين	النشاط 03: مراقبة الجودة والأسعار	نسبة حالات عدم المطابقة المعاينة التي تمت متابعتها في الأجل المحدد	حالات عدم المطابقة التي تمت متابعتها / حالات عدم المطابقة المعاينة × 100	تقارير الرقابة / سجلات المتابعة	غ.م	٪90	٪90	٪90
	النشاط 04: ضمان المنافسة	نسبة التوعية	عدد حملات التوعية المنجزة / عدد الحملات المبرمجة × 100	تقارير متابعة حملات التوعية	غ.م	100 %	100 %	100 %
	النشاط 05: مراقبة الجودة والأسعار	نسبة التفتيش	عدد عمليات التفتيش المنجزة / عدد عمليات التفتيش المبرمجة × 100	المحاضر وسجل المخالفات	غ.م	٪90	٪90	٪90
هـ3. تحسين تنظيم السوق الداخلية وعصرنتها	النشاط 06: عصرنة السجل التجاري المركزي	نسبة ملفات السجل التجاري المركزي المرقمنة والمدمجة في نظام المعلومات	الملفات المرقمنة والمدمجة / الملفات الواردة × 100	مديرية السجل التجاري المركزي / نظام معلومات السجل التجاري المركزي	غ.م	100 %	100 %	100 %

غ.م: غير متوفر

7.2.6خريطة برنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين

تُنفذ أنشطة برنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين مباشرة من قبل مسؤول البرنامج.

الجدول 6: خريطة برنامج تنظيم السوق وحماية المستهلكين

البرنامج 76		تنظيم السوق وحماية المستهلكين				
الأنشطة		النشاط 01: تنظيم السوق	النشاط 02: ضمان المنافسة	النشاط 03: مراقبة الجودة والأسعار	النشاط 04: ضمان المنافسة	النشاط 05: مراقبة الجودة والأسعار	النشاط 06: عصرنة السجل التجاري المركزي
الهياكل المشاركة في تنفيذ السياسة العمومية التي ينفذها البرنامج	الإدارات المعنية	مديرية تنظيم السوق	مديرية تنظيم السوق	مديرية حماية المستهلك وقمع الغش	مديرية حماية المستهلك وقمع الغش	مديرية تنظيم السوق وحماية المستهلك / المندوبيات الجهوية	مديرية السجل التجاري المركزي
	الهياكل المستقلة الملحقة (المؤسسات العمومية)		CIMAM	CAAM / AMSSA			

7.3البرنامج 77: تنمية التجارة الخارجية

7.3.1نطاق البرنامج نطاق البرنامج

يغطي البرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية» تدخلات الدولة الرامية إلى الإسهام في تيسير المبادلات التجارية مع الخارج وتأمينها، وتنمية الصادرات الوطنية وتنويعها، وتعزيز مكانة العرض الموريتاني في الأسواق الإقليمية والدولية.

ويشمل نطاق البرنامج، على وجه الخصوص، تبسيط إجراءات التجارة الخارجية وإزالة الطابع الورقي عنها من خلال الشباك الموحد للتجارة الخارجية (GUCE)، وترقية الصادرات ومواكبتها، ومعرفة الأسواق الخارجية واستكشافها، والترويج التجاري لموريتانيا عبر المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والتجارية الدولية، فضلاً عن دعم منظومة مراقبة مطابقة الواردات وتطوير آليات التصديق.

7.3.2 استراتيجية البرنامج

تهدف استراتيجية البرنامج 77 إلى تعزيز اندماج موريتانيا في المبادلات الإقليمية والدولية، وجعل التجارة الخارجية رافعة لتنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية.

وتقوم أولاً على تيسير المبادلات الخارجية من خلال تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير وترشيدها ورقمنتها، ولا سيما عبر تطوير الشباك الموحد للتجارة الخارجية. ومن شأن هذا التوجه أن يتيح تقليص الآجال والتكاليف التي يتحملها المتعاملون تدريجياً، وتحسين شفافية الإجراءات وقابليتها للتوقع.

ثانياً، يهدف البرنامج إلى تنمية الصادرات الوطنية وتنويعها من خلال تحسين معرفة الأسواق، وتحديد فرص النفاذ الواعدة، ومواكبة المؤسسات المصدرة. ويُستكمل هذا التوجه بالترويج للعرض الوطني وللصورة الاقتصادية لموريتانيا عبر المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وأخيراً، تنص الاستراتيجية على دعم منظومة مراقبة الواردات لضمان مطابقتها للمتطلبات المعمول بها، وتحسين جودة المنتجات المعروضة في السوق، وتعزيز حماية المستهلكين.

7.3.3 أهداف البرنامج ومؤشرات الأداء

الهدف العام لبرنامج تنمية التجارة الخارجية هو الإسهام في تنمية المبادلات الخارجية وتنويعها، وترقية الصادرات، وتعزيز الشراكات والاندماج التجاري لموريتانيا.

ويتحقق هذا الهدف العام ويُقاس من خلال الأهداف الخاصة ومؤشراتها المعروضة في الجدول 8.

7.3.4 الميزانية متعددة السنوات لبرنامج تنمية التجارة الخارجية حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU)

الجدول 7: الميزانية متعددة السنوات للبرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية» حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU).

النشاط	تصنيف الإنفاق	2027		2028		2029	
		م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف
01 - التعاون التجاري الثنائي	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	20,2		20,2		20,2
	التحويلات والإعانات الجارية	-	-				
	مخصصات الاستثمار	00,15	50,7		5,4		3
	المجموع الفرعي للنشاط 01	00,15	70,9		7,6		20,5
03 - تطوير الشراكات التجارية	الرواتب والأجور	-	-				
	السلع والخدمات	-	-				
	التحويلات والإعانات الجارية	-	-				
	مخصصات الاستثمار	00,17	50,10		50,3		00,3
	المجموع الفرعي للنشاط 03	00,17	50,10		50,3		00,3
المجموع الكلي للبرنامج 077		**00,32**	**20,20**		**20,10**		**20,8**

7.3.5المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط الأداء

الجدول 8: المصفوفة المتعددة السنوات لإسقاط أداء البرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية»

الهدف	النشاط	المؤشر المقترح	طريقة الحساب	مصدر التحقق	المرجع 2026	2027	2028	2029
هـ1. دعم ترقية الصادرات الموريتانية وتنميتها	التعاون التجاري الثنائي	عدد الأنشطة (مذكرات تفاهم، ورشات توعية مع الأطراف المعنية، طلبات التزامات موقعة...) الرامية إلى تعزيز التعاون التجاري في إطار الاتفاقيات الثنائية القائمة	العدد السنوي للأنشطة القابلة للتحقق (مذكرات تفاهم، ورشات توعية مع الأطراف المعنية، طلبات التزامات موقعة...) المنجزة والرامية إلى تعزيز التعاون التجاري الثنائي.	مديرية ترقية التجارة الخارجية (DPCE)	3	3	5	5
		عدد المقاولات الموريتانية التي نفذت إلى سوق جديدة بدعم من البرنامج	إحصاء سنوي قابل للتحقق للمقاولات التي تمت مواكبتها لإنجاز أول عملية تصدير نحو سوق تصدير جديدة	مديرية ترقية التجارة الخارجية / المقاولات المستفيدة	15	18	18	20
هـ2. تعزيز المبادلات التجارية من خلال الشراكات	تطوير الشراكات التجارية	عدد الشراكات التجارية الموقعة بين مقاولات موريتانية وأجنبية والرامية إلى تعزيز المبادلات التجارية.	إحصاء، بمصدر قابل للتحقق، لعدد المقاولات الوطنية التي وقعت شراكات تجارية.	مديرية ترقية التجارة الخارجية (DPCE)	10	10	10	10

7.3.6خريطة البرنامج

يُنفذ برنامج تنمية التجارة الخارجية بالكامل من قبل مديرية التجارة الخارجية، ولا يعتمد على هياكل مستقلة ملحقة بصفتها مؤسسات عمومية.

الجدول 9: خريطة البرنامج 77 «تنمية التجارة الخارجية»

البرنامج 77	تنمية التجارة الخارجية	
الأنشطة	**النشاط 01: التعاون التجاري الثنائي**	**النشاط 02: تطوير الشراكات التجارية**
الهياكل المشاركة في تنفيذ السياسة العمومية التي ينفذها البرنامج	الإدارات المعنية: مديرية التجارة الخارجية	مديرية التجارة الخارجية
	الهياكل المستقلة الملحقة (المؤسسات العمومية)	

7.4البرنامج 78: تنمية القطاع السياحي

7.4.1نطاق البرنامج

يشمل البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي» تدخلات الدولة الرامية إلى هيكلة قطاع السياحة الموريتاني وإضفاء الطابع المهني عليه والترويج له، وتحسين جودة العرض السياحي وقدرته التنافسية، وتثمين الإمكانات الطبيعية والثقافية لمختلف الولايات بصورة مستدامة، وتعزيز مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والإقليمية.

ويشمل نطاق البرنامج، على وجه الخصوص، التخطيط الاستراتيجي لتنمية السياحة والتشاور مع الفاعلين المحليين؛ والتكوين وإضفاء الطابع المهني على المهن السياحية؛ ووضع المعايير وتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي؛ وإنتاج المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع وتحسينها؛ والترويج لموريتانيا كوجهة سياحية في الأسواق الوطنية والدولية؛ فضلاً عن تطوير عرض سياحي إقليمي متنوع ومستدام يستند إلى تثمين التراث الطبيعي والثقافي والخصائص الموسمية للبلاد.

7.4.2 استراتيجية البرنامج

تهدف استراتيجية البرنامج 78 إلى إرساء عرض سياحي موريتاني أكثر تنظيماً واحترافية وتنوعاً واستدامة، وقادر على زيادة جاذبية موريتانيا كوجهة سياحية، وتحفيز الإقبال السياحي، وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد وتنمية المناطق.

وتقوم الاستراتيجية أولاً على تحسين حكامة القطاع ومعرفته. ومن شأن إعداد استراتيجية وطنية جديدة لتنمية السياحة، مدعومة بالتشاور الإقليمي مع الأطراف المعنية في الولايات، أن يساعد على تحديد الأولويات، وتحسين التنسيق بين التدخلات العامة والخاصة، وإرساء رؤية مشتركة لتنمية القطاع. ويُستكمل هذا التوجه بتحسين المعلومات الإحصائية والاقتصادية بغية قياس النشاط السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني على نحو أفضل.

ثانياً، يهدف البرنامج إلى تحسين جودة العرض السياحي واحترافيته. ويستند هذا التوجه إلى تعزيز القدرات والتكوين في المهن السياحية، ولا سيما من خلال المدرسة الوطنية لمهن السياحة، وإلى تطوير آليات تكوين جهوية بحسب الاحتياجات المثبتة موضوعياً. كما يشمل تطبيق نظام لتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وإنشاء قاعدة بيانات موثوقة يجري تحديثها بانتظام.

ثالثاً، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز جاذبية موريتانيا كوجهة سياحية وزيادة حضورها. وينبغي أن تستند أنشطة الترويج إلى تحديد واضح للأسواق والفئات المستهدفة، والمشاركة الانتقائية في المعارض والتظاهرات السياحية، وتثمين الأحداث والمنتجات السياحية المرتبطة بخصوصيات البلاد، ولا سيما موسمي الكيطنة والخريف، والتراث الثقافي، والساحل، والمجالات الطبيعية.

وأخيراً، يسعى البرنامج إلى تشجيع تنمية سياحية إقليمية مستدامة من خلال تثمين إمكانات مختلف الولايات وتشجيع السياحة الداخلية. ويهدف هذا التوجه إلى توزيع العوائد السياحية على المناطق بصورة أفضل، وصون الموارد الطبيعية والثقافية، وتنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية المرتبطة بزيارة المواقع السياحية.

7.4.3 أهداف البرنامج ومؤشرات الأداء

الهدف العام لبرنامج تنمية القطاع السياحي هو تعزيز جاذبية القطاع السياحي وتنوعه وقدرته التنافسية.

ويتحقق هذا الهدف العام ويُقاس من خلال الأهداف الخاصة ومؤشراتها الواردة في الجدول 11.

7.4.4 الميزانية متعددة السنوات لبرنامج تنمية القطاع السياحي حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU)

تُوزّع الميزانية متعددة السنوات للبرنامج للفترة 2027-2029 بحسب النشاط والباب الميزانياتي. وتُعرض التقديرات في شكل اعتمادات الالتزام (CE) واعتمادات الدفع (CP) بالنسبة إلى نفقات الاستثمار، وفي شكل اعتمادات الدفع بالنسبة إلى الأبواب الميزانياتية الأخرى.

الجدول 10: الميزانية متعددة السنوات للبرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي» حسب الأنشطة والأبواب الميزانياتية (بملايين MRU).

النشاط	تصنيف الإنفاق	2027		2028		2029	
		م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف
1 - السياحة الداخلية	الرواتب والأجور						
	السلع والخدمات		49,1		49,1		49,1
	التحويلات والإعانات الجارية						
	مخصصات الاستثمار						
2 - ترقية السياحة	الرواتب والأجور		50,19				
	السلع والخدمات		43,1		43,1		43,1
	التحويلات والإعانات الجارية		38,22		38,22		38,22
	مخصصات الاستثمار	00,80	00,41		00,20		00,19
3 - تنمية السياحة الداخلية	الرواتب والأجور						
	السلع والخدمات						
	التحويلات والإعانات الجارية		84,61		84,61		84,61
	مخصصات الاستثمار						
المجموع		**00,80**	**80,208**		**14,107**		**14,106**

7.4.5الإسقاط المتعدد السنوات للأداء

يغطي هذا الإسقاط السنوات 2027و2028و2029، ويساهم كل نشاط في تحقيق هدف نوعي للبرنامج، وتُدرج الوضعيات المرجعية حسب توفرها الفعلي.

الجدول 11: الإسقاط المتعدد السنوات لأداء البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي»

الهدف	النشاط	المؤشرات	مصدر التحقق	المرجع 2026	2027	2028	2029
ضمان إطار مؤسسي وتنظيمي وإحصائي يتيح للقطاع التطور بشكل متسق	النشاط 01: السياحة الداخلية	مؤشر إنجاز الأنشطة	مديرية السياحة / الجهاز الإحصائي القطاعي	غ.م	٪100	٪100	
تحسين جودة العرض السياحي الموريتاني وتنوعه وتنافسيته	النشاط 02: ترقية السياحة	نسبة الأشخاص المكونين	مدرسة الفندقة والسياحة / مديرية السياحة	غ.م	60تكوينات دبلومية 450تكوينات تأهيلية	60تكوينات دبلومية 450تكوينات تأهيلية	60تكوينات دبلومية 450تكوينات تأهيلية
		نسبة مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة	تقارير التصنيف	غ.م	٪50	٪60	٪70
زيادة ظهور موريتانيا وجاذبيتها في السوقين الوطنية والدولية	النشاط 03: تنمية السياحة الداخلية	عدد المشاركات في المعارض الدولية	مديرية السياحة / قاعدة بيانات المؤسسات السياحية	غ.م	3	4	4
		عدد حملات التواصل والتسويق المنجزة	المكتب الوطني للسياحة / مديرية السياحة	غ.م	3	4	4

غ.م: غير متوفر

7.4.6خريطة برنامج تنمية القطاع السياحي

تتيح هذه الخريطة عرض الترابط بين الإدارة المركزية والمؤسسات العمومية المساهمة في تنفيذ السياسة العمومية للسياحة.

وتساهم مدرسة الفندقة والسياحة أساساً في الأنشطة المتعلقة بإضفاء الطابع المهني على القطاع وتعزيز قدراته، في حين يتولى المكتب الوطني للسياحة الترويج للوجهة الموريتانية وتثمينها.

الجدول 12: خريطة البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي»

البرنامج 78		تنمية القطاع السياحي		
الأنشطة		النشاط 01: السياحة الداخلية	النشاط 02: ترقية السياحة	النشاط 03: تنمية السياحة الداخلية
الهياكل المشاركة في تنفيذ السياسة العمومية التي ينفذها البرنامج	الإدارات المعنية	مديرية السياحة	مديرية السياحة	مديرية السياحة
	الهياكل المستقلة الملحقة (المؤسسات العمومية)		المدرسة الوطنية لمهن السياحة (ENMT)	المكتب الوطني للسياحة (ONT)

الجدول 13: الميزانية المتعددة السنوات حسب البرنامج

البرنامج 075

البرنامج	النشاط	النشاط الفرعي	2026		2027		2028		2029	
			م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف
1 - الدعم	1 - التوجيه الاستراتيجي والحكامة	التنسيق والمهمات (07)	-	85,3	-	85,3	-	84,3	-	84,3
		المفوضية العامة للمعارض (08)	-	05,1	-	05,1	-	05,1	-	05,1
		لجنة فتح العروض وتقييمها (19)	-	42,0	-	71,1	-	71,1	-	71,1
		لجنة إبرام الصفقات العمومية (24)	-	66,0	-	66,0	-	66,0	-	66,0
		دفع VDM (26)	-	05,7	-	05,7	-	05,7	-	05,7
		معارض رمضان (27)	-	48,0	-	48,5	-	48,5	-	48,5
		التنسيق الإداري (02)	-	93,0	-	93,0	-	93,0	-	93,0
		معارض رمضان (28)	-	95,0	-	-	-	-	-	-
	2 - المتابعة والرقابة الداخلية	المفتشية (03)	-	52,1	-	52,1	-	52,1	-	52,1
	3 - تسيير الموارد	الرواتب والأجور				49,59		49,59		
		التسيير الإداري (06)	-	14,23	-	34,24	-	34,24	-	34,24
		صيانة المباني الإدارية (12)	-	71,1	-	71,1	-	71,1	-	71,1
		أعباء الإيجار والاتصالات	-	12,12	-	54,13	-	54,13	-	54,13

		والمساهمة في المنظمات الدولية (25)								
		معارض رمضان (29)	-	00,2	-	-	-	-	-	-
	4 - الدراسات والاستراتيجيات	الدراسات والتعاون (04)	-	10,3	-	10,3	-	10,3	-	10,3
		صندوق الدراسات (05)	02,13	02,3	00,25	00,18	-	00,4	-	00,3
		برنامج الإطار المتكامل المعزز (08)	-	30,1	-	30,1	-	30,1	-	30,1
		أيام الترويج (72)	-	78,15	-	28,2	-	28,2	-	28,2
		إنشاء صندوق لترقية السياحة (76)	00,50	00,5	-	-	-	-	-	-
		إنشاء صندوق لترقية التجارة (79)	-	18,1	-	18,1	-	18,1	-	18,1
	5 - وطني وجهتي	تنظيم الأنشطة السياحية الموسمية (31)	-	-	-	70,3	-	70,3	-	70,3
		إعادة تهيئة المواقع السياحية (32) (BCI)	-	-	00,10	00,10	-			
المجموع الفرعي - الدعم			**02,63**	**68,87**	**00,35**	**88,160**	-	**88,136**	-	**88,135**

البرنامج 076

البرنامج	النشاط	النشاط الفرعي	2026		2027		2028		2029	
			م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف	م. الالتزام	م. الصرف
تنظيم السوق وحماية المستهلكين	1 - تنظيم السوق	تعزيز المنافسة (03)	-	43,4	-	20,4	-	20,4	-	20,4
		التوعية بالمنافسة (72)	-	74,1	-	59,1	-	59,1	-	59,1
		مراقبة السوق ومتابعته (73)	-	32,1	-	21,1	-	21,1	-	21,1
	2 - ضمان المنافسة	الوساطة والتحكيم (02)	-	80,5	-	80,5	-	80,5	-	80,5
	3 - مراقبة الجودة والأسعار	حملة مراقبة الأسعار ومتابعتها (14)	-	71,1	-	27,1	-	27,1	-	27,1
		مركزية الشراء وتموين الأسواق (01)	-	78,17	-	78,17	-	,17 78	-	78,17
		اقتناء تجهيزات مخبرية لفائدة الوكالة الموريتانية للسلامة الصحية للأغذية (02)	00,90	00,20	00,130	00,10	-	,60 00	-	00,60
		الوكالة الموريتانية للسلامة الصحية للأغذية (76)	-	00,38	-	00,38	-	,38 00	-	00,38
	4 - ضمان المنافسة	التوعية بحماية المستهلكين وترقيتها (07)	-	78,7	-	36,7	-	36,7	-	36,7
	5 - مراقبة الجودة والأسعار	حماية المستهلكين وقمع الغش (06)	-	44,1		32,1		32,1		32,1
		حملة إتلاف المنتجات منتهية الصلاحية (08)		10,2		12,2		12,2		12,2
		تعزيز حماية المستهلكين (11)		51,2		13,2		13,2		13,2
		الفرق الجهوية للحوض الشرقي (1)	-	71,0	-	61,0	-	61,0	-	61,0
		الفرق الجهوية للحوض الغربي (2)	-	59,0	-	59,0	-	59,0	-	59,0
		الفرق الجهوية للعصابه (3)	-	72,0	-	72,0	-	72,0	-	72,0
		الفرق الجهوية لكوركول (4)	-	54,0	-	54,0	-	54,0	-	54,0
		الفرق الجهوية للبراكنة (5)	-	54,0	-	54,0	-	54,0	-	54,0
		الفرق الجهوية لاترارزة (6)	-	71,0	-	94,1	-	94,1	-	94,1
		الفرق الجهوية لآدرار (7)	-	54,0	-	54,0	-	54,0	-	54,0
		الفرق الجهوية لنواذيبو (8)	-	71,0	-	84,2	-	84,2	-	84,2
		الفرق الجهوية لتكانت (9)	-	54,0	-	51,0	-	51,0	-	51,0
		الفرق الجهوية لكيدي ماغا (10)	-	54,0	-	51,0	-	51,0	-	51,0
		الفرق الجهوية لتيرس زمور (11)	-	59,0	-	62,2	-	62,2	-	62,2
		الفرق الجهوية لإينشيري (12)	-	59,0	-	49,0	-	49,0	-	49,0
		الفرق الجهوية لنواكشوط الشمالية (13)	-	66,0	-	66,0	-	66,0	-	66,0
		الفرق الجهوية لنواكشوط الغربية (14)	-	66,0	-	66,0	-	66,0	-	66,0
		الفرق الجهوية لنواكشوط الجنوبية (15)	-	66,0	-	66,0	-	66,0	-	66,0
	6 - عصرنة السجل التجاري المركزي	السجل التجاري المركزي (72)	-	66,2	-	44,2	-	44,2	-	44,2
المجموع الفرعي - تنظيم السوق وحماية المستهلكين		**00,90**	**59,116**	**00,130**	**70,104**	-	**40,155**	**59,116**	**40,155**

البرنامج 077

البرنامج	النشاط	النشاط الفرعي	2026		2027		2028		2029	
			م.ا الالتزام	م.ا الصرف	م.ا الالتزام	م.ا الصرف	م.ا الالتزام	م.ا الصرف	م.ا الالتزام	م.ا الصرف
ترقية التجارة الخارجية	1 - التعاون التجاري الثنائي	التوعية (03)	-	02,1	-	94,0	-	94,0	-	94,0
		ترقية التجارة الخارجية (06)	-	37,1	-	26,1	-	26,1	-	26,1
		وضع أداة للتحقق من مطابقة المنتجات (08)	00,10	00,5	15	50,7	-	5,4	-	3
	3 - تطوير الشراكات التجارية	إنشاء الشباك الموحد (10)	00,12	00,5	17	50,10	-	50,3	-	00,3
		المجموع الفرعي - ترقية التجارة الخارجية	**00,22**	**40,12**	**00,32**	**20,20**	-	**20,10**	-	**20,8**

البرنامج 078

البرنامج	النشاط	النشاط الفرعي	2026		2027		2028		2029	
			م.ا الالتزام	م.ا الصرف	م.ا الالتزام	م.ا الصرف	م.ا الالتزام	م.ا الصرف	م.ا الالتزام	م.ا الصرف
تنمية القطاع السياحي	1 - السياحة الداخلية	تنظيم السياحة	-	45,0	-	83,0	-	83,0	-	83,0
		التوعية من أجل السياحة	-	81,0	-	66,0	-	66,0	-	66,0
	2 - ترقية السياحة	مراقبة الأنشطة السياحية وتطويرها	-	92,1	-	43,1	-	43,1	-	43,1
		الرواتب والأجور				5,19		5,19		
		إنشاء صندوق لترقية السياحة	-	-	00,80	00,41	-	00,20	-	00,19
		المدرسة الوطنية لمهن السياحة	-	38,22	-	38,22	-	38,22	-	38,22
		بناء فرع للمدرسة الوطنية لمهن السياحة بنواذيبو	00,14	00,14	-	-	-	-	-	-
		اقتناء المعدات التقنية	00,5	00,5			-	-	-	-
	3 - تنمية السياحة الداخلية	الرواتب والأجور				16,61		16,61		
		ترقية السياحة	-	87,33	-	29,34	-	29,34	-	29,34
		المشاركة في المعارض المنظمة بالخارج	-	54,27	-	54,27	-	54,27	-	54,27
		المجموع الفرعي - تنمية القطاع السياحي	**00,19**	**97,105**	**00,80**	**80,208**	-	**14,107**	-	**14,106**
		المجموع الكلي للباب 18	**02,194**	**64,322**	**00,277**	**96,493**	-	**96,508**	-	**96,504**

المشاريع السنوية للأداء المفصلة حسب الأنشطة الفرعية

البرنامج 075 «الدعم»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية

النشاط	النشاط الفرعي	المؤشر	القيمة المستهدفة 2027
01 - التوجيه الاستراتيجي والحكامة	تنظيم اجتماعات التنسيق	عدد الاجتماعات	6
	إنشاء جدول لمتابعة القرارات	نسبة القرارات المتابعة	≥90٪
	تجميع تقارير المديريات	نسبة التقارير الواردة في الآجال	≥90٪
	إعداد التقارير الفصلية للأداء	عدد التقارير	4
02 - المتابعة والرقابة الداخلية	إعداد البرنامج السنوي للرقابة	برنامج الرقابة المعد	1
	تنفيذ مهام الرقابة	عدد المهام	10
	التحقق من تطبيق الإجراءات	عدد عمليات التحقق	10
	إعداد تقارير الرقابة	عدد التقارير	1
	متابعة التوصيات	نسبة التوصيات المتابعة	≥80٪
03 - تسيير الموارد	تحيين ملف الأعوان	الملف المحين	1
	إجراء جرد الممتلكات والتجهيزات	نسبة الممتلكات والتجهيزات المجردة	100٪
	ضمان المتابعة الشهرية لتنفيذ الميزانية	عدد الوضعيات	4
	إعداد الخطط التقديرية للاحتياجات	عدد الخطط	1 (إضافة إلى التحيين)
04 - التخطيط والدراسات والتعاون	الدراسات والتعاون	نسبة الدراسات والأعمال الاستراتيجية المبرمجة المنجزة والمصادق عليها في الآجال	100٪
	صندوق الدراسات	نسبة الدراسات المنجزة على صندوق الدراسات مقارنة بعدد الدراسات المبرمجة على هذا الصندوق	100٪
	برنامج الإطار المتكامل المعزز	تنظيم ورشة المصادقة على البرنامج	100٪
	أيام الترويج	يوم الترويج المنجز	100٪
	إنشاء صندوق لترقية التجارة	يوم الترويج المنجز	100٪
05 - وطني وجهتي	تنظيم الأنشطة السياحية الموسمية	عدد الولايات المستفيدة	4
	إعادة تأهيل وتهيئة المواقع السياحية ذات الأولوية بغرض تحسين إمكانية الوصول إليها وجاذبيتها وظروف استقبال الزوار	عدد المواقع السياحية المعاد تأهيلها وتهيئتها	4
	إنشاء صندوق لدعم البلديات الموقعة على الميثاق الوطني للسياحة	عدد البلديات المستفيدة	10

البرنامج 076 «تنظيم السوق وحماية المستهلكين»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية

النشاط	النشاط الفرعي	المؤشر	القيمة المستهدفة 2027
1 - تنظيم السوق	تعزيز المنافسة		
	التوعية بالمنافسة	عدد أنشطة التوعية المنجزة	
	مراقبة السوق ومتابعته	عدد مهام الرقابة المنجزة بالنسبة للمنتجات ذات الأولوية	
2 - ضمان المنافسة	الوساطة والتحكيم	نسبة إنجاز خطة العمل السنوية (عدد المهام المنجزة / عدد المهام المبرمجة)	≥95%
3 - مراقبة الجودة والأسعار	مراقبة السوق وتموينه	عدد عمليات التحقق من المطابقة المنجزة	يُدرج العدد المبرمج
	اقتناء تجهيزات مخبرية لفائدة الوكالة الموريتانية للسلامة الصحية للأغذية	محضر الاستلام الموقع	تاريخ الاستلام المبرمج
	حملة مراقبة الأسعار ومتابعتها	عدد حملات المراقبة والمتابعة المنجزة	العدد المبرمج
	مراقبة الأغذية وتحليلها	نسبة تحليل الأغذية (عدد التحاليل المنجزة / عدد المنتجات المستهدفة)	100%
4 - ضمان المنافسة	تأطير ومتابعة جمعيات حماية المستهلكين	نسبة الإنجاز: عدد عمليات التأطير المنجزة / العدد المبرمج في البداية	100%
5 - مراقبة الجودة والأسعار	الفرق الجهوية لـالحوض الشرقي	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لـالحوض الغربي	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية للعصابه	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لكوركول	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لـالبراكنة	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لـاترارزة	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لـآدرار	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لنواذيبو	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لتكانت	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لكيدي ماغا	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لتيرس زمور	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لإينشيري	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لنواكشوط الشمالية	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لنواكشوط الغربية	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	الفرق الجهوية لنواكشوط الجنوبية	نسبة الإنجاز: عدد العمليات المنجزة لمكافحة الغش / العدد المبرمج في الولاية	100%
	حماية المستهلكين وقمع الغش	نسبة الزيادة: زيادة عمليات القمع المنجزة / العدد المنجز في السنة السابقة	100%
	حملة إتلاف المنتجات منتهية الصلاحية	حملات الإتلاف المنجزة	100%
	تعزيز حماية المستهلكين	عدد تدابير الحماية الجديدة المنفذة / عدد التدابير المبرمجة سنوياً	100%
6 - عصرنة السجل التجاري المركزي	رقمنة السجل التجاري المركزي ووضعه على الخط	استلام المنصة	التاريخ المبرمج
		المنصة موضوعة على الخط	التاريخ المبرمج

البرنامج 77 «التجارة الخارجية»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية

النشاط	النشاط الفرعي	المؤشر	القيمة المستهدفة 2027
النشاط 01: التعاون التجاري الثنائي	وضع أداة للتحقق من مطابقة المنتجات (VoC)	توفر دراسات الجدوى والهندسة التقنية والقانونية والنموذج البديل لمساعدة الحكومة على اتخاذ القرار.	توفر دراسات الجدوى والهندسة التقنية والقانونية والنموذج البديل قبل 31 ديسمبر 2028
	التوعية	عدد عمليات التوعية المنجزة.	حدثان على الأقل في 2027
	ترقية التجارة الخارجية	عدد ورشات الترويج + الظهور الإعلامي المنجز.	ورشة واحدة على الأقل في 2027

النشاط 02: تطوير الشراكات التجارية	إنشاء الشباك الموحد (GUCE)	توفر دراسات الجدوى والبدائل لاختيار متعامل أكثر اقتصادية ونجاعة للبلاد + الهندسة التقنية والقانونية لمساعدة الحكومة على اتخاذ قرار أفضل.	توفر دراسات الجدوى والبدائل لاختيار متعامل أكثر اقتصادية ونجاعة للبلاد + الهندسة التقنية والقانونية قبل 31ديسمبر2028
	تعزيز المبادلات التجارية من خلال الشراكات	عدد الشراكات المبرمة.	5بروتوكولات على الأقل في 2027و10في 2028

البرنامج 78 «تنمية القطاع السياحي»: القيم المستهدفة حسب الأنشطة الفرعية

النشاط	النشاط الفرعي	المؤشر	القيمة المستهدفة 2027
01 - السياحة الداخلية	تنظيم السياحة	نسبة اعتماد النصوص المبرمجة (عدد النصوص المعتمدة من عدد النصوص المبرمجة)	٪100
		نسبة التراخيص والتجديدات الممنوحة (عدد التراخيص والتجديدات الممنوحة من عدد المبرمج)	٪100
		عدد الهياكل المحددة جغرافياً	٪100
	التوعية من أجل السياحة	نسبة التوعية (عدد الحملات المنجزة من عدد الحملات المبرمجة)	٪100
02 - ترقية السياحة	مراقبة الأنشطة السياحية وتطويرها	عدد عمليات المراقبة المنجزة من عدد المبرمج	٪100
	إنشاء صندوق لترقية السياحة	عدد مؤسسات السياحة المصنفة من عدد الموجود عدد الروايات المجمعة لكل ولاية	٪50 8ولايات
	المدرسة الوطنية لمهن السياحة	عدد الأشخاص المكونين	60تكوينات دبلومية 450تكوينات تأهيلية
03 - تنمية السياحة الداخلية	ترقية السياحة	عدد حملات التواصل والتسويق المنجزة	3
	المشاركة في المعارض المنظمة بالخارج	عدد المشاركات	3



وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية

19

المشروع السنوي للأداء

المحتويات

العنوان وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية .....
العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري .....
1. نطاق التدخل.....
التنسيق بين القطاعات الوزارية.....
2. أهم النصوص المرجعية .....
3. أهم الإصلاحات .....
4. أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي.....
5. الأهداف الأكثر تمثيلا .....
الهدف رقم1 ضمان تسيير مستديم وشفاف للموارد السمكية .....
الهدف رقم 2 تعزيز الاندماج الاقتصادي من خلال التثمين والبنى التحتية.....
ملخص اعتمادات العنوان .....
ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط.....
ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء .....
البرنامج 060 الدعم .....
1. نطاق البرنامج .....
2. عرض الأنشطة والأعمال المرتبطة بها .....
النشاط 01 الاستراتيجية الوزارية .....
النشاط 02 التنسيق الإداري.....
3. التأطير الاستراتيجي.....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
5. الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانياتية.....

البرنامج 061 الصيد واستزراع الأحياء المائية.....
1. نطاق البرنامج .....
2. عرض الأنشطة والأعمال المرتبطة بها .....
النشاط 1 استغلال الموارد واستزراع الأحياء المائية البحرية .....
النشاط 2 حفظ الموارد السمكية ووسطها وحمايتهما .....
النشاط 3 ترقية المنتجات وتثمينها وتحويلها وتسويقها.....
النشاط 4 مراقبة الجودة والتسويق .....
3. التأطير الاستراتيجي.....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....

5. الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف رقم1 التهيئة المستديمة للمصايد الرئيسية .....
الهدف رقم 2 تعزيز مراقبة أنشطة الصيد .....
الهدف رقم 3 زيادة التثمين الوطني للمصطادات .....
الهدف رقم 4 زيادة الإنتاج السمكي البحري .....
الهدف رقم 5 تنمية الصيد القاري واستزراع الأسماك.....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانياتية.....
البرنامج 062 الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية .....
1. نطاق البرنامج .....
2. عرض الأنشطة والأعمال المرتبطة بها .....
النشاط 01 تطوير البنى التحتية البحرية والمينائية.....
النشاط 02 الشؤون البحرية.....
3. التأطير الاستراتيجي.....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
5. الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف رقم1 تحسين جودة الخدمات المينائية.....
الهدف رقم 2 تقليص آجال معالجة البضائع .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانياتية.....
خاتمة .....

العنوان وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية

العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري

الوزيرة : عيساتا لام

1. نطاق التدخل

يشمل العنوان حكامة القطاع وتخطيطه ومتابعته؛ ومعرفة الموارد السمكية وحفظها وتسييرها المستديم؛ وتهيئة المصايد ومراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ والصيد البحري والقاري واستزراع الأحياء المائية؛ وتثمين المنتجات وتحويلها والرقابة الصحية عليها وتسويقها؛ والشؤون البحرية والأمن والسلامة؛ فضلا عن تطوير البنى التحتية البحرية والمينائية وصيانتها.

التنسيق بين القطاعات الوزارية

تعمل الوزارة بالتنسيق مع القطاعات المكلفة بالبيئة، فيما يتعلق بالوسط البحري والساحل والمناخ؛ وبالمالية والاقتصاد، فيما يتعلق بالتأطير والجباية والاستثمار؛ وبالتجارة، فيما يتعلق بالأسواق والتثمين؛ وبالتجهيز والطاقة والنقل، فيما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات اللوجستية؛ وكذلك مع السلطات الإقليمية والمينائية والجمركية والأمنية.

2. أهم النصوص المرجعية

استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ وبرنامج فخامة رئيس الجمهورية «طموحي للوطن»؛ واستراتيجية التهيئة والتنمية المستديمة المندمجة للصيد البحري الجاري تحيينها؛ ومدونة الصيد البحري؛ ومدونة البحرية التجارية؛ ومخططات تهيئة المصايد ونصوصها التطبيقية؛ والالتزامات المتعلقة بمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وبمبادرة الشفافية في قطاع الصيد، والمناخ، والسلامة البحرية، وحماية الوسط البحري؛ والنصوص المنظمة للوزارة والهيئات الخاضعة لوصايتها.

3. أهم الإصلاحات

تعزيز شفافية توزيع الحصص وملاءمة المصطادات مع إجمالي المصيد المسموح به؛ ومتابعة المصطادات والتنبيه بشأن الحصص وإجمالي المصيد المسموح به؛ والتعزيز المنسق للبحث والمراقبة والرقابة الصحية؛ وتأهيل البنى التحتية ذات الأولوية وصيانتها؛ وتوجيه سلاسل القيمة نحو الاستهلاك البشري والتحويل المحلي؛ وتحديث الأسطول وتحسين أداء الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛ وتفعيل الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية ووكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ والإصلاح القانوني

والمؤسسي؛ وتعزيز الشفافية في إطار مبادرة الشفافية في قطاع الصيد والحوار الاجتماعي والمتابعة والتقييم ومراعاة التغير المناخي.

4. أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

يندرج المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 في إطار النفقات متوسط الأجل للوزارة للفترة 2027-2029، المنظم حول ثلاثة برامج: 060 الدعم، و061 الصيد واستزراع الأحياء المائية، و062 الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية. ويعزز أولويات التسيير المستديم للموارد، والاندماج الاقتصادي، والسلامة البحرية، والبنى التحتية، والحكامة.

- تتمثل الفرضيات القطاعية الأساسية في مواصلة تسيير المصايد على أساس إجمالي المصيد المسموح به والحصص ومخططات التهيئة؛ وإعطاء الأولوية للبحث والمراقبة؛ وزيادة تفريغ المصطادات وطنيا وتثمينها محليا دون زيادة الضغط على المخزونات؛ وتنمية الصيد القاري واستزراع الأسماك؛ وصيانة البنى التحتية القائمة قبل أي توسع غير قابل للاستدامة؛ والتحسين التدريجي للأداء الإداري وتوافر البيانات.
- تتعلق أبرز التحديات بنقص وسائل الإنتاج، ومتابعة المصطادات، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتأهيل البنى التحتية، والسلامة البحرية، والتحويل المحلي، والفواقد بعد الصيد، وملاءمة التكوين مع التشغيل، والتغطية المالية للأولويات.

الموارد البشرية: يضم العنوان 19 ما مجموعه 704 موظفين، موزعين بالكامل على البرامج الميزانياتية. ويضم البرنامج 060 ما مجموعه 122 موظفا، والبرنامج 061 ما مجموعه 575 موظفا، والبرنامج 062 ما مجموعه 7 موظفين. وقد أُلحق بالبرنامج 062 الموظفون الأربعة الذين لم يكونوا مرتبطين ببرنامج سابقا.

الإيرادات القطاعية: تبلغ التقديرات الحذرة 5 985 616 959 أوقية جديدة سنة 2027، و6 056 438 977 أوقية جديدة سنة 2028، و6 109 122 130 أوقية جديدة سنة 2029. وتساهم هذه الإيرادات في المالية العامة دون أن يترتب عليها تخصيص تلقائي لاعتمادات للوزارة.

- الهدف العام: ضمان استغلال مستديم وشفاف للموارد السمكية، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والتشغيل والأمن الغذائي، وضمان بنى تحتية وخدمات بحرية ومينائية آمنة وفعالة ومستديمة.
- الرؤية: جعل الصيد والاقتصاد البحري محركا مستديما للنمو والسيادة الغذائية والتشغيل والتنمية الترابية، يقوم على صون الثروة السمكية، وخلق قيمة مضافة وطنية، وسلامة الأنشطة البحرية.
- التشخيص: يتوفر القطاع على إمكانات سمكية مهمة، ومؤسسات متخصصة في البحث والمراقبة والرقابة، وبنى تحتية مينائية مهيكلة، ونفاذ إلى الأسواق. لكنه لا يزال يواجه الضغط على بعض المخزونات، وقصور المتابعة الآنية، وضعف تنويع التحويل، والفواقد بعد الصيد، والحاجة إلى التبريد والخدمات اللوجستية، وتحديات السلامة البحرية وصيانة البنى التحتية.

- تقوم الاستراتيجية متوسطة الأجل على خمسة محاور: (1) التسيير المستديم للصيد البحري والنظم البيئية؛ (2) تثمين المنتجات السمكية؛ (3) الشؤون البحرية؛ (4) الصيد القاري واستزراع الأسماك؛ (5) حكامة القطاع. وتندرج هذه المحاور ضمن البرامج الميزانياتية الرسمية الثلاثة للوزارة.

أولويات 2029-2027: تقريب استغلال المصايد الرئيسية من مستويات مستديمة؛ وتعزيز منظومة الحصص وإجمالي المصيد المسموح به والمراقبة؛ وزيادة تفريغ المصطادات وطنيا ونسبة الأسماك السطحية الصغيرة الموجهة للاستهلاك البشري؛ وإضفاء الطابع المهني على سلاسل القيمة؛ وتفعيل الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية ووكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ وضمان صيانة البنى التحتية ذات الأولوية ودخولها الخدمة؛ وتحسين الشفافية والمتابعة والتقييم والتنسيق القطاعي.

5. الأهداف الأكثر تمثيلا

الهدف رقم 1 ضمان تسيير مستديم وشفاف للموارد السمكية

النتيجة المنتظرة 2027

تتلاءم المصطادات مع الإمكانات البيولوجية، وتوزع الحصص وتتابع بشفافية، وتوجه مخططات التهيئة القرارات بصورة فعلية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
معدل استغلال الأخطبوط	%	137 % (2025)	110 %
نسبة رحلات الصيد المشمولة بمنظومة المتابعة	%	80 %	≥ 85 %
نسبة المصطادات المفرغة في الموانئ الوطنية	%	60 %	≥ 65 %

الهدف رقم 2 تعزيز الاندماج الاقتصادي من خلال التثمين والبنى التحتية

النتيجة المنتظرة 2027

تزداد نسبة المنتجات المفرغة والمثمنة في موريتانيا، وتحقق البنى التحتية ذات الأولوية مراحل قابلة للتحقق، وتتعزز الوظائف البحرية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
متوسط مدة مكوث البضائع في الموانئ	ساعة	72 ساعة	انخفاض بنسبة 25 %
حجم البضائع المعالجة في الموانئ بالطن	طن	5 061 131 طن	زيادة بنسبة 14 %

ملخص اعتمادات العنوان

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

رقم البرنامج وتسميته والنشاط		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
		المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
060	***الدعم***	**621 000 000**	**652 500 000**	**736 467 170**	**761 033 509**
1	الاستراتيجية الوزارية	609 000 000	621 000 000	444 307 391	434 855 889
2	التنسيق الإداري	12 000 000	31 500 000	292 159 779	326 177 620
061	**الصيد واستزراع الأحياء المائية**	**1 610 800 480**	**1 136 372 951**	**1 250 057 154**	**938 172 583**
1	استغلال الموارد واستزراع الأحياء المائية البحرية	100 000 000	60 000 000	145 125 858	94 106 290
2	حفظ الموارد ووسطها وحمايتهما	1 510 800 480	1 061 372 951	1 050 702 803	772 891 240
3	ترقية المنتجات وتثمينها وتحويلها وتسويقها	0	0	484 086	764 944
4	مراقبة الجودة والتسويق	0	15 000 000	53 744 407	70 410 109
062	**الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية**	**1 107 000 000**	**1 323 190 535**	**581 516 654**	**504 139 425**
1	تطوير البنى التحتية البحرية والمينائية	1 090 000 000	1 235 190 535	574 516 654	422 139 425
2	الشؤون البحرية	17 000 000	88 000 000	7 000 000	82 000 000
	مجموع العنوان	**3 338 800 480**	**3 112 063 486**	**2 568 040 978**	**2 203 345 517**

وفقا للمقرر رقم 01088/و.م، يشمل العنوان 019 ثلاثة برامج: 060 الدعم؛ و061 الصيد واستزراع الأحياء المائية؛ و062 الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية.

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

		اعتمادات التعهد	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
رقم البرنامج والنشاط وتسميتهما		المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
060	**الدعم**	**621 000 000**	**652 500 000**	**736 467 170**	**761 033 509**
1	نفقات العمال	0	0	30 035 631	29 238 222
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	45 811 539	61 675 287
3	إعانات وتحويلات جارية	0	0	20 000 000	12 000 000
4	نفقات استثمار	621 000 000	652 500 000	160 000 000	177 500 000
	نفقات أخرى	0	0	480 620 000	480 620 000
061	**الصيد واستزراع الأحياء المائية**	**1 610 800 480**	**1 136 372 951**	**1 250 057 154**	**938 172 583**
1	نفقات العمال	0	0	197 583 002	236 488 979
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	124 724 729	110 461 234
3	إعانات وتحويلات جارية	0	0	126 203 423	116 122 370
4	نفقات استثمار	1 610 800 480	1 136 372 951	696 546 000	370 100 000
	نفقات أخرى	0	0	105 000 000	105 000 000
062	**الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية**	**1 107 000 000**	**1 323 190 535**	**581 516 654**	**504 139 425**

		اعتمادات التعهد	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات الدفع
1	نفقات العمال	0	0	0	0
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	487 500	849 425
3	إعانات وتحويلات جارية	0	0	72 029 154	100 290 000
4	نفقات استثمار	1 107 000 000	1 323 190 535	509 000 000	403 000 000
	نفقات أخرى	0	0	0	0
	مجموع العنوان	**3 338 800 480**	**3 112 063 486**	**2 568 040 978**	**2 203 345 517**

البرامج

البرنامج 060 الدعم

1. نطاق البرنامج

يتولى البرنامج القيادة الاستراتيجية، والتنسيق الإداري والمالي، والتخطيط، والمتابعة والتقييم، والتعاون، والتفتيش، والشفافية، وتسيير الموارد البشرية، والدعم المشترك للبرامج الفنية.

أهم الهياكل المعنية: الديوان، والأمانة العامة، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية، ومديرية البرمجة والتعاون والدراسات، ومرصد القطاع (OESP)، والتفتيشية، والمصالح اللاممركزة، وخلية تنسيق المشاريع.

2. عرض الأنشطة والأعمال المرتبطة بها

النشاط 01 الاستراتيجية الوزارية

يتعلق هذا النشاط بالاستراتيجية الوزارية، وتشارك فيه أساسا مصالح الديوان ومديرية البرمجة والتعاون والدراسات ومرصد القطاع (OESP).

أهم الأعمال

العمل	الهياكل المعنية
القيادة الاستراتيجية والتنسيق	**الديوان، الأمانة العامة، مديرية البرمجة**
الإصلاح القانوني والمؤسسي للقطاع	**الديوان، مديرية البرمجة، الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية**
تنسيق البرامج وحوار التسيير	**مديرية البرمجة، مديرية الشؤون الإدارية والمالية**
متابعة القرارات والالتزامات	**الديوان، الأمانة العامة، مديرية البرمجة**
تسيير المخاطر وإعداد التقارير	**الديوان، مسؤولو البرامج، الهيئات المتدخلة**

النشاط 02 التنسيق الإداري

يتعلق هذا النشاط بالتنسيق الإداري، وتشارك فيه أساسا مصالح الديوان ومديرية الشؤون الإدارية والمالية والتفتيشية والمصالح اللاممركزة.

أهم الأعمال

العمل	الهياكل المعنية
التدقيق الداخلي ورقابة المصالح والبرامج والهيئات المتدخلة	التفتيشية العامة الداخلية
التسيير الإداري والمالي واللوجستي للوزارة	مديرية الشؤون الإدارية والمالية
التخطيط والبرمجة الميزانياتية والمتابعة والتقييم وإنتاج الإحصاءات	مديرية البرمجة؛ مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛ مرصد القطاع (OESP)؛ DARE؛ مسؤولو البرامج والهيئات المتدخلة
تنسيق التعاون الوطني والدولي وتعبئة التمويلات	الديوان؛ مديرية البرمجة؛ مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛ الشركاء الفنيون والماليون
تنسيق البحث السمكي والتكوين وملاءمة التكوين مع التشغيل	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ المديريات الفنية؛ الأكاديمية البحرية؛ المؤسسات المتخصصة؛ المهنيون؛ الشركاء العلميون
الشفافية ونشر المعلومات والتشاور القطاعي وتنسيق القضايا المناخية والترابية	الديوان؛ DARE؛ مرصد القطاع (OESP)؛ أمانة مبادرة الشفافية في قطاع الصيد؛ المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ المديريات الفنية؛ المصالح اللامركزة؛ المهنيون والمجتمع المدني

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يهدف برنامج الدعم إلى تحسين تنفيذ ميزانية الوزارة وتعزيز قدرات الموظفين. وتتمثل الأولويات في إرساء رزنامة مؤسسية لإعداد إطار النفقات متوسط الأجل والمشروع السنوي للأداء والتقرير السنوي للأداء ومراجعات الأداء؛ ووضع لوحة قيادة قطاعية؛ وتعزيز جودة البيانات؛ ومواصلة مبادرة الشفافية في قطاع الصيد والحوار مع المهنيين؛ وتعزيز التفتيش والتدقيق الداخلي ورقابة التسيير وتكوين الموظفين.

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم1 تحسين تنفيذ ميزانية الوزارة

النتيجة المنتظرة 2027

تحسين استخدام الاعتمادات المتاحة.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية 2025	القيمة المستهدفة 2028-2030
معدل تنفيذ ميزانية الوزارة	%	90%	≥ 92 % في 2028؛ ≥ 95 % في 2029

الهدف رقم 2 تعزيز قدرات الموظفين

النتيجة المنتظرة 2027

تنفيذ خطة التكوين بصورة تدريجية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
معدل تنفيذ خطة تكوين الموظفين	%	70%	≥ 70 %

6. مساهمة الهيئات المتدخلة

- الديوان، والأمانة العامة، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية، ومديرية البرمجة والتعاون والدراسات، ومرصد القطاع (OESP)، والتفتيشية، والمصالح اللاممركزة، وخلية تنسيق المشاريع.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانياتية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
النشاط 01 الاستراتيجية الوزارية	**609 000 000**	**621 000 000**	**444 307 391**	**434 855 889**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	1 687 391	3 235 889
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	0	0
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	609 000 000	621 000 000	157 000 000	146 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	285 620 000	285 620 000
النشاط 02 التنسيق الإداري	**12 000 000**	**31 500 000**	**292 159 779**	**326 177 620**

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	30 035 631	29 238 222
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	44 124 148	58 439 398
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	20 000 000	12 000 000
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	12 000 000	31 500 000	3 000 000	31 500 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	195 000 000	195 000 000
مجموع البرنامج	**621 000 000**	**652 500 000**	**736 467 170**	**761 033 509**

البرنامج 061 الصيد واستزراع الأحياء المائية

1. نطاق البرنامج

يشمل البرنامج حفظ الموارد ووسطها، والاستغلال المستديم للموارد واستزراع الأحياء المائية البحرية، وترقية المنتجات وتثمينها، ومراقبة الجودة والتسويق، فضلا عن الصيد القاري واستزراع الأسماك.

أهم الهياكل المعنية: مديرية استصلاح الموارد السمكية؛ ومديرية الصيد التقليدي والساحلي؛ ومديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ ومديرية ترقية استزراع الأحياء المائية البحرية؛ ووكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ وخفر السواحل الموريتانية؛ والمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك.

2. عرض الأنشطة والأعمال المرتبطة بها

النشاط 1 استغلال الموارد واستزراع الأحياء المائية البحرية

يشمل هذا النشاط استغلال الموارد واستزراع الأحياء المائية البحرية.

العمل	الهياكل المعنية
تسيير حقوق النفاذ والتراخيص والحصص وأذون الصيد	DGERH؛ DARE؛ خفر السواحل الموريتانية
متابعة نشاط الأساطيل والمصطادات حسب فئات الصيد	DGERH؛ خفر السواحل الموريتانية؛ DARE؛ المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد
تأطير الصيد التقليدي والساحلي وتنميته	مديرية الصيد التقليدي والساحلي؛ وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ DGERH؛ المنظمات المهنية
ترقية مشاريع استزراع الأحياء المائية البحرية ومواكبتها	مديرية ترقية استزراع الأحياء المائية البحرية؛ وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ متعهدو الاستزراع؛ الشركاء الفنيون
تحديث وسائل الإنتاج وتأمينها وجعلها مطابقة للمعايير	مديرية الصيد التقليدي والساحلي؛ DGERH؛ خفر السواحل الموريتانية؛ وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ المنظمات المهنية
إنتاج وتجميع البيانات المتعلقة بالاستغلال واستزراع الأحياء المائية البحرية	DGERH؛ مديرية ترقية استزراع الأحياء المائية البحرية؛ DARE؛ خفر السواحل الموريتانية؛ المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد

النشاط 2 حفظ الموارد السمكية ووسطها وحمايتهما

يشمل هذا النشاط حفظ الموارد ووسطها وحمايتهما.

العمل	الهياكل المعنية
دفتر الصيد الإلكتروني والمتابعة الآنية لأنشطة الصيد	خفر السواحل الموريتانية؛ DGERH؛ DARE
وضع تنبيهات بشأن استنفاد الحصص وإجمالي المصيد المسموح به	خفر السواحل الموريتانية؛ DGERH؛ DARE؛ المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد
المراقبة ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	خفر السواحل الموريتانية؛ DGERH؛ الوزارة المكلفة بالعدل؛ شركاء التعاون
التقييم العلمي للمخزونات والنظم البيئية والوسط البحري	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ DGERH؛ الشركاء العلميون
إعداد مخططات التهيئة والحصص وفترات الراحة البيولوجية وتنفيذها ومتابعتها	DGERH؛ المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ خفر السواحل الموريتانية؛ DARE؛ المنظمات المهنية
الوقاية من الإضرار بالوسط البحري ومتابعة الآثار البيئية والمناخية	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ خفر السواحل الموريتانية؛ المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ DARE؛ الهياكل البيئية المعنية

النشاط 3 ترقية المنتجات وتثمينها وتحويلها وتسويقها

يشمل هذا النشاط ترقية المنتجات السمكية وتثمينها وتحويلها وتسويقها.

العمل	الهياكل المعنية
ترقية الاستهلاك الوطني للمنتجات السمكية	مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛ المتعهدون والمنظمات المهنية
تطوير قنوات التوزيع وتحسين تموين السوق الداخلية	الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛ مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ متعهدو التوزيع؛ الجماعات المعنية
دعم تثمين المنتجات السمكية وتحويلها وتنويعها	مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ مديرية ترقية استزراع الأحياء المائية البحرية؛ وحدات التحويل؛ المنظمات المهنية
ترقية الاستثمارات ومواكبة مؤسسات التحويل	مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ مديرية ترقية استزراع الأحياء المائية البحرية؛ الهياكل المكلفة بالاستثمار؛ الشركاء الفنيون والماليون
تطوير التسويق والنفاذ إلى الأسواق الوطنية والدولية	مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛ متعهدو التسويق؛ المنظمات المهنية
متابعة أداء التثمين والتحويل والتسويق	مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛ مرصد القطاع (OESP)؛ المتعهدون المعنيون

النشاط 4 مراقبة الجودة والتسويق

يشمل هذا النشاط مراقبة الجودة والتسويق.

العمل	الهياكل المعنية
التفتيش الصحي واعتماد مؤسسات المعالجة والتحويل	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ الهياكل الفنية المعنية
مراقبة الجودة الصحية للمنتجات السمكية الموجهة للسوق الوطنية وللتصدير	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ المتعهدون
التحاليل المخبرية والإشهاد الصحي للمنتجات	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ المختبرات المعتمدة
تطبيق التتبع وقواعد النظافة واحترام سلسلة التبريد	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ وحدات الإنتاج والتحويل والتوزيع
مراقبة مطابقة ظروف التسويق	مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛ متعهدو التسويق
الإعلام والتحسيس وتعزيز القدرات في مجال المعايير الصحية والجودة	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛ مديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ المنظمات المهنية؛ مؤسسات التكوين

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يتبع البرنامج ثلاثة توجهات رئيسية: التهيئة المستديمة للمصايد الرئيسية، وتعزيز مراقبة أنشطة الصيد، وزيادة التثمين الوطني للمصطادات. كما يساهم في تنمية الصيد القاري واستزراع الأسماك.

الأعمال ذات الأولوية: تطبيق إجمالي المصيد المسموح به والحصص ومخططات التهيئة بناء على الآراء العلمية؛ وتعزيز البحث والمراقبة والرقابة الصحية والتتبع؛ وتحسين تفريغ المنتجات محليا؛ وترقية سلاسل القيمة؛ وتنمية الصيد القاري واستزراع الأسماك.

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 التهيئة المستديمة للمصايد الرئيسية

النتيجة المنتظرة 2027

التحكم التدريجي في الضغط على الموارد السمكية الرئيسية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
معدل استغلال الأخطبوط	%	137 % (2025)	110 %

الهدف رقم 2 تعزيز مراقبة أنشطة الصيد

النتيجة المنتظرة 2027

تعزيز الرقابة على المصطادات والحصص.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
نسبة رحلات الصيد المشمولة بمنظومة المتابعة	%	80 %	≥ 85 %

الهدف رقم 3 زيادة التثمين الوطني للمصطادات

النتيجة المنتظرة 2027

تفريغ نسبة متزايدة من المصطادات في الموانئ الوطنية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
نسبة المصطادات المفرغة في الموانئ الوطنية	%	60 %	≥ 65 %
التشغيل المباشر وغير المباشر	عدد	100 302	زيادة بنسبة 2,5 %

الهدف رقم 4 زيادة الإنتاج السمكي البحري

النتيجة المنتظرة 2027

يزداد الإنتاج السمكي البحري بنسبة 2,5 % سنة 2027، وبنسبة 2,5 % سنة 2028، وبنسبة 5 % سنة 2029، مقارنة بالوضعية المرجعية لسنة 2025.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
الإنتاج السمكي البحري بالطن	طن	1016 734 (2025)	زيادة بنسبة 2,5 %

الهدف رقم 5 تنمية الصيد القاري واستزراع الأسماك

النتيجة المنتظرة 2027

زيادة إنتاج استزراع الأسماك وعدد المسطحات المائية المهيأة.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
عدد المسطحات المائية المهيأة	عدد	6	12

6. مساهمة الهيئات المتدخلة

مديرية استصلاح الموارد السمكية؛ ومديرية الصيد التقليدي والساحلي؛ ومديرية تثمين المنتجات والرقابة البيطرية؛ ومديرية ترقية استزراع الأحياء المائية البحرية؛ ووكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك القاريين؛ وخفر السواحل الموريتانية؛ والمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانياتية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
النشاط 01 استغلال الموارد السمكية واستزراع الأحياء المائية البحرية	**0**	**0**	**1 125 858**	**1 406 290**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	1 125 858	1 406 290
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	0	0
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	0	0	0	0
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	0	0
النشاط 02 الصيد القاري واستزراع الأسماك	**100 000 000**	**60 000 000**	**144 000 000**	**92 700 000**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	0	32 700 000
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	0	0
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	44 000 000	10 000 000
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
الجزء 6 نفقات استثمار	100 000 000	60 000 000	100 000 000	50 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	0	0
النشاط 03 حفظ الموارد السمكية ووسطها وحمايتهما	**1 510 800 480**	**1 061 372 951**	**1 050 702 803**	**772 891 240**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	162 092 018	166 632 293
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	123 114 785	108 290 000
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	63 950 000	87 868 947
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	1 510 800 480	1 061 372 951	596 546 000	305 100 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	105 000 000	105 000 000
النشاط 04 تحويل منتجات الصيد وتثمينها ومراقبة جودتها وتسويقها	**0**	**15 000 000**	**54 228 493**	**71 175 053**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	35 490 984	37 156 686
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	484 086	764 944
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	18 253 423	18 253 423
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	0	15 000 000	0	15 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**1 610 800 480**	**1 136 372 951**	**1 250 057 154**	**938 172 583**

البرنامج 062 الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية

1. نطاق البرنامج

يتولى البرنامج تطوير البنى التحتية البحرية والمينائية وتشغيلها وصيانتها، فضلا عن الأمن والسلامة والملاحة والإنقاذ والبحارة والنقل البحري والملك العمومي البحري والوقاية من التلوث.

أهم الهياكل المعنية: مديرية البنى التحتية البحرية والمينائية والنقل؛ والوكالة الموريتانية للشؤون البحرية؛ وCNM؛ وميناء انواذيبو المستقل؛ ومؤسسة ميناء خليج الراحة؛ وميناءا انجاكو وتانيت؛ وسوق السمك بنواكشوط؛ ومشاريع البنى التحتية الجارية.

عدد الموظفين الملحقين بالبرنامج: 7 موظفين.

2. عرض الأنشطة والأعمال المرتبطة بها

النشاط 01 تطوير البنى التحتية البحرية والمينائية

يتعلق هذا النشاط بتطوير البنى التحتية البحرية والمينائية وتشغيلها وصيانتها.

أهم الأعمال

العمل	الهياكل المعنية
تأهيل ميناء انجاكو	ميناء انجاكو، مديرية البرمجة، الشركاء
مواصلة تشغيل ميناء تانيت	ميناء تانيت، مديرية البرمجة، الشركاء
تحديث سوق السمك بنواكشوط وملاءمته مع المعايير	سوق السمك بنواكشوط، مديرية البرمجة، الشركاء
قطبا التنمية المندمجة في امحيجرات والكيلومتر93	مديرية البرمجة، الشركاء
خطط الصيانة والأداء	المسيرون، مديرية البرمجة، مديرية الشؤون الإدارية والمالية
المتابعة البيئية والأمن والتشغيل	الموانئ، الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك

النشاط 02 الشؤون البحرية

يتعلق هذا النشاط بالشؤون البحرية.

أهم الأعمال

العمل	الهياكل المعنية
تفعيل الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية على المستويين الوطني والمحلي	الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، الديوان
السجل الإلكتروني للسفن	الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، الديوان
السلامة والتفتيش وتحديد المناطق ودليل المفتش	الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، خفر السواحل الموريتانية
البحث والإنقاذ والتجهيزات على متن السفن	الديوان، الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، خفر السواحل الموريتانية
البحارة والعقود والدفاتر والحماية الاجتماعية	الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، الاتحادية الوطنية للصيد، الشركاء الاجتماعيون
النقل والملاحة الساحلية والأنشطة في عرض البحر والملك البحري	الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية، الديوان، الموانئ

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يركز إطار أداء البرنامج على جودة الخدمات المينائية، وتقليص آجال معالجة البضائع، وتحسين نشاط الموانئ.

الأعمال ذات الأولوية: إعطاء الأولوية لصيانة المنشآت القائمة وسلامتها وتأهيلها؛ ومواصلة تشغيل ميناء انجاكو وميناء تانيت وسوق السمك بنواكشوط والمواقع ذات الأولوية بحسب درجة جاهزيتها؛ ومواصلة أعمال الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية وتحديث منظومات الأمن والسلامة والإنقاذ والرقابة البحرية؛ وتعزيز حكامة الملك العمومي البحري والوقاية من التلوث.

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم1 تحسين جودة الخدمات المينائية

النتيجة المنتظرة 2027

استفادة المرتفقين من خدمات مينائية أكثر إرضاء.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
متوسط مدة مكوث البضائع في الموانئ	ساعة	72 ساعة	انخفاض بنسبة 25 %

الهدف رقم 2 تقليص آجال معالجة البضائع

النتيجة المنتظرة 2027

معالجة البضائع بسرعة أكبر في الموانئ.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	الوضعية المرجعية	القيمة المستهدفة في المشروع السنوي للأداء 2027
حجم البضائع المعالجة في الموانئ بالطن	طن	5 061 131 طن	زيادة بنسبة 14 %

6. مساهمة الهيئات المتدخلة

مديرية البنى التحتية البحرية والمينائية والنقل؛ والوكالة الموريتانية للشؤون البحرية؛ وCNM؛ وميناء انواذيبو المستقل؛ ومؤسسة ميناء خليج الراحة؛ وميناءا انجاكو وتانيت؛ وسوق السمك بنواكشوط؛ ومشاريع البنى التحتية الجارية.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانياتية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	المفتوحة بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوت عليها بقانون المالية (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
النشاط 01 تشغيل البنى التحتية البحرية وتطويرها	**1 090 000 000**	**1 235 190 535**	**574 516 654**	**422 139 425**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	487 500	849 425
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	72 029 154	80 290 000
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	1 090 000 000	1 235 190 535	502 000 000	341 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	0	0
النشاط 02 تسجيل أسطول الصيد التقليدي والساحلي وتعزيز قدرات الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية	**17 000 000**	**88 000 000**	**7 000 000**	**82 000 000**
الجزء 1 نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	0	0	0	0
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	0	0	0	20 000 000
الجزء 5 إعانات وتحويلات رأسمالية	0	0	0	0
الجزء 6 نفقات استثمار	17 000 000	88 000 000	7 000 000	62 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**1 107 000 000**	**1 323 190 535**	**581 516 654**	**504 139 425**

خاتمة

يجسد المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 لوزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية، في إطار النفقات متوسط الأجل للوزارة للفترة 2029-2027، أولويات القطاع من خلال ثلاثة برامج متكاملة: البرنامج 060 الدعم، والبرنامج 061 الصيد واستزراع الأحياء المائية، والبرنامج 062 الشؤون البحرية والبنى التحتية البحرية والمينائية.

يهدف العمل الوزاري خلال سنة 2027 إلى تعزيز القيادة والأداء الإداري، وضمان استغلال مستديم وشفاف للموارد السمكية، وتعزيز المراقبة والتثمين الوطني للمصطادات، وتحسين جودة الخدمات ومعالجة البضائع في البنى التحتية المينائية.

يعتمد تنفيذ المشروع السنوي للأداء على تحميل مسيري البرامج المسؤولية، والمتابعة المنتظمة للمؤشرات، وجودة البيانات، والتنسيق مع الهيئات المتدخلة، والتحكم في تنفيذ الميزانية. وستتيح النتائج المحققة سنة 2027 تقييم التقدم المسجل، وتحديد الفوارق، وإعداد التقرير السنوي للأداء والبرمجة الميزانياتية للسنوات اللاحقة.

وبذلك، يشكل المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 إطارا للبرمجة وأداة لحوار التسيير وسندا للمساءلة، يهدف إلى ربط الوسائل الميزانياتية المعبأة بالنتائج المنتظرة لقطاع الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية.



وزارة العقارات وأملاك الدولة
والإصلاح العقاري

20

المشروع السنوي للأداء

المحتويات

توطئة .....
1. العرض الاستراتيجي لوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري .....
1.1. نطاق الاختصاص .....
1.2. أهم النصوص المرجعية .....
1.3. أهم الإصلاحات المشرع فيها .....
2. التنظيم التشغيلي لبرامج الوزارة .....
3. أبرز أهداف الوزارة .....
الهدف 1: حوكمة المجال العقاري وعصرنته وتأمينه .....
الهدف 2: مراجعة وتحيين الإطار التنظيمي للقطاع العقاري .....
الهدف 3: إحصاء أملاك الدولة وتسييرها بفعالية .....
4. ملخص اعتمادات الوزارة .....
4.1. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط .....
4.2. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء .....
البرنامج 1: الدعم .....
1. تقديم برنامج الدعم .....
2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج الدعم .....
3. عرض الأهداف الاستراتيجية .....
4. عرض الوسائل المطلوبة .....
5. تبرير الاعتمادات المطلوبة .....
البرنامج 2: الحوكمة وتأمين الملكية العقارية .....
6. تقديم برنامج الحوكمة وتأمين الملكية العقارية .....
7. الإطار الاستراتيجي لبرنامج الحوكمة وتأمين الملكية العقارية .....
8. عرض الأهداف الاستراتيجية .....
9. عرض الوسائل المطلوبة .....
10. تبرير الاعتمادات المطلوبة .....
البرنامج 3: عصرنة التسيير العقاري .....
1. تقديم برنامج عصرنة التسيير العقاري .....
2. الإطار الاستراتيجي للبرنامج .....
3. عرض الأهداف الاستراتيجية .....
4. عرض الوسائل المطلوبة .....
5. تبرير الاعتمادات المطلوبة .....
البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة .....

1. تقديم برنامج تسيير أملاك الدولة .....
1.1. نطاق البرنامج .....
1.2. عرض الأنشطة وأنشطتها الفرعية.....
2. الإطار الاستراتيجي للبرنامج.....
2.1.2. عرض الأهداف الاستراتيجية.....
3. عرض الوسائل المطلوبة.....
3.2. مقترحات الوظائف .....
3.3. تبرير الاعتمادات المطلوبة.....
3.3.3. نفقات الاستثمار.....
3.3.4. مشاريع التجهيز.....

توطئة

يقوم عرض الميزانية وفق منهج الأداء على تقسيم مجالات تدخل الدولة بحسب منطق السياسات العمومية، استنادا إلى تبويب حسب وجهة الإنفاق: الوزارة أو مؤسسة الدولة / البرنامج / النشاط / النشاط الفرعي.

تضم الوزارة مجموعة من البرامج، وتشكل وحدة التصويت على اعتمادات الميزانية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

يجمع «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الأنشطة التابعة لوزارة واحدة، ترتبط بها نتائج منتظرة تخضع للتقييم. وتخصص اعتمادات الميزانية حسب البرامج وأجزاء الميزانية (المادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية). ويميز داخل الوزارة الواحدة بين البرامج المكلفة بتنفيذ سياسة عمومية وبرنامج الدعم المكلف بمساندة برامج السياسات العمومية.

يشكل النشاط مكونا فرعيا من البرنامج يقابل جانبا محددا من السياسة العمومية. وفي المستوى الأكثر تفصيلا، يتفرع كل نشاط إلى أنشطة فرعية تحدد وجهة الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفذة.

تعد مشاريع الأداء السنوية (PAP)، الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة، على مستوى كل وزارة على حدة. وتعرض هذه المشاريع:

- طلبات الإدارة من الاعتمادات والوظائف للسنة المقبلة، مشفوعة بالتبريرات اللازمة؛
- التزامات هذه الإدارة في مجال الأداء، في ارتباط وثيق بهذه الطلبات.

بعد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية الوثائق المرجعية المؤطرة للعمل العمومي خلال السنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الوسائل الموضوعة تحت التصرف أو النتائج المطلوب تحقيقها.

يتضمن عرض كل وزارة تفصيلا لما يلي:

- العرض الاستراتيجي للوزارة؛
- ملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط، وحسب البرنامج وجزء الميزانية، مع التمييز بين اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع.

ثم يقدم تفصيل لكل برنامج من برامج الوزارة، يشمل:

- تقديم البرنامج؛
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض وسائل البرنامج من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات، جزءا جزءا.

1. العرض الاستراتيجي لوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري

1.1. نطاق الاختصاص

تتولى وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري تسيير وحماية أملاك الدولة، وتأمين الحقوق العقارية، والتسجيل والتحفيظ العقاري، فضلا عن جرد الممتلكات العقارية العمومية وتسييرها وتثمينها.

وتقود الإصلاح العقاري وإصلاح تسيير الأملاك، وعصرنة الإجراءات ورقمنة الخدمات، بالتنسيق مع المصالح غير الممركزة، لتقريب الإدارة من المرتفقين.

ويشمل نطاق اختصاصها، على هذا الأساس، إعداد سياسة الحكومة في مجال تسيير العقارات والأملاك، وتنسيقها ومتابعة تنفيذها، وتسيير أملاك الدولة المكونة من جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية المملوكة للدولة، فضلا عن تنفيذ الإصلاح العقاري. كما يشمل مجال تدخلها مراقبة العمليات المتعلقة بالملكية العقارية والسجل العقاري، وتسيير المجال العمومي البحري، وتسوية الوضعية العقارية للأحياء العشوائية التي أعيدت هيكلتها بالتعاون مع القطاعات المعنية، وإعداد المدونة العامة للعقارات ومتابعة تطبيقها، وإعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية في المجال العقاري والأملاك وتسيير أملاك الدولة.

1.2. أهم النصوص المرجعية

تندرج تدخلات قطاع العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري ضمن إطار تنظيمي واستراتيجي يقوم على عدة نصوص مرجعية. فعلى المستوى المؤسسي، يحدد المرسوم رقم الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024 صلاحيات الوزارة وتنظيم 2024-181/PM/MDPERF إدارتها المركزية.

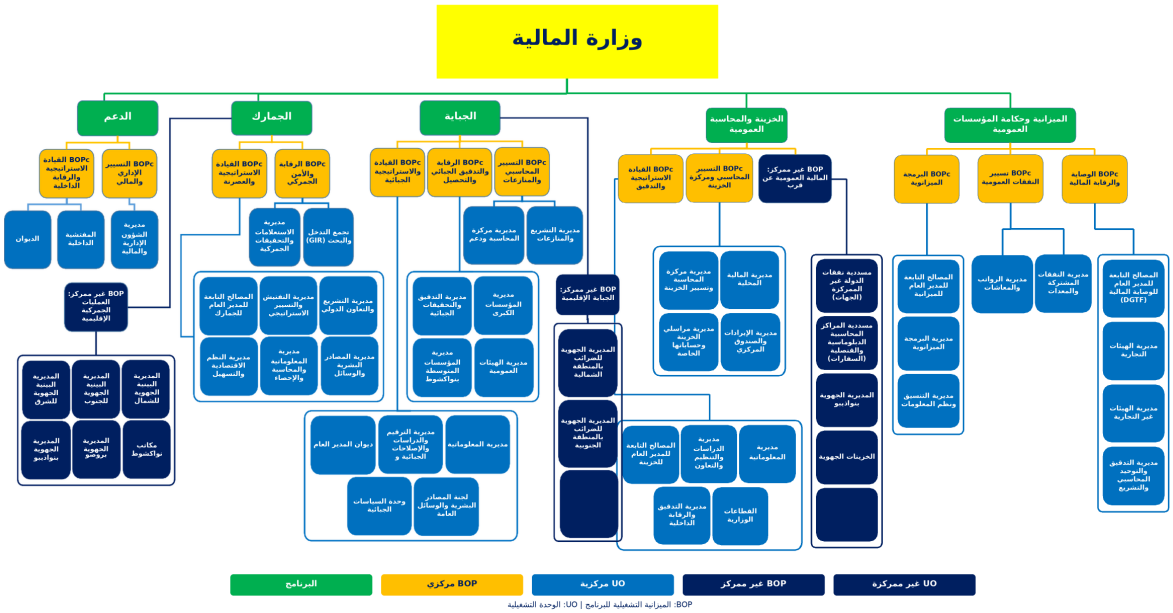
كما تشكل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP)، ولا سيما رافعتها الثالثة المخصصة للحوكمة، الإطار العام لمواءمة السياسات العمومية التي تنفذها الوزارة.

1.3. أهم الإصلاحات المشرع فيها

باشرت وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري ورشة واسعة من الإصلاحات الرامية إلى عصرنة تسيير العقارات والأملاك وتعزيز شفافيته. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، رقمنة الخدمات العقارية وخدمات الأملاك، بما يتيح الاستعاضة عن الإجراءات الورقية بالإجراءات الإلكترونية وتأمين بيانات السجل العقاري والرهون. كما تشمل إرساء ترتيبات معززة لحماية وتأمين الأملاك والساحات العمومية، وتحسين آليات الرقابة وتتبع العمليات. وبالتوازي مع ذلك، يجري إصلاح أساسي لتسيير أملاك الدولة من خلال إنجاز جرد مادي للأصول الثابتة، وإعداد ميزانية عمومية افتتاحية للأملاك وجدول عام لأملاك الدولة. وتوفر هذه الأدوات رؤية واضحة ومجمعة للأصول العمومية، وتيسر تثمينها وتضمن مزيدا من الشفافية في تسييرها. وتهدف هذه التدابير مجتمعة إلى تعزيز الشفافية، وتأمين المعاملات، وحماية الأملاك العمومية، وترسيخ ثقة المرتفقين في الإدارة.

تمثل الإصلاحات المشرع فيها في إطار تصحيح السياسة العقارية رافعة أساسية لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، المعنون «طموحي للوطن»، الذي يجعل منها أولوية استراتيجية، ولا سيما ضمن محوره الأول: دولة القانون والحوكمة / إصلاح الإدارة العمومية (6) / تحسين تسيير المالية العمومية والرقابة عليها (20، 21)، ومحوره الثاني: التنمية الاقتصادية / الاستصلاح الترابي وسياسة المدينة (91، 94 و96).

2. التنظيم التشغيلي لبرامج الوزارة



BOP: الميزانية التشغيلية للبرنامج | UO: الوحدة التشغيلية

3. أبرز أهداف الوزارة

الهدف 1: حوكمة المجال العقاري وعصرنته وتأمينه

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- تأمين المعاملات وحماية المرتفقين
- الجاذبية وثقة المستثمرين
- العصرنة والفعالية الإدارية

النتيجة السنوية

- بلوغ نسبة 50% من رقمنة السندات والإجراءات في سنة 2027

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تأمين السندات	%			35	68	100
نسبة تأمين الإجراءات	%			35	68	100

مصدر البيانات:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل.

إيضاحات منهجية:

- تعد السندات مؤمنة عندما تربط بقاعدة بيانات إلكترونية موحدة ومؤمنة، بواسطة رمز شريطي ورمز للتحقق، ويخضع تعديلها لمستويات متعددة من الترخيص.
- تعد الإجراءات معصرنة عندما تحد من التدخل البشري إلى أدنى مستوى، وتكون قابلة للتتبع في نظام إلكتروني مؤمن، ومؤرشفة إلكترونيا.

الهدف 2: مراجعة وتحيين الإطار التنظيمي للقطاع العقاري

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الأمن القانوني والشفافية وحماية الحقوق
- المواءمة المؤسسية والقانونية
- توضيح الإجراءات والفعالية الإدارية

النتيجة السنوية

- بلوغ نسبة 50% من مراجعة وتحيين الإطار القانوني

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة النصوص التي تمت مراجعتها	%			50	75	100
عدد النصوص المستحدثة والمعتمدة	عدد			15	18	20

مصدر البيانات:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل.
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون

إيضاحات منهجية:

- يعد النص معصرنا أو مراجعا عندما يعاد النظر فيه، ويواءم مع المعايير الوطنية والدولية، وتعتمده الجهات المختصة، وينشر في الجريدة الرسمية.
- تشمل العصرنة إلغاء الأحكام المتقادمة، وتبسيط التقنين، والنشر الإلكتروني.

الهدف 3: إحصاء أملاك الدولة وتسييرها بفعالية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الشفافية وإمكانية تتبع الأملاك العمومية
- الاستخدام الأمثل للأصول العمومية وتثمينها
- تعزيز المسؤولية في الحوكمة العمومية

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، أن تتوفر لدى 100% من الإدارات المركزية وغير المركزة قوائم جرد مادي ورقمي معتمدة لأملاكها المنقولة والعقارية، ومدمجة في القاعدة الوطنية لأملاك الدولة؛ وتتيح هذه النتيجة تكوين رؤية مجمعة وشاملة للأملاك العمومية، وتحسين ضبط قاعدة الأملاك، والحد من فقدان ممتلكات الدولة وشغلها بصورة غير قانونية، وتعزيز التخطيط الميزانوي من خلال متابعة دقيقة للأصول وقيمتها.
- من المقرر، في سنة 2027، إطلاق نظام مندمج لتسيير الأملاك العمومية يتيح متابعة ممتلكات الدولة آنيا، وترشيد تخصيصها، وتحسين استخدامها. وتهدف هذه المنظومة إلى زيادة مردودية الأصول العمومية من خلال تحسين تثمينها الاقتصادي (التأجير، والتنازل، ومنح الامتياز)، مع ضمان صيانتها وتأمين وضعيتها القانونية. كما ستسهم في تعزيز شفافية تسيير الموارد العمومية، وتكريس مسؤولية الإدارات الحائزة للأملاك، وتوفير قاعدة موثوقة للتخطيط الميزانوي و اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تغطية جرد الأملاك	%			80	90	100

مصدر البيانات:

- تقارير جرد الإدارات المعتمدة والمحيّنة في النظام من طرف مديرية أملاك الدولة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة تغطية الجرد: نسبة عدد الإدارات التي أحالت جردا معتمدا إلى العدد الإجمالي للإدارات الملزمة بذلك، مضروبة في 100. نسبة التحيين السنوي: نسبة قوائم الجرد المحيّنة سنويا إلى مجموع قوائم الجرد المجمعة، مضروبة في 100.
- حصة الأملاك المثمّنة: نسبة الأملاك المحصاة التي تحقق قيمة اقتصادية (التأجير، أو التنازل، أو الاستخدام الإداري المنتظم) إلى مجموع الأملاك التي شملها الجرد. ويعد المال «مجرودا» بمجرد إدراجه في القاعدة الوطنية مع بطاقة وصفية معتمدة.

4. ملخص اعتمادات الوزارة

4.1. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
البرنامج والنشاط	مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
البرنامج 1: الدعم	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**
التوجيه والدعم والعصرنة الإدارية	30,000,000	5,765,139	153,898,100	68,412,683
التنسيق الإداري	0	0	32,800,000	14,580,661
الرقابة والمتابعة	0	0	5,000,000	2,222,661
مراجعة النصوص القانونية وتأهيلها	0	0	8,000,000	3,556,259
البرنامج 2: الحوكمة العقارية	**221,732,500**	**42,610,624**	**240,552,500**	**106,933,366**
تأمين سندات الملكية	81,767,500	15,713,367	85,216,000	37,881,268
تعميم سندات الملكية	130,127,500	25,006,772	140,136,500	62,295,206
مراجعة الإطار القانوني	3,000,000	576,514	6,000,000	2,667,194
تسيير العقار الزراعي	6,837,500	1,313,971	9,200,000	4,089,698
البرنامج 3: عصرنة المجال العقاري	**60,100,000**	**11,549,496**	**59,957,879**	**26,653,217**
رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات	50,700,000	9,743,086	54,707,879	24,319,422
إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم	4,700,000	903,205	3,500,000	1,555,863
ولوج المرتفقين إلى الخدمات وتوسيع نطاق الضرائب العقارية	4,700,000	903,205	1,750,000	777,932
البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة	**16,000,000**	**3,074,741**	**55,000,000**	**24,449,279**
الإحصاء والجرد الشامل	16,000,000	1,586,963	20,000,000	8,890,647
تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها	5,000,000	495,926	15,000,000	6,667,985
المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,324
توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وتحيينه	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,323
مجموع الوزارة (MDPERF)	**327,832,500**	**63,000,000**	**555,208,479**	**246,808,126**

4.2. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
عنوان البرنامج والجزء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
البرنامج 1: الدعم	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**
نفقات العمال	0	0	45,400,000	33,560,055
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	90,900,000	50,811,471
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	23,398,100	0
نفقات الاستثمار	30,000,000	5,765,139	30,000,000	4,400,738
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	10,000,000	0
البرنامج 2: الحوكمة العقارية	**221,732,500**	**42,610,624**	**240,552,500**	**106,933,366**
نفقات العمال	0	0	46,522,500	31,019,785
نفقات اقتناء السلع والخدمات	138,332,500	0	135,095,000	68,115,523
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	83,400,000	42,610,624	58,935,000	7,798,058
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
البرنامج 3: عصرنة المجال العقاري	**60,100,000**	**11,549,496**	**59,957,879**	**26,653,217**
نفقات العمال	0	0	15,657,879	14,215,735
نفقات اقتناء السلع والخدمات	12,100,000	0	8,800,000	6,041,575
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	48,000,000	11,549,496	35,500,000	6,395,907
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة	**16,000,000**	**3,074,741**	**55,000,000**	**24,449,279**
نفقات العمال	0	0	17,000,000	12,878,351
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	16,000,000	9,165,631
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	16,000,000	3,074,741	16,000,000	2,405,297
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	6,000,000	0
المجموع	**327,832,500**	**63,000,000**	**555,208,479**	**246,808,126**

البرنامج 1: الدعم

1. تقديم برنامج الدعم

1.1. نطاق برنامج الدعم

طبقا للمادة 30 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، يلتزم برنامج الدعم بمساندة البرامج التشغيلية في تحقيق أهدافها، مع جعل الأداء والشفافية في صميم أعماله. ويضم جميع الهيئات التي تقدم دعما أفقيا لكافة برامج وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، ويضمن التنسيق بينها وبين القطاعات الوزارية الأخرى. ويستند هذا التنسيق إلى تحسين مسارات العمل وانسيابية التواصل، بما يضمن تكامل الجهود بفعالية والاستخدام الأمثل للموارد.

يغطي برنامج الدعم مجموعة من الوظائف والأنشطة الإدارية، ولا سيما التوجيه والحوكمة وتسيير المصادر البشرية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والمشتريات والاتصال. وتمارس هذه الوظائف ضمن إطار معزز للأداء والشفافية، يرمي إلى رفع الفعالية التشغيلية، وضمان التسيير المحكم للموارد، وتعزيز مساءلة المتدخلين. ويضطلع البرنامج، تحت مسؤولية الأمين العام، بدور محوري في تنسيق الأعمال وحسن تنفيذ مهام الوزارة، مع ترسيخ ثقافة تحمل المسؤولية.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج الدعم بوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري فيما يلي:

- الديوان؛
- مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛
- الاتصال؛
- المفتشية العامة الداخلية؛
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون.

بغية الاستخدام الأمثل لموارده البشرية والمالية، يلتزم برنامج الدعم بتعزيز الفعالية التشغيلية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تسيير محكم، وتوزيع أمثل للوسائل، وزيادة مسؤولية المتدخلين. وفي هذا الإطار، يسعى برنامج الدعم إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

i. تحسين تسيير المصادر البشرية.

ii. تعزيز حوكمة وظائف الدعم.

iii. عصرنة الرقابة الداخلية.

iv. تحيين النصوص والإجراءات ومراجعتها.

1.2. عرض الأنشطة و أنشطتها الفرعية

برنامج «الدعم» للوزارة المكلفة بالعقارات برنامج أفقي يساند مجموع المهام التشغيلية للوزارة. ويهدف إلى ضمان حسن سير الإدارة، ودعم تنفيذ الإصلاحات الميزانوية، وإرساء تسيير داخلي محكم وذي أداء جيد.

ويتكون من أربعة أنشطة رئيسية: توجيه الإدارة ودعمها وعصرنتها؛ والتنسيق الإداري؛ والرقابة والمتابعة؛ والاتصال وتحيين النصوص والإجراءات.

. توجيه الإدارة ودعمها وعصرنتها

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للوزارة المكلفة بالعقارات، من خلال اعتماد أدوات حديثة للتسيير، وتحسين نظم المعلومات، ومواكبة الإصلاحات الهيكلية. كما يدعم تطوير كفاءات الموظفين، ورقمنة المسارات الإدارية، وتأهيل البنى التحتية، وفق منطق النجاعة وجودة الخدمة العمومية. ويتمثل الهدف في توفير إطار عمل فعال للإدارة، ملائم لمتطلبات التسيير العمومي الحديث.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تعزيز قدرات التسيير الإداري والمالي	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
عصرنة تسيير الوثائق والمحفوظات	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
تعزيز التسيير التوقعي للوظائف والكفاءات	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)

. التنسيق الإداري

يرمي هذا النشاط إلى ضمان انسجام تدخلات الوزارة المكلفة بالعقارات، من خلال إحكام التنسيق بين المديريات والمصالح والهيئات التابعة لها. ويشمل التسيير الإداري والمالي الداخلي، وتخطيط الأنشطة، والمتابعة اللوجستية والتنظيمية للعمليات الجارية. ويسهم هذا النشاط، بتيسير تداول المعلومات وتحسين تسيير الموارد، في رفع سرعة استجابة مصالح الوزارة وفعاليتها.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تطوير الاتصال المؤسسي	الديوان

. الرقابة والمتابعة

يضمن هذا النشاط انتظام أنشطة الوزارة المكلفة بالعقارات وشفافيتها وأداءها. ويشمل آليات الرقابة الداخلية والتدقيق والمتابعة والتقييم وتقديم الحسابات. ويهدف إلى التأكد من مطابقة الإجراءات، وتحديد أوجه الخلل المحتملة، وصياغة توصيات للتحسين. ويسهم هذا النشاط، من خلال ترسيخ ممارسات التسيير القائم على النتائج، في تعزيز المساءلة والتحسين المستمر للأداء المؤسسي.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تنفيذ ترتيبات الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم	المفتشية العامة الداخلية

. مراجعة وتحيين النصوص والإجراءات

يهدف هذا النشاط إلى تأهيل النصوص القانونية للقطاع وفقا لتطور محيط العمل وأدواته، بما يضمن حوكمة المجال العقاري والأملاك وتسييرهما على الوجه الأمثل. كما يتيح تأهيل الإجراءات الإدارية والتشغيلية لتحسين الفعالية والشفافية وتعزيز ولوج المرتفقين إلى الخدمات المقدمة.

2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج الدعم

2.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

2.1.1. التحليل الاستراتيجي

. التوجيه الاستراتيجي للسياسات الوزارية

شهدت الحوكمة الاستراتيجية للقطاع خلال السنة الماضية تطورا ملموسا في مستوى مهنيتها، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات دورية للأطر القيادية بالإدارة والديوان برئاسة الوزير. وسيندرج هذا التوجيه ضمن المسار السنوي وأساليب وأدوات إدارة الأداء التي يكرسها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، بإرساء حوار منظم بين الوزير ومسؤولي البرامج بشأن الأهداف الاستراتيجية والوسائل، قبل السنة المالية وأثناءها وعند انتهائها؛ واعتماد تسيير فردي وجماعي بالأهداف استنادا إلى مشاريع الأداء السنوية للبرامج؛ وممارسة التوجيه ورفع التقارير إلى الوزير انطلاقا من لوحات المتابعة الاستراتيجية للبرامج؛ وتقييم أداء البرامج في إطار التقارير السنوية للأداء.

. رقابة الهيئات الإدارية وتقييمها

ينتظر من المفتشية العامة الداخلية إنجاز طيف واسع من الأنشطة يجمع بين التحقيقات، ورقابة الانتظام، والتدقيق المالي، وتدقيق المشاريع، وتدقيق الأداء، ودعم تنفيذ الرقابة الداخلية داخل الإدارة، وتقييم السياسات العمومية. ولتحقيق ذلك، ينبغي تزويدها بأعداد كافية من الموظفين المؤهلين والمجهزين بالأدوات اللازمة. كما ينبغي أن تعمل على تطوير التكامل والتنسيق مع أجهزة الرقابة الأخرى، وهي المفتشية العامة للدولة، والمفتشية العامة للمالية، ومحكمة الحسابات.

. تنسيق عمل الإدارة

يتولى الديوان، من جهة، تنسيق ومتابعة الملفات المشتركة بين المديريات وبين الوزارات، ومن جهة أخرى تنظيم وتنشيط ومتابعة الأعمال الأفقية لعصرنة إدارة القطاع، ولا سيما من خلال:

- الاضطلاع بدور حلقة الوصل بين المستوى السياسي والإدارة: دعم صياغة الاستراتيجية الوزارية، ومتابعة مراعاة الإدارة لأولويات الوزير على الوجه المطلوب، ومتابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- عقد اجتماعات منتظمة للجان الإدارة التنفيذية، تجمع الفريق الإداري للوزارة تحت إشراف مدير الديوان.

. التسيير الناجع لموارد الوزارة

نظرا لحداثة إنشاء الوزارة نسبيا، يتعين تركيز الجهود على التسيير الناجع للمصادر البشرية، من خلال التنظيم، وإرساء الإجراءات، والتكوين المستمر.

يتطلب التسيير الفعال والمقتصد لموارد وزارة العقارات إرساء مجموعة من الوظائف المركزية الأخرى تدريجيا وعلى المدى المتوسط، من شأنها تقديم قيمة مضافة كبيرة للمسؤولين السياسيين والإداريين بالقطاع، في تكامل غالبا مع الأنشطة التي تضطلع بها بالفعل المديريات الفنية الرئيسية بالقطاع، مثل:

- وظيفة الإحصاء والدراسات والتخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم؛
- وظيفة التنظيم القانوني والشؤون القانونية والمنازعات، التي تجمع أنشطة صياغة النصوص القانونية، ومر اقبة جودتها القانونية، وتسيير الملفات السابقة للمنازعات والملفات النزاعية، وتقديم الدعم والمشورة القانونية للهيئات الإدارية؛
- وظيفة نظام المعلومات، لإدراج المشاريع المعلوماتية للمديريات الفنية ضمن استراتيجية متناسقة متعددة السنوات، تخضع لتوجيه محكم، والوصول إلى نظام معلومات وزاري أفضل أداء في مجموعه، و أقل كلفة في التشغيل، وأسهل تطويرا.

2.1.2. الرهانات

. تعزيز التوجيه الاستراتيجي لسياسات المالية العمومية

يشكل تعزيز التوجيه الاستراتيجي ر افعة أساسية لضمان انسجام سياسات المالية العمومية وفعاليتها واستدامتها. ويهدف هذا الرهان إلى تزويد الوزارة بآليات للتوجيه والتنسيق والمتابعة تكفل حوكمة ميز انوية أكثر اندماجا، وأوثق ارتباطا بأهداف التنمية، وتقوم على رؤية واضحة متعددة السنوات.

. إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة لعصرنة القطاع

في مواجهة المتطلبات المتزايدة للأداء والشفافية والنجاعة، يرمي هذا الرهان إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة لعصرنة إدارة وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، ترقية الرقمنة، وتحسين مسارات العمل الداخلية، وتعزيز كفاءات الموظفين، وتأهيل أدوات التسيير، وفق مقاربة تدريجية ومنظمة.

. تحقيق استفادة أكبر من موارد الوزارة القابلة للتعبئة

في سياق القيود الميزانوية، يهدف هذا الرهان إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة. ويتعلق الأمر بتعزيز التسيير الداخلي، وتحديد فرص تحسين الفعالية، وتشجيع تخصيص أكثر استراتيجية للوسائل، بما يدعم أولويات الوزارة ويعزز قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة.

3. عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تحسين تسيير المصادر البشرية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، أن يشارك 50% من موظفي الوزارة في نشاط تكويني واحد على الأقل.

تندرج هذه الغاية ضمن التنفيذ التدريجي لخطة التكوين المعدة، التي مكنت من تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في تعزيز القدرات، ولا سيما في تسيير العقارات ومتابعتها، والإطار القانوني، والمتابعة الميزانوية، وتسيير الأملاك، والمحاسبة العمومية، والتسيير القائم على الأداء. ويهدف تنفيذ هذه الخطة إلى وضع أسس منظومة منظمة للتكوين المستمر، باستهداف الكفاءات الاستراتيجية وترسيخ ثقافة التطور المهني داخل وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري.

- يتمثل الهدف المحدد لسنة 2027 في بلوغ نسبة 30% من إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر. ويعكس هذا المؤشر إرادة الوزارة في تعزيز التسيير الفردي للمصادر البشرية، من خلال تحسين تحديد المسؤوليات وتوضيح المنتظر من كل وظيفة. وسيشكل إضفاء الطابع الرسمي على بطاقات توصيف الوظائف رافعة أساسية لتحسين تسيير أعداد العاملين، ودعم عمليات التقييم، والتمهيد للتطبيق التدريجي للتسيير القائم على الكفاءات.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة المشاركة في التكوينات	%			10	10	10
نسبة إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر	%			30	32	35

مصدر البيانات:

- نسبة المشاركة في التكوينات: البيانات المستمدة من كشوف الحضور في الدورات التكوينية، التي تمركزها خلية التكوين بمديرية الشؤون الإدارية والمالية.
- نسبة إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر: سجل متابعة بطاقات توصيف الوظائف الذي تمسكه مصلحة المصادر البشرية، استنادا إلى الوثائق المحالة من المديريات المعنية.

إيضاحات منهجية:

- نسبة المشاركة في التكوينات: نسبة الموظفين الذين شاركوا فعليا في نشاط تكويني واحد على الأقل خلال السنة إلى إجمالي عدد الموظفين التابعين لوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري.
- نسبة إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر: نسبة الأطر الذين يتوفرون على بطاقة توصيف وظيفة رسمية ومعتمدة إلى العدد الإجمالي للأطر العاملين بالوزارة.

الهدف رقم 2: تعزيز حوكمة وظائف الدعم

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

تسعى الوزارة المكلفة بالعقارات، في سنة 2027، إلى تحسين مطرد لوظائف الدعم، من خلال رفع نسب معالجة الملفات، وتعزيز فعالية الأعمال، والتنفيذ الأمثل لخطة العمل السنوية، مع تحقيق نسبة مرتفعة من التغطية الإعلامية، وذلك عبر النشر المنتظم للمعلومات على موقعها الإلكتروني، وفي الصحافة المكتوبة، وعبر القنوات الإعلامية الأخرى. ويهدف هذا النشاط، الذي يتولاه برنامج الدعم، إلى مساندة البرامج التشغيلية من خلال تعزيز الاتصال المؤسسي وتحسين التعريف بالإصلاحات والأنشطة التي تنفذها الوزارة. وتسهم التغطية الإعلامية بذلك في إرساء مناخ من الشفافية، و إبراز الجهود المبذولة في تسيير المالية العمومية، وترسيخ ثقة الأطراف المعنية داخل الوزارة وخارجها.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة التغطية الإعلامية للوزارة	%			100	100	100
نسبة مسؤولي البرامج الذين أحالوا فصليا لوحة متابعة مشروع الأداء السنوي	%			100	100	100

مصدر البيانات:

- نسبة التغطية الإعلامية للوزارة: الاستعراض الدوري للمنشورات على الموقع الإلكتروني للوزارة، وقصاصات الصحف، والمحفوظات السمعية البصرية، وتقارير الرصد الإعلامي التي تعدها خلية الاتصال.

- نسبة مسؤولي البرامج الذين أحالوا فصليا لوحة متابعة مشروع الأداء السنوي: سجل استلام لوحات المتابعة الذي تمسكه أمانة الديوان، بدعم من مديرية الشؤون الإدارية والمالية لتجميع البيانات ومتابعتها.

إيضاحات منهجية:

- نسبة التغطية الإعلامية للوزارة: نسبة عدد المواد المنشورة فعليا (مقالات، ومقاطع فيديو، وبيانات، وغيرها) عبر القنوات الرئيسية المحددة إلى إجمالي أعمال الاتصال المقررة في خطة الاتصال السنوية للوزارة. وتعني نسبة 100% تنفيذ جميع الأعمال المقررة.
- نسبة مسؤولي البرامج الذين أحالوا فصليا لوحة متابعة مشروع الأداء السنوي: عدد مسؤولي البرامج الذين أحالوا لوحات المتابعة الأربع المطلوبة خلال السنة (لوحة واحدة عن كل فصل)، مقسوما على إجمالي عدد مسؤولي البرامج المعنيين، ومضروبا في 100. ويقيس المؤشر الإحالة الفعلية وحدها، بصرف النظر عن جودة الوثائق المستلمة.

الهدف رقم 3: عصرنة الرقابة الداخلية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، أن تنجز المفتشية العامة الداخلية فعليا 100% من المهام المدرجة في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية.

وتعكس هذه الغاية إرادة وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري في تعزيز قدرات التوجيه والتحكم في المخاطر، بضمان التنفيذ الكامل لعمليات الرقابة المبرمجة. وسيسهم التنفيذ الصارم للبرنامج السنوي في تحسين موثوقية المسارات الإدارية، وتحديد مواطن الضعف، وصياغة توصيات عملية لتصحيح الاختلالات المرصودة. ويندرج ذلك ضمن مسار عصرنة الرقابة الداخلية لجعلها رافعة لتحسين الأداء وتأمين وظائف الدعم في خدمة البرامج التشغيلية.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة	%	-	60%	100	100	100

مصدر البيانات:

- نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة: تقارير المتابعة التي تعدها المفتشية العامة الداخلية استنادا إلى المهام المبرمجة والمنجزة فعليا ضمن البرنامج السنوي للرقابة المعتمد في بداية السنة من السلطات المختصة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة: نسبة عدد مهام الرقابة المنجزة فعليا خلال السنة إلى إجمالي المهام المقررة أصلا في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية، مضروبة في 100. وتعد المهمة منجزة متى صدر بشأنها تقرير رسمي معتمد. ويقيس المؤشر مستوى تنفيذ البرنامج السنوي بصرف النظر عن جودة المهام المنفذة أو آثارها.

الهدف رقم 4: تحيين وتحديث النصوص والإجراءات

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، سيتم حصر ومراجعة جميع النصوص القانونية المتقادمة أو غير الملائمة بوزارة العقارات. وستتيح عملية تجميع النصوص وتنسيقها مواءمة الأحكام القائمة مع القوانين المالية والعقارية الجديدة. كما ستزال أوجه التعارض أو التداخل بين القواعد لتعزيز الأمن القانوني. وستعد مشاريع نصوص جديدة لسد الفراغات التشريعية وتحسين شفافية التسيير. وبذلك ستتوفر الوزارة على إطار قانوني واضح ومحيّن ومتناسق، ييسر تنفيذ الإصلاحات.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تحيين النصوص	%	-	60%	100	100	100

مصدر البيانات:

الديوان

مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

إيضاحات منهجية:

- نسبة إنجاز التحيينات: (عدد النصوص التي تمت مراجعتها أو اعتمادها ÷ عدد النصوص المقررة في البرنامج السنوي) × 100.

4. عرض الوسائل المطلوبة

4.1. المقترحات الميزانوية

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
	2026	2027	2026	2027
توجيه الإدارة ودعمها وعصرنتها	**30,000,000**	**5,765,139**	**153,898,100**	**68,412,683**
نفقات العمال	0	0	38,000,000	28,739,133
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	67,000,000	35,272,812
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	23,398,100	0
نفقات الاستثمار	3,000,000	5,765,139	30,000,000	4,400,738
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	10,000,000	0
التنسيق الإداري	**0**	**0**	**32,800,000**	**14,580,661**
نفقات العمال	0	0	2,400,000	2,598,261
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	15,900,000	11,982,400
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
الرقابة والمتابعة	**0**	**0**	**5,000,000**	**2,222,661**
نفقات العمال	0	0	5,000,000	2,222,661
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0		0
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
مراجعة النصوص وتحيينها	**0**	**0**	**8,000,000**	**3,556,259**
نفقات العمال	0	0	0	0

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
	2026	2027	2026	2027
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	8,000,000	3,556,259
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**
نفقات العمال	0	0	45,400,000	33,560,055
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	90,900,000	50,811,471
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	23,398,100	0
نفقات الاستثمار	30,000,000	5,765,139	30,000,000	4,400,738
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	10,000,000	0
المجموع	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**

4.2. مقترحات الوظائف

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون		**35.50**	**0.00**	**2.75**	**2.75**	**37.75**
الفئة A		19.50	0.00	0.00	0.00	19.00
الفئة B		6.00	0.00	0.92	0.92	6.92
الفئة C		9.00	0.00	0.92	0.92	9.92
الفئة D		1.00	0.00	0.92	0.92	1.92
العقدويون		**130.00**	**4.50**	**2.75**	**-1.75**	**128.25**
	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز2024	المفتوحة في قانون المالية لسنة 2025 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**165.50**	**4.50**	**5.50**	**1.00**	**166.00**

5. تبرير الاعتمادات المطلوبة

5.1. نفقات العمال

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الموظفون	**37.75**	**34 459 106**	**37.75**	**16,743,682**	**2.75**	**-17,715,424**
الفئة A	19.00	26 658 085	19.00	12,953,165	0.00	-13,704,920
الفئة B	6.92	3 590 829	6.92	1,744,784	0.92	-1,846,045
الفئة C	9.92	3 645 014	9.92	1,771,113	0.92	-1,873,901
الفئة D	1.92	565 178	1.92	274,620	0.92	-290,558
العقدويون	**128.25**	**34 608 707**	**128.25**	**16,816,373**	**-1.75**	**-17,792,334**
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة	**166.00**	**69 067 813**	**166.00**	**33,560,055**	**1.00**	**-35,507,758**
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة	**0.00**	**0**	**0.00**	**33,560,055**	**0.00**	**33,560,055**
الموظفون المعارون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
العقدويون الذين تتكفل الدولة برو اتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**166.00**	**69 067 813**	**166.00**	**33,560,055**	**1.00**	**-35,507,758**

5.2 طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					التبرير
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخلي	منها خارجي	
1	C2E إطار متوسط عقدوي من المستوى II	54	0	54	من المزمع إجراء اكتتابات لتزويد مختلف الوظائف المنصوص عليها في الهيكل التنظيمي بالمسؤولين والموظفين المعنيين.

5.3 نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	عقود الخدمات؛ الماء والكهرباء والإنترنت؛ الإتاوات؛ صيانة البرمجيات؛ الاشتراكات	3 038 567	4 893 333	العناية والصيانة والعقود المتعلقة بالمبنى الجديد المشيد والمجهز داخل الوزارة.
المجموع			0	
2. نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها	المعدات والمستهلكات المكتبية	6 206 667	6 206 667	يبرر تفعيل الهيكل التنظيمي والاكتتابات المقررة، فضلا عن بناء مكاتب جديدة، الإبقاء على هذه المخصصات لسنة 2027.
	لوازم عامة	3 200 000	3 200 000	
	معدات ولوازم خاصة	2 000 000	2 000 000	

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
	أجور الوسطاء والأتعاب	18 850 000	21 143 405	تبرر هذه الزيادة، البالغة نحو 15%، بكونها السنة الكاملة الأولى لانطلاق أعمال الوزارة، وبطموح المشاريع المهيكلة المشرع فيها.
	استئجار العقارات	6 500 000	7 290 829	زيادة ناجمة عن الانتشار داخل البلاد المقرر في سنة 2027.
	الطباعة	3 250 000	3 645 414	الحاجة إلى بطاقات ومطبوعات ووثائق للهيكل التنظيمي الجديد الذي سيصبح تشغيليا بالكامل في سنة 2027.
	الهاتف والإنترنت ومصاريف الاتصال	6 300 000	7 066 496	يبرره الحجم المتوقع في سنة 2027.
	العناية والإصلاح والصيانة	10 400 000	11 665 327	تبرره السيارات المقتناة والمباني المشيدة والمقررة.
المجموع			50 811 471	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	الإشهار والترويج	2 400 000	4 400 000	من المقرر اعتماد استراتيجية شاملة للاتصال في سنة 2027 لتوعية المرتفقين ومصالح الوزارة.
	خدمات أخرى، بما فيها الدراسات	5 500 000	10 500 000	يشمل هذا البند الدراسات المتعلقة بتحيين النصوص والإجراءات في إطار الإصلاح.
	مصاريف الاستقبال والحفلات والمراسم		1 000 000	
	مصاريف تكوين الموظفين	1 900 000	10 900 000	يبرر هذا البند بحداثة إنشاء الوزارة نسبيا، والحاجة إلى تأهيل الكفاءات لمواكبة الإصلاحات والمشاريع الجارية.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
	مصاريف الضيوف الرسميين		1 000 000	
	التسيير المعلوماتي للأرشفة		2 500 000	من المقرر تطوير نظام ووحدة لأرشفة جميع الوثائق الإدارية والمراسلات.
	مصاريف المهام داخل البلاد	1 580 000	2 000 000	يبرر هذا البند بالانتشار داخل البلاد.
	مصاريف المهام خارج البلاد		2 000 000	من المقرر تخصيص مصاريف مهام لزيارات تبادل الخبرات في الخارج.
المجموع		**61 125 234**	**50 811 471**	
المجموع العام			50 811 471	

5.4 الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2025	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
إعانة للموريتانية للعقارات		23 398 100	23 398 100	تحويل لصالح شركة «إسكان» سابقا
المجموع العام				

5.5 نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
ترميم وبناء مبان في نواكشوط وداخل البلاد		30 000 000	30 000 000	4 400 738	0	4 400 738

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
المجموع العام						

تبريرات سنة 2027:

- تعتزم الوزارة إنشاء ممثليات في ولايات الداخل وترميم بعض المباني في نواكشوط.

البرنامج 2: الحوكمة وتأمين الملكية العقارية

6. تقديم برنامج الحوكمة وتأمين الملكية العقارية

6.1. نطاق البرنامج

يندرج برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» في إطار تنفيذ مهام المديرية العامة للعقارات والتسجيل، المحددة بالمادة 18 من المرسوم رقم الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024، المحدد لصلاحيات وزير العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه 2024-181.

يغطي البرنامج مجموعة من الأنشطة والأنشطة الفرعية الرامية إلى تعزيز تأمين سندات الملكية، وتيسير الولوج إلى هذه الوثائق، ومراجعة بعض النصوص المتعلقة بالعقار لملاءمتها مع السياسات الجديدة للقطاع، وإرساء أدوات مفيدة لتسيير العقار الزراعي ومتابعة منازعاته.

ستنفذ الأنشطة والأنشطة الفرعية المترتبة عليها ضمن إطار معزز للأداء والشفافية، يهدف إلى رفع الفعالية التشغيلية، وضمان التسيير المحكم للموارد، وتعزيز مساءلة المتدخلين.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» فيما يلي:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)؛
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

بغية الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمالية، تلتزم الجهات المعنية ببرنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» بتعزيز الفعالية التشغيلية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تسيير محكم، وتوزيع أمثل للوسائل، وزيادة مسؤولية المتدخلين والموظفين المعنيين. وفي هذا الإطار، يهدف برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» إلى:

i. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية.

ii. تعزيز حوكمة وظائف الجهات المشاركة في البرنامج.

iii. عصرنة أدوات وأساليب العمل.

6.2. عرض الأنشطة و أنشطتها الفرعية

سينفذ برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» من خلال أربعة أنشطة: (i) تأمين سندات الملكية، و(ii) تعميم سندات الملكية، و(iii) مراجعة النصوص القانونية وتأهيلها، و(iv) تسيير العقار الزراعي ومتابعة المنازعات العقارية.

. تأمين سندات الملكية

يهدف هذا النشاط إلى إنشاء محفوظات حديثة تراعي المعايير المعتمدة لحفظ الأرشيف الإداري، بما يضمن استدامة الوثائق ومتانتها وسلامتها على المدى الطويل. ويشمل إنشاء هذه المحفوظات بناء مقر، و اقتناء تجهيزات، و اكتتاب وتكوين الموظفين الذين سيتولون تسييرها.

كما يشمل إعداد نسخة جديدة من الورق المقوى المؤمّن لغلاف السندات العقارية، و اقتناء مخزون منه ومخزون من الورق المؤمّن المخصص لإصدار رخص الحيازة.

الأنشطة	الهيئات المعنية
عصرنة محفوظات سندات الملكية (المخالصات ورخص الحيازة والسندات العقارية)	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إعداد نسخة جديدة من الورق المقوى المؤمّن لغلاف السندات العقارية، و اقتناء مخزون من أغلفة السندات العقارية والورق المؤمّن لرخص الحيازة	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

. تعميم سندات الملكية

يرمي هذا النشاط إلى ضمان انسجام تدخلات وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، من خلال ضمان:

- تواجد محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات في عين المكان، في إطار تطبيق المرسوم رقم 151-2025 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2025 القاضي بإلزامية الإيداع والمعالجة الرقميين للعمليات والمعاملات العقارية ابتداء من فاتح يناير 2028، على عموم التراب الوطني؛
- إجراء إحصاء وطني لأغراض عقارية في المناطق الو اقعة خارج نطاق تدخل وكالة التنمية الحضرية والموريتانية للعقارات، بهدف حصر الملكيات، من بين أمور أخرى؛
- إصدار سندات الملكية: (i) في المناطق التابعة لوكالة التنمية الحضرية، و(ii) في المناطق المجزأة حديثا، و(iii) عقب الإحصاء ذي الغرض العقاري، و(iv) لفائدة ملاك الأراضي في المناطق التي تسوقها الموريتانية للعقارات، و(v) لاستبدال الوثائق القائمة بالنماذج الجديدة، و(vi) لفائدة ملاك القطع الأرضية التي رُفع عنها التشفير في مناطق بتيارت؛
- فتح شبابيك للتحفيظ العقاري وشبابيك للتنازل النهائي عن الأراضي، لتيسير الحصول على السندات العقارية.

الأنشطة	الهيئات المعنية
نشر محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إحصاء وطني لأغراض عقارية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إصدار سندات الملكية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
فتح شبابيك للتحفيظ العقاري وشبابيك للتنازل النهائي عن الأراضي	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

. مراجعة الإطار القانوني

يرمي هذا النشاط إلى إعداد النصوص القانونية اللازمة لتحسين تسيير العقار، ويشمل الأنشطة الفرعية التالية:

- إعداد مدونة للعقارات ونصوصها التطبيقية. فسيمكن إصدار هذا النص من سد فراغ قانوني، وتزويد بلادنا بنص أساسي يحدد الأموال التي تدخل ضمن الأملاك، وشروط استخدامها، وقواعد تسييرها. ومن ثم فهو نص بالغ الأهمية لتسيير العقارات؛
- مراجعة المنظومة القانونية العقارية القائمة، بتعديل (i) القانون .2010-080 المرسوم (ii) المتعلق بمدونة الحقوق العينية، و 14-2017

الأنشطة	الهيئات المعنية
إعداد مدونة للعقارات ونصوصها التطبيقية.	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
مراجعة المنظومة القانونية العقارية القائمة	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

- **تسيير العقار الزراعي**

يهدف هذا النشاط إلى تكوين صورة دقيقة عن الوضع القائم للملكية الفردية والجماعية للمساحات الزراعية، وعن المنازعات المتعلقة بها.

ويتمحور حول الأنشطة الفرعية التالية:

- إحصاء لأغراض زراعية يهدف إلى تحديد ملاك المساحات الزراعية ومستغليها؛
- إنشاء قاعدة بيانات للمنازعات المتعلقة بالمساحات الزراعية بغية إيجاد حلول لها.

الأنشطة	الهيئات المعنية
إحصاء لأغراض زراعية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إنشاء قاعدة بيانات للمنازعات المتعلقة بالمساحات الزراعية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

7. الإطار الاستراتيجي لبرنامج الحوكمة وتأمين الملكية العقارية

7.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

7.1.1. التحليل الاستراتيجي

- **تأمين سندات الملكية**

يشكل تأمين سندات الملكية محورا استراتيجيا في سياسة وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، التي تنفذها المديرية العامة للعقارات والتسجيل، ويهدف إلى:

- حماية المحفوظات؛
- تعزيز تأمين السندات العقارية.

وسيسهم هذا النشاط، بالتالي، في تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز الثقة في وثائق الملكية الصادرة عن الدولة.

- **تعميم سندات الملكية**

ينتظر من المديرية العامة للعقارات والتسجيل إنجاز طيف واسع من الأنشطة يجمع بين:

- نشر محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات؛

- إجراء إحصاء لأغراض عقارية؛
- فتح شبابيك للتحفيظ العقاري والتنازل النهائي عن الأراضي؛
- إصدار سندات الملكية على نطاق واسع.

ومن ثم يتعين تزويدها بأعداد كافية من الموظفين المؤهلين والمجهزين بالأدوات اللازمة.

- **مراجعة الإطار القانوني**

يهدف هذا النشاط إلى مواءمة الإطارين القانوني والمؤسسي مع سياسة الإصلاح التي باشرها القطاع، بغية إرساء تسيير سليم للعقار.

- **تسيير العقار الزراعي**

سيتيح تنفيذ هذا النشاط تهيئة الظروف لإرساء تسيير جيد للمجال الزراعي، استنادا إلى معرفة دقيقة بالو اقع الميداني.

7.1.2. الرهانات

- **تأمين سندات الملكية**

يشكل تأمين سندات الملكية ر افعة أساسية لضمان فعالية واستدامة سياسات القطاع في تسيير سندات الملكية. ويقتضي هذا الرهان الحفاظ على بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي على المدى الطويل.

- **تعميم سندات الملكية**

في مواجهة المتطلبات المتز ايدة للأداء والشفافية والنجاعة، يرمي هذا الرهان إلى إعداد وتنفيذ استر اتيجية شاملة تتيح منح كل مالك وثيقة صادرة عن الدولة تضمن له ملكية أرضه. وسيساعد ذلك على نشر ثقافة المطالبة بوثائق ملكية قانونية لدى السكان، قبل كل عملية أو معاملة عقارية وبعدها.

- **مراجعة الإطار القانوني**

كما يهدف هذا الرهان، في سياق الإصلاح الرامي إلى عصرنة التسيير العقاري، إلى سد الفراغات القانونية وتطوير الإطار القانوني القائم لتيسير الحصول على وثائق الملكية.

- **تسيير العقار الزراعي**

في السياق المشار إليه في النقطة السابقة، يكتسي هذا الرهان أهمية حاسمة للتنمية المستدامة والأمن الغذائي، إذ يسهم في توفير معلومات مفيدة لصناع القرار لحماية الأراضي الزراعية من التوسع العمر اني، وضمان السيادة الغذائية للسكان.

8. عرض الأهداف الاستر اتيجية

الهدف رقم 1: فعالية الخدمات المقدمة

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين (المصالح الداخلية)

• نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- تشكل سنتا 2027 و2028 فترة تشييد المبنى المخصص لإيواء المحفوظات؛

- أما بالنسبة لسنة 2028، فيتمثل الهدف المحدد في تقليص أجل البحث وإحالة جميع الملفات المطلوبة من الأرشيف إلى يوم واحد.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة نجاح البحث	%			0	50	100%
نسبة إحالة الملفات	%			0	45	90%

مصدر البيانات:

- نسبة نجاح البحث: البيانات المستمدة من سجل طلبات البحث.

- نسبة إحالة الملفات: البيانات المستمدة من سجل طلبات إحالة الملفات.

إيضاحات منهجية:

- نسبة نجاح البحث: عدد الملفات التي عثر عليها، والواردة طلبات البحث عنها خلال اليوم، مقسوما على مجموع طلبات البحث وإحالة الملفات الواردة في اليوم نفسه.

- نسبة إحالة الملفات: نسبة عدد الملفات المحالة إلى عدد طلبات إحالة الملفات الواردة في اليوم نفسه.

الهدف رقم 2: تعزيز حوكمة الوظائف التابعة للمديرية العامة للعقارات والتسجيل

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

• الفعالية الاجتماعية والاقتصادية

• جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين

• نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية:

• تستهدف وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، في سنة 2027، تغطية عواصم الولايات بنسبة 100% من حيث تواجد محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات؛

• وفي سنة 2027، ستوسع هذه التغطية لتشمل عواصم المقاطعات. وتبلغ نسبة التغطية المتوقعة في نهاية سنة 2027 مقدار 100%؛

- تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري:

• من المقرر إطلاق إحصاء لأغراض عقارية في نواكشوط سنة 2027، يتواصل في سنة 2028؛

- إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة)

• يشمل إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة) ست فئات: (i) المناطق التابعة لوكالة التنمية الحضرية، و(ii) المناطق المجزأة حديثا، و(iii) المناطق المشمولة بالإحصاء ذي الغرض العقاري، و(iv) المناطق التي تسوقها الموريتانية للعقارات، و(v) استبدال الوثائق القائمة بالنماذج الجديدة، و(vi) القطع الأرضية التي رُفع عنها التشفير في مناطق بتيارت.

المؤشرات

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية على امتداد التراب الوطني	%			23%	62%	100
نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في نواكشوط	%			50%	75%	100%
نسبة إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة) حسب الفئة	%				X%	
				المستهدف 2026	المستهدف 2027	
				المستهدف 2026	المستهدف 2027	

الفئة	2028		2028	
	X للسندات العقارية	X لرخص الحيازة	X للسندات العقارية	X لرخص الحيازة
(i) المناطق التابعة لوكالة التنمية الحضرية	100%	100%	100%	
(ii) المناطق المجزأة حديثا،	100%	100%	100%	
(iii) المناطق المشمولة بالإحصاء ذي الغرض العقاري	15%	45%	32%	20%
(iv) المناطق التي تسوقها الموريتانية للعقارات،	100%	100%	100%	
(v) استبدال الوثائق القائمة بالنماذج الجديدة	30%	100%	60%	20%
(vi) القطع الأرضية التي رُفع عنها التشفير في مناطق بتيارت		100%		100%

مصدر البيانات:

- التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية: تقارير نشر محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات، إضافة إلى الهدف المحدد؛
- تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري: تقارير تنفيذ الإحصاء ودفتر الشروط.
- إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة): تقارير إصدار السندات حسب الفئة والهدف المحدد لكل فئة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية: نسبة عدد عواصم الولايات المشمولة إلى إجمالي عدد ولايات البلاد (15 ولاية).
- نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري: نسبة المساحة التي اكتمل فيها الإحصاء إلى المساحة المستهدفة. كما يمكن احتسابها بقسمة عدد القطع الأرضية المحصاة على العدد الإجمالي للقطع في مخطط المنطقة المستهدفة.
- نسبة إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة): عدد السندات (السندات العقارية أو رخص الحيازة) الصادرة حسب الفئة، مقسوما على العدد الإجمالي المستهدف.

إضافة إلى المؤشرات أعلاه، تقرر مؤشر آخر لتقييم فعالية الإدارة في تسيير العقارات الزراعية، وهو تغطية إحصاء المساحات الزراعية:

- من المقرر إطلاق إحصاء لأغراض عقارية في المناطق الزراعية سنة 2027، يتواصل في سنة 2028؛

المؤشر:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في نواكشوط	%			30%	**65%**	100%

مصدر البيانات:

- تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في المناطق الزراعية: تقارير تنفيذ الإحصاء ودفتر الشروط.

إيضاحات منهجية:

- نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في المناطق الزراعية: نسبة المساحة التي اكتمل فيها الإحصاء إلى المساحة المستهدفة.

الهدف رقم 3: زيادة تحصيل الرسوم العقارية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، رفع مساهمة الضرائب العقارية إلى 1% من الناتج الداخلي الخام الوطني، بدلا من 0,32% في سنة 2023. ويشكل هذا الهدف، فضلا عن طابعه الاستراتيجي للدولة، التزاما تجاه الشركاء في التنمية.

من المقرر بلوغ نسبة 0,45% من الناتج الداخلي الخام الوطني في سنة 2027.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة مساهمة الرسوم العقارية في الناتج الداخلي الخام الوطني	%			0,45%	0,725%	1%

مصدر البيانات:

- نسبة مساهمة الرسوم العقارية في الناتج الداخلي الخام الوطني: تقارير متابعة تحصيل الرسوم العقارية وتقارير الحسابات الوطنية.

إيضاحات منهجية:

- نسبة مساهمة الرسوم العقارية في الناتج الداخلي الخام الوطني: نسبة الإيرادات المتأتية من تحصيل الضرائب العقارية إلى الناتج الداخلي الخام الوطني.

9. عرض الوسائل المطلوبة

9.1. المقترحات الميزانوية

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
تأمين سندات الملكية	**81,767,500**	**15,713,367**	**85,216,000**	**37,881,268**
نفقات العمال	0	0	27,913,500	22,061,064
نفقات اقتناء السلع والخدمات	11,867,500	0	11,867,500	8,968,517
الإعانات والتحويلات الجارية		0	0	0
نفقات الاستثمار	69,900,000	15,713,367	45,435,000	6,851,687
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	69,900,000	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي		0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
تعميم سندات الملكية	**130,127,500**	**25,006,772**	**140,136,500**	**62,295,206**
نفقات العمال	0	0	13,409,000	6,584,787
نفقات اقتناء السلع والخدمات	116,627,500	0	116,627,500	54,764,048
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	13,500,000	25,006,772	10,100,000	946,371
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	13,500,000	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
مراجعة الإطار القانوني	**3,000,000**	**576,514**	**6,000,000**	**2,667,194**
نفقات العمال	0	0	1,000,000	461,372
نفقات اقتناء السلع والخدمات	3,000,000	0	5,000,000	2,205,822
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	576,514	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
تسيير العقار الزراعي	**6,837,500**	**1,313,971**	**9,200,000**	**4,089,698**
نفقات العمال	0	0	4,200,000	1,912,562
نفقات اقتناء السلع والخدمات	6,837,500	0	5,000,000	2,177,136
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	1,313,971	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**221,732,500**	**42,610,624**	**240,552,500**	**106,933,366**
نفقات العمال	0	0	46,522,500	31,019,785
نفقات اقتناء السلع والخدمات	138,332,500	0	138,095,000	68,115,523
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	83,400,000	42,610,624	55,535,000	7,798,058
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	83,400,000	83,400,000	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0

9.2. مقترحات الوظائف

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
العقدويون						

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)				
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027		المجموع
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج					

10. تبرير الاعتمادات المطلوبة

10.1. نفقات العمال

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
العقدويون						

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة						
الموظفون المعارون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
العقدويون الذين تتكفل الدولة برواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج						

10.2. طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					
الأولوية	**المهنة / الوظيفة**	**العدد**	**منها**	**منها**	**التبرير**
			داخلي	**خارجي**	
1	أطر الفئة A	**48**			تطبيقا للمرسوم رقم 151-2025 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2025، يصبح الإيداع والمعالجة الرقميان للعمليات والمعاملات العقارية إلزاميين على مستوى جميع عواصم الولايات، ابتداء من فاتح يناير 2027. وبغية توفير المتطلبات اللازمة للوفاء بهذا الالتزام، من المقرر فتح 15 مركزا (مركز واحد في كل ولاية)، واكتتاب 90 عنصرا لضمان تشغيلها: 15 رئيس مركز و15 محصّلا للعقارات، جميعهم من الفئة A، و60 موظفا (بواقع 4 لكل مركز)، جميعهم من الفئة B. كما يعتزم، لتهيئة الظروف اللازمة لتقريب خدمات الإدارة من المواطنين، فتح شباك للتحفيظ العقاري وشباك ثان للتنازل النهائي عن الأراضي على مستوى كل مقاطعة من مقاطعات نواكشوط، أي 18 شباكا في المجموع، على أن يتولى تشغيلها فريق من 5 عناصر (عنصر من الفئة A والبقية من الفئة B).
1	أطر الفئة B	**132**			
المجموع		**180**			

10.3. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	الماء	340 000	1 020 000	تهدف هذه الزيادة إلى التكفل بالمراكز الجديدة البالغ عددها 12 المزمع فتحها سنة 2027 في عواصم الولايات، فضلا عن 9 شبابيك للتحفيظ العقاري و9 للتنازل النهائي في نواكشوط (أي 18 شباكا في المجموع).
	الكهرباء	900 000	2 700 000	
	التنظيف	850 000	850 000	
المجموع		2 090 000	0	
2. نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها	مواد غذائية غير مخزنة	1 150 000	1 725 000	زيادة ناجمة عن الاكتتابات المقررة في نهاية سنة 2025 وخلال سنة 2027.
	اشتراكات أخرى	500 000	750 000	
	المحروقات والزيوت	425 000	807 500	تبرر الزيادة بالتنقلات المقررة في إطار (i) إجراء الإحصاء ذي الغرض العقاري سنة 2027 في نواكشوط وروصو وكيفه، و(ii) نشر محصّلي العقارات ومراكز العقارات في عواصم الولايات، و(iii) إجراء إحصاء لأغراض زراعية.
	تصميم نظم التنظيم وحزم البرمجيات		0	
	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	1 875 000	2 000 000	
	صيانة وإصلاح المعدات المعلوماتية	200 000	325 000	تبرر الزيادة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح معدات النقل	750 000	3 200 000	زيادة ناجمة عن ضرورة تلبية احتياجات إصلاح السيارات التي سيكثف استخدامها في المهام، ولا سيما في إطار الإحصاء ذي الغرض العقاري والإحصاء ذي الغرض الزراعي.
	صيانة وإصلاح المعدات والأثاث المكتبي	100 000	200 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح المعدات الفنية	100 000	130 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	لوازم مكتبية	5 350 000	8 000 000	زيادة ناجمة عن ضرورة تلبية احتياجات الأنشطة المرتبطة بالإحصاء ذي الغرض العقاري والإحصاء ذي الغرض الزراعي.
	مصاريف التكوين	3 000 000	4 000 000	يبرر الإبقاء على هذا المبلغ بالحاجة إلى تكوين الأطر والموظفين في تسيير العقارات والسجل العقاري والتحفيظ العقاري.
	مصاريف المهام	250 000	1 875 000	زيادة مبررة بالإحصاءات المقررة في سنة 2027: (i) إحصاء لأغراض عقارية في نواكشوط وروصو وكيفه، و(ii) إحصاء لأغراض زراعية.
	الطباعة	0	0	
	معدات مكتبية صغيرة	4 000 000	5 200 000	خصص هذا الاعتماد أساسا لتلبية احتياجات فتح 12 مركزا جديدا في عواصم الولايات و18 شباكا في نواكشوط، بواقع 120000 أوقية جديدة لكل مركز أو شباك.
	معدات معلوماتية صغيرة	7 275 000	4 500 000	خصص هذا الاعتماد أساسا لتلبية احتياجات فتح 12 مركزا جديدا في عواصم الولايات و18 شباكا في نواكشوط، بواقع 120000 أوقية جديدة لكل مركز أو شباك.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
	الإشهاروالترويج	250 000	500 000	تبرر هذه الزيادة بالحاجة إلى بذل جهد كبيرعبروسائل الاتصال المتاحة لمواكبة سياسة الإصلاح الجاري تنفيذها.
	أجور الوسطاء والأتعاب	24 362 500	105 000 000	زيادة مبررة بالإحصاءات المقررة في سنة 2027: (i) إحصاء لأغراض عقارية في نواكشوط وروصووكيفه، و(ii) إحصاء لأغراض زراعية.
المجموع		49 587 500	0	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات				
المجموع			0	
المجموع العام للبرنامج		51 677 500	68 115 523	

10.4. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2025	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
تحويلات مباشرة إلى الخارج وإلى المنظمات الدولية	المساهمة في المنظمات الدولية			
المجموع العام				

10.5. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
المجموع العام						

تبريرات سنة 2027:

- يشكل نظام معلومات المصادر البشرية (SIRH) رافعة أساسية لعصرنة تسيير المصادر البشرية بالوزارة وإضفاء الطابع المهني عليه. ويعزز الشفافية وموثوقية البيانات والقدرة على تسيير أعداد العاملين.

البرنامج 3: عصرنة التسيير العقاري

1. تقديم برنامج «عصرنة التسيير العقاري»

1.1. نطاق البرنامج

يندرج برنامج «عصرنة التسيير العقاري» في إطار تنفيذ مهام المديرية العامة للعقارات والتسجيل، المحددة بالمادة 18 من المرسوم رقم الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024، المحدد لصلاحيات وزير العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري وتنظيم 2024-181 الإدارة المركزية لقطاعه.

يغطي البرنامج مجموعة من الأنشطة والأنشطة الفرعية الرامية إلى توسيع رقمنة الخدمات، وتحيين الإجراءات، وإرساء سجل عقاري حديث، وتهيئة الظروف اللازمة لزيادة مساهمة الضرائب العقارية في إيرادات الدولة.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج «عصرنة التسيير العقاري» فيما يلي:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)؛
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

بغية الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمالية، تلتزم الجهات المعنية ببرنامج «عصرنة التسيير العقاري» بتعزيز الفعالية التشغيلية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تسيير محكم، وتوزيع أمثل للوسائل، وزيادة مسؤولية المتدخلين والموظفين المعنيين. وفي هذا الإطار، يهدف برنامج «عصرنة التسيير العقاري» إلى:

i. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية.

ii. تعزيز حوكمة وظائف الجهات المشاركة في البرنامج.

iii. عصرنة أدوات وأساليب العمل.

1.2. عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

سينفذ برنامج «عصرنة التسيير العقاري» من خلال ثلاثة أنشطة: (i) رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات، و(ii) إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم، و(iii) متابعة تحصيل إيرادات العقارات والتسجيل وتعزيز ولوج المرتفقين إلى الخدمات.

• رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات

يهدف هذا النشاط إلى وضع مجموعة من الحلول المعلوماتية تحت تصرف المديرية العامة للعقارات والتسجيل، بغرض:

- معالجة أوجه القصور في نظم المعلومات المستخدمة حتى الآن؛
- إدخال وظائف جديدة لا تغطيها النظم القائمة بعد.

وسيتيح، من بين أمور أخرى، إرساء حلول معلوماتية من أجل: (i) إصدار سندات عقارية للأراضي العائدة للمطورين العقاريين، و(ii) متابعة المعاملات التي يجريها المطورون العقاريون على السندات العقارية، و(iii) التصريح بالملكية الزراعية، و(iv) إصدار رخص الحيازة، و(v) إحصاء الأسواق لتسجيل عقود الإيجار، و(vi) تسجيل المعاملات المتعلقة بسندات الملكية الزراعية والرهون لدى القرض الزراعي، و(vii) متابعة تحصيل الضرائب العقارية ورسوم التسجيل.

الأنشطة	الهيئات المعنية
إصدار السندات العقارية للأراضي العائدة للمطورين العقاريين	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
متابعة المعاملات التي يجريها المطورون العقاريون على السندات العقارية،	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
إصدار رخص الحيازة على نطاق واسع	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
إحصاء الأسواق لتسجيل عقود الإيجار	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
إحصاء المساحات الزراعية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
التصريح بالملكية الزراعية وبالمعاملات المتعلقة بسندات الملكية الزراعية والرهون لدى القرض الزراعي	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
متابعة تحصيل الضرائب العقارية ورسوم التسجيل	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

• إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم

يهدف هذا النشاط إلى إعداد مخططات التجزئة، و إنشاء قاعدة بيانات للسجل العقاري، وتوفير الوسائل اللازمة لحماية أملاك الدولة، ووضع أسس تسيير عقاري سليم للساحل.

الأنشطة	الهيئات المعنية
إعداد مخططات التجزئة	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إعداد قاعدة بيانات للسجل العقاري (سجل عقاري حضري وسجل عقاري زراعي)	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
تعبئة الوسائل اللازمة لمراقبة أملاك الدولة وحمايتها	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إعداد خطة عمل لإرساء تسيير عقاري سليم للساحل	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

• تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية

يتكون هذا النشاط من شقين:

- تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية: تمكين المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من الحصول على معلومات موثوقة عن الأراضي، واستيفاء الإجراءات العقارية المرتبطة بالعمليات والمعاملات، وتأمين حقوقهم قانونيا، وذلك بصورة متزايدة عبر المنصات الإلكترونية؛
- توسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية: العمل على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بإلزامية تسجيل عقود الإيجار. ولهذا الغرض، ستنفذ حملة لإحصاء الأسواق تمهيدا لتسجيل عقود إيجار التجار.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
توسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج عصرنة التسيير العقاري

2.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

2.1.1. التحليل الاستراتيجي

- **رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات**

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز فعالية وشفافية وجودة الخدمة التي تقدمها المديرية العامة للعقارات والتسجيل. ويستند إلى تشغيل حلول معلوماتية وتبسيط الإجراءات. وعلى الرغم من تحديات مقاومة التغيير ومخاطر الأمن السيبراني، يشكل هذا النشاط فرصة مهمة لتحسين الأداء المؤسسي، وتقليص آجال المعالجة، ورفع رضا المرتفقين.

- **إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم**

يهدف إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم إلى تأمين الحقوق العقارية، وتعزيز الشفافية، ودعم الاستثمار. ويقوم على إرساء بنى تحتية رقمية فعالة، وجمع وتحيين البيانات المتعلقة بالأملاك العمومية بصورة منتظمة. وبشكل تنفيذ هذا النشاط فرصة استراتيجية لتحسين الحوكمة العقارية، والحد من النزاعات، وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين.

- **تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية**

يهدف نشاط تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية إلى تيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات العقارية، مع توسيع الوعاء الضريبي وتحسين موثوقيته. ويستند إلى رقمنة الإجراءات، وتعزيز قدرات المديرية العامة للعقارات والتسجيل في هذا المجال، وتوعية المواطنين، وفي مقدمتهم التجار، بإلزامية تسجيل عقود إيجارهم.

ويشكل هذا النشاط فرصة استراتيجية لزيادة الإيرادات العمومية، وتعزيز الشفافية، وتحسين الثقة في التسيير العمومي.

2.1.2. الرهانات

- **رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات**

تتمثل رهانات نشاط رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات في عصرنة الإدارة وتبسيط عملها، وتحسين فعالية الخدمات العمومية وشفافيتها، وتعزيز ثقة المرتفقين. ويهدف إلى تقليص آجال المعالجة وتكاليفها، وتحسين إمكانية تتبع العمليات، وتشجيع الشمول الرقمي. كما يشكل رافعة استراتيجية لرفع الأداء المؤسسي، وتعزيز الأمن السيبراني لوثائق الملكية، وتسريع الانتقال نحو إدارة حديثة متاحة للجميع.

- **إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم**

تتعلق رهانات إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم بتأمين الحقوق العقارية، وشفافية المعاملات، والحد من المنازعات. ويشكل هذا النشاط رافعة أساسية لتحسين الحوكمة العقارية، وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين، وزيادة الإيرادات الضريبية المرتبطة بالعقار. ويسهم في دعم التخطيط الحضري والريفي، وتحسين استخدام الموارد، ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

- **تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية**

تتمحور رهانات تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية حول تيسير الخدمات العقارية وشفافيتها، وتعزيز الإنصاف الضريبي. ويهدف هذا النشاط إلى تبسيط الوعاء الضريبي وتوسيعه وتحسين موثوقيته ارتباطا بالسجل العقاري الحديث، وتعزيز ثقة المواطنين من خلال تحسين الولوج واعتماد حوكمة أكثر شمولا.

3. عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: فعالية الخدمات المقدمة

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين (المصالح الداخلية)
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

من المقرر، في سنة 2027، تنفيذ ثمانية حلول تقنية لتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة إنجاز الحلول	%			100	100	100

مصدر البيانات:

- نسبة إنجاز الحلول: البيانات المستمدة من تقارير تقدم تنفيذ الحلول.

إيضاحات منهجية:

- نسبة إنجاز الحلول: نسبة عدد الحلول التي دخلت حيز الاستغلال إلى العدد الإجمالي للحلول المبرمجة.

الهدف رقم 2: تعزيز التسيير المستدام للعقار

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

إعداد عدد XXX من مخططات التجزئة وقاعدة بيانات للسجل العقاري (الحضري والزراعي)، إضافة إلى إنجاز مهام مر اقبة وحماية أملاك الدولة.

المؤشرات

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
عدد مخططات التجزئة المعدة والمعتمدة	مخطط					
نسبة المناطق الحضرية المشمولة بمخططات معتمدة	%					
نسبة القطع الحضرية المدرجة في السجل العقاري والمحددة بإحداثيات جغر افية	%					
نسبة الأراضي الزراعية المدرجة في السجل العقاري والمدمجة	%					
نسبة الأملاك العمومية المشمولة بمهام المر اقبة	%					
عدد حالات الشغل غير القانوني المرصودة والمعالجة	قطعة أرضية					
				المستهدف 2026	المستهدف 2027	

مصدر البيانات:

- عدد مخططات التجزئة المعدة والمعتمدة: تقارير الأنشطة؛
- نسبة المناطق الحضرية المشمولة بمخططات معتمدة: تقارير الأنشطة.

- نسبة القطع الحضرية المدرجة في السجل العقاري والمحددة بإحداثيات جغرافية: تقارير الأنشطة؛
- نسبة الأراضي الزراعية المدرجة في السجل العقاري والمدمجة: تقارير الأنشطة؛
- نسبة الأملاك العمومية المشمولة بمهام المراقبة: تقارير الأنشطة؛
- عدد حالات الشغل غير القانوني المرصودة والمعالجة: تقارير الأنشطة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة القطع الحضرية المدرجة في السجل العقاري والمحددة بإحداثيات جغرافية: نسبة عدد القطع التي أدرجت في السجل العقاري وحدد موقعها جغرافيا خلال السنة إلى عدد القطع المدرجة في السجل العقاري؛
- نسبة الأراضي الزراعية المدرجة في السجل العقاري والمدمجة: نسبة عدد المساحات الزراعية (أو مساحتها) المدرجة والمدمجة إلى عدد المساحات الزراعية المستهدفة (أو مساحتها)؛
- نسبة الأملاك العمومية المشمولة بمهام المراقبة: نسبة عدد القطع (أو مساحتها) المشمولة بمهام المراقبة إلى عدد القطع المستهدفة (أو مساحتها)؛
- عدد حالات الشغل غير القانوني المرصودة والمعالجة: عدد القطع التي تبين شغلها بصورة غير قانونية.

4. عرض الوسائل المطلوبة

4.1. المقترحات الميزانوية

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات	**50,700,000**	**9,743,086**	**54,707,879**	**24,319,422**
نفقات العمال	0	0	5,000,000	12,296,293
نفقات اقتناء السلع والخدمات	6,700,000	0	6,700,000	5,677,443
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	44,000,000	9,743,086	30,000,000	6,345,686
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم	**4,700,000**	**903,205**	**3,500,000**	**1,555,863**
نفقات العمال	0	0	5,000,000	1,216,433
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	3,450,000	289,209
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	4,000,000	903,205	2,400,000	50,221
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
نفقات أخرى	0	0	0	0
تعزيزولوج المرتفقين إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية	**4,700,000**	**903,205**	**1,750,000**	**777,932**
نفقات العمال	0	0	5,657,879	703,009
نفقات اقتناء السلع والخدمات	4,700,000	0	1,750,000	74,923
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	903,205	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**60,100,000**	**11,549,496**	**59,957,879**	**26,653,217**
نفقات العمال	0	0	15,657,879	14,215,735
نفقات اقتناء السلع والخدمات	12,100,000	0	11,900,000	6,041,575
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	48,000,000	11,549,496	32,400,000	6,395,907
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0		0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0

4.2. مقترحات الوظائف

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
العقدويون						

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج						

5. تبرير الاعتمادات المطلوبة

5.1. نفقات العمال

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الفئة D						
العقدويون						
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة						
الموظفون المعارون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
العقدويون الذين تتكفل الدولة برواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج						

5.2. طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					التبرير
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخلي	منها خارجي	
1	أطر الفئة A				
1	أطر الفئة B				
المجموع					

5.3. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027 المبالغ	2027 المبالغ	تبريرات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	الماء	0		
	الكهرباء	0		
	التنظيف	850 000	850 000	الإبقاء على المبلغ نفسه الممنوح في سنة 2025.
المجموع		850 000	0	
2. نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها	مواد غذائية غير مخزنة	750 000	1 050 000	زيادة ناجمة عن الاكتتابات المقررة في نهاية سنة 2025 وخلال سنة 2027.
	اشتراكات أخرى	500 000	1 000 000	

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
	المحروقات والزيوت	1 925 000	2 542 000	زيادة مبررة بالتنقلات المقررة في إطار(i) مر اقبة الأملاك العمومية والتفتيش عليها، و(ii) إحصاء الأسواق (المحلات التجارية).
	تصميم نظم التنظيم وحزم البرمجيات			
	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	1 875 000	2 000 000	خصص هذا الغلاف المالي لتغطية مصاريف صيانة المباني الإدارية.
	صيانة وإصلاح المعدات المعلوماتية	200 000	300 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح معدات النقل	750 000	1 250 000	زيادة ناجمة عن ضرورة تلبية احتياجات إصلاح السيارات أثناء المهام، ولا سيما في إطار إحصاء الأسواق (المحلات التجارية)، وإعداد قاعدة بيانات للسجل العقاري، ومر اقبة الأملاك العمومية والتفتيش عليها.
	صيانة وإصلاح المعدات والأثاث المكتبي	100 000	150 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح المعدات الفنية	100 000	150 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	لوازم مكتبية	850 000	1 250 000	زيادة ناجمة عن الأنشطة المرتبطة بإعداد مخططات التجزئة، وإحصاء الأسواق، ومتابعة التحصيل.
	مصاريف التكوين	1 000 000	1 250 000	تنتج هذه الزيادة عن الحاجة إلى تغطية مصاريف تكوين الموظفين، ولا سيما المكتتبين حديثا، على الإجراءات والتطبيقات المعلوماتية التي دخلت حيز الاستغلال.
	مصاريف المهام	2 650 000	3 600 000	تبرر هذه الزيادة بمصاريف التنقل، ولا سيما لإعداد مخططات التجزئة ومر اقبة الأملاك العمومية والتفتيش عليها.
	الطباعة	0	0	
	معدات مكتبية صغيرة	2 000 000	3 000 000	تنتج هذه الزيادة عن ارتفاع عدد المراكز والشبابيك في سنة 2027.
	معدات معلوماتية صغيرة	1 500 000	2 000 000	
	الإشهار والترويج	250 000	1 350 000	تبرر هذه الزيادة بالحاجة إلى بذل جهد كبير عبر وسائل الاتصال المتاحة لمواكبة سياسة الإصلاح الجاري تنفيذها.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027 المبالغ	2027 المبالغ	تبريرات سنة 2027
	أجور الوسطاء والأتعاب	12 262 500	14 715 000	زيادة مبررة بالاحتياجات التالية: (i) إعداد الشروط المرجعية للحلول البرمجية السبعة المقررة، ودفاتر مواصفاتها الفنية التفصيلية ودفاتر اختبارات استلامها، و(ii) إعداد أدلة إجراءات للمديرية العامة للعقارات والتسجيل، و(iii) إعداد الشروط المرجعية لنظام معلومات لتسيير التحفيظ العقاري، ودفتر المواصفات الفنية التفصيلية ودفتر اختبارات الاستلام؛ وإعداد خطة عمل لإرساء تسيير عقاري سليم للساحل.
المجموع		26 712 500	0	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات				
المجموع		0	0	
المجموع العام		27 562 500	6 041 575	

5.4. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2025 المبالغ	2027 المبالغ	تبريرات سنة 2027
تحويلات مباشرة إلى الخارج وإلى المنظمات الدولية				
المجموع العام				

5.5. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
	2026-2027					

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
	2022-2027					
المجموع العام						

تبريرات سنة 2027:

-

البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة

1. تقديم برنامج تسيير أملاك الدولة

يشكل برنامج تسيير أملاك الدولة أداة استراتيجية رئيسية لعصرنة العمل العمومي.

ويستجيب لمطلبين متلازمين:

1. **تحسين الإحاطة بمجموع أملاك الدولة العقارية والمنقولة من خلال جرد شامل ومحيّن؛**
2. **تحسين تسيير هذه الأملاك وتثمينها وزيادة مردوديتها، لجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.**

الرؤية الاستراتيجية

تقوم رؤية هذا البرنامج على ثلاثة مبادئ أساسية:

- **الأداء الاجتماعي والاقتصادي: ينبغي أن تحقق أملاك الدولة قيمة مضافة، وتسهم في استدامة الميزانية، وتدعم السياسات العمومية.**
- **الشفافية وتقديم الحسابات: يجب أن يكون تسيير الأملاك قابلا للتتبع والتحقق، ومتوافقا مع المعايير الوطنية والدولية.**
- **النجاعة الإدارية: عصرنة الإجراءات، وتقليص الآجال، ومواءمة الإطار القانوني، ورقمنة تسيير الأملاك.**

محاور التدخل ذات الأولوية

1. الإحصاء والجرد الشامل

- تنظيم حملات وطنية لإحصاء الأملاك العمومية (المباني والأراضي والتجهيزات).
- إعداد وتحيين قاعدة بيانات مركزية.
- التحقق من قوائم الجرد والمصادقة عليها بمشاركة خبراء مستقلين.

الهدف: بلوغ تغطية بنسبة 90% بحلول سنة 2027 و100% بحلول سنة 2028.

2. تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها

- إجراء خبرات لتحديد القيم السوقية والإيجارية.
- تأجير العقارات الشاغرة المملوكة للدولة والتنازل عن الممتلكات التي لم تعد مستخدمة.
- إنشاء مرصد للقيم الإيجارية والسوقية.

الهدف: رفع نسبة الأملاك المثمّنة إلى 70% في سنة 2027، وتحقيق إيرادات سنوية تفوق 2,8 مليار أوقية جديدة.

3. المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك

- إعداد ميزانية عمومية مجمعة للأملاك.
- تطوير واستخدام جدول تسيير أملاك الدولة (TGPE).

- الإدماج المنتظم للبيانات في المحاسبة العامة للدولة.

الهدف: ضمان نسبة مطابقة محاسبية تفوق 95% في سنة 2027، وتقليص أجل إعداد الميزانيات العمومية إلى 6 أشهر.

4. توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته ورقمنته

- مراجعة ومواءمة النصوص القانونية المؤطرة لتسيير الأملاك.
- اعتماد نظام مندمج لتسيير الأملاك (SIGP).
- تكوين المسيرين وتعزيز مهنيتهم.
- توعية المؤسسات العمومية بالمعايير الجديدة.

الهدف: بلوغ نسبة رقمنة للإجراءات المتعلقة بالأملاك قدرها 70% في سنة 2027 و90% في سنة 2028.

رهانات البرنامج وتحدياته

يندرج البرنامج في سياق يتسم بما يلي:

- **تشتت قوائم الجرد القائمة وعدم كفاية تحيينها.**
- **ضعف تثمين جزء من أملاك الدولة، بما يؤدي إلى فقدان إيرادات للدولة.**
- **ضعف الإدماج المحاسبي لبيانات الأملاك في القوائم المالية العمومية.**
- **الحاجة الملحة إلى عصرنة الإطار القانوني والفني، ولا سيما عبر الرقمنة وتعزيز مهنية المصادر البشرية.**

في مواجهة هذه التحديات، يسعى البرنامج إلى تحقيق الغايات التالية:

- **الاستخدام الأمثل للأملاك العمومية وزيادة مردوديتها؛**
- **تعزيز الشفافية وتقديم الحسابات؛**
- **مواءمة الإطار المؤسسي والقانوني؛**
- **تحسين نجاعة الإدارة وجودة الخدمة المقدمة للمرتفقين.**

الغايات المنتظرة بحلول سنة 2028

- **جرد كامل (100%) يحيّن بانتظام.**
- **تحسين تثمين الأملاك، مع خفض نسبة الشغور إلى 10% كحد أقصى.**
- **إيرادات مجمعة من أملاك الدولة تتجاوز 3,5 مليار أوقية جديدة سنويا.**
- **إدماج محاسبي كامل يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS).**
- **إطار معصرن ومرقمن، بمسيرين مؤهلين وإجراءات موحدة بنسبة 90%.**

1.1 نطاق برنامج تسيير أملاك الدولة

تتولى مديرية أملاك الدولة متابعة ممتلكات الدولة المنقولة والعقارية وما قد يطرأ عليها من تنازل. وتستثنى من مجال اختصاصها الأصول المالية، والمساهمات، والأراضي غير المبنية التابعة للدولة. وتتولى، على وجه الخصوص:

- إرساء قاعدة بيانات للمحاسبة المادية للدولة، بالتعاون مع القطاعات الوزارية الأخرى؛
- إجراء إحصاء أملاك الدولة؛
- متابعة أملاك الدولة؛
- تسيير الأملاك الخاصة المنقولة والعقارية للدولة، ولا سيما عن طريق التنازل عنها ومبادلتها وتخصيصها؛
- إجراء الخبرات وتحديد القيم السوقية والإيجارية للعقارات قبل كل عملية شراء أو بيع أو مبادلة أو إيجار لصالح الدولة، وكذلك، بناء على طلبها، لصالح المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والجماعات العمومية الجهوية والمحلية، والشركات العمومية؛
- بيع المنقولات والتجهيزات التي لم تعد مستخدمة والعائدة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- تأجير العقارات المملوكة للدولة لصالح الغير؛
- إحصاء الأملاك الخاصة المنقولة والعقارية للدولة، وإعداد جرد شامل لها، وتسيير حركتها.

يضطلع برنامج تسيير أملاك الدولة بدور استراتيجي في تثمين الرصيد العقاري العمومي، و إتاحة تتبعه، وتحسين استخدامه. ويندرج ضمن منطق عصرنة العمل العمومي، وضبط الميزانية، وتحسين الأداء المؤسسي.

يهدف برنامج تسيير أملاك الدولة إلى إرساء حوكمة حديثة للأملاك، تقوم على إمكانية التتبع والتثمين الاقتصادي والشفافية القانونية. ويندرج ضمن أولويات إصلاح الدولة، ويرمي إلى:

- الإحاطة الشاملة بالأملاك العمومية؛
- تحسين استخدامها وزيادة مردوديتها؛
- التجميع المحاسبي وتقديم الحسابات؛
- مواءمة الإطار القانوني والتشغيلي.

1.2 عرض الأنشطة و أنشطتها الفرعية

برنامج تسيير أملاك الدولة:

النشاط رقم 1: إحصاء وجرد أملاك الدولة العقارية والمنقولة

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز المعرفة الشاملة بالأملاك العمومية، بغية تحسين تسييرها وحمايتها واستغلالها على الوجه الأمثل. يراجع دور الوزارات في الإحصاء.

تتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة	الهيئات المعنية
تنظيم حملات وطنية لإحصاء الأملاك العمومية (المباني والأراضي والتجهيزات).	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)
إعداد وتحيين قاعدة بيانات مركزية للمحاسبة المادية.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)
نشر فرق جهوية لإجراء عمليات الجرد المادي.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)
التحقق من قوائم الجرد والمصادقة عليها بمشاركة خبراء مستقلين.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)

جدول المؤشرات — النشاط رقم 1

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
نسبة تغطية الجرد (%)	نسبة الأملاك المحصاة إلى المجموع المقدر	%	سنوي
عدد الممتلكات المسجلة في قاعدة البيانات	العدد الإجمالي للممتلكات المدمجة في القاعدة المركزية	وحدات	فصلي / سنوي
نسبة التحيين السنوي لقوائم الجرد (%)	نسبة التحيين المنجز كل سنة	%	سنوي
متوسط أجل تسجيل ممتلك جديد (بالأيام)	المدة الفاصلة بين الاقتناء والتسجيل الرسمي	أيام	شهري

النشاط رقم 2: التسيير الناجع لأملاك الدولة: الخبرة والتثمين وزيادة المردودية

يهدف هذا النشاط إلى تحويل أملاك الدولة العقارية إلى مصدر للقيمة المضافة والإيرادات، مع تعزيز شفافية تسييرها وفعالية استخدامها.

تتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة	الهيئات المعنية
إجراء خبرات لتحديد القيم السوقية والإيجارية للعقارات.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).
إطلاق برامج لتأجير العقارات الشاغرة المملوكة للدولة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).
نقل الملكية أو التنازل عن الممتلكات التي لم تعد مستخدمة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).
إنشاء مرصد للقيم الإيجارية والسوقية.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).

جدول المؤشرات — النشاط رقم 2

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
عدد الخبرات المنجزة سنويا	قياس الجهد المبذول لتقييم الرصيد العقاري العمومي من حيث قيمته السوقية والإيجارية	العدد	سنوي
نسبة الأملاك المثمّنة (%)	نسبة الأملاك المحصاة التي تدر إيرادات فعلية	%	سنوي
الإيرادات السنوية (بالأوقية الجديدة)	المبلغ الإجمالي للإيرادات المتأتية من تسيير أملاك الدولة	أوقية جديدة	سنوي
نسبة شغور العقارات العمومية (%)	نسبة الأملاك الشاغرة أو غير المستخدمة إلى مجموع الأملاك	%	فصلي / سنوي

النشاط رقم 3: المتابعة المحاسبية وتسيير الأملاك: الميزانيات العمومية المجمعة، وجدول تسيير أملاك الدولة (TGPE)، والإدماج والتحيين

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز الحوكمة المالية لأملاك الدولة، بضمان متابعتها محاسبيا وإدماج بياناتها وتحيينها ضمن إطار معياري متين.

ينتظم هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة	الهيئات المعنية
إعداد ميزانية عمومية مجمعة لأملاك الدولة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).
تطوير وتنفيذ نظام جدول تسيير أملاك الدولة (TGPE).	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).
إدماج بيانات الأملاك في المحاسبة العامة للدولة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)، والوزارة المكلفة بالمالية
التدقيق المنتظم في حركة الأملاك والتحيين السنوي للقوائم المحاسبية للأملاك.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة).

جدول المؤشرات — النشاط رقم 3

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
نسبة إدماج الأملاك في الميزانية العمومية المجمعة (%)	قياس نسبة الأملاك المدمجة فعليا في الميزانية العمومية المجمعة	%	سنوي
عدد الميزانيات العمومية المجمعة المعدة والمعتمدة سنويا	تقييم إعداد الميزانيات العمومية للأملاك واعتمادها	العدد	سنوي
نسبة المطابقة المحاسبية (%)	التحقق من احترام المعايير الوطنية والدولية في التجميع المحاسبي	%	سنوي
متوسط أجل إعداد الميزانية العمومية للأملاك (بالأشهر)	المدة الفاصلة بين إقفال السنة المالية وإعداد الميزانية العمومية	أشهر	سنوي

النشاط رقم 4: توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته وتحيينه

يهدف هذا النشاط إلى عصرنة وتوحيد الإطار المؤسسي والقانوني والفني لتسيير الأملاك، بما يجعله أكثر رقمنة ومهنية وتوجها نحو خدمة المرتفقين.

ينتظم هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة	الهيئات المعنية
مراجعة ومواءمة النصوص القانونية المؤطرة لتسيير الأملاك.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
اعتماد نظام معلوماتي مندمج لتسيير الأملاك (SIGP).	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
تكوين مسيري أملاك الدولة وتعزيز مهنيتهم.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
توعية المؤسسات العمومية باستخدام المعايير الجديدة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،

جدول المؤشرات — النشاط رقم 4

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
عدد النصوص التنظيمية التي تمت مراجعتها أو اعتمادها	قياس تطور الإطار القانوني ومواءمته	العدد	سنوي
نسبة رقمنة الإجراءات المتعلقة بالأملاك (%)	متابعة نسبة الإجراءات المعالجة عبر النظام المندمج لتسيير الأملاك (SIGP)	%	سنوي
عدد مسيري الأملاك الذين تلقوا تكوينا	تقييم جهود تعزيز القدرات	العدد	سنوي
نسبة رضا المرتفقين (%)	قياس انطباع المستفيدين من خلال استطلاع سنوي	%	سنوي

2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج تسيير أملاك الدولة

2.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

2.1.1 التحليل الاستراتيجي

في إطار تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بتسيير أملاك الدولة، يهدف هذا البرنامج، خلال السنوات الثلاث المقبلة، إلى تحسين معرفة الأملاك العقارية والمنقولة العمومية وتثمينها وحوكمتها.

ويسعى البرنامج إلى دفع مسار عصرنة أدوات التسيير، وتعزيز الشفافية في محاسبة الأملاك، وزيادة المردودية الاجتماعية والاقتصادية لممتلكات الدولة.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، يسهم برنامج تسيير أملاك الدولة في فعالية العمل العمومي، واستدامة الميزانية، وجودة الخدمة المقدمة للمواطنين والمؤسسات.

يواجه برنامج تسيير أملاك الدولة تحديات كبرى في سياق يتسم بما يلي:

- تشتت قوائم الجرد وعدم كفاية تحيينها؛
- ضعف تثمين جزء من أملاك الدولة؛
- ضعف الإدماج المحاسبي والمالي لبيانات الأملاك؛
- وضرورة عصرنة المعايير والأدوات الرقمية لتعزيز نجاعة الإدارة.
-

2.1.2 عرض الأهداف الاستراتيجية

يسعى برنامج تسيير أملاك الدولة، استرشادا برؤية قائمة على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: الإحصاء والجرد الشامل للأملاك العقارية والمنقولة العمومية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- **موثوقية بيانات الأملاك وشمولها**
- **الشفافية وإمكانية التتبع في تسيير الأملاك العمومية**
- **تحسين التخطيط و اتخاذ القرار**

النتيجة السنوية المنتظرة: في سنة 2027، ستواصل مديرية أملاك الدولة جهودها لتحسين تغطية الجرد الوطني، وتعزيز التحيين السنوي للبيانات، وتقليص أجل تسجيل الممتلكات الجديدة. وفي الاتجاه نفسه، سيسهم البرنامج في تعزيز شفافية الأملاك العمومية وحوكمتها.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
نسبة تغطية الجرد	%	0%	30 %	90 %	95%	100 %
عدد الممتلكات المسجلة في قاعدة البيانات	وحدات	0	30000	90000	95000	100000
نسبة التحيين السنوي لقوائم الجرد	%	0%	30 %	90%	92%	95 %
متوسط أجل تسجيل ممتلك جديد	أيام	0	3	1	1	1/2

مصادر البيانات:

- مديرية أملاك الدولة
- القطاعات الوزارية
- المنصة المركزية للتصريح بأملاك الدولة العقارية والمنقولة

إيضاحات منهجية:

- تحتسب النسب بالقياس إلى الحجم المقدر للأملاك على المستوى الوطني.
- يمثل متوسط الأجل المدة الإدارية الفاصلة بين الاقتناء والتسجيل الفعلي.
- تشمل التوقعات متعددة السنوات آثار الرقمنة ونشر الفرق الجهوية.

الهدف رقم 2: تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- تحسين الأداء الاقتصادي للأملاك

- الاستخدام الأمثل للممتلكات العمومية

- زيادة الإيرادات المتأتية من تسيير الأملاك

النتيجة السنوية المنتظرة: يستهدف البرنامج، في سنة 2027، رفع نسبة الأملاك المدرة للإيرادات إلى أكثر من 70%، وخفض نسبة الشغور إلى أقل من 15%، وزيادة الإيرادات إلى ما يتجاوز 2,8 مليار أوقية جديدة. وبالتزامن مع ذلك، ستعزز مديرية أملاك الدولة إجراء الخبرات، وستنشئ مرصدا للقيم الإيجارية والسوقية.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
عدد الخبرات المنجزة	العدد	0	3	6	8	10
نسبة الأملاك المثمّنة	%	0 %	30 %	90 %	95%	100 %
الإيرادات السنوية من أملاك الدولة	أوقية جديدة	0 مليار	1,8 مليار	2,3 مليار	2,8 مليار	3,5 مليار
نسبة شغور الأملاك	%	0 %	30 %	15 %	15%	

مصادر البيانات:

- مديرية أملاك الدولة
- القطاعات الوزارية
- المنصة المركزية للتصريح بأملاك الدولة العقارية والمنقولة

إيضاحات منهجية:

- تشمل الإيرادات الإيجارات والتنازلات والتصرفات الناقلة للملكية.
- تحتسب نسبة الشغور على أساس مجموع المباني والمساكن المحصاة.
- تحتسب الخبرات وفقا للتقارير المعتمدة.

الهدف رقم 3: المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- تعزيز موثوقية و انتظام المتابعة المحاسبية للأملاك

- تعزيز الشفافية وتقديم الحسابات

- تحسين حوكمة الأملاك وتوجيه تسييرها

النتيجة السنوية المنتظرة: في سنة 2027، سيسرع برنامج تسيير أملاك الدولة إدماج بيانات الأملاك في المحاسبة العامة، بالتعاون مع المديرية العامة للميزانية (DGB) والمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP)، ويضمن إعداد الميزانيات العمومية المجمعة بانتظام، ويستهدف نسبة مطابقة محاسبية للمعايير الوطنية والدولية تفوق 95%.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
نسبة إدماج الأملاك في الميزانية العمومية المجمعة	%	0%	30 %	85 %	90%	95 %
عدد الميزانيات العمومية المجمعة المعدة والمعتمدة	العدد	0	2	4	4	3
نسبة المطابقة المحاسبية	%	0%	30 %	85 %	92%	100 %
متوسط أجل إعداد الميزانية العمومية للأملاك	أشهر	0	12	6	5	4

مصادر البيانات:

- وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري
- الوزارة المكلفة بالمالية
- محكمة الحسابات

إيضاحات منهجية:

- تحتسب نسبة الإدماج على أساس الأملاك المحصاة.
- يقاس متوسط الأجل بين إقفال السنة المالية ونشر الميزانية العمومية.

- تشمل معايير المطابقة المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) والإطار المحاسبي الوطني.

الهدف رقم 4: توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته وتحيينه

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- مواءمة وتحيين الإطار القانوني والتنظيمي

- عصرنة أدوات وإجراءات التسيير

- تعزيز مهنية وقدرات المتدخلين في مجال الأملاك

النتيجة السنوية المنتظرة: في سنة 2027، سينفذ البرنامج إصلاحا قانونيا وتنظيميا لتسيير الأملاك، يشمل:

- مراجعة ومواءمة النصوص المؤطرة لتسيير الأملاك؛
- اعتماد نظام مندمج لتسيير الأملاك (SIGP) لرقمنة الإجراءات وتأمينها؛
- تكوين مسيري الأملاك وتعزيز مهنيتهم؛
- وتوعية المؤسسات العمومية بتطبيق المعايير الجديدة.

ويتمثل الهدف في جعل تسيير الأملاك أكثر عصرنة و انسجاما وشفافية وتوجها نحو خدمة المرتفقين.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
عدد النصوص التنظيمية التي تمت مراجعتها أو اعتمادها	العدد	0	2	6	7	8
نسبة رقمنة الإجراءات المتعلقة بالأملاك	%	0%	30 %	90 %	95%	100 %
عدد مسيري الأملاك الذين تلقوا تكوينا	العدد	0	15	150	175	200
نسبة رضا المرتفقين	%	0%	40 %	50 %		95

مصادر البيانات:

- مديرية أملاك الدولة
- القطاعات الوزارية
- المنصة المركزية للتصريح بأملاك الدولة العقارية والمنقولة

إيضاحات منهجية:

- تحتسب نسبة الرقمنة استنادا إلى الإجراءات المعالجة عبر النظام المندمج لتسيير الأملاك (SIGP).
- تستمد نسبة الرضا من استطلاعات سنوية لدى المرتفقين المؤسسين.
- النصوص القانونية المحتسبة هي النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية.
- يشمل المسيرون الذين تلقوا تكوينا الموظفين على المستويين المركزي والجهوي.

3. عرض الوسائل المطلوبة

3.1 المقترحات الميزانوية

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
الإحصاء والجرد الشامل	16,000,000	1,586,963	20,000,000	8,890,647
نفقات العمال	0	0	8 000 000	4,999,096
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	8 000 000	3,785,440
نفقات الاستثمار	1 000 000	1,586,963	1 000 000	106,111
نفقات أخرى	0	0	3 000 000	0
تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها	5,000,000	495,926	15,000,000	6,667,985
نفقات العمال	0	0	5 000 000	4,105,538
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	3 000 000	1,865,289
نفقات الاستثمار	5 000 000	495,926	5 000 000	697,158
نفقات أخرى	0	0	2 000 000	0
المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,324
نفقات العمال	0	0	2 000 000	1,736,211
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	3 000 000	1,972,052
نفقات الاستثمار	5 000 000	495,926	5 000 000	737,061
توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته وتحيينه	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,323
نفقات العمال	0	0	2 000 000	2,037,506
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	2 000 000	1,542,850
نفقات الاستثمار	5 000 000	495,926	5 000 000	864,967
نفقات أخرى	0	0	1 000 000	0
مجموع البرنامج	16,000,000	3,074,741	55,000,000	24,449,279

3.2 مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	المنجز2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات – المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون						
الفئة A	0	0	0	0	0	0
الفئة B	0	0	0	0	0	0
الفئة C	0	0	0	0	0	0
الفئة D	0	0	0	0	0	0
العقدويون	0	0	0	0	0	0
المجموع	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

3.3 تبرير الاعتمادات المطلوبة

3.3.1 نفقات العمال

الفئة	توقعات 2026		توقعات 2027		الفارق بين 2026 و2025	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	فارق الأعداد	فارق الكلفة
الموظفون						
الفئة A	0	0	0	0	0	0
الفئة B	0	0	0	0	0	0
الفئة C	0	0	0	0	0	0
الفئة D	0	0	0	0	0	0
العقدويون	0	0	0	0	0	0
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة	0	0	0	12,878,351	0	12,878,351
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة	-	-	-	-	-	-
الموظفون المعارون	-	-	-	-	-	-
العقدويون الذين تتكفل الدولة برواتبهم	-	-	-	-	-	-
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**0**	**0**	**0**	**12,878,351**	**0**	**12,878,351**

3.3.2 نفقات اقتناء السلع والخدمات

3.3.2.1 نفقات السلع والخدمات الإلزامية

طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
معدات ومستهلكات مكتبية	6 000 000	2 499 717	زيادة مرتبطة بتوسيع المصالح واعتماد أدوات مكتبية حديثة.
المجموع	0	2 499 717	

3.3.2.2 نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها

طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
مواد غذائية غير مخزنة	800 000	333 296	لوازم للمهام والاستقبالات الرسمية
ملابس غير مخزنة	100 000	41 662	أزياء موحدة ومخصصات للأعوان الميدانيين
المحروقات والزيوت	800 000	333 296	زيادة مرتبطة بتكثيف مهام الإحصاء
صيانة المعدات والأثاث المكتبي	350 000	145 817	زيادة ناجمة عن التجديد التدريجي
صيانة المعدات الفنية	200 000	83 324	العصرنة وزيادة أعمال الصيانة
صيانة معدات النقل	150 000	62 493	تقادم حظيرة السيارات
صيانة المعدات المعلوماتية	200 000	83 324	نشر نظام تسيير الأملاك (SIGP)
صيانة المباني الإدارية	300 000	124 986	إصلاحات وتأهيل تدريجي
صيانة التطبيقات والبرمجيات	1 500 000	624 929	الصيانة السنوية لنظام تسيير الأملاك (SIGP) والبرمجيات الأخرى
الطباعة	1 000 000	416 620	وسائط الاتصال والتقارير
أجور الوسطاء والأتعاب	4 400 000	1 833 126	خبراء قانونيون ودراسات متخصصة
مواد التنظيف	200 000	83 324	زيادة العناية بالمباني
المجموع	0	4 166 197	

3.3.2.3 نفقات أخرى للسلع والخدمات

طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
مصاريف المهام داخل البلاد	1 000 000	416 620	تكثيف مهام الإحصاء
مصاريف تكوين الموظفين	1 500 000	624 929	خطة التكوين المستمر
الدراسات والبحث والتوثيق	1 500 000	624 929	دراسات فنية وقانونية
مصاريف الاستقبال والحفلات والمراسم	1 000 000	416 620	الاتصال المؤسسي
خدمات أخرى	1 000 000	416 619	خدمات خارجية متنوعة
المجموع	0	2 499 717	

3.3.3 نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية 2027	التمويلات الخارجية 2027	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027
التعاقد مع مكتب خبرة لتطوير نظام للمحاسبة المادية	2027	0	0	2 405 297	0	2 405 297
						0
المجموع العام		0	0	0	12 000 000	0

تبريرات سنة 2027:

- إرساء نظام للمحاسبة المادية لتعزيز إمكانية تتبع الأملاك والاستجابة لمعايير الحوكمة.
- بناء مقر حديث وعملي لمركزة تسيير الأملاك وتحسين استقبال المرتفقين.

3.3.4 مشاريع التجهيز

طبيعة التجهيز	الكمية الحالية	الكمية المطلوبة (2027)	النفقات المقترحة (بالأوقية الجديدة)	التبريرات
اقتناء خادم وبرمجيات متخصصة للتدقيق والأرشفة	0	3	601 324	ضروري لتنفيذ النظام المندمج لتسيير الأملاك (SIGP)، والأرشفة الإلكترونية، وتدقيق بيانات الأملاك.
المجموع			601 324	



وزارة الزراعة والسيادة الغذائية

22

المشروع السنوي للأداء

الفهرس

العنوان :وزارة الزراعة والسيادة الغذائية (MASA) .....
العرض الاستراتيجي للقطاع الوزاري .....
1.النطاق .....
التنسيق بين القطاعات الوزارية: .....
2. النصوص المرجعية الرئيسية .....
3. الإصلاحات الرئيسية .....
4. أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي .....
5.الأهداف الأكثر تمثيلاً .....
الهدف رقم :1 زيادة المساحات المستصلحة .....
الهدف رقم :2زيادة الإنتاج الزراعي حسب الشعب والإنتاج على مدار السنة .....
ملخص اعتمادات القطاع الوزاري .....
ملخص الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة .....
ملخص الاعتمادات حسب البرامج وأبواب الإنفاق .....
البرنامج – 063 الدعم .....
1.نطاق البرنامج .....
2.عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها .....
النشاط :01 القيادة والتنسيق .....
النشاط :02 التدقيق .....
النشاط :03 التخطيط –المتابعة والتقييم –التعاون .....
النشاط :04 البحث والتكوين .....
النشاط :05 التنسيق الجهوي .....
3.التأطير الاستراتيجي .....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
4.الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانية .....
البرنامج – 064 الاستصلاح الريفي .....
1.نطاق البرنامج .....
2.عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها .....
النشاط :01 الاستصلاحات المائية الزراعية .....
النشاط :02 البنى التحتية الريفية .....
3.التأطير الاستراتيجي .....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
4.الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف رقم :1 زيادة المساحات المهيأة .....
الهدف رقم :2 حماية المناطق المزروعة من تجول الحيوانات .....

عرض الوسائل المطلوبة.....
المقترحات الميزانية .....
البرنامج – 065 تنمية الإنتاج الزراعي.....
1.نطاق البرنامج .....
2.عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها .....
النشاط :01 دعم تطوير الشُعب الزراعية .....
النشاط :02 تعزيز الميكنة الزراعية.....
النشاط :03 تطوير شعبة البذور .....
النشاط :04 الإرشاد والتنظيم المهني والاجتماعي .....
3.التأطير الاستراتيجي .....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
4.الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف رقم :1 زيادة الإنتاج الزراعي بصورة مستدامة حسب الشعب الإنتاجية.....
الهدف رقم :2 إضفاء الطابع المهني على نظم الإنتاج وتحديثها.....
عرض الوسائل المطلوبة.....
المقترحات الميزانية .....
البرنامج – 066 حماية النباتات.....
1.نطاق البرنامج .....
2.عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها .....
النشاط :01 مكافحة آفات وأمراض المحاصيل الزراعية .....
النشاط :02 المراقبة والرقابة الصحية النباتية .....
3.التأطير الاستراتيجي .....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
4.الأهداف الاستراتيجية .....
الهدف رقم :1الحد من الخسائر الزراعية الناجمة عن الآفات والأمراض .....
الهدف رقم :2 تعزيز المراقبة والوقاية الصحية النباتية.....
عرض الوسائل المطلوبة.....
المقترحات الميزانية .....

العنوان :وزارة الزراعة والسيادة الغذائية (MASA)

العرض الاستراتيجي للقطاع الوزاري

1. النطاق

يشمل القطاع الوزاري جميع المهام المنوطة بوزارة الزراعة والسيادة الغذائية، ويتعلق الأمر ب :

- حوكمة القطاع الزراعي وتخطيطه وتنسيقه الاستراتيجي؛
- الاستصلاح الريفي والبنى التحتية المائية الزراعية؛
- تطوير الإنتاج الزراعي وهيكلة الشُعب الزراعية؛
- وقاية النباتات وحماية المحاصيل؛
- البحث والتكوين الزراعي والإرشاد الزراعي الميداني؛
- تنشيط المنظومة الجهوية ومتابعة السياسات الزراعية على المستوى المحلي.

التنسيق بين القطاعات الوزارية:

تربط وزارة الزراعة والسيادة الغذائية علاقات تنسيق رئيسية مع :

- الوزارة المكلفة بالثروة الحيوانية، من أجل الإدارة المتكاملة للأنشطة الزراعية ـ الرعوية؛
- الوزارة المكلفة بالمياه، من أجل تأمين الموارد المائية؛
- الوزارة المكلفة بالبيئة، من أجل الإدارة المستدامة للأراضي؛
- الوزارة المكلفة بالتجهيز، من أجل تنسيق البنى التحتية.

2. النصوص المرجعية الرئيسية

تستند تدخلات وزارة الزراعة والسيادة الغذائية إلى النصوص المرجعية التالية:

- طموحي للوطن؛
- إعلان السياسة العامة للحكومة؛
- استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP)؛
- استراتيجية تنمية القطاع الريفي؛
- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي؛
- الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (PNDA)؛
- الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر المناخية؛
- التنظيم الإداري للوزارة (الهيكل التنظيمي والمراسيم والقرارات)؛
- التوجيهات الحكومية المتعلقة بالسيادة الغذائية؛
- النصوص المنظمة للشعب الزراعية واعتماد البذور وحماية النباتات؛
- الأطر التنظيمية للتعاون الدولي في القطاع الزراعي.

3. الإصلاحات الرئيسية

تشمل الإصلاحات الهيكلية الرئيسية ما يلي:

- تحديث نظام التخطيط والمتابعة والتقييم، بما في ذلك رقمنة البيانات الزراعية؛
- إعادة تنشيط قطاع البذور، بهدف تحقيق الاكتفاء الوطني من البذور المعتمدة؛
- تحديث منظومة وقاية النباتات، من خلال تعزيز مراقبة الجراد والرقابة على الحدود؛
- إدخال الميكنة والتكنولوجيات الزراعية الجديدة، وإضفاء الطابع المهني على الشُعب؛
- الالتزام بإصلاح منظومة صيانة المنشآت المائية الزراعية؛
- إضفاء الطابع المهني على المنظمات المهنية والاجتماعية؛
- تعزيز أنظمة البحث والتكوين الزراعي

4. أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

تميزت السنوات الأخيرة بما يلي:

- زيادة المساحات المهيأة، مع استمرار عدم كفايتها لتلبية الطلب الغذائي؛
- الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي؛
- عجز الإنتاج المحلي من البذور، الذي يجري تعويضه عن طريق الاستيراد؛
- تزايد الضغط الناتج عن الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل؛
- تزايد الاحتياجات إلى الميكنة والإرشاد الزراعي؛
- عدم كفاية هيكلة الشُعب الزراعية والمنظمات المهنية.

وتفرض القيود المتعلقة بالميزانية ما يلي:

- إعطاء الأولوية للاستثمارات الهيكلية؛
- تحسين كفاءة صيانة المنشآت؛
- تعزيز التنسيق الجهوي؛
- تحسين الاستفادة من التمويلات الخارجية.

وتستند الخيارات الاستراتيجية لوزارة الزراعة والسيادة الغذائية إلى:

- زيادة الإنتاجية الزراعية؛
- تطوير البنى التحتية للري؛
- تحديث منظومة الحماية ووقاية النباتات؛
- تحقيق الاستقلالية في مجال توفير البذور؛
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية.

5. الأهداف الأكثر تمثيلاً

الهدف رقم 1: زيادة المساحات المستصلحة

النتيجة المتوقعة لسنة 2027
استصلاح أو إعادة تأهيل مساحات إضافية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024	2025 م.أ.س	2026 محينة	الهدف 2027	الأفق 2029
المساحة المهيأة	هكتار				1000	5000
عدد السدود المنجزة (مساحات احواض السدود) مساحة احواض السدود	عدد هكتار				26 1300	50 2500

الهدف رقم 2: زيادة الإنتاج الزراعي حسب الشعب والإنتاج على مدار السنة

النتيجة المتوقعة لسنة 2027

زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين المردودية في الشُعب الرئيسية **(وفقاً للتوقعات المستخلصة من الفرضية المتوسطة ضمن ثلاث فرضيات لإنتاج الحبوب، والمحددة استناداً إلى نتائج الحملات الزراعية الخمس الأخيرة وتقارير المرور الأول للفريق الفني المكلف بمتابعة الحملة الزراعية والرعوية .(GTS)**

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024	2025 م.أ.س	2026 محينة	الهدف 2027	الأفق 2029
إنتاج شعبة الحبوب التقليدية	طن			141 528	165 248	
إنتاج شعبة الزراعة المروية (الأرز)	طن			541 357	562 482	
إنتاج شعبة الخضروات	طن			258 245		

ملخص الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة

البرامج والأنشطة	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	2027المطلوبة لسنة	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	2027المطلوبة لسنة
البرنامج :063 الدعم		**6 620 199 464**	**3 895 811 057**	**3 127 435 482**
النشاط :01 القيادة والتنسيق		6 590 199 464	3 760 083 290	2 980 400 926
النشاط :02 التدقيق			2 534 979	2 623 751
النشاط :03 التخطيط والمتابعة والتقييم والتعاون		30 000 000	27 074 209	37 620 056
النشاط :04 البحث والتكوين			61 662 285	53 933 689
النشاط :05 التنسيق الجهوي			44 456 293	52 857 060
البرنامج :064 الاستصلاح الريفي		**26 329 592 776**	**1 613 757 942**	**2 764 384 940**
النشاط :01 الاستصلاحات المائية الزراعية		22 487 833 748	1 259 482 942	1 975 174 618
النشاط :02 البنى التحتية الريفية		3 841 759 028	354 275 000	789 210 322
البرنامج :065 تطوير الإنتاج الزراعي		**3 170 090 000**	**516 363 023**	**943 063 978**
النشاط :01 دعم تطوير الشُعب الزراعية		1 974 730 000	88 857 119	334 329 599
النشاط :02 تطوير شُعبة البذور			6 024 425	6 024 425
النشاط :04 الإرشاد والتنظيم المهني والاجتماعي		1 195 360 000	421 481 479	602 709 954
البرنامج :066 حماية النباتات		**537 000 000**	**192 174 247**	**239 174 247**
النشاط :01 مكافحة آفات وأمراض النباتات		537 000 000	188 947 966	235 947 966
النشاط :02 الرقابة الصحية النباتية			3 226 281	3 226 281
المجموع العام		**36 656 882 240**	**6 218 106 269**	**7 074 058 647**

تعكس هيكلة الميزانية الواردة في الجدول بوضوح الخيارات الاستراتيجية للوزارة، التي تراهن على تطوير البنى التحتية الزراعية وتحديث الإنتاج لتعزيز السيادة الغذائية.

وتبرز الجهود المبذولة في مجال الاستصلاحات المائية الزراعية والميكنة وشُعبة البذور توجهاً واضحاً نحو تحسين الإنتاجية والحد من التبعية للخارج.

ومن جهة أخرى، فإن تعزيز وظائف القيادة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتنسيق الجهوي، رغم محدودية الاعتمادات المخصصة لها، يُعد ضرورياً لضمان الفعالية الشاملة للمنظومة.

وهكذا، تبرز الهيكلة المعروضة وجود توازن بين الاستثمارات الكبرى والدعم المؤسسي، وهو عنصر أساسي لنجاح الإصلاحات الزراعية الجارية.

ملخص الاعتمادات حسب البرامج وأبواب الإنفاق

البرامج / الأجزاء	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	2027المطلوبة لسنة	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	المطلوبة لسنة 2027
البرنامج :063 الدعم		**6 620 199 464**	**3 895 811 057**	**3 127 435 482**
نفقات الموظفين			164 005 321	177 028 014
نفقات اقتناء السلع والخدمات			165 123 916	150 108 975
الإعانات والتحويلات الجارية			678 731 820	266 089 029
نفقات الاستثمار		6 620 199 464	2 887 950 000	2 534 209 464
البرنامج :064 الاستصلاح الريفي		26 329 592 776	1 613 757 942	2 764 384 940
نفقات اقتناء السلع والخدمات			4 782 942	5 034 676
نفقات الاستثمار		26 329 592 776	1 608 975 000	2 759 350 264
البرنامج :065 تطوير الإنتاج الزراعي		3 170 090 000	516 363 023	943 063 978
نفقات الموظفين			11 579 761	11 496 279
نفقات اقتناء السلع والخدمات			129 215 762	135 077 699
الإعانات والتحويلات الجارية			6 317 500	6 650 000
نفقات الاستثمار		3 170 090 000	369 250 000	789 840 000
البرنامج :066 حماية النباتات		**537 000 000**	**192 174 247**	**239 174 247**
نفقات اقتناء السلع والخدمات			97 174 247	102 174 247
نفقات الاستثمار		537 000 000	95 000 000	137 000 000
المجموع العام		**36 656 882 240**	**6 218 106 269**	**7 074 058 647**

يتضح من خلال هذا الجدول أن الجهد المالي للوزارة في سنة 2027 يتجه أساساً نحو إنجاز مشاريع هيكلية ذات أثر كبير، سواء من حيث المساحات المستصلحة أو تعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية أو تحسين أداء الشُعب الزراعية.

كما تؤكد الحصة الكبيرة لنفقات الاستثمار، التي تتجاوز 80% من إجمالي الاعتمادات المخصصة للوزارة، التوجه نحو تسريع المشاريع الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحديث القطاع.

وفي الوقت نفسه، يعكس استمرار تخصيص اعتمادات لنفقات الموظفين والتسيير ضرورة توفير الحد الأدنى من القدرات البشرية واللوجستية لمواكبة هذه الإصلاحات.

وبذلك، تشكل هذه الهيكلة الميزانوية مؤشراً مباشراً على مدى مواءمة الوزارة لتدخلاتها مع الأولويات الوطنية، المتمثلة في السيادة الغذائية، والفعالية التشغيلية، وتعزيز القدرات المؤسساتية.

البرامج

البرنامج – 063 الدعم

1. نطاق البرنامج

يجمع البرنامج – 063 الدعم جميع الوظائف الشمولية الضرورية لسير عمل الوزارة، وكذلك لتنسيق السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الزراعية.

ويشمل المهام الأساسية التالية:

- القيادة الاستراتيجية للوزارة والتنسيق المؤسسي؛
- التدقيق الداخلي والرقابة والالتزام و تحسين المساطر ؛
- التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم والتعاون الوطني والدولي؛
- البحث الزراعي والابتكار وتكوين الموارد البشرية؛
- التنسيق الجهوي من أجل تنفيذ السياسات الزراعية على المستوى الترابي.
-

الترابط مع البرامج الأخرى

- البرنامج – 064 الاستصلاح الريفي :الدعم الفني والتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير.
- البرنامج – 065 تطوير الإنتاج الزراعي : التنسيق والموارد البشرية واللوجستيات والتعاون.
- البرنامج – 066 حماية النباتات : الموارد البشرية والمتابعة ودعم نظم المعلومات.

الهياكل المعنية

- الأمانة العامة (SG)؛
- المفتشية الداخلية؛
- مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛
- مديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم؛
- الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER)؛
- الشركة الموريتانية للسكر ومشتقاته (COMASUD)؛
- المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية (CNRADA)؛
- المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي في كيهيدي (ENFVA)؛
- المركز الوطني لمكافحة الجراد (CNLA)؛
- مختبر علم أمراض وتقنيات التكنولوجيا الحيوية لنخيل التمر في أطار؛
- مركز تكوين المنتجين الريفيين (CFPR)؛
- الوكالة الوطنية لتنمية الواحات (ANDO)؛
- المندوبيات الجهوية.

مسؤول البرنامج : السيد أحمد سالم العربي

2. عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها

النشاط :01 القيادة والتنسيق

يشمل هذا النشاط القيادة الاستراتيجية للوزارة، والتنسيق الداخلي، وتسيير المسارات الإدارية ومسارات اتخاذ القرار، ودعم المديريات والمصالح، إضافة إلى الاستصلاحات المائية الزراعية (الزارع و المحاور المائية...).

الأنشطة الرئيسية

الانشطة	الهياكل المعنية
القيادة الاستراتيجية والتنسيق الداخلي	ديوان الوزير، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، الخلايا، SONADER، COMASUD، CNLA، مختبر أطار، ANDO
الاستصلاحات المائية الزراعية	ديوان الوزير، SONADER، ANDO
تسيير المسارات الإدارية ومسارات اتخاذ القرار	ديوان الوزير ومديرية الشؤون الإدارية والمالية
دعم المديريات الفنية لتنفيذ السياسات	ديوان الوزير، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، ومديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم
تنسيق البرامج القطاعية	ديوان الوزير
متابعة الالتزامات المؤسسية	ديوان الوزير ومديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم

النتيجة المتوقعة (2027)
تقليص الآجال الإدارية وتحسين التنسيق الداخلي والجهوي.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2026 محيّن	2027	الهدف متعدد السنوات
استصلاحات المائية الزراعية	%		40	100
إنجاز المحاور المائية	%		40	100

النشاط :02 التدقيق

يجمع هذا النشاط مهام التدقيق الداخلي والرقابة والتحقق وتقييم العمليات الإدارية والمالية.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
التدقيق الداخلي للمصالح والبرامج	المفتشية العامة للتفتيش (IGI)
مراقبة مدى الامتثال للإجراءات	المفتشية العامة للتفتيش (IGI)
التحقق من الالتزامات والعمليات المحاسبية	المفتشية العامة للتفتيش (IGI)
متابعة توصيات التدقيق	المفتشية العامة للتفتيش (IGI)
إعداد خطة التدقيق السنوية	المفتشية العامة للتفتيش (IGI)

النشاط :03 التخطيط –المتابعة والتقييم –التعاون

يتولى هذا النشاط التخطيط الاستراتيجي والبرمجة ومتابعة النتائج وإنتاج الإحصاءات وتسيير التعاون.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
إعداد إطار النفقات متوسط المدى (CDMT)، ومشروع الأداء السنوي (PAP)، والخطط السنوية	ديوان الوزير ومديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم
متابعة وتقييم السياسات والبرامج	مديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم
الإحصاءات الزراعية ولوحات القيادة	مديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم
تنسيق التعاون الوطني والدولي	مديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم
إعداد التقارير الموجهة إلى الهيئات الوطنية والشركاء	مديرية التخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم

النشاط 04: البحث والتكوين

يشمل هذا النشاط البحث الزراعي والابتكار والتكوين الأولي والمستمر.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
تنسيق المعاهد ومراكز البحث	المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية (CNRADA)
برمجة البحوث	المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية (CNRADA)
التكوين الزراعي وتعزيز القدرات	المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي (ENFVA)ومركز تكوين المنتجين الريفيين (CFPR)
التعاون العلمي	المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية (CNRADA)
دعم تكوين المنتجين	مركز تكوين المنتجين الريفيين (CFPR)

النشاط 05: التنسيق الجهوي

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز تنفيذ السياسات الزراعية على المستوى الترابي.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
التنسيق مع المندوبيات الجهوية	المندوبيات الجهوية
متابعة البرامج ميدانياً	المندوبيات الجهوية
تجميع البيانات الجهوية	المندوبيات الجهوية
تنشيط أطر التشاور المحلية	المندوبيات الجهوية
تقديم الدعم اللوجستي والتنظيمي	المندوبيات الجهوية

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يشكل البرنامج 063 القاعدة المؤسساتية الضرورية لتنفيذ السياسات الزراعية. ويساهم في دعم الأداء العام للوزارة من خلال:

- قيادة متناسقة وسريعة الاستجابة؛
- تدقيق داخلي فعّال؛
- تخطيط محكم ومتابعة وتقييم يتماشيان مع الأولويات الوطنية؛
- منظومة فعّالة للبحث والتكوين؛
- تنسيق جهوي ناجع.

الإرادة الوطنية

- تحسين حوكمة القطاع؛
- تسريع اتخاذ القرارات؛
- تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية؛
- إضفاء الطابع المهني على المصالح الجهوية.

تطلعات المستفيدين

- إدارة يسهل الوصول إليها، وفعّالة، وسريعة الاستجابة؛
- بيانات زراعية موثوقة؛
- تعزيز التنسيق على المستوى المحلي.

الرهانات والتحديات

- الحوكمة والشفافية والمساءلة؛
- تعزيز التخطيط والمتابعة والتقييم؛
- تطوير البحث والتكوين الزراعيين على أسس مهنية؛
- توحيد وتنسيق العمل بين المستوى المركزي والجهوي؛
- تحسين القيادة والرقابة الداخلية.

4. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم :1تحسين الكفاءة الإدارية وأداء القيادة والتسيير

النتيجة المتوقعة (2027)
تقليص الآجال الإدارية وتحسين التنسيق الداخلي والجهوي.
المؤشرات

المؤشر	الوحدة	محيّن 2026	2027	الهدف متعدد السنوات
نسبة تنفيذ ميزانية البرنامج	%		100	
عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم	العدد		15	

الهدف رقم :2 تعزيز الشفافية وتأمين البيانات

النتيجة المتوقعة (2027)
الرقمنة التدريجية للإجراءات.
المؤشرات

المؤشر	Unité	2024	مشروع الأداء 2025السنوي	2025 محيّن	2026	الهدف (2029)
عدد المصالح العمومية التي تمت رقمنتها	عدد				5	5

6.مساهمة الهيئات التابعة والمنفذة

- المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية (CNRADA)؛
- المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي في كيهيدي (ENFVA)؛
- مركز تكوين المنتجين الريفيين .(CFPR)

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب الأنشطة و الأجزاء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في قانون 2026المالية لسنة	المطلوبة لسنة 2027	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	المطلوبة لسنة 2027
البرنامج 063 : الدعم		**6 620 199 464**	**3 895 811 057**	**3 127 435 482**
النشاط 01 : القيادة والتنسيق		**6 590 199 464**	**3 760 083 290**	**2 980 400 926**
نفقات الموظفين			111 375 947	125 465 450
نفقات اقتناء السلع والخدمات			109 932 455	94 012 700
الإعانات والتحويلات الجارية				

نفقات الاستثمار		6 590 199 464	2 887 950 000	2 524 209 464
النشاط :02 التدقيق			**2 534 979**	**2 623 751**
نفقات الموظفين			863 254	864 041
نفقات اقتناء السلع والخدمات			1 671 725	1 759 710
النشاط :03 التخطيط والمتابعة والتقييم والتعاون		**30 000 000**	**27 074 209**	**37 620 056**
نفقات الموظفين			8 047 256	7 591 684
نفقات اقتناء السلع والخدمات			19 026 953	20 028 372
نفقات الاستثمار		30 000 000		10 000 000
النشاط :04 البحث والتكوين			61 662 285	53 933 689
نفقات الموظفين			18 505 613	18 505 613
نفقات اقتناء السلع والخدمات			15 249 741	6 052 359
الإعانات والتحويلات الجارية			27 906 931	29 375 717
النشاط :05 التنسيق الجهوي			**44 456 293**	**52 857 060**
نفقات الموظفين			25 213 251	24 601 226
نفقات اقتناء السلع والخدمات			19 243 042	28 255 834

البرنامج – 064 الاستصلاح الريفي

1. نطاق البرنامج

يشمل البرنامج 064جميع التدخلات الرامية إلى تطوير البنى التحتية الريفية والمائية الزراعية الضرورية للإنتاج الزراعي الوطني، وإعادة تأهيلها وتأمينها .ويهدف إلى زيادة المساحات المستصلحة، وتحسين التحكم في المياه، وتعزيز سهولة الوصول إلى المناطق الزراعية، والحد من الهشاشة المناخية.

ويشمل البرنامج على وجه الخصوص:

- حماية المناطق المزروعة بواسطة السياج؛
- فك العزلة عن مناطق الإنتاج من خلال بناء وصيانة المسالك الريفية، وسدود الحماية، ومنشآت العبور؛
- المنشآت المخصصة لحفظ المياه والتربة (العتبات الحجرية، والسدود الترشيحية، والأحزمة الحجرية)؛
- الأحواض والمنشآت المخصصة لتجميع مياه الأمطار واحتجازها؛
- قنوات نقل المياه.

المجالات التي لا تدخل ضمن البرنامج

- أنشطة الإنتاج الزراعي، مثل المدخلات الزراعية والميكنة والشُعب الإنتاجية؛
- مهام الحماية الصحية النباتية؛
- الوظائف الإدارية ووظائف القيادة والتخطيط، التي تندرج ضمن البرنامج .063

الترابط مع البرامج الأخرى

- البرنامج – 065 الإنتاج الزراعي :تشكل البنى التحتية المائية الزراعية القاعدة الإنتاجية التي تتيح تكثيف الزراعات.
- البرنامج – 066 حماية النباتات :تسهّل البنى التحتية عمليات المراقبة الصحية النباتية.
- البرنامج – 063 الدعم :يوفر الدعم الأفقي في مجالات التخطيط والمتابعة والتقييم والموارد البشرية واللوجستيات.

الهياكل المعنية

- مديرية الاستصلاح الريفي (DAR)؛
- المشاريع المتدخلة في هذا المجال، ومنهاPATAM :، وPADISAM، وPRDC، وPPDO، و PROGRES وغيرها.

مسؤول البرنامج : السيد ناصر الدين الجودة

2. عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها

النشاط :01 الاستصلاحات المائية الزراعية

يتعلق هذا النشاط بتخطيط وإنجاز وإعادة تأهيل المزارع المروية، فضلاً عن التحكم في المياه الزراعية من خلال مختلف المنشآت المائية.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
بناء وإعادة تأهيل السدود والحواجز والسدود الصغيرة	مديرية الاستصلاح الريفي والمشاريع
استصلاح و إعادة تأهيل المزارع المروية	المشاريع
استصلاح و صيانة المحاور المائية	الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER)
بناء و صيانة الطرق الريفية	مديرية الاستصلاح الريفي والمشاريع
الدراسات الفنية والتشخيص ودراسات الجدوى	مديرية الاستصلاح الريفي والمشاريع
استصلاح مزارع مروية جديدة	المشاريع
إعادة تأهيل المزارع المتدهورة	المشاريع
إنشاء حواجز الحماية ومنشآت العبور	مديرية الاستصلاح الريفي والمشاريع
صيانة المنشآت المائية الزراعية	مديرية الاستصلاح الريفي
دعم التعاونيات	المشاريع

يساهم هذا النشاط مباشرة في زيادة المساحات المستصلحة، بما يتماشى مع الطموحات الوطنية.

النشاط :02 البنى التحتية الريفية

يجمع هذا النشاط الأشغال الرامية إلى تحسين سهولة الوصول إلى المناطق الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، وتحسين ظروف استغلال المناطق الريفية.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
إنجاز المنشآت المضادة للتعرية	المشاريع
إنشاء الأحواض والعتبات والسدود ومنشآت تجميع المياه	مديرية الاستصلاح الريفية
دعم التسيير المجتمعي للبنى التحتية	مديرية الاستصلاح الريفية والمشاريع

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يشكل البرنامج 064 الأداة الرئيسية لتطوير البنى التحتية الريفية الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي .فهو يتيح تحويل المقدرات الزراعية إلى مساحات مستصلحة وقابلة للاستغلال، كما يساهم في الحد بصورة ملموسة من الهشاشة المناخية.

الإرادة الوطنية

- توسيع المساحات المروية؛
- إعادة تأهيل المزارع القائمة؛
- تحسين التحكم في المياه؛
- تعزيز صمود المستغلين الزراعيين.

تطلعات المستفيدين

- ضمان الوصول الآمن إلى المياه الزراعية؛
- توفير طرق ريفية صالحة للاستعمال؛
- ضمان موثوقية المنشآت وحسن صيانتها؛
- دعم الهيآت المحلية المكلفة باستغلال المنشآت.

عناصر السياق

- التباين الكبير في الظروف المناخية؛
- التدهور المتقدم لبعض المنشآت؛
- قصور الصيانة الوقائية؛
- تزايد الطلب على البنى التحتية الريفية.

القيود

- ارتفاع تكاليف الاستثمار؛
- الاعتماد على الطاقة في ضخ المياه؛
- ضعف تنظيم المجتمعات المستفيدة حول المنشآت؛
- التحديات اللوجستية الكبيرة في المناطق المعزولة.

نقاط القوة

- خبرة داخلية مؤكدة في مجال الهندسة الريفية؛
- طلب متزايد من المجتمعات المحلية؛
- إمكانات وطنية مهمة في مجال الأراضي القابلة للري.

نقاط الضعف

- نقص أعمال الصيانة؛
- سرعة التدهور بفعل التقلبات والظواهر المناخية؛
- ضعف رقمنة متابعة المنشآت.

الإشكالية المركزية

مدى إمكانية تطوير البنى التحتية المائية الزراعية والريفية والمحافظة عليها بصورة مستدامة، بما يضمن التحكم في المياه، وزيادة المساحات المنتجة، والحد من المخاطر المناخية؟

الرهانات والتحديات

- تطوير البنى التحتية المائية الزراعية؛
- تأمين مزارع الإنتاج؛
- تحسين إمكانية الوصول إلى المناطق الزراعية؛
- الحد من مخاطر التعرية والفيضانات؛
- تعزيز الصيانة والتسيير المحلي.

4. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: زيادة المساحات المهيأة

النتيجة المتوقعة (2027)
استصلاح أو إعادة تأهيل مساحات إضافية.

المؤشرات

المؤشر	Unité	مشروع الأداء 2025السنوي	مشروع الأداء 2026السنوي	محيّن 2026	2027هدف	الأفق (2029)
عدد السدود المنجزة	Nb		23	23	26	50
مساحة احواض السدود المنجزة	ha				1300	5000

الهدف رقم 2: حماية المناطق المزروعة من تجول الحيوانات

النتيجة المتوقعة (2027)
إقامة سياجات للحماية (سياج / أسلاك شائكة).

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	مشروع الأداء 2025السنوي	هدف 2026	2026 محيّن	هدف 2027	الأفق (2029)
عدد الكيلومترات من السياج المقامة	كلم		800	880	600	2000

مساهمة الجهات المنفذة

على الرغم من أن البرنامج لا يتضمن هيئة تنفيذية رسمية تابعة له، فإن جهات فنية مختلفة تساهم في تنفيذ الأشغال، ومنها:
-مشاريع البنى التحتية الممولة من الشركاء.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاطات وبنود الإنفاق

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في قانون 2026المالية لسنة	المطلوبة لسنة 2027	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	المطلوبة لسنة 2027
البرنامج 064 : الاستصلاح الريفية		**26 329 592 776**	**1 613 757 942**	**2 764 384 940**
النشاط 01: الاستصلاحات المائية الزراعية		**22 487 833 748**	**1 259 482 942**	**1 975 174 618**
نفقات الموظفين				
نفقات اقتناء السلع والخدمات			4 782 942	5 034 676
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار		22 487 833 748	1 254 700 000	1 970 139 942
النشاط 02: البنى التحتية الريفية		**3 841 759 028**	**354 275 000**	**789 210 322**
نفقات الموظفين				
نفقات اقتناء السلع والخدمات				
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار		3 841 759 028	354 275 000	789 210 322

1. البرنامج – 065 تنمية الإنتاج الزراعي

2. نطاق البرنامج

يهدف البرنامج 065 إلى تعزيز الإنتاج الزراعي الوطني من خلال تطوير الشعب، وتحسين الممارسات الزراعية، والميكنة الزراعية، وتوفير البذور الجيدة، فضلاً عن تقديم الدعم المنظم للمنظمات المهنية والإرشاد الزراعي.

ويشمل البرنامج المجالات التالية:

- تطوير شعب الإنتاج الزراعي (الأرز، والخضروات، والحبوب التقليدية، والتمور، والقمح، والمحاصيل المتنوعة)؛
- تحسين الإنتاجية والممارسات الزراعية؛
- الميكنة الزراعية والمعدات والخدمات الميكانيكية؛
- شعبة البذور (اعتماد البذور، وإكثارها، وضمان توفر البذور المحلية)؛
- الإرشاد والدعم الفني والتأطير والتنظيم وتعزيز قدرات المنظمات المهنية والاجتماعية.

المجالات التي لا تدخل ضمن البرنامج

- البنى التحتية المائية الزراعية (البرنامج 064)؛
- حماية النباتات (البرنامج 066)؛
- الوظائف الشمولية المتعلقة بالحوكمة والتكوين والتخطيط (البرنامج 063).

الترابط مع البرامج الأخرى

- البرنامج – 064 الاستصلاح الريفي: تتيح المزارع المستصلحة وشبكات الري توسيع شعب الإنتاج.
- البرنامج – 066 حماية النباتات : يعد تسيير الصحة النباتية عاملاً أساسياً لتحسين المردودية الزراعية.
- البرنامج – 063 الدعم : يوفر الدعم الإداري والموارد البشرية والمتابعة والتقييم والتخطيط والتعاون.

الهياكل المعنية

- مديرية تنمية الشعب الزراعية؛
- المندوبيات الجهوية؛

- مشروع تنمية الزراعات العلفية؛
- الشركة الموريتانية للسكر ومشتقاته (COMASUD)؛
- المنظمات المهنية وشبكات المنتجين؛
- المشاريع الزراعية الوطنية والجهوية.

مسؤول البرنامج : السيد باب أحمد النقرة

3. عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها

النشاط :01 دعم تطوير الشُعب الزراعية

يجمع هذا النشاط مختلف التدخلات الرامية إلى تحسين أداء شعب الإنتاج ودعم تنظيمها الاقتصادي.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
تطوير شعب الإنتاج ذات الأولوية	مديرية تنمية الشعب الزراعية (DDFA)، المشاريع، COMASUD
تحسين الممارسات الزراعية والمسارات التقنية للإنتاج	مديرية تنمية الشعب الزراعية (DDFA)
تشجيع المحاصيل الاستراتيجية (الأرز والقمح والبستنة...)	مديرية تنمية الشعب الزراعية (DDFA)
دعم تجمعات المنتجين والتعاونيات	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع
تطوير البنى التحتية البسيطة لما بعد الحصاد	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع

النشاط :02 تعزيز الميكنة الزراعية

يهدف هذا النشاط إلى تسهيل وصول المنتجين إلى الميكنة الزراعية، وتحسين المردودية، وتقليل مشقة العمل الزراعي.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
اقتناء المعدات الميكانيكية ووضعها تحت تصرف المنتجين	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع
دعم مقدمي الخدمات الخواص في مجال الميكنة	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع
دعم التعاونيات	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع
الصيانة والورشات المتنقلة والتكوين في مجال الميكنة	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع
تشجيع الميكنة الملائمة للظروف المحلية	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع

النشاط :03 تطوير شعبة البذور

يشمل هذا النشاط جميع العمليات المرتبطة بإنتاج البذور ذات الجودة العالية واعتمادها وتوزيعها على مختلف الشعب الزراعية الرئيسية.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
الانتقاء والبحث في الأصناف	مديرية تنمية الشعب الزراعية (DDFA)، والمركز المكلف بمراقبة جودة البذور والمنتجات النباتية (CCQSP)
إكثار البذور الأساسية والبذور المعتمدة	الموريتانية للكثار البذور (ISPM)
تطوير شعبة البذور المحلية	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمندوبيات الجهوية
اعتماد البذور ومراقبة الجودة	المركز المكلف بمراقبة جودة البذور والمنتجات النباتية (CCQSP)، ومديرية تنمية الشعب الزراعية
توزيع البذور المحسنة	مديرية تنمية الشعب الزراعية والمشاريع

النشاط :04 الإرشاد والتنظيم المهني والاجتماعي

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز منظومة الإرشاد والدعم الزراعي، وتحسين التنظيم المهني للمنتجين.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
تقديم الإرشاد والدعم الزراعي بشأن الممارسات الزراعية	مديرية تنمية الشعب الزراعية، والمندوبيات الجهوية، والمشاريع
التأطير الفني للمنتجين	مديرية تنمية الشعب الزراعية، والمندوبيات الجهوية، والمشاريع
تكوين المنظمات المهنية والاجتماعية	مديرية تنمية الشعب الزراعية، والمندوبيات الجهوية، والمشاريع
تنظيم التعاونيات الزراعية وهيكلتها	مديرية تنمية الشعب الزراعية، والمندوبيات الجهوية، والمشاريع
دعم إضفاء الطابع المهني على الشعب	مديرية تنمية الشعب الزراعية، والمندوبيات الجهوية، والمشاريع

4. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يضطلع البرنامج 065 بدور حاسم في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالإنتاج الزراعي. ويهدف إلى تحسين المردودية، وتنويع المحاصيل، وتحديث الممارسات الزراعية، وتعزيز توفر البذور ذات الجودة.

الإرادة الوطنية

- زيادة الإنتاج الوطني للحد من الواردات؛
- تطوير الشعب الإنتاجية الواعدة ذات الإمكانات الاقتصادية العالية؛
- تحديث التقنيات الزراعية وميكنة العمليات الزراعية؛
- تحسين توفر البذور المحلية المعتمدة؛
- تعزيز قدرات المنظمات الزراعية.

تطلعات المستفيدين

- الوصول إلى خدمات الميكنة والمعدات الزراعية؛
- توفر البذور ذات الجودة ؛
- الاستفادة من الدعم الفني المنتظم؛
- بناء تنظيم مهني مستدام.

عناصر السياق

- تفاوت المردودية الزراعية وعدم كفايتها؛
- انخفاض مستوى الميكنة الزراعية؛
- الاعتماد على البذور المستوردة؛
- ضعف هيكلة المنظمات المهنية.

المعوقات

- ارتفاع تكاليف المعدات؛
- محدودية تغطية خدمات الإرشاد الزراعي؛
- عدم كفاية قدرات إنتاج البذور؛
- نقص التنظيم المهني.

نقاط القوة

- تنوع الإمكانات الزراعية؛
- الطلب الكبير على الميكنة الزراعية؛
- وجود مؤسسات معتمدة لإنتاج البذور وإكثارها؛
- تعدد المشاريع الداعمة للقطاع.

نقاط الضعف

- ضعف مستوى الاحترافية المهنية؛
- نقص التكوين الفني؛
- محدودية توفر البذور المحلية؛

- ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المتدخلة في وزارة الزراعة والسيادة الغذائية (المديريات المركزية و مشاريع التنمية).

الإشكالية المركزية

كيف يمكننا تعزيز الإنتاج الزراعي بصورة مستدامة من خلال تبني الممارسات الزراعية، وتطوير الميكنة، وهيكلة شعبة البذور، وتعزيز قدرات المنظمات المهنية؟

الرهانات والتحديات

- تطوير شُعب فعّالة وتنافسية؛
- زيادة الإنتاجية بفضل الميكنة وإمكانية الوصول إلى البذور ذات الجودة ؛
- إضفاء الطابع المهني على المنتجين ومنظماتهم؛
- تحسين البنى التحتية للتخزين والحفظ؛
- تسهيل الوصول إلى التمويل الزراعي؛
- تسهيل قنوات التسويق.

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: زيادة الإنتاج الزراعي بصورة مستدامة حسب الشعب الإنتاجية

النتيجة المتوقعة (2027)

زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مردودية الشعب الإنتاجية الرئيسية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024	مشروع الأداء 2025السنوي	2026 محيّن	هدف 2027	الأفق (2029)
كمية الأسمدة المدعومة المستخدمة في شعبة الأرز	طن				40000	50000
كمية البذور الموزعة الخاصة بالحبوب التقليدية	طن				800	1200
كمية البذور الموزعة الخاصة بشعبة الخضروات	كيلوغرام				7800	9200

الهدف رقم 2: إضفاء الطابع المهني على نظم الإنتاج وتحديثها

النتيجة المتوقعة (2027)

تعزيز الميكنة الزراعية، وضمان توفر البذور، وتفعيل خدمات الإرشاد والدعم الفني.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024	مشروع الأداء 2025السنوي	2026 محيّن	هدف 2027	الأفق (2029)
نسبة التغطية بالبذور المعتمدة (الأرز)	%		45	55	65	70

مساهمة الجهات المنفذة

تشمل الجهات المساهمة في تنفيذ هذا البرنامج:

- المشاريع التنموية؛
- المنظمات المهنية والاجتماعية.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاطات وبنود الإنفاق

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	المطلوبة لسنة 2027	المفتوحة في قانون المالية لسنة2026	المطلوبة لسنة 2027
البرنامج :065 تنمية الإنتاج الزراعي		**3 170 090 000**	**516 363 023**	**943 063 978**
النشاط :01 دعم تطوير الشُعب الزراعية		1 974 730 000	88 857 119	334 329 599
نفقات الموظفين				
نفقات اقتناء السلع والخدمات			37 857 119	39 849 599
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار		1 974 730 000	51 000 000	294 480 000
النشاط :02 تطوير سلسلة البذور			**6 024 425**	**6 024 425**
نفقات الموظفين				
نفقات اقتناء السلع والخدمات			6 024 425	6 024 425
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
النشاط :04 الإرشاد والتنظيم المهني والاجتماعي		**1 195 360 000**	**421 481 479**	**602 709 954**
نفقات الموظفين			11 579 761	11 496 279
نفقات اقتناء السلع والخدمات			85 334 218	89 203 675
الإعانات والتحويلات الجارية			6 317 500	6 650 000
نفقات الاستثمار		1 195 360 000	318 250 000	495 360 000

البرنامج – 066 حماية النباتات

1. نطاق البرنامج

يهدف البرنامج 066 إلى حماية المحاصيل الزراعية من الآفات والأمراض ومختلف الأخطار الصحية النباتية، بما يضمن الأمن الصحي النباتي الوطني، ويحد من الخسائر الزراعية، ويدعم الإنتاج بصورة مستدامة.

ويشمل البرنامج على وجه الخصوص:

- المكافحة المتكاملة لآفات المحاصيل (الحشرات والآفات والأمراض والأعشاب الضارة والأنواع الغريبة الغازية، باستخدام أساليب كيميائية وبيولوجية وزراعية وتقنيات التكنولوجيا الحيوية)؛
- عمليات الوقاية والاستعداد والتدخل وتدبير المخاطر الصحية النباتية؛
- مراقبة الجراد والرصد الحشري والتحليل التنبؤي، بالاعتماد على شبكات الرصد ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)والطائرات المسيّرة ونمذجة ديناميكيات التجمعات؛

- متابعة الكائنات الضارة والأمراض الناشئة والمتكررة والكشف عنها وتشخيصها وتدبيرها، بما في ذلك الغزوات العابرة للحدود والآفات ذات التأثير الاقتصادي المحتمل الكبير؛
- تنفيذ إجراءات الحجر النباتي ومراقبة الجودة وإصدار شهادات الصحة النباتية، وفقاً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (CIPV)، والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية (NIMP)، والتنظيمات الإقليمية والدولية؛
- ضمان الخدمات اللوجستية والتموين وتأمين المعدات والمدخلات والطعوم ومواد المعالجة ووسائل التدخل، فضلاً عن صيانتها وتخزينها وإمكانية تتبعها؛
- تعزيز القدرات الفنية والعلمية والعملياتية للفرق الجهوية (التكوين وإعادة التأهيل والتجديد المعرفي والاعتماد والتأطير والنشر الميداني)؛
- التعاون والتنسيق بين المؤسسات، بالتعاون مع مصالح الجمارك والزراعة والبيئة وأمن الحدود والمنظمات الدولية، (منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والهيئة الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية (CLCPRO)، والاتحاد الإفريقي، والوكالة الإفريقية المشتركة للصحة النباتية (UA-IAPSC)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، واللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل (CILSS)، وغيرها؛
- تسيير المعلومات وتحديث أنظمة المتابعة، بما يشمل قواعد البيانات والمنصات الرقمية للإبلاغ عن بؤر الإصابة، ورسم الخرائط في الوقت الفعلي، والإرسال الفوري للإنذارات؛
- تشجيع أساليب المكافحة البديلة والمستدامة.

المجالات التي لا تدخل ضمن البرنامج

- الاستصلاح الريفي (البرنامج 064)؛
- أنشطة الإنتاج الزراعي (البرنامج 065)؛
- وظائف الدعم الشمولية (البرنامج 063).

الترابط مع البرامج الأخرى

- البرنامج – 064 الاستصلاح الريفي : توفر البنى التحتية الداعمة لعمليات المراقبة الميدانية.
- البرنامج – 065 الإنتاج الزراعي : تؤثر الحماية الصحية النباتية بصورة مباشرة في المردودية الزراعية.
- البرنامج – 063 الدعم: يوفر دعم الموارد البشرية واللوجستية والتخطيط والمتابعة والتقييم والرقمنة.

الهياكل المعنية

- مديرية حماية النباتات (DPV)؛
- المصالح المقاطعية التابعة لمديرية حماية النباتات؛
- نقاط المراقبة الصحية النباتية؛
- الوحدات المتنقلة للمعالجة؛
- شبكات مراقبة الجراد.

مسؤول البرنامج: السيد سيدي محمد القاسم

2. عرض النشاطات والأنشطة التابعة لها

النشاط :01 مكافحة آفات وأمراض المحاصيل الزراعية

يتعلق هذا النشاط بجميع التدخلات الرامية إلى الحد من الخسائر الزراعية من خلال مكافحة الآفات والأمراض والأعشاب الضارة والكائنات المؤذية التي تصيب المحاصيل الرئيسية.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
مكافحة الطيور آكلة الحبوب والآفات، من خلال المعالجة والرش	مديرية حماية النباتات (DPV)
مكافحة أمراض المحاصيل الزراعية (الأرز والخضروات والنخيل والمحاصيل المطرية)	مديرية حماية النباتات (DPV)
تسيير اجتياحات الجراد	مديرية حماية النباتات (DPV)
توزيع منتجات الصحة النباتية المعتمدة	مديرية حماية النباتات (DPV)
توعية المنتجين وتكوينهم	مديرية حماية النباتات (DPV)
دعم حملات الوقاية	مديرية حماية النباتات (DPV)

النشاط :02 المراقبة والرقابة الصحية النباتية

يجمع هذا النشاط أنشطة الرصد والكشف والرقابة والمتابعة والوقاية من المخاطر الصحية النباتية على امتداد التراب الوطني.

الأنشطة الرئيسية

النشاط	الهياكل المعنية
مراقبة الجراد والرصد الحشري	مديرية حماية النباتات (DPV)
متابعة الأمراض الناشئة والعوامل الحيوية الضارة بالمحاصيل	مديرية حماية النباتات (DPV)
المراقبة الصحية النباتية على الحدود	مديرية حماية النباتات (DPV)
الحجر النباتي والاعتماد والتحقق من المطابقة	مديرية حماية النباتات (DPV)
نظام الإنذار المبكر وإعداد خرائط المخاطر	مديرية حماية النباتات (DPV)
إجراء المسوحات الميدانية وأخذ العينات والتحاليل	مديرية حماية النباتات (DPV)

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يشكل البرنامج 066 ركيزة أساسية لضمان الأمن الصحي النباتي، والوقاية من الخسائر الزراعية، ودعم أداء الشعب الإنتاجية الزراعية.

الإرادة الوطنية

- تعزيز منظومة المراقبة الصحية النباتية على المستوى الوطني؛
- الحد من الخسائر الناجمة عن الآفات والأمراض؛
- تحديث أنظمة الإنذار والتدخل؛
- تطوير المكافحة الوقائية وتحسين إدارة الأزمات.

تطلعات المستفيدين

- التدخل السريع عند حدوث الإصابة؛
- توفر منتجات الصحة النباتية المعتمدة؛
- تقديم الإرشاد الفني بشأن الممارسات السليمة للمعالجة؛
- الحصول على معلومات سريعة وموثوقة حول المخاطر.

المعوقات

- الاحتياجات الكبيرة من المعدات والوسائل اللوجستية؛
- اتساع مساحة التراب الوطني الواجب تغطيته؛
- التغيرات المناخية التي تزيد من حدة المخاطر؛
- ضرورة توفر موظفين مؤهلين.

نقاط القوة

- الخبرة الفنية في مراقبة الجراد؛
- وجود شبكة من نقاط المراقبة الصحية النباتية؛
- نشاط الشراكات الدولية.

نقاط الضعف

- نقص المعدات والوسائل اللوجستية؛
- الاعتماد على الدعم الدولي في مواجهة الأزمات الكبرى؛
- محدودية القدرات التحليلية للمختبرات.

الإشكالية المركزية

كيف يمكن تعزيز حماية النباتات بصورة مستدامة للحد من الخسائر الزراعية وضمان السلامة الصحية للمحاصيل؟

الرهانات والتحديات

- الحد من الخسائر الناجمة عن الأمراض والآفات؛
- تحسين المراقبة الصحية النباتية على المستوى الوطني؛
- ضمان تدخلات سريعة ومنسقة؛
- تعزيز القدرات اللوجستية والتحليلية؛
- تأمين الشعب الإنتاجية الزراعية.

4. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: الحد من الخسائر الزراعية الناجمة عن الآفات والأمراض

النتيجة المتوقعة (2027)
خفض الخسائر المرتبطة بآفات المحاصيل الزراعية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024	مشروع الأداء السنوي 2025	2026	2027	الأفق (2029)
المساحات المعالجة ضد آفات المحاصيل الزراعية	هكتار	41000	43000	44500	55 000	60 000
عدد الأعشاش التي تمت معالجتها	العدد	26	40		55	60

الهدف رقم 2: تعزيز المراقبة والوقاية الصحية النباتية

النتيجة المتوقعة (2027)
توسيع نطاق المراقبة وتحسين الكشف المبكر عن المخاطر الصحية النباتية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024	مشروع الأداء السنوي 2025	2026	2027	الأفق (2029)
عدد تراخيص استيراد المنتجات النباتية والمنتجات ذات الأصل النباتي	العدد	105	130	130	190	220
عدد شهادات الصحة النباتية الصادرة	العدد	1077	1100	1100	1 350	1 500

مساهمة الجهات المنفذة

يعتمد هذا البرنامج على تعبئة الجهات التالية:

- نقاط المراقبة الصحية النباتية؛
- وحدات المكافحة والفرق المتنقلة؛
- شبكات المراقبة المجتمعية.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاطات وبنود الإنفاق

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027
البرنامج :066 حماية النباتات			192 174 247	239 174 247
النشاط :01 مكافحة آفات وأمراض المحاصيل الزراعية			188 947 966	235 947 966
نفقات الموظفين				
نفقات اقتناء السلع والخدمات			93 947 966	98 947 966
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار			95 000 000	137 000 000
النشاط :02 المراقبة والرقابة الصحية النباتية			3 226 281	3 226 281
نفقات الموظفين				
نفقات اقتناء السلع والخدمات			3 226 281	3 226 281
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
البرنامج :066حماية النباتات				



وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي

25

المشروع السنوي للأداء

توطئة

يقوم عرض الميزانية وفق منهج الأداء على تقسيم مجالات تدخل الدولة بحسب منطق السياسات العمومية، استنادا إلى تبويب حسب وجهة الإنفاق: الوزارة أو مؤسسة الدولة / البرنامج / النشاط / النشاط الفرعي.

تضم الوزارة مجموعة من البرامج، وتشكل وحدة التصويت على اعتمادات الميزانية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

يجمع «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الأنشطة التابعة لوزارة واحدة، ترتبط بها نتائج منتظرة تخضع للتقييم. وتخصص اعتمادات الميزانية حسب البرامج وأجزاء الميزانية (المادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية). ويميز داخل الوزارة الواحدة بين البرامج المكلفة بتنفيذ سياسة عمومية وبرنامج الدعم المكلف بمساندة برامج السياسات العمومية.

يشكل النشاط مكونا فرعيا من البرنامج يقابل جانبا محددا من السياسة العمومية. وفي المستوى الأكثر تفصيلا، يتفرع كل نشاط إلى أنشطة فرعية تحدد وجهة الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفذة.

تعد مشاريع الأداء السنوية (PAP)، الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة، على مستوى كل وزارة على حدة. وتعرض هذه المشاريع:

- طلبات الإدارة من الاعتمادات والوظائف للسنة المقبلة، مشفوعة بالتبريرات اللازمة؛
- التزامات هذه الإدارة في مجال الأداء، في ارتباط وثيق بهذه الطلبات.

بعد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية الوثائق المرجعية المؤطرة للعمل العمومي خلال السنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الوسائل الموضوعة تحت التصرف أو النتائج المطلوب تحقيقها.

يتضمن عرض كل وزارة تفصيلا لما يلي:

- العرض الاستراتيجي للوزارة؛
- ملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط، وحسب البرنامج وجزء الميزانية، مع التمييز بين اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع.

ثم يقدم تفصيل لكل برنامج من برامج الوزارة، يشمل:

- تقديم البرنامج؛
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض وسائل البرنامج من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات، جزءا جزءا.

1. العرض الاستراتيجي لوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري

1.1. نطاق الاختصاص

تتولى وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري تسيير وحماية أملاك الدولة، وتأمين الحقوق العقارية، والتسجيل والتحفيظ العقاري، فضلا عن جرد الممتلكات العقارية العمومية وتسييرها وتثمينها.

وتقود الإصلاح العقاري وإصلاح تسيير الأملاك، وعصرنة الإجراءات ورقمنة الخدمات، بالتنسيق مع المصالح غير الممركزة، لتقريب الإدارة من المرتفقين.

ويشمل نطاق اختصاصها، على هذا الأساس، إعداد سياسة الحكومة في مجال تسيير العقارات والأملاك، وتنسيقها ومتابعة تنفيذها، وتسيير أملاك الدولة المكونة من جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية المملوكة للدولة، فضلا عن تنفيذ الإصلاح العقاري. كما يشمل مجال تدخلها مراقبة العمليات المتعلقة بالملكية العقارية والسجل العقاري، وتسيير المجال العمومي البحري، وتسوية الوضعية العقارية للأحياء العشوائية التي أعيدت هيكلتها بالتعاون مع القطاعات المعنية، وإعداد المدونة العامة للعقارات ومتابعة تطبيقها، وإعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية في المجال العقاري والأملاك وتسيير أملاك الدولة.

1.2. أهم النصوص المرجعية

تندرج تدخلات قطاع العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري ضمن إطار تنظيمي واستراتيجي يقوم على عدة نصوص مرجعية. فعلى المستوى المؤسسي، يحدد المرسوم رقم الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024 صلاحيات الوزارة وتنظيم 2024-181/PM/MDPERF إدارتها المركزية.

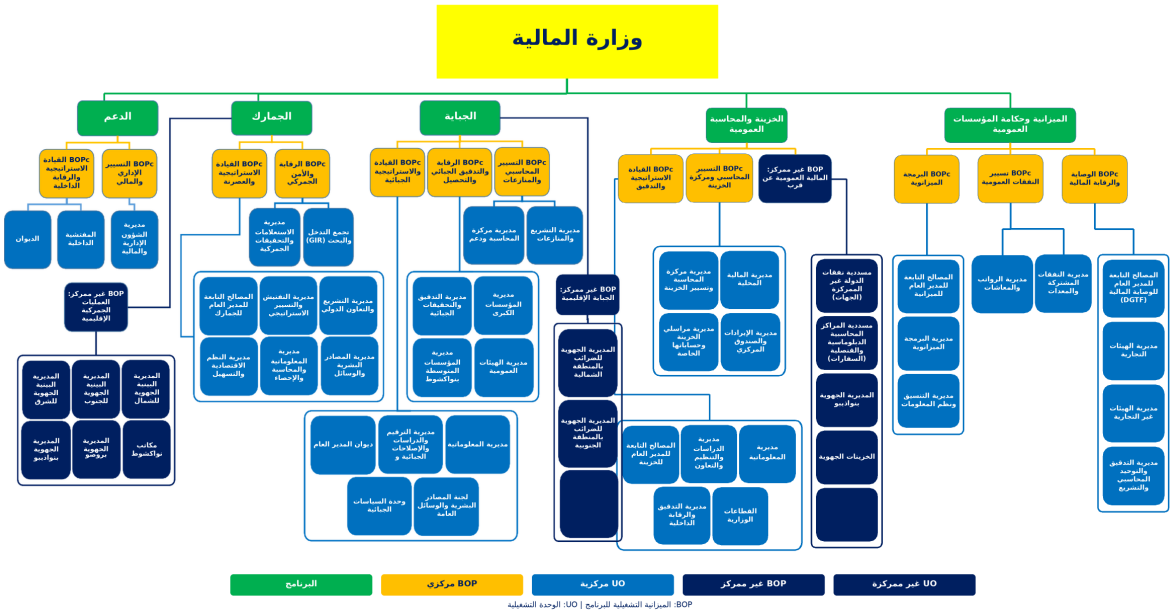
كما تشكل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP)، ولا سيما رافعتها الثالثة المخصصة للحوكمة، الإطار العام لمواءمة السياسات العمومية التي تنفذها الوزارة.

1.3. أهم الإصلاحات المشرع فيها

باشرت وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري ورشة واسعة من الإصلاحات الرامية إلى عصرنة تسيير العقارات والأملاك وتعزيز شفافيته. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، رقمنة الخدمات العقارية وخدمات الأملاك، بما يتيح الاستعاضة عن الإجراءات الورقية بالإجراءات الإلكترونية وتأمين بيانات السجل العقاري والرهون. كما تشمل إرساء ترتيبات معززة لحماية وتأمين الأملاك والساحات العمومية، وتحسين آليات الرقابة وتتبع العمليات. وبالتوازي مع ذلك، يجري إصلاح أساسي لتسيير أملاك الدولة من خلال إنجاز جرد مادي للأصول الثابتة، وإعداد ميزانية عمومية افتتاحية للأملاك وجدول عام لأملاك الدولة. وتوفر هذه الأدوات رؤية واضحة ومجمعة للأصول العمومية، وتيسر تثمينها وتضمن مزيدا من الشفافية في تسييرها. وتهدف هذه التدابير مجتمعة إلى تعزيز الشفافية، وتأمين المعاملات، وحماية الأملاك العمومية، وترسيخ ثقة المرتفقين في الإدارة.

تمثل الإصلاحات المشرع فيها في إطار تصحيح السياسة العقارية رافعة أساسية لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، المعنون «طموحي للوطن»، الذي يجعل منها أولوية استراتيجية، ولا سيما ضمن محوره الأول: دولة القانون والحوكمة / إصلاح الإدارة العمومية (6) / تحسين تسيير المالية العمومية والرقابة عليها (20، 21)، ومحوره الثاني: التنمية الاقتصادية / الاستصلاح الترابي وسياسة المدينة (91، 94 و96).

2. التنظيم التشغيلي لبرامج الوزارة



BOP: الميزانية التشغيلية للبرنامج | UO: الوحدة التشغيلية

3. أبرز أهداف الوزارة

الهدف 1: حوكمة المجال العقاري وعصرنته وتأمينه

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- تأمين المعاملات وحماية المرتفقين
- الجاذبية وثقة المستثمرين
- العصرنة والفعالية الإدارية

النتيجة السنوية

- بلوغ نسبة 50% من رقمنة السندات والإجراءات في سنة 2027

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تأمين السندات	%			35	68	100
نسبة تأمين الإجراءات	%			35	68	100

مصدر البيانات:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل.

إيضاحات منهجية:

- تعد السندات مؤمنة عندما تربط بقاعدة بيانات إلكترونية موحدة ومؤمنة، بواسطة رمز شريطي ورمز للتحقق، ويخضع تعديلها لمستويات متعددة من الترخيص.
- تعد الإجراءات معصرنة عندما تحد من التدخل البشري إلى أدنى مستوى، وتكون قابلة للتتبع في نظام إلكتروني مؤمن، ومؤرشفة إلكترونيا.

الهدف 2: مراجعة وتحيين الإطار التنظيمي للقطاع العقاري

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الأمن القانوني والشفافية وحماية الحقوق
- المواءمة المؤسسية والقانونية
- توضيح الإجراءات والفعالية الإدارية

النتيجة السنوية

- بلوغ نسبة 50% من مراجعة وتحيين الإطار القانوني

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة النصوص التي تمت مراجعتها	%			50	75	100
عدد النصوص المستحدثة والمعتمدة	عدد			15	18	20

مصدر البيانات:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل.
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون

إيضاحات منهجية:

- يعد النص معصرنا أو مراجعا عندما يعاد النظر فيه، ويواءم مع المعايير الوطنية والدولية، وتعتمده الجهات المختصة، وينشر في الجريدة الرسمية.
- تشمل العصرنة إلغاء الأحكام المتقادمة، وتبسيط التقنين، والنشر الإلكتروني.

الهدف 3: إحصاء أملاك الدولة وتسييرها بفعالية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الشفافية وإمكانية تتبع الأملاك العمومية
- الاستخدام الأمثل للأصول العمومية وتثمينها
- تعزيز المسؤولية في الحوكمة العمومية

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، أن تتوفر لدى 100% من الإدارات المركزية وغير المركزة قوائم جرد مادي ورقمي معتمدة لأملاكها المنقولة والعقارية، ومدمجة في القاعدة الوطنية لأملاك الدولة؛ وتتيح هذه النتيجة تكوين رؤية مجمعة وشاملة للأملاك العمومية، وتحسين ضبط قاعدة الأملاك، والحد من فقدان ممتلكات الدولة وشغلها بصورة غير قانونية، وتعزيز التخطيط الميزانوي من خلال متابعة دقيقة للأصول وقيمتها.
- من المقرر، في سنة 2027، إطلاق نظام مندمج لتسيير الأملاك العمومية يتيح متابعة ممتلكات الدولة آنيا، وترشيد تخصيصها، وتحسين استخدامها. وتهدف هذه المنظومة إلى زيادة مردودية الأصول العمومية من خلال تحسين تثمينها الاقتصادي (التأجير، والتنازل، ومنح الامتياز)، مع ضمان صيانتها وتأمين وضعيتها القانونية. كما ستسهم في تعزيز شفافية تسيير الموارد العمومية، وتكريس مسؤولية الإدارات الحائزة للأملاك، وتوفير قاعدة موثوقة للتخطيط الميزانوي واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تغطية جرد الأملاك	%			80	90	100

مصدر البيانات:

- تقارير جرد الإدارات المعتمدة والمحيّنة في النظام من طرف مديرية أملاك الدولة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة تغطية الجرد: نسبة عدد الإدارات التي أحالت جردا معتمدا إلى العدد الإجمالي للإدارات الملزمة بذلك، مضروبة في 100. نسبة التحيين السنوي: نسبة قوائم الجرد المحيّنة سنويا إلى مجموع قوائم الجرد المجمعة، مضروبة في 100.
- حصة الأملاك المثمّنة: نسبة الأملاك المحصاة التي تحقق قيمة اقتصادية (التأجير، أو التنازل، أو الاستخدام الإداري المنتظم) إلى مجموع الأملاك التي شملها الجرد. ويعد المال «مجرودا» بمجرد إدراجه في القاعدة الوطنية مع بطاقة وصفية معتمدة.

4. ملخص اعتمادات الوزارة

4.1. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
البرنامج والنشاط	مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
البرنامج 1: الدعم	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**
التوجيه والدعم والعصرنة الإدارية	30,000,000	5,765,139	153,898,100	68,412,683
التنسيق الإداري	0	0	32,800,000	14,580,661
الرقابة والمتابعة	0	0	5,000,000	2,222,661
مراجعة النصوص القانونية وتأهيلها	0	0	8,000,000	3,556,259
البرنامج 2: الحوكمة العقارية	**221,732,500**	**42,610,624**	**240,552,500**	**106,933,366**
تأمين سندات الملكية	81,767,500	15,713,367	85,216,000	37,881,268
تعميم سندات الملكية	130,127,500	25,006,772	140,136,500	62,295,206
مراجعة الإطار القانوني	3,000,000	576,514	6,000,000	2,667,194
تسيير العقار الزراعي	6,837,500	1,313,971	9,200,000	4,089,698
البرنامج 3: عصرنة المجال العقاري	**60,100,000**	**11,549,496**	**59,957,879**	**26,653,217**
رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات	50,700,000	9,743,086	54,707,879	24,319,422
إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم	4,700,000	903,205	3,500,000	1,555,863
ولوج المرتفقين إلى الخدمات وتوسيع نطاق الضرائب العقارية	4,700,000	903,205	1,750,000	777,932
البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة	**16,000,000**	**3,074,741**	**55,000,000**	**24,449,279**
الإحصاء والجرد الشامل	16,000,000	1,586,963	20,000,000	8,890,647
تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها	5,000,000	495,926	15,000,000	6,667,985
المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,324
توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وتحيينه	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,323
مجموع الوزارة (MDPERF)	**327,832,500**	**63,000,000**	**555,208,479**	**246,808,126**

4.2. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
عنوان البرنامج والجزء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
البرنامج 1: الدعم	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**
نفقات العمال	0	0	45,400,000	33,560,055
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	90,900,000	50,811,471
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	23,398,100	0
نفقات الاستثمار	30,000,000	5,765,139	30,000,000	4,400,738
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	10,000,000	0
البرنامج 2: الحوكمة العقارية	**221,732,500**	**42,610,624**	**240,552,500**	**106,933,366**
نفقات العمال	0	0	46,522,500	31,019,785
نفقات اقتناء السلع والخدمات	138,332,500	0	135,095,000	68,115,523
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	83,400,000	42,610,624	58,935,000	7,798,058
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
البرنامج 3: عصرنة المجال العقاري	**60,100,000**	**11,549,496**	**59,957,879**	**26,653,217**
نفقات العمال	0	0	15,657,879	14,215,735
نفقات اقتناء السلع والخدمات	12,100,000	0	8,800,000	6,041,575
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	48,000,000	11,549,496	35,500,000	6,395,907
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة	**16,000,000**	**3,074,741**	**55,000,000**	**24,449,279**
نفقات العمال	0	0	17,000,000	12,878,351
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	16,000,000	9,165,631
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	16,000,000	3,074,741	16,000,000	2,405,297
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	6,000,000	0
المجموع	**327,832,500**	**63,000,000**	**555,208,479**	**246,808,126**

البرنامج 1: الدعم

1. تقديم برنامج الدعم

1.1. نطاق برنامج الدعم

طبقا للمادة 30 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، يلتزم برنامج الدعم بمساندة البرامج التشغيلية في تحقيق أهدافها، مع جعل الأداء والشفافية في صميم أعماله. ويضم جميع الهيئات التي تقدم دعما أفقيا لكافة برامج وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، ويضمن التنسيق بينها وبين القطاعات الوزارية الأخرى. ويستند هذا التنسيق إلى تحسين مسارات العمل وانسيابية التواصل، بما يضمن تكامل الجهود بفعالية والاستخدام الأمثل للموارد.

يغطي برنامج الدعم مجموعة من الوظائف والأنشطة الإدارية، ولا سيما التوجيه والحوكمة وتسيير المصادر البشرية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والمشتريات والاتصال. وتمارس هذه الوظائف ضمن إطار معزز للأداء والشفافية، يرمي إلى رفع الفعالية التشغيلية، وضمان التسيير المحكم للموارد، وتعزيز مساءلة المتدخلين. ويضطلع البرنامج، تحت مسؤولية الأمين العام، بدور محوري في تنسيق الأعمال وحسن تنفيذ مهام الوزارة، مع ترسيخ ثقافة تحمل المسؤولية.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج الدعم بوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري فيما يلي:

- الديوان؛
- مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛
- الاتصال؛
- المفتشية العامة الداخلية؛
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون.

بغية الاستخدام الأمثل لموارده البشرية والمالية، يلتزم برنامج الدعم بتعزيز الفعالية التشغيلية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تسيير محكم، وتوزيع أمثل للوسائل، وزيادة مسؤولية المتدخلين. وفي هذا الإطار، يسعى برنامج الدعم إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

i. تحسين تسيير المصادر البشرية.

ii. تعزيز حوكمة وظائف الدعم.

iii. عصرنة الرقابة الداخلية.

iv. تحيين النصوص والإجراءات ومراجعتها.

1.2. عرض الأنشطة و أنشطتها الفرعية

برنامج «الدعم» للوزارة المكلفة بالعقارات برنامج أفقي يساند مجموع المهام التشغيلية للوزارة. ويهدف إلى ضمان حسن سير الإدارة، ودعم تنفيذ الإصلاحات الميزانوية، وإرساء تسيير داخلي محكم وذي أداء جيد.

ويتكون من أربعة أنشطة رئيسية: توجيه الإدارة ودعمها وعصرنتها؛ والتنسيق الإداري؛ والرقابة والمتابعة؛ والاتصال وتحيين النصوص والإجراءات.

. توجيه الإدارة ودعمها وعصرنتها

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للوزارة المكلفة بالعقارات، من خلال اعتماد أدوات حديثة للتسيير، وتحسين نظم المعلومات، ومواكبة الإصلاحات الهيكلية. كما يدعم تطوير كفاءات الموظفين، ورقمنة المسارات الإدارية، وتأهيل البنى التحتية، وفق منطق النجاعة وجودة الخدمة العمومية. ويتمثل الهدف في توفير إطار عمل فعال للإدارة، ملائم لمتطلبات التسيير العمومي الحديث.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تعزيز قدرات التسيير الإداري والمالي	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
عصرنة تسيير الوثائق والمحفوظات	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
تعزيز التسيير التوقعي للوظائف والكفاءات	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)

. التنسيق الإداري

يرمي هذا النشاط إلى ضمان انسجام تدخلات الوزارة المكلفة بالعقارات، من خلال إحكام التنسيق بين المديريات والمصالح والهيئات التابعة لها. ويشمل التسيير الإداري والمالي الداخلي، وتخطيط الأنشطة، والمتابعة اللوجستية والتنظيمية للعمليات الجارية. ويسهم هذا النشاط، بتيسير تداول المعلومات وتحسين تسيير الموارد، في رفع سرعة استجابة مصالح الوزارة وفعاليتها.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تطوير الاتصال المؤسسي	الديوان

. الرقابة والمتابعة

يضمن هذا النشاط انتظام أنشطة الوزارة المكلفة بالعقارات وشفافيتها وأداءها. ويشمل آليات الرقابة الداخلية والتدقيق والمتابعة والتقييم وتقديم الحسابات. ويهدف إلى التأكد من مطابقة الإجراءات، وتحديد أوجه الخلل المحتملة، وصياغة توصيات للتحسين. ويسهم هذا النشاط، من خلال ترسيخ ممارسات التسيير القائم على النتائج، في تعزيز المساءلة والتحسين المستمر للأداء المؤسسي.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تنفيذ ترتيبات الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم	المفتشية العامة الداخلية

. مراجعة وتحيين النصوص والإجراءات

يهدف هذا النشاط إلى تأهيل النصوص القانونية للقطاع وفقا لتطور محيط العمل وأدواته، بما يضمن حوكمة المجال العقاري والأملاك وتسييرهما على الوجه الأمثل. كما يتيح تأهيل الإجراءات الإدارية والتشغيلية لتحسين الفعالية والشفافية وتعزيز ولوج المرتفقين إلى الخدمات المقدمة.

2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج الدعم

2.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

2.1.1. التحليل الاستراتيجي

. التوجيه الاستراتيجي للسياسات الوزارية

شهدت الحوكمة الاستراتيجية للقطاع خلال السنة الماضية تطورا ملموسا في مستوى مهنيتها، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات دورية للأطر القيادية بالإدارة والديوان برئاسة الوزير. وسيندرج هذا التوجيه ضمن المسار السنوي وأساليب وأدوات إدارة الأداء التي يكرسها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، بإرساء حوار منظم بين الوزير ومسؤولي البرامج بشأن الأهداف الاستراتيجية والوسائل، قبل السنة المالية وأثناءها وعند انتهائها؛ واعتماد تسيير فردي وجماعي بالأهداف استنادا إلى مشاريع الأداء السنوية للبرامج؛ وممارسة التوجيه ورفع التقارير إلى الوزير انطلاقا من لوحات المتابعة الاستراتيجية للبرامج؛ وتقييم أداء البرامج في إطار التقارير السنوية للأداء.

. رقابة الهيئات الإدارية وتقييمها

ينتظر من المفتشية العامة الداخلية إنجاز طيف واسع من الأنشطة يجمع بين التحقيقات، ورقابة الانتظام، والتدقيق المالي، وتدقيق المشاريع، وتدقيق الأداء، ودعم تنفيذ الرقابة الداخلية داخل الإدارة، وتقييم السياسات العمومية. ولتحقيق ذلك، ينبغي تزويدها بأعداد كافية من الموظفين المؤهلين والمجهزين بالأدوات اللازمة. كما ينبغي أن تعمل على تطوير التكامل والتنسيق مع أجهزة الرقابة الأخرى، وهي المفتشية العامة للدولة، والمفتشية العامة للمالية، ومحكمة الحسابات.

. تنسيق عمل الإدارة

يتولى الديوان، من جهة، تنسيق ومتابعة الملفات المشتركة بين المديريات وبين الوزارات، ومن جهة أخرى تنظيم وتنشيط ومتابعة الأعمال الأفقية لعصرنة إدارة القطاع، ولا سيما من خلال:

- الاضطلاع بدور حلقة الوصل بين المستوى السياسي والإدارة: دعم صياغة الاستراتيجية الوزارية، ومتابعة مراعاة الإدارة لأولويات الوزير على الوجه المطلوب، ومتابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- عقد اجتماعات منتظمة للجان الإدارة التنفيذية، تجمع الفريق الإداري للوزارة تحت إشراف مدير الديوان.

. التسيير الناجع لموارد الوزارة

نظرا لحداثة إنشاء الوزارة نسبيا، يتعين تركيز الجهود على التسيير الناجع للمصادر البشرية، من خلال التنظيم، وإرساء الإجراءات، والتكوين المستمر.

يتطلب التسيير الفعال والمقتصد لموارد وزارة العقارات إرساء مجموعة من الوظائف المركزية الأخرى تدريجيا وعلى المدى المتوسط، من شأنها تقديم قيمة مضافة كبيرة للمسؤولين السياسيين والإداريين بالقطاع، في تكامل غالبا مع الأنشطة التي تضطلع بها بالفعل المديريات الفنية الرئيسية بالقطاع، مثل:

- وظيفة الإحصاء والدراسات والتخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم؛
- وظيفة التنظيم القانوني والشؤون القانونية والمنازعات، التي تجمع أنشطة صياغة النصوص القانونية، ومر اقبة جودتها القانونية، وتسيير الملفات السابقة للمنازعات والملفات النزاعية، وتقديم الدعم والمشورة القانونية للهيئات الإدارية؛
- وظيفة نظام المعلومات، لإدراج المشاريع المعلوماتية للمديريات الفنية ضمن استراتيجية متناسقة متعددة السنوات، تخضع لتوجيه محكم، والوصول إلى نظام معلومات وزاري أفضل أداء في مجموعه، و أقل كلفة في التشغيل، وأسهل تطويرا.

2.1.2. الرهانات

. تعزيز التوجيه الاستراتيجي لسياسات المالية العمومية

يشكل تعزيز التوجيه الاستراتيجي ر افعة أساسية لضمان انسجام سياسات المالية العمومية وفعاليتها واستدامتها. ويهدف هذا الرهان إلى تزويد الوزارة بآليات للتوجيه والتنسيق والمتابعة تكفل حوكمة ميز انوية أكثر اندماجا، وأوثق ارتباطا بأهداف التنمية، وتقوم على رؤية واضحة متعددة السنوات.

. إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة لعصرنة القطاع

في مواجهة المتطلبات المتزايدة للأداء والشفافية والنجاعة، يرمي هذا الرهان إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة لعصرنة إدارة وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، ترقية الرقمنة، وتحسين مسارات العمل الداخلية، وتعزيز كفاءات الموظفين، وتأهيل أدوات التسيير، وفق مقاربة تدريجية ومنظمة.

. تحقيق استفادة أكبر من موارد الوزارة القابلة للتعبئة

في سياق القيود الميزانوية، يهدف هذا الرهان إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة. ويتعلق الأمر بتعزيز التسيير الداخلي، وتحديد فرص تحسين الفعالية، وتشجيع تخصيص أكثر استراتيجية للوسائل، بما يدعم أولويات الوزارة ويعزز قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة.

3. عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تحسين تسيير المصادر البشرية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، أن يشارك 50% من موظفي الوزارة في نشاط تكويني واحد على الأقل.

تندرج هذه الغاية ضمن التنفيذ التدريجي لخطة التكوين المعدة، التي مكنت من تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في تعزيز القدرات، ولا سيما في تسيير العقارات ومتابعتها، والإطار القانوني، والمتابعة الميزانوية، وتسيير الأملاك، والمحاسبة العمومية، والتسيير القائم على الأداء. ويهدف تنفيذ هذه الخطة إلى وضع أسس منظومة منظمة للتكوين المستمر، باستهداف الكفاءات الاستراتيجية وترسيخ ثقافة التطور المهني داخل وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري.

- يتمثل الهدف المحدد لسنة 2027 في بلوغ نسبة 30% من إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر. ويعكس هذا المؤشر إرادة الوزارة في تعزيز التسيير الفردي للمصادر البشرية، من خلال تحسين تحديد المسؤوليات وتوضيح المنتظر من كل وظيفة. وسيشكل إضفاء الطابع الرسمي على بطاقات توصيف الوظائف رافعة أساسية لتحسين تسيير أعداد العاملين، ودعم عمليات التقييم، والتمهيد للتطبيق التدريجي للتسيير القائم على الكفاءات.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة المشاركة في التكوينات	%			10	10	10
نسبة إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر	%			30	32	35

مصدر البيانات:

- نسبة المشاركة في التكوينات: البيانات المستمدة من كشوف الحضور في الدورات التكوينية، التي تمركزها خلية التكوين بمديرية الشؤون الإدارية والمالية.
- نسبة إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر: سجل متابعة بطاقات توصيف الوظائف الذي تمسكه مصلحة المصادر البشرية، استنادا إلى الوثائق المحالة من المديريات المعنية.

إيضاحات منهجية:

- نسبة المشاركة في التكوينات: نسبة الموظفين الذين شاركوا فعليا في نشاط تكويني واحد على الأقل خلال السنة إلى إجمالي عدد الموظفين التابعين لوزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري.
- نسبة إعداد بطاقات توصيف وظائف الأطر: نسبة الأطر الذين يتوفرون على بطاقة توصيف وظيفة رسمية ومعتمدة إلى العدد الإجمالي للأطر العاملين بالوزارة.

الهدف رقم 2: تعزيز حوكمة وظائف الدعم

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

تسعى الوزارة المكلفة بالعقارات، في سنة 2027، إلى تحسين مطرد لوظائف الدعم، من خلال رفع نسب معالجة الملفات، وتعزيز فعالية الأعمال، والتنفيذ الأمثل لخطة العمل السنوية، مع تحقيق نسبة مرتفعة من التغطية الإعلامية، وذلك عبر النشر المنتظم للمعلومات على موقعها الإلكتروني، وفي الصحافة المكتوبة، وعبر القنوات الإعلامية الأخرى. ويهدف هذا النشاط، الذي يتولاه برنامج الدعم، إلى مساندة البرامج التشغيلية من خلال تعزيز الاتصال المؤسسي وتحسين التعريف بالإصلاحات والأنشطة التي تنفذها الوزارة. وتسهم التغطية الإعلامية بذلك في إرساء مناخ من الشفافية، و إبراز الجهود المبذولة في تسيير المالية العمومية، وترسيخ ثقة الأطراف المعنية داخل الوزارة وخارجها.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة التغطية الإعلامية للوزارة	%			100	100	100
نسبة مسؤولي البرامج الذين أحالوا فصليا لوحة متابعة مشروع الأداء السنوي	%			100	100	100

مصدر البيانات:

- نسبة التغطية الإعلامية للوزارة: الاستعراض الدوري للمنشورات على الموقع الإلكتروني للوزارة، وقصاصات الصحف، والمحفوظات السمعية البصرية، وتقارير الرصد الإعلامي التي تعدها خلية الاتصال.

- نسبة مسؤولي البرامج الذين أحالوا فصليا لوحة متابعة مشروع الأداء السنوي: سجل استلام لوحات المتابعة الذي تمسكه أمانة الديوان، بدعم من مديرية الشؤون الإدارية والمالية لتجميع البيانات ومتابعتها.

إيضاحات منهجية:

- نسبة التغطية الإعلامية للوزارة: نسبة عدد المواد المنشورة فعليا (مقالات، ومقاطع فيديو، وبيانات، وغيرها) عبر القنوات الرئيسية المحددة إلى إجمالي أعمال الاتصال المقررة في خطة الاتصال السنوية للوزارة. وتعني نسبة 100% تنفيذ جميع الأعمال المقررة.
- نسبة مسؤولي البرامج الذين أحالوا فصليا لوحة متابعة مشروع الأداء السنوي: عدد مسؤولي البرامج الذين أحالوا لوحات المتابعة الأربع المطلوبة خلال السنة (لوحة واحدة عن كل فصل)، مقسوما على إجمالي عدد مسؤولي البرامج المعنيين، ومضروبا في 100. ويقيس المؤشر الإحالة الفعلية وحدها، بصرف النظر عن جودة الوثائق المستلمة.

الهدف رقم 3: عصرنة الرقابة الداخلية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، أن تنجز المفتشية العامة الداخلية فعليا 100% من المهام المدرجة في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية.

وتعكس هذه الغاية إرادة وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري في تعزيز قدرات التوجيه والتحكم في المخاطر، بضمان التنفيذ الكامل لعمليات الرقابة المبرمجة. وسيسهم التنفيذ الصارم للبرنامج السنوي في تحسين موثوقية المسارات الإدارية، وتحديد مواطن الضعف، وصياغة توصيات عملية لتصحيح الاختلالات المرصودة. ويندرج ذلك ضمن مسار عصرنة الرقابة الداخلية لجعلها رافعة لتحسين الأداء وتأمين وظائف الدعم في خدمة البرامج التشغيلية.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة	%	-	60%	100	100	100

مصدر البيانات:

- نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة: تقارير المتابعة التي تعدها المفتشية العامة الداخلية استنادا إلى المهام المبرمجة والمنجزة فعليا ضمن البرنامج السنوي للرقابة المعتمد في بداية السنة من السلطات المختصة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة: نسبة عدد مهام الرقابة المنجزة فعليا خلال السنة إلى إجمالي المهام المقررة أصلا في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية، مضروبة في 100. وتعد المهمة منجزة متى صدر بشأنها تقرير رسمي معتمد. ويقيس المؤشر مستوى تنفيذ البرنامج السنوي بصرف النظر عن جودة المهام المنفذة أو آثارها.

الهدف رقم 4: تحيين وتحديث النصوص والإجراءات

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، سيتم حصر ومراجعة جميع النصوص القانونية المتقادمة أو غير الملائمة بوزارة العقارات. وستتيح عملية تجميع النصوص وتنسيقها مواءمة الأحكام القائمة مع القوانين المالية والعقارية الجديدة. كما ستزال أوجه التعارض أو التداخل بين القواعد لتعزيز الأمن القانوني. وستعد مشاريع نصوص جديدة لسد الفراغات التشريعية وتحسين شفافية التسيير. وبذلك ستتوفر الوزارة على إطار قانوني واضح ومحيّن ومتناسق، ييسر تنفيذ الإصلاحات.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تحيين النصوص	%	-	60%	100	100	100

مصدر البيانات:

الديوان

مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

إيضاحات منهجية:

- نسبة إنجاز التحيينات: (عدد النصوص التي تمت مراجعتها أو اعتمادها ÷ عدد النصوص المقررة في البرنامج السنوي) × 100.

4. عرض الوسائل المطلوبة

4.1. المقترحات الميزانوية

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
	2026	2027	2026	2027
توجيه الإدارة ودعمها وعصرنتها	**30,000,000**	**5,765,139**	**153,898,100**	**68,412,683**
نفقات العمال	0	0	38,000,000	28,739,133
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	67,000,000	35,272,812
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	23,398,100	0
نفقات الاستثمار	3,000,000	5,765,139	30,000,000	4,400,738
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	10,000,000	0
التنسيق الإداري	**0**	**0**	**32,800,000**	**14,580,661**
نفقات العمال	0	0	2,400,000	2,598,261
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	15,900,000	11,982,400
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
الرقابة والمتابعة	**0**	**0**	**5,000,000**	**2,222,661**
نفقات العمال	0	0	5,000,000	2,222,661
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0		0
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
مراجعة النصوص وتحيينها	**0**	**0**	**8,000,000**	**3,556,259**
نفقات العمال	0	0	0	0

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
	2026	2027	2026	2027
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	8,000,000	3,556,259
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**
نفقات العمال	0	0	45,400,000	33,560,055
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	90,900,000	50,811,471
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	23,398,100	0
نفقات الاستثمار	30,000,000	5,765,139	30,000,000	4,400,738
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	10,000,000	0
المجموع	**30,000,000**	**5,765,139**	**199,698,100**	**88,772,264**

4.2. مقترحات الوظائف

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون		**35.50**	**0.00**	**2.75**	**2.75**	**37.75**
الفئة A		19.50	0.00	0.00	0.00	19.00
الفئة B		6.00	0.00	0.92	0.92	6.92
الفئة C		9.00	0.00	0.92	0.92	9.92
الفئة D		1.00	0.00	0.92	0.92	1.92
العقدويون		**130.00**	**4.50**	**2.75**	**-1.75**	**128.25**
	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز2024	المفتوحة في قانون المالية لسنة 2025 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**165.50**	**4.50**	**5.50**	**1.00**	**166.00**

5. تبرير الاعتمادات المطلوبة

5.1. نفقات العمال

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الموظفون	**37.75**	**34 459 106**	**37.75**	**16,743,682**	**2.75**	**-17,715,424**
الفئة A	19.00	26 658 085	19.00	12,953,165	0.00	-13,704,920
الفئة B	6.92	3 590 829	6.92	1,744,784	0.92	-1,846,045
الفئة C	9.92	3 645 014	9.92	1,771,113	0.92	-1,873,901
الفئة D	1.92	565 178	1.92	274,620	0.92	-290,558
العقدويون	**128.25**	**34 608 707**	**128.25**	**16,816,373**	**-1.75**	**-17,792,334**
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة	**166.00**	**69 067 813**	**166.00**	**33,560,055**	**1.00**	**-35,507,758**
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة	**0.00**	**0**	**0.00**	**33,560,055**	**0.00**	**33,560,055**
الموظفون المعارون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
العقدويون الذين تتكفل الدولة برو اتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**166.00**	**69 067 813**	**166.00**	**33,560,055**	**1.00**	**-35,507,758**

5.2 طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					التبرير
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخلي	منها خارجي	
1	C2E إطار متوسط عقدوي من المستوى II	54	0	54	من المزمع إجراء اكتتابات لتزويد مختلف الوظائف المنصوص عليها في الهيكل التنظيمي بالمسؤولين والموظفين المعنيين.

5.3 نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	عقود الخدمات؛ الماء والكهرباء والإنترنت؛ الإتاوات؛ صيانة البرمجيات؛ الاشتراكات	3 038 567	4 893 333	العناية والصيانة والعقود المتعلقة بالمبنى الجديد المشيد والمجهز داخل الوزارة.
المجموع			0	
2. نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها	المعدات والمستهلكات المكتبية	6 206 667	6 206 667	يبرر تفعيل الهيكل التنظيمي والاكتتابات المقررة، فضلا عن بناء مكاتب جديدة، الإبقاء على هذه المخصصات لسنة 2027.
	لوازم عامة	3 200 000	3 200 000	
	معدات ولوازم خاصة	2 000 000	2 000 000	

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
	أجور الوسطاء والأتعاب	18 850 000	21 143 405	تبرر هذه الزيادة، البالغة نحو 15%، بكونها السنة الكاملة الأولى لانطلاق أعمال الوزارة، وبطموح المشاريع المهيكلة المشرع فيها.
	استئجار العقارات	6 500 000	7 290 829	زيادة ناجمة عن الانتشار داخل البلاد المقرر في سنة 2027.
	الطباعة	3 250 000	3 645 414	الحاجة إلى بطاقات ومطبوعات ووثائق للهيكل التنظيمي الجديد الذي سيصبح تشغيليا بالكامل في سنة 2027.
	الهاتف والإنترنت ومصاريف الاتصال	6 300 000	7 066 496	يبرره الحجم المتوقع في سنة 2027.
	العناية والإصلاح والصيانة	10 400 000	11 665 327	تبرره السيارات المقتناة والمباني المشيدة والمقررة.
المجموع			50 811 471	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	الإشهار والترويج	2 400 000	4 400 000	من المقرر اعتماد استراتيجية شاملة للاتصال في سنة 2027 لتوعية المرتفقين ومصالح الوزارة.
	خدمات أخرى، بما فيها الدراسات	5 500 000	10 500 000	يشمل هذا البند الدراسات المتعلقة بتحيين النصوص والإجراءات في إطار الإصلاح.
	مصاريف الاستقبال والحفلات والمراسم		1 000 000	
	مصاريف تكوين الموظفين	1 900 000	10 900 000	يبرر هذا البند بحداثة إنشاء الوزارة نسبيا، والحاجة إلى تأهيل الكفاءات لمواكبة الإصلاحات والمشاريع الجارية.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
	مصاريف الضيوف الرسميين		1 000 000	
	التسيير المعلوماتي للأرشفة		2 500 000	من المقرر تطوير نظام ووحدة لأرشفة جميع الوثائق الإدارية والمراسلات.
	مصاريف المهام داخل البلاد	1 580 000	2 000 000	يبرر هذا البند بالانتشار داخل البلاد.
	مصاريف المهام خارج البلاد		2 000 000	من المقرر تخصيص مصاريف مهام لزيارات تبادل الخبرات في الخارج.
المجموع		61 125 234	50 811 471	
المجموع العام			50 811 471	

5.4 الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2025	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
إعانة للموريتانية للعقارات		23 398 100	23 398 100	تحويل لصالح شركة «إسكان» سابقا
المجموع العام				

5.5 نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
ترميم وبناء مبان في نواكشوط وداخل البلاد		30 000 000	30 000 000	4 400 738	0	4 400 738

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
المجموع العام						

تبريرات سنة 2027:

- تعتزم الوزارة إنشاء ممثليات في ولايات الداخل وترميم بعض المباني في نواكشوط.

البرنامج 2: الحوكمة وتأمين الملكية العقارية

6. تقديم برنامج الحوكمة وتأمين الملكية العقارية

6.1. نطاق البرنامج

يندرج برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» في إطار تنفيذ مهام المديرية العامة للعقارات والتسجيل، المحددة بالمادة 18 من المرسوم رقم الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024، المحدد لصلاحيات وزير العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه 2024-181.

يغطي البرنامج مجموعة من الأنشطة والأنشطة الفرعية الرامية إلى تعزيز تأمين سندات الملكية، وتيسير الولوج إلى هذه الوثائق، ومراجعة بعض النصوص المتعلقة بالعقار لملاءمتها مع السياسات الجديدة للقطاع، وإرساء أدوات مفيدة لتسيير العقار الزراعي ومتابعة منازعاته.

ستنفذ الأنشطة والأنشطة الفرعية المترتبة عليها ضمن إطار معزز للأداء والشفافية، يهدف إلى رفع الفعالية التشغيلية، وضمان التسيير المحكم للموارد، وتعزيز مساءلة المتدخلين.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» فيما يلي:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)؛
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

بغية الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمالية، تلتزم الجهات المعنية ببرنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» بتعزيز الفعالية التشغيلية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تسيير محكم، وتوزيع أمثل للوسائل، وزيادة مسؤولية المتدخلين والموظفين المعنيين. وفي هذا الإطار، يهدف برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» إلى:

i. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية.

ii. تعزيز حوكمة وظائف الجهات المشاركة في البرنامج.

iii. عصرنة أدوات وأساليب العمل.

6.2. عرض الأنشطة و أنشطتها الفرعية

سينفذ برنامج «الحوكمة وتأمين الملكية العقارية» من خلال أربعة أنشطة: (i) تأمين سندات الملكية، و(ii) تعميم سندات الملكية، و(iii) مراجعة النصوص القانونية وتأهيلها، و(iv) تسيير العقار الزراعي ومتابعة المنازعات العقارية.

. تأمين سندات الملكية

يهدف هذا النشاط إلى إنشاء محفوظات حديثة تراعي المعايير المعتمدة لحفظ الأرشيف الإداري، بما يضمن استدامة الوثائق ومتانتها وسلامتها على المدى الطويل. ويشمل إنشاء هذه المحفوظات بناء مقر، و اقتناء تجهيزات، و اكتتاب وتكوين الموظفين الذين سيتولون تسييرها.

كما يشمل إعداد نسخة جديدة من الورق المقوى المؤمّن لغلاف السندات العقارية، و اقتناء مخزون منه ومخزون من الورق المؤمّن المخصص لإصدار رخص الحيازة.

الأنشطة	الهيئات المعنية
عصرنة محفوظات سندات الملكية (المخالصات ورخص الحيازة والسندات العقارية)	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إعداد نسخة جديدة من الورق المقوى المؤمّن لغلاف السندات العقارية، و اقتناء مخزون من أغلفة السندات العقارية والورق المؤمّن لرخص الحيازة	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

. تعميم سندات الملكية

يرمي هذا النشاط إلى ضمان انسجام تدخلات وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، من خلال ضمان:

- تواجد محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات في عين المكان، في إطار تطبيق المرسوم رقم 151-2025 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2025 القاضي بإلزامية الإيداع والمعالجة الرقميين للعمليات والمعاملات العقارية ابتداء من فاتح يناير 2028، على عموم التراب الوطني؛
- إجراء إحصاء وطني لأغراض عقارية في المناطق الو اقعة خارج نطاق تدخل وكالة التنمية الحضرية والموريتانية للعقارات، بهدف حصر الملكيات، من بين أمور أخرى؛
- إصدار سندات الملكية: (i) في المناطق التابعة لوكالة التنمية الحضرية، و(ii) في المناطق المجزأة حديثا، و(iii) عقب الإحصاء ذي الغرض العقاري، و(iv) لفائدة ملاك الأراضي في المناطق التي تسوقها الموريتانية للعقارات، و(v) لاستبدال الوثائق القائمة بالنماذج الجديدة، و(vi) لفائدة ملاك القطع الأرضية التي رُفع عنها التشفير في مناطق بتيارت؛
- فتح شبابيك للتحفيظ العقاري وشبابيك للتنازل النهائي عن الأراضي، لتيسير الحصول على السندات العقارية.

الأنشطة	الهيئات المعنية
نشر محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إحصاء وطني لأغراض عقارية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إصدار سندات الملكية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
فتح شبابيك للتحفيظ العقاري وشبابيك للتنازل النهائي عن الأراضي	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

. مراجعة الإطار القانوني

يرمي هذا النشاط إلى إعداد النصوص القانونية اللازمة لتحسين تسيير العقار، ويشمل الأنشطة الفرعية التالية:

• إعداد مدونة للعقارات ونصوصها التطبيقية. فسيمكن إصدار هذا النص من سد فراغ قانوني، وتزويد بلادنا بنص أساسي يحدد الأموال التي تدخل ضمن الأملاك، وشروط استخدامها، وقواعد تسييرها. ومن ثم فهو نص بالغ الأهمية لتسيير العقارات؛

• مراجعة المنظومة القانونية العقارية القائمة، بتعديل (i) القانون .2010-080 المرسوم (ii) المتعلق بمدونة الحقوق العينية، و 14-2017

الأنشطة	الهيئات المعنية
إعداد مدونة للعقارات ونصوصها التطبيقية.	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
مراجعة المنظومة القانونية العقارية القائمة	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

- **تسيير العقار الزراعي**

يهدف هذا النشاط إلى تكوين صورة دقيقة عن الوضع القائم للملكية الفردية والجماعية للمساحات الزراعية، وعن المنازعات المتعلقة بها.

ويتمحور حول الأنشطة الفرعية التالية:

• إحصاء لأغراض زراعية يهدف إلى تحديد ملاك المساحات الزراعية ومستغليها؛

• إنشاء قاعدة بيانات للمنازعات المتعلقة بالمساحات الزراعية بغية إيجاد حلول لها.

الأنشطة	الهيئات المعنية
إحصاء لأغراض زراعية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إنشاء قاعدة بيانات للمنازعات المتعلقة بالمساحات الزراعية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

7. الإطار الاستراتيجي لبرنامج الحوكمة وتأمين الملكية العقارية

7.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

7.1.1. التحليل الاستراتيجي

- **تأمين سندات الملكية**

يشكل تأمين سندات الملكية محورا استراتيجيا في سياسة وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، التي تنفذها المديرية العامة للعقارات والتسجيل، ويهدف إلى:

• حماية المحفوظات؛

• تعزيز تأمين السندات العقارية.

وسيسهم هذا النشاط، بالتالي، في تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز الثقة في وثائق الملكية الصادرة عن الدولة.

- **تعميم سندات الملكية**

ينتظر من المديرية العامة للعقارات والتسجيل إنجاز طيف واسع من الأنشطة يجمع بين:

• نشر محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات؛

- إجراء إحصاء لأغراض عقارية؛
- فتح شبابيك للتحفيظ العقاري والتنازل النهائي عن الأراضي؛
- إصدار سندات الملكية على نطاق واسع.

ومن ثم يتعين تزويدها بأعداد كافية من الموظفين المؤهلين والمجهزين بالأدوات اللازمة.

- **مراجعة الإطار القانوني**

يهدف هذا النشاط إلى مواءمة الإطارين القانوني والمؤسسي مع سياسة الإصلاح التي باشرها القطاع، بغية إرساء تسيير سليم للعقار.

- **تسيير العقار الزراعي**

سيتيح تنفيذ هذا النشاط تهيئة الظروف لإرساء تسيير جيد للمجال الزراعي، استنادا إلى معرفة دقيقة بالو اقع الميداني.

7.1.2. الرهانات

- **تأمين سندات الملكية**

يشكل تأمين سندات الملكية ر افعة أساسية لضمان فعالية واستدامة سياسات القطاع في تسيير سندات الملكية. ويقتضي هذا الرهان الحفاظ على بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي على المدى الطويل.

- **تعميم سندات الملكية**

في مواجهة المتطلبات المتز ايدة للأداء والشفافية والنجاعة، يرمي هذا الرهان إلى إعداد وتنفيذ استر اتيجية شاملة تتيح منح كل مالك وثيقة صادرة عن الدولة تضمن له ملكية أرضه. وسيساعد ذلك على نشر ثقافة المطالبة بوثائق ملكية قانونية لدى السكان، قبل كل عملية أو معاملة عقارية وبعدها.

- **مراجعة الإطار القانوني**

كما يهدف هذا الرهان، في سياق الإصلاح الرامي إلى عصرنة التسيير العقاري، إلى سد الفراغات القانونية وتطوير الإطار القانوني القائم لتيسير الحصول على وثائق الملكية.

- **تسيير العقار الزراعي**

في السياق المشار إليه في النقطة السابقة، يكتسي هذا الرهان أهمية حاسمة للتنمية المستدامة والأمن الغذائي، إذ يسهم في توفير معلومات مفيدة لصناع القرار لحماية الأراضي الزراعية من التوسع العمر اني، وضمان السيادة الغذائية للسكان.

8. عرض الأهداف الاستر اتيجية

الهدف رقم 1: فعالية الخدمات المقدمة

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين (المصالح الداخلية)

• نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- تشكل سنتا 2027 و2028 فترة تشييد المبنى المخصص لإيواء المحفوظات؛

- أما بالنسبة لسنة 2028، فيتمثل الهدف المحدد في تقليص أجل البحث وإحالة جميع الملفات المطلوبة من الأرشيف إلى يوم واحد.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة نجاح البحث	%			0	50	100%
نسبة إحالة الملفات	%			0	45	90%

مصدر البيانات:

- نسبة نجاح البحث: البيانات المستمدة من سجل طلبات البحث.

- نسبة إحالة الملفات: البيانات المستمدة من سجل طلبات إحالة الملفات.

إيضاحات منهجية:

- نسبة نجاح البحث: عدد الملفات التي عثر عليها، والواردة طلبات البحث عنها خلال اليوم، مقسوما على مجموع طلبات البحث وإحالة الملفات الواردة في اليوم نفسه.

- نسبة إحالة الملفات: نسبة عدد الملفات المحالة إلى عدد طلبات إحالة الملفات الواردة في اليوم نفسه.

الهدف رقم 2: تعزيز حوكمة الوظائف التابعة للمديرية العامة للعقارات والتسجيل

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

• الفعالية الاجتماعية والاقتصادية

• جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين

• نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية:

• تستهدف وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، في سنة 2027، تغطية عواصم الولايات بنسبة 100% من حيث تواجد محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات؛

• وفي سنة 2027، ستوسع هذه التغطية لتشمل عواصم المقاطعات. وتبلغ نسبة التغطية المتوقعة في نهاية سنة 2027 مقدار 100%؛

- تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري:

• من المقرر إطلاق إحصاء لأغراض عقارية في نواكشوط سنة 2027، يتواصل في سنة 2028؛

- إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة)

• يشمل إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة) ست فئات: (i) المناطق التابعة لوكالة التنمية الحضرية، و(ii) المناطق المجزأة حديثا، و(iii) المناطق المشمولة بالإحصاء ذي الغرض العقاري، و(iv) المناطق التي تسوقها الموريتانية للعقارات، و(v) استبدال الوثائق القائمة بالنماذج الجديدة، و(vi) القطع الأرضية التي رُفع عنها التشفير في مناطق بتيارت.

المؤشرات

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية على امتداد التراب الوطني	%			23%	62%	100
نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في نواكشوط	%			50%	75%	100%
نسبة إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة) حسب الفئة	%				X%	
				المستهدف 2026	المستهدف 2027	
				المستهدف 2026	المستهدف 2027	

الفئة	2028		2028	
	X للسندات العقارية	X لرخص الحيازة	X للسندات العقارية	X لرخص الحيازة
(i) المناطق التابعة لوكالة التنمية الحضرية	100%	100%	100%	
(ii) المناطق المجزأة حديثا،	100%	100%	100%	
(iii) المناطق المشمولة بالإحصاء ذي الغرض العقاري	15%	45%	32%	20%
(iv) المناطق التي تسوقها الموريتانية للعقارات،	100%	100%	100%	
(v) استبدال الوثائق القائمة بالنماذج الجديدة	30%	100%	60%	20%
(vi) القطع الأرضية التي رُفع عنها التشفير في مناطق بتيارت		100%		100%

مصدر البيانات:

- التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية: تقارير نشر محصّلي العقارات والتسجيل ومكاتب العقارات، إضافة إلى الهدف المحدد؛
- تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري: تقارير تنفيذ الإحصاء ودفتر الشروط.
- إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة): تقارير إصدار السندات حسب الفئة والهدف المحدد لكل فئة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة التغطية من حيث تواجد الهيئات الإدارية: نسبة عدد عواصم الولايات المشمولة إلى إجمالي عدد ولايات البلاد (15 ولاية).
- نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري: نسبة المساحة التي اكتمل فيها الإحصاء إلى المساحة المستهدفة. كما يمكن احتسابها بقسمة عدد القطع الأرضية المحصاة على العدد الإجمالي للقطع في مخطط المنطقة المستهدفة.
- نسبة إصدار سندات الملكية (السندات العقارية ورخص الحيازة): عدد السندات (السندات العقارية أو رخص الحيازة) الصادرة حسب الفئة، مقسوما على العدد الإجمالي المستهدف.

إضافة إلى المؤشرات أعلاه، تقرر مؤشر آخر لتقييم فعالية الإدارة في تسيير العقارات الزراعية، وهو تغطية إحصاء المساحات الزراعية:

- من المقرر إطلاق إحصاء لأغراض عقارية في المناطق الزراعية سنة 2027، يتواصل في سنة 2028؛

المؤشر:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في نواكشوط	%			30%	**65%**	100%

مصدر البيانات:

- تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في المناطق الزراعية: تقارير تنفيذ الإحصاء ودفتر الشروط.

إيضاحات منهجية:

- نسبة تغطية الإحصاء ذي الغرض العقاري في المناطق الزراعية: نسبة المساحة التي اكتمل فيها الإحصاء إلى المساحة المستهدفة.

الهدف رقم 3: زيادة تحصيل الرسوم العقارية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

- من المقرر، في سنة 2027، رفع مساهمة الضرائب العقارية إلى 1% من الناتج الداخلي الخام الوطني، بدلا من 0,32% في سنة 2023. ويشكل هذا الهدف، فضلا عن طابعه الاستراتيجي للدولة، التزاما تجاه الشركاء في التنمية.

من المقرر بلوغ نسبة 0,45% من الناتج الداخلي الخام الوطني في سنة 2027.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة مساهمة الرسوم العقارية في الناتج الداخلي الخام الوطني	%			0,45%	0,725%	1%

مصدر البيانات:

- نسبة مساهمة الرسوم العقارية في الناتج الداخلي الخام الوطني: تقارير متابعة تحصيل الرسوم العقارية وتقارير الحسابات الوطنية.

إيضاحات منهجية:

- نسبة مساهمة الرسوم العقارية في الناتج الداخلي الخام الوطني: نسبة الإيرادات المتأتية من تحصيل الضرائب العقارية إلى الناتج الداخلي الخام الوطني.

9. عرض الوسائل المطلوبة

9.1. المقترحات الميزانوية

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
تأمين سندات الملكية	**81,767,500**	**15,713,367**	**85,216,000**	**37,881,268**
نفقات العمال	0	0	27,913,500	22,061,064
نفقات اقتناء السلع والخدمات	11,867,500	0	11,867,500	8,968,517
الإعانات والتحويلات الجارية		0	0	0
نفقات الاستثمار	69,900,000	15,713,367	45,435,000	6,851,687
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	69,900,000	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي		0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
تعميم سندات الملكية	**130,127,500**	**25,006,772**	**140,136,500**	**62,295,206**
نفقات العمال	0	0	13,409,000	6,584,787
نفقات اقتناء السلع والخدمات	116,627,500	0	116,627,500	54,764,048
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	13,500,000	25,006,772	10,100,000	946,371
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	13,500,000	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
مراجعة الإطار القانوني	**3,000,000**	**576,514**	**6,000,000**	**2,667,194**
نفقات العمال	0	0	1,000,000	461,372
نفقات اقتناء السلع والخدمات	3,000,000	0	5,000,000	2,205,822
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	576,514	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
تسيير العقار الزراعي	**6,837,500**	**1,313,971**	**9,200,000**	**4,089,698**
نفقات العمال	0	0	4,200,000	1,912,562
نفقات اقتناء السلع والخدمات	6,837,500	0	5,000,000	2,177,136
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	1,313,971	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**221,732,500**	**42,610,624**	**240,552,500**	**106,933,366**
نفقات العمال	0	0	46,522,500	31,019,785
نفقات اقتناء السلع والخدمات	138,332,500	0	138,095,000	68,115,523
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	83,400,000	42,610,624	55,535,000	7,798,058
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	83,400,000	83,400,000	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0

9.2. مقترحات الوظائف

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
العقدويون						

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)				
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027		المجموع
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج					

10. تبرير الاعتمادات المطلوبة

10.1. نفقات العمال

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
العقدويون						

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة						
الموظفون المعارون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
العقدويون الذين تتكفل الدولة برواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج						

10.2. طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					
الأولوية	**المهنة / الوظيفة**	**العدد**	**منها**	**منها**	**التبرير**
			داخلي	**خارجي**	
1	أطر الفئة A	**48**			تطبيقا للمرسوم رقم 151-2025 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2025، يصبح الإيداع والمعالجة الرقميان للعمليات والمعاملات العقارية إلزاميين على مستوى جميع عواصم الولايات، ابتداء من فاتح يناير 2027. وبغية توفير المتطلبات اللازمة للوفاء بهذا الالتزام، من المقرر فتح 15 مركزا (مركز واحد في كل ولاية)، واكتتاب 90 عنصرا لضمان تشغيلها: 15 رئيس مركز و15 محصّلا للعقارات، جميعهم من الفئة A، و60 موظفا (بواقع 4 لكل مركز)، جميعهم من الفئة B. كما يعتزم، لتهيئة الظروف اللازمة لتقريب خدمات الإدارة من المواطنين، فتح شباك للتحفيظ العقاري وشباك ثان للتنازل النهائي عن الأراضي على مستوى كل مقاطعة من مقاطعات نواكشوط، أي 18 شباكا في المجموع، على أن يتولى تشغيلها فريق من 5 عناصر (عنصر من الفئة A والبقية من الفئة B).
1	أطر الفئة B	**132**			
المجموع		**180**			

10.3. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	الماء	340 000	1 020 000	تهدف هذه الزيادة إلى التكفل بالمراكز الجديدة البالغ عددها 12 المزمع فتحها سنة 2027 في عواصم الولايات، فضلا عن 9 شبابيك للتحفيظ العقاري و9 للتنازل النهائي في نواكشوط (أي 18 شباكا في المجموع).
	الكهرباء	900 000	2 700 000	
	التنظيف	850 000	850 000	
المجموع		2 090 000	0	
2. نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها	مواد غذائية غير مخزنة	1 150 000	1 725 000	زيادة ناجمة عن الاكتتابات المقررة في نهاية سنة 2025 وخلال سنة 2027.
	اشتراكات أخرى	500 000	750 000	
	المحروقات والزيوت	425 000	807 500	تبرر الزيادة بالتنقلات المقررة في إطار (i) إجراء الإحصاء ذي الغرض العقاري سنة 2027 في نواكشوط وروصو وكيفه، و(ii) نشر محصّلي العقارات ومراكز العقارات في عواصم الولايات، و(iii) إجراء إحصاء لأغراض زراعية.
	تصميم نظم التنظيم وحزم البرمجيات		0	
	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	1 875 000	2 000 000	
	صيانة وإصلاح المعدات المعلوماتية	200 000	325 000	تبرر الزيادة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح معدات النقل	750 000	3 200 000	زيادة ناجمة عن ضرورة تلبية احتياجات إصلاح السيارات التي سيكثف استخدامها في المهام، ولا سيما في إطار الإحصاء ذي الغرض العقاري والإحصاء ذي الغرض الزراعي.
	صيانة وإصلاح المعدات والأثاث المكتبي	100 000	200 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح المعدات الفنية	100 000	130 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	لوازم مكتبية	5 350 000	8 000 000	زيادة ناجمة عن ضرورة تلبية احتياجات الأنشطة المرتبطة بالإحصاء ذي الغرض العقاري والإحصاء ذي الغرض الزراعي.
	مصاريف التكوين	3 000 000	4 000 000	يبرر الإبقاء على هذا المبلغ بالحاجة إلى تكوين الأطر والموظفين في تسيير العقارات والسجل العقاري والتحفيظ العقاري.
	مصاريف المهام	250 000	1 875 000	زيادة مبررة بالإحصاءات المقررة في سنة 2027: (i) إحصاء لأغراض عقارية في نواكشوط وروصو وكيفه، و(ii) إحصاء لأغراض زراعية.
	الطباعة	0	0	
	معدات مكتبية صغيرة	4 000 000	5 200 000	خصص هذا الاعتماد أساسا لتلبية احتياجات فتح 12 مركزا جديدا في عواصم الولايات و18 شباكا في نواكشوط، بواقع 120000 أوقية جديدة لكل مركز أو شباك.
	معدات معلوماتية صغيرة	7 275 000	4 500 000	خصص هذا الاعتماد أساسا لتلبية احتياجات فتح 12 مركزا جديدا في عواصم الولايات و18 شباكا في نواكشوط، بواقع 120000 أوقية جديدة لكل مركز أو شباك.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
	الإشهاروالترويج	250 000	500 000	تبرر هذه الزيادة بالحاجة إلى بذل جهد كبيرعبروسائل الاتصال المتاحة لمواكبة سياسة الإصلاح الجاري تنفيذها.
	أجور الوسطاء والأتعاب	24 362 500	105 000 000	زيادة مبررة بالإحصاءات المقررة في سنة 2027: (i) إحصاء لأغراض عقارية في نواكشوط وروصووكيفه، و(ii) إحصاء لأغراض زراعية.
المجموع		49 587 500	0	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات				
المجموع			0	
المجموع العام للبرنامج		51 677 500	68 115 523	

10.4. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2025	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
تحويلات مباشرة إلى الخارج وإلى المنظمات الدولية	المساهمة في المنظمات الدولية			
المجموع العام				

10.5. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
المجموع العام						

تبريرات سنة 2027:

- يشكل نظام معلومات المصادر البشرية (SIRH) رافعة أساسية لعصرنة تسيير المصادر البشرية بالوزارة وإضفاء الطابع المهني عليه. ويعزز الشفافية وموثوقية البيانات والقدرة على تسيير أعداد العاملين.

البرنامج 3: عصرنة التسيير العقاري

1. تقديم برنامج «عصرنة التسيير العقاري»

1.1. نطاق البرنامج

يندرج برنامج «عصرنة التسيير العقاري» في إطار تنفيذ مهام المديرية العامة للعقارات والتسجيل، المحددة بالمادة 18 من المرسوم رقم الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024، المحدد لصلاحيات وزير العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري وتنظيم 2024-181 الإدارة المركزية لقطاعه.

يغطي البرنامج مجموعة من الأنشطة والأنشطة الفرعية الرامية إلى توسيع رقمنة الخدمات، وتحيين الإجراءات، وإرساء سجل عقاري حديث، وتهيئة الظروف اللازمة لزيادة مساهمة الضرائب العقارية في إيرادات الدولة.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج «عصرنة التسيير العقاري» فيما يلي:

- المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)؛
- مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

بغية الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمالية، تلتزم الجهات المعنية ببرنامج «عصرنة التسيير العقاري» بتعزيز الفعالية التشغيلية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تسيير محكم، وتوزيع أمثل للوسائل، وزيادة مسؤولية المتدخلين والموظفين المعنيين. وفي هذا الإطار، يهدف برنامج «عصرنة التسيير العقاري» إلى:

i. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية.

ii. تعزيز حوكمة وظائف الجهات المشاركة في البرنامج.

iii. عصرنة أدوات وأساليب العمل.

1.2. عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

سينفذ برنامج «عصرنة التسيير العقاري» من خلال ثلاثة أنشطة: (i) رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات، و(ii) إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم، و(iii) متابعة تحصيل إيرادات العقارات والتسجيل وتعزيز ولوج المرتفقين إلى الخدمات.

• رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات

يهدف هذا النشاط إلى وضع مجموعة من الحلول المعلوماتية تحت تصرف المديرية العامة للعقارات والتسجيل، بغرض:

- معالجة أوجه القصور في نظم المعلومات المستخدمة حتى الآن؛
- إدخال وظائف جديدة لا تغطيها النظم القائمة بعد.

وسيتيح، من بين أمور أخرى، إرساء حلول معلوماتية من أجل: (i) إصدار سندات عقارية للأراضي العائدة للمطورين العقاريين، و(ii) متابعة المعاملات التي يجريها المطورون العقاريون على السندات العقارية، و(iii) التصريح بالملكية الزراعية، و(iv) إصدار رخص الحيازة، و(v) إحصاء الأسواق لتسجيل عقود الإيجار، و(vi) تسجيل المعاملات المتعلقة بسندات الملكية الزراعية والرهون لدى القرض الزراعي، و(vii) متابعة تحصيل الضرائب العقارية ورسوم التسجيل.

الأنشطة	الهيئات المعنية
إصدار السندات العقارية للأراضي العائدة للمطورين العقاريين	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
متابعة المعاملات التي يجريها المطورون العقاريون على السندات العقارية،	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
إصدار رخص الحيازة على نطاق واسع	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
إحصاء الأسواق لتسجيل عقود الإيجار	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
إحصاء المساحات الزراعية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
التصريح بالملكية الزراعية وبالمعاملات المتعلقة بسندات الملكية الزراعية والرهون لدى القرض الزراعي	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
متابعة تحصيل الضرائب العقارية ورسوم التسجيل	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

• إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم

يهدف هذا النشاط إلى إعداد مخططات التجزئة، و إنشاء قاعدة بيانات للسجل العقاري، وتوفير الوسائل اللازمة لحماية أملاك الدولة، ووضع أسس تسيير عقاري سليم للساحل.

الأنشطة	الهيئات المعنية
إعداد مخططات التجزئة	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إعداد قاعدة بيانات للسجل العقاري (سجل عقاري حضري وسجل عقاري زراعي)	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
تعبئة الوسائل اللازمة لمراقبة أملاك الدولة وحمايتها	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)
إعداد خطة عمل لإرساء تسيير عقاري سليم للساحل	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE)

• تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية

يتكون هذا النشاط من شقين:

- تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية: تمكين المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من الحصول على معلومات موثوقة عن الأراضي، واستيفاء الإجراءات العقارية المرتبطة بالعمليات والمعاملات، وتأمين حقوقهم قانونيا، وذلك بصورة متزايدة عبر المنصات الإلكترونية؛
- توسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية: العمل على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بإلزامية تسجيل عقود الإيجار. ولهذا الغرض، ستنفذ حملة لإحصاء الأسواق تمهيدا لتسجيل عقود إيجار التجار.

الأنشطة	الهيئات المعنية
تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).
توسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية	المديرية العامة للعقارات والتسجيل (DGDE) مديرية الدراسات والإصلاح العقاري والتعاون (DERFC).

2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج عصرنة التسيير العقاري

2.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

2.1.1. التحليل الاستراتيجي

- **رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات**

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز فعالية وشفافية وجودة الخدمة التي تقدمها المديرية العامة للعقارات والتسجيل. ويستند إلى تشغيل حلول معلوماتية وتبسيط الإجراءات. وعلى الرغم من تحديات مقاومة التغيير ومخاطر الأمن السيبراني، يشكل هذا النشاط فرصة مهمة لتحسين الأداء المؤسسي، وتقليص آجال المعالجة، ورفع رضا المرتفقين.

- **إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم**

يهدف إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم إلى تأمين الحقوق العقارية، وتعزيز الشفافية، ودعم الاستثمار. ويقوم على إرساء بنى تحتية رقمية فعالة، وجمع وتحيين البيانات المتعلقة بالأملاك العمومية بصورة منتظمة. وبشكل تنفيذ هذا النشاط فرصة استراتيجية لتحسين الحوكمة العقارية، والحد من النزاعات، وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين.

- **تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية**

يهدف نشاط تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية إلى تيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات العقارية، مع توسيع الوعاء الضريبي وتحسين موثوقيته. ويستند إلى رقمنة الإجراءات، وتعزيز قدرات المديرية العامة للعقارات والتسجيل في هذا المجال، وتوعية المواطنين، وفي مقدمتهم التجار، بإلزامية تسجيل عقود إيجارهم.

ويشكل هذا النشاط فرصة استراتيجية لزيادة الإيرادات العمومية، وتعزيز الشفافية، وتحسين الثقة في التسيير العمومي.

2.1.2. الرهانات

- **رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات**

تتمثل رهانات نشاط رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات في عصرنة الإدارة وتبسيط عملها، وتحسين فعالية الخدمات العمومية وشفافيتها، وتعزيز ثقة المرتفقين. ويهدف إلى تقليص آجال المعالجة وتكاليفها، وتحسين إمكانية تتبع العمليات، وتشجيع الشمول الرقمي. كما يشكل رافعة استراتيجية لرفع الأداء المؤسسي، وتعزيز الأمن السيبراني لوثائق الملكية، وتسريع الانتقال نحو إدارة حديثة متاحة للجميع.

- **إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم**

تتعلق رهانات إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم بتأمين الحقوق العقارية، وشفافية المعاملات، والحد من المنازعات. ويشكل هذا النشاط رافعة أساسية لتحسين الحوكمة العقارية، وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين، وزيادة الإيرادات الضريبية المرتبطة بالعقار. ويسهم في دعم التخطيط الحضري والريفي، وتحسين استخدام الموارد، ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

- **تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية**

تتمحور رهانات تعزيز الولوج إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية حول تيسير الخدمات العقارية وشفافيتها، وتعزيز الإنصاف الضريبي. ويهدف هذا النشاط إلى تبسيط الوعاء الضريبي وتوسيعه وتحسين موثوقيته ارتباطا بالسجل العقاري الحديث، وتعزيز ثقة المواطنين من خلال تحسين الولوج واعتماد حوكمة أكثر شمولا.

3. عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: فعالية الخدمات المقدمة

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين (المصالح الداخلية)
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

من المقرر، في سنة 2027، تنفيذ ثمانية حلول تقنية لتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين.

المؤشرات

البيان	الوحدة	2024 الإنجاز	2025 توقعات مشروع الأداء السنوي	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
نسبة إنجاز الحلول	%			100	100	100

مصدر البيانات:

- نسبة إنجاز الحلول: البيانات المستمدة من تقارير تقدم تنفيذ الحلول.

إيضاحات منهجية:

- نسبة إنجاز الحلول: نسبة عدد الحلول التي دخلت حيز الاستغلال إلى العدد الإجمالي للحلول المبرمجة.

الهدف رقم 2: تعزيز التسيير المستدام للعقار

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

إعداد عدد XXX من مخططات التجزئة وقاعدة بيانات للسجل العقاري (الحضري والزراعي)، إضافة إلى إنجاز مهام مر اقبة وحماية أملاك الدولة.

المؤشرات

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	القيمة المستهدفة عند نهاية الأجل متعدد السنوات (2028)
عدد مخططات التجزئة المعدة والمعتمدة	مخطط					
نسبة المناطق الحضرية المشمولة بمخططات معتمدة	%					
نسبة القطع الحضرية المدرجة في السجل العقاري والمحددة بإحداثيات جغر افية	%					
نسبة الأراضي الزراعية المدرجة في السجل العقاري والمدمجة	%					
نسبة الأملاك العمومية المشمولة بمهام المر اقبة	%					
عدد حالات الشغل غير القانوني المرصودة والمعالجة	قطعة أرضية					
				المستهدف 2026	المستهدف 2027	

مصدر البيانات:

- عدد مخططات التجزئة المعدة والمعتمدة: تقارير الأنشطة؛
- نسبة المناطق الحضرية المشمولة بمخططات معتمدة: تقارير الأنشطة.

- نسبة القطع الحضرية المدرجة في السجل العقاري والمحددة بإحداثيات جغرافية: تقارير الأنشطة؛
- نسبة الأراضي الزراعية المدرجة في السجل العقاري والمدمجة: تقارير الأنشطة؛
- نسبة الأملاك العمومية المشمولة بمهام المراقبة: تقارير الأنشطة؛
- عدد حالات الشغل غير القانوني المرصودة والمعالجة: تقارير الأنشطة.

إيضاحات منهجية:

- نسبة القطع الحضرية المدرجة في السجل العقاري والمحددة بإحداثيات جغرافية: نسبة عدد القطع التي أدرجت في السجل العقاري وحدد موقعها جغرافيا خلال السنة إلى عدد القطع المدرجة في السجل العقاري؛
- نسبة الأراضي الزراعية المدرجة في السجل العقاري والمدمجة: نسبة عدد المساحات الزراعية (أو مساحتها) المدرجة والمدمجة إلى عدد المساحات الزراعية المستهدفة (أو مساحتها)؛
- نسبة الأملاك العمومية المشمولة بمهام المراقبة: نسبة عدد القطع (أو مساحتها) المشمولة بمهام المراقبة إلى عدد القطع المستهدفة (أو مساحتها)؛
- عدد حالات الشغل غير القانوني المرصودة والمعالجة: عدد القطع التي تبين شغلها بصورة غير قانونية.

4. عرض الوسائل المطلوبة

4.1. المقترحات الميزانوية

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
رقمنة الخدمات وتحيين الإجراءات	**50,700,000**	**9,743,086**	**54,707,879**	**24,319,422**
نفقات العمال	0	0	5,000,000	12,296,293
نفقات اقتناء السلع والخدمات	6,700,000	0	6,700,000	5,677,443
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	44,000,000	9,743,086	30,000,000	6,345,686
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
إنشاء سجل عقاري حديث ومعمم	**4,700,000**	**903,205**	**3,500,000**	**1,555,863**
نفقات العمال	0	0	5,000,000	1,216,433
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	3,450,000	289,209
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	4,000,000	903,205	2,400,000	50,221
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
نفقات أخرى	0	0	0	0
تعزيزولوج المرتفقين إلى الخدمات العقارية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية	**4,700,000**	**903,205**	**1,750,000**	**777,932**
نفقات العمال	0	0	5,657,879	703,009
نفقات اقتناء السلع والخدمات	4,700,000	0	1,750,000	74,923
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	0	903,205	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0	0	0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
مجموع البرنامج	**60,100,000**	**11,549,496**	**59,957,879**	**26,653,217**
نفقات العمال	0	0	15,657,879	14,215,735
نفقات اقتناء السلع والخدمات	12,100,000	0	11,900,000	6,041,575
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	48,000,000	11,549,496	32,400,000	6,395,907
نفقات الاستثمار بتمويل داخلي	0		0	0
نفقات الاستثمار بتمويل خارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0

4.2. مقترحات الوظائف

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
العقدويون						

	أعداد العاملين (بمكافئ الدوام الكامل المحتسب زمنيا ETPT)					
وظائف الإدارة	المنجز 2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج						

5. تبرير الاعتمادات المطلوبة

5.1. نفقات العمال

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الموظفون						
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						

	توقعات 2027		توقعات 2027		الفارق بين 2027 و2026	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (1) (ETPT)	الكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2025 – أعداد 2024)	فارق الكلفة (كلفة 2026 – كلفة 2025)
الفئة D						
العقدويون						
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة						
الموظفون المعارون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
العقدويون الذين تتكفل الدولة برواتبهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج						

5.2. طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					التبرير
الأولوية	المهنة / الوظيفة	العدد	منها داخلي	منها خارجي	
1	أطر الفئة A				
1	أطر الفئة B				
المجموع					

5.3. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027 المبالغ	2027 المبالغ	تبريرات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	الماء	0		
	الكهرباء	0		
	التنظيف	850 000	850 000	الإبقاء على المبلغ نفسه الممنوح في سنة 2025.
المجموع		850 000	0	
2. نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها	مواد غذائية غير مخزنة	750 000	1 050 000	زيادة ناجمة عن الاكتتابات المقررة في نهاية سنة 2025 وخلال سنة 2027.
	اشتراكات أخرى	500 000	1 000 000	

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
	المحروقات والزيوت	1 925 000	2 542 000	زيادة مبررة بالتنقلات المقررة في إطار(i) مر اقبة الأملاك العمومية والتفتيش عليها، و(ii) إحصاء الأسواق (المحلات التجارية).
	تصميم نظم التنظيم وحزم البرمجيات			
	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	1 875 000	2 000 000	خصص هذا الغلاف المالي لتغطية مصاريف صيانة المباني الإدارية.
	صيانة وإصلاح المعدات المعلوماتية	200 000	300 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح معدات النقل	750 000	1 250 000	زيادة ناجمة عن ضرورة تلبية احتياجات إصلاح السيارات أثناء المهام، ولا سيما في إطار إحصاء الأسواق (المحلات التجارية)، وإعداد قاعدة بيانات للسجل العقاري، ومر اقبة الأملاك العمومية والتفتيش عليها.
	صيانة وإصلاح المعدات والأثاث المكتبي	100 000	150 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	صيانة وإصلاح المعدات الفنية	100 000	150 000	زيادة مبررة بارتفاع حجم التجهيزات المطلوب صيانتها.
	لوازم مكتبية	850 000	1 250 000	زيادة ناجمة عن الأنشطة المرتبطة بإعداد مخططات التجزئة، وإحصاء الأسواق، ومتابعة التحصيل.
	مصاريف التكوين	1 000 000	1 250 000	تنتج هذه الزيادة عن الحاجة إلى تغطية مصاريف تكوين الموظفين، ولا سيما المكتتبين حديثا، على الإجراءات والتطبيقات المعلوماتية التي دخلت حيز الاستغلال.
	مصاريف المهام	2 650 000	3 600 000	تبرر هذه الزيادة بمصاريف التنقل، ولا سيما لإعداد مخططات التجزئة ومر اقبة الأملاك العمومية والتفتيش عليها.
	الطباعة	0	0	
	معدات مكتبية صغيرة	2 000 000	3 000 000	تنتج هذه الزيادة عن ارتفاع عدد المراكز والشبابيك في سنة 2027.
	معدات معلوماتية صغيرة	1 500 000	2 000 000	
	الإشهار والترويج	250 000	1 350 000	تبرر هذه الزيادة بالحاجة إلى بذل جهد كبير عبر وسائل الاتصال المتاحة لمواكبة سياسة الإصلاح الجاري تنفيذها.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2027	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
	أجور الوسطاء والأتعاب	12 262 500	14 715 000	زيادة مبررة بالاحتياجات التالية: (i) إعداد الشروط المرجعية للحلول البرمجية السبعة المقررة، ودفاتر مواصفاتها الفنية التفصيلية ودفاتر اختبارات استلامها، و(ii) إعداد أدلة إجراءات للمديرية العامة للعقارات والتسجيل، و(iii) إعداد الشروط المرجعية لنظام معلومات لتسيير التحفيظ العقاري، ودفتر المواصفات الفنية التفصيلية ودفتر اختبارات الاستلام؛ وإعداد خطة عمل لإرساء تسيير عقاري سليم للساحل.
المجموع		26 712 500	0	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات				
المجموع		0	0	
المجموع العام		27 562 500	6 041 575	

5.4. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2025	2027	تبريرات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
تحويلات مباشرة إلى الخارج وإلى المنظمات الدولية				
المجموع العام				

5.5. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
	2026-2027					

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المقررة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المقررة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (2+1)
	2022-2027					
المجموع العام						

تبريرات سنة 2027:

-

البرنامج 4: تسيير أملاك الدولة

1. تقديم برنامج تسيير أملاك الدولة

يشكل برنامج تسيير أملاك الدولة أداة استراتيجية رئيسية لعصرنة العمل العمومي.

ويستجيب لمطلبين متلازمين:

1. **تحسين الإحاطة بمجموع أملاك الدولة العقارية والمنقولة من خلال جرد شامل ومحيّن؛**
2. **تحسين تسيير هذه الأملاك وتثمينها وزيادة مردوديتها، لجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.**

الرؤية الاستراتيجية

تقوم رؤية هذا البرنامج على ثلاثة مبادئ أساسية:

- **الأداء الاجتماعي والاقتصادي: ينبغي أن تحقق أملاك الدولة قيمة مضافة، وتسهم في استدامة الميزانية، وتدعم السياسات العمومية.**
- **الشفافية وتقديم الحسابات: يجب أن يكون تسيير الأملاك قابلا للتتبع والتحقق، ومتوافقا مع المعايير الوطنية والدولية.**
- **النجاعة الإدارية: عصرنة الإجراءات، وتقليص الآجال، ومواءمة الإطار القانوني، ورقمنة تسيير الأملاك.**

محاور التدخل ذات الأولوية

1. الإحصاء والجرد الشامل

- تنظيم حملات وطنية لإحصاء الأملاك العمومية (المباني والأراضي والتجهيزات).
- إعداد وتحيين قاعدة بيانات مركزية.
- التحقق من قوائم الجرد والمصادقة عليها بمشاركة خبراء مستقلين.

الهدف: بلوغ تغطية بنسبة 90% بحلول سنة 2027 و100% بحلول سنة 2028.

2. تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها

- إجراء خبرات لتحديد القيم السوقية والإيجارية.
- تأجير العقارات الشاغرة المملوكة للدولة والتنازل عن الممتلكات التي لم تعد مستخدمة.
- إنشاء مرصد للقيم الإيجارية والسوقية.

الهدف: رفع نسبة الأملاك المثمّنة إلى 70% في سنة 2027، وتحقيق إيرادات سنوية تفوق 2,8 مليار أوقية جديدة.

3. المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك

- إعداد ميزانية عمومية مجمعة للأملاك.
- تطوير واستخدام جدول تسيير أملاك الدولة (TGPE).

- الإدماج المنتظم للبيانات في المحاسبة العامة للدولة.

الهدف: ضمان نسبة مطابقة محاسبية تفوق 95% في سنة 2027، وتقليص أجل إعداد الميزانيات العمومية إلى 6 أشهر.

4. توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته ورقمنته

- مراجعة ومواءمة النصوص القانونية المؤطرة لتسيير الأملاك.
- اعتماد نظام مندمج لتسيير الأملاك (SIGP).
- تكوين المسيرين وتعزيز مهنيتهم.
- توعية المؤسسات العمومية بالمعايير الجديدة.

الهدف: بلوغ نسبة رقمنة للإجراءات المتعلقة بالأملاك قدرها 70% في سنة 2027 و90% في سنة 2028.

رهانات البرنامج وتحدياته

يندرج البرنامج في سياق يتسم بما يلي:

- **تشتت قوائم الجرد القائمة وعدم كفاية تحيينها.**
- **ضعف تثمين جزء من أملاك الدولة، بما يؤدي إلى فقدان إيرادات للدولة.**
- **ضعف الإدماج المحاسبي لبيانات الأملاك في القوائم المالية العمومية.**
- **الحاجة الملحة إلى عصرنة الإطار القانوني والفني، ولا سيما عبر الرقمنة وتعزيز مهنية المصادر البشرية.**

في مواجهة هذه التحديات، يسعى البرنامج إلى تحقيق الغايات التالية:

- **الاستخدام الأمثل للأملاك العمومية وزيادة مردوديتها؛**
- **تعزيز الشفافية وتقديم الحسابات؛**
- **مواءمة الإطار المؤسسي والقانوني؛**
- **تحسين نجاعة الإدارة وجودة الخدمة المقدمة للمرتفقين.**

الغايات المنتظرة بحلول سنة 2028

- **جرد كامل (100%) يحيّن بانتظام.**
- **تحسين تثمين الأملاك، مع خفض نسبة الشغور إلى 10% كحد أقصى.**
- **إيرادات مجمعة من أملاك الدولة تتجاوز 3,5 مليار أوقية جديدة سنويا.**
- **إدماج محاسبي كامل يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS).**
- **إطار معصرن ومرقمن، بمسيرين مؤهلين وإجراءات موحدة بنسبة 90%.**

1.1 نطاق برنامج تسيير أملاك الدولة

تتولى مديرية أملاك الدولة متابعة ممتلكات الدولة المنقولة والعقارية وما قد يطرأ عليها من تنازل. وتستثنى من مجال اختصاصها الأصول المالية، والمساهمات، والأراضي غير المبنية التابعة للدولة. وتتولى، على وجه الخصوص:

- إرساء قاعدة بيانات للمحاسبة المادية للدولة، بالتعاون مع القطاعات الوزارية الأخرى؛
- إجراء إحصاء أملاك الدولة؛
- متابعة أملاك الدولة؛
- تسيير الأملاك الخاصة المنقولة والعقارية للدولة، ولا سيما عن طريق التنازل عنها ومبادلتها وتخصيصها؛
- إجراء الخبرات وتحديد القيم السوقية والإيجارية للعقارات قبل كل عملية شراء أو بيع أو مبادلة أو إيجار لصالح الدولة، وكذلك، بناء على طلبها، لصالح المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والجماعات العمومية الجهوية والمحلية، والشركات العمومية؛
- بيع المنقولات والتجهيزات التي لم تعد مستخدمة والعائدة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- تأجير العقارات المملوكة للدولة لصالح الغير؛
- إحصاء الأملاك الخاصة المنقولة والعقارية للدولة، وإعداد جرد شامل لها، وتسيير حركتها.

يضطلع برنامج تسيير أملاك الدولة بدور استراتيجي في تثمين الرصيد العقاري العمومي، و إتاحة تتبعه، وتحسين استخدامه. ويندرج ضمن منطق عصرنة العمل العمومي، وضبط الميزانية، وتحسين الأداء المؤسسي.

يهدف برنامج تسيير أملاك الدولة إلى إرساء حوكمة حديثة للأملاك، تقوم على إمكانية التتبع والتثمين الاقتصادي والشفافية القانونية. ويندرج ضمن أولويات إصلاح الدولة، ويرمي إلى:

- الإحاطة الشاملة بالأملاك العمومية؛
- تحسين استخدامها وزيادة مردوديتها؛
- التجميع المحاسبي وتقديم الحسابات؛
- مواءمة الإطار القانوني والتشغيلي.

1.2 عرض الأنشطة و أنشطتها الفرعية

برنامج تسيير أملاك الدولة:

النشاط رقم 1: إحصاء وجرد أملاك الدولة العقارية والمنقولة

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز المعرفة الشاملة بالأملاك العمومية، بغية تحسين تسييرها وحمايتها واستغلالها على الوجه الأمثل. يراجع دور الوزارات في الإحصاء.

تتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة	الهيئات المعنية
تنظيم حملات وطنية لإحصاء الأملاك العمومية (المباني والأراضي والتجهيزات).	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)
إعداد وتحيين قاعدة بيانات مركزية للمحاسبة المادية.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)
نشر فرق جهوية لإجراء عمليات الجرد المادي.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)
التحقق من قوائم الجرد والمصادقة عليها بمشاركة خبراء مستقلين.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)

جدول المؤشرات — النشاط رقم 1

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
نسبة تغطية الجرد (%)	نسبة الأملاك المحصاة إلى المجموع المقدر	%	سنوي
عدد الممتلكات المسجلة في قاعدة البيانات	العدد الإجمالي للممتلكات المدمجة في القاعدة المركزية	وحدات	فصلي / سنوي
نسبة التحيين السنوي لقوائم الجرد (%)	نسبة التحيين المنجز كل سنة	%	سنوي
متوسط أجل تسجيل ممتلك جديد (بالأيام)	المدة الفاصلة بين الاقتناء والتسجيل الرسمي	أيام	شهري

النشاط رقم 2: التسيير الناجع لأملاك الدولة: الخبرة والتثمين وزيادة المردودية

يهدف هذا النشاط إلى تحويل أملاك الدولة العقارية إلى مصدر للقيمة المضافة والإيرادات، مع تعزيز شفافية تسييرها وفعالية استخدامها.

تتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة	الهيئات المعنية
إجراء خبرات لتحديد القيم السوقية والإيجارية للعقارات.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
إطلاق برامج لتأجير العقارات الشاغرة المملوكة للدولة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
نقل الملكية أو التنازل عن الممتلكات التي لم تعد مستخدمة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
إنشاء مرصد للقيم الإيجارية والسوقية.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،

جدول المؤشرات — النشاط رقم 2

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
عدد الخبرات المنجزة سنويا	قياس الجهد المبذول لتقييم الرصيد العقاري العمومي من حيث قيمته السوقية والإيجارية	العدد	سنوي
نسبة الأملاك المثمّنة (%)	نسبة الأملاك المحصاة التي تدر إيرادات فعلية	%	سنوي
الإيرادات السنوية (بالأوقية الجديدة)	المبلغ الإجمالي للإيرادات المتأتية من تسيير أملاك الدولة	أوقية جديدة	سنوي
نسبة شغور العقارات العمومية (%)	نسبة الأملاك الشاغرة أو غير المستخدمة إلى مجموع الأملاك	%	فصلي / سنوي

النشاط رقم 3: المتابعة المحاسبية وتسيير الأملاك: الميزانيات العمومية المجمعة، وجدول تسيير أملاك الدولة (TGPE)، والإدماج والتحيين

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز الحوكمة المالية لأملاك الدولة، بضمان متابعتها محاسبيا وإدماج بياناتها وتحيينها ضمن إطار معياري متين.

ينتظم هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة	الهيئات المعنية
إعداد ميزانية عمومية مجمعة لأملاك الدولة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
تطوير وتنفيذ نظام جدول تسيير أملاك الدولة (TGPE).	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
إدماج بيانات الأملاك في المحاسبة العامة للدولة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)، والوزارة المكلفة بالمالية
التدقيق المنتظم في حركة الأملاك والتحيين السنوي للقوائم المحاسبية للأملاك.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،

جدول المؤشرات — النشاط رقم 3

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
نسبة إدماج الأملاك في الميزانية العمومية المجمعة (%)	قياس نسبة الأملاك المدمجة فعليا في الميزانية العمومية المجمعة	%	سنوي
عدد الميزانيات العمومية المجمعة المعدة والمعتمدة سنويا	تقييم إعداد الميزانيات العمومية للأملاك واعتمادها	العدد	سنوي
نسبة المطابقة المحاسبية (%)	التحقق من احترام المعايير الوطنية والدولية في التجميع المحاسبي	%	سنوي
متوسط أجل إعداد الميزانية العمومية للأملاك (بالأشهر)	المدة الفاصلة بين إقفال السنة المالية وإعداد الميزانية العمومية	أشهر	سنوي

النشاط رقم 4: توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته وتحيينه

يهدف هذا النشاط إلى عصرنة وتوحيد الإطار المؤسسي والقانوني والفني لتسيير الأملاك، بما يجعله أكثر رقمنة ومهنية وتوجها نحو خدمة المرتفقين.

ينتظم هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة	الهيئات المعنية
مراجعة ومواءمة النصوص القانونية المؤطرة لتسيير الأملاك.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
اعتماد نظام معلوماتي مندمج لتسيير الأملاك (SIGP).	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
تكوين مسيري أملاك الدولة وتعزيز مهنيتهم.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،
توعية المؤسسات العمومية باستخدام المعايير الجديدة.	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (مديرية أملاك الدولة)،

جدول المؤشرات — النشاط رقم 4

المؤشر	التعريف / الهدف	وحدة القياس	دورية المتابعة
عدد النصوص التنظيمية التي تمت مراجعتها أو اعتمادها	قياس تطور الإطار القانوني ومواءمته	العدد	سنوي
نسبة رقمنة الإجراءات المتعلقة بالأملاك (%)	متابعة نسبة الإجراءات المعالجة عبر النظام المندمج لتسيير الأملاك (SIGP)	%	سنوي
عدد مسيري الأملاك الذين تلقوا تكوينا	تقييم جهود تعزيز القدرات	العدد	سنوي
نسبة رضا المرتفقين (%)	قياس انطباع المستفيدين من خلال استطلاع سنوي	%	سنوي

2. الإطار الاستراتيجي لبرنامج تسيير أملاك الدولة

2.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

2.1.1 التحليل الاستراتيجي

في إطار تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بتسيير أملاك الدولة، يهدف هذا البرنامج، خلال السنوات الثلاث المقبلة، إلى تحسين معرفة الأملاك العقارية والمنقولة العمومية وتثمينها وحوكمتها.

ويسعى البرنامج إلى دفع مسار عصرنة أدوات التسيير، وتعزيز الشفافية في محاسبة الأملاك، وزيادة المردودية الاجتماعية والاقتصادية لممتلكات الدولة.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، يسهم برنامج تسيير أملاك الدولة في فعالية العمل العمومي، واستدامة الميزانية، وجودة الخدمة المقدمة للمواطنين والمؤسسات.

يواجه برنامج تسيير أملاك الدولة تحديات كبرى في سياق يتسم بما يلي:

- تشتت قوائم الجرد وعدم كفاية تحيينها؛
- ضعف تثمين جزء من أملاك الدولة؛
- ضعف الإدماج المحاسبي والمالي لبيانات الأملاك؛
- وضرورة عصرنة المعايير والأدوات الرقمية لتعزيز نجاعة الإدارة.
-

2.1.2 عرض الأهداف الاستراتيجية

يسعى برنامج تسيير أملاك الدولة، استرشادا برؤية قائمة على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: الإحصاء والجرد الشامل للأملاك العقارية والمنقولة العمومية

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- **موثوقية بيانات الأملاك وشمولها**
- **الشفافية وإمكانية التتبع في تسيير الأملاك العمومية**
- **تحسين التخطيط و اتخاذ القرار**

النتيجة السنوية المنتظرة: في سنة 2027، ستواصل مديرية أملاك الدولة جهودها لتحسين تغطية الجرد الوطني، وتعزيز التحيين السنوي للبيانات، وتقليص أجل تسجيل الممتلكات الجديدة. وفي الاتجاه نفسه، سيسهم البرنامج في تعزيز شفافية الأملاك العمومية وحوكمتها.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
نسبة تغطية الجرد	%	0%	30 %	90 %	95%	100 %
عدد الممتلكات المسجلة في قاعدة البيانات	وحدات	0	30000	90000	95000	100000
نسبة التحيين السنوي لقوائم الجرد	%	0%	30 %	90%	92%	95 %
متوسط أجل تسجيل ممتلك جديد	أيام	0	3	1	1	1/2

مصادر البيانات:

- مديرية أملاك الدولة
- القطاعات الوزارية
- المنصة المركزية للتصريح بأملاك الدولة العقارية والمنقولة

إيضاحات منهجية:

- تحتسب النسب بالقياس إلى الحجم المقدر للأملاك على المستوى الوطني.
- يمثل متوسط الأجل المدة الإدارية الفاصلة بين الاقتناء والتسجيل الفعلي.
- تشمل التوقعات متعددة السنوات آثار الرقمنة ونشر الفرق الجهوية.

الهدف رقم 2: تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- تحسين الأداء الاقتصادي للأملاك

- الاستخدام الأمثل للممتلكات العمومية

- زيادة الإيرادات المتأتية من تسيير الأملاك

النتيجة السنوية المنتظرة: يستهدف البرنامج، في سنة 2027، رفع نسبة الأملاك المدرة للإيرادات إلى أكثر من 70%، وخفض نسبة الشغور إلى أقل من 15%، وزيادة الإيرادات إلى ما يتجاوز 2,8 مليار أوقية جديدة. وبالتزامن مع ذلك، ستعزز مديرية أملاك الدولة إجراء الخبرات، وستنشئ مرصدا للقيم الإيجارية والسوقية.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
عدد الخبرات المنجزة	العدد	0	3	6	8	10
نسبة الأملاك المثمّنة	%	0 %	30 %	90 %	95%	100 %
الإيرادات السنوية من أملاك الدولة	أوقية جديدة	0 مليار	1,8 مليار	2,3 مليار	2,8 مليار	3,5 مليار
نسبة شغور الأملاك	%	0 %	30 %	15 %	15%	

مصادر البيانات:

- مديرية أملاك الدولة
- القطاعات الوزارية
- المنصة المركزية للتصريح بأملاك الدولة العقارية والمنقولة

إيضاحات منهجية:

- تشمل الإيرادات الإيجارات والتنازلات والتصرفات الناقلة للملكية.
- تحتسب نسبة الشغور على أساس مجموع المباني والمساكن المحصاة.
- تحتسب الخبرات وفقا للتقارير المعتمدة.

الهدف رقم 3: المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- تعزيز موثوقية و انتظام المتابعة المحاسبية للأملاك

- تعزيز الشفافية وتقديم الحسابات

- تحسين حوكمة الأملاك وتوجيه تسييرها

النتيجة السنوية المنتظرة: في سنة 2027، سيسرع برنامج تسيير أملاك الدولة إدماج بيانات الأملاك في المحاسبة العامة، بالتعاون مع المديرية العامة للميزانية (DGB) والمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP)، ويضمن إعداد الميزانيات العمومية المجمعة بانتظام، ويستهدف نسبة مطابقة محاسبية للمعايير الوطنية والدولية تفوق 95%.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
نسبة إدماج الأملاك في الميزانية العمومية المجمعة	%	0%	30 %	85 %	90%	95 %
عدد الميزانيات العمومية المجمعة المعدة والمعتمدة	العدد	0	2	4	4	3
نسبة المطابقة المحاسبية	%	0%	30 %	85 %	92%	100 %
متوسط أجل إعداد الميزانية العمومية للأملاك	أشهر	0	12	6	5	4

مصادر البيانات:

- وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري
- الوزارة المكلفة بالمالية
- محكمة الحسابات

إيضاحات منهجية:

- تحتسب نسبة الإدماج على أساس الأملاك المحصاة.
- يقاس متوسط الأجل بين إقفال السنة المالية ونشر الميزانية العمومية.

- تشمل معايير المطابقة المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) والإطار المحاسبي الوطني.

الهدف رقم 4: توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته وتحيينه

طبيعة الغاية من النتائج المستهدفة:

- مواءمة وتحيين الإطار القانوني والتنظيمي

- عصرنة أدوات وإجراءات التسيير

- تعزيز مهنية وقدرات المتدخلين في مجال الأملاك

النتيجة السنوية المنتظرة: في سنة 2027، سينفذ البرنامج إصلاحا قانونيا وتنظيميا لتسيير الأملاك، يشمل:

- مراجعة ومواءمة النصوص المؤطرة لتسيير الأملاك؛
- اعتماد نظام مندمج لتسيير الأملاك (SIGP) لرقمنة الإجراءات وتأمينها؛
- تكوين مسيري الأملاك وتعزيز مهنيتهم؛
- وتوعية المؤسسات العمومية بتطبيق المعايير الجديدة.

ويتمثل الهدف في جعل تسيير الأملاك أكثر عصرنة و انسجاما وشفافية وتوجها نحو خدمة المرتفقين.

المؤشرات:

البيان	الوحدة	المنجز 2024	توقعات مشروع الأداء السنوي 2025	المستهدف 2026	المستهدف 2027	المستهدف متعدد السنوات (2028)
عدد النصوص التنظيمية التي تمت مراجعتها أو اعتمادها	العدد	0	2	6	7	8
نسبة رقمنة الإجراءات المتعلقة بالأملاك	%	0%	30 %	90 %	95%	100 %
عدد مسيري الأملاك الذين تلقوا تكوينا	العدد	0	15	150	175	200
نسبة رضا المرتفقين	%	0%	40 %	50 %		95

مصادر البيانات:

- مديرية أملاك الدولة
- القطاعات الوزارية
- المنصة المركزية للتصريح بأملاك الدولة العقارية والمنقولة

إيضاحات منهجية:

- تحتسب نسبة الرقمنة استنادا إلى الإجراءات المعالجة عبر النظام المندمج لتسيير الأملاك (SIGP).
- تستمد نسبة الرضا من استطلاعات سنوية لدى المرتفقين المؤسسين.
- النصوص القانونية المحتسبة هي النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية.
- يشمل المسيرون الذين تلقوا تكوينا الموظفين على المستويين المركزي والجهوي.

3. عرض الوسائل المطلوبة

3.1 المقترحات الميزانوية

	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027	مرجع مشروع الأداء السنوي 2026	توقعات 2027
الإحصاء والجرد الشامل	16,000,000	1,586,963	20,000,000	8,890,647
نفقات العمال	0	0	8 000 000	4,999,096
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	8 000 000	3,785,440
نفقات الاستثمار	1 000 000	1,586,963	1 000 000	106,111
نفقات أخرى	0	0	3 000 000	0
تثمين الأملاك العمومية وزيادة مردوديتها	5,000,000	495,926	15,000,000	6,667,985
نفقات العمال	0	0	5 000 000	4,105,538
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	3 000 000	1,865,289
نفقات الاستثمار	5 000 000	495,926	5 000 000	697,158
نفقات أخرى	0	0	2 000 000	0
المتابعة المحاسبية وحوكمة الأملاك	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,324
نفقات العمال	0	0	2 000 000	1,736,211
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	3 000 000	1,972,052
نفقات الاستثمار	5 000 000	495,926	5 000 000	737,061
توحيد معايير إطار تسيير الأملاك وعصرنته وتحيينه	5,000,000	495,926	10,000,000	4,445,323
نفقات العمال	0	0	2 000 000	2,037,506
نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	2 000 000	1,542,850
نفقات الاستثمار	5 000 000	495,926	5 000 000	864,967
نفقات أخرى	0	0	1 000 000	0
مجموع البرنامج	16,000,000	3,074,741	55,000,000	24,449,279

3.2 مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	المنجز2024	المفتوحة بقانون المالية لسنة 2027	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات – المغادرات)	أعداد العاملين 2027
الموظفون						
الفئة A	0	0	0	0	0	0
الفئة B	0	0	0	0	0	0
الفئة C	0	0	0	0	0	0
الفئة D	0	0	0	0	0	0
العقدويون	0	0	0	0	0	0
المجموع	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

3.3 تبرير الاعتمادات المطلوبة

3.3.1 نفقات العمال

الفئة	توقعات 2026		توقعات 2027		الفارق بين 2026 و2025	
	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	أعداد العاملين (ETPT)	الكلفة الإجمالية	فارق الأعداد	فارق الكلفة
الموظفون						
الفئة A	0	0	0	0	0	0
الفئة B	0	0	0	0	0	0
الفئة C	0	0	0	0	0	0
الفئة D	0	0	0	0	0	0
العقدويون	0	0	0	0	0	0
الكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة	0	0	0	12,878,351	0	12,878,351
الكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة	-	-	-	-	-	-
الموظفون المعارون	-	-	-	-	-	-
العقدويون الذين تتكفل الدولة برواتبهم	-	-	-	-	-	-
الكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**0**	**0**	**0**	**12,878,351**	**0**	**12,878,351**

3.3.2 نفقات اقتناء السلع والخدمات

3.3.2.1 نفقات السلع والخدمات الإلزامية

طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
معدات ومستهلكات مكتبية	6 000 000	2 499 717	زيادة مرتبطة بتوسيع المصالح واعتماد أدوات مكتبية حديثة.
المجموع	0	2 499 717	

3.3.2.2 نفقات السلع والخدمات التي لا يمكن تجنبها

طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
مواد غذائية غير مخزنة	800 000	333 296	لوازم للمهام والاستقبالات الرسمية
ملابس غير مخزنة	100 000	41 662	أزياء موحدة ومخصصات للأعوان الميدانيين
المحروقات والزيوت	800 000	333 296	زيادة مرتبطة بتكثيف مهام الإحصاء
صيانة المعدات والأثاث المكتبي	350 000	145 817	زيادة ناجمة عن التجديد التدريجي
صيانة المعدات الفنية	200 000	83 324	العصرنة وزيادة أعمال الصيانة
صيانة معدات النقل	150 000	62 493	تقادم حظيرة السيارات
صيانة المعدات المعلوماتية	200 000	83 324	نشر نظام تسيير الأملاك (SIGP)
صيانة المباني الإدارية	300 000	124 986	إصلاحات وتأهيل تدريجي
صيانة التطبيقات والبرمجيات	1 500 000	624 929	الصيانة السنوية لنظام تسيير الأملاك (SIGP) والبرمجيات الأخرى
الطباعة	1 000 000	416 620	وسائط الاتصال والتقارير
أجور الوسطاء والأتعاب	4 400 000	1 833 126	خبراء قانونيون ودراسات متخصصة
مواد التنظيف	200 000	83 324	زيادة العناية بالمباني
المجموع	0	4 166 197	

3.3.2.3 نفقات أخرى للسلع والخدمات

طبيعة النفقة	مبالغ 2027	مبالغ 2027	تبريرات سنة 2027
مصاريف المهام داخل البلاد	1 000 000	416 620	تكثيف مهام الإحصاء
مصاريف تكوين الموظفين	1 500 000	624 929	خطة التكوين المستمر
الدراسات والبحث والتوثيق	1 500 000	624 929	دراسات فنية وقانونية
مصاريف الاستقبال والحفلات والمراسم	1 000 000	416 620	الاتصال المؤسسي
خدمات أخرى	1 000 000	416 619	خدمات خارجية متنوعة
المجموع	0	2 499 717	

3.3.3 نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة (البداية - النهاية)	الكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2025 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية 2027	التمويلات الخارجية 2027	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027
التعاقد مع مكتب خبرة لتطوير نظام للمحاسبة المادية	2027	0	0	2 405 297	0	2 405 297
						0
المجموع العام		0	0	0	12 000 000	0

تبريرات سنة 2027:

- إرساء نظام للمحاسبة المادية لتعزيز إمكانية تتبع الأملاك والاستجابة لمعايير الحوكمة.
- بناء مقر حديث وعملي لمركزة تسيير الأملاك وتحسين استقبال المرتفقين.

3.3.4 مشاريع التجهيز

طبيعة التجهيز	الكمية الحالية	الكمية المطلوبة (2027)	النفقات المقترحة (بالأوقية الجديدة)	التبريرات
اقتناء خادم وبرمجيات متخصصة للتدقيق والأرشفة	0	3	601 324	ضروري لتنفيذ النظام المندمج لتسيير الأملاك (SIGP)، والأرشفة الإلكترونية، وتدقيق بيانات الأملاك.
المجموع			601 324	



وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة

35

المشروع السنوي للأداء

جدول المحتويات

تمهيد .....

قائمة المختصرات .....

الباب: وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة .....

العرض الاستراتيجي للباب الوزاري .....

النطاق .....

أهم النصوص المرجعية .....

أهم الإصلاحات .....

أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي .....

الأهداف الأكثر تمثيلًا .....

خلاصة اعتمادات الباب .....

البرنامج 051: الدعم .....

عرض البرنامج .....

نطاق البرنامج .....

عرض الإجراءات والأنشطة .....

الإطار الاستراتيجي .....

العرض الاستراتيجي للبرنامج .....

عرض الأهداف الاستراتيجية .....

عرض الوسائل المطلوبة .....

المقترحات الميزانوية .....

تبرير الاعتمادات المطلوبة .....

نفقات اقتناء السلع والخدمات .....

الإعانات والتحويلات .....

البرنامج 052: البنى التحتية والربط والأمن الرقمي .....

عرض البرنامج .....

نطاق البرنامج .....

عرض الإجراءات وأنشطتها .....

الإطار الاستراتيجي .....

العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
عرض الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانوية .....
مقترحات الوظائف .....
تبرير الاعتمادات المطلوبة .....
نفقات المستخدمين .....
نفقات اقتناء السلع والخدمات .....
الإعانات والتحويلات .....
نفقات الاستثمار .....
نفقات أخرى .....

البرنامج 053: عصرنة الإدارة وتطوير أنظمة المعلومات والمنظومة الرقمية .....

عرض البرنامج .....
نطاق البرنامج .....
عرض الإجراءات وأنشطتها .....
الإطار الاستراتيجي .....
العرض الاستراتيجي للبرنامج .....
عرض الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانوية .....

تمهيد

يقسّم عرض الميزانية وفق منهج الأداء مجالات تدخل الدولة حسب منطق السياسات العمومية، على أساس تبويب حسب الوجهة: الباب (الوزارة) / البرنامج / الإجراء / النشاط.

يضم «الباب» (الوزارة) مجموعة من البرامج، وهو وحدة التصويت على الاعتمادات المالية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

يضم «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة منسجمة من الإجراءات التابعة لنفس الباب (الوزارة)، والتي ترتبط بها نتائج منتظرة تخضع للتقييم. ويشكّل البرنامج وحدة تخصيص الاعتمادات المالية (المادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية). وبالنسبة لكل وزارة، يُميَّز بين البرامج المكلفة بتنفيذ سياسة عمومية وبرنامج الدعم المكلف بمساندة برامج السياسات العمومية.

يُعدّ «الإجراء» تقسيمًا استدلاليًا للبرنامج، ويمثل جزءًا من السياسة العمومية. وأخيرًا، وعلى المستوى الأكثر تفصيلًا، يحدد «النشاط» داخل كل إجراء وجهة الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفذة.

تُعَدّ مشاريع الأداء السنوية الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة بابًا بابًا (وزارةً وزارةً). وتعرض مشاريع الأداء السنوية:

- طلبات الإدارة المبرَّرة على النحو الواجب من الاعتمادات والوظائف بالنسبة للسنة المقبلة؛
- التزامات الأداء الخاصة بهذه الإدارة، في ارتباط وثيق بهذه الطلبات.

وبعد المصادقة على الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية الوثائق المرجعية للعمل العمومي خلال السنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الوسائل الموضوعة تحت التصرف أو من حيث النتائج الواجب تحقيقها.

يتضمن عرض كل باب ما يلي:

- العرض الاستراتيجي للباب؛
- خلاصة مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء وحسب البرنامج والباب، مع التمييز بين اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

ثم يُفصَّل كل برنامج من برامج الباب من خلال:

- عرض البرنامج؛
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض وسائل البرنامج، من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات، جزءًا جزءًا.

قائمة المختصرات

المختصر	المدلول
ا.أ	الاتحاد الأوروبي
ا.د	اعتمادات الدفع
اسنيم	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
ا.ع.إ	استراتيجية عصرنة الإدارة
ا.ل	اعتمادات الالتزام
أ.م	الأوقية الموريتانية
ا.ن.م.ر	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
ب.أ.ا	البنك الأوروبي للاستثمار
ب.د.ح.م.إ	برنامج دعم الحكامة المالية والإدارية في موريتانيا
ب.ف.و	البرنامج الفضائي الوطني
ت.أ.أ	التبرير من الأوقية الأولى
ت.س.أ	التقرير السنوي للأداء
ج.إ.م	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
ح.خ.خ	حساب خاص بالخزينة
ح.م – ص.ن.ش	الحساب المخصص – صندوق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية
خ.ا.ن / خ.س.ن	خطة استمرارية النشاط / خطة استئناف النشاط
ذ.ا	الذكاء الاصطناعي
رياض	الشبكة الحكومية الداخلية للإدارة
س.ت	سلطة التنظيم
س.و.ع.إ	السجل الوطني للعقود الإدارية
ش.ت.ب.ر	شركة تطوير البنى التحتية الرقمية
ش.و.ب.ت	الشبكة الوطنية للبحث والتعليم
ص.و.ض.ا	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
صوملك	الشركة الموريتانية للكهرباء
ق.م / ق.م.أ	قانون المالية / قانون المالية الأصلي
ق.م.م	قانون المالية المعدّل
ق.ن.م	القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية
م.ا	مديرية الابتكار
م.إ.أ.أ	مديرية إدارة الأنظمة والأمن
م.ا.ح.أ.م	مركز الاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية
م.أ.ر	مؤشر الأداء الرئيسي
م.أ.س	مشروع الأداء السنوي
م.ا.م	ملف استشارة المؤسسات
م.ب	المسؤول عن البرنامج
م.ب.ت	مديرية البنى التحتية
م.ب.و	مركز البيانات الوطني

المختصر	المدلول
م.ت.ب.ع	مركز التكوين والتبادل عن بعد
م.ت.ت.ب	مديرية التطوير والتشغيل البيني
م.د.ت	المؤسسة الدولية للتنمية (البنك الدولي)
م.د.ك	مكافئ الدوام الكامل المعمول
م.ش.ق	مديرية الشؤون القانونية
م.ط.ع	ملف طلب العروض
م.ع.إ	مديرية عصرنة الإدارة
م.ع.أ	مركز العمليات الأمنية
م.ق.م / م.ق.م.أ	مشروع قانون المالية / مشروع قانون المالية الأصلي
م.م	مديرية الموارد
م.ن.أ	مؤشر النتائج الأساسي
ن.ت.إ	نقطة تبادل الإنترنت
ن.ح	نقطة الحضور
ن.م.ج	نظام المعلومات الجغرافية
واريب	البرنامج الإقليمي للاندماج الرقمي في غرب إفريقيا
وارسيب	البرنامج الإقليمي للبنى التحتية للاتصالات في غرب إفريقيا
واكرن	الشبكة الإقليمية للبحث والتعليم في غرب ووسط إفريقيا
و.ت.ر.ع.إ	وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة
و.ر.د	الوكالة الرقمية للدولة
و.و.أ.س.م	الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والمصادقة الإلكترونية

الباب: وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة

العرض الاستراتيجي للباب الوزاري

النطاق

تتولى وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة تنفيذ السياسة الوطنية للتحول الرقمي، وعصرنة الإدارة العمومية، وتطوير البنى التحتية الرقمية. وتضطلع بدور محوري في ترقية الإدارة الإلكترونية، وتحسين نفاذ المواطنين إلى الخدمات العمومية، وتعزيز السيادة الرقمية للبلد.

يضم الباب 35 ثلاثة برامج:

- **البرنامج 051 «الدعم»**: الوظائف الأفقية المتعلقة بالقيادة، والتسيير الإداري والمالي، والرقابة، والدعم القانوني، والتعاون؛
- **البرنامج 052 «البنى التحتية والربط والأمن الرقمي»**: القاعدة التكنولوجية للدولة (الشبكة الوطنية الأساسية، والربط الدولي، ومركز البيانات والسحابة الوطنية، والأمن السيبراني، والبرنامج الفضائي الوطني)؛
- **البرنامج 053 «عصرنة الإدارة وتطوير أنظمة المعلومات والمنظومة الرقمية»**: إصلاح التنظيم الإداري، ورقمنة الخدمات العمومية، والدعم القطاعي، ومساندة الابتكار.

يتمفصل الباب مع مجموع القطاعات الوزارية المستفيدة من الخدمات الرقمية المشتركة ومن الدعم المقدم لتحولها الرقمي، وكذلك مع الوزارة المكلفة بالمالية والأمانة العامة للحكومة.

أهم النصوص المرجعية

- القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2018؛
- البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» 2024-2029؛
- استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، الرافعة 3 «الحكامة بجميع أبعادها»؛
- المرسوم رقم 2021/127/و.أ الصادر بتاريخ 27 يوليو 2021 المحدد لصلاحيات وزير التحول الرقمي وعصرنة الإدارة وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛
- الأجندة الرقمية 2022-2025 والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي؛
- استراتيجية عصرنة الإدارة 2024-2027؛

أهم الإصلاحات

- **البنى التحتية والأمن الرقمي:** توسيع الشبكة الوطنية الأساسية من الألياف البصرية (واريديب)، وإنشاء ربط دولي ثانٍ عبر الكابل البحري وتعزيز كابل ELLALINK، وتعزيز مركز البيانات والسحابة الوطنية، وتقوية الأمن السيبراني للدولة، وإطلاق البرنامج الفضائي الوطني؛
- **عصرنة الإدارة:** إنشاء السجل الوطني للعقود الإدارية، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية ورقمنتها، وإقامة شبابيك رقمية للقرب، والتحضير لاستراتيجية عصرنة الإدارة 2028–2031؛
- **الخدمات العمومية الرقمية:** توسيع الخدمات المرقمنة من البداية إلى النهاية، والدعم القطاعي للقطاعات الوزارية، وتتبع الأدوية؛
- **الابتكار:** مواكبة الشركات الناشئة وهياكل الدعم من خلال منصة «ابتكار» (IBTIKAR).

أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

شهد التحول الرقمي للإدارة الموريتانية تسارعًا خلال السنوات الأخيرة: منصة «خدماتي» التي تضم أكثر من عشرين خدمة مرقمنة من البداية إلى النهاية، والتسيير الإلكتروني للبريد المعمم على مجموع الإدارة، واكتتاب 3 000 موظف بطريقة رقمية بالكامل، ورقمنة الامتحانات الوطنية، واعتماد معايير مشتركة للهندسة الرقمية، وفتح السحابة الحكومية. وتستند هذه المكتسبات إلى قاعدة من البنى التحتية في طور التعزيز، ممولة من ميزانية الدولة ومن الشركاء الفنيين والماليين (البنك الدولي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والاتحاد الأوروبي).

بالنسبة لسنة 2027، يتوفر الباب على 950 269 081 أوقية من اعتمادات الدفع، منها 54,3 % بعنوان الاستثمار و21,0 % بعنوان الحساب الخاص للنفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية. وفي ظل هذا الإطار المقيَّد، تتمحور الخيارات الاستراتيجية حول تأمين الربط والبنى التحتية، ومواصلة المشاريع الجارية، ورقمنة الخدمات ذات الأثر الكبير على المرتفقين، والتحكم في الأعباء المتكررة للحلول المنشورة، وهيكلة الشركات الناشئة الرقمية ودعمها.

الأهداف الأكثر تمثيلًا

تمثل الأهداف أدناه، المستقاة من برامج الباب، أفضل تعبير عن السياسات العمومية التي تنفذها الوزارة:

- **البرنامج 051:** تعزيز تسيير الموارد المالية والبشرية والمادية في خدمة البرامج العملياتية؛
- **البرنامج 052:** تطوير بنية تحتية رقمية وطنية مرنة وشاملة؛ وتعزيز الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية؛
- **البرنامج 053:** عصرنة التنظيم الإداري والتحكم في إنتاج العقود؛ وتسريع التحول الرقمي للقطاعات الوزارية ذات الأولوية.

تُعرض مؤشراتها وقيمها المستهدفة في الجزء المخصص لكل برنامج.

خلاصة الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء

رقم البرنامج وعنوانه والإجراء		اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
		المفتوحة في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	م.ق.م.أ 2027
رقم 35.051	الدعم	—	—	116 219 346	135 893 959
01	التسيير الإداري والمالي والاتصال	—	—	113 296 346	132 961 709
02	التدقيق والرقابة	—	—	403 000	403 000
03	الإطار القانوني وإبرام الصفقات والإجراءات	—	—	1 952 750	1 962 000
04	الاستراتيجيات والتعاون	—	—	567 250	567 250
رقم 35.052	البنى التحتية والربط والأمن الرقمي	—	3 032 099 537	617 198 076	662 298 593
01	البنى التحتية والربط	—	672 246 785	269 466 051	464 205 088
02	إدارة الأنظمة والأمن	—	2 359 852 752	347 732 025	198 093 505
رقم 35.053	عصرنة الإدارة وتطوير أنظمة المعلومات والمنظومة الرقمية	—	361 248 000	141 205 084	152 076 529
01	عصرنة الإدارة	—	21 000 000	47 538 574	53 442 916
02	تطوير الأنظمة والتشغيل البيني	—	320 248 000	93 146 510	94 113 613
03	ترقية الابتكار ودعم المنظومات الرقمية	—	20 000 000	520 000	4 520 000
المجموع بالنسبة للباب		—	3 393 347 537	874 622 506	950 269 081

(1) الاعتمادات الواردة في هذا العمود هي اعتمادات آخر قانون مالية مصادق عليه.

(2) للتذكير، بلغت اعتمادات الدفع المفتوحة في قانون المالية الأصلي لسنة 2026 ما مجموعه 172 613 959 أوقية بالنسبة للباب، منها 633 144 149 أوقية للبرنامج 053.

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
رقم البرنامج وعنوانه والجزء	المفتوحة في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	م.ق.م.أ 2027
رقم 35.051 الدعم	—	—	116 219 346	135 893 959
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	46 058 172	43 675 876
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	68 661 174	90 235 847
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	1 500 000	1 982 236
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	—	—
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	—	—	—
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	—	—
رقم 35.052 البنى التحتية والربط والأمن الرقمي	—	3 032 099 537	617 198 076	662 298 593
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	—	—
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	11 939 193	11 946 693
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	—	—
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	—	—
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	3 032 099 537	605 258 883	450 351 900
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	—	200 000 000
رقم 35.053 عصرنة الإدارة وتطوير أنظمة المعلومات والمنظومة الرقمية	—	361 248 000	141 205 084	152 076 529
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	58 411 260	66 477 829
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	13 635 700	13 950 700
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	6 158 124	6 000 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	—	—
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	361 248 000	63 000 000	65 648 000
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	—	—
المجموع بالنسبة للباب	—	3 393 347 537	874 622 506	950 269 081
منها:				
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	104 469 432	110 153 705
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	94 236 067	116 133 240
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	7 658 124	7 982 236
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	—	—
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	3 393 347 537	668 258 883	516 000 000
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	—	200 000 000

(3) الاعتمادات الواردة في هذا العمود هي اعتمادات آخر قانون مالية مصادق عليه.

البرنامج 051: الدعم

عرض البرنامج

نطاق البرنامج

يضم البرنامج 051 الوظائف الأفقية التي لا غنى عنها لتسيير وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة: القيادة الاستراتيجية والإدارية، والتسيير المالي، والموارد البشرية، والاتصال، والمتابعة والتقييم، والرقابة الداخلية، واللوجستيك، وتوفير السلع والخدمات الضرورية لسير العمل.

عرض الإجراءات والأنشطة

يضم برنامج الدعم 051 أربعة (4) إجراءات:

الإجراء رقم 1: التسيير الإداري والمالي والاتصال

يشكّل هذا الإجراء القاعدة الإدارية لسير عمل الوزارة، ويهدف إلى ضمان توفر الموارد البشرية والمالية والمادية واللوجستية الضرورية لتنفيذ برامج الوزارة.

ويتعين أن يمكّن هذا الإجراء الوزارة من الحصول، في الوقت المناسب، على السلع والخدمات والمستهلكات الضرورية لسير المصالح، مع تحسين جودة التسيير الإداري والمالي وانسياب المعلومات بين مختلف الهياكل.

وفقًا للجدول التالي:

الهياكل المعنية	الأنشطة
الديوان	القيادة والتنسيق
مديرية الموارد	تسيير النفقات المركزية
المفتشية العامة الداخلية	المتابعة والتقييم

الإجراء رقم 2: التدقيق والرقابة

يتعلق هذا الإجراء على الخصوص ببرمجة مهام التدقيق والرقابة وتنفيذها، ومتابعة التوصيات، وتحديد المخاطر، والتحسين المستمر للإجراءات. كما يتعين أن يعزز تنمية ثقافة الرقابة الداخلية وتحميل المسيرين المسؤولية.

يلخص الجدول التالي هذا الإجراء:

الهياكل المعنية	الأنشطة
المفتشية العامة الداخلية	إعداد الخطة السنوية للتدقيق والرقابة
المفتشية العامة الداخلية	تحديد خريطة المخاطر وتحيينها
المفتشية العامة الداخلية	إعداد تقارير التدقيق والرقابة.

الإجراء رقم 3: الإطار القانوني وإبرام الصفقات والإجراءات

يهدف هذا الإجراء إلى تأمين العمل الإداري للوزارة من خلال تحسين الإطار القانوني، ومطابقة العقود الإدارية، وتمهين إبرام الصفقات العمومية، وتوثيق الإجراءات الداخلية.

حسب الجدول أدناه:

الهياكل المعنية	الأنشطة
المديرية القانونية	إعداد النصوص القانونية التابعة للوزارة وتحيينها
مديرية الموارد، خلية/لجنة إبرام الصفقات	إعداد ملفات الصفقات العمومية ومتابعتها
مديرية الموارد/مديرية الشؤون القانونية	إعداد الأدلة والإجراءات وتحيينها.

الإجراء رقم 4: الاستراتيجيات والتعاون

يُخصَّص هذا الإجراء للقيادة الاستراتيجية للوزارة ولتطوير التعاون المؤسسي والفني.

كما يساهم في التنسيق مع الشركاء الفنيين والماليين وفي تعبئة فرص التعاون الضرورية لتحقيق أهداف الوزارة.

انظر الجدول التالي:

الهياكل المعنية	الأنشطة
مديرية الاستراتيجية والتعاون	إعداد الاستراتيجيات الوزارية وتحيينها
مديرية الاستراتيجية والتعاون	تحديد الشراكات ومتابعتها
مديرية الاستراتيجية والتعاون	إعداد الدراسات والمذكرات الاستراتيجية

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

لا يُعتبر برنامج الدعم مجرد برنامج تسيير، بل صيغ باعتباره برنامجًا للحكامة ودعم أداء وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، مكلفًا بتوفير الظروف الإدارية والمالية والقانونية والرقابية والاستراتيجية والتشاركية الضرورية للبرنامجين 052 و053 لبلوغ نتائجهما.

الرهانات

- الرهان 1: ضمان استمرارية وجودة الخدمات الإدارية والوسائل الضرورية للبرامج العملياتية
- الرهان 2: تعزيز الشفافية والتتبع والرقابة الداخلية ومتابعة التوصيات
- الرهان 3: الحد من المخاطر القانونية وتحسين جودة إبرام الصفقات والإجراءات.

يهدف أداء البرنامج إلى تمكين الوزارة من الحصول، في الوقت المناسب، على السلع والخدمات والمستهلكات الضرورية لسير المصالح، مع تحسين جودة التسيير الإداري والمالي وانسياب المعلومات بين مختلف الهياكل.

الهدف رقم 1: تحسين البيئة المؤسسية لقطاعات الاقتصاد الرقمي

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المقدَّمة	عدد	5	7	7	8	8 (2029)
نسبة مهام الرقابة المنجزة	%	100 %	100 %	100 %	100 %	100 % (2029)

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الشؤون القانونية
- طريقة الجمع: الرجوع إلى قاعدة البيانات

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: عدد النصوص القانونية التي أعدتها وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة خلال السنة وأحالتها إلى الجهات المؤهلة لدراستها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها؛
- طريقة الحساب: عدّ بسيط للنصوص المقدَّمة خلال السنة المعنية.

مصدر البيانات:

- المصدر: المفتشية العامة الداخلية
- طريقة الجمع: تقرير الأنشطة.

توضيحات منهجية:

- يقيس مؤشر «نسبة مهام الرقابة المنجزة» النسبة المئوية لمهام الرقابة المنجزة مقارنة بالمهام المدرجة في البرنامج السنوي للرقابة؛
- طريقة الحساب: (عدد المهام المنجزة / عدد المهام المبرمجة) × 100.

الهدف رقم 2: تعزيز تسيير الموارد المالية والبشرية والمادية

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
نسبة الموظفين الذين تم تعزيز قدراتهم	%	50 %	50 %	50 %	60 %	80 % (2029)
نسبة تنفيذ ميزانية البرنامج 51	%	45 %	65 %	65 %	70 %	80 % (2029)
نسبة المنقولات المقتناة	%	30 %	60 %	60 %	40 %	80 % (2029)

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الموارد
- طريقة الجمع: تقرير الأنشطة.

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: يقيس مؤشر «نسبة الموظفين الذين تم تعزيز قدراتهم» النسبة المئوية للأشخاص الذين استفادوا من أنشطة التكوين أو المواكبة أو نقل الكفاءات مقارنة بالتكوينات المدرجة في البرنامج السنوي للتكوين خلال السنة.
- طريقة الحساب: (عدد الموظفين المكوَّنين / عدد الموظفين المقرر تكوينهم) × 100

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الموارد
- طريقة الجمع: نظام «رشاد» (RACHAD).

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: يقيس مؤشر «نسبة تنفيذ ميزانية البرنامج 51» حصة الميزانية التي تم تنفيذها فعليًا خلال السنة.
- طريقة الحساب: (مجموع التصفية / مجموع الميزانية الحالية) × 100

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الموارد
- طريقة الجمع: نظام «رشاد» (RACHAD).

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: يقيس مؤشر «نسبة المنقولات المقتناة» حصة المنقولات التي تم اقتناؤها فعليًا مقارنة بالمنقولات المتوقعة خلال السنة.
- طريقة الحساب: (عدد المنقولات المقتناة / عدد المنقولات المتوقعة) × 100

الهدف رقم 3: تعزيز نظام المعلومات والاتصال

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
نسبة إنجاز أنشطة خطة الاتصال	%	70 %	80 %	80 %	90 %	90 % (2029)

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الاستراتيجيات والتعاون
- طريقة الجمع: تقرير الأنشطة.

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: يقيس مؤشر «نسبة إنجاز أنشطة خطة الاتصال» النسبة المئوية للأنشطة المتوقعة في خطة الاتصال التي تم إنجازها فعليًا خلال السنة.
- طريقة الحساب: (عدد أنشطة خطة الاتصال المنجزة / عدد أنشطة خطة الاتصال المتوقعة) × 100

الهدف رقم 4: تحسين التخطيط والمتابعة والتقييم

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
نسبة إنجاز الأنشطة المخططة	%	60 %	80 %	80 %	80 %	85 % (2029)
نسبة تنفيذ مهام متابعة الأنشطة	%	100 %	100 %	100 %	100 %	100 % (2029)

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الاستراتيجيات والتعاون
- طريقة الجمع: تقرير الأنشطة.

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: يقيس مؤشر «نسبة إنجاز الأنشطة المخططة» مستوى إنجاز مجموع الأنشطة المتوقعة في خطة العمل خلال السنة.
- طريقة الحساب: (عدد الأنشطة المنجزة / العدد الإجمالي للأنشطة المخططة) × 100

مصدر البيانات:

- المصدر: مديرية الاستراتيجيات والتعاون
- طريقة الجمع: تقرير الأنشطة.

توضيحات منهجية:

- تعريف المؤشر: يقيس مؤشر «نسبة تنفيذ مهام متابعة الأنشطة» النسبة المئوية لمهام المتابعة المتوقعة التي تم تنفيذها فعليًا خلال السنة.
- طريقة الحساب: (عدد مهام متابعة الأنشطة المنفذة / العدد الإجمالي لمهام متابعة الأنشطة المخططة) × 100

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب الإجراء وحسب الجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
الإجراءات والأجزاء	المفتوحة في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026	م.ق.م.أ 2027
الإجراء 01: التسيير الإداري والمالي والاتصال			**113 296 346**	**132 961 709**
الجزء 1. نفقات المستخدمين			46 058 172	43 675 876
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات			65 738 174	87 303 597
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية			1 500 000	1 982 236
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية				
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
الجزء 7. نفقات أخرى				
الإجراء 02: التدقيق والرقابة			**403 000**	**403 000**
الجزء 1. نفقات المستخدمين				
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات			403 000	403 000
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية				
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية				
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
الجزء 7. نفقات أخرى				
الإجراء 03: الإطار القانوني وإبرام الصفقات والإجراءات			**1 952 750**	**1 962 000**
الجزء 1. نفقات المستخدمين				
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات			1 952 750	1 962 000
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية				
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية				
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
الجزء 7. نفقات أخرى				
الإجراء 04: الاستراتيجيات والتعاون			**567 250**	**567 250**

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
الإجراءات والأجزاء	المفتوحة في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026	م.ق.م.أ 2027
الجزء 1. نفقات المستخدمين				
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات			567 250	567 250
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية				
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية				
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
الجزء 7. نفقات أخرى				
المجموع بالنسبة للبرنامج			**116 219 346**	**135 893 959**
الجزء 1. نفقات المستخدمين			46 058 172	43 675 876
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات			68 661 174	90 235 847
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية			1 500 000	1 982 236
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية				
الجزء 6. نفقات الاستثمار				
الجزء 7. نفقات أخرى				

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	الإجراءات	2026 المبالغ	2027 المبالغ
2. نفقات السلع والخدمات	الإجراء 1	65 738 174	87 303 597
	الإجراء 2	403 000	403 000
	الإجراء 3	1 952 750	1 962 000
	الإجراء 4	567 250	567 250
مجموع البرنامج 051		68 661 174	90 235 847

الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	2026 المبالغ	2027 المبالغ
2. لفائدة الهيئات العمومية ذات الشخصية المعنوية و/أو الهيئات فوق الوطنية	المساهمة في الهيئات الدولية	1 500 000	1 982 236
المجموع العام		1 500 000	1 982 236

البرنامج 052: البنى التحتية والربط والأمن الرقمي

عرض البرنامج

نطاق البرنامج

يهدف البرنامج 52 «البنى التحتية والربط والأمن الرقمي»، بوصفه ركيزة التحول الرقمي للدولة، إلى تزويد موريتانيا بقاعدة رقمية حديثة ومرنة وسيادية. ويجمع البرنامج، الموضوع تحت مسؤولية مديرية البنى التحتية، الاستثمارات التي تمكّن كل مواطن وكل إدارة وكل مؤسسة من الاتصال واستضافة بياناتها والتبادل بثقة: الألياف البصرية، والكوابل البحرية، ومركز البيانات والسحابة الوطنيان، والأمن السيبراني، والقدرات الفضائية.

يغطي البرنامج ثلاثة مجالات كبرى متكاملة: (1) نشر البنى التحتية للربط وعصرنتها (الشبكة الأساسية من الألياف البصرية، والكابل البحري، ونقاط تبادل الإنترنت، ومركز البيانات الوطني)؛ (2) توسيع التغطية والنفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي؛ (3) الأمن السيبراني وإدارة أنظمة المعلومات العمومية وتأمينها. ويضيف إليها، في سنة 2027، بُعدًا يتعلق بالسيادة التكنولوجية من خلال البرنامج الفضائي الوطني وحل المحطة الشمسية المخصص لمركز البيانات الحالي.

بالنسبة لسنة 2027، يعبئ البرنامج 593 298 662 أوقية من اعتمادات الدفع و537 099 032 3 أوقية من اعتمادات الالتزام. وينتظم في إجراءين متكاملين: يتولى الإجراء رقم 1 بناء الشبكات وفتحها، ويتولى الإجراء رقم 2 حمايتها وجعلها رافعة لأداء الإدارة.

الهياكل الإدارية الرئيسية والمشغلون / المشاريع التابعة للبرنامج هي:

- مديرية البنى التحتية (م.ب.ت) — قيادة البنى التحتية للربط، والكابل البحري، والبرنامج الفضائي الوطني (ب.ف.و)، وحل المحطة الشمسية لمركز البيانات، وآلية النفاذ الشامل (ح.م – ص.ن.ش)؛
- مديرية إدارة الأنظمة والأمن (م.إ.أ.أ) — أمن أنظمة المعلومات الإدارية وأنظمتها؛
- شركة تطوير البنى التحتية الرقمية (ش.ت.ب.ر) — مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مشغِّلة للبنى التحتية (الألياف، ونقاط تبادل الإنترنت/نقاط الحضور، ومركز البيانات، والشبكة الأساسية الوطنية، والسحابة الوطنية، والكابل البحري ELLALINK). ولا تتوفر الشركة على أي اعتماد في ميزانية الدولة: وتُعرض مشاريعها ذات الأولوية وأهداف أدائها لسنة 2027 في هذه الوثيقة دون أثر على اعتمادات البرنامج؛
- مشروع وارسيب–موريتانيا (تمويل البنك الأوروبي للاستثمار) — الربط الوطني، ومركز البيانات الوطني، والكابل البحري ELLALINK؛
- مشروع واريديب–موريتانيا (تمويل البنك الدولي — المؤسسة الدولية للتنمية) — البرنامج الإقليمي للاندماج الرقمي في غرب إفريقيا: توسيع الشبكة الأساسية الوطنية من الألياف البصرية وربط العواصم الجهوية والبنى التحتية العمومية، والشبكة الوطنية للبحث والتعليم (ش.و.ب.ت) المرتبطة بشبكة واكرن، والانتقال إلى البروتوكول IPv6، والسحابة العمومية الوطنية، والأمن السيبراني (المركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية، ومركز العمليات الأمنية)، والنفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي. وتتولى تنفيذه وحدة تسيير مشروع واريديب؛

- البرنامج الفضائي الوطني (ب.ف.و) — اقتناء قمرين صناعيين نانويين وإقامة محطة أرضية وطنية لمتابعتهما واستغلالهما، تحت إشراف مديرية البنى التحتية والمكلف بمهمة بالديوان.

عرض الإجراءات وأنشطتها

يتمحور البرنامج حول إجراءين رئيسيين، يضم كل منهما مجموعة من الأنشطة الهيكلية.

الإجراء رقم 1: البنى التحتية والربط

يتعلق الإجراء رقم 1 ببناء الشبكات واستمراريتها: فهو يوفر لموريتانيا الطرق السريعة للمعلومات التي تربط المناطق فيما بينها وتربط البلد ببقية العالم، بربط موثوق وشامل ومرن. ويحمل هذا الإجراء مشروع الربط الوطني وارسيب، والربط الدولي الثاني عبر الكابل البحري (ELLALINK) وتعزيزه، والبرنامج الفضائي الوطني (ب.ف.و)، وحل المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي، وآلية النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية (ح.م – ص.ن.ش)، وكذلك البنى التحتية والمشاريع ذات الأولوية لشركة تطوير البنى التحتية الرقمية (الشبكة الأساسية من الألياف، ومركز البيانات الوطني، والسحابة الوطنية). ويركز هذا الإجراء، المزوَّد بـ 088 205 464 أوقية من اعتمادات الدفع سنة 2027 (785 246 672 أوقية من اعتمادات الالتزام)، أي 70 % من البرنامج، جهد الدولة الاستثماري.

الأنشطة	الهياكل المعنية
تطوير الشبكة الأساسية الوطنية من الألياف البصرية وعصرنتها: توسيع الشبكة وربط العواصم الجهوية والبنى التحتية العمومية	م.ب.ت / ش.ت.ب.ر / واريب
وصلات الألياف البصرية البينية: محور شوم–نواذيبو (الشركة الوطنية للصناعة والمناجم/شركة تطوير البنى التحتية الرقمية) ومحورا نواكشوط–روصو ونواكشوط–نواذيبو (الشركة الموريتانية للكهرباء) — دراسات فنية واقتصادية وملفات فنية	ش.ت.ب.ر
التدقيق الفني والجرد ورسم خرائط الشبكة الأساسية بنظام المعلومات الجغرافية وتقييم القدرات التجارية	ش.ت.ب.ر
إقامة ربط ثانٍ عبر الكابل البحري (ELLALINK)، وتعزيز الكابل وتسويق السعات الدولية؛ واستغلال نقطة تبادل الإنترنت (ن.ت.إ/ن.ح) بنواذيبو، ومحطة إنزال الكابل	م.ب.ت / وارسيب / ش.ت.ب.ر
تطوير الشبكة الموريتانية للبحث والتعليم (ش.و.ب.ت/ريمر) والربط الإقليمي مع شبكة واكرن؛ والانتقال إلى البروتوكول IPv6 وتسيير موارد الإنترنت	واريب
مركز البيانات الوطني والسحابة الوطنية: الاستكمال والاستلام والاستضافة (م.ب.و)، وربط الوزارة، وتوسيع القاعة البيضاء، وتعزيز السحابة وآليات خطة استئناف النشاط/خطة استمرارية النشاط، والبنى التحتية الحاسوبية اللازمة للذكاء الاصطناعي	م.ب.ت / ش.ت.ب.ر / وارسيب / واريب
حل المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي	م.ب.ت/ ش.ت.ب.ر
البرنامج الفضائي الوطني (ب.ف.و): اقتناء قمرين صناعيين نانويين وإقامة محطة أرضية وطنية لمتابعتهما واستغلالهما	م.ب.ت / ب.ف.و
النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية (ح.م – ص.ن.ش)	م.ب.ت

الإجراء رقم 2: إدارة الأنظمة والأمن

يتعلق الإجراء رقم 2 بالثقة الرقمية: فهو يحمي ما تنقله الشبكات ويجعل من أنظمة المعلومات أداة في خدمة الإدارة. ويهدف إلى تعزيز أمن وأداء نظام المعلومات الخاص بالإدارة العمومية، وتحسين مرونة المنصات الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني الوطني وحماية المعطيات. ويحمل المشروع الإقليمي واريديب (السحابة العمومية الوطنية، والمركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية، ومركز العمليات الأمنية للشبكة الحكومية الداخلية، والتكوين) ومجموع ورشات العصرنة والتأمين التي تقودها مديرية إدارة الأنظمة والأمن: الشبكة الداخلية «رياض» (رياض)، والإدارة الإلكترونية، وتراخيص مايكروسوفت، وتراخيص الأمن. ويعتمد هذا الإجراء، المزوَّد بـ 505 093 198 أوقية من اعتمادات الدفع سنة 2027 (752 852 359 2 أوقية من اعتمادات الالتزام)، أي 30 % من البرنامج، أساسًا على تمويل البنك الدولي.

الأنشطة	الهياكل المعنية
إقامة السحابة العمومية الوطنية وتسريع الترحيل الآمن لأنظمة المعلومات العمومية نحو السحابة الحكومية	واريديب / م.إ.أ.أ /
المشروع الإقليمي للاندماج الرقمي في غرب إفريقيا (واريديب–موريتانيا، تمويل المؤسسة الدولية للتنمية): بنية تحتية رقمية مرنة (الشبكة الأساسية، والشبكة الوطنية للبحث والتعليم، والبروتوكول IPv6)، والأمن السيبراني، والنفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي	واريديب / م.ب.ت / م.إ.أ.أ
تعزيز آليات الأمن السيبراني والكشف والإشراف والاستجابة للحوادث: إنشاء مركز وطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية ومركز للعمليات الأمنية على مستوى الشبكة الداخلية للحكومة (رياض)	م.ب.ت / م.إ.أ.أ / واريديب / و.و.أ.س.م
تطوير الإدارة الإلكترونية والتشغيل البيني الآمن	م.إ.أ.أ
عصرنة الشبكة الداخلية للحكومة (الشبكة الداخلية رياض) وربط المديريات؛ وتحسين عرض النطاق الترددي وتأمين النفاذ	م.إ.أ.أ
عصرنة مركز البيانات الحكومي؛ وتعزيز آليات حماية الشبكات وتصفيتها	م.إ.أ.أ
نشر بيئة تعاونية آمنة (تراخيص مايكروسوفت)، وتوسيع عُقد Nutanix وتحيين تراخيص الأمن	م.إ.أ.أ
تكوين المسؤولين الحكوميين في مجال الأمن السيبراني وحماية المعطيات	م.إ.أ.أ / واريديب

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يشكّل برنامج «البنى التحتية والربط والأمن الرقمي» القاعدة التكنولوجية للتحول الرقمي للدولة. ويهدف إلى عصرنة البنى التحتية الرقمية الوطنية وتأمينها وتوسيعها لضمان ربط موثوق وشامل ومرن، مع تعزيز السيادة التكنولوجية للبلد وأمن أنظمة المعلومات العمومية.

يعتمد البرنامج على مشروعين إقليميين هيكليين — وارسيب–موريتانيا (تمويل البنك الأوروبي للاستثمار) وواريديب–موريتانيا (تمويل البنك الدولي — المؤسسة الدولية للتنمية) — وعلى المشاريع الوطنية التي تحملها مديرية البنى التحتية (الربط الثاني عبر الكابل البحري ELLALINK وتعزيزه، والبرنامج الفضائي الوطني، وحل المحطة الشمسية لمركز البيانات، والنفاذ الشامل ح.م – ص.ن.ش)، وكذلك على شركة تطوير البنى التحتية الرقمية، المالكة للأصول العمومية للبنى التحتية، وعلى المديريات الفنية للوزارة (مديرية البنى التحتية ومديرية إدارة الأنظمة والأمن). وتكمن المزايا الرئيسية للبرنامج في وجود إطار تمويلي معبأ لدى الشركاء، وبنى تحتية هيكلية في مرحلة الاستكمال (مركز البيانات الوطني، والكابل البحري ELLALINK، والشبكة الأساسية من الألياف)، وحكامة للمشاريع مؤطرة بعقود أداء. ولا تستفيد شركة تطوير البنى التحتية الرقمية من أي اعتماد في ميزانية الدولة: وتساهم في أداء البرنامج من خلال مشاريعها ذات الأولوية وأهدافها لسنة 2027.

تتعلق القيود الرئيسية بالجدول الزمني لتشغيل البنى التحتية وبالتبعية لصرف تمويلات المانحين: إذ تنتقل اعتمادات الدفع لمشروع واريديب من 000 000 209 أوقية في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026 إلى 000 000 78 أوقية في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027. وتعطي استراتيجية البرنامج لسنة 2027 الأولوية لاستكمال البنى التحتية الجارية وتشغيلها (ELLALINK، ومركز البيانات الوطني، والشبكة الأساسية من الألياف)، وتعزيز الربط الدولي، والتأمين الطاقوي لمركز البيانات بحل شمسي، وإطلاق البرنامج الفضائي الوطني، وتعزيز الأمن السيبراني للدولة.

الرهانات

- الرهان 1: ضمان استمرارية ومرونة الربط الوطني والدولي (الكابل البحري، والشبكة الأساسية من الألياف، ومركز البيانات)؛
- الرهان 2: الحد من الفجوة الرقمية وتوسيع النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي ليشمل كامل التراب الوطني؛
- الرهان 3: تعزيز الأمن السيبراني وحماية المعطيات (المركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية، ومركز العمليات الأمنية للشبكة الحكومية الداخلية)؛
- الرهان 4: ترسيخ السيادة التكنولوجية واستمرارية خدمة البنى التحتية الحيوية (مركز البيانات الوطني، والسحابة الوطنية، والبرنامج الفضائي الوطني).

الهدف رقم 1: تطوير بنية تحتية رقمية وطنية مرنة وشاملة

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

X	الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
X	جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
	نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

مع نهاية سنة 2027، يكون البرنامج قد عزز قاعدة البنى التحتية الرقمية الوطنية: شبكة أساسية وطنية من الألياف البصرية يصل طولها إلى 2 300 كلم (1 700 كلم سنة 2025) بفضل تشغيل المقاطع التي نشرها مشروع واريديب–موريتانيا، والتي تربط العواصم الجهوية والبنى التحتية العمومية؛ وبلوغ نسبة تقدم أشغال إنزال الكابل البحري ELLALINK 100 %؛ وتشغيل مركز البيانات الوطني (م.ب.و) بنسبة توفر لا تقل عن 99,5 %؛ وربط 10 مؤسسات بالشبكة الوطنية للبحث والتعليم (ش.و.ب.ت، المرتبطة بشبكة واكرن)؛ وكذلك إنجاز المشاريع ذات الأولوية لشركة تطوير البنى التحتية الرقمية (دراسات وصلات الألياف شوم–نواذيبو والشركة الموريتانية للكهرباء، وتسويق السعات الدولية لكابل ELLALINK، وتوسيع القاعة البيضاء لمركز البيانات الوطني، وتعزيز السحابة الوطنية، وتدقيق الشبكة الأساسية ورسم خرائطها).

آفاق 2028–2029. سيصل طول الشبكة الأساسية الوطنية إلى 3 150 كلم سنة 2028 ثم 3 400 كلم سنة 2029 (عقد أداء مشروع واريديب ومشروع الأداء السنوي للوزارة)؛ وستُربط المؤسسات الـ 20 المتوقعة بالشبكة الوطنية للبحث والتعليم ابتداءً من سنة 2028، مع الإبقاء على نسبة توفر مركز البيانات الوطني في حدود 99,5 %.

المؤشرات

مؤشر الأداء	الوحدة	سنة الأساس (2025)	القيمة المستهدفة 2026	القيمة المستهدفة 2027	القيمة المستهدفة 2028	القيمة المستهدفة 2029 (النهائية)
الطول الإجمالي للألياف البصرية المنشورة (الشبكة الأساسية الوطنية)	كلم	1 700	1 700	2 300	3 150	3 400
نسبة تقدم أشغال إنزال الكابل البحري ELLALINK	%	70	90	100	100	100
الدفع الكلي لشريحة 2027 من تعزيز كابل ELLALINK (اعتمادات الدفع المنفذة، بالأوقية)	أ.م	—	—	50 851 900 (100 %)	—	—
نسبة توفر (التشغيل الفعلي) مركز البيانات الوطني بعد تشغيله	%	—	99,0	99,5	99,5	99,5
المؤسسات المربوطة بالشبكة الوطنية للبحث والتعليم (المرتبطة بشبكة واكرن)	عدد	0	5	10	20	20

مصدر البيانات: تقارير التنفيذ الفني لمشروع واريديب وتقارير شركة تطوير البنى التحتية الرقمية؛ والمتابعة الفنية لمشروع وارسيب

(كابل ELLALINK، ومركز البيانات الوطني).

توضيحات منهجية: تُحتسب مؤشرات الطول بالعدّ البسيط لكيلومترات الألياف المركَّبة والمستلمة فنيًا والمدمجة في الشبكة، على أساس التقارير الفصلية لتنفيذ مشروع واربيب المصادق عليها من طرف شركة تطوير البنى التحتية الرقمية والوزارة؛ وتقاس نسبة تقدم الكابل انطلاقًا من محاضر الإشراف على الأشغال؛ ويقاس التوفر بالنسبة المئوية لزمن التشغيل الفعلي لمركز البيانات. وتُعرض القيم المستهدفة إلى غاية أفق 2029 (القيمة المستهدفة النهائية)؛ (*) إسقاط مقترح، تتعين المصادقة عليه؛ وتُجدَّد القيم المستقرة بعد بلوغ القيمة المستهدفة. والقيمة المستهدفة للشبكة الأساسية لسنة 2028 (150 3 كلم) مستقاة من عقد أداء مشروع واربيب، وقيمة 2029 (400 3 كلم) من مشروع الأداء السنوي للوزارة.

مساهمات مشغلي الدولة / الشركاء

تتولى شركة تطوير البنى التحتية الرقمية إنجاز مشاريعها ذات الأولوية لسنة 2027 (تفعيل وصلات الألياف البصرية، وتسويق سعات ELLALINK، وتوسيع القاعة البيضاء لمركز البيانات الوطني، وتعزيز السحابة الوطنية، وتدقيق الشبكة الأساسية ورسم خرائطها)، وكذلك استغلال نقطة تبادل الإنترنت (ن.ت.إ) بنواذيبو ومحطة إنزال كابل ELLALINK. ويتولى مشروع وارسيب استكمال مركز البيانات الوطني واستلامه وكذلك إنزال كابل ELLALINK. ويساهم مشروع واربيب في توسيع الشبكة الأساسية الوطنية، وربط المؤسسات بالشبكة الوطنية للبحث والتعليم، وتطوير السحابة العمومية الوطنية.

المشاريع ذات الأولوية لشركة تطوير البنى التحتية الرقمية لسنة 2027

لا تتوفر شركة تطوير البنى التحتية الرقمية على أي اعتماد في ميزانية الدولة بعنوان سنة 2027. وتُعرض أدناه مشاريعها الستة ذات الأولوية وأهداف الأداء المرتبطة بها لأغراض متابعة أداء البرنامج؛ ولا أثر لها على الاعتمادات المطلوبة.

الرقم	المشروع	مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف 2027 (مقترح)
1	إنجاز وصلة ألياف بصرية – محور شوم–نواذيبو (الشركة الوطنية للصناعة والمناجم/شركة تطوير البنى التحتية الرقمية)	دراسة جدوى فنية واقتصادية واحدة (1) منجزة ومصادق عليها؛ وملف فني واحد (1) للربط البيني معدّ ومعتمد.
2	تسويق السعات الدولية لكابل Ella Link	3 عقود تجارية موقعة؛ وزبونان (2) على الأقل مفعَّلان على السعات الدولية.
3	توسيع القاعة البيضاء لمركز البيانات الوطني في نواكشوط	100 م² إضافية من القاعة البيضاء مهيأة ومجهزة ومستلمة؛ و100 % من اختبارات الاستلام الإلزامية مصادق عليها.
4	إقامة وصلات الألياف البصرية للشركة الموريتانية للكهرباء على المحورين التاليين: نواكشوط–روصو ونواكشوط–نواذيبو	دراسات فنية واقتصادية منجزة ومصادق عليها؛ وملفان (2) فنيان للاستغلال أو الربط البيني معدّان.
5	تعزيز السحابة الوطنية وآليات خطة استئناف النشاط/خطة استمرارية النشاط (حفظ بيانات مركز البيانات)	خطة واحدة (1) لاستئناف النشاط محيَّنة ومصادق عليها؛ وتمرينان (2) للاستئناف منجزان؛ ونسبة نجاح الاختبارات الحرجة ≥ 90 %.
6	التدقيق الفني والجرد ورسم خرائط الشبكة الأساسية بنظام المعلومات الجغرافية وتقييم القدرات التجارية	≥ 95 % من الأصول محصاة ومحددة جغرافيًا ومدققة.

مؤشرات الأداء الرئيسية المستهدفة والقابلة للقياس لشركة تطوير البنى التحتية الرقمية لسنة 2027

مؤشر الأداء (م.أ.ر)	القيمة المستهدفة في 2027/12/31	وسيلة التحقق
نسبة الإنجاز	100 %	التقرير النهائي المصادق عليه
عدد مواقع الاستضافة المقيَّمة	≥ 2	تقرير الزيارة الفنية
دراسة الربط بالشبكة الأساسية الوطنية وبالسعات الدولية	1	تقرير الربط البيني
إعداد ملف الاستثمار (النفقات الرأسمالية/نفقات التشغيل)	100 %	الملف المالي المصادق عليه
إعداد ملف طلب العروض، الاستغلال	1	ملف طلب العروض أو ملف استشارة المؤسسات في صيغته النهائية
احترام الجدول الزمني لإنجاز المشاريع	≥ 90 % من المراحل في آجالها	المُخرَج – زمن التنفيذ

الهدف رقم 2: توسيع الربط ذي التدفق العالي وتحسين النفاذ إلى الإنترنت

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

X	الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
X	جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
	نجاعة الإدارة

المبرر

الفعالية الاجتماعية والاقتصادية: يساهم توسيع الشبكة الأساسية، وتحسين التدفق العالي، وتغطية المناطق الريفية والمعزولة في تشجيع النشاط الاقتصادي والإدماج الرقمي والاندماج الترابي.

جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين: تتيح مرونة الشبكات، والحد من الانقطاعات، وتحسين السعة، ربطًا أكثر موثوقية وأفضل جودة.

النتيجة السنوية

مع نهاية سنة 2027، يكون البرنامج قد شرع في توسيع التدفق العالي داخل البلاد: ستمكّن صفقات الشبكة الأساسية الوطنية من الألياف البصرية (التجهيزات والأشغال)، المقرر انطلاقها في يناير 2027، 200 000 شخص من الاستفادة من نفاذ جديد أو محسَّن إلى الإنترنت عريض النطاق؛ وسيُرفع عرض النطاق الترددي الدولي لكل مستخدم إلى 110,86 كيلوبت/ثانية؛ وسيُربط 3 مشغلين وطنيين بكابل ELLALINK (0,5 تيرابت/ثانية من السعة الإضافية)، بالتوازي مع تسويق شركة تطوير البنى التحتية الرقمية للسعات الدولية من خلال عقود الإيجار مع IMT أو غيرها (3 عقود، وزبونان على الأقل مفعَّلان)؛ وستكون 6 سياسات ونظم تشجع المنافسة والاستثمار الخاص قد أُعدت أو اعتُمدت؛ وسيحصل 350 شخصًا على شهادة في الكفاءات الرقمية من المستوى المتوسط إلى المتقدم.

الوضعية في يونيو 2026. بلغ عرض النطاق الترددي الدولي لكل مستخدم 155,12 كيلوبت/ثانية (693 جيغابت/ثانية من السعة الدولية — ACE بـ 483 جيغابت/ثانية، وCGFO بـ 10 جيغابت/ثانية، وWAC بـ 200 جيغابت/ثانية — لـ 4 383 940 مشتركًا نشطًا في الإنترنت المتنقل و83 599 مشتركًا في الإنترنت الثابت). وقد أُعدت أو اعتُمدت سبع سياسات ونظم (3 سياسات و4 نظم)، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للعبور، والقراران رقم 2024/184 (الأسواق المعنية) ورقم 2024/185 (المشغلون المهيمنون)، واستراتيجية الانتقال إلى البروتوكول IPv6، وكذلك مشاريع المرسوم المتعلق بخلية الشباك الموحد للبنى التحتية المستقبِلة، والمقرر المشترك، والقانون المتعلق بالتمويل التشاركي. وحصل 114 شخصًا على شهادة في الكفاءات الرقمية (منهم 55 % من النساء). ويرتبط مؤشر النفاذ عريض النطاق مباشرة بالشبكة الأساسية: إذ لا يمكن تفعيله إلا بعد بناء الكيلومترات الأولى، المقرر خلال سنة 2027. وقد نُشرت طلبات العروض الخاصة بصفقتي الشبكة الأساسية (التجهيزات والأشغال)، مع تحديد آخر أجل لإيداع العروض في 29 أكتوبر 2026.

آفاق 2028–2029. سيرتفع عدد الأشخاص المستفيدين من نفاذ جديد أو محسَّن إلى 400 000 سنة 2028 ثم 600 000 سنة 2029؛ وستبلغ تغطية التدفق العالي 78 % سنة 2028 ثم 85 % سنة 2029 (المناطق الريفية والحدودية: 53 % ثم 60 %)؛ وسيُربط 4 مشغلين بكابل ELLALINK بسعة إضافية قدرها 1 تيرابت/ثانية؛ وسيحصل 650 ثم 900 شخص على شهادة في الكفاءات الرقمية.

المؤشرات

مؤشر الأداء	الوحدة	سنة الأساس (2025)	المنجز في يونيو 2026	القيمة المستهدفة 2026	القيمة المستهدفة 2027	القيمة المستهدفة 2028	القيمة المستهدفة 2029 (النهائية)
أ. النفاذ إلى التدفق العالي واستخدامه							
الأشخاص الذين يتوفرون على نفاذ جديد أو محسَّن إلى الإنترنت عريض النطاق (م.ن.أ)	عدد	0	0	0	200 000	400 000	600 000
عرض النطاق الترددي الدولي المستخدم لكل مستخدم للإنترنت المتنقل	كيلوبت/ثانية	61	155,12	82,05	110,86	144,66	160 *
سعة عرض النطاق الترددي الدولي الإضافية المضافة (ELLALINK)	تيرابت/ثانية	0	—	0	0,5	1	1
المشغلون الوطنيون المربوطون عبر كابل ELLALINK	عدد	0	—	0	3	4	4
تغطية التراب الوطني بالربط ذي التدفق العالي	%	45	—	65	72 *	78 *	85
تغطية المناطق الريفية والحدودية	%	20	—	40	47 *	53 *	60
ب. تطوير سوق الربط واندماجه							
السياسات والنظم المشجعة للمنافسة والاستثمار الخاص، المعدة و/أو المعتمدة	عدد	0	7	5	6	8	8
ج. الإدماج والكفاءات الرقمية							
الأشخاص الحاصلون على شهادة في الكفاءات الرقمية من المستوى المتوسط إلى المتقدم	عدد	0	114	0	350	650	900
منهم نساء	%	0	55	0	30	50	50
منهم أشخاص في وضعية إعاقة	%	0	0	0	1	1	2
الأشخاص الحاصلون على شهادة الذين حصلوا على فرص جديدة أو محسَّنة للدخل أو التشغيل	عدد	0	0	0	120	260	360 *
منهم نساء	%	0	0	0	0	30	30
منهم أشخاص في وضعية إعاقة	%	0	0	0	0	5	5

مصدر البيانات: عقد أداء مشروع واريب (ملحق المؤشرات، الوضعية في يونيو 2026)؛ والبيانات الموحدة لمشغلي الاتصالات الإلكترونية (موريتل، وماتل، وشنقيتل) المصادق عليها من طرف سلطة التنظيم؛ والتقارير الفصلية لشركة تطوير البنى التحتية الرقمية؛ والتقارير الفنية لمشروع وارسيب (كابل ELLALINK).

توضيحات منهجية: عرض النطاق الترددي لكل مستخدم هو نسبة السعة الدولية الإجمالية (كوابل ACE وCGFO وWAC) إلى عدد المشتركين النشطين في الإنترنت المتنقل والثابت، حسب بيانات المشغلين المصادق عليها من طرف سلطة التنظيم. ويُحتسب

النفاذ الجديد أو المحسَّن بعد تشغيل مقاطع الشبكة الأساسية، بنسبة السكان المربوطين حديثًا إلى مجموع سكان المناطق المعنية. وتُستقى نسب التغطية من البيانات الموحدة للمشغلين. وتُعرض القيم المستهدفة إلى غاية أفق 2029: وقيم 2029 هي تلك الواردة في مشروع الأداء السنوي للوزارة متى وُجدت (النفاذ عريض النطاق، والتغطية، والأشخاص الحاصلون على شهادة)، وإلا جُددت القيمة المستهدفة النهائية لعقد الأداء؛ (*) إسقاط مقترح، تتعين المصادقة عليه (قيم التغطية المستهدفة لسنتي 2027–2028 بالاستيفاء الخطي بين التوقعات المحيَّنة لسنة 2026 والقيمة المستهدفة لسنة 2029؛ وعرض النطاق الترددي وتشغيل الأشخاص الحاصلين على شهادة سنة 2029).

ملاحظة: تظل البيانات المتعلقة بتغطية التراب الوطني بالربط ذي التدفق العالي وتغطية المناطق الريفية والحدودية في انتظار تأكيدها من طرف سلطة التنظيم، وسيتم تحيينها في التقرير السنوي للأداء نصف السنوي لسنة 2027 وفي التقرير السنوي للأداء النهائي لسنة 2027 لمزيد من الدقة، ونظرًا لضيق الوقت المتاح لإعداد مشروع الأداء السنوي.

مساهمات مشغلي الدولة / الشركاء

يموّل مشروع واريب توسيع الشبكة الأساسية الوطنية والإشهاد في الكفاءات الرقمية، ويتولى متابعة مؤشرات النفاذ. ويتولى مشروع وارسيب وشركة تطوير البنى التحتية الرقمية استغلال كابل ELLALINK وتسويق سعاته الدولية. وتصادق سلطة التنظيم على بيانات المشغلين؛ ويطوّر مشغلو الاتصالات الإلكترونية (موريتل، وماتل، وشنقيتل) التدفق العالي على المقاطع الجديدة من الشبكة الأساسية الوطنية.

الهدف رقم 3: تعزيز الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

X	الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
	جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
X	نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

مع نهاية سنة 2027، ستتوفر موريتانيا على وحدتين عملياتيتين على الأقل للأمن السيبراني (الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والخلية القطاعية للوزارة)، في إطار إنشاء المركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية ومركز العمليات الأمنية للشبكة الداخلية للحكومة (رياض)، وعلى إطار معزَّز لحماية المعطيات الشخصية، وآلية للاستجابة للحوادث تغطي أهم الوزارات المربوطة، مع كشف ومعالجة 80 % من الهجمات السيبرانية وتكوين 150 موظفًا في مجال الأمن وحماية المعطيات (منهم 30 % من النساء). وستدخل السحابة العمومية الوطنية مرحلة تعميم استخدامها في الإدارة، وستكون 4 سياسات ونظم تشجع التشغيل البيني وفتح البيانات قد اعتُمدت.

آفاق 2028–2029. سترتفع نسبة الهجمات المعالجة إلى 90 % سنة 2028 ثم 100 % سنة 2029، مع تكوين 200 ثم 250 موظفًا في مجال الأمن وحماية المعطيات؛ وسيتم تعزيز السحابة العمومية الوطنية سنة 2028 قبل تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي سنة 2029.

المؤشرات

مؤشر الأداء	الوحدة	سنة الأساس (2025)	القيمة المستهدفة 2026	القيمة المستهدفة 2027	القيمة المستهدفة 2028	القيمة المستهدفة 2029 (النهائية)
وحدة و/أو إطار عملياتي للحماية من التهديدات وكشفها والتدخل ضدها	عدد	0	0	2	2	3
نسبة الهجمات السيبرانية المكتشفة والمعالجة	%	0	-	-	-	-
الموظفون المكوَّنون في مجال الأمن وحماية المعطيات	عدد	0	20	150	200 *	250
منهم نساء	%	0	15	30	50	50
الإطار الوطني لحماية المعطيات الشخصية محيَّن ومطبق	نعم/لا	قيد الإنجاز	نعم (معتمد وعملياتي)	نعم (معزَّز)	نعم (معزَّز)	نعم (معزَّز)
السياسات والنظم المتعلقة بالتشغيل البيني وفتح البيانات	عدد	0	3	4	5	5
السحابة العمومية الوطنية — مرحلة التوسع	المرحلة	مرحلة التصميم	التوسع والسحابة عملياتية	تعميم استخدام السحابة في الإدارة	تعزيز السحابة *	تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي

مصدر البيانات: تقارير التنفيذ الفني لمشروع واربيب، ومديرية إدارة الأنظمة والأمن.

توضيحات منهجية: يقاس عدد وحدات الأمن السيبراني وأطره بعدّ الآليات المنشأة والعملياتية فعليًا؛ ويُحتسب عدد الأشخاص المكوَّنين بعدّ المشاركين في التكوينات المفضية إلى شهادة. وتُحدد نسبة الهجمات المعالجة انطلاقًا من عدّ الحوادث المكتشفة والمعالجة من طرف الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والخلية القطاعية للوزارة. وتُعرض القيم المستهدفة إلى غاية أفق 2029 (القيمة المستهدفة النهائية)؛ (*) إسقاط مقترح، تتعين المصادقة عليه؛ وتُجدَّد القيم المستقرة بعد بلوغ القيمة المستهدفة.

مساهمات مشغلي الدولة / الشركاء

يموّل مشروع واريب إنشاء وحدات الأمن السيبراني، والمركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية، ومركز العمليات الأمنية للشبكة الحكومية الداخلية (رياض)، والتكوينات، والأطر التنظيمية لحماية المعطيات، بالتنسيق مع مديرية البنى التحتية، ومديرية إدارة الأنظمة والأمن، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني والمصادقة الإلكترونية (و.و.أ.س.م) (بعد تفعيلها). وتتولى مديرية إدارة الأنظمة والأمن الإرساء المؤسسي والتنفيذ العملياتي داخل الإدارة. كما يحمل مشروع واريب مرحلة توسيع السحابة العمومية الوطنية.

الهدف رقم 4: عصرنة أنظمة المعلومات الخاصة بالإدارة وتأمينها

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

	الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
X	جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
X	نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

مع نهاية سنة 2027، سيكون مركز البيانات الوطني (م.ب.و) قيد الاستغلال وسيستضيف 15 هيئة حكومية، مع استهداف الحصول على شهادة TCOS سنة 2027؛ وستتم ترقية الشبكة الداخلية للإدارة وتوسيعها، ونشر البيئة التعاونية الآمنة (تراخيص مايكروسوفت: 000 000 85 أوقية من اعتمادات الدفع، ورفع نسبة الاستخدام الإجمالية من 70,9 % إلى 87 %) وتراخيص أمن الإدارة (000 000 30 أوقية من اعتمادات الدفع)؛ وسيُنفذ حل للمحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي (اعتمادات الالتزام: 000 000 120 أوقية؛ اعتمادات الدفع 2027: 000 000 40 أوقية)؛ وستوسّع شركة تطوير البنى التحتية الرقمية القاعة البيضاء لمركز البيانات الوطني بمساحة 100 م² وتعزز السحابة الوطنية (خطة استئناف النشاط).

آفاق 2028–2029. سيستضيف مركز البيانات الوطني 30 هيئة سنة 2028 ثم 40 سنة 2029؛ وستبلغ نسبة الاستخدام الإجمالية لتراخيص مايكروسوفت 96 % سنة 2028 (نهاية العقد) ثم 98 % سنة 2029، شريطة تجديد العقد.

المؤشرات

مؤشر الأداء	الوحدة	سنة الأساس (2025)	القيمة المستهدفة 2026	القيمة المستهدفة 2027	القيمة المستهدفة 2028	القيمة المستهدفة 2029 (النهائية)
الإعلان عن الاستلام الرسمي لمركز البيانات الوطني (م.ب.و)	نعم/لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
الهيئات الحكومية المستضافة في مركز البيانات الوطني	عدد	0	5	15	30	40 *
الحصول على شهادة TCOS لمركز البيانات الوطني	نعم/لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم
ترقية الشبكة الداخلية للإدارة وتوسيعها	نعم/لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
نشر البيئة التعاونية الآمنة (تراخيص مايكروسوفت)	نعم/لا	لا	نعم	نعم	نعم	-
اكتتاب مكتب لمتابعة المحطة الشمسية ومراقبتها	نعم/لا	لا	—	نعم	نعم	-
اقتناء المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي وتركيبها واستلامها	نعم/لا	لا	لا	نعم	نعم	-
نسبة تنفيذ اعتمادات الدفع الخاصة بالمحطة الشمسية (000 000 40 أوقية)	%	—	—	100	—	—

مصدر البيانات: متابعة مشروع وارسيب (مركز البيانات الوطني، شهادة TCOS – Uptime Institute)؛ وتقارير تنفيذ مديرية إدارة الأنظمة والأمن وشركة تطوير البنى التحتية الرقمية؛ وبيانات مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027.

توضيحات منهجية: تقاس المؤشرات من نوع نعم/لا بالتحقق من محاضر الاستلام وملفات الإشهاد وتقارير الوضع في الإنتاج؛

ويُحتسب عدد الهيئات المستضافة بعدّ اتفاقيات الاستضافة الفعلية. وتُحدد مؤشرات المحطة الشمسية وتعزيز كابل ELLALINK انطلاقًا من محاضر الاستلام والتنفيذ الميزانوي (اعتمادات الدفع المؤمَر بصرفها). وتُعرض القيم المستهدفة إلى غاية أفق 2029 (القيمة المستهدفة النهائية)؛ (*) إسقاط مقترح، تتعين المصادقة عليه؛ وتُجدَّد القيم المستقرة بعد بلوغ القيمة المستهدفة.

تراخيص مايكروسوفت: الاستخدام والمؤشرات (عقد 2025–2028)

يغطي عقد مايكروسوفت 2025–2028 خمسة آلاف (5 000) ترخيص مستخدم مدفوع (3 000 ترخيص Microsoft 365 E5 لمكوّن الحكومة و2 000 ترخيص Microsoft 365 A3 لمكوّن التعليم)، و50 000 ترخيص «Student Use Benefit A3» مفوترة بقيمة صفر، وضمان البرمجيات (Software Assurance) للخوادم، ودعم Microsoft Unified. وتبلغ نسبة الاستخدام الإجمالية للتراخيص المدفوعة 70,9 % (3 545 ترخيصًا مخصصًا من أصل 5 000): 95,9 % لمكوّن الحكومة (2 877 من أصل 3 000، أي 123 ترخيصًا لا تزال متاحة) و33,4 % لمكوّن التعليم (668 من أصل 2 000)، الذي يجري تسريع نشره لدى الإدارة.

لا تُحتسب تراخيص Student Use Benefit البالغ عددها 50 000 (منها 2 612 مخصصة) في هذه النسبة: إذ تتيح توسيع استخدام منتجات مايكروسوفت خارج نطاق التراخيص المدفوعة، وفقًا لشروط الناشر. ومفاتيح ضمان البرمجيات (Windows Server 2022 و2025، و SQL Server 2022 و2025، و System Center 2025، و Exchange و SharePoint Server، و Windows 11، و Office LTSC 2024) متاحة وتضمن استمرارية منصة الاستضافة الحكومية؛ ودعم Unified متاح بنسبة 100 % ويستخدمه الفريق الفني لمديرية إدارة الأنظمة والأمن.

مؤشر الأداء	الوحدة	الوضعية الحالية (2026)	القيمة المستهدفة 2027	القيمة المستهدفة 2028 (نهاية العقد)	القيمة المستهدفة 2029 (التجديد)
نسبة الاستخدام الإجمالية لتراخيص المستخدمين المدفوعة (M365 E5 + A3)	%	70,9 (3 545 / 5 000)	87	96	98 *
نسبة استخدام مكوّن الحكومة (M365 E5)	%	95,9 (2 877 / 3 000)	98	100	100
نسبة استخدام مكوّن التعليم (M365 A3)	%	33,4 (668 / 2 000)	70	90	95 *
تراخيص «A3 «Student Use Benefit المخصصة (مفوترة بقيمة صفر، خارج احتساب النسبة)	عدد	2 612 (من أصل 50 000)	10 000	20 000	30 000 *
نسبة النشاط الشهري للتراخيص المخصصة (المستخدمون النشطون / التراخيص المخصصة)	%	قيد القياس	80	90	92 *
الخوادم ذات الإصدارات المنتهي دعمها المرحَّلة إلى إصدار مدعوم (ضمان البرمجيات)	%	الجرد قيد الإعداد	50	100	100
إتاحة دعم Microsoft Unified	%	100	100	100	100
نسبة تنفيذ اعتمادات الدفع الخاصة بتراخيص مايكروسوفت (85 000 000 أوقية)	%	—	100	—	—

توضيحات: القيم المستهدفة لسنوات 2027 و2028 و2029 إسقاطات مقترحة انطلاقًا من الوضعية الحالية. ونظرًا لشبه تشبع مكوّن الحكومة، يعتمد تقدم النسبة الإجمالية (87 % سنة 2027: 940 2 + 400 1 ترخيص من أصل 000 5؛ و96 % سنة 2028: 000 3 + 800 1؛ و98 % سنة 2029: 000 3 + 900 1) أساسًا على تسريع نشر مكوّن التعليم وعلى إعادة تخصيص التراخيص غير النشطة. ونظرًا لانتهاء عقد 2025–2028 نهاية سنة 2028، تفترض القيم المستهدفة لسنة 2029 تجديده أو تمديده بشروط مماثلة. وستُحدد نسبة النشاط ونسبة ترحيل الخوادم انطلاقًا من تقارير الاستخدام الصادرة عن مايكروسوفت وجرد مديرية إدارة الأنظمة والأمن. (*) إسقاط مقترح، تتعين المصادقة عليه.

مساهمات مشغلي الدولة / الشركاء

يحمل مشروع وارسيب استكمال مركز البيانات الوطني واستلامه والإشهاد عليه وكذلك استضافته. وتتولى شركة تطوير البنى التحتية الرقمية توسيع القاعة البيضاء وتعزيز السحابة الوطنية (خطة استئناف النشاط/خطة استمرارية النشاط). وتقود مديرية البنى التحتية حل المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي. وتتولى مديرية إدارة الأنظمة والأمن ترقية الشبكة الداخلية، ونشر البيئة التعاونية الآمنة، وتحيين تراخيص أمن الإدارة.

الهدف رقم 5: إقامة نظام فضائي وطني للربط والمراقبة

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

	الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
	جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
X	نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية

مع نهاية سنة 2027، سيكون قمر صناعي نانوي وطني قد وُضع في المدار، وسيكون 10 مهندسين موريتانيين قد تلقوا تكوينًا في تسيير الأنظمة الفضائية؛ وستُركَّب المحطة الأرضية الوطنية سنة 2028، في إطار مشروع البرنامج الفضائي الوطني — النظام الفضائي الوطني (اعتمادات الالتزام: 100 000 000 أوقية؛ اعتمادات الدفع 2027: 50 000 000 أوقية، تمويل داخلي).

آفاق 2028–2029. ستُركَّب المحطة الأرضية الوطنية سنة 2028، وسيضم النظام الفضائي الوطني قمرين صناعيين نانويين عملياتيين سنة 2028، يتم الإبقاء عليهما سنة 2029؛ وسيُبلغ التنفيذ الكامل لاعتمادات المشروع سنة 2028.

المؤشرات

مؤشر الأداء	الوحدة	سنة الأساس (2025)	القيمة المستهدفة 2026	القيمة المستهدفة 2027	القيمة المستهدفة 2028	القيمة المستهدفة 2029 (النهائية)
أقمار صناعية نانوية وطنية مصممة وعملياتية	عدد	—	0	1	2	2
محطة أرضية وطنية مركَّبة	نعم/لا	لا	لا	لا	نعم	نعم
مهندسون موريتانيون مكوَّنون في المجال الفضائي	عدد	—	0	10	10	10
نسبة تنفيذ اعتمادات الدفع الخاصة بمشروع البرنامج الفضائي الوطني (50 000 000 أوقية)	%	—	—	50	100	—

مصدر البيانات: تقارير تقدم مشروع البرنامج الفضائي الوطني الصادرة عن المكلف بمهمة المسؤول عن المشروع؛ والبيانات الموحدة المصادق عليها من طرف الوزارة.

توضيحات منهجية: تقاس المؤشرات بعدّ الأقمار الصناعية النانوية العملياتية، وبالتحقق من محضر تركيب المحطة الأرضية، وبعدّ المهندسين المكوَّنين. وتُعرض القيم المستهدفة إلى غاية أفق 2029 (القيمة المستهدفة النهائية)؛ (*) إسقاط مقترح، تتعين المصادقة عليه؛ وتُجدَّد القيم المستقرة بعد بلوغ القيمة المستهدفة.

مساهمات مشغلي الدولة / الشركاء

تقود مديرية البنى التحتية مشروع البرنامج الفضائي الوطني: اقتناء قمرين صناعيين نانويين وإقامة محطة أرضية وطنية لمتابعتهما واستغلالهما، وكذلك تكوين مهندسين موريتانيين في مجال الأنظمة الفضائية.

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب الإجراء وحسب الجزء

المبالغ بالأوقية. اعتمادات الالتزام: اعتمادات الالتزام المطلوبة في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027. اعتمادات الدفع ق.م.أ 2026: اعتمادات الدفع المفتوحة في قانون المالية الأصلي لسنة 2026. اعتمادات الدفع ق.م.م 2026: اعتمادات الدفع المعتمدة في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026. اعتمادات الدفع م.ق.م.أ 2027: اعتمادات الدفع المطلوبة في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027. الفارق: اعتمادات الدفع م.ق.م.أ 2027 – اعتمادات الدفع ق.م.م 2026.

الإجراءات والأجزاء	اعتمادات الالتزام م.ق.م.أ 2027	اعتمادات الدفع ق.م.أ 2026	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع م.ق.م.أ 2027	الفارق 2027 / ق.م.م 2026
الإجراء رقم 1: البنى التحتية والربط	**672 246 785**	**299 405 688**	**269 466 051**	**464 205 088**	**+194 739 037**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	6 845 688	6 845 688	6 853 188	+7 500
الجزء 6. نفقات الاستثمار	672 246 785	292 560 000	262 620 363	257 351 900	-5 268 463
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	—	200 000 000	+200 000 000
الإجراء رقم 2: إدارة الأنظمة والأمن	**2 359 852 752**	**391 593 505**	**347 732 025**	**198 093 505**	**-149 638 520**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	5 093 505	5 093 505	5 093 505	0
الجزء 6. نفقات الاستثمار	2 359 852 752	386 500 000	342 638 520	193 000 000	-149 638 520
المجموع بالنسبة للبرنامج	**3 032 099 537**	**690 999 193**	**617 198 076**	**662 298 593**	**+45 100 517**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	11 939 193	11 939 193	11 946 693	+7 500
الجزء 6. نفقات الاستثمار	3 032 099 537	679 060 000	605 258 883	450 351 900	-154 906 983
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	—	200 000 000	+200 000 000

لا يتضمن البرنامج اعتمادات من الجزء 1 (نفقات المستخدمين) على مستوى الوزارة: إذ يعبئ المشغلون ووحدات تسيير المشاريع (شركة تطوير البنى التحتية الرقمية، ووارسيب، ووارديب) الموارد البشرية. وفي المقابل، يتضمن البرنامج سنة 2027 اعتمادات من الجزء 7 (200 000 000 أوقية) بعنوان الحساب الخاص بالخزينة ح.م – ص.ن.ش. وتتكون الاعتمادات من اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع (المادة 22 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

مقترحات الوظائف

لا يتضمن البرنامج 52 وظائف ممولة من الجزء 1 (نفقات المستخدمين) على مستوى الإدارة المركزية. ويتبع المستخدمون المعيَّنون للمشغلين ولوحدات تسيير المشاريع التابعة، التي تحدد سقوف وظائفها بموجب نظمها الأساسية واتفاقيات تمويلها (شركة تطوير البنى التحتية الرقمية — مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري؛ وارسيب — مشروع البنك الأوروبي للاستثمار؛ وارديب — مشروع البنك الدولي). وسيتم توحيد أعداد المستخدمين المفصلة انطلاقًا من ملفات المديرية العامة للميزانية وتقارير المشغلين.

تبرير الاعتمادات المطلوبة

يبيّن التبرير من الأوقية الأولى الكلفة الميزانوية للأنشطة المنفذة لتنفيذ البرنامج، ويتم جزءًا جزءًا.

نفقات المستخدمين

لا يتضمن البرنامج 52 اعتمادات من الجزء 1 (نفقات المستخدمين) على مستوى الوزارة. وتتحمل وحدات التسيير أعباء المستخدمين المتعلقة بالمشاريع من موارد التمويلات (البنك الأوروبي للاستثمار، والمؤسسة الدولية للتنمية)، كما تتحملها شركة تطوير البنى التحتية الرقمية من الإتاوات المتأتية من استغلال البنى التحتية في إطار الإيجار.

نفقات اقتناء السلع والخدمات

يبلغ الجزء 2 مبلغ 693 946 11 أوقية في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027 (193 939 11 أوقية في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026). ويغطي نفقات التسيير المقابلة للمشاريع الإقليمية والإدارة الإلكترونية.

طبيعة النفقة	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع م.ق.م.أ 2027	التبرير
المساهمة الوطنية في مشروع وارسيب (تسيير المشروع)	5 964 938	5 972 438	المساهمة الوطنية في مشروع البنك الأوروبي للاستثمار
الكابل البحري — السلع والخدمات المرتبطة به	880 750	880 750	مصاريف متابعة الأشغال والإشراف عليها
المساهمة الوطنية في مشروع واريب (تسيير المشروع)	4 168 750	4 168 750	المساهمة الوطنية في مشروع المؤسسة الدولية للتنمية
الإدارة الإلكترونية (مديرية إدارة الأنظمة والأمن)	924 755	924 755	تسيير مصالح مديرية إدارة الأنظمة والأمن
مجموع الجزء 2	**11 939 193**	**11 946 693**	

الإعانات والتحويلات

لا يتضمن البرنامج 52 اعتمادات للإعانات والتحويلات (الجزءان 4 و5) بعنوان السنة المالية 2027. بند غير ذي موضوع بالنسبة للبرنامج.

نفقات الاستثمار

يشكّل الجزء 6 (الاستثمار) الحصة الأساسية من البرنامج: 900 351 450 أوقية من اعتمادات الدفع في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027 (منها 900 851 264 أوقية من التمويل الداخلي و000 500 185 أوقية من التمويل الخارجي)، لمبلغ إجمالي من اعتمادات الالتزام قدره 537 099 032 3 أوقية. ويفصّل الجدول أدناه المشاريع حسب الإجراء.

المشروع	التمويل	الكلفة الإجمالية (اعتمادات الالتزام)	التمويل الداخلي 2027	التمويل الخارجي 2027	مجموع اعتمادات الدفع 2027 (م.ق.م.أ)
الإجراء 1 — البنى التحتية والربط					
مشروع الربط الوطني وارسيب	ب.أ.ا	—	0	0	0
الربط الثاني عبر الكابل البحري (ELLALINK)	الدولة + البنك الأوروبي للاستثمار	352 394 885	9 000 000	107 500 000	116 500 000
تعزيز كابل ELLALINK	ج.إ.م	99 851 900	50 851 900	0	50 851 900
مشروع البرنامج الفضائي الوطني — النظام الفضائي الوطني	ج.إ.م	100 000 000	50 000 000	0	50 000 000
حل المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي	ج.إ.م	120 000 000	40 000 000	0	40 000 000
المجموع الفرعي للإجراء 1 (الجزء 6)		**672 246 785**	**149 851 900**	**107 500 000**	**257 351 900**
الإجراء 2 — إدارة الأنظمة والأمن					
المشروع الإقليمي للاندماج الرقمي واردیب	م.د.ت	1 874 852 752	0	78 000 000	78 000 000
تحيين تراخيص أمن الإدارة	ج.إ.م	110 000 000	30 000 000	0	30 000 000
تراخيص مايكروسوفت (البيئة التعاونية الآمنة)	ج.إ.م	375 000 000	85 000 000	0	85 000 000
المجموع الفرعي للإجراء 2 (الجزء 6)		**2 359 852 752**	**115 000 000**	**78 000 000**	**193 000 000**
المجموع العام (الجزء 6)		**3 032 099 537**	**264 851 900**	**185 500 000**	**450 351 900**

المشاريع غير المسجلة استثماريًا في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027: مشروع وارسيب (000 000 40 أوقية في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026؛ ولا يُحتفظ إلا بالمساهمة المخصصة للتسيير البالغة 438 972 5 أوقية في الجزء 2)، وربط الوزارة بمركز البيانات الوطني (000 000 4 أوقية في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026)، وترقية الشبكة الداخلية للإدارة وتوسيعها (000 100 21 أوقية في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026). ومشروع البرنامج الفضائي الوطني مسجل في حدود 000 000 50 أوقية من اعتمادات الدفع؛ ويُخصص لحل المحطة الشمسية بند مستقل (اعتمادات الالتزام: 000 000 120 أوقية؛ اعتمادات الدفع 2027: 000 000 40 أوقية).

تبريرات موجزة للمشاريع

- الربط الثاني عبر الكابل البحري (ELLALINK) وتعزيز الكابل — يعززان مرونة البلد وسيادته الرقمية من خلال ضمان ازدواجية دولية للربط بالإنترنت (أولوية استراتيجية: استمرارية المرفق العمومي وأمن الاتصالات)؛ وتتولى شركة تطوير البنى التحتية الرقمية تسويق السعات الدولية.
- مشروع الربط الوطني وارسيب — يوسّع الشبكة الأساسية الوطنية والربط بين الولايات للحد من الفجوة الرقمية واستكمال مركز البيانات الوطني؛ ولا تُسجل سنة 2027 إلا المساهمة المخصصة للتسيير.

- المشروع الإقليمي للاندماج الرقمي واروبيب — يموّل توسيع الشبكة الأساسية الوطنية من الألياف البصرية (300 2 كلم مستهدفة سنة 2027)، والشبكة الوطنية للبحث والتعليم (10 مؤسسات مربوطة)، والسحابة العمومية الوطنية، والأمن السيبراني (المركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلوماتية، ومركز العمليات الأمنية للشبكة الحكومية الداخلية)، والنفاذ إلى التدفق العالي (200 000 شخص يستفيدون من نفاذ جديد أو محسَّن).
- مشروع البرنامج الفضائي الوطني — النظام الفضائي الوطني — يعزز السيادة التكنولوجية من خلال اقتناء قمرين صناعيين نانويين، وإقامة محطة أرضية وطنية، وتكوين مهندسين في مجال الأنظمة الفضائية.
- حل المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي — يهدف إلى تزويد مركز البيانات بالطاقة الشمسية من أجل تعزيز استمرارية خدمة هذه البنية التحتية الحيوية. ويبلغ الالتزام 120 000 000 أوقية، منها 40 000 000 أوقية من اعتمادات الدفع سنة 2027.
- تراخيص مايكروسوفت — تنشر بيئة عمل رقمية تعاونية وآمنة داخل الإدارة (نسبة الاستخدام الحالية 70,9 %، والقيمة المستهدفة 87 % سنة 2027).
- تحيين تراخيص الأمن — يعزز حماية أنظمة المعلومات ومطابقتها للمعايير الدولية.
- المشاريع ذات الأولوية لشركة تطوير البنى التحتية الرقمية — تُعرض لأغراض متابعة أداء البرنامج (وصلات الألياف، وسعات ELLALINK، والقاعة البيضاء، والسحابة الوطنية، ورسم خرائط الشبكة الأساسية)؛ ولا تعبئ أي اعتماد من ميزانية الدولة.

نفقات أخرى

يبلغ الجزء 7 مبلغ 200 000 000 أوقية في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027 (دون أي اعتماد في قانون المالية الأصلي ولا في قانون المالية المعدِّل لسنة 2026). ويقابل الفصل الفرعي 16 «النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية (ح.م – ص.ن.ش)» التابع لمديرية البنى التحتية، والمسجل بعنوان الحسابات الخاصة بالخزينة.

طبيعة النفقة	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع م.ق.م.أ 2027	التبرير
النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية (ح.م – ص.ن.ش)	—	200 000 000	حساب خاص بالخزينة: الرصيد المتبقي للمحطة الشمسية والمشاريع الأخرى المتوقعة وغير المتوقعة غير الممولة من ميزانية الدولة
مجموع الجزء 7	**—**	**200 000 000**	

يُخصص هذا المبلغ لتمويل الرصيد المتبقي من حل المحطة الشمسية لمركز البيانات الحالي (80 000 000 أوقية، أي الفارق بين الالتزام البالغ 120 000 000 أوقية واعتمادات الدفع لسنة 2027 البالغة 40 000 000 أوقية)، وكذلك المشاريع الأخرى للقطاع، المتوقعة أو غير المتوقعة، التي لا تستفيد من تمويل من ميزانية الدولة. ويشكّل بذلك قدرة تمويلية تكميلية تمكّن الوزارة من مواجهة احتياجات الاستثمار غير المغطاة بالبنود الأخرى للبرنامج.

البرنامج 053: عصرنة الإدارة وتطوير أنظمة المعلومات والمنظومة الرقمية

عرض البرنامج

نطاق البرنامج

يندرج برنامج «عصرنة الإدارة وتطوير أنظمة المعلومات والمنظومة الرقمية» ضمن الأولويات الاستراتيجية للدولة الموريتانية في مجال إصلاح العمل العمومي والتحول الرقمي وتطوير الاقتصاد الرقمي. وقد كرّست هذه الأولويات عدةُ أطر استراتيجية متعاقبة، ولا سيما الأجندة الرقمية 2022-2025 واستراتيجية عصرنة الإدارة 2024-2027، اللتان تترجمان توجهات البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» وتُفعّلانها، وخاصة تلك المتعلقة بترسيخ «دولة قانون قوية وحكامة متجددة».

وفي هذا المنظور، يشكّل إصلاح الإدارة العمومية رافعة أساسية لتحسين الحكامة، وتعزيز نجاعة العمل العمومي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات. ويهدف إلى إبراز إدارة أكثر أداءً وشفافية وقربًا، وأكثر توجهًا نحو النتائج واحتياجات المرتفقين، مع إيلاء عناية خاصة للقطاعات ذات الأولوية مثل العدل والصحة والتعليم. وتتولى وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، بهذه الصفة، ترجمة هذه التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات ملموسة، ونتائج قابلة للقياس، وتحولات مستدامة لفائدة الدولة ومرتفقي المرفق العمومي والمنظومة الرقمية الوطنية.

ويسعى هذا البرنامج، المندرج في هذا الإطار، إلى تحقيق طموح شامل: تسريع عصرنة الإدارة العمومية والتحول الرقمي للدولة، مع تشجيع تطوير منظومة رقمية وطنية ديناميكية ومولّدة للقيمة. ويتمحور حول ثلاثة أهداف متكاملة: تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها من أجل تقليص الآجال والتكاليف والتعقيد الذي يتحمله المواطنون والمؤسسات؛ وتطوير أنظمة معلومات مندمجة وآمنة وقابلة للتشغيل البيني تتيح تحسين انسياب البيانات واستغلالها بين المؤسسات العمومية؛ ودعم الابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية وبروز بيئة ملائمة لتطور الفاعلين في المجال الرقمي، ولا سيما الشركات الناشئة ورواد الأعمال الشباب.

الهياكل الإدارية التابعة لهذا البرنامج هي:

- مديرية عصرنة الإدارة (م.ع.إ)،
- مديرية التطوير والتشغيل البيني (م.ت.ت.ب)،
- مديرية الابتكار (م.ا).

المشغلون التابعون لهذا البرنامج هم:

- مركز التكوين والتبادل عن بعد (م.ت.ب.ع)،
- موريبوست،
- الوكالة الرقمية للدولة (و.ر.د).

يترجم البرنامج 053 طموح الدولة إلى بناء إدارة ذات أداء عالٍ وشفافة وموجهة نحو المرتفق. ويحمل هذا الطموحَ البرنامجُ الرئاسي «طموحي للوطن»، والأجندة الرقمية، واستراتيجية عصرنة الإدارة 2024–2027. وقد مكّنت الإصلاحات التي أُطلقت خلال السنوات الأخيرة من تحقيق تقدم فعلي، ولا سيما رقمنة العديد من الإجراءات. غير أنها تصطدم بثلاثة حدود مستمرة: تنظيم داخلي لا يزال ضعيف الهيكلة ويعتمد إلى حد كبير على الورق، وأنظمة معلومات غير مندمجة بالقدر الكافي، ومنظومة رقمية وطنية لا تزال في طور النشوء. ويستجيب البرنامج لذلك من خلال ثلاثة إجراءات متكاملة.

يتعلق الإجراء الأول بعصرنة التنظيم الإداري. فالتحول الرقمي لا يمكن أن يُحدث آثاره إلا إذا استند إلى إدارة ذات إجراءات مبسطة، وإنتاج وثائقي متحكَّم فيه، ومسارات مرقمنة. ويضع هذا الإجراء أسس ذلك من خلال ثلاثة أنشطة.

يتمثل النشاط الأول في إنشاء السجل الوطني للعقود الإدارية (س.و.ع.إ). فباستثناء النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية، لا يزال إنتاج العقود مشتتًا وغير متجانس من وزارة إلى أخرى، ويعتمد حفظها إلى حد كبير على الورق. وينتج عن ذلك انعدام الأمن القانوني، وضياع الذاكرة المؤسسية، وصعوبة التنسيق بين الإدارات. وسيزوّد السجل الوطني للعقود الإدارية الدولةَ بسجل موحد وآمن وقابل للتشغيل البيني يغطي دورة حياة العقود بأكملها، من إعدادها إلى أرشفتها. وسيستند إلى تصنيف وطني، ومسار إلكتروني للمصادقة والتوقيع، وأرشفة إلكترونية ذات حجية إثباتية. ويشكّل رافعة هيكلية نحو الإدارة الإلكترونية و«صفر ورق». وستمثل سنة 2027 مرحلة التأطير، بتشخيص الممارسات، وإعداد التصنيف، وتحضير النصوص القانونية ودفتر الشروط، تمهيدًا لنشر تجريبي في وزارتين إلى ثلاث وزارات.

يتعلق النشاط الثاني بإقامة شبابيك رقمية في البلديات. فقد أصبحت العديد من الخدمات الموجهة للمواطنين متاحة عبر الإنترنت، ولا سيما على منصة «خدماتي». غير أن جزءًا من المرتفقين لا يزال بعيدًا عن الرقمنة. وستوفر هذه الشبابيك مواكبة عن قرب، حتى تعود الرقمنة بالنفع على الجميع ولا تعمّق الفجوة الرقمية.

يتعلق النشاط الثالث بعصرنة الخدمات البريدية التي تقدمها موريبوست. ويهدف إلى جعل الشبكة البريدية رافدًا للقرب من المرفق العمومي على كامل التراب الوطني.

يُخصَّص الإجراء الثاني لتطوير أنظمة المعلومات والتشغيل البيني. فالأنظمة القائمة لا تزال اليوم مجزأة، مما يحد من انسياب البيانات بين الإدارات ويُلزم المرتفقين بتكرار الإجراءات. ويستجيب هذا الإجراء لذلك بنشر منصات مندمجة، ورقمنة الخدمات العمومية ذات الأولوية، وتأمين تبادل البيانات بين المؤسسات.

ويتجسد أيضًا في دعم قطاعي للقطاعات الوزارية، بالتجهيزات وبالحلول البرمجية على حد سواء، من أجل مواكبة تحولها الرقمي. ويستهدف هذا الدعم بالأولوية القطاعات ذات الأثر الكبير على حياة المواطنين، ولا سيما التعليم والصحة والشؤون الإسلامية. وفي قطاع الصحة، سيشكّل تتبع الأدوية والمواكبة الرقمية لإصلاح المستشفيات أولويات التدخل. والهدف هو تعزيز الأمن الصحي وتحسين جودة التكفل بالمرضى.

يهدف الإجراء الثالث إلى ترقية الابتكار وهيكلة المنظومة الرقمية الوطنية، من خلال مواكبة الشركات الناشئة والحاضنات وترقية ريادة الأعمال التكنولوجية. والهدف أن يصبح التحول الرقمي للدولة أيضًا محركًا لخلق القيمة وفرص العمل، ولا سيما لفائدة

الشباب.

وتندرج هذه الإجراءات الثلاثة في منطق متكامل: فعصرنة التنظيم تهيئ ظروف التحول الرقمي، وتترجمه أنظمة المعلومات إلى خدمات عمومية أكثر نجاعة وأمنًا، ويوسّعه دعم المنظومة ليشمل النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

النشاط رقم 1: عصرنة الإدارة

اعتمادات 2027: 53 442 916 أوقية من اعتمادات الدفع و21 000 000 أوقية من اعتمادات الالتزام.

الهياكل المعنية	الأنشطة
م.ع.إ	السجل الوطني للعقود الإدارية (س.و.ع.إ)
م.ت.ب.ع	التكوين عبر الإنترنت لموظفي الدولة (التعلم الإلكتروني)
م.ت.ب.ع	الشبابيك الرقمية
موريبوست	الخدمات البريدية

النشاط رقم 2: تطوير الأنظمة والتشغيل البيني

اعتمادات 2027: 94 113 613 أوقية من اعتمادات الدفع و320 248 000 أوقية من اعتمادات الالتزام.

الهياكل المعنية	الأنشطة
الديوان	الدعم القطاعي لمختلف القطاعات (العدل، والشؤون الإسلامية، والشؤون القانونية، واللامركزية، واكتتاب الوظيفة العمومية، ...)
م.ع.إ	عصرنة مسارات الإدارة العمومية (تحديد المسؤوليات ومسارات القرار، وتسيير النصوص القانونية، إلخ)
م.ت.ت.ب	رقمنة الخدمات العمومية (تتبع الأدوية)
و.ر.د	رقمنة الخدمات العمومية ذات الأولوية (الصحة، والتوثيق، والمحتوى المحلي)

النشاط رقم 3: ترقية الابتكار ودعم المنظومات الرقمية (الحاضنات/الشركات الناشئة)

اعتمادات 2027: 4 520 000 أوقية من اعتمادات الدفع و20 000 000 أوقية من اعتمادات الالتزام.

الهياكل المعنية	الأنشطة
م.ا	إعادة تصميم منصة «ابتكار» (IBTIKAR) وإدماج وحدات جديدة (مركز الابتكار HUB)
م.ا	إنشاء مرصد الابتكار وتنشيط منصة «ابتكار» (IBTIKAR)

الإطار الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

1. إرادة سياسية مؤكدة

تندرج عصرنة الإدارة والتحول الرقمي للدولة ضمن أولويات البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن»، بعنوان ترسيخ دولة القانون والحكامة المتجددة. وقد تُرجم هذا التوجه في الأجندة الرقمية 2022–2025، ويتواصل من خلال استراتيجية عصرنة الإدارة 2024–2027. والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في طور الاعتماد، واستراتيجية عصرنة الإدارة 2028–2031 قيد الإعداد. ويندرج ذلك ضمن الرافعة 3 من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك «الحكامة بجميع أبعادها»، الورشة 9 «تحويل الإدارة».

2. تطلعات المرتفقين وموظفي الدولة والمنظومة الرقمية

ينتظر المواطنون والمؤسسات إدارة أكثر قربًا وسرعة وشفافية، بإجراءات مبسطة يمكن إنجازها عن بعد ويمكن توقع مآلها. غير أن هذه التطلعات متفاوتة: فجزء من السكان لا يزال بعيدًا عن الرقمنة ويحتاج إلى مواكبة عن قرب.

وينتظر موظفو الدولة، بوصفهم الفاعلين الأوائل في التحول، أدوات عمل حديثة وإجراءات واضحة وتكوينًا ملائمًا. ويجب أن يتمكنوا من تملّك أنماط العمل الجديدة والتفرغ أكثر لمهمتهم المتمثلة في خدمة المرفق العمومي بدلًا من المهام المتكررة المرتبطة بالورق.

وتنتظر الشركات الناشئة ومؤسسات القطاع الرقمي من الدولة أن تهيئ ظروف ازدهارها. فهي تأمل في إطار قانوني وجبائي محفّز، ونفاذ ميسَّر إلى التمويل، ومواكبة ذات جودة عبر الحاضنات والمسرّعات وفضاءات الابتكار. كما تطمح إلى أن تصبح شريكًا كامل الحقوق في عصرنة الإدارة. ولهذا الغرض، تنتظر طلبًا عموميًا أكثر انفتاحًا على الحلول الوطنية، وكذلك النفاذ إلى البيانات العمومية والبنى التحتية المشتركة لتطوير خدمات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

3. عناصر السياق والأحداث البارزة الأخيرة

تمثل سنة 2026 مرحلة تسارع للتحول الرقمي للإدارة. فقد أرست الدولة أسس هندسة رقمية مشتركة:

- اعتماد معايير مشتركة للهندسة الرقمية للدولة؛
- أولى عمليات الربط البيني بين أنظمة المعلومات الإدارية؛

- فتح السحابة الحكومية لاستضافة الخدمات العمومية.

وتتيح هذه البنى التحتية المشتركة تجميع الاستثمارات، وإعادة استخدام المكونات المشتركة (التعريف، والدفع الإلكتروني، وتبادل البيانات)، والشروع في تطبيق مبدأ «أخبرونا مرة واحدة».

غير أن السياق الاقتصادي، الواعد في ظل الآفاق المرتبطة باستغلال الغاز، يفرض برمجة واقعية للإصلاحات ونجاعة أكبر في الإنفاق العمومي. كما يتسم بضغط متزايد على الخدمات العمومية في بعض المناطق، مما يعزز متطلبات القرب واستمرارية المرفق العمومي.

4. التقدم المحرز مؤخرًا

تميزت السنوات الأخيرة بإنجازات ملموسة تشمل في آن واحد تنظيم الإدارة، والخدمات المقدمة للمرتفقين، وعدة قطاعات ذات أولوية.

تنظيم الإدارة وسيرها: أصبحت عدة قطاعات تتوفر على أدلة للإجراءات، مرفقة بنمذجة لمساراتها وفق معيار BPMN 2.0. ويُعمَّم التسيير الإلكتروني للبريد، عبر حل «كتاب» (KITAB)، على مجموع الإدارة العمومية: فهو يسرّع معالجة الملفات ويضمن تتبعها. كما أُجري اكتتاب 3 000 موظف بطريقة رقمية بالكامل، مما ضمن تكافؤ الفرص بين المترشحين وسرعة العمليات وشفافية المسار بأكمله.

الخدمات المقدمة للمرتفقين:

- تضم منصة «خدماتي» أكثر من عشرين خدمة عمومية مرقمنة من البداية إلى النهاية، مستندة إلى الهوية الرقمية «هويتي»، من بينها تسليم السجل العدلي، والتسجيل الجامعي، والنفاذ عبر الإنترنت إلى الخدمات المدرسية، وخدمات الماء والكهرباء، ورخصة البناء.
- تُعلم منصة Ijraati.gov.mr («إجراءاتي») المرتفقين بأكثر من 1 000 إجراء إداري.
- سجلت منصة «عين»، المخصصة للإيداع الإلكتروني للشكاوى والبلاغات، أكثر من 112 000 شكوى، عولج منها أكثر من 97 %.
- وشكّل تصنيف المؤسسات من جهته رافعة لإصلاح عميق للطلب العمومي.

العصرنة القطاعية: امتد الدعم المقدم للتحول الرقمي إلى العديد من القطاعات الوزارية، بنتائج ملموسة في عدة قطاعات ذات أولوية.

- التعليم: عرف القطاع تحولًا شاملًا.
  - الامتحانات الوطنية: أصبح تسييرها مرقمنًا بالكامل، من إعداد الدورات واختيار المراقبين إلى أتمتة الترميز والتصحيح. وبذلك تكتسب امتحانات الباكالوريا وشهادة ختم الدروس الإعدادية مزيدًا من الموثوقية والإنصاف.
  - التسيير الإداري: يغطي نظام SIRAGE السلسلة بأكملها، من المؤسسات التعليمية إلى الإدارات المركزية مرورًا بالإدارات الجهوية.
  - الإنتاج القانوني: تجمع منصة لتسيير النصوص القانونية مجموع نصوص القطاع وتتتبع تاريخها، وترصد

النواقص بفضل البحث الذكي، وترقمن مسار إنتاج النصوص.

- العدل: استفاد القطاع من مواكبة في عدة جوانب، ولا سيما إعداد مخططه التوجيهي الرقمي ورقمنة عدة مسارات ذات أولوية.
- الصحة: طوّر القطاع، بمواكبة رقمية، نظام معلومات مخصصًا لتوحيد بيانات قطاع الصحة ومركزتها. كما أقام ملفًا إلكترونيًا للمريض ونظامًا للطب عن بعد، تم نشره في أربع ولايات من البلاد.
- الشؤون الخارجية: تمت رقمنة الإجراءات الموجهة إلى الجالية، مما يقرّب الإدارة من الموريتانيين المقيمين في الخارج.
- الشؤون الإسلامية والقطاع الاجتماعي: استفاد هذان القطاعان أيضًا من دعم لتحولهما الرقمي.

الابتكار والمنظومة الرقمية: زوّد اعتماد قانون الشركات الناشئة (Startup Act) بتاريخ 17 يناير 2024 موريتانيا بإطار قانوني مخصص للمؤسسات الناشئة المبتكرة في القطاع الرقمي. ويفتح هذا الإطار المجال أمام تدابير التحفيز والمواكبة. وستمكّن نصوصه التطبيقية، التي هي في طور الاعتماد، من تفعيله بالكامل والاستجابة للتطلعات التي عبّرت عنها المنظومة.

5. نقاط القوة ونقاط الضعف

نقاط القوة

- دعم سياسي على أعلى مستوى، مستمر في الزمن.
- منصات وطنية مشتركة، اعتمدها المرتفقون فعلًا، ومستندة إلى الهوية الرقمية.
- خبرة داخلية في إعادة هندسة الإجراءات ونمذجة المسارات.
- مشغلون متخصصون (الوكالة الرقمية للدولة، ومركز التكوين والتبادل عن بعد، وموريبوست) وشركاء فنيون وماليون معبَّؤون.

نقاط الضعف

- لا يزال إنتاج العقود الإدارية مشتتًا وغير متجانس من وزارة إلى أخرى ويعتمد إلى حد كبير على الورق، مما يُضعف أمنها القانوني وذاكرة الدولة.
- لا تزال أنظمة المعلومات منعزلة، مما يحد من انسياب البيانات بين الإدارات ويُلزم المرتفق بتكرار الإجراءات.
- يتقدم التحول الرقمي بشكل متفاوت حسب القطاعات، ولا تتوفر عدة قطاعات على التجهيزات ولا على الحلول الضرورية.
- لا تزال الكفاءات الرقمية لموظفي الدولة متفاوتة، مما يعرّض الأدوات الجديدة لضعف الاستخدام ولمقاومة التغيير.
- يستحق نفاذ الفئات الهشة والبعيدة عن الرقمنة إلى الخدمات عناية معززة.
- لا تزال متابعة الاستخدام الفعلي للخدمات ورضا المرتفقين بحاجة إلى التطوير.
- لا تزال المنظومة الرقمية الوطنية ناشئة وضعيفة الارتباط بالطلب العمومي.

6. القيود والمتطلبات الميزانوية المأخوذة في الحسبان

يتوفر البرنامج بالنسبة لسنة 2027 على 529 076 152 أوقية من اعتمادات الدفع و000 248 361 أوقية من اعتمادات الالتزام الخاصة بالاستثمار. وينطوي هذا الغلاف على عدة قيود.

- اعتمادات تسيير محدودة. فالسلع والخدمات لا تمثل سوى 700 950 13 أوقية، في حين أن كل منصة رقمية يتم تشغيلها تُولّد أعباء متكررة: الصيانة التطويرية والتصحيحية، والاستضافة، والتراخيص، ومساعدة المستخدمين. ويزيد تعدد الحلول المنشورة، مثل «خدماتي» و«كتاب» و«عين» أو الأنظمة القطاعية، من هذه الأعباء. ولا يوجد بعدُ أي بند خاص يضمن استدامتها.
- مشاريع هيكلية ناقصة التمويل عند انطلاقها. فالسجل الوطني للعقود الإدارية، الذي تُقدَّر كلفته الإجمالية بـ 95 مليون أوقية على ثلاث سنوات، لا يتوفر سنة 2027 إلا على 000 400 5 أوقية من اعتمادات الدفع. وسيتوقف تصاعد وتيرته على تحكيمات قوانين المالية القادمة أو على تمويلات تكميلية.
- غياب اعتمادات لقيادة التغيير. فلا يُخصَّص أي بند لمواكبة موظفي الدولة، رغم أن نجاح الإصلاحات يتوقف على ذلك مباشرة.
- دعم هامشي للابتكار. فالإجراء 3 لا يتوفر إلا على 3 % من اعتمادات البرنامج، مما يحد من القدرة على تعبئة المنظومة الرقمية الوطنية.

7. الإشكالية

في ضوء هذه العناصر، يتمثل الرهان المحوري للبرنامج في نقل التحول الرقمي للدولة من منطق المشاريع المتفرقة إلى منطق المنظومة المتكاملة. ويتعلق الأمر بهيكلة التنظيم الداخلي للإدارة، وجعل الأنظمة قابلة للتشغيل البيني، وتوسيع الرقمنة لتشمل القطاعات ذات الأولوية، مع ضمان نفاذ الجميع إلى الخدمات وانخراط موظفي الدولة، في إطار ميزانوي مقيَّد.

الرهانات

- الرهان 1: إدارة مهيكلة ومرقمنة وذات أداء عالٍ. ضمان الأمن القانوني للعمل الإداري، والتحكم في عقوده، والشروع في الانتقال إلى «صفر ورق»، بتزويد موظفي الدولة بالكفاءات والأدوات الضرورية.
- الرهان 2: خدمات عمومية رقمية في متناول الجميع. توسيع عرض الخدمات العمومية الرقمية والتشغيل البيني لأنظمة المعلومات، ولا سيما في القطاعات ذات الأثر الكبير على حياة المواطنين، مع ضمان مواكبة عن قرب حتى لا تُحدث الرقمنة إقصاءً.
- الرهان 3: منظومة رقمية وطنية ديناميكية. جعل التحول الرقمي للدولة محركًا لخلق القيمة وفرص العمل، بتعبئة الشركات الناشئة والمؤسسات الوطنية العاملة في المجال الرقمي.

الهدف رقم 1: عصرنة التنظيم الإداري، والتحكم في إنتاج العقود، وتعزيز المرفق العمومي للقرب

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

الفعالية الاجتماعية والاقتصادية	☐
جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين	☑
نجاعة الإدارة	☑

النتيجة السنوية

في سنة 2027، يتجسد الهدف في ثلاث نتائج.

- **السجل الوطني للعقود الإدارية**. إنجاز مرحلة التأطير، وتشمل أربعة مُخرَجات:
  - تشخيص ممارسات إنتاج العقود وأرشفتها في القطاعات الوزارية؛
  - التصنيف الوطني للعقود، مع خطة الترتيب والمرجع الخاص بالبيانات الوصفية؛
  - مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالحجية الإثباتية للعقد الإلكتروني وبالأرشفة الإلكترونية؛
  - دفتر شروط المنصة.
- **الشبابيك الرقمية**. يشغّل مركز التكوين والتبادل عن بعد شبابيك رقمية في 4 بلديات، لمواكبة المرتفقين في إجراءاتهم عبر الإنترنت.
- **الخدمات البريدية**. توسّع موريبوست عرض الخدمات المالية المرقمنة في شبكة مكاتبها البريدية.

المؤشرات

القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات	2027 القيمة المستهدفة	2026 التوقعات المحيَّنة	2026 توقعات الأداء مشروع	2025 الإنجاز	الوحدة	التسمية
100 (2027)	100	-	-	-	%	نسبة إنجاز مُخرَجات مرحلة التأطير (التشخيص، والتصنيف، ومشاريع النصوص، ودفتر الشروط)
100 (2027)	100	-	-	-	%	نسبة القطاعات الوزارية المشمولة بالتشخيص
-	4	-	-	-	عدد	عدد الشبابيك الرقمية العملياتية في البلديات
-	3	-	-	-	عدد	عدد المكاتب البريدية التي تقدم خدمات مالية مرقمنة

مصدر البيانات:

- مديرية عصرنة الإدارة: تقرير تشخيص مشروع السجل الوطني للعقود الإدارية؛
- مركز التكوين والتبادل عن بعد: تقارير نشاط الشبابيك الرقمية.
- موريبوست: تقرير الأنشطة

توضيحات منهجية:

- نسبة الإنجاز: عدد المُخرَجات المصادق عليها، مقسومًا على المُخرَجات الأربعة المتوقعة.
- تغطية التشخيص: عدد القطاعات التي شملها التشخيص، مقسومًا على العدد الإجمالي للقطاعات الوزارية.
- الشبابيك الرقمية: عدّ بسيط للشبابيك المركَّبة والمجهزة والمفتوحة للجمهور في 31 ديسمبر.
- المكاتب البريدية التي تقدم خدمات مالية مرقمنة: عدّ بسيط للمكاتب البريدية العملياتية في 31 ديسمبر التي تقدم خدمة مالية مرقمنة واحدة على الأقل: تحويل الأموال، أو الدفع، أو الادخار، أو صرف المستحقات.

مساهمات مشغلي الدولة

يتولى مركز التكوين والتبادل عن بعد التكوين عن بعد لموظفي الدولة، ويشغّل سنة 2027 شبابيك رقمية في 4 بلديات.

تشكّل موريبوست رافدًا للقرب من المرفق العمومي، من خلال خدماتها البريدية وخدماتها المالية المرقمنة.

الهدف رقم 2: تسريع التحول الرقمي للقطاعات الوزارية ذات الأولوية من خلال دعم قطاعي موجَّه

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

الفعالية الاجتماعية والاقتصادية	☐
جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين	☑
نجاعة الإدارة	☑

النتيجة السنوية

في سنة 2027، يواكب البرنامج التحول الرقمي للقطاعات الوزارية التي تعبّر عن الحاجة إلى ذلك. ويتدخل في ثلاثة محاور:

- توفير التجهيزات والحلول البرمجية من طرف الديوان؛
- إعادة هندسة المسارات ذات الأولوية ورقمنتها من طرف مديرية عصرنة الإدارة؛
- رقمنة الخدمات العمومية ذات الأثر الكبير من طرف الوكالة الرقمية للدولة، في مجالات الصحة والتوثيق والمحتوى المحلي.

مع نهاية السنة:

- استفادة 5 قطاعات وزارية من الدعم؛
- رقمنة 10 مسارات عمل وتشغيلها؛
- الاستخدام الفعلي لـ 70 % من الحلول المسلَّمة؛
- رقمنة 4 خدمات عمومية ذات أولوية من طرف الوكالة الرقمية للدولة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
عدد القطاعات الوزارية المستفيدة من دعم للتحول الرقمي	عدد	-	0	0	5	15 (2029)
عدد مسارات العمل المرقمنة والمشغَّلة بفضل دعم البرنامج	عدد	-	0	0	10	40 (2029)
نسبة تشغيل الحلول المسلَّمة للقطاعات المدعومة	%	-	0	0	70	90 (2029)
عدد الخدمات العمومية ذات الأولوية المرقمنة والمشغَّلة من طرف الوكالة الرقمية للدولة	عدد	-	-	-	4	يُحدد لاحقًا (2029)

مصدر البيانات:

الديوان

مديرية عصرنة الإدارة (م.ع.إ)

الوكالة الرقمية للدولة (و.ر.د)

توضيحات منهجية:

- القطاعات المستفيدة: عدّ بسيط للقطاعات الوزارية التي استفادت من تدخل دعم واحد على الأقل تم استلامه خلال السنة، ويُحتسب كل قطاع مرة واحدة.
- المسارات المرقمنة والمشغَّلة: عدّ بسيط للمسارات المرقمنة بفضل الدعم والمستخدمة فعليًا في ظروف حقيقية في 31 ديسمبر.
- نسبة التشغيل: عدد الحلول المسلَّمة والمستخدمة فعليًا، مقسومًا على العدد الإجمالي للحلول المسلَّمة والمستلمة.
- الخدمات المرقمنة من طرف الوكالة الرقمية للدولة: عدّ بسيط للخدمات المشغَّلة في 31 ديسمبر: نظام المعلومات الاستشفائي، وتوسيع منصة تسجيل الأدوية، والإجراءات التوثيقية، وبوابة المحتوى المحلي.

مساهمات مشغلي الدولة

تساهم الوكالة الرقمية للدولة في الهدف من خلال رقمنة الخدمات العمومية في عدة قطاعات:

- الصحة: نظام المعلومات الاستشفائي وتوسيع منصة تسجيل الأدوية، مع مساعدة على اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي.
- العدل: رقمنة الإجراءات التوثيقية.
- الاقتصاد: بوابة متابعة المحتوى المحلي.

الهدف رقم 3: تعزيز الأمن الصحي من خلال التتبع الرقمي للأدوية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

الفعالية الاجتماعية والاقتصادية	☑
جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين	☑
نجاعة الإدارة	☐

النتيجة السنوية

في سنة 2027، يدخل النظام الوطني لتتبع الأدوية، الذي تقوده مديرية التطوير والتشغيل البيني، مرحلته التجريبية. ومع نهاية السنة:

- تسجيل 40 % من الأدوية المرخصة في المرجع الوطني بمعرِّف فريد؛
- ربط 25 % من المستوردين وتجار الجملة الموزعين المعتمدين بالنظام؛
- تتبع 10 % من حصص الأدوية المستوردة، من دخولها التراب الوطني إلى توزيعها.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
نسبة الأدوية المرخصة المسجلة في المرجع الوطني بمعرِّف فريد	%	-	0	0	40	100 (2029)
نسبة المستوردين وتجار الجملة الموزعين المربوطين بنظام التتبع	%	-	0	0	25	80 (2029)
نسبة حصص الأدوية المستوردة المتتبَّعة في النظام	%	-	0	0	10	70 (2029)

مصدر البيانات: مديرية التطوير والتشغيل البيني؛ وسلطة التنظيم الصيدلاني (قائمة الأدوية المرخصة والمشغلين المعتمدين)؛ والجمارك (بيانات استيراد الأدوية).

توضيحات منهجية:

- **المرجع:** عدد الأدوية التي تتوفر على معرِّف فريد في المرجع، مقسومًا على عدد الأدوية الحاصلة على ترخيص بالعرض في السوق.
- **المشغلون المربوطون:** عدد المستوردين وتجار الجملة الموزعين المربوطين فعليًا، مقسومًا على عدد المشغلين المعتمدين.
- **الحصص المتتبَّعة:** عدد الحصص المسجلة في النظام، مقسومًا على العدد الإجمالي للحصص المستوردة خلال السنة، وفق البيانات الجمركية.

مساهمات مشغلي الدولة

يُشرك المشروع سلطة التنظيم الصيدلاني، لإعداد المرجع واعتماد المشغلين، والجمارك، لتسجيل الحصص عند الاستيراد، وكذلك المستوردين وتجار الجملة الموزعين، للربط بالنظام وإدخال حركات الحصص.

الهدف رقم 4: ترقية الابتكار ودعم المنظومة الرقمية الوطنية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

الفعالية الاجتماعية والاقتصادية	☑
جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين	☐
نجاعة الإدارة	☐

النتيجة السنوية

في سنة 2027، يُعاد تصميم منصة «ابتكار» (IBTIKAR) وإثراؤها بوحدات جديدة. وتيسّر المنصة تسجيل الشركات الناشئة ومتابعتها ومواكبتها، وكذلك ربطها بهياكل دعم الابتكار. ومع نهاية السنة، تُسجَّل فيها 40 شركة ناشئة و5 هياكل دعم.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 توقعات مشروع الأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات
عدد الشركات الناشئة المسجلة في منصة «ابتكار»	عدد	-	0	0	40	يُحدد لاحقًا (2029)
عدد هياكل دعم الابتكار المسجلة في منصة «ابتكار»	عدد	-	0	0	5	يُحدد لاحقًا (2029)

مصدر البيانات: مديرية الابتكار، انطلاقًا من بيانات التسجيل في منصة «ابتكار».

توضيحات منهجية:

- الشركات الناشئة المسجلة: عدّ بسيط للشركات الناشئة المصادق على تسجيلها في المنصة في 31 ديسمبر.
- هياكل الدعم المسجلة: عدّ بسيط للحاضنات والمسرّعات وهياكل الدعم الأخرى المصادق على تسجيلها في المنصة في 31 ديسمبر.د

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب الإجراء وحسب الجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
الإجراءات والأجزاء	المفتوحة في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	م.ق.م.أ 2027
رقم 01 عصرنة الإدارة	**—**	**21 000 000**	**47 538 574**	**53 442 916**
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	34 855 057	35 242 523
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	525 393	800 393
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	6 158 124	6 000 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	0	0
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	21 000 000	6 000 000	11 400 000
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	0	0
رقم 02 تطوير الأنظمة والتشغيل البيني	**—**	**320 248 000**	**93 146 510**	**94 113 613**
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	23 556 203	31 235 306
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	12 590 307	12 630 307
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	0	0
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	0	0
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	320 248 000	57 000 000	50 248 000
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	0	0
رقم 03 ترقية الابتكار ودعم المنظومات الرقمية (الحاضنات/الشركات الناشئة)	**—**	**20 000 000**	**520 000**	**4 520 000**
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	0	0
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	520 000	520 000
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	0	0
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	0	0
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	20 000 000	0	4 000 000
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	0	0
المجموع بالنسبة للبرنامج	**—**	**361 248 000**	**141 205 084**	**152 076 529**

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
الإجراءات والأجزاء	المفتوحة في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	المطلوبة لسنة 2027	المصوَّت عليها في قانون المالية المعدِّل (1) لسنة 2026	م.ق.م.أ 2027
الجزء 1. نفقات المستخدمين	—	—	58 411 260	66 477 829
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	13 635 700	13 950 700
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	6 158 124	6 000 000
الجزء 5. الإعانات والتحويلات الرأسمالية	—	—	0	0
الجزء 6. نفقات الاستثمار	—	361 248 000	63 000 000	65 648 000
الجزء 7. نفقات أخرى	—	—	0	0

(1)الاعتمادات الواردة في هذا العمود هي اعتمادات آخر قانون مالية مصادق عليه.

وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان

37

المشروع السنوي للأداء

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
1. الاستراتيجية الوزارية وهيكلة الميزانية	
2. موارد سنة 2027 والتقديرات المالية متوسطة المدى	
3. البرنامج 090: الدعم	
4. البرنامج 091: الثقافة والفنون	
5. البرنامج 092: الاتصال	
6. برمجة الاستثمارات	
7. القيادة والمتابعة والتحكم في المخاطر	
الملحق الأول: البطاقات الفنية للمؤشرات	
الملحق الثاني: توزيع الاعتمادات حسب الهياكل	
الملحق الثالث: منهجية التقديرات المالية	
الملحق الرابع: المراجع وضوابط القياس	

نطاق الجداول وكيفية قراءتها

تعرض جداول الأداء القيم المستهدفة لسنة 2027 والتقديرات لسنتي 2028 و2029. وهي تعبر عن نتائج مبرمجة، لا عن إنجازات تحققت بالفعل. وقد حُدد مسار كل مؤشر وفق طبيعته ووسائل تنفيذه، دون اعتباره امتدادا إحصائيا لنتائج سنوات سابقة.

اعتمادات سنة 2027 هي المبالغ الواردة ضمن العنوان 37. أما مبالغ سنتي 2028 و2029 فهي تقديرات مالية أُعدت وفق الفرضيات المبينة في الملحق الثالث، ولا يترتب عليها فتح اعتمادات. وتُحيَّن هذه التقديرات في إطار الإعداد السنوي للميزانية.

تُعرض جميع المبالغ المالية بالأوقية الجديدة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتحافظ الرموز الرقمية للبرامج والأنشطة والفصول على صلتها بالتبويب الميزانوي.

الاستراتيجية الوزارية

يقوم عمل وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان على غايتين متكاملتين: ترسيخ التماسك الوطني من خلال الثقافة وإتاحة المعلومات، وتحسين جودة الخدمات الممولة من الموارد العمومية. وينظم المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 مساهمة الوزارة في تحقيق هاتين الغايتين ضمن ثلاثة برامج مترابطة.

تجمع السياسة الثقافية بين صون التراث، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتنمية أنشطة الإبداع. وتنسجم هذه التوجهات مع المحاور التي عرضتها موريتانيا على منصة متابعة اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعام 2005. وتُترجم في سنة 2027 إلى برمجة موزعة على الولايات، ومواكبة للمهنيين، وتدخلات محددة لحماية التراث. [6]

الأولوية	النتيجة المنشودة	وسائل التنفيذ
ثقافة متنوعة ومتاحة للجميع	حضور ثقافي في الولايات الخمس عشرة؛ ومواكبة أفضل للفنانين؛ وتراث مصون تنتقل معارفه إلى الأجيال.	برمجة التظاهرات، والنهوض بالكتاب والمطالعة، والتكوين الفني، والبحث الأثري، وأعمال الحفظ.
إعلام جيد وقريب من المواطن	بث أكثر انتظاما، وإنتاج إعلامي من داخل الولايات، ودعم يعزز مهنية القطاع.	التكوين، وتوسيع الحضور الجهوي للمؤسسات، والصيانة، وتحديث التجهيزات، ومتابعة المساعدات.
إدارة مسؤولة	موارد أفضل برمجة، وملفات إنفاق أكثر إحكاما، وقرارات تستند إلى نتائج قابلة للتحقق.	تنمية الكفاءات، والتنسيق الجهوي، والعلاقات مع البرلمان، والرقابة الداخلية.

خيارات البرمجة

تُعطى الأولوية لاستمرارية الخدمات وحسن استخدام الوسائل المتاحة. وتُنظم التدخلات الجديدة في أشطر سنوية متناسبة مع اعتمادات الدفع. ويُتحقق، كل على حدة، من استلام التجهيز، ووضعه في الخدمة، والخدمة التي أتاح تقديمها فعليا.

تُراعى الشمولية من خلال التوزيع الجغرافي للأنشطة، وتنوع التخصصات وأشكال التعبير اللغوي، وتيسير الوصول إلى التظاهرات والخدمات. وتأخذ خطط العمل مشاركة النساء والشباب في الحسبان، مع قياس المستفيدين الفعليين بدلا من الاكتفاء بإعلان النوايا.

الأساس الميزانوي

يستند هذا المشروع إلى القانون النظامي رقم 039-2018 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 والمتعلق بقوانين 20262026-019 ويربط بين البرامج والأهداف . الصادر بتاريخ فاتح يونيو المالية، المعدل بالقانون النظامي رقم 2027 والدليل الوطني لإعداد المشاريع والتقارير والمؤشرات والوسائل، وفقا لتعميم إعداد مشروع قانون المالية لسنة [2–5] .السنوية للأداء

هيكلة البرامج والاعتمادات حسب الأنشطة

يضم العنوان 37 برنامج الدعم، الذي يتولى الوظائف المشتركة، وبرنامجي الثقافة والفنون والاتصال، اللذين ينفذان السياسات القطاعية. وتُحفظ رموز البرامج والأنشطة وتبعيتها الميزانوية كما وردت في البيان المالي. [1]

الرمز	البرنامج أو النشاط	اعتمادات التعهد للاستثمار 2027	اعتمادات الدفع 2027
090.01	القيادة والاستراتيجية الوزارية	—	339 040 007
090.03	التنسيق الإداري	9 000 000	58 179 514
090	**مجموع برنامج الدعم**	**9 000 000**	**397 219 521**
091.01	تعزيز العمل الثقافي	6 000 000	64 177 263
091.02	تثمين الإبداع الفني	1 000 000	20 332 706
091.03	الحفاظ على التراث	23 000 000	50 827 423
091	**مجموع برنامج الثقافة والفنون**	**30 000 000**	**135 337 392**
092.01	الصحافة والإشهار	486 000 000	954 945 668
092.02	البث والنشر	334 902 500	302 426 196
092	**مجموع برنامج الاتصال**	**820 902 500**	**1 257 371 864**
37	**المجموع العام للوزارة**	**859 902 500**	**1 789 928 777**

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 11–1. قُرئ عمودا البيان وفق التمييز بين اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع المعمول به في الاستثمار، دون إعادة تصنيف المبالغ. وتشير الشرطة إلى عدم ورود مبلغ مستقل لاعتمادات التعهد.

التكامل بين البرامج

تتبع المندوبيات الجهوية الخمس عشرة، من الناحية الميزانوية، للبرنامج 090. وتسهم في البرمجة الجهوية للبرنامج 091 من خلال رزنامة متفق عليها وآلية مشتركة لرفع النتائج. ولا تترتب على هذه المساهمة مناقلة ضمنية للاعتمادات أو احتساب التظاهرة الواحدة أكثر من مرة.

تندرج الوكالة الموريتانية للأنباء وإذاعة موريتانيا والتلفزة الموريتانية ضمن النشاط 01 من البرنامج 092، بما في ذلك عمليات توسيع حضورها الجهوي. وتندرج المطبعة الوطنية وشركة البث الإذاعي والتلفزي الموريتاني ضمن النشاط 02.

يظل صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة مدرجا ضمن البرنامج 090، مع متابعة مالية مستقلة. وتُحدد مساهماته في الأنشطة الثقافية بحسب قرارات المنح والمستفيدين، دون إضافتها إلى مجموع اعتمادات البرنامج 091.

موارد سنة 2027

طبيعة النفقة	الدعم	الثقافة والفنون	الاتصال	المجموع
نفقات العمال	126 714 068	47 934 871	571 988 661	746 637 600
السلع والخدمات	57 988 031	37 017 143	5 902 142	100 907 316
الإعانات والتحويلات الجارية	17 297 796	34 385 378	485 578 561	537 261 735
الاستثمار	3 000 000	16 000 000	193 902 500	212 902 500
نفقات أخرى	192 219 626	0	0	192 219 626
المجموع	**397 219 521**	**135 337 392**	**1 257 371 864**	**1 789 928 777**

اعتمادات الدفع بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]. تغطي الجداول الأجزاء 1 و2 و4 و6 و7 من الميزانية. واحتُسبت المجاميع انطلاقا من بنود الإنفاق، دون إعادة جمع المجاميع الفرعية.

النطاق المالي	اعتمادات الدفع 2027	النسبة من المجموع
الميزانية العامة	1 601 709 151	89.48 %
صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة: حساب خاص بالخزينة	188 219 626	10.52 %
مجموع العنوان 37	**1 789 928 777**	**100 %**

بنية الاعتمادات وانعكاساتها على التسيير

يستأثر برنامج الاتصال بنسبة 70.25 % من اعتمادات الدفع، مقابل 22.19 % لبرنامج الدعم و7.56 % لبرنامج الثقافة والفنون. وتبلغ كتلة الأجور 746 637 600 أوقية جديدة، أي 41.71 % من المجموع، فيما تبلغ الإعانات والتحويلات الجارية 537 261 735 أوقية جديدة، أي 30.02 %. ولذلك تشمل متابعة النتائج المصالح المركزية والمندوبيات والمؤسسات المستفيدة من التمويل.

تبلغ اعتمادات الدفع للاستثمار 212 902 500 أوقية جديدة، مقابل 859 902 500 أوقية جديدة من اعتمادات التعهد. وتحدد اعتمادات التعهد سقف الالتزامات المأذون بها للاستثمار، بينما تغطي اعتمادات الدفع المدفوعات الخاصة بالسنة. ولا يُجمع المبلغان، كما لا يُعد الفرق بينهما بيانا بالالتزامات المتبقية للدفع.

تتبع المخصصات ذات الطبيعة الخاصة

تشمل النفقات الأخرى 188 219 626 أوقية جديدة للصندوق، و4 000 000 أوقية جديدة مدرجة في الديوان. وتبلغ اعتمادات برنامج الدعم خارج الصندوق 208 999 895 أوقية جديدة؛ وهي تتضمن تدخلات ثقافية أيضا، ولا تمثل بكاملها تكاليف إدارية.

يُحفظ القيدان المتعلقان بتنظيم الرماية التقليدية، بمبلغ 1 080 625 أوقية جديدة لكل منهما، ضمن برنامجي الدعم والثقافة والفنون، مع تمييز موضوع كل تمويل. وكذلك تُتابع عمليات حفظ الأرشيف السمعي البصري في الديوان وأنشطة أرشفة المؤسسات بحسب الرصيد الأرشيفي والعملية المعنية، تفاديا للازدواج.

التقديرات المالية لسنتي 2028 و2029

يحافظ سيناريو البرمجة على اعتمادات سنة 2027 أساسا للحساب، ويقدّر تطور النفقات الجارية بحسب طبيعتها. ويُدرج الميزانية العامة ضمن المخصصات الوزارية الاسترشادية لسنتي 2028 و2029 الواردة في الإطار العام للنفقات متوسطة المدى، مع فصل صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة والإبقاء على مخصصاته بالقيمة الاسمية نفسها. وتُبين فرضيات الحساب في الملحق الثالث. [1، 2]

البرنامج أو النطاق	مشروع ميزانية 2027	تقديرات 2028	تقديرات 2029
090: الدعم	397 219 521	406 976 031	415 989 895
منه: صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة	188 219 626	188 219 626	188 219 626
091: الثقافة والفنون	135 337 392	143 899 591	147 937 617
092: الاتصال	1 257 371 864	1 351 741 426	1 392 493 163
مجموع العنوان 37	**1 789 928 777**	**1 902 617 048**	**1 956 420 675**
الميزانية العامة، دون الصندوق	1 601 709 151	1 714 397 422	1 768 201 049

تطور النفقات بحسب طبيعتها

طبيعة النفقة	2027	2028	2029
نفقات العمال	746 637 600	791 858 077	836 242 709
السلع والخدمات	100 907 316	102 925 463	104 983 972
الإعانات والتحويلات الجارية	537 261 735	537 261 735	548 006 970
الاستثمار	212 902 500	278 352 147	274 967 398
نفقات أخرى	192 219 626	192 219 626	192 219 626

المبالغ بالأوقية الجديدة. أرقام سنتي 2028 و2029 تقديرات فنية للبرمجة، وليست اعتمادات مبلغة أو جدولا تعاقديا للمدفوعات.

الأولويات خلال الفترة

تُوجَّه الزيادة المقدرة في موارد الاستثمار سنة 2028، أولا، إلى استكمال الأشطر المجدية، وتوسيع الخدمات القريبة من السكان، وحفظ التراث. وفي سنة 2029، تركز الأولوية على استمرارية الخدمات المستحدثة وصيانة تجهيزاتها. وتحافظ التقديرات على وزن كل برنامج ضمن كل طبيعة من النفقات في سنة 2027، دون استحداث تحويل بين البرامج.

يشمل التعديل السنوي، في المقام الأول، العمليات التي لم يُلتزم بها بعد وطرائق التنفيذ، مع صون الالتزامات التعاقدية والخدمات الأساسية. ولا يُعد ارتفاع كتلة الأجور في التقديرات ترخيصا بالاكتتاب أو التزاما بزيادة الأجور الفردية.

090: الاستراتيجية والوسائل

يتولى برنامج الدعم الوظائف المشتركة اللازمة لتنفيذ السياسات الثقافية والإعلامية. ويشمل البرمجة وتسيير الموارد والتنسيق الإداري والعلاقات مع البرلمان والرقابة الداخلية. ويُقاس أداؤه بجودة الخدمات التي يقدمها للبرامج وبموثوقية معلومات التسيير.

يقود البرنامجَ المسؤولُ عن البرنامج 090. وتتولى مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة توحيد الأهداف وتجميع النتائج فنيا، ومديرية الشؤون المالية متابعة البيانات المالية، ومديرية الشؤون الإدارية تنظيم التسيير الإداري وتنمية الكفاءات، فيما تتولى المفتشية العامة أعمال الرقابة الداخلة في اختصاصها.

النشاط	اعتمادات الدفع 2027	النطاق
01: القيادة والاستراتيجية الوزارية	339 040 007	الديوان، ومديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة، والمفتشية العامة، وصندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة.
03: التنسيق الإداري	58 179 514	الديوان، والمندوبيات الجهوية الخمس عشرة، والمصالح المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والتعاون والشؤون المالية والشؤون الإدارية.

تبرير الاعتمادات

طبيعة النفقة واعتمادات الدفع	وجه الاستخدام والنتيجة المنتظرة
نفقات العمال: 126 714 068	ضمان استمرارية المصالح المركزية والجهوية، وتسيير الوظائف والتوزيع الوظيفي والكفاءات.
السلع والخدمات: 57 988 031	التسيير الإداري والجهوي، وإعداد الميزانية، ومتابعة البرامج، والتفتيش، والتنسيق المؤسسي.
التحويلات الجارية: 17 297 796	مساهمات دولية بمبلغ 10 000 000؛ ودعم ومواكبة بمبلغ 6 217 171؛ ورماية 1 080 625. ويُحفظ الغرض المحدد لكل مساهمة. تقليدية بمبلغ
الاستثمار: 3 000 000	الشطر السنوي لحفظ الأرشيف السمعي البصري: الجرد ومعالجة الرصيد الممول وضمان شروط حفظه.
نفقات أخرى: 192 219 626	صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة بمبلغ 188 219 626، مع تتبع مستقل للتخصيصات والنتائج؛ ونفقات أخرى للديوان بمبلغ 4 000 000.

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 5–1. تبلغ اعتمادات المندوبيات الخمس عشرة 42 931 387 أوقية جديدة، منها 7 347 153 أوقية جديدة للسلع والخدمات.

الأثر المنتظر

يسعى البرنامج إلى الحد من إعادة الملفات غير المستوفية، وتسريع الحسم في الأولويات على أساس معلومات موثقة، وتعزيز تنفيذ توصيات الرقابة. وتدعم الوسائل الجهوية حضور الوزارة في الولايات، مع ربط مساهمتها الثقافية بنتائج البرنامج 091.

090: الأهداف والقيم المستهدفة

الهدف الاستراتيجي	الترجمة العملية	المؤشرات
1. تحسين تسيير الموارد البشرية	تنمية الكفاءات، وتزويد وظائف التأطير تدريجيا ببطاقات وصف وظيفي سارية ومحيَّنة.	الدعم 1 و2
2. تعزيز حكامة وظائف الدعم	إنتاج لوحات قيادة قابلة للاستخدام، وتحسين جودة ملفات الإنفاق عند إيداعها أول مرة.	الدعم 3 و4
3. تحديث الرقابة الداخلية	إنجاز أعمال الرقابة المبرمجة، ومعالجة التوصيات التي حل أجل تنفيذها.	الدعم 5 و6

المؤشر	الوحدة	مستهدف 2027	تقدير 2028	تقدير 2029
الدعم 1: أعوان المصالح المركزية والجهوية الذين أتموا تكوينا مهنيا	%	10	12	15
الدعم 2: الأطر الذين تتوفر لهم بطاقة وصف وظيفي معتمدة ومحيَّنة	%	35	65	100
الدعم 3: لوحات القيادة المكتملة المرسلة داخل الأجل	%	100	100	100
الدعم 4: ملفات الإنفاق المقبولة دون إرجاعها للتصحيح	%	90	92	95
الدعم 5: مهمات البرنامج السنوي للرقابة المنجزة	%	100	100	100
الدعم 6: توصيات الرقابة المنفذة التي حل أجلها	%	80	85	90

منطق تطور القيم المستهدفة

تتسع الاستفادة من التكوين تدريجيا من خلال دورات مشتركة وتعلم موجه إلى التخطيط وتنفيذ الميزانية والمتابعة. وتقيس بطاقات الوصف الوظيفي وضعية قائمة في نهاية السنة: تغطية 35 % من الأطر بنهاية 2027، و65 % بنهاية 2028، ثم جميع الأطر بنهاية 2029. وتُحتسب البطاقات السابقة التي ما زالت سارية، فلا يقتصر القياس على البطاقات المحررة حديثا.

يستهدف البرنامج الوفاء بجميع مواعيد لوحات القيادة وإنجاز كامل برنامج الرقابة السنوي. أما جودة الملفات ومعالجة التوصيات فتتحسنان على نحو تدريجي. وتُعالج المخالفات والمخاطر الجسيمة دون انتظار بلوغ نسبة إحصائية معينة.

ترد النطاقات وطرق الحساب في بطاقات مؤشرات الدعم بالملحق الأول. ويشمل المؤشران 1 و2 المصالح المركزية والمندوبيات في البرامج الثلاثة، دون عمال المؤسسات المستقلة. وتظل نفقات عمالها مقيدة في مواضعها الميزانوية الأصلية.

090: البرمجة التنفيذية

التدخل	الموارد المحددة	النتيجة المبرمجة لسنة 2027
التخطيط والمتابعة	مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة: 450 964 1 للسلع والخدمات.	مرجعية موحدة للوزارة، و12 لوحة قيادة للبرامج، وأربع مراجعات فصلية، وحصيلة سنوية للنتائج.
الموارد البشرية	مديرية الشؤون الإدارية: 916 172 للسلع والخدمات، إلى جانب وسائل التسيير المشتركة.	دليل للوظائف وخطة سنوية للتكوين؛ بطاقات وصف سارية لـ35 % من الأطر، وتكوين 10 % من الأعوان على الأقل.
جودة الإنفاق	مديرية الشؤون المالية: 784 803 للسلع والخدمات.	مسار موحد للوثائق وسجل لإرجاع الملفات؛ قبول 90 % من الملفات عند تقديمها أول مرة دون تصحيح.
الرقابة الداخلية	المفتشية العامة: 400 616 1 للسلع والخدمات.	برنامج قائم على المخاطر، وتقارير لجميع المهمات المبرمجة، والتحقق من تنفيذ 80 % على الأقل من التوصيات التي حل أجلها.
التنسيق الجهوي	المندوبيات: 153 347 7 للسلع والخدمات.	15 خطة جهوية و60 حصيلة فصلية، مع تنسيقها مع الرزنامة الثقافية الوطنية.
العلاقات مع البرلمان	التنسيق: 600 197؛ ودعم القدرات البرلمانية: 820 763.	سجل للإحالات والآجال، وإرسال الطلبات ومتابعة المساهمات والردود، وحصيلة لأنشطة الدعم.
التعاون والعلاقات الخارجية	600 197 للسلع والخدمات؛ والمساهمات الدولية المقيدة في الديوان.	جدول لمتابعة الالتزامات والشراكات والمساهمات، وتقارير عن المشاركات ومتابعة ما يترتب عليها من إجراءات.

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]. تمثل المبالغ الواردة مكونات من اعتمادات البرنامج، وليست مخصصات إضافية. وتمثل المخرجات المبينة التزامات البرمجة في هذا المشروع.

الصندوق والمساهمات العمومية الأخرى

تميز متابعة صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة بين المخصصات الثقافية والشبابية والرياضية والتدخلات المشتركة، بحسب القرارات المتخذة. ويربط كل ملف مبلغ المنحة بموضوع التمويل والمستفيد والمدفوعات والتزامات تقديم التقارير. وتعرض خلاصة نصف سنوية الأنشطة المدعومة ونتائجها والإجراءات المتخذة لمعالجة الاختلالات.

تُقيَّم العلاقات مع البرلمان في ضوء احترام الآجال الداخلية للمعالجة وإمكان تتبع الردود. ولا تُعد إحالة الطلب إلى المصلحة المختصة ردا على البرلمان. وتكمل متابعة المساهمات العمومية والتنسيق البرلماني المؤشرات الستة الرئيسية.

091: الاستراتيجية والوسائل

يهدف برنامج الثقافة والفنون إلى توسيع إتاحة العرض الثقافي، وتعزيز مهنية الفنانين، وضمان انتقال التراث الوطني إلى الأجيال. ويجمع بين تدخلات المديريات الفنية وخدمات المؤسسات الثقافية والمساهمة الجهوية للمندوبيات.

تعطي برمجة سنة 2027 الأولوية لحضور ثقافي فعلي في كل ولاية، ومسارات محددة لمواكبة المهنيين، وحفظ نتائج البحث والتدخلات المتعلقة بالتراث. وتولي عناية لتنوع التخصصات والكتاب والمطالعة ونقل المعارف. ويستند الحوار مع المهنيين، بوجه خاص، إلى مجلس مهنيي الفن في موريتانيا، الذي أُعلن تعيين رئيسه وأعضائه في فبراير 2026. [7]

النشاط	اعتمادات الدفع 2027	الهياكل المدرجة
01: تعزيز العمل الثقافي	64 177 263	مديرية الثقافة؛ ومديرية الكتاب والمطالعة؛ واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم؛ والمكتبة الوطنية؛ والمركز الثقافي بداكار.
02: تثمين الإبداع الفني	20 332 706	مديرية الفنون؛ والمعهد الوطني للفنون.
03: الحفاظ على التراث	50 827 423	المحافظة الوطنية للتراث؛ والمعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث والثقافة؛ والمؤسسة الوطنية لحماية المدن القديمة؛ والمكتب الوطني للمتاحف.

تبرير الاعتمادات

طبيعة النفقة واعتمادات الدفع	وجه الاستخدام والخدمة المنتظرة
نفقات العمال: 47 934 871	تشغيل المصالح والمؤسسات الثقافية في مجالات البحث والحفظ والتكوين الفني والكتاب والمطالعة.
السلع والخدمات: 37 017 143	التظاهرات والنشر والتدخلات الثقافية والأنشطة الفنية والبحث والحفظ، وضمان استمرارية الخدمات الموجهة إلى الجمهور.
التحويلات الجارية: 34 385 378	مساهمات محددة للمؤسسات والاتحادات، ودعم الصناعات الثقافية، والتدخلات المقررة في البنود الميزانوية.
الاستثمار: 16 000 000	الحفريات الأثرية: 13 000 000؛ واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم: 2 000 000؛ وإنشاء فرقة موسيقية وطنية: 1 000 000.

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 8–5. حُفظت التبعية الميزانوية للهياكل ورموزها كما وردت في البيان المالي.

تظل العمليات الثقافية الممولة من صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة، ومساهمة المندوبيات، مرتبطة بقيودها الخاصة. ولا تُضاف إلى مبلغ 135 337 392 أوقية جديدة المخصص للبرنامج 091.

091: الأهداف والقيم المستهدفة

الهدف الاستراتيجي	النتيجة العملية	المؤشرات
1. تعزيز تنوع العرض الثقافي وإتاحته	عرض ثقافي فعلي وموثق في الولايات الخمس عشرة، تكمله تظاهرات متخصصة.	الثقافة 1 و2
2. تعزيز مهنية الفنون وتنمية الصناعات الثقافية	مهنيون مستفيدون من مسارات محددة للمواكبة، ومكتسبات تكوين خاضعة للتقييم.	الثقافة 3 و4
3. صون التراث الثقافي وتثمينه	حملات علمية مكتملة، وعمليات حفظ منجزة وفقا للمخرجات المحددة.	الثقافة 5 و6

المؤشر	الوحدة	مستهدف 2027	تقدير 2028	تقدير 2029
الثقافة 1: التظاهرات الثقافية المنظمة أو المدعومة والموثقة	عدد	20	22	24
الثقافة 2: الولايات التي احتضنت تظاهرة موثقة واحدة على الأقل	من 15	15	15	15
الثقافة 3: الفنانون والمهنيون المستفيدون من دعم مباشر موثق	عدد	100	110	120
الثقافة 4: المشاركون في التكوين الذين اكتسبوا الكفاءات المستهدفة	%	80	85	90
الثقافة 5: حملات التنقيب الأثري المنجزة التي أُودع ملفها العلمي	عدد	2	2	2
الثقافة 6: عمليات التراث ذات الأولوية المنجزة والمثبتة عند حلول أجلها	%	90	95	95

أسس تحديد القيم المستهدفة

يقوم مخطط البرمجة على 15 تظاهرة جهوية وخمس تظاهرات متخصصة مرتبطة ببنود الشعر والموسيقى والكتاب والأخوة والفنون الجميلة. ويُعد لكل نشاط جهوي من أنشطة الأسبوع الوطني برنامج محلي وحصيلة مستقلة، دون احتساب التنسيق الوطني تظاهرة إضافية.

تُنظم المواكبة المهنية على أساس أربع مجموعات، تضم كل منها 25 مستفيدا مختلفا في سنة 2027، ثم توسيع الاستفادة بعشرة أشخاص سنويا. وتجمع المواكبة بين التكوين ومساندة المسارات المهنية؛ ولا تحدد هذه الفرضية تعريفة فردية أو حقا تلقائيا في المساعدة.

تندرج حملتا التنقيب الأثري ضمن البرنامج العلمي السنوي والشطر الممول باعتمادات دفع قدرها 13 000 000 أوقية جديدة. وتُقاس نتيجة كل حملة باكتمال ملفها العلمي وحفظ مكتشفاتها.

تمثل القيم المستهدفة حدودا دنيا للبرمجة. ولا تعني زيادة أحجام النشاط زيادة مماثلة في التكاليف. وترد التعريفات والنطاقات وأدلة التحقق في بطاقات مؤشرات الثقافة بالملحق الأول.

091: الأنشطة الممولة والنتائج المنتظرة

التدخل والاعتمادات المحددة	النتيجة المبرمجة لسنة 2027	التحقق
البرمجة الجهوية: الأسبوع الوطني 729 395 2؛ ومساهمة المندوبيات ضمن البرنامج 090.	15 تظاهرة موزعة على الولايات، وبرمجة مشتركة، وحصيلة لكل ولاية.	البرنامج المحلي، والتواريخ، والمكان، والحصيلة، ومشاركة الجمهور.
التظاهرات المتخصصة: الشعر والموسيقى ومعرض الكتاب والأخوة والفنون الجميلة، بمجموع 885 464 7.	خمس تظاهرات متخصصة تغطي عدة مجالات وتُبرز الإبداعات.	البرنامج، والتنظيم الفعلي، والأعمال المقدمة، والحصيلة المالية.
الكتاب والمطالعة والنشر: الترويج والنشر بمديرية الكتاب 925 171 1؛ والمكتبة الوطنية 732 699 1.	برنامج سنوي للنشر وتنشيط المطالعة، ومتابعة فصلية للاطلاع والزيارات والإعارات.	الكتب المستلمة، ورزنامة التنشيط، وسجلات الخدمات.
التكوين والمواكبة: المعهد الوطني للفنون 675 681 3 للسلع والخدمات؛ وترقية الفنون 750 308؛ والصناعات الثقافية 000 780.	100 مستفيد مختلف، وتقييم للتكوين، ومواكبة للمشاريع الفنية في إطار الآليات الممولة.	سجل المستفيدين، وملفات الدعم، والتقييمات النهائية.
البحث الأثري: المعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث والثقافة، 000 000 13 للاستثمار و438 614 5 للسلع والخدمات.	حملتان، لكل منهما تقرير وجرد للمكتشفات وترتيبات لحفظها.	التقارير العلمية، وقوائم الجرد، ووثائق الإيداع.
الحفظ والمؤسسات التراثية: المحافظة الوطنية للتراث 594 654 3 للسلع والخدمات؛ والمؤسسة الوطنية لحماية المدن القديمة 239 492 1؛ والمكتب الوطني للمتاحف 268 098 2.	خطة تدخلات ذات أولوية، وإنجاز 90 % على الأقل من العمليات التي حل أجلها، ومتابعة الخدمات المقدمة للجمهور.	معاينات الحالة، ومحاضر الاستلام، وقوائم الجرد، وسجلات فتح المرافق.

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]. يجمع مبلغ التظاهرات المتخصصة الخمس بنودا من النشاطين 01 و02، ولا ينشئ قيدا ميزانويا جديدا. ويُحتسب معرض الكتاب ضمن هذه التظاهرات، ولذلك لا يدخل في مبلغ 925 171 1 أوقية جديدة المبين لبقية أنشطة الكتاب والنشر.

مساهمة المؤسسات والجهات المستفيدة من الدعم

تُخصص المساهمات المقدمة إلى الاتحادات واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم والمركز الثقافي بداكار للأغراض المحددة لكل منها. وتبين خطط العمل والحصائل الخدمات المقدمة والإنتاجات والجمهور المستفيد والشراكات. ولا يكفي تمويل منظمة لاحتساب جميع أعضائها ضمن الفنانين المستفيدين من دعم مباشر.

091: الإصلاحات والآفاق القطاعية

يتوقف تطوير الفنون وصون التراث أيضا على جودة التنظيم المهني والإجراءات والخدمات المقدمة للجمهور. وتُتابع ملفات الإصلاح بحسب مراحل تقدمها، إلى جانب المؤشرات الستة الرئيسية.

الملف	مراحل سنة 2027	آفاق 2028–2029
بطاقة الفنان المهنية	تنظيم السجل ومسار دراسة الطلبات وتتبع القرارات؛ ومتابعة اختبار أداة التسيير ووضعها في الخدمة في إطار تمويل الآلية.	توسيع الوصول إلى الخدمة بمساهمة المندوبيات، وتحيين السجل وتقييم آجال المعالجة.
تنظيم المهرجانات	استكمال دراسة آلية التنظيم والدعم، ووضع شبكة موحدة لدراسة الملفات ونموذج لحصيلة التظاهرات.	تطبيق المعايير المنبثقة عن الإطار المعتمد وتقييمها، ومواءمة أساليب الدعم مع النتائج المحققة.
الفرقة الموسيقية الوطنية	تنفيذ الشطر الممول بمبلغ 000 000 1 أوقية جديدة: الاقتناءات أو الخدمات المقررة، والجرد وتنظيم الاستخدام.	تعزيز قدرات الممارسة والعرض في حدود الوسائل السنوية للمعهد الوطني للفنون.
المتاحف والخدمات التراثية	تحديد تدخلات الحفظ وشروط استقبال الجمهور، ومتابعة ارتياد المرافق العاملة.	تحسين الخدمات والصيانة، وترتيب التدخلات بحسب حالة المجموعات المحفوظة واستخدام المرافق.
البحث ونقل المعارف	معالجة نتائج الحملات وحفظها وعرضها، وربط الخبرات العلمية بالتكوين.	تجميع الملفات العلمية والاستفادة منها، وتطوير أنشطة التعريف بالتراث بما ينسجم مع حمايته.

الاستدامة والأثر المنتظر

تسهم بطاقة الفنان المهنية في التعريف بالمهنيين وتنظيم المهن، ولا يُخلط بين إصدارها ومنح دعم مالي. ويستهدف تنظيم المهرجانات وضوح الإجراءات وجودة الدعم، دون استباق اعتماد النص من السلطة المختصة.

تخضع مشاريع المرافق الكبرى الجديدة لبرمجة استثمارية مستقلة. وتمول الاعتمادات المعروضة هنا العمليات المحددة ضمن العنوان 37. وتتمثل الأولوية التراثية في الحفظ واستخدام المرافق القائمة ونقل المعارف، امتدادا للأعمال العلمية الموثقة، ولا سيما في آزوكي. [8، 1]

تقوم الآفاق القطاعية على تثبيت الحضور الثقافي في الولايات، وزيادة مدروسة في التظاهرات المتخصصة والمستفيدين، وتحسين جودة التكوين والتدخلات المتعلقة بالتراث.

092: الاستراتيجية والوسائل

يهدف برنامج الاتصال إلى تعزيز مهنية وسائل الإعلام، ودعم بيئة مواتية لحرية الصحافة، وتحسين الوصول إلى معلومات جيدة. ويجمع بين دعم القطاع والخدمات الإدارية والخدمة العمومية التي تؤديها مؤسسات الإنتاج والبث والنشر.

تتمثل أولوية سنة 2027 في تحويل التجهيزات ووسائل توسيع الحضور الجهوي إلى خدمات فعلية: منشآت تعمل، وبث يخضع للمتابعة، ومحتوى يُنتج من داخل الولايات، ومهنيون أفضل تكوينا. وتُقاس الإتاحة التقنية للخدمة بصورة مستقلة عن التغطية الجغرافية وحجم الجمهور.

النشاط	اعتمادات الدفع 2027	الهياكل المدرجة
01: الصحافة والإشهار	954 945 668	مديرية الاتصال؛ ومديرية الإعلام الإلكتروني والرقمي؛ والوكالة الموريتانية للأنباء؛ وإذاعة موريتانيا؛ والتلفزة الموريتانية؛ وسلطة تنظيم الإشهار.
02: البث والنشر	302 426 196	مديرية الاتصال السمعي البصري؛ والمطبعة الوطنية؛ وشركة البث الإذاعي والتلفزي الموريتاني.

تبرير الاعتمادات

طبيعة النفقة واعتمادات الدفع	الخدمات والنتائج المقابلة
نفقات العمال: 571 988 661	ضمان استمرارية الإنتاج والبث والنشر ووظائف الدعم، وتنظيم الكفاءات وفرق العمل.
السلع والخدمات: 5 902 142	العلاقات مع الصحافة، والخدمات الإدارية، والاتصال العمومي، والإعلام الرقمي، والأنشطة السمعية البصرية للمديريات.
التحويلات الجارية: 485 578 561	تشغيل المؤسسات، ودعم الصحافة الخاصة بمبلغ 40 000 000، وخدمة البث الفضائي عبر عرب سات بمبلغ 89 820 000.
الاستثمار: 193 902 500	سبعة بنود استثمارية تشمل توسيع الحضور الجهوي، والبث، وتغطية المناطق غير المشمولة بالخدمة، والإشهار، والطباعة، وأبراج البث وأجهزة الإرسال.

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 11–8. تبلغ اعتمادات التعهد لاستثمارات البرنامج 500 902 820 أوقية جديدة.

يحترم نظام متابعة الأداء المسؤوليات التحريرية لوسائل الإعلام واختصاصات سلطات التنظيم. ويقيس الخدمات الممولة وجودتها، ولا يُستخدم لتوجيه المضامين التحريرية.

092: الأهداف والقيم المستهدفة

الهدف الاستراتيجي	الترجمة العملية	المؤشرات
1. تعزيز مهنية الإعلام وترسيخ بيئة مواتية لحرية الصحافة	تنمية الكفاءات، وتحسين الخدمات المقدمة للمهنيين، وضمان تتبع المساعدات.	الاتصال 1 إلى 3
2. النهوض باتصال شامل وقريب من المواطن وحديث الوسائل	تحسين إتاحة الخدمة، وإنتاج الأخبار من داخل الولايات، والإنجاز المادي للاستثمارات.	الاتصال 4 إلى 6

المؤشر	الوحدة	مستهدف 2027	تقدير 2028	تقدير 2029
الاتصال 1: الصحفيون الذين أتموا تكوينا مهنيا خاضعا للتقييم	عدد	50	60	70
الاتصال 2: طلبات اعتماد المراسلين الأجانب المعالجة في أجل لا يتجاوز 20 يوما	%	90	95	95
الاتصال 3: مساعدات الصحافة المستوفية للتبريرات المستحقة	%	90	95	100
الاتصال 4: الإتاحة التقنية لخدمات البث المشمولة بالمتابعة	%	98	98.5	99
الاتصال 5: حصة الإنتاج الإخباري الأصلي المنجز خارج نواكشوط	%	20	22	25
الاتصال 6: المراحل الفنية السنوية للاستثمار المنجزة والمثبتة عند حلول أجلها	%	90	95	95

أسس المسارات المستهدفة

تُبرمج أنشطة التكوين على أساس مجموعتين، تضم كل منهما 25 صحفيا في سنة 2027، ثم توسيع القدرة الاستيعابية إلى 60 و70 مستفيدا في السنتين اللاحقتين. وتُنظم الدورات بصورة مشتركة بين المصالح والمؤسسات، بأهداف تعليمية وتقييم نهائي، مع الحفاظ على الغرض الخاص ببند دعم الصحافة الخاصة.

تمثل نسب الإتاحة التقنية مستويات الخدمة المنشودة. وتتحسن بالصيانة ومعالجة الأعطال وتشغيل التجهيزات. وتمثل حصة الإنتاج الجهوي حدا أدنى لخدمة القرب يُتابع لدى كل وسيلة إعلام على حدة، لا متوسطا لوحدات قياس مختلفة.

يستند أجل العشرين يوما لاعتماد المراسلين الأجانب إلى المدة القصوى المنشورة في البوابة الوطنية للإجراءات. وتشمل المتابعة معالجة الطلب المكتمل وتبليغ القرار، أيا كان مضمونه. [9]

ترد التفاصيل في بطاقات مؤشرات الاتصال بالملحق الأول. ولا تحدد التقديرات مرتبة مستهدفة في التصنيفات الدولية؛ وتظل مؤشرات حرية الصحافة معطيات للسياق العام تُوثق أثناء المراجعات.

092: خدمات المؤسسات والتزاماتها

المؤسسة	مجموع اعتمادات الدفع 2027	منها للاستثمار	الخدمة المنتظرة
الوكالة الموريتانية للأنباء	164 657 092	20 000 000	تعزيز إنتاج الأخبار من الولايات، واستمرار الإصدارات، وتثمين الأرشيف.
إذاعة موريتانيا	413 657 323	50 000 000	انتظام البث، وخدمة المناطق غير المشمولة بالتغطية، والإنتاج المحلي، وصيانة الوسائل وتأهيل الفرق.
التلفزة الموريتانية	305 674 297	44 000 000	وسائل إنتاج جهوية قابلة للاستخدام، واستمرارية الخدمة، وزيادة حصة الإنتاج الأصلي من الولايات.
سلطة تنظيم الإشهار	23 577 701	5 000 000	تنفيذ برنامج تثمين الإشهار وإنجاز المكون الاستثماري المقرر.
المطبعة الوطنية	73 054 976	23 692 500	قدرات نشر وطباعة قابلة للاستخدام، واستلام التجهيزات وتنظيم صيانتها.
شركة البث الإذاعي والتلفزي الموريتاني	137 539 320	51 210 000	تركيب الأبراج وأجهزة الإرسال ضمن الشطر السنوي، وإجراء الاختبارات، وضمان الطاقة واستمرار الخدمة التقنية.

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]. تشمل المجاميع نفقات العمال والمساهمات المقيدة في فصول المؤسسات؛ ولا تمثل ميزانياتها المجمعة بجميع مصادر التمويل.

خدمات المديريات ودعم القطاع

تتولى المديريات المركزية العلاقات مع المهنيين، ودراسة الطلبات، وتطوير الاتصال العمومي، والأنشطة السمعية البصرية، ومواكبة الإعلام الرقمي. وتُطابق الخدمة المقابلة لفاتورة عرب سات البالغة 89 820 000 أوقية جديدة مع الالتزامات التعاقدية واستمرارية البث الفعلية.

يخضع دعم الصحافة الخاصة، البالغ 40 000 000 أوقية جديدة، لمتابعة قرارات المنح والمدفوعات والالتزامات المستحقة. ويُفصل عدد وسائل الإعلام المدعومة عن عدد الصحفيين المكوَّنين. وتتدخل الوزارة في حدود اختصاص كل جهة معنية.

حوار التسيير مع المؤسسات

تربط كل مؤسسة المساهمات التي تتلقاها ببرنامج أنشطتها، وتقدم كل ثلاثة أشهر حصيلة للخدمات والاستثمارات والصعوبات والتدابير التصحيحية. وتُعرض بيانات الإنتاج والإتاحة التقنية لكل مؤسسة على حدة. ولا تُضاف تحويلات الدولة مرة ثانية إلى نفقات المؤسسات عند إعداد مجموع لم تُستبعد منه العمليات المتداخلة.

استثمارات الدعم والثقافة والفنون

تمثل البنود الأربعة التالية 39 000 000 أوقية جديدة من اعتمادات التعهد و19 000 000 أوقية جديدة من اعتمادات الدفع. وتفصل البرمجة السنوية بين التعهد والدفع واستلام المخرجات واستخدامها. ويُقيَّم الإنجاز المادي في 2027[1] . حدود الشطر الممول لسنة

التبعية والعملية	اعتمادات التعهد 2027	اعتمادات الدفع 2027	المخرج السنوي ومعيار الإنجاز
090.03: الديوان — حفظ الأرشيف السمعي البصري	9 000 000	3 000 000	رصيد ذي أولوية يُجرد ويُعالج، مع التحقق من قابلية قراءة الحوامل وتوثيق الفهرسة والحفظ.
091.01: اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم	6 000 000	2 000 000	الشطر الاستثماري المؤسسي المقرر في برنامج استخدام الاعتمادات، واستلام الاقتناءات المقابلة وجردها وتخصيصها.
091.02: المعهد الوطني للفنون — إنشاء فرقة موسيقية وطنية	1 000 000	1 000 000	شطر إنشاء الفرقة: الاقتناءات أو الخدمات المقررة، واستلامها وإتاحتها للاستخدام بحسب غرضها.
091.03: المعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث والثقافة — الحفريات الأثرية	23 000 000	13 000 000	حملتان وفق البرنامج العلمي، لكل منهما تقرير وجرد للمكتشفات وإجراءات حفظ موثقة.
المجموع	**39 000 000**	**19 000 000**	**أربعة بنود مدرجة ضمن العنوان 37.**

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحة 2 والصفحات 8–6. تُمول هذه البنود من موارد داخلية وفق البيان الميزانوي.

تنظيم التنفيذ

ترتب الهياكل المسؤولة، خلال الربع الأول، مكونات الأشطر السنوية وإجراءات الاقتناء والمواعيد الفنية. وتُثبت نتائج 2027 بمخرجات محددة، لا بمجرد نسبة استهلاك الاعتمادات. وتميز ملفات التنفيذ بين الجهة صاحبة المشروع والمسؤول الفني والجهة المستخدمة.

تُستلم الاقتناءات ومخرجات الأشغال بحسب طبيعتها، وتُقيد في قوائم الجرد وتُخصص للمصالح المستخدمة. وتُتابع ممتلكات الدولة والمجموعات المحفوظة بأرقام تعريفية. وتوثق التدخلات العلمية التراخيص والحالة الأولية ومعالجة المكتشفات وشروط إيداعها.

الاستمرارية خلال سنتي 2028 و2029

تُعطى الأولوية للعمليات الجارية وجدوى الأشطر التي تم الالتزام بها، مع الحفاظ على المعالجة العلمية اللاحقة للحفريات وصيانة التجهيزات وشروط الحفظ. ولا يُعد مجموع اعتمادات التعهد تكلفة كلية مصدقا عليها للمشاريع أو التزاما بالدفع في سنة لاحقة بعينها.

استثمارات برنامج الاتصال

العملية	اعتمادات التعهد 2027	اعتمادات الدفع 2027	نتيجة الشطر وشروط الاستخدام
الوكالة الموريتانية للأنباء: توسيع الحضور الجهوي	120 000 000	20 000 000	مكون جهوي جاهز للعمل، يربط التجهيز والفريق والقدرة على الإنتاج وفق برنامج الانتشار الجهوي.
إذاعة موريتانيا: البث السمعي البصري	180 000 000	40 000 000	شطر تقني مستلم ومختبر، مع تنظيم فترات الخدمة والصيانة.
إذاعة موريتانيا: تغطية المناطق غير المشمولة بالبث	30 000 000	10 000 000	تجهيزات تغطية مركبة في المواقع المختارة، واختبارات استقبال ومتابعة الانقطاعات.
التلفزة الموريتانية: توسيع الحضور الجهوي	144 000 000	44 000 000	شطر إنتاج جهوي مستلم وقابل للاستخدام، مع توفير الطواقم وشروط التشغيل.
سلطة تنظيم الإشهار: تثمين الإشهار	12 000 000	5 000 000	المكون الاستثماري المؤسسي المقرر ضمن برنامج التثمين، مع استلام الاقتناءات وتخصيصها.
المطبعة الوطنية: اقتناء تجهيزات ووسائل النشر	83 692 500	23 692 500	استلام تجهيزات أو خدمات الشطر السنوي واختبارها، والتكوين على استخدامها وتنظيم صيانتها.
شركة البث الإذاعي والتلفزي الموريتاني: اقتناء أبراج وأجهزة إرسال	251 210 000	51 210 000	تجهيزات مركبة ومؤمنة ومختبرة، مع ضمان الطاقة والوصول إلى المواقع والصيانة.
مجموع برنامج الاتصال	**820 902 500**	**193 902 500**	**سبعة بنود استثمارية.**

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 11–9. يبلغ مجموع استثمارات الوزارة 859 902 500 أوقية جديدة من اعتمادات التعهد، و212 902 500 أوقية جديدة من اعتمادات الدفع.

التقدم المادي والخدمة المقدمة

تجمع متابعة كل عملية بين الالتزامات القانونية والمدفوعات والتسليم والتركيب والوضع في الخدمة. ويقيس مؤشر الاتصال 6 المراحل الفنية السنوية التي حل أجل إنجازها. ولا يُعد التجهيز المطلوب الذي لم يُسلَّم مركبا، كما لا يُعد التجهيز المركب جاهزا للتشغيل ما لم يجتز الاختبارات بنجاح.

تُطابق مواقع ووظائف مشاريع التغطية التابعة لإذاعة موريتانيا وشركة البث الإذاعي والتلفزي الموريتاني. وتُتابع استمرارية البث واحتياجات الطاقة وتكاليف الصيانة مع المؤسسات المشغلة. وتميز الحصائل بين المواقع الجديدة والمواقع التي جرى تحديثها.

الحكامة ورزنامة المتابعة

تقوم القيادة على مسؤولي البرامج والهياكل المكلفة بالتنفيذ. وتربط المراجعات الوزارية النتائج المادية بالموارد المستخدمة والتدابير التصحيحية. وتظل الاختصاصات النظامية وقرارات التعيين أساس تحديد المسؤوليات.

الجهة	مسؤولية التسيير
الوزير	إقرار التوجهات والالتزامات والحسم في الأولويات في حدود اختصاصه.
الأمين العام	تنسيق المراجعات الوزارية ومعالجة الصعوبات المشتركة بين البرامج.
مسؤولو البرامج	تفصيل الأهداف، وتنظيم خطط العمل، ومتابعة النتائج، وتفسير الفوارق.
مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة	مسك مرجعية المؤشرات، وتجميع لوحات القيادة، وإعداد المراجعات والمشروع السنوي للأداء والتقرير السنوي للأداء.
مديريتا الشؤون المالية والشؤون الإدارية	مطابقة بيانات الاعتمادات والنفقات، وضمان اتساق بيانات العمال والتسيير الإداري.
المديريات والمندوبيات والمؤسسات	تنفيذ الأنشطة، وإنتاج البيانات، وحفظ مستندات الإنجاز.
المفتشية العامة	رقابة العمليات وموثوقية البيانات، ومتابعة تنفيذ التوصيات.

الرزنامة الداخلية

الموعد	المخرج المطلوب
31 يناير 2027	خطط العمل، والرزنامة الجهوية، وبرنامج الرقابة، ونطاقات المؤشرات، والمراحل السنوية للاستثمارات.
اليوم العاشر من الشهر الموالي لكل ربع سنة	إرسال بيانات المصالح والمندوبيات والمؤسسات إلى مسؤول البرنامج المعني.
اليوم العشرون من الشهر الموالي لكل ربع سنة	إرسال ثلاث لوحات قيادة مكتملة إلى مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة.
نهاية الشهر الموالي لكل ربع سنة	مراجعة وزارية ومحضر قرارات يحدد الإجراء والمسؤول وأجل التنفيذ.
يوليو 2027	حصيلة نصف سنوية وتقدير لنتائج نهاية السنة، مع تحيين أساليب التنفيذ.
يناير وفبراير 2028	إقفال مؤشرات سنة 2027 وتجميع التقرير السنوي للأداء وفق الرزنامة الرسمية.

تنظم هذه المواعيد المتابعة الداخلية دون تعديل الآجال التنظيمية. ويُوثق أي تغيير في القيم المستهدفة أو نطاق القياس أو مراحل الإنجاز، مع إبقاء الهدف الأصلي ظاهرا لتمكين تحليل الفوارق.

جودة البيانات والتحكم في المخاطر

قياس النتائج

يُحدد لكل مؤشر منتج للبيانات وطريقة حساب مستقرة ودورية للتتبع وملف للأدلة. ويتحقق المسؤولون الفنيون من النتائج، ويجمعها مسؤولو البرامج، وتراجع مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة اتساقها. وتُحدد في الأرقام المالية مرحلة النفقة: الالتزام أو التصفية أو الأمر بالصرف أو الدفع.

تتضمن لوحة القيادة القيمة المستهدفة والإنجاز التراكمي والفارق وأسبابه والإجراء التصحيحي. ولا تُساوى نسبة تحقيق الهدف بنسبة تنفيذ الميزانية. وتُقاس التكاليف على أنشطة أو خدمات متجانسة؛ فلا تُقسم ميزانية الهيكل كاملة على مؤشر واحد لإنتاج تكلفة وحدوية غير معبرة.

الخطر	إجراء التحكم	المسؤول
ازدواج الاحتساب أو اختلاف أسس القياس	أرقام تعريفية موحدة، وسجل مشترك، والتحقق من الوحدات، والفصل بين المستفيدين والزيارات والتظاهرات.	المصالح ومسؤولو البرامج ومديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة.
تأخر الصفقات أو السيولة	جداول فنية ومالية متسقة، ومتابعة المكونات الحساسة، وتعديل العمليات غير الملتزم بها.	مسؤولو البرامج ومديرية الشؤون المالية ومصالح الصفقات.
قصور تبرير المساهمات	تتبع الالتزامات المستحقة، والتذكير، وفحص المستندات، واتخاذ التصحيحات وفق الإطار المطبق.	مسؤولو البرامج ومديرية الشؤون المالية والمؤسسات.
عدم استخدام التجهيزات	الاختبار والطاقة وتكوين المستخدمين وتنظيم الصيانة قبل التشغيل.	المسؤولون الفنيون والمؤسسات.
تدهور التراث	الجرد، وترتيب الحالات العاجلة، ومعاينة الحالة قبل التدخل، ووضع ترتيبات للحفظ.	المحافظة الوطنية للتراث والمؤسسات التراثية.
تعديل الأهداف لإخفاء التعثر	حفظ القيم الأصلية وتبرير تغييرات النطاق أو الأوزان أو المواعيد.	مسؤولو البرامج ومديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة.

المناخ والصيانة وممتلكات الدولة

يراعي إعداد العمليات الحرارة والفيضانات وزحف الرمال واحتياجات الطاقة بحسب المواقع. وتُطابق تكاليف التشغيل والصيانة مع قدرات المصالح المستخدمة. ويُحدد الوسم الميزانوي للمناخ وفق طبيعة المشروع، دون تصنيف الاستثمار بكامله تلقائيا ضمن النفقات المناخية. [2]

تُحفظ الوثائق الاسمية والبيانات المهنية بصورة آمنة، وتُعطى الأولوية للنتائج المجمعة في التقارير المنشورة. وتضمن محاضر الاستلام وقوائم الجرد إمكان تتبع الاقتناءات وممتلكات الدولة.

بطاقات المؤشرات: الدعم 1 إلى 3

الدعم 1: الأعوان الذين أتموا تكوينا مهنيا

مخرج / فعالية • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 10 %؛ 2028: 12 %؛ 2029: 15 %.

النطاق والحساب: أعوان المصالح المركزية والمندوبيات في البرامج الثلاثة الذين قضوا ستة أشهر على الأقل في الخدمة خلال السنة، دون عمال المؤسسات المستقلة. تُحسب النسبة بقسمة عدد الأعوان المختلفين الذين أتموا تكوينا مهنيا على مجموع الأعوان المشمولين بالنطاق، وضرب الناتج في 100. ويُحتسب كل شخص مرة واحدة.

المصدر والمتابعة: الكشوف الاسمية وقوائم الحضور والشهادات. متابعة نصف سنوية وحصيلة سنوية. تتولى مديرية الشؤون الإدارية إنتاج البيانات، ومسؤول برنامج الدعم اعتمادها، ومديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة فحص اتساقها.

المسار المستهدف: توسيع تدريجي للاستفادة عبر دورات مشتركة وتكوين موجه. ويظل الهدف سنويا، دون جمع مستفيدي سنوات مختلفة.

ضابط الجودة: لا تُعد المشاركة في اجتماع تكوينا. ولا يقيس المؤشر وحده اكتساب الكفاءات. وإذا انعدم مقام النسبة سُجلت النتيجة «غير منطبق».

الدعم 2: الأطر الذين تتوفر لهم بطاقة وصف وظيفي سارية

نتيجة وسيطة / جودة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 35 %؛ 2028: 65 %؛ 2029: 100 %.

النطاق والحساب: أطر المصالح المركزية والمندوبيات الموجودون في وظائفهم في 31 ديسمبر. تُقسم أعداد الأطر المتوفرين على بطاقة موقعة ومحيَّنة ومبلغة إليهم على مجموع الأطر في الوظائف، ثم يُضرب الناتج في 100. وتُضبط قائمة وظائف التأطير في بداية السنة.

المصدر والمتابعة: دليل الوظائف والبطاقات المؤرخة. مراجعة نصف سنوية وإثبات للوضعية في 31 ديسمبر. تتولى مديرية الشؤون الإدارية إنتاج البيانات، ويعتمدها مسؤول برنامج الدعم.

المسار المستهدف: تغطية تدريجية للوظائف القائمة: أولوية لوظائف القيادة سنة 2027، وتوسيع سنة 2028، وتعميم سنة 2029.

ضابط الجودة: تُحتسب البطاقات التي ما زالت سارية. ويقيس المؤشر نسبة التغطية في تاريخ محدد، لا نسبة إنشاء بطاقات جديدة خلال السنة. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الدعم 3: لوحات القيادة المكتملة المرسلة داخل الأجل

مخرج / جودة القيادة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027 و2028 و2029: 100 % سنويا.

النطاق والحساب: لوحات القيادة الفصلية للبرامج الثلاثة. تُقسم اللوحات المكتملة المستلمة في موعد أقصاه اليوم العشرون من الشهر الموالي للربع على مجموع اللوحات المنتظرة، ويُضرب الناتج في 100. والمقام السنوي 12 لوحة.

المصدر والمتابعة: سجل الاستلام وجداول الإنجاز المادي والمالي. فحص فصلي؛ وتُثبت نتائج الربع الرابع في يناير 2028. يُعد مسؤولو البرامج البيانات، وتفحصها مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة، ويشرف الأمين العام على المراجعة.

المسار المستهدف: الوفاء بجميع مواعيد القيادة خلال السنوات الثلاث.

ضابط الجودة: يشمل الاكتمال القيم والمستندات التفسيرية والفوارق. ولا تُقبل الإحالة الخالية من البيانات. وتُشرح صعوبة القياس مع الإجراء التصحيحي، دون تسجيلها نتيجة مساوية للصفر.

بطاقات المؤشرات: الدعم 4 إلى 6

الدعم 4: الملفات المقبولة دون إرجاعها للتصحيح

جودة الإجراءات • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 90 %؛ 2028: 92 %؛ 2029: 95 %.

النطاق والحساب: ملفات إنفاق العنوان 37 المقدمة أول مرة إلى الرقابة المالية. تُقسم الملفات المقبولة دون إرجاع معلل بخطأ أو نقص على ملفات الإيداع الأول التي اكتمل فحصها خلال الفترة، ويُضرب الناتج في 100.

المصدر والمتابعة: سجل مديرية الشؤون المالية وآراء الرقابة وأسباب الإرجاع. حساب فصلي مفصل حسب البرنامج وطبيعة النفقة. تُعد المديرية البيانات وتطابقها مع الرقابة المالية، ويعتمدها مسؤول برنامج الدعم.

المسار المستهدف: تحسين تدريجي بالاعتماد على قائمة تحقق من الوثائق ومعالجة الأسباب المتكررة لإرجاع الملفات.

ضابط الجودة: يحتفظ الملف برقمه التعريفي بعد التصحيح. وتُحصى الملفات قيد الانتظار على حدة مع بيان مدة انتظارها. ولا تُعد طلبات المعلومات المجردة من تصحيح إرجاعا للملف. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الدعم 5: مهمات برنامج الرقابة المنجزة

مخرج / فعالية • الوحدة: نسبة مئوية • 2027 و2028 و2029: 100 % سنويا.

النطاق والحساب: مهمات البرنامج السنوي لرقابة المفتشية العامة. تُقسم المهمات المنجزة التي أُرسلت تقاريرها على مهمات البرنامج السنوي المضبوط في 31 يناير، ويُضرب الناتج في 100.

المصدر والمتابعة: البرنامج وأوامر المهمة والتقارير ووثائق الإرسال. متابعة نصف سنوية وحصيلة سنوية. تتولى المفتشية العامة إنتاج البيانات، ويعتمد النتائج مسؤول برنامج الدعم.

المسار المستهدف: إنجاز كامل برنامج يتناسب مع المخاطر ووسائل التفتيش، ومنها 400 616 1 أوقية جديدة للسلع والخدمات في سنة 2027.

ضابط الجودة: لا تُحتسب المهمة غير المكتملة. وتُعرض أعمال الرقابة غير المبرمجة على حدة. ويُبين عند تعديل البرنامج نطاقه الأصلي ونطاقه المعدل. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الدعم 6: التوصيات المنفذة التي حل أجلها

نتيجة وسيطة / فعالية • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 80 %؛ 2028: 85 %؛ 2029: 90 %.

النطاق والحساب: توصيات الرقابة التي حل أجلها، بما فيها التوصيات المتبقية من سنوات سابقة. تُقسم التوصيات التي ثبت تنفيذها على مجموع التوصيات المستحقة المعالجة، ويُضرب الناتج في 100. وتُتابع كل توصية برقم تعريفي.

المصدر والمتابعة: سجل التوصيات والمسؤولين والآجال وأدلة التصحيح. تحيين فصلي واعتماد سنوي. تتولى المفتشية العامة إنتاج البيانات والتحقق منها، ويتابعها مسؤول برنامج الدعم.

المسار المستهدف: معالجة المتأخرات تدريجيا بالتذكير، وتحديد مسؤولية المصالح، ومعالجة أسباب التعثر.

ضابط الجودة: لا تُغلق التوصية بتصحيح جزئي. وتُعالج المخاطر الجسيمة والمخالفات فورا، بمعزل عن النسبة المحققة، وتُوثق الاعتراضات. المقام المعدوم: «غير منطبق».

بطاقات المؤشرات: الثقافة 1 إلى 3

الثقافة 1: التظاهرات المنظمة أو المدعومة

مخرج / فعالية • الوحدة: عدد • 2027: 20؛ 2028: 22؛ 2029: 24.

النطاق والحساب: التظاهرات الثقافية المنظمة بمساهمة محددة من الوزارة ضمن النشاطين 091.01 و091.02، مع 090.03.يُحصى عدد التظاهرات المتميزة التي يتوفر لكل منها برنامج ومكان وتواريخ وحصيلة . المساهمات الجهوية للنشاط

المصدر والمتابعة: الرزنامة وقرارات الدعم والحصائل وأدلة التنظيم الفعلي. جمع فصلي للبيانات من المديريات الثقافية والمندوبيات؛ وتجميع لدى مديرية الثقافة؛ واعتماد من مسؤول برنامج الثقافة والفنون.

المسار المستهدف: 15 تظاهرة جهوية وخمس تظاهرات متخصصة في سنة 2027، ثم تظاهرتان إضافيتان كل سنة.

ضابط الجودة: تُحتسب التظاهرة الممتدة على عدة أيام مرة واحدة. وتُميز النسخ الجهوية المستقلة دون إضافة تنسيقها الوطني إلى العدد. ولا تدخل التكوينات الداخلية في الاحتساب.

الثقافة 2: الولايات التي احتضنت تظاهرة

نتيجة وسيطة / إتاحة • الوحدة: عدد من أصل 15 ولاية • 2027 و2028 و2029: 15 ولاية سنويا.

النطاق والحساب: الولايات الخمس عشرة، بما فيها ولايات نواكشوط الثلاث. يُحصى عدد الولايات التي احتضنت تظاهرة واحدة على الأقل مستوفية لشروط مؤشر الثقافة 1، وتُحتسب كل ولاية مرة واحدة.

المصدر والمتابعة: سجل التظاهرات ومواقعها وحصائل المندوبيات. تجميع فصلي وسنوي. تتولى المندوبيات إنتاج البيانات، ومديرية الثقافة تجميعها، ومسؤول برنامج الثقافة والفنون اعتمادها.

المسار المستهدف: الحفاظ على حد أدنى من التغطية الجغرافية خلال ثلاث سنوات، مع ملاءمة أشكال الأنشطة لخصوصية كل منطقة.

ضابط الجودة: لا تُعد التظاهرة المنظمة في نواكشوط تغطية للولايات التي ينتمي إليها المشاركون. ولا يقيس المؤشر نسبة السكان المشاركين أو إتاحة النشاط في كل مقاطعة.

الثقافة 3: المهنيون المستفيدون من دعم مباشر

مخرج / فعالية • الوحدة: عدد • 2027: 100؛ 2028: 110؛ 2029: 120.

النطاق والحساب: الفنانون والمهنيون الذين يتلقون تكوينا أو مساعدة مستوفية للشروط أو مواكبة فردية يمولها البرنامج. يُحصى سنويا الأشخاص المختلفون الذين يتوفر دليل على استفادتهم من دعم مباشر، ويُحتسب كل شخص مرة واحدة.

المصدر والمتابعة: سجل اسمي مؤمن، وقرارات وقوائم ومستندات الإنجاز. تجميع نصف سنوي. تُعد البيانات مديرية الفنون والمعهد الوطني للفنون، ويعتمدها مسؤول برنامج الثقافة والفنون.

المسار المستهدف: قدرة برمجة سنوية قوامها أربع مجموعات من 25 شخصا في سنة 2027، ثم عشرة مستفيدين إضافيين سنويا.

ضابط الجودة: لا تعني المنحة لاتحاد دعم جميع أعضائه مباشرة. ولا تُحتسب مجرد حيازة بطاقة مهنية. وتُفصل البيانات بحسب آلية الدعم والتخصص والمنطقة.

بطاقات المؤشرات: الثقافة 4 إلى 6

الثقافة 4: الكفاءات المكتسبة في التكوين الفني

نتيجة وسيطة / جودة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 80 %؛ 2028: 85 %؛ 2029: 90 %.

النطاق والحساب: المشاركون في دورات التكوين الفني المقرر استكمالها خلال السنة. يُقسم عدد الذين بلغوا مستوى الكفاءة المحدد قبل الدورة على عدد الملتحقين بها، ويُضرب الناتج في 100. ويظل المنقطعون ضمن المقام.

المصدر والمتابعة: البرامج التكوينية والقوائم الأولية والتقييمات والمحاضر. حساب لكل دورة وتجميع سنوي. ينتج البيانات المعهد الوطني للفنون ومديرية الفنون، ويعتمدها مسؤول البرنامج 091.

المسار المستهدف: تحسين الأساليب التعليمية والمواكبة والحد من الانقطاع، بزيادة قدرها خمس نقاط مئوية سنويا.

ضابط الجودة: لا يثبت الحضور وحده اكتساب الكفاءات. ويراعي التجميع أعداد المشاركين، مع إبقاء النتائج حسب نوع التكوين. ويُحتسب من يتابع مسارين في كليهما لحساب هذه النسبة، ومرة واحدة في مؤشر الثقافة 3. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الثقافة 5: حملات التنقيب الأثري ذات الملف العلمي الموودع

مخرج / فعالية علمية • الوحدة: عدد • 2027 و2028 و2029: حملتان سنويا.

النطاق والحساب: الحملات المستقلة ضمن البرنامج العلمي السنوي والمنجزة خلال السنة المالية. يُحصى عدد الحملات المكتملة بتقرير علمي وجرد للمكتشفات وترتيبات موثقة للحفظ أو الإيداع.

المصدر والمتابعة: البرنامج والتراخيص والتقارير الموقعة وقوائم الجرد ووثائق الإيداع. إثبات عند الاختتام وتجميع سنوي. ينتج البيانات المعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث والثقافة، مع تحقق فني بمساهمة المحافظة الوطنية للتراث، ويعتمدها مسؤول البرنامج 091.

المسار المستهدف: حملتان سنويا، مع أولوية لاستكمال المعالجة العلمية. وتتوفر للحفريات في سنة 2027 اعتمادات دفع قدرها 13 000 000 أوقية جديدة.

ضابط الجودة: لا تُجزأ الحملة الواحدة اصطناعيا إلى مهمات متعددة. وتُميز المعالجة اللاحقة للحفر. ولا تستبق القيمة المستهدفة طبيعة المكتشفات أو حصول اعتراف دولي.

الثقافة 6: العمليات التراثية المكتملة

نتيجة وسيطة / فعالية • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 90 %؛ 2028: 95 %؛ 2029: 95 %.

النطاق والحساب: العمليات ذات الأولوية في خطة الحماية السنوية التي حل أجلها، باستثناء حملات مؤشر الثقافة 5. تُقسم العمليات المنجزة وفق مخرجاتها على العمليات ذات الأولوية المستحقة في الخطة، ويُضرب الناتج في 100. ويُحدد موضوع كل عملية ومخرجها.

المصدر والمتابعة: الخطة ومعاينات الحالة وقوائم الجرد وقرارات الحماية ومحاضر الاستلام. متابعة نصف سنوية وسنوية. تتولى المحافظة الوطنية للتراث والمؤسسة الوطنية لحماية المدن القديمة والمكتب الوطني للمتاحف إنتاج البيانات، ثم تُعتمد فنيا ومن مسؤول البرنامج 091.

المسار المستهدف: 90 % سنة 2027، ثم 95 %، بتركيز البرمجة على الأولويات وتحسين التحكم في الآجال.

ضابط الجودة: تُعرض عمليات الجرد والحفظ والترميم والحماية القانونية كل على حدة. ويُعلل سحب أي عملية دون محو البرمجة الأصلية. المقام المعدوم: «غير منطبق».

بطاقات المؤشرات: الاتصال 1 إلى 3

الاتصال 1: الصحفيون الذين أتموا تكوينا خاضعا للتقييم

مخرج / فعالية • الوحدة: عدد • 2027: 50؛ 2028: 60؛ 2029: 70.

النطاق والحساب: الصحفيون المستفيدون من تكوين ممول كليا أو جزئيا ضمن البرنامج 092. يُحصى سنويا الأشخاص المختلفون الذين أتموا دورة مع المواظبة على الحضور والخضوع لتقييم نهائي.

المصدر والمتابعة: البرنامج التكويني والقوائم والشهادات والتقييمات. تجميع نصف سنوي من المديريات والمؤسسات المعنية، واعتماد من مسؤول برنامج الاتصال.

المسار المستهدف: مجموعتان من 25 شخصا في سنة 2027، ثم زيادة قدرة البرمجة بعشرة مستفيدين كل سنة، مع تنظيم دورات مشتركة والاستفادة من المؤطرين بصورة جماعية.

ضابط الجودة: لا يُحتسب اجتماع للإحاطة بالمعلومات تكوينا. ويُحتسب الشخص مرة واحدة في المجموع السنوي. ويُوثق التمويل المشترك، ولا يُخصص بند مساعدة الصحافة تلقائيا للتكوين.

الاتصال 2: طلبات الاعتماد المعالجة في عشرين يوما على الأكثر

جودة الخدمة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 90 %؛ 2028: 95 %؛ 2029: 95 %.

النطاق والحساب: طلبات اعتماد مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية المكتملة. تُقسم الطلبات التي بُلِّغ القرار بشأنها خلال عشرين يوما على الطلبات المكتملة التي ينتهي أجل العشرين يوما الخاص بها خلال الفترة، ويُضرب الناتج في 100.

المصدر والمتابعة: سجل مؤرخ للإيداع واكتمال الملف والتبليغ. متابعة فصلية. تُعد البيانات المصلحة المختصة بالاعتماد، وتتولى مديرية الاتصال التجميع المرتبط بالمتابعة الميزانوية، ويعتمدها مسؤول البرنامج 092.

المسار المستهدف: يستند الهدف إلى الأجل المنشور، من ثلاثة إلى عشرين يوما، مع تحسين انتظام المعالجة. [9]

ضابط الجودة: لأغراض المتابعة، تُحتسب الأيام التقويمية من تاريخ استلام الملف مكتملا، دون تغيير القواعد القانونية المطبقة. وتظل الملفات المتأخرة ضمن المقام، ويُحفظ أيضا تاريخ الإيداع الأول. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الاتصال 3: مساعدات الصحافة المستوفية للتبريرات المستحقة

نتيجة وسيطة / مساءلة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 90 %؛ 2028: 95 %؛ 2029: 100 %.

النطاق والحساب: المبالغ المدفوعة التي حل أجل تقديم تقارير استخدامها، بما فيها المتأخرات غير المبررة. تُقسم المبالغ المقبولة تبريراتها المستحقة على المبالغ المدفوعة الواجب تبريرها، ويُضرب الناتج في 100. ويقتصر التبرير الجزئي على المبلغ المعتمد.

المصدر والمتابعة: القرارات والاتفاقيات والمدفوعات والتقارير والمستندات المقبولة. مطابقة نصف سنوية. تنتج البيانات المصالح والجهة المختصة، وتُعتمد ماليا ومن مسؤول البرنامج 092.

المسار المستهدف: بلوغ التبرير الكامل للمساهمات عند حلول أجلها، مع معالجة الاختلالات ملفا بملف.

ضابط الجودة: لا يمثل اعتماد 40 000 000 أوقية جديدة مقاما تلقائيا. ولا ينشئ المؤشر التزاما جديدا أو اختصاصا بمنح المساعدات. المقام المعدوم: «غير منطبق».

بطاقات المؤشرات: الاتصال 4 إلى 6

الاتصال 4: الإتاحة التقنية لخدمات البث

نتيجة / جودة الخدمة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 98 %؛ 2028: 98.5 %؛ 2029: 99 %.

النطاق والحساب: شبكات البث المشمولة بالمتابعة، بحسب المشغل ونوع الخدمة كل على حدة. تُقسم ساعات الخدمة التقنية المؤداة على الساعات المقررة، ويُضرب الناتج في 100. والوحدة ساعة تشغيل لكل تجهيز يقدم خدمة محددة، وفق قائمة مواقع وفترات زمنية مضبوطة مسبقا.

المصدر والمتابعة: السجلات التقنية والأعطال وأعمال الصيانة والاختبارات. حساب شهري واعتماد فصلي. ينتج المشغلون الفنيون البيانات، ويتولى مسؤول برنامج الاتصال تجميعها واعتمادها.

المسار المستهدف: تحسين تدريجي بالصيانة ومعالجة الانقطاعات ورفع موثوقية المنشآت.

ضابط الجودة: تدخل انقطاعات الصيانة ضمن فترات عدم الإتاحة إذا وقعت أثناء ساعات الخدمة المقررة. وتدخل المواقع الجديدة في القياس عند تشغيلها. ولا يقيس المؤشر الجمهور أو التغطية السكانية. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الاتصال 5: الإنتاج الإخباري الأصلي المنجز خارج نواكشوط

نتيجة وسيطة / قرب الخدمة • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 20 %؛ 2028: 22 %؛ 2029: 25 %.

النطاق والحساب: الإنتاج الإخباري الأصلي للوكالة الموريتانية للأنباء وإذاعة موريتانيا والتلفزة الموريتانية، كل على حدة. يُقسم الإنتاج الأصلي المنجز خارج نواكشوط على مجموع الإنتاج الأصلي، ويُضرب الناتج في 100. وتعتمد الوكالة عدد البرقيات الإخبارية، والإذاعة والتلفزة عدد الدقائق.

المصدر والمتابعة: البيانات الوصفية وخرائط البرامج والأرشيف ومكان إنجاز الإنتاج. حساب فصلي وسنوي لكل مؤسسة. تنتج كل وسيلة إعلام بياناتها، ويجمعها مسؤول البرنامج 092.

المسار المستهدف: حد أدنى متدرج للإنتاج الجهوي يتناسب مع توسيع الوسائل في الولايات، دون خفض متعمد لمستوى أعلى سبق بلوغه.

ضابط الجودة: تُستبعد إعادة الاستخدام وإعادة البث. ولا يكفي أن يتناول الموضوع ولاية؛ بل يجب أن يكون الإنتاج منجزا فيها. ولا تُجمع البرقيات والدقائق، ولا يوجه المؤشر المضامين التحريرية. المقام المعدوم: «غير منطبق».

الاتصال 6: المراحل المادية المنجزة للاستثمار

مخرج / فعالية • الوحدة: نسبة مئوية • 2027: 90 %؛ 2028: 95 %؛ 2029: 95 %.

النطاق والحساب: المراحل الفنية التي حل أجلها ضمن البنود الاستثمارية السبعة للبرنامج 092. يُقسم مجموع أوزان المراحل المستحقة والمنجزة على مجموع أوزان المراحل المستحقة والمبرمجة، ويُضرب الناتج في 100 ويتناسب وزن المشروع مع اعتمادات دفعه، وتُضبط أوزان مراحله قبل التنفيذ.

المصدر والمتابعة: الجداول الزمنية والملفات الفنية ومحاضر الاستلام والاختبارات. مراجعة فصلية. تنتج البيانات الجهات صاحبة المشاريع والمؤسسات، وتُعتمد فنيا ومن مسؤول البرنامج 092.

المسار المستهدف: 90 % سنة 2027، ثم 95 %، ضمن أشطر سنوية متسقة مع المدفوعات المبرمجة.

ضابط الجودة: لا يثبت الدفع تقدما ماديا. وتُوثق الأوزان والآجال وتعديلاتها. ويتعلق الهدف بالشطر السنوي، لا اكتمال المشروع كله. وعند عدم حلول أجل أي مرحلة تسجل النتيجة «غير منطبق»، لا 100 %.

الاعتمادات حسب الهياكل: برنامج الدعم

رمز النشاط والفصل	الهيكل	اعتمادات الدفع 2027
090.01/1	الديوان	142 626 907
090.01/3	مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة	5 642 401
090.01/9	المفتشية العامة	2 551 073
090.01/70	صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة	188 219 626
090.01	**مجموع النشاط**	**339 040 007**
090.03/1	الديوان	4 080 625
090.03/20	مندوبية لعصابة	2 837 669
090.03/21	مندوبية الحوض الشرقي	2 232 501
090.03/22	مندوبية الحوض الغربي	2 336 793
090.03/23	مندوبية ترارزة	2 876 340
090.03/24	مندوبية كيديماغا	1 590 509
090.03/25	مندوبية كوركول	1 698 121
090.03/26	مندوبية إينشيري	1 550 989
090.03/27	مندوبية تيرس زمور	1 626 888
090.03/28	مندوبية لبراكنه	2 999 593
090.03/29	مندوبية تكانت	1 879 874
090.03/30	مندوبية آدرار	2 019 476
090.03/31	مندوبية نواكشوط الشمالية	3 522 664
090.03/32	مندوبية نواكشوط الجنوبية	4 328 542
090.03/33	مندوبية نواكشوط الغربية	9 004 829
090.03/34	مندوبية نواذيبو	2 426 599
090.03/35	مديرية العلاقات مع البرلمان	2 829 864
090.03/39	مديرية التعاون والعلاقات الخارجية	419 143
090.03/52	مديرية الشؤون المالية	3 880 002
090.03/53	مديرية الشؤون الإدارية	4 038 493
090.03	**مجموع النشاط**	**58 179 514**
090	**مجموع برنامج الدعم**	**397 219 521**

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 5–1. يمثل صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة حسابا خاصا بالخزينة. وحُفظ رمز النشاط 03 كما ورد في البيان الميزانوي. وتتعلق اعتمادات التعهد البالغة 9 000 000 000 أوقية جديدة حصرا بحفظ الأرشيف السمعي البصري في الديوان ضمن هذا النشاط.

الاعتمادات حسب الهياكل: الثقافة والاتصال

رمز النشاط والفصل	الهيكل	اعتمادات الدفع 2027
091.01/7	مديرية الثقافة	32 939 103
091.01/15	مديرية الكتاب والمطالعة	4 349 353
091.01/18	اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم	17 072 795
091.01/46	المكتبة الوطنية	7 441 012
091.01/51	المركز الثقافي بداكار	2 375 000
091.01	**مجموع النشاط**	**64 177 263**
091.02/16	مديرية الفنون	9 197 000
091.02/54	المعهد الوطني للفنون	11 135 706
091.02	**مجموع النشاط**	**20 332 706**
091.03/2	المحافظة الوطنية للتراث	4 735 219
091.03/41	المعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث والثقافة	30 256 356
091.03/42	المؤسسة الوطنية لحماية المدن القديمة	6 629 031
091.03/47	المكتب الوطني للمتاحف	9 206 817
091.03	**مجموع النشاط**	**50 827 423**
091	**مجموع برنامج الثقافة والفنون**	**135 337 392**
092.01/36	مديرية الاتصال	46 583 129
092.01/38	مديرية الإعلام الإلكتروني والرقمي	796 126
092.01/62	الوكالة الموريتانية للأنباء	164 657 092
092.01/63	إذاعة موريتانيا	413 657 323
092.01/64	التلفزة الموريتانية	305 674 297
092.01/67	سلطة تنظيم الإشهار	23 577 701
092.01	**مجموع النشاط**	**954 945 668**
092.02/37	مديرية الاتصال السمعي البصري	91 831 900
092.02/65	المطبعة الوطنية	73 054 976
092.02/66	شركة البث الإذاعي والتلفزي الموريتاني	137 539 320
092.02	**مجموع النشاط**	**302 426 196**
092	**مجموع برنامج الاتصال**	**1 257 371 864**

المبالغ بالأوقية الجديدة. المصدر: [1]، الصفحات 11–5. يبلغ مجموع برنامجي الثقافة والفنون والاتصال 256 709 392 1 أوقية جديدة.
وتتطابق مجاميع البرامج الثلاثة والأنشطة السبعة والفصول الأربعة والأربعين وطبائع النفقات الخمس.

منهجية التقديرات المالية

1. الإطار المالي ونطاق السيناريو

يعتمد السيناريو المخصصات الاسترشادية للوزارة في الإطار العام للنفقات متوسطة المدى أساسا للميزانية العامة: 422 397 714 1 أوقية جديدة سنة 2028، و049 201 768 1 أوقية جديدة سنة 2029. ويُعالج الصندوق على نحو مستقل، مع الإبقاء على 626 219 188 أوقية جديدة سنويا. ويمثل ذلك فرضية تقدير، لأن السطر الوزاري في الإطار العام لا يعرض مخصصا ضمن الجزء 7. (المرجع 2، الصفحة 17)

المتغير	معامل 2028 قياسا إلى 2027	معامل 2029 قياسا إلى 2027	التطبيق
نفقات العمال	717 747 130 ÷ 676 758 892	757 977 751 ÷ 676 758 892	تطبيق معاملات الإطار العام على أساس سنة 2027 المعدل، البالغ 746 637 600.
السلع والخدمات	106 880 309 ÷ 104 784 616	109 017 915 ÷ 104 784 616	تطبيق المعاملات على مبلغ 100 907 316.
التحويلات الجارية	571 769 983 ÷ 571 769 983	583 205 383 ÷ 571 769 983	تطبيق المعاملات على مبلغ 537 261 735.
نفقات أخرى	الإبقاء على القيمة الاسمية	الإبقاء على القيمة الاسمية	4 000 000 في الميزانية العامة و188 219 626 للصندوق.
الاستثمار	المتبقي ضمن مخصص الميزانية العامة	المتبقي ضمن مخصص الميزانية العامة	المخصص العام بعد خصم نفقات العمال والسلع والخدمات والتحويلات و4 000 000 من النفقات الأخرى.

2. التوزيع بين البرامج

يُوزَّع مجموع كل طبيعة من النفقات بين البرامج الثلاثة بحسب وزن كل برنامج فيها سنة 2027. ويحافظ الصندوق على تبعيته 090.وتُضبط فروق التقريب إلى الأوقية بطريقة البواقي الكبرى، بما يضمن تطابق المجاميع . للبرنامج

بند المطابقة	2027	2028	2029
الميزانية العامة	1 601 709 151	1 714 397 422	1 768 201 049
صندوق دعم قطاع الثقافة والشباب والرياضة	188 219 626	188 219 626	188 219 626
المجموع المدرج أو المقدر	**1 789 928 777**	**1 902 617 048**	**1 956 420 675**
الاستثمار في الميزانية العامة	212 902 500	278 352 147	274 967 398

3. حدود التقدير

تمثل الآفاق حسب البرامج تقديرات للبرمجة، لا توزيعا لمخصصات سبق تبليغها. ولا تُعد المعاملات قرارات تتعلق بالأجور. كما لا يمثل مخصص الاستثمار المستقبلي التزاما بمشروع جديد أو جدولا لصرف اعتمادات التعهد لسنة 2027. وتُعد جداول الدفع لكل مشروع على أساس الالتزامات القانونية والمدفوعات والأشطر الفنية.



وزارة الشؤون الإسلامية
والتعليم الأصلي

39

المشروع السنوي للأداء

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

مشروع الأداء السنوي للسنة المالية 2027

1. مقدمة

يندرج مشروع الأداء السنوي **لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي لسنة 2027** ضمن منظومة إصلاح المالية العامة والانتقال إلى ميزانية البرامج القائمة على النتائج والأداء.

ويهدف المشروع إلى ترجمة الاختصاصات والسياسات القطاعية إلى أهداف سنوية قابلة للقياس، وربط الموارد المالية المعبأة بالنتائج والمخرجات المنتظرة، بما يسمح بتحسين كفاءة الإنفاق العمومي وتعزيز المساءلة والشفافية.

وقد أُعد هذا المشروع في انسجام مع وثيقة البرمجة **الميزانوية متوسطة المدى 2027–2029**، التي تمثل الإطار المرجعي للبرمجة الميزانوية متعددة السنوات،

2. الرسالة

تقوم رسالة القطاع على المساهمة في ترسيخ القيم الإسلامية السمحة ونشر الوسطي والاعتدال، وتطوير الشؤون الإسلامية، والعناية بالمساجد والأئمة، وتنظيم الشعائر الدينية وتطوير التعليم الأصلي والمحاظر، ومكافحة الأمية والتكوين المهني لطلاب المحاظر.

3. مجالات التدخل

تشمل أهم مجالات تدخل الوزارة:

*الشؤون الإسلامية عموما كالمساجد والأئمة. و الدعوة والإرشاد والتوجيه الإسلامي.و الحج والعمرة.والأوقاف.و الزكاة.

*التعليم الأصلي كالمحاظر.والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي الإسلامية.

*محو الأمية.

*التكوين المهني لطلاب المحاظر.

4. الهيكلة البرامجية

تعتمد الوزارة أربعة برامج:

الرمز	البرنامج
029	الدعم
030	الشؤون الإسلامية
031	التعليم الأصلي
032	محاربة الأمية والتكوين المهني لطلاب المحظرة

4.ملخص البرامج

البرنامج	الاعتماد المرجعي26	مقترح 27	الفرق	التبرير
الدعم	**152296566**	**872002070**	**719705504**	حدث تغيير بين البرامج في تبعية بعض الفصول والفصول الفرعية
الشؤون الإسلامية	**436844472**	**232583387**	**-204261085**	حدث تغيير بين البرامج في تبعية بعض الفصول والفصول الفرعية
التعليم الأصلي	**601028370**	**65222622**	**-535805748**	حدث تغيير بين البرامج في تبعية بعض الفصول والفصول الفرعية
محاربة الآمية والتكوين المهني	**4304716**	**22937030**	**18632314**	حدث تغيير بين البرامج في تبعية بعض الفصول والفصول الفرعية
المجموع	**1194474124**	**1192745109**	-1729015	

-

تفصيل البرامج

أ/ **البرنامج 029** – الدعم

أولا/ برنامج الدعم

وصف البرنامج :

هو البرنامج القائم على تحقيق الأهداف العامة للقطاع والذي يتولى تنسيق الأنشطة المشتركة بين مختلف برامج القطاع ويرسم السياسات العامة لهذه البرامج

أهداف البرنامج ومؤشرات أدائه :

الهدف العام للبرنامج:

تحسين فعالية قيادة الوزارة ورفع كفاءة الإدارة والدعم المالي والفني للبرامج القطاعية المختلفة

الأهداف الخاصة:

يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى:

الهدف	الإجراءات	مؤشر الأداء
إعداد استراتيجيات البرامج المختلفة التابعة للقطاع	-إعداد استيراتيجية عامة للقطاع تمثل كافة مكوناته -إنجاز خطط سنوية لمختلف مكونات القطاع	- استلام وثائق الاستراتيجية والمصادقة عليها استلام وثائق الخطط السنوية
تعبئة الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتشغيل برامج القطاع وتعزيز القدرات الهيكلية للقطاع	- توفير الموارد التي يحتاجها كل برنامج في خطته السنوية وذلك من خلال جودة الإعداد السنوي لميزانية القطاع - تنظيم 3 دورات تكوينية لصالح عمال القطاع	- إعداد ميزانية القطاع بشكل جيد بنسبة مصادقة على المقترحات المقدمة لاتقل عن 50% - عدد الدورات المقدمة - عدد المستفيدين من هذه الدورات
السهر على شفافية تسيير موارد القطاع	- رقمنة 50% من المعاملات الصادرة عن القطاع - ارسال بعثات تفتيش دورية تغطي مالايقل عن نسبة 50% من مكونات القطاع	- عدد العمليات المرقمنة - رقمنة مشروع دعم التعليم الأصلي - استمرار رقمنة الحج تقارير المفتشية

العناية بالعلماء والأئمة وشيوخ المحاظر	- تقديم إعانات شهرية ل 1000 شخصية مابين عالم وإمام عن طريق هيئة العلماء واتحاد الأئمة - دعم وفتح أكثر من 1200 محظرة	- عد العلماء والأئمة المستفيدين من هذه الإعانات والمتفرغين لأداء مهامهم الدينية
تطوير التعليم العالي الأصلي	تخريج 2500 خريج من حملة الشهادات الجامعية	عدد الخريجين من مختلف الأقسام
- **إحياء فريضة الزكاة وفضيلة الوقف**	- رقمنة وتطوير آليات التحصيل الزكوية - استصدار إطار تشريعي للزكاة والوقف - توزيع 1000 سلة غذائية على الفقراء من مؤسسة الأوقاف - توزيع حصص زكوية على الفقراء من بيت مال الزكاة - إقامة 3 ندوات تحسيسية حول أهمية دفع الزكاة	- عدد العمليات الزكوية المرقمنة - استصدار نص قانوني لتنظيم جباية الزكاة - عدد المستفيدين - تقارير الندوات
- **نشر الثقافة الإسلامية عن طريق الإعلام**	- إصدار النسخة السابعة من مجلة الإشعاع المحظري - تنظيم رحلة انتاجية لتوثيق أنشطة القطاع في الداخل - مواكبة الإحياء الرمضاني - إعداد كراسي علمية	- عدد النسخ المطبوعة من المجلة - عدد المواد المنتجة - عدد أنشطة الإحياء الرمضاني - عددالكراسي المقدمة

ويتكون هذا البرنامج من نشاطين أساسيين بالمبلغين التاليين:

البرنامج	النشاط	المبلغ
3	الاستراتيجية الوزارية	107110741
	التنسيق الاداري	764891329

ثانيا / البرنامج 030 – الشؤون الإسلامية

/ برنامج الشؤون الإسلامية:

وصف البرنامج

وهو البرنامج المعني بتطبيق سياسات القطاع في مجال الشعائر الدينية وخدمة كتاب الله ومكافحة خطاب الغلو والتطرف والانحلال وخدمة المساجد وتنظيم الحج

أهداف البرنامج وأنشطته ومؤشرات أدائه:

6.1. الهدف العام

تحسين جودة الخدمات الدينية وتعزيز مساهمة قطاع الشؤون الإسلامية في ترسيخ القيم الإسلامية والوسطية والاعتدال، من خلال تطوير خدمات المساجد والأئمة، وتحسين تنظيم الحج، وتعزيز الإرشاد الديني ونشر الثقافة الإسلامية.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف	النشاط	مؤشر الأداء
توفير الظروف الملائمة لأداء الشعـــائر الإسلامية وترسيخ قيم وفضائل الإسلام	- ترميم 30 مسجدا - استكمال الجزء الثاني من بناء مقر هيئة العلماء الموريتانيين - تقديم إعانة مالية خلال شهر رمضان الكريم ل 3300 إماما - إعانة مالية شهرية ل 1600 مابين إمام ومؤذن - تنظيم موسم الحج في ظروف جيدة بنسبة لاتقل عن 80%	- عدد المساجد التي تمت صيانتها - محضر الاستلام - عدد المستفيدين - عدد المستفيدين - رصد آراء الحجاج
تقديم الصورة الناصعة للإسلام بتصديه لظاهرة الغلو والتطرف ومختلف الظواهر المخالفة للشرع ونشر العلم والفهم الصحيح للإسلام	- تقديم 90 محاضرة دينية خلال شهر رمضان الكريم عن طريق التلفزة ولإذاعة، - تقديم 450 ما بين محاضرات ودروس على مستوى جميع ولايات الوطن طيلة شهر رمضان - مواصلة طباعة المصحف الشريف الموريتاني - إعداد 3 مسابقات شرعية بين القرآن والحديث والسيرة النبوية - توزيع 5000 إمساكية في شهر رمضان - إقامة مسابقة رئيس الجمهورية لحفظ وفهم المتون المحظرية	- عدد المحاضرات المقدمة - عدد المحاضرات والدروس المقدمة على المستوى الجهوي - إخراج أول نسخة من المصحف الشريف الموريتاني - أعداد المترشحين والفائزين في هذه المسابقات عدد المستفيدين من توزيعات الإمساكية - لوائح التوزيع - أعداد المترشحين والفائزين في هذه المسابقة

ويتكون هذا البرنامج من الأنشطة الأساسية بالمبالغ التالية:

الشؤون الاسلامية - 2	خدمة المساجد والأئمة	120278640
	انعاش المواسم والارشادات الدينية	2732075
	شعيرة الحج	89651646
	نشر الثقافة الاسلامية	19921026

مجموع مبالغ الأنشطة : 232583387

ثالثا/ برنامج التعليم الأصلي

وصف البرنامج:

هو البرنامج الذي يهتم بتطبيق سياسات القطاع في مجال العناية بالمحاظر والتعليم الأصلي ومد الجسور بينه وبين التعليم النظامي

أهداف البرنامج وأنشطته ومؤشرات أدائه:

يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى :

الهدف	النشاط	مؤشرات الأداء
الحفاظ على منظومة التعليم الأصلي باعتباره الوعاء الحاضن للثقافة والهـــــوية الإسلامية الجامعة للبلد.	- **فتح ودعم 1300 محظرة** - تقديم تعويضات مالية شهرية لصالح 316 من شيوخ المحاظر التقليدية	- **أعداد الطلبة المستفيدين من هذه المحاظر**
عصرنة وتنظيم التعليم الأصلي	- **اعداد قانون للتعليم الأصلي** - تأهيل 500 تلميذ للمشاركة في امتحانات الباكالوريا الأصلية للسنة الدراسية 2026 2027. - استقبال 270 تلميذا عن طريق المسابقة لدخول السنة الأولى من المعاهد الجهوية للتعليم الأصلي 2026/ 2027	- **إعداد مشروع القانون** - **عدد المستفيدين** - **أعداد المترشحين وأعداد المقبولين**

ويتكون هذا البرنامج من النشاطين الأساسيين التاليين بالمبلغين التاليين:

التعليم الأصلي - 3	صون التعليم الأصلي	13751180
	الربط بين التعليم الأصلي والتعليم العصري	51471442

مجموع مبالغ الأنشطة: 65222622

رابعا/ برنامج محو الأمية والتكوين المهني

وصف البرنامج:

هو البرنامج المعني بتطبيق سياسات القطاع في المجالات المتعلقة بمحو الأمية والتكوين المهني لخريجي المحاظر

أهداف البرنامج ومؤشرات الأداء:

يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى :

الهدف	النشاط	مؤشرات الأداء
- **تنفيذ سياسات الدولة في مجال محو الأمية**	- محو الامية عن 2500 أمي من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق موزعين بين 100 فصل دراسي - إعداد نص تنظيمي ينظم برنامج محو الأمية.	**عدد المستفيدين**
إعداد طلبة المحاظر لاكتساب مهن وحرف تمكنهم من ولوج سوق العمل.	- تكوين حوالي 200 من طلاب المحاظر في تخصصات مهنية لدمجهم في الحياة الشطة - بناء ورشتين وترميم سكن المكونين	**عدد المستفيدين** **محاضر استلام العمل**

ويتكون هذا البرنامج من النشاط الأساسي التالي:

محاربة الأمية، والتعليم المهني لطلاب المحاظر	محو الأمية	**4531277**
	التكوين المهني	**18632314**

مجموع مبلغ النشاط هو: 22937030

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

42

المشروع السنوي للأداء

الفهرس

المقدمة
الفهرس

العنوان: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري
النطاق العام
النصوص المرجعية الرئيسية
الإصلاحات الرئيسية
العناصر الرئيسية للسياق والتحليل الاستراتيجي
ملخص اعتمادات العنوان

برنامج الدعم

عرض للبرنامج
نطاق البرنامج
ض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الإستراتيجي
العرض الإستراتيجي للبرنامج
العرض الأهداف الإستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
الميزانيـة المقترحة
مقترح الوظائف
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات الاستثمار

برنامج التعليم العالي

عرض للبرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة و الأنشطة الفرعية
الإطار الإستراتيجي
العرض الإستراتيجي للبرنامج
العرض الأهداف الإستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
الميزانيـة المقترحة
مقترح الوظائف
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات الاستثمار

برنامج البحث العلمي والابتكار

عرض للبرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الإستراتيجي
العرض الإستراتيجي للبرنامج
العرض الأهداف الإستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
الميزانيـة المقترحة

برنامج الخدمات الجامعية

عرض للبرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الإستراتيجي
العرض الإستراتيجي للبرنامج
العرض الأهداف الإستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
الميزانيـة المقترحة
مقترح الوظائف
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات الاستثمار

المقدمة

ينظم عرض الميزانية القائمة على الأداء مجالات عمل الدولة وفقًا لإطار السياسات العامة، واستنادًا إلى تسمية هيكلية تضم: العنوان (الوزارة) / البرنامج / النشاط / النشاط الفرعي.

- **العنوان** هو عبارة عن الوزارة المعنية ويضم مجموعة برامجها. وهو وحدة التصويت على المخصصات الميزانوية طبقا للمادة 49 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية).

- **البرنامج** ويضم المخصصات الضرورية الموجهة لتنفيذ مجموعة منسجمة من الأنشطة التابعة لنفس الوزارة، والتي ترتبط بها مجموعة من الأهداف والنتائج المتوقعة والتي تخضع للتقييم حسب مؤشرات الأداء. يُعد البرنامج وحدة التخصص في مخصصات الميزانية (المادة 25 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية). بالنسبة للوزارة، يُميّز بين البرامج المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة وبرنامج الدعم المسؤول عن دعم برامج السياسة العامة.

- **النشاط** ويمثل أحد جوانب السياسة العامة ويشكل مستوى تفصيل البرنامج.

- **النشاط الفرعي** ويمثل المستوى العملي الأكثر دقة ويوضح اتجاه المخصصات المالية الموجهة لتنفيذ الأنشطة.

يتم إلحاق الخطة السنوية للأداء بمشروع قانون المالية. وتحدد من جهة الحاجيات المالية والبشرية المبررة للسنة القادمة؛ ومن جهة أخرى التزامات الأداء الخاصة المرتبطة بهذه الحاجيات.

وبمجرد اعتماد الميزانية، تُشكّل الخطة السنوية للأداء وثيقة مرجعية للعمل العمومي للسنة محددة في الوقت نفسه وبشكل دقيق الموارد المالية المُخصّصة والنتائج المتوقعة.

وتتضمن الخطة السنوية للأداء عرضا استراتيجيا للوزارة وملخصا للاعتماد المالي المقترح لكل برنامج ونشاط، مع التمييز بين اعتماد الالتزام واعتماد الدفع.

ويُفصَّل كل برنامج حسب:
- تقديمه العام والاستراتيجي؛
- إطاره الاستراتيجي وأهدافه؛
- موارده المالية والبشرية؛
- تبرير الاعتمادات المخصصة حسب طبيعة الصرف والنشاط.

العنوان: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري

اسم الوزير: يعقوب أمين

النطاق العام

طبقا للمادتين الأولى ُ والثالثة من القانون رقم 2010-043 الصادر بتاريخ 21 يوليو 2010) يشكل التعليم العالي والبحث العلمي رافعة أساسية للتنمية الوطنية، لإنتاج ونشر المعرفة وكذا تكوين وتثمين رأس المال البشري.

ويساهم في التنمية الوطنية من خلال التكامل بين مختلف قطاعات الإنتاج والانفتاح على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرتكز على تعاليم الدين الإسلامي واحترام القيم الإنسانية العالمية لحقوق الإنسان، والتسامح، والانفتاح على الثقافات الأخرى، وحرية الفكر والإبداع والابتكار، في إطار الاحترام الصارم للضوابط الأكاديمية للموضوعية والدقة العلمية والنزاهة الفكرية؛ تكافؤ الفرص والإنصاف بين جميع المواطنين في الولوج إلى المعرفة والتكوين.

كما يسعى أيضا إلى تكوين الكفاءات وتطويرها، وتنمية ونشر المعارف في جميع مجالات العلم، لضمان استفادة الجميع من التقدم العلمي؛ النهوض بالبحث العلمي والابتكار؛ تثمين التراث الثقافي الوطني وترسيخ القيم الإسلامية؛ المساهمة في تحسين وسائل الإنتاج والتحكم في التقنيات الحديثة لضمان استغلال عقلاني للمصادر الطبيعية الوطنية وتعزيز إسهام العلوم واللغات في التنمية المستدامة.

ووفقا للمادة الثانية من المرسوم رقم 2025-045 الصادر بتاريخ 31 يناير 2025 يُكلَّف وزير التعليم العالي باقتراح استراتيجيات وبرامج تنمية القطاع وتحسين جودة نظام التعليم العالي والبحث العلمي؛ إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية في مجال البحث العلمي؛ تطوير عروض التكوين لتتوافق مع حاجات البلد؛ تحديد شروط فتح مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة وشروط الولوج إليها، تطوير وتنظيم وتأطير البحث العلمي؛ واعتماد البرامج والشعب وتوجيه الطلاب وتحسين الخدمات الجامعية وترقية التعليم العالي الخاص. وأخيرا يضمن متابعة مؤشرات القطاع لتعزيز الحكامة والاشراف على التعليم العالي والبحث العلمي.

ووفقا للمادة الثالثة من المرسوم رقم 2025-045 الصادر بتاريخ 31 يناير 2025 يمارس وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وفقاً لما تنص عليه القوانين والأنظمة، صلاحيات الوصاية أو المتابعة على المؤسسات العمومية والخاصة والهيئات الأخرى العاملة ضمن مجالات اختصاص القطاع. كما يمارس الوصاية الأكاديمية على جميع المؤسسات الخاضعة لوصاية مشتركة مع وزارات أخرى، وذلك على النحو التالي:

أولا: **مؤسسات البحث العلمي**

إشراف مشترك مع	*المؤسسات*	تاريخ الإنشاء
وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والموانئ	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	2007
	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1979
وزارة الصحة	المعهد الوطني للبحوث في مجال الصحة العمومية	1978
وزارة الثروة الحيوانية	المكتب الوطني للبحوث وتنمية الثروة الحيوانية	1973
وزارة الزراعة والسيادة الغذائية	المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية	1974
وزارة المعادن والصناعة	الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية	1980

ثانيا مؤسسات التعليم العالي

إشراف مشترك مع	المؤسسات		تاريخ الإنشاء
وزارة الدفاع وشؤون المتقاعدين وأبناء الشهداء	مجموعة البوليتكنيك	المدرسة العليا متعددة التقنيات	2015
		المعهد التحضيري لكبريات مدارس المهندسين	2015
		المعهد العالي للهندسة الميكانيكية	2018
		المعهد العالي لمهن البناء والأشغال العامة والعمران	2016
		المعهد العالي لمهن الإحصاء	2019
		المعهد العالي لمهن الطاقة	2020
	الأكاديمية العسكرية المشتركة		2021
	المعهد العالي للإنجليزية		2016
	الأكاديمية البحرية - نواذيبو	المدرسة العليا للضباط	2014
		المعهد العالي لعلوم البحار	2014
وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	جامعة العلوم الاسلامية بالعيون	كلية الشريعة	2011
		كلية الآداب العربية والعلوم الاجتماعية	2011
		كلية أصول الدين	2014
	المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية		1979
	المحظرة الشنقيطية الكبرى – أكجوجت		2019
وزارة الصحة	المدرسة الوطنية العليا لعلوم الصحة		2000
وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية	المعهد العالي للشباب والرياضة		2014

وفقاً لأحكام المادة 30 من القانون رقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018، الذي ألغى وحل محل القانون رقم 78-011 الصادر بتاريخ 19 يناير 1978 المتعلق بالقانون العضوي لقوانين المالية يُعرّف البرنامج بأنه مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تعبّر عن سياسة عمومية محددة في منظور متوسط المدى وتتبع لنفس الوزارة أو لنفس المؤسسة.

وبما أن المادة الثانية من المرسوم رقم 2025-045 الصادر بتاريخ 31 يناير 2025 تُسند إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي مهمة إعداد وتنفيذ السياسة العامة للحكومة في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تم اعتماد هيكلة ميزانوية للقطاع بها أربعة برامج هي:

الرقم	اسم البرنامج
40	برنامج الدعم
41	برنامج التعليم العالي
42	برنامج البحث العلمي والابتكار
43	برنامج الخدمات الجامعية

ملاحظة: لضمان تغطية شاملة ومتسقة للسياسة العمومية التي تدخل في نطاق اختصاص الوزارة، من الضروري أن تشمل هذه البرامج كافة الإجراءات والتدخلات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والخدمات الجامعية، بما في ذلك تلك التي تنفذها مؤسسات أو هيئات تخضع لوصاية قطاعات وزارية أخرى.

النصوص المرجعية الرئيسية

تتمثل النصوص التوجيهية والوثائق المرجعية الرئيسية التي تحدد السياسات العمومية في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي:

1- البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية "طموحي للوطن"

يُشكّل الجزء المخصص للتعليم العالي ضمن المحور الثالث - "تنمية رأس المال البشري، ولا سيما الشباب، باعتباره قاطرة لموريتانيا الغد"- من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية "طموحي للوطن"، إطاراً توجيهياً هاماً لتطوير هذا القطاع.

ويهدف هذا الجزء، على وجه الخصوص، إلى إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية، وذلك من خلال تطوير برامج تكوينية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

2. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP)

تُشكل هذه الاستراتيجية المرجع الوطني للسياسات العامة للفترة 2016-2030، وتندرج ضمن رؤية "موريتانيا التي نريدها في أفق 2030".

وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، تتمحور التوجهات الرئيسية للاستراتيجية حول:

- تعزيز القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي؛
- ضبط أعداد الطلاب وتنظيمها؛
- تحسين الكفاءة الداخلية للنظام - ولا سيما ملاءمة التكوينات وجودتها - وكفاءتها الخارجية، وتحديداً قابلية الخريجين للتوظيف؛
- تطوير المسارات العلمية والمهنية كأولوية، لا سيما البرامج التكوينية القصيرة التي تتيح للشباب الاندماج السريع في سوق العمل؛
- زيادة أعداد الطلاب، بهدف الوصول إلى 40,000 طالب بحلول عام 2030، مقارنة بـ 19,862 طالباً في عام 2015؛
- تعزيز التوجيه المؤسسي وحوكمة نظام التعليم العالي؛
- تشجيع البحث العلمي الموجه بشكل أكبر نحو القضايا الرئيسية وأولويات التنمية في البلاد.

3. أهداف التنمية المستدامة – خطة 2030

تُعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتُمدت تحت مظلة الأمم المتحدة، إطاراً مرجعياً عالمياً لسياسات التنمية. وهي ترتكز على 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، والتي تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يشكل التعليم هدفاً محدداً من خلال الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى:

«ضمان تعليم منصف وشامل وجيد للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.» ويُعد هذا الهدف إطاراً مرجعياً لتحسين فرص الالتحاق بالتعليم، وجودته، والإنصاف والشمول في مختلف مستويات النظام التعليمي، بما في ذلك التعليم العالي.

4. وثيقة سياسة قطاع التربية والتكوين (2022-2032)

تحدد هذه الوثيقة التوجهات الوطنية الرئيسية الرامية إلى ضمان تحويل المنظومة التربوية والارتقاء بها.

وتتمحور بصفة خاصة حول المحاور التالية:

- تطوير مدرسة عادلة ودامجة ومرنة؛
- تطوير عرض التعليم ما قبل المدرسي؛
- النهوض بالتعليم الأصلي؛

- ترسيخ التعليم الأساسي الممتد لتسع سنوات وإعادة هيكلة التعليم الثانوي؛
- تعزيز اللغات الوطنية كرافعة لمدرسة موحدة؛
- تحسين الإدماج المهني للخريجين؛
- تحسين حكامة المنظومة التربوية وتدبيرها، والارتقاء بمهنة التدريس؛
- تحسين جودة بيانات المنظومة التربوية واتساقها واستغلالها، بما يعزز آليات القيادة واتخاذ القرار.

5. البرنامج الوطني الثالث لتنمية قطاع التعليم (PNDSE III، 2023-2030)

يُشكل هذا البرنامج إطاراً استراتيجياً مرجعياً لتطوير النظام التعليمي الوطني؛ إذ يأتي استكمالاً للبرنامجين السابقين (PNDSE I وII)، وينسجم بصفة خاصة مع "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك" (SCAPP) ومع القانون التوجيهي للنظام التعليمي الوطني.

وقد أُعِدَّ البرنامج وفق مقاربة تشاركية ترتكز على مشاورات وطنية وتشخيص مشترك للقطاع، وهو يغطي منظومة التعليم بأكملها، بدءاً من التعليم ما قبل المدرسي ووصولاً إلى التعليم العالي، فضلاً عن التكوين التقني والمهني والتعليم غير النظامي.

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى:

- ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على فرص التعليم؛
- تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم والتكوين بما يضمن تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل؛
- تعزيز حكامة وفعالية وشفافية المنظومة التعليمية.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، ينص هذا البرنامج بصفة خاصة على توسيع وتنويع عروض التكوين، وتحسين الفعالية الداخلية والخارجية للمؤسسات، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، فضلاً عن تعزيز الإنصاف الاجتماعي من خلال آليات ملائمة للمنح والخدمات الاجتماعية الجامعية.

وأخيراً، يولي هذا البرنامج اهتماماً خاصاً للقضايا الشاملة، ولا سيما مرونة النظام التعليمي، وإدماج اللاجئين، وضمان الحصول على تعليم دامج للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة؛ وهو بذلك يجسد الطموح إلى بناء نظام تعليمي وطني أكثر إنصافاً وشمولاً ومرونة وفعالية.

6. القانون رقم 043-2010 الصادر بتاريخ 21 يوليو 2010 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي

يُعد هذا القانون الإطار القانوني الرئيسي المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي في موريتانيا؛ إذ يحدد مهام القطاع ومبادئه وأهدافه، فضلاً عن القواعد المتعلقة بتنظيمه وحوكمته وآليات عمله.
يتألف القانون من 68 مادة موزعة على عشرة أبواب، ويتناول على وجه الخصوص التعليم العالي العام والخاص، والبحث العلمي، والمجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، والموظفين، والطلاب، والخدمات الجامعية، والتدابير التحفيزية. وبذلك، يشكل هذا القانون الركيزة القانونية المرجعية لتنظيم القطاع وتطويره، حيث يحدد مسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة، بالإضافة إلى حقوق وواجبات الموظفين والطلاب.

7. القانون رقم 028-2016 المؤرخ في 29 يوليو 2016

يقضي هذا القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 043-2010 المؤرخ في 21 يوليو 2010 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. ويهدف إلى تحديث ومواءمة بعض أحكام الإطار القانوني المنظّم للقطاع، وذلك لمواكبة تطوره المؤسسي والتنظيمي.

8. المرسوم رقم 045-2025 المؤرخ في 31 يناير 2025

يحدد هذا المرسوم صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا تنظيم الإدارة المركزية للوزارة. ويُعد النص التنظيمي الرئيسي الذي يحدد نطاق اختصاص الوزير ومسؤولياته في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن تنظيم ومهام مختلف هياكل الإدارات المركزية للوزارة.

9. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في أفق 2030

تُشكل هذه الاستراتيجية الإطار المرجعي لتطوير المنظومة الوطنية للتعليم العالي، وتتمحور حول أربعة محاور استراتيجية هي:

- تحسين فرص الولوج إلى التعليم العالي وتنويع عروض التكوين؛
- تحسين حكامة منظومة التعليم العالي؛
- تعزيز الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي؛
- دعم الطابع المهني وتنمية ريادة الأعمال.
- ويرتكز تنفيذ هذه الاستراتيجية على رافعتين أساسيتين وشاملتين هما:
- تعزيز التحول الرقمي في التعليم العالي؛
- تطوير وترسيخ منظومة ضمان الجودة.

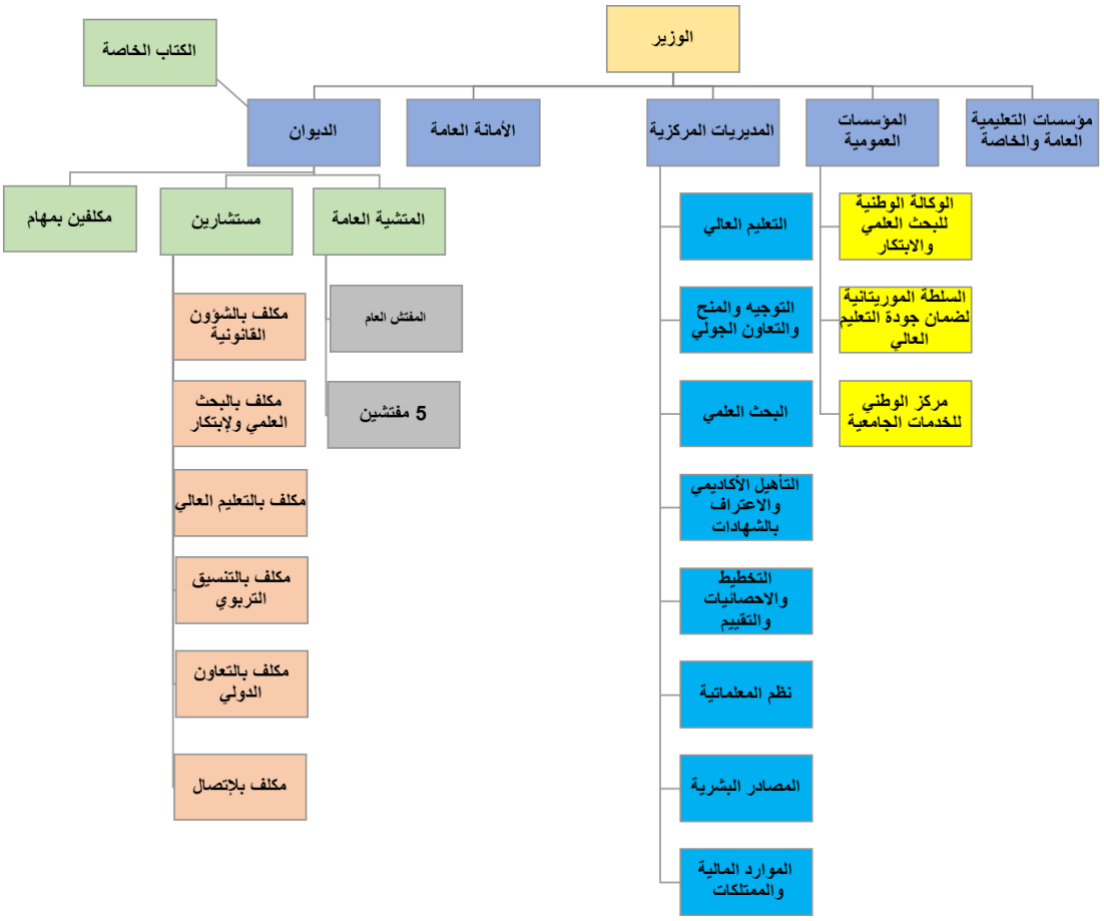
ولضمان التنفيذ العملي للاستراتيجية، تم إعداد خطة عمل للفترة الممتدة من 2023 إلى 2026، تتيح ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات ملموسة وتُسهّل عمليات تتبعها وتقييمها.

10. الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار

تُشكل هذه الاستراتيجية الإطار المرجعي لتوجيه وتطوير وتثمين البحث العلمي والابتكار في موريتانيا. وتتألف هذه الاستراتيجية من أربعة محاور رئيسية هي:

- السياق العام للبحث العلمي والابتكار في موريتانيا، حيث تم استعراض الوضع الراهن وأبرز المنجزات وتحديات القطاع؛
- التوجهات الاستراتيجية والتوصيات، التي تحدد الأولويات والتدابير الرئيسية الواجب تنفيذها لتعزيز المنظومة الوطنية للبحث والابتكار؛
- مجالات البحث والابتكار، حيث تم تحديد المجالات ذات الأولوية بناءً على احتياجات التنمية الوطنية ورهاناتها؛
- الخطة الوطنية للعمل في مجال البحث والابتكار (2022-2026)، التي سترجم التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات عملية وتحدد التدخلات الرئيسية المزمع تنفيذها خلال هذه الفترة.

وعملاً بأحكام المرسوم رقم 045-2025 المؤرخ في 31 يناير 2025، وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنظيماً إدارياً يهدف إلى ضمان تنفيذ التوجهات الاستراتيجية والسياسات العمومية الداخلة في نطاق اختصاصها يكون على النحو التالي:



بالإضافة إلى هذه البنية التنظيمية، توجد مؤسسات تعليمية عمومية تابعة حصرياً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي كالتالي:

المؤسسات		تاريخ الإنشاء
جامعة نواكشوط	كلية العلوم والتقنيات	1995
	كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان	2006
	كلية الاقتصاد والتسيير	2025
	كلية العلوم القانونية والسياسية	2025
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية	1981
	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	2025
جامعة نواذيبو	كلية العلوم والتكنولوجيا	2025
	كلية الحقوق والاقتصاد والتسيير	
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	
	المعهد العالي للتكنولوجيا الحيوية	
المدرسة العليا للتعليم		1970
المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات		2009
المدرسة العليا للزراعة والبيطرة (سابقاً: المعهد العالي للتعليم التكنولوجي) بروصو		2026
المعهد العالي المهني للغات وللترجمة والترجمة الفورية بمدينة نواذيبو		2014
المعهد العالي للرقمنة		2021
مدرسة نواكشوط للأعمال		2023
المعهد العالي للهندسة الصناعية		2025

وتضاف إلى هذه البنية الإدارية هيئتان استشاريتان تساهمان في توجيه ومتابعة ومواكبة السياسات العمومية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وهما:

- المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار، المُنشأ بموجب المرسوم رقم 2023-053 الصادر بتاريخ 1 مارس 2023، والمكلف بصفة خاصة بمتابعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال البحث العلمي والابتكار (المادة الأولى من المرسوم رقم 2023-053)؛
- المجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، المُنشأ بموجب المرسوم رقم 2015-119 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2015، وهو هيئة استشارية مكلفة بإبداء الرأي بشأن المسائل التربوية والأكاديمية، وكذلك في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي (المادة 2 من المرسوم رقم 2015-119.

الإصلاحات الرئيسية

تركّز الإصلاحات ذات الأولوية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الإجراءات التالية:

- إصلاح يهدف إلى ترشيد وتفعيل تسيير مؤسسات التعليم العالي من خلال:
  - مراجعة النصوص المؤسسة لمؤسسات التعليم العالي؛
  - تفعيل الأحكام المتعلقة بعقود البرامج المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل؛
  - تعزيز قدرات المسيرين في مؤسسات التعليم العالي.
- إصلاح يهدف إلى تحقيق السيادة الوطنية في مجالي التعليم والتكوين من خلال زيادة القدرة على استيعاب المتحصلين على البكالوريا ؛
- إصلاح يهدف إلى تنويع وزيادة عروض التكوين؛
- إصلاح في مجال البنى التحتية يقوم على إنشاء مؤسسات جديدة في مختلف أنحاء البلاد لمواكبة سياسة التوسيع الطموحة واللامركزية في نظام التعليم العالي؛
- إصلاح لترسيخ ثقافة التقييم عبر السلطة الموريتانية لضمان الجودة في التعليم العالي والخلايا المخصصة لضمان الجودة التي تم إنشاؤها داخل مؤسسات التعليم العالي؛
- إصلاح يهدف إلى تنفيذ سياسة خاصة لترقية المساواة بين الجنسين في التعليم العالي على جميع المستويات: من الولوج إلى التكوين، إلى التوظيف، وتسيير المسار المهني للنساء المدرسات، وصولاً إلى تسيير النظام التربوي نفسه؛
- إصلاح يتعلق بتسيير الخدمات الجامعية بما يضمن تطبيق أحكام المادة (61) من القانون رقم 2010-043، التي تنص على أن "المركز الوطني للخدمات الجامعية مكلف بتقديم الخدمات الاجتماعية لطلبة مؤسسات التعليم العالي العمومية داخل التراب الوطني"؛
- إصلاح النظام الوطني للبحث والابتكار ويهدف إلى إقامة نظام فعال ومتميز ومنفتح يستجيب لأولويات التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة. وتتمثل أهداف هذه الاصلاحات في دعم التميز والإشعاع العلمي، عبر مواصلة دعم هياكل البحث، وتوجيه نشاطاتها نحو الأولويات الوطنية، وربط تمويلها بالإنتاج العلمي وتأثيره على البيئة الاقتصادية والاجتماعية، واعتماد معايير موضوعية لذلك، ومواكبة هياكل البحث للحصول على الاعتماد.

وتشمل هذه الإصلاحات ما يلي:

- تنويع عروض التكوين في سلك الدكتوراه من خلال إنشاء مدارس دكتوراه جديدة؛
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمدارس الدكتوراه، ولا سيما في جامعة نواكشوط؛
- تعزيز المنظومة الوطنية للتكوين في سلك الدكتوراه والإنتاج العلمي؛

- دعم ومواكبة هياكل البحث القائمة لتمكينها من التطور لتصبح وحدات مشتركة أو مختبرات بحثية؛
- وضع آليات موضوعية لتقييم هياكل البحث وتمويلها، ترتكز على جودة إنتاجها العلمي وأثرها الاقتصادي والاجتماعي؛
- مواكبة هياكل البحث في مسار اعتماد أنشطتها والاعتراف بها.

العناصر الرئيسية للسياق والتحليل الاستراتيجي

شهد نظام التعليم العالي والبحث العلمي الوطني خلال السنوات الأخيرة توسّعاً سريعاً وتعزيزاً في هيكلته. فقد أدّى الارتفاع المستمر في أعداد الطلبة إلى تنويع العروض الأكاديمية وافتتاح مؤسسات جديدة، مثل مدرسة نواكشوط للأعمال، والمعهد العالي للهندسة الصناعية،والمدرسة العليا للزراعة والبيطرة وإصلاح المدرسة العليا للأساتذة، وتخصص طب الأسنان، فضلاً عن إنشاء عدة مدارس دكتوراه متخصصة. كما شهد القطاع إدخال تكوينات مبتكرة مثل الماستر في الذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للرقمنة، ويُعدّ افتتاح جامعة نواذيبو عام 2025 خطوة مهمة نحو تعزيز اللامركزية وتكييف التكوين مع احتياجات سوق العمل المتجددة.

وفي الوقت ذاته، تضاعفت القدرة الاستيعابية في التخصصات الاستراتيجية مثل الطب والهندسة والرقمنة، مما ساهم في تحسين الولوج وتنويع المسارات. كما تم تعبئة تمويلات كبيرة لإنشاء مؤسسات جديدة داخل البلاد في إطار سياسة اللامركزية الهادفة إلى تعزيز مساهمة التعليم العالي في التنمية المحلية.

وبالموازاة مع ذلك، تم إصلاح سياسة المنح الوطنية بعمق من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والشمول، عبر توسيعها لتشمل الطلبة المسجلين في السجل الاجتماعي والملتحقين بالمؤسسات الداخلية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى مضاعفة عدد المستفيدين من المنح كما تم اتخاذ إجراءات اجتماعية مثل تعميم التأمين الصحي على جميع الطلبة ومجانية النقل الحضري للطلبة المسجلين في السجل الاجتماعي.

وعلى الصعيد المؤسسي والتنظيمي، أصبح القطاع يمتلك إطاراً قانونياً وهيكلاً قوياً للحكامة، من خلال قانون التعليم العالي والبحث العلمي (2010 والمعدل في 2016)، والمراسيم المنظمة لنظام الليصانص–ماستر–دكتوراه (LMD) وشهادة المهندس، إضافة إلى النصوص المنظمة للبحث العلمي. وقد مكنت هذه التوجهات من إنشاء هيئات رئيسية مثل المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار، والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، والسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي، التي تضطلع بأدوار التقييم والتمويل والتنظيم.

ورغم هذه الإنجازات، لا يزال النظام يواجه تحديات مستمرة، منها: ارتفاع أعداد الطلبة و نسب الرسوب والانقطاع، عدم التوافق النسبي بين تخصص الشهادات واحتياجات سوق العمل، صعوبة إدماج الخريجين، والفوارق الجهوية في الولوج إلى التكوين.

وفي ظل القيود المالية، تركّز الخيارات الاستراتيجية على تنظيم تدفق الطلبة، وتعزيز المسارات المهنية والعلمية والتقنية، وتحسين جودة التعليم، وتحديث البنى التحتية، وتقوية قابلية التشغيل والبحث التطبيقي، مع تعبئة التعاون الإقليمي والدولي لدعم التمويلات الوطنية.

ملخص اعتمادات العنوان

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
رقم وتسمية البرامج والنشاط	المفتوحة في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة ل 2027	المصادق عليها في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة في 2027
البرنامج رقم 1: الدعم	**250 000 000**	**227 000 000**	**179 515 362**	**177 023 972**
النشاط رقم 1: التوجيه	250 000 000	227 000 000	161 358 069	158 866 679
النشاط رقم 2: التنسيق	0	0	18 157 293	18 157 293
البرنامج رقم 2: التعليم العالي	**12 000 000**	**47 000 000**	**1 193 834 036**	**1 236 626 408**
النشاط رقم 1: تسيير إجراءات التأهيل الأكاديمي والاعتراف بالشهادات	0	0	1 549 677	1 549 677
النشاط رقم 2: إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي	0	0	2 223 830	2 223 830
النشاط رقم 3: تسيير مؤسسات التعليم العالي	12 000 000	47 000 000	1 190 060 529	1 232 852 901
البرنامج رقم 3: البحث العلمي والابتكار	**0**	**0**	**41 163 807**	**49 170 823**
النشاط رقم 1: توجيه، برمجة وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار	0	0	3 348 591	3 207 601
النشاط رقم 2: تطوير البحث العلمي والابتكار	0	0	37 815 216	45 963 222
البرنامج رقم 4: الخدمات الجامعية	**127 400 000**	**138 000 000**	**799 697 517**	**878 846 431**
النشاط رقم 1: دعم الطلاب في الخارج	0	0	165 703 880	152 719 642
النشاط رقم 2: دعم الطلاب داخل الوطن	127 400 000	138 000 000	633 993 637	726 126 789
المجموع العام للعنوان	**389 400 000**	**412 000 000**	**2 214 210 722**	**2 341 667 634**

(1) تمثل الاعتمادات الواردة في هذا العمود المبالغ المدرجة في آخر قانون مالية مصادق عليه.

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
رقم واسم البرامج والأجزاء	المفتوحة في ق.م.م 2025 (1)	المطلوبة ل 2026	المصادق عليها في ق.م.م 2025(1)	المطلوبة في 2026
البرنامج رقم 40: الدعم	**250 000 000**	**227 000 000**	**179 515 362**	**177 023 972**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	59 624 787	57 133 397
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	56 158 216	56 158 216
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	3 732 359	3 732 359
الجزء 6: نفقات الاستثمار	250 000 000	227 000 000	60 000 000	60 000 000
البرنامج رقم 41: التعليم العالي	**12 000 000**	**47 000 000**	**1 193 834 036**	**1 236 626 408**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	784 605 351	830 384 486
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	328 414 094	316 396 654
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	68 814 591	77 845 268
الجزء 6: نفقات الاستثمار	12 000 000	47 000 000	12 000 000	12 000 000
البرنامج رقم 42: البحث العلمي والابتكار	**0**	**0**	**41 163 807**	**49 170 823**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	2 548 928	10 667 938
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	38 614 879	38 502 885
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0
البرنامج رقم 43: الخدمات الجامعية	**127 400 000**	**138 000 000**	**799 697 517**	**878 846 431**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	35 908 580	36 747 732
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	206 070 437	206 070 437
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	522 718 500	581 028 262
الجزء 6: نفقات الاستثمار	127 400 000	138 000 000	35 000 000	55 000 000
المجموع العام للعنوان	**389 400 000**	**412 000 000**	**2 214 210 722**	**2 341 667 634**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	882 687 646	934 933 553
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	629 257 626	617 128 192
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	595 265 450	662 605 889
الجزء 6: نفقات الاستثمار	389 400 000	412 000 000	107 000 000	127 000 000

(1) تمثل الاعتمادات الواردة في هذا العمود المبالغ المدرجة في آخر قانون مالية مصادق عليه.

برنامج الدعم

عرض للبرنامج

نطاق البرنامج

يشمل برنامج الدعم مجموعة من المهام والأنشطة المتعلقة بالإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والتي تُصنف بشكل رئيسي في مجالين رئيسيين: الإدارة والتنسيق.

وللتنفيذ الأمثل لهذه الأنشطة، يجب على الوزارة ضمان حوكمة أفضل للقطاع من خلال إطار تنظيمي مناسب، وإدارة سليمة للموارد، وتواصل فعال، وسياسة للشفافية والمساءلة.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين إدارة المصادر البشرية والموارد المادية والمالية؛ والرقابة والتفتيش والتقييم؛ وإجراء الدراسات الاستشرافية؛ وتسهيل وتنسيق أنشطة الإدارات؛ وأمن وموثوقية نظام تكنولوجيا المعلومات. كما يقدم هذا البرنامج الدعم لبرامج الوزارة التشغيلية الأخرى، ويتيح تقييم أدائها. ويشمل المسؤوليات المتداخلة لتنفيذ العديد من البرامج.

ويتألف هذا البرنامج بشكل أساسي من هياكل متعددة القطاعات مسؤولة، من بين أمور أخرى، عن دعم مديري برامج الوزارة في تنفيذ أعمالهم.

وترتبط بهذا البرنامج الهياكل الإدارية الرئيسية والجهات الفاعلة التالية:

البرنامج	النشاط	الإدارات المرتبطة	الفاعلين
الدعم	القيادة	الديوان	
		المفتشية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي	
	التنسيق		السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي
		مديرية التخطيط والإحصاء والتقييم	
		مديرية الموارد المالية والممتلكات	
		مديرية المصادر البشرية	
		مديرية نظم المعلوماتية	

مسؤول البرنامج: الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 1: القيادة

يشمل هذا النشاط الأنشطة الفرعية والهياكل المعنية التالية:

الانشطة الفرعية	الهياكل المعنية
مستحقات الاشخاص	الديوان
النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال	الديوان
لجنة فتح وتقييم العروض	الديوان
المستشارين الثقافيين	الديوان
المجلس الوطني للتعليم العالي	الديوان
دعم التظاهرات العلمية	الديوان
أعباء الايجار	الديوان
المشاركات الخارجية	الديوان
أعباء الاتصالات	الديوان
لجنة الصفقات والخلية الداخلية	الديوان
اقتناء تجهيزات مختبرات التعليم العالي	الديوان
المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار	الديوان
متابعة المؤسسات العمومية والخاصة -المفتشية	المفتشية العامة

النشاط رقم 2: التنسيق

يشمل هذا النشاط الأنشطة الفرعية والهياكل المعنية التالية:

الانشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التسيير المالي وصيانة البني التحتية والأصول	مديرية الموارد المالية والممتلكات
إجراء دراسات استشرافية	مديرية التخطيط ولإحصائيات والتقييم
أمن واستمرارية نظام تكنولوجيا المعلومات	مديرية نظم المعلماتية
إدارة المسارات المهنية والاكتتاب والتدريب المستمر للأشخاص	مديرية المصادر البشرية
السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي	السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي

العرض الإستراتيجي للبرنامج

التحليل الإستراتيجي

يقوم برنامج الدعم بدعم البرامج التشغيلية في تحقيق أهدافها، واضعًا الأداء والتحديث والشفافية في صميم أعماله. ويهدف هذا النهج إلى ضمان إدارة دقيقة، وتخصيص أمثل للموارد، وتعزيز مساءلة الجهات المعنية.

ويجمع هذا البرنامج جميع الإدارات التي تقدم الدعم الأفقي لجميع برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ويضمن التنسيق بين هذه البرامج، وكذلك مع الإدارات الوزارية الأخرى. ويعتمد هذا التنسيق على عمليات مُحسّنة وتواصل سلس لضمان التآزر الفعال والاستخدام الأمثل للموارد.

ويسعى هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف هي:

- تعزيز حوكمة نظام التعليم العالي والبحث العلمي؛
- ضمان انتظام وكفاءة تشغيل نظام التعليم العالي والبحث؛
- تعزيز ثقافة ضمان الجودة.

ويركز هذا البرنامج على:

- التبسيط والشفافية في إدارة المصادر (البشرية والمالية) المخصصة للقطاع؛
- تحسين التواصل الداخلي من خلال إنشاء إطار استشاري لإدارة القطاع؛
- اعتماد نظام لتقييم الأداء وجودة الإدارة لهياكل القطاع؛
- تصميم وتنفيذ نظام لضمان الجودة متوافق مع أهداف ومتطلبات نظام التعليم العالي والبحث العلمي؛
- رقمنة القطاع من خلال تبني التقنيات الجديدة لإحداث ثورة في العمليات الداخلية وتحسينها، ورفع مستوى الأداء، وتحقيق أهداف محددة؛
- اعتماد الإدارة القائمة على النتائج كمنهج عام؛
- وضع خطة عمل مفصلة تتضمن مؤشرات، ومواعيد نهائية دقيقة، ونظامًا فعالًا للرصد والتقييم.

وقد اضطلعت الإدارة في السنوات الأخيرة بالأنشطة التالية:

- على مستوى ديوان الوزير:

وفقًا لأحكام المادة 15 من المرسوم رقم 93-075 الصادر في 6 يونيو 1993، قررت الأمانة العامة، بناءً على تعليمات الوزير، أن يجتمع مجلس الإدارة (الذي يرأسه الوزير أو، بتفويض منه، الأمين العام، ويضم مديري المشاريع والمستشارين الفنيين والمديرين) مرتين شهريًا (المذكرة الإدارية رقم 062 الصادرة في 29 يوليو 2025). وبالتوازي مع ذلك، تقرر عقد اجتماع شهري مع المفتش العام وجميع رؤساء مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

على صعيد الرقابة التسييرية:

نُظِّمت مهام للتقييم والتشخيص شملت المديريات المركزية ومؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة، وذلك بهدف:

- تقييم مدى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل؛
- تحليل وضع الموارد البشرية والوسائل المادية الموضوعة تحت تصرف مختلف الهياكل؛

- جرد وتقييم أدوات التسيير المعتمدة؛
- تقييم مستوى تنفيذ النفقات
- إجراء تشخيص لسير العمل الأكاديمي، لا سيما في مجالي التدريس والبحث، وكذلك إجراء تشخيص لحالة البنية التحتية والبيئة والسلامة داخل مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة؛
- تحديد وتحليل العقبات والإكراهات الرئيسية التي قد تعيق تحقيق الأهداف المحددة؛
- صياغة مقترحات وتوصيات تهدف إلى تحسين سير العمل والأداء والفعالية لدى الهياكل المعنية.

- في مجال إدارة المصادر البشرية:

في إطار إصلاح الإدارة العامة، ينصّ الركن الأول من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية "طموحي للوطن" على إجراء تدقيق تنظيمي لأجهزة الدولة، يُفضي إلى صياغة إطار تنظيمي مناسب يهدف إلى تبسيط هياكل الإدارة العامة وتحسين إدارة مصادرها البشرية والمادية.

ولهذا الغرض، كُلّفت المفتشية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، ومديرية المصادر البشرية، ومديرية نظم المعلوماتية بتنظيم بعثات مشتركة إلى مديريات ومؤسسات الوزارة من أجل:

- إجراء تدقيق لتحديد نقاط القوة والضعف في إدارة المصادر البشرية الحالية داخل هذه الهياكل؛
- اقتراح وتنفيذ قاعدة بيانات على مستوى المديرية لتجميع البيانات المتعلقة بجميع موظفي الوزارة.

علاوة على ذلك، تم تشكيل لجنة برئاسة الأمين العام بموجب المذكرة الإدارية رقم 053 المؤرخة في 16 يونيو 2026، وتُعنى هذه اللجنة بدراسة الملفات الإدارية وتقييم أداء الموظفين العاملين في ديوان الوزارة والمديريات المركزية التابعة لها.

ولقد باشرت الوزارة اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تحسين ظروف عمل الأساتذة وتعزيز قدرات التأطير في قطاع التعليم العالي. وفي هذا الإطار، تقررت زيادة هامة في رواتب أساتذة التعليم العالي، صُرفت على ثلاث دفعات متتالية خلال الأعوام 2022 و2023 و2024.

وعلاوة على ذلك، تم توظيف 100 أستاذ جامعي في عام 2024، مما عزز بشكل ملموس قدرات التدريس والتأطير في مختلف مؤسسات التعليم العالي. ويجري حالياً الإعداد لتوظيف 120 أستاذاً إضافياً، وذلك لمواصلة تعزيز الهيئة التدريسية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاع.

وستتيح نتائج هذه المهام والأعمال تحديد أوجه القصور التنظيمي واقتراح التدابير اللازمة لتحسين إدارة الموارد البشرية، وترشيد القوى العاملة، وتعزيز أداء الإدارة في الوزارة.

- وفي مجال إدارة مؤسسات التعليم العالي:

وسعيًا لتحسين كفاءة تسيير المؤسسات، شرعت الوزارة، بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية، في إرساء آلية عقود البرامج، الرامية إلى ترسيخ ثقافة حقيقية للأداء في إدارة التعليم العالي، وذلك تماشياً مع مقتضيات المادة 2 من القانون رقم 043-2010 المؤرخ في 21 يوليو 2010. وقد استُهلت هذه العملية بإعداد "الشروط المرجعية" الخاصة بمسار التعاقد مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي إطار تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المالية 2026، قطعت الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي مرحلة جديدة من خلال توقيع عقود أداء مع الجهات المنفذة، وذلك عبر مسؤولي البرامج التابعين لها. وتهدف هذه العقود إلى تحديد الالتزامات المتبادلة بين مسؤول البرنامج والجهة المنفذة، بما يضمن مساهمة هذه الأخيرة بشكل فعّال في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من البرنامج.

- وفي مجال جودة التعليم العالي والبحث العلمي:

يمكن استعراض أبرز إنجازات الوزارة المتعلقة بتحسين جودة التعليم العالي وذلك على النحو التالي:

- إنشاء وتفعيل "السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي" (AMAQ-ES)، المكلفة -على وجه الخصوص- بتعزيز جودة التعليم العالي والسهر على احترام المعايير والمتطلبات ذات الصلة. وقد ركزت أولى أنشطتها على مواءمة النظام الوطني للتعليم العالي مع المعايير الإقليمية والدولية في مجال ضمان الجودة. وفي إطار تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية للفترة 2026-2030، تعتزم الهيئة توسيع نطاق عمليات التدقيق والتقييم والمطابقة لتشمل تدريجياً كافة مؤسسات التعليم العالي في البلاد، سواء كانت عامة أو خاصة. وستساهم هذه الإجراءات في تحقيق أهداف "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي" في أفق عام 2030، وكذلك أهداف "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك" (SCAPP) - برنامج العمل الثالث (PA3) للفترة 2026-2030.
- إنشاء وتفعيل وحدات داخلية لضمان الجودة (CIAQ) داخل مؤسسات التعليم العالي؛ وتتمثل مهام هذه الوحدات، على وجه الخصوص، فيما يلي:
  - المساهمة في مختلف عمليات التقييم، ولا سيما تلك التي تتطلبها السلطة (AMAQ-ES)؛
  - إعداد وتنفيذ أدوات سياسة الجودة الخاصة بالمؤسسات، بما في ذلك المرجعيات، ومؤشرات الأداء، وخطط العمل، ولوحات القيادة، وأدوات التقييم الذاتي؛
  - مواكبة المؤسسات في التحسين المستمر لأدائها ومتابعة إجراءات التحسين التي تم تحديدها.
- تطوير آليات التقييم الداخلي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التكوينية. ففي الفترة الممتدة بين أكتوبر 2025 ويونيو 2026، أنجزت السلطة (AMAQ-ES) بنجاح ما مجموعه 11 عملية تقييم خارجي. وقد شملت عمليات التدقيق الدقيقة هذه تجديد اعتمادات المسارات التكوينية القائمة وتحليل مدى ملاءمة عروض التكوين الجديدة، مما يضمن مواءمة الشهادات مع احتياجات سوق الشغل؛
- إعداد وتنفيذ أدوات ومرجعيات الجودة الرامية إلى ضمان التحسين المستمر لجودة التكوينات والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة.

- وفي مجال التنظيم الإداري:

قامت الإدارة بمراجعة مجموعة من النصوص التنظيمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

-وفي مجال الرقمنة:

طورت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منصة رقمية مخصصة لإدارة توجيه الحاصلين الجدد على شهادة البكالوريا ومنح المساعدات المالية لطلاب التعليم العالي. وتندرج هذه المبادرة في إطار الجهود المستمرة لرقمنة القطاع، وتهدف بصفة خاصة إلى:

- تعزيز الشفافية في إجراءات التوجيه ومنح المساعدات المالية؛
- تحسين إمكانية تتبع القرارات الإدارية؛
- تقليص آجال المعالجة والحد من طوابير الانتظار؛
- مركزة البيانات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرار.

كما يجري حالياً تطوير منصة وطنية تجمع كافة عروض التكوين في مجال التعليم العالي.

وفي سبتمبر 2025 تم إطلاق خدمة "التسجيل وإعادة التسجيل الجامعي عبر الإنترنت - Tesjil"، المدمجة في البوابة الوطنية "خدماتي" وتتيح هذه المنصة للطلاب الآن إنجاز العمليات التالية عن بُعد:

- التسجيل وإعادة التسجيل الجامعي؛

- إدخال بياناتهم والمصادقة عليها؛
- دفع الرسوم عبر المحفظة الإلكترونية؛
- الحصول على الرقم الجامعي؛
- تحميل شهادة التسجيل وإيصال الدفع بصيغة رقمية؛
- متابعة حالة تقدم إجراءاتهم في الوقت الفعلي.

وعلاوة على ذلك، شرعت بعض المؤسسات العامة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تطوير تطبيقات رقمية تهدف إلى تحديث الإدارة البيداغوجية والإدارية والمالية.

كما عززت الوزارة القدرات الوطنية في مجالات المهن الرقمية من خلال تشغيل "المعهد العالي للرقمنة". ومن جهة أخرى، سيتم دعم عملية تحويل الممارسات البيداغوجية من قِبَل "المركز الوطني للتعليم عن بُعد والبيداغوجيا الجامعية" التابع لجامعة نواكشوط.

وتندرج كل هذه الإجراءات ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز البنى التحتية والاستخدامات الرقمية في التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي الآفاق المستقبلية، يسعى القطاع لتحسين حوكمة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تحسين:
- التنظيم الإداري للقطاع؛
- إدارة المصادر البشرية والمالية للقطاع؛
- إدارة مؤسسات التعليم العالي؛
- جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- حوكمة نظام التعليم من خلال تعزيز القدرات الإدارية وتشجيع الممارسات الموجهة نحو النتائج في إطار اتفاقيات تعاقدية فعّالة بين المؤسسات والجهات الإشرافية؛
- فعالية وكفاءة تعبئة الموارد وإدارتها لضمان نجاح تنفيذ البرامج.

وتبقى الرهانات المرتبطة بهذا البرنامج هي:
- التنفيذ السليم للسياسات العامة في مجال التعليم العالي
- النهوض بالبحث العلمي والابتكار.

الهدف 1: تعزيز حوكمة نظام التعليم العالي والبحث العلمي

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

بالنسبة لعام 2027، تتمثل النتائج المرتقبة فيما يلي:

- الحفاظ على معدل التنفيذ الإجمالي للاعتمادات عند مستوى 99%؛
- تحقيق معدل تنفيذ للاعتمادات (باستثناء كتلة الأجور) بنسبة 96%؛
- السهر على الامتثال لأحكام المادة 15 من المرسوم رقم 93-075 المؤرخ في 6 يونيو 1993، وذلك من خلال عقد 24 اجتماعاً للتنسيق أو التوجيه على مستوى ديوان الوزير.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات خطة عمل الحكومة،	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
معدل تنفيذ الرصيد	%	%104,	99	99%	99%
معدل تنفيذ الالتزامات (باستثناء الرواتب)	%	%97	96	%96	96%
عدد اجتماعات التنسيق أو التوجيه التي تُعقد سنويًا	اجتماعً	ND	36	15	24

مصدر البيانات: الديوان، مديرية الموارد المالية والممتلكات، نظام الرشاد

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- معدل تنفيذ الاعتمادات = مبلغ الميزانية التي نفّذتها الإدارة / إجمالي ميزانية الإدارة؛
- معدل تنفيذ الاعتمادات باستثناء الرواتب = مبلغ الميزانية التي نفّذتها الإدارة باستثناء الرواتب / إجمالي ميزانية الإدارة؛
- عدد اجتماعات التنسيق أو التوجيه التي تُعقد سنويًا: يتم بالعدّ البسيط.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

غير موجودة

الهدف 2: ضمان انتظام وكفاءة عمل هياكل التعليم العالي والبحث العلمي

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

تبسيط وتنشيط إدارة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تنظيم بعثات التفتيش السنوية الثماني عشرة المبرمجة لعام 2027.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 ، توقعات خطة عمل الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
عدد بعثات التفتيش السنوية المُنفّذة	المهمة	5	16	10	18

مصدر البيانات: المفتشية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي

تفاصيل المنهجية المتبعة: عدد المهام السنوية المنجزة

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

غير موجودة

الهدف 3: تعزيز ثقافة ضمان الجودة

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

النتائج المتوقعة لعام 2027 هي:
- اعتماد 50 عرضا تكوينيا جديدًا؛
- تأهيل خمس وحدات بحث جديدة؛
- اعتماد مؤسستين.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات خطة عمل الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
عدد عروض التكوين المعتمدة	**التكوين**	0	20	11	50
عدد وحدات البحث المؤهلة	**وحدة البحث**	48	46	48	53
عدد الاعتمادات	**التقييم**	0	1	1	2

مصدر البيانات: السلطة الوطنية لجودة التعليم العالي

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- عدد البرامج التكوينية المعتمدة: مجرد عدّ للبرامج التكوينية التي اعتمدتها حديثاً وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (AMAQES).
- عدد وحدات البحث: هو العدد الإجمالي للوحدات المرخص لها من قبل المجلس الوطني (CNESRS) (خلال السنة N)؛ وطريقة الحساب هي العدّ البسيط.
- عدد الاعتمادات المؤسسية: مجرد عدّ لعمليات التقييم المؤسسي.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

الجهات المشاركة في هذا البرنامج هي: السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي.

بموجب المرسوم رقم 2021-031 الصادر في 4 مارس 2021، تُكلَّف السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي بالمساهمة في ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، وتعزيز ثقافة التقييم وضمان الجودة لضمان جودته ومواءمته مع المعايير الدولية.

وبموجب المقرر رقم 0745 المؤرخ في 20 أكتوبر 2020، تم تزويد مؤسسات التعليم العالي بخلايا داخلية لضمان الجودة (CIAQ) تتولى مهام المساهمة في عمليات التقييم المختلفة - ولا سيما تلك التي تتطلبها الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي (AMAQ-ES) - وإعداد أدوات سياسة الجودة الخاصة بالمؤسسة وتنفيذها، واستغلال التقارير الداخلية والخارجية لإعداد خطط التحسين المستمر أو المساهمة فيها.

الميزانيـة المقترحة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
النشاطات والأجزاء	المفتوحة في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة ل 2027	المصادق عليها في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة في 2027
النشاط رقم 1: القيادة	**250 000 000**	**227 000 000**	**161 358 069**	**158 866 679**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	59 624 787	57 133 397
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	38 000 923	38 000 923
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	3 732 359	3 732 359
الجزء 6: نفقات الاستثمار	250 000 000	227 000 000	60 000 000	60 000 000
النشاط رقم 2: التنسيق	**0**	**0**	**18 157 293**	**18 157 293**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	18 157 293	18 157 293
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0
المجموع العام للبرنامج	**250 000 000**	**227 000 000**	**179 515 362**	**177 023 972**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	59 624 787	57 133 397
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	56 158 216	56 158 216
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	3 732 359	3 732 359
الجزء 6: نفقات الاستثمار	250 000 000	227 000 000	60 000 000	60 000 000

(1) تمثل الاعتمادات الواردة في هذا العمود المبالغ المدرجة في آخر قانون مالية مصادق عليه.

وظائف الإدارة

		الأعداد بمعيار دوام العمل الكامل				
الفئة	الإنجازات المحققة سنة 2025 (1) و(2)	مفتوح في قانون المالية 2026	توقعات سنة 2027			المجموع
			توقعات الخروج	توقعات الدخول	الفارق (دخول - خروج)	العدد الإجمالي للموظفين لسنة 2027
الموظفون الدائمون		52				52
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د (3)						
المتعاقدون		64				64
المجموع العام لوظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**116**				**116**

(1) تعتمد بيانات سنتي 2025 و2026 على ملف الرواتب الصادر عن المديرية العامة للميزانية،
(2) الأرقام المنجزة هي مستخرجة من التقرير السنوي للأداء.
(3) أن الفئة (د) من الموظفين هي في طريق الشطب من الوظيفة العمومية

تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة من بداية الدراسات إلى نهاية الأشغال	الكلفة الإجمالية للمشروع	النفقات المنجزة حتى 2026 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	المبلغ المطلوب إدراجه في قانون المالية 2026 (1+2)
اقتناء تجهيزات مختبرات التعليم العالي	3 سنوات	227 000 000	0	60 000 000	0	60 000 000
المجموع العام		**227 000 000**	**0**	**60 000 000**	**0**	**60 000 000**

برنامج التعليم العالي

عرض للبرنامج

نطاق البرنامج

يهدف برنامج التعليم العالي إلى تنفيذ توجهات السياسة الوطنية المتعلقة بتطوير وتنظيم وضبط وتحسين عروض التعليم العالي. ويشمل البرنامج كافة الإجراءات الرامية إلى ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم عالٍ ذي جودة، وتنمية الكفاءات اللازمة للتنمية الوطنية، وتعزيز المواءمة بين التكوينات المقدمة واحتياجات الاقتصاد وسوق العمل.

ووفقاً لمقتضيات القانون رقم 043-2010 (المُعدَّل) المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، يساهم التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للوطن من خلال إعداد الكوادر والكفاءات عالية المستوى، وإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية ونشرها وتثمينها، فضلاً عن التمكن من التقنيات الجديدة وتكييفها ونقلها بما يتلاءم مع الواقع الوطني والاستغلال المستدام للموارد.

وفي هذا الإطار، يهدف البرنامج بشكل أساسي إلى ضمان نمو منسجم ومستدام لمنظومة التعليم العالي، وذلك في ظل سياق يتسم بتزايد مستمر في أعداد الطلاب وتنوع تدريجي في احتياجات التكوين والمؤهلات. وهو يحرص، في هذا الصدد، على تخطيط العرض الأكاديمي وملاءمته، وتطوير القدرات الاستيعابية، وتحسين التغطية المجالية للتعليم العالي.

كما يولي هذا البرنامج اهتماماً خاصاً بتطوير وتنويع مسارات التكوين بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية واحتياجات سوق الشغل؛ إذ يدعم، على وجه الخصوص، تعزيز التكوينات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STIM)، فضلاً عن المسارات المهنية والمجالات الناشئة التي من شأنها تعزيز قابلية الخريجين للتشغيل، ودعم الابتكار وتنافسية الاقتصاد الوطني.

ويرتكز تنفيذ هذا البرنامج أيضاً على مواصلة لامركزية العرض الجامعي وتحقيق توزيع مجالي أفضل للمؤسسات والبرامج التكوينية. ويهدف هذا التوجه إلى تحسين فرص الوصول الجغرافي إلى التعليم العالي، والحد من التفاوتات المجالية، وضمان مراعاة أفضل للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مناطق البلاد.

كما يُعد ضبط العرض الأكاديمي محوراً رئيسياً آخر من محاور البرنامج؛ إذ يستند هذا المحور إلى تتبع إحداث المؤسسات والمسارات التكوينية وسير عملها، وتطوير آليات ضمان الجودة، وتقييم التكوينات وتحسينها باستمرار، فضلاً عن تعزيز مطابقتها للمعايير الوطنية والمقاييس الدولية.

وفي إطار تعزيز نهج التدبير القائم على الأداء، ينص البرنامج على التنزيل التدريجي لاتفاقيات-البرامج مع مؤسسات التعليم العالي. وتهدف هذه الآليات إلى إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات، وذلك من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية، والنتائج المرتقبة، ومؤشرات الأداء، والوسائل اللازمة للتنفيذ. ومن شأن ذلك أن يعزز الاستقلالية المسؤولة للمؤسسات، ويحسن وضوح أنشطتها، ويرسي علاقة أوثق بين تخصيص الموارد العمومية وتحقيق النتائج.

ويندرج برنامج التعليم العالي ضمن مقاربة تكاملية مع البرامج الأخرى في القطاع، ولا سيما برامج الدعم، والبحث العلمي والابتكار، والخدمات الجامعية. وتتيح هذه المواءمة ضمان اتساق العمل العمومي في مجال التعليم العالي، مع مراعاة الأبعاد المتعلقة بالتكوين، والبحث، والابتكار، وظروف عيش الطلاب ونجاحهم، فضلاً عن الدعم الإداري والمؤسساتي اللازم لسير عمل القطاع.

وأخيراً، تُعد الصلة الهيكلية بين التعليم العالي والبحث العلمي عنصراً جوهرياً في البرنامج. ويضطلع بهذه المهمة بصفة رئيسية الأساتذة الباحثون، الذين تجمع مهامهم بين نقل المعرفة، والإنتاج العلمي، وتأطير الطلبة، والمشاركة في أنشطة الابتكار. ومن شأن تعزيز هذا التكامل أن يسهم في تحسين جودة التدريس، وتحديث محتويات البرامج البيداغوجية، وضمان نقل المستجدات العلمية والتكنولوجية إلى البرامج التكوينية.

وهكذا، يشكل برنامج التعليم العالي أداةً أساسية لتنمية الرأسمال البشري وتحويل منظومة التعليم العالي الوطنية. وهو يهدف من خلال عرض تكويني متنوع وعالي الجودة ومُنظَّم بشكل أفضل إلى إعداد موارد بشرية مؤهلة، وتعزيز قابلية الخريجين للتوظيف، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة في موريتانيا.

الهياكل الإدارية الرئيسية والجهات الفاعلة المرتبطة بالبرنامج هي:

البرنامج	النشاط	الإدارات المرتبطة	الفاعلين
التعليم العالي	تسيير إجراءات التأهيل الأكاديمي والاعتراف بالشهادات	مديرية المؤهلات الأكاديمية والاعتراف بالشهادات	
	إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي	مديرية التعليم العالي	
	تسيير مؤسسات التعليم العالي		جامعة نواكشوط، جامعة نواذيبو، المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية، المدرسة العليا للتعليم، المدرسة العليا للزراعة والبيطرة، المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، المعهد العالي للهندسة الصناعية، المعهد العالي للرقمنة، مدرسة نواكشوط للأعمال.

مسؤول البرنامج: د. محمد الأمين حمادي، مدير التعليم العالي

عرض الأنشطة و الأنشطة الفرعية

النشاط رقم 1: تسيير إجراءات التأهيل الأكاديمي والاعتراف بالشهادات

يشمل هذا النشاط:

نشاط فرعي	الهياكل المعنية
الاعتراف بالشهادات	مديرية المؤهلات الأكاديمية والاعتراف بالشهادات

النشاط رقم 2: إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي

يشمل هذا النشاط الأنشطة الفرعية والهياكل المعنية التالية:

نشاط فرعي	الهياكل المعنية
تنظيم، تنسيق وتطوير التعليم العالي	مديرية التعليم العالي
متابعة مؤسسات التعليم العالي	

النشاط رقم 3: تسيير مؤسسات التعليم العالي

يشمل هذا النشاط الأنشطة الفرعية والهياكل المعنية التالية:

النشاط الفرعي	الهياكل المعنية
الخلية الداخلية لضمان الجودة	المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية
تعويضات الأشخاص	
المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية	
دعم كلية الطب	جامعة نواكشوط
مركز التعليم عن بعد والابتكار التربوي	
دعم لماستر البحث	
دعم لماستر البحث بكلية الآداب والعلوم الانسانية	
دعم لخطة التوجه الاستراتيجي	
الخلية الداخلية لضمان الجودة للكليات	
تعويضات الأشخاص	
جامعة نواكشوط	
تعويضات الأشخاص	جامعة نواذيبو
جامعة نواذيبو	
الخلية الداخلية لضمان الجودة	المدرسة العليا للتعليم
تعويضات الأشخاص	
المدرسة العليا للتعليم	
الخلية الداخلية لضمان الجودة	المدرسة العليا للزراعة والبيطرة
تعويضات الأشخاص	
المدرسة العليا للزراعة والبيطرة	
الخلية الداخلية لضمان الجودة	المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات
تعويضات الأشخاص	
المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات	
كلية الطب	جامعة نواكشوط
تعويضات الأشخاص	المعهد العالي للهندسة الصناعية
المعهد العالي للهندسة الصناعية	
كلية العلوم والتقنيات	جامعة نواكشوط
كلية الآداب والعلوم الانسانية	
تعويضات الأشخاص	المعهد العالي للرقمنة
التسيير الاداري	
التسيير الاداري	مدرسة الأعمال بنواكشوط
كلية العلوم القانونية والسياسية	جامعة نواكشوط
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير	
تسيير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	

العرض الإستراتيجي للبرنامج

التحليل الإستراتيجي

تُحدد استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إطاراً طموحاً لتحويل وتحديث المنظومة الوطنية للتعليم العالي، وتتمحور حول أربعة محاور رئيسية: تحسين فرص الالتحاق وتنويع عروض التكوين، وتعزيز الحوكمة، وتحسين أداء المؤسسات، فضلاً عن تعزيز الطابع المهني وقابلية التوظيف ودعم الاحترافية وريادة الأعمال.

وتهدف الاستراتيجية إلى مواجهة التحديات الرئيسية التي يشهدها القطاع، ولا سيما تزايد أعداد الطلبة، ومحدودية القدرات الاستيعابية، والتركز الجغرافي للعروض التعليمية، وعدم المواءمة بين التكوينات واحتياجات سوق العمل. وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن التوجهات الوطنية للتنمية وفي إطار تنفيذ برنامج "طموحي للوطن" الخاص بفخامة رئيس الجمهورية لعهدته الثانية.

وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة دينامية لتعزيز التعليم العالي وتنويعه من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتطوير برامج تكوينية في مجالات استراتيجية، مثل العلوم البيطرية، والزراعة، وعلوم التسيير، وعلوم التربية، والعلوم الهندسية. وتترافق هذه الإصلاحات مع تطوير مسارات مهنية موجهة نحو مهن المستقبل، واعتماد اللامركزية في عروض التكوين، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التعليم العالي الدولية.

وتهدف مجمل هذه الإجراءات إلى تزويد موريتانيا بنظام للتعليم العالي يتسم بسهولة الولوج والتنوع والكفاءة والانفتاح على محيطه الاجتماعي والاقتصادي والدولي، ويكون قادراً على تعزيز قابلية الشباب للتشغيل، وتلبية احتياجات البلاد من الكفاءات، والمساهمة بفعالية في تحولها الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تم إطلاق إصلاحات تهدف إلى تحسين جودة وفعالية وأداء مؤسسات التعليم العالي الوطنية، وتعزيز قدرتها على تكوين كفاءات وخريجين ذوي مستوى عالٍ. وتركز هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، على تعزيز حوكمة المؤسسات وآليات تسييرها، وتحسين جودة التكوينات، وتنمية مهارات المدرسين والموظفين، فضلاً عن تكييف البنيات التحتية والوسائل البيداغوجية مع متطلبات التعليم العالي العصري.

كما تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز تنافسية المؤسسات وجاذبيتها، وتحسين فرص نجاح الخريجين وقابليتهم للتشغيل، وتشجيع انفتاحهم على المحيط السوسيو-اقتصادي والعلمي والدولي.

وستتمحور هذه الإصلاحات حول الإجراءات ذات الأولوية التالية:

- **لامركزية المؤسسات التعليمية:**

تُعد سياسة لامركزية التعليم العالي محوراً رئيسياً لإصلاح هذا القطاع؛ إذ تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الجامعية، وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية، وتقريب عروض التكوين من السكان وتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف مناطق البلاد.

وفي هذا الإطار، يجري حالياً تنفيذ أو برمجة مشاريع عدة لإنشاء مؤسسات جديدة في المناطق الداخلية للبلاد. فبدعم من الصندوق السعودي للتنمية (FSD)، يجري العمل على مشروع تبلغ تكلفته الإجمالية 44,63 مليون دولار لإنشاء مؤسستين للتعليم العالي: المعهد العالي المتخصص في علوم التربية في

"تجكجة"، والمعهد العالي المتخصص في علوم الإدارة في "كيفة".

وبالمثل، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية (BID)، من المقرر إنشاء مدرستين عاليتين جديدتين بتكلفة إجمالية تبلغ 52,94 مليون يورو، وهما: المدرسة العليا للزراعة في موريتانيا (ESAM) في "كيهيدي"، ومدرسة الطب البيطري في موريتانيا (EMVM) في "النعمة".

وفي السياق ذاته، يجري تمويل إنشاء كلية للعلوم التطبيقية من قبل صندوق أبو ظبي للتنمية بمبلغ 50 مليون دولار. وستوفر هذه الكلية برامج تكوينية في عدة مجالات استراتيجية، تشمل تكنولوجيا المعلومات، والشبكات، والنقل، والهندسة الكهربائية، والهندسة الميكانيكية، والهندسة المدنية، والأشغال العامة.

ومن ناحية أخرى، استقبلت جامعة نواذيبو الدفعة الاولى من طلابها مع بداية العام الجامعي 2025-2026، مما يساهم في تعزيز حضور التعليم العالي في مختلف مناطق البلاد.

- **تحسين الجودة من خلال تعزيز آليات ضمان الجودة:**

يُعد تحسين الجودة أولوية جوهرية في إصلاح التعليم العالي، حيث يرتكز بشكل خاص على ترسيخ ثقافة حقيقية للتقييم والتحسين المستمر داخل المؤسسات التعليمية بشكل تدريجي.

وفي هذا السياق، تؤدي وحدات ضمان الجودة الداخلية (CIAQ) دوراً محورياً في تفعيل منظومات ضمان الجودة؛ إذ تتولى مهاماً تشمل المساهمة في إعداد واعتماد المرجعيات ومعايير الجودة، ومواكبة المؤسسات في التحضير لعمليات التقييم الداخلي والخارجي وإنجازها، فضلاً عن تعزيز التحسين المستمر للبرامج التكوينية والخدمات.

كما تساهم هذه الآليات في تعزيز إجراءات الترخيص للبرامج التكوينية -مما يتيح للمؤسسات منح الشهادات العلمية- وكذلك إجراءات الاعتماد التي تهدف إلى إثبات جودة البرامج التكوينية ومدى مطابقتها للمعايير والمقاييس المعتمدة.

-زيادة القدرات الاستيعابية لاستقبال الحاصلين الجدد على شهادة البكالوريا:

استجابةً للزيادة المستمرة في أعداد الحاصلين الجدد على شهادة البكالوريا، تنفذ الوزارة برنامجاً طموحاً لتطوير البنية التحتية للتعليم العالي. وتُعد زيادة القدرات الاستيعابية أولوية قصوى في عملية الإصلاح، حيث تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات على استيعاب الطلاب، وتحسين فرص التحاقهم بمختلف المسارات التكوينية، ومواكبة توسيع نطاق عروض التعليم العالي في جميع أنحاء البلاد.

وفي هذا السياق، تم تعزيز القدرات الاستيعابية للعديد من المؤسسات بشكل كبير، بل ومضاعفتها في بعض الحالات، ولا سيما في كلية الطب، والمعهد التحضيري للمدارس الكبرى للمهندسين، والمعهد العالي للرقمنة.

ويصاحب هذا التوسع استثمارات هامة في البنية التحتية والتجهيزات؛ إذ يشمل ذلك، على وجه الخصوص، بناء وتجهيز حرم جامعي جديد يتسع لـ 11,000 طالب، ودخول المقر الجديد للمعهد العالي للرقمنة حيز الخدمة، وبناء مقر "مدرسة نواكشوط للأعمال" الجاري حالياً، فضلاً عن توسعة مقر المدرسة العليا للهندسة الزراعية والبيطرية (المعروفة سابقاً بـ ISET) في روصو.

وتساهم هذه الاستثمارات -في آن واحد- في تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وتنويع عروض

التكوين، وتعزيز قدرة المنظومة التعليمية على استيعاب الزيادة السنوية في أعداد الحاصلين على شهادة البكالوريا.

-تعزيز نسبة النجاح:

يُعدّ تحسين النجاح وجودة التعلم أولوية قصوى؛ ولتحقيق ذلك، تعتزم الوزارة إنشاء بوابة رقمية تعليمية تهدف إلى توفير موارد أكاديمية تكون متاحة للمؤسسات التعليمية ولأعضاء هيئة التدريس وكذلك للطلاب.

وستتيح هذه البوابة، على وجه الخصوص، توفير مقررات دراسية ومحتويات تعليمية مرجعية، مُصنّفة حسب التخصص والمستوى الدراسي. وستساهم هذه الموارد في تعزيز اتساق البرامج، وتوحيد المحتويات التعليمية تدريجياً، وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة بين المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس.

وسيتم استكمال هذه الآلية بتفعيل "مركز البيداغوجيا الجامعية"، الذي سيساهم في تعزيز التكوين المستمر لأعضاء هيئة التدريس وتحسين ممارساتهم التعليمية؛ حيث سيعمل المركز، بشكل خاص، على تشجيع اعتماد أساليب تدريس مبتكرة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية والاحتياجات الجديدة للطلاب.

-الإدماج المهني والشراكة الاجتماعية والاقتصادية:

سعياً لتقليص الفجوة بين التكوينات المقدمة واحتياجات الاقتصاد الوطني، يركز البرنامج على تعزيز قابلية الخريجين للتوظيف وتقريب مؤسسات التعليم العالي من القطاع الاجتماعي والاقتصادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل البرنامج على تسريع تطوير مسارات تكوينية قصيرة ومهنية موجهة نحو مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، بما يتماشى مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.

ويقترن هذا التوجه بتعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات والمنظمات المهنية، وذلك بهدف تكييف برامج التكوين، وتنمية المهارات العملية، وتوفير فرص التدريب الميداني، وتحسين الإدماج المهني للخريجين.
وبالتوازي مع ذلك، يساهم قطب الابتكار "UNIPOD" التابع لجامعة نواكشوط في تنمية ريادة الأعمال لدى الطلاب من خلال مرافقة الشباب أصحاب المشاريع، واحتضان المبادرات المبتكرة، والتدريب على المهارات الريادية. كما يقدم الدعم للطلاب والخريجين الشباب في مرحلة الإعداد للتوظيف، لا سيما من خلال التدريب على تقنيات البحث عن عمل.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز قابلية الخريجين للتوظيف، وتشجيع إنشاء الشركات، وجعل التعليم العالي طرفاً فاعلاً أكثر ارتباطاً باحتياجات النسيج الاقتصادي وديناميكيات التنمية الوطنية.

وتسعى هذه الإجراءات مجتمعةً إلى تحسين ظروف التعلم، وتعزيز قابلية الخريجين للتوظيف، وتقريب مؤسسات التعليم العالي من القطاع الاجتماعي والاقتصادي، والارتقاء بجودة التعليم، ومن ثم تحسين معدلات النجاح الجامعي والأداء العام لمؤسسات التعليم العالي.

التحديات

يواجه النظام الوطني للتعليم العالي عدة تحديات كبرى تحدد قدرته على تلبية احتياجات التنمية في البلاد. وتتمحور هذه التحديات أساساً حول إدارة تدفقات الطلاب، وتحسين الكفاءة الداخلية، وتعزيز الكفاءة الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بقابلية التوظيف.

- ضبط وإدارة تدفقات الطلاب: لا يزال نظام التعليم العالي يواجه تقلبات كبيرة في أعداد الحاصلين الجدد على شهادة البكالوريا وتزايداً مستمراً في أعداد الطلاب. ويفرض هذا التطور ضغطاً شديداً على القدرات الاستيعابية والبنية التحتية والموارد المتاحة، مما ينتج عنه الاكتظاظ الذي قد يؤثر سلباً على جودة التعليم وظروف التعلم. وتتمثل الغاية هنا في استشراف التدفقات بشكل أفضل، ومواءمة القدرات الاستيعابية، وضمان توزيع أكثر توازناً للطلاب بين المؤسسات والتخصصات المختلفة.
- تحسين الكفاءة الداخلية: لا يزال الأداء الداخلي للمؤسسات يتأثر بمعدلات مرتفعة نسبياً لإعادة السنة الجامعية والتسرب الجامعي. ولتحسين معدلات النجاح ا، يتعين تعزيز آليات مواكبة الطلاب وتتبع مسارهم - ولا سيما في السنة الأولى - وتطوير الأنظمة البيداغوجية، والحد من التسرب طوال مراحل التكوين.
- تعزيز الكفاءة الخارجية وقابلية التوظيف: يظل الإدماج المهني للخريجين تحدياً هاماً، ويعزى ذلك بشكل خاص إلى عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وعالم الشغل. كما أن الفجوة بين مؤهلات الخريجين ومهاراتهم من جهة، والاحتياجات الكمية والنوعية لسوق العمل من جهة أخرى، تحد من فرص إدماجهم المهني. لذا، يكمن الرهان في تعزيز التشاور مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وتطوير برامج تكوين ذات طابع مهني أكبر، ومواءمة البرامج بانتظام مع الاحتياجات المستجدة لسوق العمل.

الهدف 1: تحسين الوصول إلى التعليم العالي وتعزيز المساواة فيه وتنويع العروض التكوينية

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

زيادة الولوج إلى التعليم العالي، وتعزيز نسبة الطالبات، وتنويع مسارات التدريب، لا سيما في التخصصات المهنية والتطبيقية وعلوم التكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وتعكس النتائج المرتقبة لعام 2027 عزم "برنامج التعليم العالي" على مواصلة توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالي، وتنويع عروض التكوين - ولا سيما التكوين المهني - وتعزيز مكانة تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، تتمثل النتائج الرئيسية المتوقعة فيما يلي:

- رفع عدد الطلبة إلى 933 طالباً لكل 100 ألف نسمة، وذلك بهدف تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي وتلبية الطلب المتزايد على التكوين؛
- توجيه 89% من الحاصلين الجدد على شهادة البكالوريا نحو مؤسسات التعليم العالي العمومية الوطنية؛
- الحفاظ على نسبة الطالبات في التعليم العالي، بحيث تناهز 51% من إجمالي أعداد الطلبة؛
- تعزيز القدرات الاستيعابية للتخصصات المهنية والتطبيقية، للوصول إلى حصة 32% من إجمالي المسجلين وتلبية احتياجات سوق العمل بشكل أفضل؛
- تطوير القدرات الاستيعابية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) لتصل إلى 34% من إجمالي أعداد الطلبة.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات خطة عمل الحكومة،	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
عدد الطلاب لكل 100,000 نسمة	طالب	822	989	910	933
النسبة المئوية للحاصلين على شهادة البكالوريا الموجهين إلى مؤسسات التعليم العالي العامة الوطنية	%	89,3%	97%	89%	89%
نسبة الطالبات في التعليم العالي	%	51%	50%	51%	51%
النسبة المئوية للمسجلين في التخصصات المهنية أوالتطبيقية	%	29%	35%	31%	32%
النسبة المئوية للطلاب المسجلين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	%	33%	33%	35%	34%

مصدر البيانات: مديرية التخطيط والاحصائيات والتقييم، مؤسسات التعليم العالي الخاضعة للإشراف المباشر، مديرية التوجيه والمنح والتعاون الدولي

طريقة العد: استغلال قواعد بيانات التوجيه والتسجيل الجامعي

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- عدد الطلاب لكل 100000 نسمة = النسبة بين العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في التعليم العالي (البسط) وإجمالي عدد السكان المقدر (المقام) × 100000؛
- نسبة حاملي شهادة البكالوريا الموجهين = عدد حاملي شهادة البكالوريا المسجلين في المؤسسات العامة الوطنية (البسط) مقسومًا على العدد الإجمالي لحاملي شهادة البكالوريا (المقام) × 100؛
- نسبة الطالبات = العدد الإجمالي للطالبات المسجلات (البسط) مقسومًا على العدد الإجمالي للطلاب (المقام) × 100؛
- نسبة الطلاب في التخصصات المهنية أو التطبيقية = عدد الطلاب المسجلين في هذه التخصصات (البسط) مقسومًا على إجمالي عدد الطلاب (المقام) × 100؛
- نسبة الطلاب في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات = عدد الطلاب المسجلين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (البسط) مقسومًا على إجمالي عدد الطلاب (المقام) × 100.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

تتولى مؤسسات التعليم العالي العمومية، تحت إشراف وتنسيق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تنفيذ سياسات التوجيه وتنويع عروض التكوين وتحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي.

الهدف 2: تحسين الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية.

يهدف هذا المسعى إلى تعزيز الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال الحفاظ على استمرار الطلاب في الدراسة بدءاً من السنة الأولى، وتحسين معدلات النجاح والتخرج في مختلف مستويات التكوين. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، الحد من حالات الانقطاع المبكر عن الدراسة، وتحسين الدعم البيداغوجي للطلاب، وزيادة أعداد الخريجين القادرين على تلبية احتياجات سوق العمل.

وبحلول عام 2027، تتمثل النتائج الرئيسية المتوقعة على مستوى المؤسسات الخاضعة للوصاية المباشرة فيما يلي:

- الحفاظ على معدل استمرار الطلاب في السنة الأولى عند مستوى 79%، بفضل تعزيز آليات الدعم والمتابعة؛
- تخريج 6134 طالباً في مستوى الإجازة (الليصانص)، من خلال تحسين ظروف النجاح وضمان تقدم الطلاب في مساراتهم الدراسية؛
- تخريج 2156 طالباً في مستوى الماستر، بهدف تعزيز توفر الكفاءات المؤهلة والكوادر عالية المستوى.

ومن شأن هذه النتائج أن تساهم في الحد من الانقطاع عن الدراسة، ورفع كفاءة منظومة التكوين، وزيادة أعداد الخريجين، فضلاً عن تعزيز الأداء العام لمؤسسات التعليم العالي.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 ، توقعات خطة عمل الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
معدل البقاء في السنة الأولى	%	74%	75%	79%	79%
عدد خريجي الليصانص	خريج ليصانص	3076	2643	3396	6134
عدد خريجي الماستر	خريج ماستر		606	1330	2156

مصدر البيانات: مديرية التخطيط والاحصائيات والتقييم، مؤسسات التعليم العالي الخاضعة للإشراف المباشر

تفاصيل المنهجية المتبعة:

يشمل الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاضعة للإشراف المباشر

- معدل الاستبقاء في السنة الأولى = نسبة الطلاب المسجلين في المستوى 1 أو 2 في السنة N من بين الطلاب المسجلين في البداية في المستوى 1 في السنةN-1 ؛
- عدد خريجي ليصانص = حساب بسيط لعدد الطلاب الإجمالي الذين حصلوا على شهادة ليصانص؛
- عدد خريجي الماستر = حساب بسيط لعدد الطلاب الذين حصلوا على شهادة الماستر.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

تتولى مؤسسات التعليم العالي مسؤولية تنفيذ الإصلاحات التربوية وتحسين الإطار الأكاديمي ووضع آليات متابعة الطلاب.

الهدف 3: تعزيز قابلية التوظيف والاندماج المهني للخريجين

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

يهدف هذا المسعى إلى تعزيز المواءمة بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال تكثيف دعم الطلاب وتطوير الشراكات مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي. ويركز هذا التوجه على تنمية المهارات العرضية (المهارات الناعمة)، وريادة الأعمال والابتكار، فضلاً عن إرساء آليات تدعم احتضان المشاريع وإنشاءها.

وتتمثل النتائج الرئيسية المرجو تحقيقها بحلول عام 2027 فيما يلي:

- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، من خلال إبرام 43 اتفاقية شراكة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات، بهدف تيسير حصول الطلاب والخريجين على فرص التدريب والاندماج المهني؛

- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال لدى الطلاب، عبر احتضان 66 مشروعاً يقودها طلاب أو خريجون جدد، وذلك بدعم من مؤسسات التعليم العالي ومركز التدريب والتشغيل الجامعي "UNIPOD"؛
- تعزيز الدعم الموجه للاندماج المهني، من خلال توسيع نطاق برامج التدريب على تقنيات البحث عن عمل لتشمل 1895 مستفيداً، ولا سيما الطلاب في المراحل النهائية من دراستهم (مستوى الليصانص L3 والماستر M2)؛
- تنمية المهارات الريادية لدى الأساتذة الباحثين، من خلال تدريب 78 أستاذاً باحثاً.

ومن شأن تنفيذ هذه الإجراءات أن يساهم في تحسين قابلية الخريجين للتوظيف، وتسهيل انتقالهم إلى سوق العمل، وتحفيز ريادة الأعمال الطلابية، وتعزيز مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات خطة عمل، الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
عدد االاتفاقيات الموقعة مع الشركات	اتفاقية	35	8	45	43
عدد المشاريع التي تم احتضانها	المشروع	10	25	45	66
عدد المستفيدين من تقنيات البحث عن عمل	المستفيدون L3 و M2	123	600	844	1895
تكوين المكونين على ريادة الأعمال	أستاذ باحث	14	30	46	78

مصدر البيانات: جامعة نواكشوط - UNIPOD، مديرية التخطيط والاحصائيات والتقييم

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- عدد الاتفاقيات الموقعة مع الشركات = حساب بسيط للاتفاقيات الموقعة والسارية المفعول مع الشركات؛
- عدد المشاريع التي تم احتضانها = حساب بسيط لمشاريع الطلاب والخريجين الذين تم اختيارهم ومرافقتهم من قبل UNIPOD؛
- عدد المستفيدين من التدريب على تقنيات البحث عن عمل = حساب بسيط لعدد الطلاب الذين تم تدريبهم بشكل أساسي في L3 و M2؛
- تكوين المكونين على ريادة الأعمال = حساب بسيط لعدد الأساتذة والباحثين الذين تلقوا تدريبات في مجال ريادة الأعمال.

مساهمات الجهات الحكومية/الشركاء

- جامعة نواكشوط من خلال UNIPOD لتوجيه آلية الإدماج المهني وتنظيم دورات التدريب ومتابعة حاضنات الأعمال.

الميزانيـة المقترحة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
النشاطات والأجزاء	المفتوحة في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة ل 2027	المصادق عليها في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة في 2027
النشاط رقم 1: تسيير إجراءات التأهيل الأكاديمي والاعتراف بالشهادات	**0**	**0**	**1 549 677**	**1 549 677**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	1 549 677	1 549 677
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	00
النشاط رقم 2: إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي	**0**	**0**	**2 223 830**	**2 223 830**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	2 223 830	2 223 830
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0
النشاط رقم 3: تسيير مؤسسات التعليم العالي	**12 000 000**	**47 000 000**	**1 190 060 529**	**1 232 852 901**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	784 605 351	830 384 486
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	324 640 587	312 623 147
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	68 814 591	77 845 268
الجزء 6: نفقات الاستثمار	12 000 000	47 000 000	12 000 000	12 000 000
المجموع العام للبرنامج	**12 000 000**	**47 000 000**	**1 193 834 036**	**1 236 626 408**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	784 605 351	830 384 486
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	328 414 094	316 396 654
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	68 814 591	77 845 268
الجزء 6: نفقات الاستثمار	12 000 000	47 000 000	12 000 000	12 000 000

(1) تمثل الاعتمادات الواردة في هذا العمود المبالغ المدرجة في آخر قانون مالية مصادق عليه.

وظائف الإدارة

		الأعداد بمعيار دوام العمل الكامل				
الفئة	الإنجازات المحققة سنة 2025 (1) و(2)	مفتوح في قانون المالية 2026	توقعات سنة 2027			المجموع
			توقعات الخروج	توقعات الدخول	الفارق (دخول - خروج)	العدد الإجمالي للموظفين لسنة 2027
الموظفون الدائمون		828				828
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د (3)						
المتعاقدون		649				649
المجموع العام لوظائف الإدارة على مستوى البرنامج		1 477				1 477

(1) تعتمد بيانات سنتي 2025 و2026 على ملف الرواتب الصادر عن المديرية العامة للميزانية،

(2) الأرقام المنجزة هي مستخرجة من تقرير الأداء السنوي.

(3) أن الفئة (د) من الموظفين هي في طريق الشطب من الوظيفة العمومية

تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة من بداية الدراسات إلى نهاية الأشغال	الكلفة الإجمالية للمشروع	النفقات المنجزة حتى 2026 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	المبلغ المطلوب إدراجه في قانون المالية 2026 (1+2)
اقتناء تجهيزات لجامعة نواذيبو	3 سنوات	47 000 000		12 000 000	0	12 000 000
المجموع العام		47 000 000		12 000 000	0	12 000 000

برنامج البحث العلمي والابتكار

عرض للبرنامج

نطاق البرنامج

يغطي نطاق برنامج البحث العلمي كافة الأنشطة المدرجة ضمن سياسة الحكومة في مجال البحث العلمي. ووفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون رقم 2010-043 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، ويتمثل هدف هذا البرنامج في المساهمة في التنمية الوطنية من خلال نهج يرتكز على التكامل بين مختلف القطاعات الإنتاجية والانفتاح على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية.

ترتكز حوكمة قطاع البحث العلمي والابتكار على عدة أطراف فاعلة تتدخل، على مستويات مختلفة، في تحديد التوجهات، وتنفيذ السياسات، والتمويل، والتنسيق، وتقييم الأنشطة البحثية. وتتمثل هذه الأطراف في:

- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**: وتتولى تحديد وتنفيذ السياسة العامة في مجال البحث العلمي والابتكار، وذلك في إطار التوجهات العامة للحكومة.
- **المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار**: الذي يساهم في تحديد التوجهات الوطنية الكبرى في مجال البحث العلمي والابتكار، وفي مواءمتها مع أولويات التنمية في البلاد.
- **مديرية البحث العلمي والابتكار** (DRSI)، وتتولى على وجه الخصوص، مهام توجيه وبرمجة وتنسيق وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار. كما تساهم في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، وتحديد مجالات البحث ذات الأولوية، ومتابعة أنشطة مؤسسات وهياكل البحث الوطنية.
- **الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار** (ANRSI) والتي تُعد أداةً جوهرية لتمويل وتعزيز ودعم البحث العلمي والابتكار. وقد أُنشئت بموجب المرسوم رقم 2020-066 الصادر بتاريخ 3 يونيو 2020، وتتمثل أهدافها الرئيسية في زيادة الإنتاج العلمي الوطني، وتعزيز التميز والإشعاع للبحث العلمي الموريتاني، وتحسين أثره على الاقتصاد والمجتمع والتنمية المستدامة. كما تهدف الوكالة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجالي الابتكار وخلق الثروة من خلال البحث العلمي والابتكار.
- **السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي** (AMAQ-ES) التي تساهم في تحسين جودة البحث العلمي وضمانها؛ إذ تعمل على ترسيخ ثقافة التقييم وضمان الجودة، فضلاً عن مواءمة الممارسات والمعايير الوطنية مع المعايير والمراجع الدولية.

ويهدف هذا التنظيم المؤسسي إلى ضمان اتساق أفضل بين التوجه الاستراتيجي والبرمجة والتمويل والتنفيذ والمتابعة وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار.

ومن شأن تنفيذ برنامج "البحث العلمي والابتكار" أن يتيح مواجهة عدة تحديات رئيسية، تتمثل في:

- تعزيز التمويل العمومي المخصص للبحث العلمي والابتكار؛
- زيادة أعداد الباحثين والأساتذة الباحثين وتعزيز قدراتهم؛
- تحسين البنى التحتية والمعدات العلمية، ولا سيما المعدات المتطورة؛
- تطوير وهيكلة وحدات ومختبرات البحث؛
- تعزيز التكوين في مرحلتي الدكتوراه وما بعد الدكتوراه؛
- زيادة حجم وجودة المنشورات العلمية؛
- تحسين الرؤية والحضور الدولي للبحث العلمي الموريتاني؛
- تعزيز تثمين نتائج البحث ونقلها إلى القطاعات الإنتاجية؛
- تطوير التعاون العلمي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتثمين البحث والابتكار؛
- تشجيع نشوء منظومة وطنية مواتية للابتكار ولإنشاء الشركات المبتكرة.

ولمواجهة هذه التحديات، يرتكز هذا البرنامج على عدة توجهات استراتيجية:

- **التوجه الأول: تعزيز حوكمة البحث العلمي وتنسيقه**. ويتمثل ذلك في تحسين تخطيط أنشطة البحث وتنسيقها ومتابعتها وتقييمها، مع تعزيز الانسجام بين الأولويات الوطنية وبرامج البحث واحتياجات التنمية.
- **التوجه الثاني: زيادة التمويل ودعم البحث.** ويهدف إلى حشد المزيد من الموارد لصالح البحث العلمي والابتكار، وتحسين فعالية آليات التمويل، وتطوير آليات تنافسية لدعم المشاريع البحثية.
- **التوجه الثالث: تطوير الموارد البشرية والتدريب على البحث** وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتطوير الكفاءات العلمية، والتدريب في مرحلتي الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وحركية الباحثين، وتعزيز قدرات الفرق البحثية.
- **التوجه الرابع: تعزيز البنى التحتية والمعدات العلمية**. وسيسعى إلى تحسين الظروف المادية لإنجاز البحوث من خلال تطوير المختبرات، واقتناء معدات قابلة للاستخدام المشترك، وإرساء بنى تحتية تتماشى مع الأولويات الوطنية.
- **التوجه الخامس: تحسين الجودة والإنتاج العلمي**. ويتمثل الهدف في زيادة عدد المنشورات العلمية والارتقاء بجودتها، وتعزيز التميز البحثي، وزيادة بروز الإنتاج العلمي الوطني.
- **التوجه السادس: تعزيز تثمين نتائج البحوث وزيادة أثرها** ويهدف إلى جعل البحث العلمي أكثر استجابة لاحتياجات الاقتصاد والمجتمع، ولا سيما من خلال تطوير الشراكات مع المؤسسات العامة والخاصة، وتثمين نتائج البحوث، ونقل التكنولوجيا، ودعم الابتكار.
- **التوجه السابع: تطوير التعاون العلمي.** ومن شأن تعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الدولية والشبكات العلمية الإقليمية والدولية أن يساهم في تنمية القدرات الوطنية، وتشجيع حركية الباحثين، وتسهيل الوصول إلى البنى التحتية وبرامج البحوث الدولية.

وهكذا، يتعين على برنامج "البحث العلمي والابتكار" أن يعمل تدريجياً على تحويل النظام الوطني من نموذج يرتكز أساساً على تمويل أنشطة البحث، إلى نظام يولي اهتماماً أكبر للأداء والتميز العلمي والابتكار والأثر الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ يطمح البرنامج إلى جعل البحث العلمي أداةً فعليةً لدعم السياسات العمومية ورافعةً للتنمية المستدامة في موريتانيا.

الهياكل الإدارية الرئيسية والجهات الفاعلة المرتبطة بالبرنامج هي:

البرنامج	النشاط	الإدارات المرتبطة	الفاعلين
البحث العلمي والابتكار	توجيه، برمجة وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار	مديرية البحث العلمي والابتكار	
	تطوير البحث العلمي والابتكار		الوكالة الوطنية للبحث العلمي جامعة نواكشوط

مسؤول البرنامج: البروفسور محمد فال محمد المامي مدير البحث العلمي والابتكار

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 1: توجيه، برمجة وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار

يتألف هذا النشاط من نشاطين فرعيين والهياكل المعنية التالية.

النشاط الفرعي	الهياكل المعنية
أجور الموظفين	مديرية البحث العلمي والابتكار
توجيه، برمجة وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار	

النشاط رقم 2: تطوير البحث العلمي والابتكار

ويتألف هذا النشاط من الأنشطة الفرعية والهياكل المعنية التالية:

النشاط الفرعي	الهياكل المعنية
تسيير مدرسة دكتوراه العلوم الاقتصادية والتسيير	جامعة نواكشوط
تسيير مدرسة دكتوراه علوم وتكنولوجيا وصحة	
تسيير مدرسة دكتوراه العلوم القانونية والسياسية	
تسيير مدرسة دكتوراه اللغات والآداب والعلوم الانسانية	
الصندوق الوطني للبحث العلمي	الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار
الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار	

العرض الإستراتيجي للبرنامج

التحليل الإستراتيجي

يُعد البحث العلمي والابتكار ركيزتين أساسيتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في موريتانيا؛ إذ يؤديان دوراً حاسماً في إنتاج المعرفة واكتسابها ونشرها، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، فضلاً عن إيجاد حلول ملائمة لتحديات البلاد واحتياجاتها.

ومع ذلك، لا يزال النظام الوطني للبحث العلمي والابتكار يواجه تحديات عدة، أبرزها نقص الموارد المالية المخصصة له، والعجز في البنية التحتية والمعدات المخبرية، وانخفاض عدد الباحثين مقارنةً بعدد السكان، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحث، والابتكار وتطويرهما وتثمينهما.

وسعياً لمواجهة هذه التحديات وتعزيز مساهمة البحث العلمي في التنمية الوطنية، اعتمدت موريتانيا "الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار (2022-2026)". وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ النظام الوطني للبحث والابتكار، وتحسين حوكمته وفعاليته، وتعزيز القدرات الوطنية، وزيادة أثر البحث العلمي والابتكار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وتتمحور توجهات الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار حول المحاور ذات الأولوية التالية:

- الزيادة الملحوظة في تمويل البحث والابتكار، بهدف رفع النفقات المخصصة لهما إلى مستوى يتراوح بين 0,3% و0,6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026، مع تعزيز آليات الحوكمة وإجراءات التمويل.
- تحسين حوكمة المنظومة الوطنية للبحث والابتكار من خلال تعزيز وتحسين أداء المؤسسات الرئيسية المكلفة بتوجيهها، ولا سيما المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار، والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، والسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي.
- تحسين آليات تمويل البحث والابتكار، لا سيما من خلال إرساء برنامج متعدد السنوات للبحث والابتكار يعتمده المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار بعد التشاور مع جميع الأطراف المعنية، ويتم تنفيذه تحت إشراف الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار. وينبغي أن يعطي التمويل الأولوية للبحث التنافسي القائم على إجراءات مُحسَّنة لتقييم المشاريع، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- تعزيز الموارد البشرية المخصصة للبحث والابتكار من خلال كسر الحواجز داخل المجتمع العلمي، ولا سيما بين الجامعات ومعاهد البحوث. ويرتكز هذا التوجه على إنشاء فضاء بحثي مشترك يدمج بشكل أكبر طلاب الدكتوراه والباحثين الشباب والباحثين العائدين إلى موريتانيا وباحثي المهجر.
- تعزيز البنى التحتية والمعدات المخبرية، لا سيما من خلال اقتناء معدات مخبرية مشتركة. وفيما يتعلق بالمعدات المتطورة، يجب أن يقترن اقتناؤها بإنشاء أقطاب للتميز، وأن تحظى بالدعم -عند الاقتضاء- من خلال حشد الشركاء الفنيين والماليين.
- تطوير أوجه التكامل بين البحث والابتكار والبيئة الإنتاجية والمجتمعية، وذلك بتعزيز الروابط بين مؤسسات البحث والشركات العامة والخاصة ومختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، بهدف تشجيع تثمين نتائج البحوث.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والابتكار، مع إعطاء الأولوية للتعاون الموجه نحو الاحتياجات والأولويات الوطنية والمجالات التي تنطوي على إمكانات كبيرة للتنمية العلمية، والتكنولوجية، والاجتماعية والاقتصادية.

ومن بين الإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها أو الشروع فيها خلال السنوات الأخيرة لتعزيز المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، نذكر على وجه الخصوص:

- مراجعة الإطار التنظيمي المطبق على الباحثين والأساتذة الباحثين، وذلك بهدف مراعاة وبشكل أفضل متطلبات أنشطة البحث، وتعزيز جاذبية المسارات المهنية العلمية، وتشجيع تطوير الإنتاج العلمي الوطني.
- مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بـالمجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، فضلاً عن تعزيز الإطار القانوني المنظم لهيكلة البحث العلمي. وتشمل هذه العملية أيضاً إعداد واعتماد النصوص التطبيقية المتعلقة بتنظيم وسير عمل وتطوير وحدات ومختبرات البحث.
- تعزيز الموارد البشرية العاملة بالبحث العلمي حيث يُقدّر حالياً إجمالي عدد الباحثين في مؤسسات التعليم العالي بنحو 1000 باحث. ومع ذلك، لا تزال نسبة الباحثين إلى عدد السكان منخفضة في موريتانيا، إذ تبلغ حوالي 217 باحثاً لكل مليون نسمة، مقارنة بـ 856 في السنغال و1358 في المغرب. ويُبرز هذا الوضع ضرورة زيادة أعداد الباحثين، لا سيما من خلال التوظيف، وبرامج التكوين في مرحلتي الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وتعزيز الحراك العلمي، واستقطاب الباحثين الموريتانيين المقيمين في الخارج.
- زيادة عدد وحدات البحث المعتمدة، حيث يبلغ عددها حالياً 48 وحدة موزعة على النحو التالي: جامعة نواكشوط (29)، والمدرسة العليا للأساتذة (6)، والمدرسة العليا للزراعة والبيطرة (3)، والمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات (2)، والمدرسة العليا للرقمنة (1)، والمعهد العالي للهندسة الصناعية (1)، والمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية (2)، وجامعة العلوم الإسلامية بالعيون (4).
- إطلاق خمس مدارس دكتوراه جديدة في خمس مؤسسات وطنية، تلبيةً للطلب المتزايد على تكوين الدكتوراه، وبهدف توجيه مواضيع البحث بشكل أفضل نحو أولويات التنمية الوطنية واحتياجاتها؛ وبذلك ارتفع عدد مدارس الدكتوراه من 3 مدارس في عام 2024 إلى 8 مدارس في عام 2025.
- الزيادة الملحوظة في الطاقة الاستيعابية لمدارس الدكتوراه خلال العام الجامعي 2025-2026، مما يتيح توسيع فرص الالتحاق بتكوين الدكتوراه وتعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث العلمي.
- إنشاء بوابة وطنية للبحث العلمي على الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تهدف بصفة خاصة إلى: تشجيع التعاون بين الباحثين على المستوى الوطني والعلماء المغتربين، وذلك لتحفيز البحث وتعزيز نقل الخبرات؛ إلى توفير بيانات وإحصائيات موثوقة حول الباحثين في الخارج وطلاب الدكتوراه ومجالات تخصصهم؛ تعزيز بروز الإنتاج العلمي الوطني؛ وتسهيل وصول الباحثين إلى البيانات والموارد الوثائقية؛ تشجيع التبادلات والشراكات بين الباحثين والفاعلين الاقتصاديين والماليين.
- تعزيز تكوين وتأهيل الأساتذة الباحثين، لا سيما من خلال مناقشة ثلاث أطروحات لنيل "شهادة التأهيل للإشراف على البحوث" في جامعة نواكشوط خلال العامين الجامعيين 2024-2025 و2025-2026.
- زيادة عدد أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها، حيث بلغ 180 أطروحة في مختلف برامج الدكتوراه، مما يعكس التعزيز التدريجي للقدرات الوطنية في مجال التكوين البحثي.
- تعزيز قدرات الباحثين من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية ولقاءات تبادل مع شركاء إقليميين. وقد استفاد من هذه الأنشطة باحثون ينتمون إلى عدة مؤسسات وطنية. ويعتزم القطاع مواصلة هذا الزخم عبر زيادة عدد ورش العمل هذه وتوسيع نطاق المستفيدين منها تدريجياً ليشمل طلاب الدكتوراه وطلاب الماستر ذوي التوجه البحثي.
- تقديم الدعم المالي للبحث العلمي في عام 2026، وذلك عبر "الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار"، من خلال الإجراءات التالية:

- منح 87 منحة دراسية للتميز؛
- تمويل 11 مشروعاً بحثياً؛
- منح 52 منحة للتنقل (الحراك العلمي) لفائدة الباحثين الشباب، بما في ذلك منحتان للحصول على شهادة التأهيل للإشراف على البحوث
- تقديم 4 جوائز، تشمل جائزتين لأفضل أطروحتين وجائزتين لأفضل مشرفين على أطروحات تمت مناقشتها؛
- دعم تنظيم 7 تظاهرات علمية وطنية ودولية؛
- تنظيم 3 دورات تدريبية لفائدة الباحثين.

التحديات:

على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال النظام الوطني للبحث العلمي والابتكار يواجه عدة تحديات رئيسية، ولا سيما:

- ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال البحث العلمي على المستوى الوطني، مما يحد من تضافر الموارد، وتكامل المبادرات، واتساق برامج البحث؛
- نقص البنية التحتية البحثية المتخصصة ولا سيما غياب أو قلة توفر المعدات العلمية المتطورة، وهو ما يشكل عائقاً أمام تطوير أبحاث عالية المستوى؛
- ضعف التمويل المخصص للبحث والابتكار وعدم تنوع مصادره، إذ لا تزال هذه الأنشطة تُموَّل بشكل حصري من قبل الدولة، في حين تظل مساهمة القطاع الخاص محدودة؛
- التأخر في هيكلة وتنظيم البحث العلمي، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء المختبرات ومراكز الأبحاث المتخصصة والتي تتماشى مع الأولويات الوطنية.

الهدف 1: النهوض بالبحث العلمي والابتكار

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

بالنسبة لعام 2027، تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- تمويل 25 مشروعاً للبحث العلمي؛
- زيادة عدد الطلاب المسجلين في تكوينات الدكتوراه إلى 750 طالباً؛
- مناقشة 50 أطروحة دكتوراه.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات، خطة عمل الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
عدد مشاريع البحث الممولة	المشروع	22	46	11	25
عدد الطلاب المسجلين في الدكتوراه	الطالب	658	660	729	750
عدد أطروحات الدكتوراه المُناقشة سنويًا	الأطروحة	80	50	33	50

مصدر البيانات: مدارس الدكتوراه، الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار،

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- عدد مشاريع البحث الممولة هو عدد المشاريع التي ستحصل على تمويل من الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار بعد الاعلان لتقديم المشاريع وتقييمها من قبل خبراء في هذا المجال.
- طريقة الحساب: تتم بالعدّ البسيط.
- عدد الطلاب المسجلين في مدارس الدكتوراه: عدد طلاب الدكتوراه المسجلين فعلا على أنظمة معلومات تسجيل مؤسسات التعليم العالي. طريقة الحساب: تتم بالعدّ البسيط.
- عدد أطروحات الدكتوراه المناقشة هو عدد الأطروحات التي تمت مناقشتها سنويًا. ويشمل ذلك جميع تكوينات الدكتوراه التي تقدمها كل مؤسسة. طريقة الحساب: تتم بالعدّ البسيط.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

تُعد الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار الجهة الحكومية الرئيسية المكلفة بتنفيذ المهام المتعلقة بهذا البرنامج نيابةً عن الإدارة؛ وستعمل في هذا الإطار بتعاون وثيق مع مدارس الدكتوراه وهياكل البحث التابعة لمؤسسات التعليم العالي.

وستحرص كل من مدارس الدكتوراه وهياكل البحث والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار على مواءمة أنشطة البحث مع المحاور ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار. كما يُطلب من الجهات المنفذة ضمان متابعة دقيقة ومنتظمة لمؤشرات أداء البرنامج، كما يدعى الشركاء إلى الوفاء بالتزاماتهم وفقًا للجدول الزمني المحدد في مشروع البحث.

الهدف 2: تعزيز مرئية نتائج البحث وقيمتها

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

النتائج المتوقعة لعام 2027 هي كما يلي:

- وصول عدد المنشورات العلمية المُفهرسة إلى 190 منشورا؛
- وصول عدد المنشورات العلمية في المجلات الوطنية المُحكَّمة إلى 50 منشورا؛
- تنظيم 12 فعالية علمية على المستوى الوطني.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2024 الانجازات	2025 توقعات، خطة عمل الحكومة	2025 التوقعات المُحدّثة	2026 الهدف
عدد المنشورات العلمية المُفهرسة	منشور مُفهرس	*173*	170	*175*	*190*
عدد المنشورات في مجلات وطنية ذات لجنة قراءة	منشور غير مُفهرس	*49*	50	*25*	*30*
عدد الفعاليات العلمية المُنظّمة على المستوى الوطني	فعالية علمية	*12*	12	*12*	12

مصدر البيانات: مدارس الدكتوراه، الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معاهد البحث الوطنية – قواعد البيانات المتاحة ل *Scopus, WOS, PubMed*

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- عدد المنشورات العلمية المفهرسة: عدد المقالات المنشورة سنويًا في المجلات المفهرسة في قواعد بيانات سكوبس، WOS، و PubMed ;ويمكن جمع هذه البيانات من المواقع الإلكترونية لهذه القواعد.
- عدد المنشورات في مجلات وطنية ذات لجنة قراءة: عدد المقالات المنشورة سنويًا في المجلات الوطنية المحكمة. وهي مجلات تحمل رقم تسلسليا ISSN. ويمكن جمع هذه البيانات من المؤسسات المصدرة لهذه المجلات.
- عدد الفعاليات العلمية التي تُنظم على المستوى الوطني: عدد الفعاليات العلمية الدولية التي تُنظمها الأقسام، ووحدات البحث، ومعاهد البحث، والجمعيات العلمية على المستوى الوطني. ويمكن جمع هذه البيانات من المؤسسات المنظمة لهذه الفعاليات.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

تعتبر الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار هي الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ مهام هذا البرنامج نيابةً عن الإدارة. وستتعاون هذه الجهة بشكل وثيق مع مدارس الدكتوراه ووحدات البحث التابعة لمؤسسات التعليم العالي.

الميزانيـة المقترحة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

النشاطات والأجزاء	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المفتوحة في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة ل 2027	المصادق عليها في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة في 2027
النشاط رقم 1: توجيه، برمجة وتقييم أنشطة البحث العلمي والابتكار	0	0	**3 348 591**	**3 207 601**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	2 548 928	2 407 938
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	799 663	799 663
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0
النشاط رقم 2: تطوير البحث العلمي والابتكار	0	0	**37 815 216**	**45 963 222**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	0	8 260 000
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	37 815 216	37 703 222
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0
المجموع العام للبرنامج	0	0	**41 163 807**	**49 170 823**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	2 548 928	10 667 938
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	38 614 879	38 502 885
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	0
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0

(1) تمثل الاعتمادات الواردة في هذا العمود المبالغ المدرجة في آخر قانون مالية مصادق عليه.

مقترح الوظائف

وظائف الإدارة

		الأعداد بمعيار دوام العمل الكامل				
الفئة	الإنجازات المحققة سنة 2025 (1) و(2)	مفتوح في قانون المالية 2026	توقعات سنة 2027			المجموع
			توقعات الخروج	توقعات الدخول	الفارق (دخول - خروج)	العدد الإجمالي للموظفين لسنة 2027
الموظفون الدائمون		13				13
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د (3)						
المتعاقدون		9				9
المجموع العام لوظائف الإدارة على مستوى البرنامج		22				22

(1) تعتمد بيانات سنتي 2025 و2026 على ملف الرواتب الصادر عن المديرية العامة للميزانية،
(2) الأرقام المنجزة هي مستخرجة من تقرير السنوي للأداء.
(3) أن الفئة (د) من الموظفين هي في طريق الشطب من الوظيفة العمومية

برنامج الخدمات الجامعية

عرض للبرنامج

نطاق البرنامج

يغطي برنامج "الخدمات الجامعية" كافة الإجراءات والخدمات الرامية إلى تحسين ظروف معيشة ودراسة الطلاب، سواء داخل البلاد أو في الخارج. وهو يجمع مختلف السياسات العمومية المتعلقة بالدعم الاجتماعي والجامعي للطلبة، ولا سيما المنح والسكن والنقل والإطعام والتغطية الصحية، فضلاً عن الأنشطة الثقافية والرياضية. كما يتولى البرنامج متابعة ودعم الطلبة الذين يتابعون دراستهم في الخارج.

ولا يشمل هذا البرنامج الجوانب الأكاديمية والبيداغوجية - مثل العروض التكوينية والاعتماد والجودة الأكاديمية - التي تندرج ضمن برنامج "التعليم العالي"، ولا الأنشطة المرتبطة بالبحث العلمي والابتكار التي تندرج ضمن برنامج "البحث والابتكار". ومع ذلك، يرتبط هذا البرنامج ارتباطاً وثيقاً بهذين البرنامجين، لا سيما فيما يتعلق بتحسين ظروف معيشة الطلاب وضمان نجاحهم، والحركية الجامعية، وتعزيز جاذبية مؤسسات التعليم العالي.

الهياكل الإدارية الرئيسية والجهات الفاعلة المرتبطة بالبرنامج هي:

البرنامج	النشاط	الإدارات المرتبطة	الفاعلين
الخدمات الجامعية	دعم الطلاب في الخارج	مديرية التوجيه والمنح والتعاون الدولي	
	دعم الطلاب داخل الوطن		المركز الوطني للخدمات الجامعية

- مديرية التوجيه والمنح والتعاون الدولي: تتولى مسؤولية منح الطلاب في الخارج، وتنظيم نقلهم، وتوجيه ومتابعة الممنوحين بالخارج.
- المركز الوطني للخدمات الجامعية : مؤسسة عمومية وطنية مكلفة بتسيير الخدمات الجامعية داخل الوطن.

مسؤول البرنامج: د. محمدون وان، مدير التوجيه والمنح والتعاون الدولي

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 1: دعم الطلاب في الخارج

يهدف هذا النشاط إلى تسهيل التنقل الدولي للطلاب المستفيدين من المنح، وضمان مرافقتهم اللوجستية والإدارية، وتعزيز اندماجهم الأكاديمي في الخارج.

النشاط الفرعي	الهياكل المعنية
نقل الطلاب الممنوحين في الخارج	مديرية التوجيه والمنح والتعاون الدولي
توجيه ومتابعة الطلاب في الخارج	

النشاط رقم 2: دعم الطلاب داخل الوطن

يهدف هذا النشاط إلى تحسين ظروف عيش طلاب مؤسسات التعليم العالي الوطنية من خلال تسيير المساعدات الاجتماعية، والبنى التحتية الخاصة بالإيواء، والإطعام، والنقل، إضافة إلى الخدمات الصحية والأنشطة الثقافية والرياضية.

النشاط الفرعي	الهياكل المعنية
نقل الطلاب على المستوى الوطني	الديوان
اقتناء تجهيزات CNOU	المركز الوطني للخدمات الجامعية
أجور الموظفين	
إطعام الطلاب في نواكشوط	
المركز الوطني للخدمات الجامعية	
إطعام الطلاب في نواذيبو	
المركز االجهوي للخدمات الجامعية بنواذيبو	
إطعام الطلاب في روصو	
المركز االجهوي للخدمات الجامعية بروصو	
تأمينات الطلبة	

العرض الإستراتيجي للبرنامج

يهدف برنامج "الخدمات الجامعية" إلى ضمان ظروف معيشية ودراسية للطلبة تتسم بالكرامة والإنصاف وتهيئ المناخ الملائم لنجاحهم، سواء داخل التراب الوطني أو في الخارج. ويندرج هذا البرنامج في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى تحقيق الإنصاف والتماسك الاجتماعي، ورقمنة عمليات التوجيه ومنح المساعدات المالية (المنح)، فضلاً عن تعزيز اللامركزية في قطاع التعليم العالي.

ومن خلال مختلف الخدمات التي يقدمها، يساهم هذا البرنامج بشكل مباشر في تعزيز نجاح الطلبة ورفاههم، وزيادة جاذبية مؤسسات التعليم العالي، وتحسين الأداء العام لمنظومة التعليم العالي.

وتشمل الخدمات التي يغطيها البرنامج، على وجه الخصوص، المنح الدراسية الوطنية والدولية، والسكن، والإطعام، بالإضافة إلى الخدمات الصحية، والاجتماعية والثقافية والرياضية.

.

التحليل الإستراتيجي

شهدت السنوات الأخيرة إطلاق عدة إصلاحات جوهرية في مجال الخدمات الجامعية، تجسيداً لإرادة سياسية راسخة تهدف إلى إعادة توجيه العمل العمومي نحو تحقيق الإنصاف الاجتماعي، وتحسين الظروف المعيشية للطلاب، وضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد العامة. وتستهدف هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، تحسين استهداف المساعدات الاجتماعية، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للطلاب، وترشيد إدارة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية.

واعتباراً من العام الجامعي 2024-2025، تُمنح منح الدراسة في الخارج، بصفة الأولوية، للفئات التالية:

- الطلاب المتصدرين لقوائم الخريجين في برامج "الليسانس" بمؤسسات التعليم العالي الوطنية؛
- الفائزين في المسابقات الدولية المنظمة في موريتانيا؛
- الطلاب الموريتانيين المقبولين في إطار اتفاقيات التعاون الثنائي أو برامج الحراك الدولي.

ويهدف هذا الإصلاح، الذي يضع حداً لمنح الدراسة في الخارج لطلاب المرحلة الجامعية الأولى (الحاصلين على البكالوريا)، إلى ترشيد النفقات العمومية من خلال خفض الاعتمادات المخصصة للمنح الخارجية، مما يتيح في المقابل توسيع قاعدة المستفيدين من المساعدات والمنح الدراسية داخل التراب الوطني.

وفي هذا السياق، خضعت سياسة منح المنح الوطنية لإصلاح جذري يرمي إلى تعزيز الإنصاف الاجتماعي، ومواكبة لامركزية التعليم العالي، وتشجيع التميز الأكاديمي. وتماشياً مع المنصة الرقمية المخصصة لتدبير ومنح المنح لطلاب التعليم العالي، تم اعتماد معايير جديدة تشمل:

- الاعتماد على "السجل الاجتماعي" لضمان منح الطلاب المنحدرين من أسر هشة منحةً دراسيةً بشكل تلقائي؛
- دعم لامركزية التعليم العالي عبر منح منحة دراسية بصفة منتظمة للطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الموجودة داخل البلاد؛
- تشجيع التميز الأكاديمي من خلال تخصيص منح للطلاب الحاصلين على أفضل النتائج في امتحان البكالوريا، وكذلك للطلاب المتصدرين لترتيبهم في كل تخصص من تخصصات الإجازة على المستوى الوطني.

أما فيما يتعلق بنقل الطلاب في نواكشوط فلقد أُبرمت شراكة مع الشركة الوطنية للنقل لتخصيص خطوط نقل من وإلى الحرم الجامعي بشكل مباشر. وفي إطار هذا النظام، تخضع تعرفة النقل للدعم المالي، بينما يتمتع الطلاب المسجلون في "السجل الاجتماعي" بخدمة النقل المجاني. وتهدف هذه المبادرة إلى تسهيل وصول الطلاب إلى مؤسسات التعليم العالي، والحد من التفاوت المرتبط بظروف التنقل، وتعزيز المواظبة والنجاح الأكاديمي لديهم.

ولقد دخل السكن الجامعي في حرم نواكشوط، الذي تبلغ طاقته الاستيعابية الإجمالية 4000 سرير، حيز التشغيل الكامل منذ عام 2025. ومن ناحية أخرى، توفر مدرسة ESAV (المعروفة سابقاً بـ ISET) في مدينة روصو طاقة إيوائية تبلغ 400 سرير للعام الجامعي 2025-2026، ومن المقرر رفع هذه السعة إلى 656 سريراً بدءاً من العام الجامعي المقبل. أما في نواذيبو، فتتوفر لدى مؤسستي UNDB وISPLTI حالياً طاقة إيوائية تبلغ 270 سريراً للعام الجامعي 2025-2026، ومن المتوقع أن ترتفع هذه السعة إلى 570 سريراً في العام الجامعي المقبل، مما سيساهم في تحسين ظروف إقامة الطلاب بشكل ملموس.

وتعمل حالياً ثلاثة مطاعم جامعية في حرم نواكشوط، حيث توفر خدمات الإطعام للطلاب على مدار أيام الأسبوع؛ إذ يحصل الطلاب المقيمون على ثلاث وجبات يومياً، بينما يحصل الطلاب غير المقيمين على وجبة واحدة في اليوم. وتُضاف إلى ذلك مطاعم جامعية أخرى قيد التشغيل في كل من المدرسة العليا للزراعة والبيطرة (ESAV - أو ISET سابقاً) في روصو، والمعهد العالي للغات والترجمة الفورية (ISPLTI) في نواذيبو.

ومن ناحية أخرى، من المقرر دخول المطعم الجامعي التابع لجامعة نواذيبو -والذي تبلغ طاقته الاستيعابية 1500 مقعدا- حيز الخدمة مع بداية العام الجامعي 2026-2027. وبالتوازي مع ذلك، يجري حالياً إنشاء مطعم جامعي جديد في نواكشوط بطاقة استيعابية تبلغ 2000 مقعدا، وذلك بهدف تعزيز خدمات الإطعام الجامعي وتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من الطلاب.

كما تم تفعيل نظام التغطية الصحية للطلاب عبر الصندوق الوطني للتأمين الصحي (CNAM) وتعميمه ليشمل جميع الطلاب منذ عام 2025، مما يساهم في تحسين فرص حصولهم على الرعاية الصحية وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية المخصصة لهم.

أما فيما يتعلق بحوكمة وإدارة الخدمات الجامعية، تم تعزيز المنظومة تحت إشراف "المكتب الوطني للخدمات الجامعية" (CNOU) اعتباراً من عام 2025. وقد تمثلت هذه العملية في نقل مسؤوليات كانت تتولاها سابقاً بعض مؤسسات التعليم العالي - ولا سيما ESAV (أو ISET سابقاً) وISPLTI - إلى المكتب الوطني للخدمات الجامعية.

وتهدف عملية إعادة الهيكلة هذه إلى تعزيز التنسيق وإضفاء الطابع المهني على إدارة الخدمات الموجهة للطلاب، مع تحسين الإدارة المالية والتشغيلية وفقاً للوائح المعمول بها. وقد تجسد ذلك في عام 2026 بإنشاء مراكز جهوية للخدمات الجامعية في كل من مدينتي "روصو" و"نواذيبو"، وذلك لضمان إدارة قريبة من المستفيدين وتحقيق تغطية أفضل للخدمات الجامعية على المستوى الإقليمي.

وقد شهد عدد الطلاب المستفيدين من منح دراسية في الخارج انخفاضاً بنسبة 13%، حيث تراجع من 1200 طالب في العام الدراسي 2024-2025 إلى 1047 طالباً في العام الدراسي 2025-2026، ويتوزع هؤلاء الطلاب على اثنتي عشرة دولة شريكة.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية في الخارج حوالي 900 طالب خلال العام الجامعي 2026-2027. وتندرج هذه الخطوة في إطار السياسة الجديدة للمنح الدراسية، التي تهدف إلى تقليص أعداد المنح المخصصة للدراسة في الخارج تدريجياً، مع توسيع نطاق تغطية المنح على المستوى الوطني، وذلك لضمان ولوج أكثر إنصافاً للدعم العمومي المخصص للتعليم العالي.

وفي الوقت نفسه، شهدت المنح الوطنية ارتفاعاً ملحوظاً؛ إذ استفاد أكثر من 14,063 طالباً مسجلاً في المؤسسات الخاضعة للوصاية المباشرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من المنحة الوطنية خلال العام الجامعي 2025-2026، مقارنة بـ 11,190 طالباً في العام الجامعي 2024-2025، أي بزيادة قدرها 26%. ومن بين هؤلاء المستفيدين، ينحدر 4,614 طالباً من أسر مسجلة في السجل الاجتماعي، مما يعكس الحرص على تعزيز الاستهداف الاجتماعي للمساعدات الطلابية، وتكريس نظام لمنح المنح يتسم بمزيد من الإنصاف والشمولية، ويوجه الدعم بشكل أكبر نحو الطلاب المنحدرين من أسر هشة.

ولقد أدى تعزيز آليات الدعم منذ عام 2025 - استجابةً للنمو المتزايد في أعداد الطلاب - إلى زيادة ملحوظة في الإقبال على خدمات النقل الجامعي. ففي نواكشوط، سُجّلت 3,188,648 رحلة طلابية خلال العام الجامعي 2025-2026، مقارنة بـ 3,033,491 رحلة في العام 2024-2025، أي بزيادة تتجاوز 5%. ويعكس هذا التطور الأهمية المتزايدة للنقل الجامعي في تمكين الطلاب من الوصول إلى مؤسسات التعليم العالي.

أما في نواذيبو، حيث أُطلقت خدمة النقل الجامعي لأول مرة خلال العام 2025-2026، فقد بلغ عدد الرحلات المسجلة 62,376 رحلة، مما يمثل توسيعاً لنطاق هذه الخدمة لتشمل مؤسسات التعليم العالي الواقعة في المناطق الداخلية من البلاد.

كما ازداد عدد الطلاب المستفيدين من السكن الجامعي زيادة طفيفة، حيث ارتفع من 4578 طالباً في العام الدراسي 2024-2025 إلى 4675 طالباً في العام 2025-2026، أي بزيادة تقارب 2%. ومع ذلك، من المتوقع أن تزداد الطاقة الاستيعابية للسكن مع افتتاح إقامات جديدة في المدرسة العليا للزراعة والبيطرة (ESAV) -المعروف سابقاً بـ ISET- في مدينة روصو، وكذلك في جامعة نواذيبو..

ومن ناحية أخرى، شهدت خدمات الإطعام الجامعي تحسناً ملحوظاً، سواء من حيث حجم الوجبات أو القدرة على تلبية احتياجات الطلاب. فقد تم تقديم ما مجموعه 1,101,850 وجبة خلال العام الدراسي 2025-2026، مقارنة بـ 847,844 وجبة في العام 2024-2025، وهو ما يمثل زيادة تتجاوز 30%. وتعكس هذه الزيادة توسع نطاق عمل المنظومة وتعزيز خدمات الإطعام المقدمة للطلاب.

التحديات

- التحدي 1 :تعزيز الانصاف في الولوج إلى المنحة الوطنية من خلال توسيع نطاقها، مع الحد التدريجي من المنح الخارجية.
- التحدي 2 :تحسين ظروف عيش ورفاه الطلاب بما يسهم في النجاح الأكاديمي وتقليص معدلات الانقطاع عن الدراسة.

الهدف 1: زيادة قدرة الإيواء وتحسين ظروف عيش ورفاه الطلاب

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

تتمثل الأهداف الرئيسية المتوقع تحقيقها فيما يلي:

- الوصول إلى الطاقة الاستيعابية الكاملة للسكن الجامعي في حرم نواكشوط، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على سكن الطلاب؛
- استكمال توسعة المدرسة العليا للزراعة والبيطرة (ESAV) في مدينة روصو، فضلاً عن إعادة تأهيل وتجهيز السكن الجامعي التابع للمؤسسات التعليمية في نواذيبو؛
- ضمان توفير خدمات إطعام جامعي مستمرة ومتنوعة وعالية الجودة ومتاحة لجميع الطلاب.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 ، توقعات خطة عمل الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
العدد الإجمالي للأسِرّة المتاحة في الإقامات الجامعية	سرير	4675	5100	4675	5226
النسبة الفعلية للأسرة المشغولة	%	98 %	99 %	98%	98 %
العدد الإجمالي للوجبات المقدمة	وجبة	847 844	2 500 000	1 101 850	2 500 000

مصدر البيانات: المركز الوطني للخدمات الجامعية – نظام تسيير الخدمات / التقارير السنوية للنشاطات

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- العدد الإجمالي للأسِرّة المتاحة في الإقامات الجامعية :يقيس القدرة الاستيعابية الفعلية في الإقامات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- نسبة شغل الأسرّة فعلياً :تقيس معدل شغل الأسرة = (عدد الطلاب المقيمين ÷ إجمالي الطاقة الاستيعابية) × 100.
- العدد الإجمالي للوجبات المقدمة :يقيس الحجم الإجمالي للوجبات السنوية المقدمة في المطاعم الجامعية (نواكشوط، روصو، نواذيبو).

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

طبقاً لأحكام القانون المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي، يتولى المركز الوطني للخدمات الجامعية تنفيذ السياسات المتعلقة بالحياة الطلابية على المستوى الوطني، بصفته مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويُعتبر المركز الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ مهام هذا البرنامج نيابةً عن الإدارة.

الهدف 2: تحسين خدمات النقل الجامعي

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتائج السنوية

.

في عامي 2026-2027، ستغطي خدمة النقل الجامعي 11 مساراً، مع حجم متوقع يبلغ 3,4 مليون رحلة طلابية، مقارنة بـ 3,3 مليون رحلة في عامي 2025-2026. ويؤكد هذا التطور توسيع الشبكة وتعزيز خدمات النقل الجامعي، وذلك تلبيةً للزيادة في أعداد الطلاب.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات، خطة عمل الحكومة	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
عدد محاور النقل الجامعي المغطاة	محور	6	6	11	11
العدد الإجمالي للطلاب المنقولين	رحلةxطالب	*3 033 491*	3 417 655	3 251 024	3 417 655

مصدر البيانات: المركز الوطني للخدمات الجامعية والشركة الوطنية للنقل العمومي

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- عدد محاور النقل الجامعي المغطاة :يقيس نطاق تغطية خدمة النقل، ويُحسب بعدد الخطوط النشطة بين الأحياء السكنية والحرم الجامعي.
- العدد الإجمالي للرحلات الطلابية المنجزة :يقيس الحجم السنوي للخدمة، أي العدد الإجمالي للطلاب المنقولين.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

تتولى الشركة الوطنية للنقل العمومي نقل الطلاب في نواكشوط بموجب اتفاقية خاصة موقّعة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتنص هذه الاتفاقية على أن تلتزم الشركة بتوفير خطوط مخصّصة لخدمة الحرم الجامعي وبتطبيق تعرفة مخفَّضة للطلاب.
أما الوزارة، فتلتزم بتزويد الشركة بالمعلومات الضرورية حول المستفيدين، ودفع المبالغ السنوية المتفق عليها على دفعات متعددة.
ويُدرج التمويل المخصص لهذه الخدمة ضمن ميزانية المركز الوطني للخدمات الجامعية الذي يعمل بصفته الجهة الرئيسية المخاطِبة للشركة الوطنية للنقل العمومي.

الهدف 3: تحسين الولوج إلى المنح الدراسية على المستوى الوطني

النتائج المرجوة

- الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

تقليص المبالغ المخصَّصة للمنح الخارجية وتحسين تغطية المنح الوطنية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	2025 الانجازات	2026 توقعات خطة عمل الحكومة،	2026 التوقعات المُحدّثة	2027 الهدف
نسبة المنح الوطنية من الميزانية الإجمالية للمنح	%	62%	70%	67%	68%
العدد الإجمالي للطلاب المستفيدين من المنحة الوطنية	طالب	*11 190*	15 000	*14 063*	16 000
عدد الطلاب المستفيدين من منحة في الخارج	طالب	1 200	1 044	1047	900
عدد الطلاب الممنوحين المسجلين في السجل الاجتماعي	طالب	*1 605*	غير محدد	*4614*	غير محدد

مصدر البيانات: بيانات مستخرجة من أنظمة تسيير المنح في المركز الوطني للخدمات الجامعية ومديرية التوجيه والمنح والتعاون الدولي

تفاصيل المنهجية المتبعة:

- نسبة المنح الوطنية من الميزانية الإجمالية للمنح =(مبلغ المنح الوطنية ÷ المبلغ الإجمالي المخصَّص للمنح) × 100.
- العدد الإجمالي للطلاب المستفيدين من المنحة الوطنية :بيانات أولية مستخرجة من نظام تسيير المنح.
- عدد الطلاب المستفيدين من منحة في الخارج :بيانات أولية مستخرجة من نظام تسيير المنح.
- عدد الطلاب الممنوحين المسجلين في السجل الاجتماعي :بيانات أولية صادرة عن نظام تسيير المنح في المركز الوطني للخدمات الجامعية.

مساهمات جهات التشغيل/الشركاء الحكوميين

تتولى المركز الوطني للخدمات الجامعية تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالمنح الدراسية داخل الوطن، بينما تتولى مديرية التوجيه والمنح والتعاون الدولي الإشراف على المنح الخارجية ومتابعة تنفيذها، وذلك في إطار التنسيق المؤسسي بين مختلف هياكل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الميزانيـة المقترحة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
النشاطات والأجزاء	المفتوحة في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة ل 2027	المصادق عليها في ق.م.م 2026 (1)	المطلوبة في 2027
النشاط رقم 1: دعم الطلاب في الخارج	**0**	**0**	**165 703 880**	**152 719 642**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	0	0
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	19 703 880	19 703 880
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	146 000 000	133 015 762
الجزء 6: نفقات الاستثمار	0	0	0	0
النشاط رقم 2: دعم الطلاب داخل الوطن	**127 400 000**	**138 000 000**	**633 993 637**	**726 126 789**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	35 908 580	36 747 732
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	186 366 557	186 366 557
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	376 718 500	448 012 500
الجزء 6: نفقات الاستثمار	127 400 000	138 000 000	35 000 000	55 000 000
المجموع العام للبرنامج	**127 400 000**	**138 000 000**	**799 697 517**	**878 846 431**
الجزء 1: نفقات العمال	0	0	35 908 580	36 747 732
الجزء 2: نفقات اقتناء السلع والخدمات	0	0	206 070 437	206 070 437
الجزء 4: الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	522 718 500	581 028 262
الجزء 6: نفقات الاستثمار	127 400 000	138 000 000	35 000 000	55 000 000

(1) تمثل الاعتمادات الواردة في هذا العمود المبالغ المدرجة في آخر قانون مالية مصادق عليه.

مقترح الوظائف

وظائف الإدارة

		الأعداد بمعيار دوام العمل الكامل				
الفئة	الإنجازات المحققة سنة 2025 (1) و(2)	مفتوح في قانون المالية 2026	توقعات سنة 2027			المجموع
			توقعات الخروج	توقعات الدخول	الفارق (دخول - خروج)	العدد الإجمالي للموظفين لسنة 2027
الموظفون الدائمون		15				15
الفئة أ						
الفئة ب						
الفئة ج						
الفئة د (3)						
المتعاقدون		132				132
المجموع العام لوظائف الإدارة على مستوى البرنامج		147				147

(1) تعتمد بيانات سنتي 2025 و2026 على ملف الرواتب الصادر عن المديرية العامة للميزانية،
(2) الأرقام المنجزة هي مستخرجة من التقرير السنوي للأداء.
(3) أن الفئة (د) من الموظفين هي في طريق الشطب من الوظيفة العمومية

تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة من بداية الدراسات إلى نهاية الأشغال	الكلفة الإجمالية للمشروع	النفقات المنجزة حتى 2026 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	المبلغ المطلوب إدراجه في قانون المالية 2027 (1+2)
اقتناء تجهيزات للمركز الوطني للخدمات الجامعية	3 سنوات	82 600 000		12 600 000	0	12 600 000
اقتناء تجهيزات للمركز الجهوي للخدمات الجامعية بنواذيبو	سنتات	36 000 000		23 000 000	0	23 000 000
اقتناء تجهيزات للمركز الجهوي للخدمات الجامعية بروصو	سنة	19 400 000		19 400 000	0	19 400 000
المجموع العام		**138 000 000**		**55 000 000**	**0**	**55 000 000**



وزارة الوظيفة العمومية والعمل

64

المشروع السنوي للأداء

1. الإطار العام والتوجهات

يترجم مشروع الأداء السنوي أولويات وزارة الوظيفة العمومية والعمل إلى أهداف تشغيلية ونتائج منتظرة ومؤشرات قابلة للقياس، بما يسمح بربط البرمجة الميزانوية بالأداء ومتابعة مستوى التنفيذ.

وتتولى الوزارة في هذا الصدد: تصميم وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات العمومية في مجال الوظيفة العمومية والعمل والحيطة الاجتماعية تماشيا مع التوجه العام نحو ميزانية البرامج والتي تشكل نظاما جديدا يمكن من إعداد الميزانيات على أساس البرامج والأهداف المحددة ومؤشرات الأداء القابلة للقياس.

2. مهام القطاع وهيكلته المرجعية

وتتولى وزارة الوظيفة العمومية والعمل مهمة تصميم وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات العمومية في مجال الوظيفة العمومية والعمل والحيطة الاجتماعية.

وتأسيسا على رسالة التكليف الصادرة عن معالي الوزير الأول السيد المختار ولد الجاي والقاضية بالعمل على إصلاح نظام الوظيفة العمومية والعمل والضمان الاجتماعي، سعى القطاع إلى خلق ديناميكية كبرى في المجال بما يضمن التجسيد الأمثل لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد بن الشيخ الغزواني الهادف بالأساس إلى خلق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستديمة.

وبموجب المرسوم رقم 193 - 2024 بتاريخ 2024/10/11 تسند للوزارة المسؤوليات التالية:

- إعداد وتطبيق السياسة الوطنية في مجال الوظيفة العمومية والعمل؛
- تصور ومواءمة التشريعات العامة في مجال الوظيفة العمومية والعمل؛
- إعداد وتطبيق النصوص المسيرة للموظفين والوكلاء العقدويين للدولة وتسيير ومتابعة العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين الممثلين لأرباب العمل والعمال؛
- تنسيق الإصلاحات المؤسسية المتخذة من طرف الدولة داخل الإدارات المركزية وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية؛
- تسيير ومتابعة تطبيقات قواعد بيانات الموظفين والوكلاء العقدويين للدولة؛
- التنسيق مع القطاعات المختلفة والهيآت الأخرى في مجال تبادل واستغلال المعلومات؛
- إعداد برامج تكوين لصالح عمال القطاعات الوزارية؛
- متابعة وتقويم تكوين الموظفين والوكلاء العقدويين للدولة؛
- تحضير وتنفيذ ومراقبة القواعد المتعلقة بظروف العمل وبحقوق الأجراء؛
- معالجة المعلومات المتعلقة بعمال الدولة ورقمنة القرارات والإجراءات؛

- إعداد وتنفيذ سياسات ترقية الحكامة الإدارية المرتبطة باختصاص القطاع؛
- إعداد وتنفيذ الإجراءات الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية خاصة في مجال المصادر البشرية بالتعاون مع الوزارات المعنية؛
- إعداد وتنفيذ إجراءات هادفة إلى وضع إصلاحات إدارية ملائمة بالتعاون مع القطاعات الوزارية الأخرى؛
- تصور وتنفيذ سياسة وطنية في مجال الإصلاح الإداري؛
- ترقية وتقييم السياسات العمومية في مجال الوظيفة العمومية والإدارة والعمل؛
- تعزيز القدرات المؤسسية لإدارات الدولة؛
- إعداد ومتابعة ووضع مخطط رئيسي للإصلاح الإداري؛
- وضع أدوات لتقييم وتسيير أداء الوكلاء العموميين،
- المتابعة والرقابة الإدارية للإدارات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والتجمعات الإقليمية.

وللاضطلاع بهذه المهام تضم الوزارة، فضلا عن الديوان (المكلفون بمهام، المستشارون والمفتشية الداخلية)والأمانة العامة،مديرية عامة وإدارتين مركزيتين و 15 مندوبية جهوية للوظيفة العمومية والعمل على مستوى الولايات

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة هيئات استشارية لدى وزير الوظيفة العمومية والعمل، ويتعلق الأمر أساسا بكل من:

- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري؛
- لجنة تقييم الشهادات؛
- المجلس الوطني للشغل و التشغيل والضمان الاجتماعي؛
- اللجنة الفنية للاستشارية للصحة والسلامة،
- المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

ويمارس القطاع الوصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب الوطني لطب الشغل.

ويشغل القطاع 440 وكيلا عموميا، من بينهم 320موظفا و120 عاملا غير دائم.

3. المحاور الإستراتجية للقطاع

تتكون استراتجية القطاع من ثلاث محاو ر أساسية تشكل الأساس الفعلي للبرامج المستهدفة وهي :

الدعم

ويتم فيه التركيز على التنفيذ المحكم لبرامج واستراتجيات القطاع بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرسومة وكذلك التنسيق بين مختلف البرامج

- استراتجية القطاع
- التنسيق الإداري

الوظيفة العمومية

يتم التركيز في هذا المحور على:

- تنمية القدرات والكفاءات وعصرنة الأرشيف
- التكوين والتدريب عمال القطاع
- التنظيم

العمل

يتم التركيز في هذا المحور على:

- حكامة العمل
- تحسين وإدارة العمل
- حماية العمل
- التسيير المادي والخدمي
- تهدئة المناخ الاجتماعي
- دعم قدرات الفاعلين
- المتابعة والتقييم والاتصال مع لجنة الحوار الاجتماعي

4. الأولويات

الأولوية	التوجيه
عصرنة الإدارة	رقمنة وتحسين آليات التسيير و نظم المعلومات
إدارة الموارد البشرية	تعزيز جودة التسيير وتنمية القدرات والكفاءات
حكامة العمل	تعزيز التفتيش والرقابة –إدارة العمل والحوار الاجتماعي
حماية العمال	تحسن وتسريع معالجة الملفات والآليات المخصصة للحماية
القيادة وقياس الأداء	ضمان المتابعة المنتظمة للأهداف والمؤشرات والنتائج

5. مبادئ التنفيذ

- ✓ المواءمة بين البرمجة الميزانياتية، والإجراءات، والنتائج المتوقعة.
- ✓ تحميل المسؤولية للبنية الإدارية في ما يتعلق بالالتزامات والمؤشرات.
- ✓ المتابعة الدورية للتنفيذ المادي والمالي.
- ✓ لوحات قيادة منتظمة للمساعدة في اتخاذ القرار.
- ✓ التقييم السنوي وتطبيق التدابير التصحيحية

6. هيكلة وفق البرامج

البرنامج	المحور الاستراتيجي المرجعي	المبلغ الوارد في الوثيقة المرجعية
الدعم	تسيير برنامج الدعم	ضمن التوزيع العام للبرامج
العمل	تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق	ضمن التوزيع العام للبرامج
الوظيفة العمومية	تسيير برنامج الوظيفة العمومية	ضمن التوزيع العام للبرامج

7. مصفوفة الأداء

البرنامج	الهدف	النتيجة المنتظرة	مؤشر الأداء	المستهدف 2027
الدعم	تعزيز كفاءة القيادة والتنسيق والدعم الإداري	تحسين تنفيذ ومتابعة الأنشطة والبرامج	نسبة تنفيذ خطة العمل	90%
الدعم	عصرنة إدارة الموارد البشرية	تطوير/تفعيل أدوات ونظم تسيير الموارد البشرية	نسبة تنفيذ الأنشطة المبرمجة للنظام المندمج	85 %
الوظيفة العمومية	إصلاح وتحديث إدارة الموارد البشرية للدولة	تحسين أدوات التسيير والتكوين والأطر القانونية	نسبة إنجاز الأنشطة ذات الأولوية	90 %
العمل	تعزيز حكامة العمل والتفتيش	رفع مستوى تنفيذ أنشطة التفتيش وإدارة العمل	نسبة تنفيذ خطة التفتيش والأنشطة المبرمجة	90 %
العمل	ترقية العمل اللائق والحوار الاجتماعي	تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالعمل اللائق والحوار الاجتماعي	نسبة إنجاز الأنشطة المبرمجة	85 %

العمل	تعزيز حماية العمال والحيطة الاجتماعية	تحسين معالجة ملفات الحماية الاجتماعية والسلامة المهنية	نسبة معالجة/إنجاز الملفات والأنشطة المبرمجة	90 %

8. الأنشطة الرئيسية المدرجة في مشروع 2027

أ .مجال الوظيفة العمومية

1. إعداد استراتيجية جديدة للقطاع.
2. إصدار مدونة أخلاقية جديدة للوكالاء العموميين للدولة.
3. طباعة وتعميم المدونة الأخلاقية الجديدة للوكلاء العموميين للدولة.
4. مراجعة نظام المعاشات المدنية والعسكرية.
5. إنشاء جهاز مؤسسي لقيادة ومتابعة وتنسيق التكوين المستمر.
6. مراجعة بعض النصوص التطبيقية للقانون 93 - 09 الصادر بتاريخ 18/01/1993 المعدل، المتضمن النظام الأساسي العام للموظفين والوكلاء العقدويين للدولة.
7. إنجاز تدقيق شامل للمصادر البشرية للقطاع العمومي.
8. إعداد مخطط استراتيجي لتكوين المصادر البشرية للدولة على الأمد القصير والمتوسط.
9. تنظيم اليوم العالمي للوظيفة العمومية.
10. تحسين وتعزيز أمن النظام الإلكتروني لتسيير موظفي الدولة) الموارد.(

ب .مجال العمل والحيطة الاجتماعية

1. تعزيز التفتيش للمنشآت والمؤسسات.
2. تفعيل الهيئات النقابية للعمال.
3. .حملة تطبيق تشريعات العمل.
4. دعم المجلس الوطني للشغل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
5. دعم المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.
6. دعم المركزيات النقابية.
7. التفتيش والمصالح الجهوية.
8. الحيطة الاجتماعية والهجرة.
9. النهوض بالعمل.
10. تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق.
11. .تنفيذ تعهدات الحكومة في إطار تعاون تحالف8.7.

12. احتفالات فاتح مايو.
13. المصادقة على بعض النصوص التطبيقية لمدونة العمل.
14. تنظيم المنتديات العامة للحماية الاجتماعية.
15. .إعداد واعتماد التقرير الوطني المتعلق بالصحة والسلامة في العمل.
16. اقتناء التجهيزات الخاصة بالتصوير الطبي.

9. البطاقات التلخيصية حسب البرامج

برنامج الدعم

تعزيز وظائف القيادة والتنسيق والتسيير الإداري وتحديث الأدوات

المحور	الإجراء	المؤشر	الهدف
استراتجية القطاع	نشر وتحين الاستراتجية	نسبة النشر	%90
التنسيق الإداري	تحسين أليات وإجراءات التنسيق	نسبة التنفيذ	%90
القيادة/التوجيه	متابعة خطة العمل والتقارير	نسبة الإنجاز	%90

برنامج العمل

تحسين حكامة العمل والتفتيش وإدارة العمل والحوار الاجتماعي

المحور	الإجراء	المؤشر	الهدف
التفتيش	تعزيز أنشطة التفتيش	نسبة التغطية	%90
إدارة العمل	إجراءات تنظيمية وعملياتية	نسبة الإنجاز	%85
الحوار الاجتماعي	تعزيز الحوار الاجتماعي والعمل اللائق	نسبة الإجراءات المنجزة	%90

برنامج الوظيفة العمومية

تعزيز تسيير وتحديث الوظيفة العمومية.

المحور	الإجراء	المؤشر	الهدف
التسيير العمومي	تحسين تسيير الموظفين	نسبة الإنجاز	%90
الدعم المؤسسي	تعزيز القدرات والأدوات	نسبة التنفيذ	%85

10. منظومة المتابعة والقيادة

لوحة القيادة الفصلية

المؤشر	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الهدف
إنجاز الإجراءات	%25	%50	%75	%90	%90
أنشطة الموارد البشرية	%20	%45	%70	%85	%85
إجراءات العمل	%25	%50	%75	%90	%90
تقارير المتابعة	%25	%50	%75	%100	%100

11. منهجية القياس

العنصر	المنهجية
الإنجاز المادي	الإجراءات المنجزة ÷ الإجراءات المبرمجة × 100
التنفيذ المالي	النفقات المنفذة ÷ الاعتمادات المفتوحة × 100
بلوغ الهدف	القيمة المحققة ÷ القيمة المستهدفة × 100
الأداء العام	تجميع المؤشرات المعتمدة حسب أهميتها

12. المتابعة

* مسؤولو البرامج: قيادة الأهداف والمصادقة على النتائج.
* الهياكل العملياتية: التنفيذ وإرسال البيانات.
* هيكل المتابعة: تجميع المؤشرات ولوحات القيادة.
* السلطة الوصية: التحكيم والتوجيه والمراجعة الدورية.

13. الربط بين الميزانية والأداء

يجب ربط كل تخصيص للميزانية بإجراء وهدف ونتيجة قابلة للقياس. وتشكل ميزانية 2027 بذلك الرافعة المالية لتنفيذ الالتزامات الواردة في مشروع الأداء (PAP).

سلسلة الأداء	عنصر
الموارد	الاعتمادات المالية والموارد البشرية
الأنشطة	الإجراءات والعمليات المبرمجة
المنتجات	الخدمات والأدوات والتكوينات والتقارير المنجزة

النتائج	تحسين جودة وفعالية الخدمات
الأثر المنشود	تعزيز الأداء الإداري وحكامة العمل

14. الربط بين الميزانية والأداء

الالتزام	الهدف الإرشادي
الإنجاز الإجمالي لـ PAP	≥ 90%
إجراءات التحديث	≥ 90%
أنشطة تسيير الموارد البشرية	≥ 90%
إجراءات العمل	≥ 85%
إعداد التقارير	≥ 90%
مراجعة الأداء	فصلية

15. خاتمة

تقدم هذه النسخة إطاراً موحداً لـمشروع يربط بين توجهات الوزارة، البرامج، الأهداف، الأنشطة، النتائج ومؤشرات الأداء، مع الاسترشاد المباشر بمشروع ميزانية سنة 2027.



وزارة المالية

67

المشروع السنوي للأداء

الفهرس

الفهرس .....

تمهيد.....

1.عرض التوجهات الاستراتيجية لوزارة المالية .....

1.1.نطاق تدخل وزارة المالية .....

1.2.أهم النصوص المرجعية .....

1.3.أهم الإصلاحات .....

2.ملخص اعتمادات الوزارة .....

2.1.ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط .....

2.2.ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والباب .....

برنامج: الدعم (الرمز: 2.100) .....

1.برنامج الدعم .....

1.1.نطاق برنامج الدعم .....

1.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....

2.الأهداف الاستراتيجية .....

3.الوسائل المطلوبة .....

3.1.مقترحات الميزانية .....

3.2.مقترحات الوظائف .....

4.مبررات الاعتمادات المطلوبة .....

4.1.نفقات الأشخاص .....

4.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....

4.3.الإعانات والتحويلات .....

برنامج: الميزانية وحوكمة الشركات العمومية (الرمز: 1.101) .....

5.«برنامج «الميزانية وحوكمة الشركات العمومية .....

5.1.نطاق برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية .....

5.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....

6.الأهداف الاستراتيجية .....

7.الوسائل المطلوبة .....

7.1.مقترحات الميزانية .....

7.2.مقترحات الوظائف .....

8.مبررات الاعتمادات المطلوبة .....

8.1.نفقات الأشخاص .....

8.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....

8.3.نفقات الاستثمار .....

برنامج: الجمارك (الرمز: 1.102) .....

9.برنامج الجمارك .....

9.1.نطاق برنامج الجمارك .....

9.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....

10.الأهداف الاستراتيجية .....

11.الوسائل المطلوبة .....

11.1.مقترحات الميزانية .....
11.2.مقترحات الوظائف .....
12. مبررات الاعتمادات المطلوبة .....
12.1.نفقات الأشخاص .....
12.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....
12.3.الإعانات والتحويلات .....
12.4.نفقات الاستثمار .....
12.5.نفقات أخرى .....
برنامج: 1 لصرائب (الرمز: 1.103) .....
13.«برنامج «الضرائب .....
13.1. نطاق برنامج الضرائب.....
13.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....
14.الأهداف الاستراتيجية .....
51.الوسائل المطلوبة .....
15.1.مقترحات الميزانية .....
15.2.مقترحات الوظائف .....
16.مبررات الاعتمادات المطلوبة .....
16.1.نفقات الأشخاص .....
16.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....
16.3.نفقات الاستثمار .....
برنامج: الخزينة والمحاسبة العمومية (الرمز: 1.104) .....
17.برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية .....
17.1.نطاق برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية .....
17.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....
18.الأهداف الاستراتيجية .....
19.الوسائل المطلوبة .....
مقترحات الميزانية 19.1 ..... .
19.2.مقترحات الوظائف .....
20.مبررات الاعتمادات المطلوبة .....
20.1.نفقات الأشخاص .....
20.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....
20.3.الإعانات والتحويلات .....
20.4.نفقات الاستثمار .....
برنامج: التفتيش والرقابة والتدقيق (الرمز: 1.131) .....
21.(IGF)برنامج المفتشية العامة للمالية .....
21.1.نطاق برنامج المفتشية العامة للمالية .....
21.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....
22.الأهداف الاستراتيجية .....
23.الوسائل المطلوبة .....
23.1.مقترحات الميزانية .....
23.2.مقترحات الوظائف .....
24.مبررات الاعتمادات المطلوبة .....
24.1.نفقات الأشخاص .....
24.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....

برنامج: تسيير الدين العمومي(الرمز: 1.132) .....
25.«برنامج «تسيير الدين العمومي .....
25.1.نطاق برنامج تسيير الدين العمومي .....
25.2.الأنشطة والأنشطة الفرعية .....
26.الأهداف الاستراتيجية .....
27.الوسائل المطلوبة .....
27.1.مقترحات الميزانية .....
27.2.مقترحات الوظائف .....
28.مبررات الاعتمادات المطلوبة .....
28.1.نف قات الأشخاص.....
28.2.نفقات اقتناء السلع والخدمات .....

تمهيد

يقوم عرض الميزانية وفق منطق الأداء على هيكلة مجالات تدخل الدولة حسب السياسات العمومية، اعتمادًا على تبويب ميزانوي حسب الوجهة، يتدرج على النحو التالي: الوزارة أو هيئة الدولة / البرنامج / النشاط / النشاط الفرعي.

تمثل الوزارة أو هيئة الدولة مستوى تجميع البرامج. وطبقًا للمادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية (LOLF)، يُعدّ البرنامج وحدةَ التصويت على الاعتمادات المالية.

يضم البرنامج الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة منسجمة من الأنشطة التابعة لوزارة واحدة، والتي تسهم في تحقيق أهداف واضحة المعالم للسياسة العمومية. وترتبط هذه الأهداف بنتائج منتظرة قابلة للقياس تخضع للتقييم. وتطبيقًا للمادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، تُخصَّص الاعتمادات المالية حسب البرنامج وحسب باب الميزانية. ويُميَّز داخل كل وزارة بين البرامج التشغيلية، المكلفة بتنفيذ السياسات العمومية، وبرنامج الدعم، الذي يتولى الوظائف المشتركة اللازمة لسيرها.

النشاط جزء من البرنامج، ويقابل مجالًا محددًا من مجالات التدخل يسهم في تحقيق الأهداف التي يرمي إليها البرنامج.

أما النشاط الفرعي فهو المستوى الأكثر تفصيلًا في هذا التبويب؛ إذ يحدد التدخلات الملموسة المزمع إنجازها في إطار كل نشاط، ويتيح تحديدًا أدق لوجهة الاعتمادات المالية المطلوبة والمفتوحة والمنفذة.

ويتم إعداد المشاريع السنوية للأداء (PAP) الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة على مستوى كل وزارة، وهي تعرض:

- طلبات الإدارة من الاعتمادات والوظائف للسنة القادمة، مع تبريرها على النحو المطلوب؛
- التزامات الإدارة في مجال الأداء، المرتبطة بهذه الطلبات.

وبعد المصادقة على الميزانية، تصبح المشاريع السنوية للأداء هي الوثائقَ المرجعية للعمل العمومي خلال السنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الوسائل المرصودة أو من حيث النتائج المراد بلوغها.

ويتضمن عرض كل وزارة ما يلي:

- التقديم الاستراتيجي للوزارة؛
- ملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط، وحسب البرنامج وباب الميزانية، مع التمييز بين اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع.

ثم يُعرض بالتفصيل كل برنامج من برامج الوزارة من خلال:

- تقديم البرنامج؛
- الأهداف الاستراتيجية للبرنامج؛
- تقديم وسائل البرنامج من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات حسب الباب.

1. عرض التوجهات الاستراتيجية لوزارة المالية

1.1. نطاق تدخل وزارة المالية

يشمل نطاق تدخل وزارة المالية تعبئة موارد الدولة، وإعداد الميزانية وتنفيذها ومتابعتها، وتسيير النفقات العمومية، والمحاسبة العمومية، وتسيير الخزينة والدين العموميين، إضافة إلى العمليات الجمركية. كما يشمل عصرنة الأدوات والإجراءات المتعلقة بالميزانية والمحاسبة، في إطار تحسين تسيير المالية العامة.

وفي سبيل أداء مهامها، تعمل وزارة المالية بتنسيق وثيق مع وزارة الاقتصاد، ولا سيما في مجال التأطير الاقتصادي الكلي، ومع وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري في المسائل المتعلقة بتسيير إيرادات أملاك الدولة وتحصيلها وتثمينها. كما تنسق مع القطاعات الوزارية المعنية لضمان انسجام توزيع موارد الميزانية وتعزيز الاستخدام الفعال للأموال العمومية.

1.2. أهم النصوص المرجعية

وتمارس وزارة المالية مهامها في إطار قانوني وتنظيمي واستراتيجي تحدده جملة من النصوص والوثائق المرجعية التي تضبط صلاحياتها، وتؤطر تسيير المالية العامة، وترسم توجهات عصرنتها.

فعلى الصعيد المؤسسي، يحدد المرسوم رقم 030-2026 صلاحيات وزارة المالية وينظم إدارتها المركزية. ويستند إطار تسيير الميزانية والمحاسبة أساسًا إلى القانون النظامي رقم 039-2018 المتعلق بقوانين المالية، الذي يرسي المبادئ والقواعد المطبقة على إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ومراقبتها. وقد حُددت كيفيات تطبيقه بموجب المرسوم رقم 186-2019 المتضمن النظام العام لتسيير الميزانية والمحاسبة العمومية، وكذلك بموجب المقرر رقم MEF-2024/001282 المحدد للتبويب الميزاني والمحاسبي الجديد للدولة.

ويُستكمل هذا الإطار بنصوص أخرى تنظم مجالات خاصة من المالية العامة؛ إذ يؤطر المرسوم رقم 196-2019 المتعلق ببرمجة الميزانية متعددة السنوات مسارَ التخطيط الميزاني على المدى المتوسط، فيما تحدد المدونة العامة للضرائب القواعد المطبقة على وعاء الإيرادات الضريبية وتصفيتها وتحصيلها. كما يرسي القانون رقم 002-2025 المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية الإطار القانوني الذي يحكم حوكمتها وسيرها.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، يحدد المخطط التوجيهي لإصلاحات المالية العامة (SD-RFP) 2025-2030 التوجهات الكبرى لعصرنة تسيير المالية العامة، ولا سيما ما يتعلق بتعزيز الأداء والشفافية ورقمنة الإجراءات. وتشكل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP)، خاصة من خلال رافعتها رقم 3 المخصصة للحوكمة، الإطارَ الوطني المرجعي لضمان انسجام تدخلات وزارة المالية مع أولويات التنمية في البلد.

1.3. أهم الإصلاحات

تُعدّ عصرنة تسيير المالية العامة محورًا استراتيجيًا في عمل وزارة المالية، وتستند إلى حزمة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أداء العمل العمومي وشفافيته وفعاليته. وتندرج هذه الإصلاحات كذلك في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، «طموحي للوطن»، الذي يجعل تحسين تسيير المالية العامة ورقابتها في صدارة الأولويات الاستراتيجية للدولة.

ويشكل القانون النظامي رقم 039-2018 المتعلق بقوانين المالية حجرَ الأساس لإصلاح الميزانية، إذ أرسى تسييرًا قائمًا على الأداء، في قطيعة مع المقاربة التقليدية المرتكزة على الوسائل. وقد عُزِّز هذا الإطار الجديد بالمرسوم رقم 186-2019

المتضمن النظام العام لتسيير الميزانية والمحاسبة العمومية، الذي يضبط قواعد تنفيذ الميزانية والمحاسبة العمومية والرقابة، ويعزز مسؤولية المسيرين العموميين.

ويمثل تطبيق ميزانية البرامج، المقرر ابتداءً من سنة 2026 وفق توجيهات التعميم رقم 2025-260 الصادر عن وزير الاقتصاد والمالية، إصلاحًا جوهريًا يقتضي تحولًا عميقًا في الممارسات داخل جميع الوزارات. ويستلزم هذا الانتقال إعادة تنظيم هياكل الميزانية، وتعزيز القيادة بالأداء تدريجيًا، والارتقاء بمهنية الوظائف المرتبطة ببرمجة الاعتمادات وتنفيذها ومتابعتها.

وبالموازاة مع ذلك، يهدف الإصلاح المحاسبي الجاري، القائم على إدخال المحاسبة بالقيد المزدوج، إلى مواءمة نظام المحاسبة العمومية مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS). وسيتيح هذا الإصلاح إظهار الوضعية المالية للدولة بصورة أصدق، بفضل التسجيل المتزامن للعمليات وفق أساس الاستحقاق (الحقوق والالتزامات المثبتة). ويتطلب ذلك إعداد الميزانية الافتتاحية للدولة، أي حصر جميع موجوداتها ومطلوباتها وتقييمها. وسيُسهم هذا العمل الهيكلي في تعزيز الشفافية المالية، وتحسين جودة الحسابات العمومية، وتقوية قدرة الدولة على تحليل ذمتها المالية.

وتدعم إصلاحات قانونية أخرى هذا التوجه؛ فالقانون رقم 2025-002 المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية بات يؤطر تسييرها الميزاني والمالي والمحاسبي بصرامة أكبر، مع متطلبات أدق في مجال تقديم الحسابات والتعاقد. كما يسمح القانون رقم 2025-013 المتضمن النظام الأساسي للجمارك بتحديث إطار عمل أفراد الجمارك وتسييرهم، انسجامًا مع المتطلبات التشغيلية لميزانية البرامج.

وتندرج هذه الإصلاحات مجتمعةً في إطار توجهات المخطط التوجيهي لإصلاحات المالية العامة 2025-2030، وتشكل رافعة هيكلية لإصلاح العمل العمومي وتطويره، لما لها من آثار إيجابية دائمة على التنظيم وممارسات التسيير وثقافة الأداء داخل الإدارة.

2. ملخص اعتمادات الوزارة

2.1. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

رقم البرنامج والنشاط وتسميتهما		اعتمادات التعهد (CE)		اعتمادات الدفع (CP)	
		قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
2.100	**الدعم**	**255.160.000**	**-**	**236.669.356**	**194.077.963**
01	قيادة الإدارة ودعمها وعصرنتها (01)	255.160.000	-	134.006.158	88.337.303
02	التنسيق الإداري (02)	-	-	100.968.661	103.956.937
03	الرقابة والمتابعة (03)	-	-	1.694.537	1.783.723
1.101	**الميزانية وحوكمة الشركات العمومية**	**2.227.000.000**	**2.078.170.237**	**518.992.067**	**473.114.403**
01	قيادة نظام المعلومات الميزاني ودعمه وعصرنته (01)	-	-	168.358.056	171.646.264
02	برمجة الميزانية (02)	1.927.000.000	1.784.170.237	278.330.237	190.330.237
03	مراقبة تنفيذ الميزانية ومتابعته (03)	-	-	2.529.120	2.529.120
04	الوصاية المالية (04)	300.000.000	294.000.000	69.774.654	108.608.782
1.102	**الجمارك**	**284.000.000**	**230.050.000**	**641.149.578**	**670.101.448**
01	قيادة الإدارة الجمركية ودعمها وعصرنتها (01)	257.000.000	98.000.000	576.008.095	468.113.047
02	المراقبة والأمن التجاري (02)	27.000.000	132.050.000	45.578.403	151.606.213
03	تعبئة الموارد الجمركية (03)	-	-	19.563.080	50.382.188
1.103	**الضرائب**	**12.000.000**	**18.000.000**	**269.085.310**	**284.539.202**
01	قيادة الإدارة الضريبية ودعمها وعصرنتها (01)	12.000.000	18.000.000	230.160.145	239.629.412
02	متابعة الملفات الضريبية ومراقبتها (02)	-	-	38.925.165	44.909.790
1.104	**الخزينة والمحاسبة العمومية**	**14.000.000**	**14.000.000**	**405.334.880**	**418.895.358**
01	قيادة إدارة الخزينة العامة ودعمها وتطويرها (01)	-	-	395.413.275	406.841.961
02	عصرنة الشبكة المحاسبية وتعزيز نظام المعلومات (02)	-	-	5.471.075	7.549.024
03	إعداد الحسابات وضمان موثوقيتها وتسيير الخزينة (03)	14.000.000	14.000.000	4.000.000	4.000.000
04	تنفيذ ميزانية الدولة والجماعات الإقليمية (04)	-	-	450.530	504.373
1.131	**التفتيش والرقابة والتدقيق**	**-**	**-**	**98.802.860**	**106.366.764**
01	تنسيق الرقابة على هياكل الدولة	-	-	91.785.431	98.416.994
02	التدقيق والتفتيش والاستشارة	-	-	2.558.654	2.693.320
03	متابعة إصلاحات المالية العامة وتقييمها	-	-	4.458.775	5.256.450
1.132	**تسيير الدين العمومي**	**-**	**-**	**14.459.367**	**14.063.281**
01	تحيين استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط (SDMT) وتنفيذها	-	-	14.459.367	14.063.281
المجموع		**2.792.160.000**	**2.340.220.237**	**2.184.493.418**	**2.161.158.419**

2.2. ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والباب

	اعتمادات التعهد (CE)		اعتمادات الدفع (CP)	
تسمية البرنامج والباب	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
الدعم (الرمز: 2.100)	**255.160.000**	**-**	**236.669.356**	**194.077.963**
نفقات الأشخاص	-	-	81.668.071	103.539.728
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	65.552.627	73.223.858
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	25.608.658	17.314.377
نفقات الاستثمار	255.160.000		63.840.000	-
نفقات أخرى			-	-
الميزانية وحوكمة الشركات العمومية (الرمز: 1.101)	**2.227.000.000**	**2.078.170.237**	**518.992.067**	**473.114.403**
نفقات الأشخاص	-	-	170.871.430	177.826.635
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	15.790.400	20.957.531
الإعانات والتحويلات الجارية			-	-
نفقات الاستثمار	2.227.000.000	2.078.170.237	332.330.237	274.330.237
نفقات أخرى			-	-
الجمارك (الرمز: 1.102)	**284.000.000**	**230.050.000**	**641.149.578**	**670.101.448**
نفقات الأشخاص	-	-	330.071.494	389.305.044
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	100.498.146	73.366.466
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	7.379.938	7.379.938
نفقات الاستثمار	284.000.000	230.050.000	184.000.000	150.050.000
نفقات أخرى	-	-	19.200.000	50.000.000
الضرائب (الرمز: 1.103)	**12.000.000**	**18.000.000**	**269.085.310**	**284.539.202**
نفقات الأشخاص	-	-	222.743.326	232.073.964
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	40.341.984	46.465.238
الإعانات والتحويلات الجارية			-	-
نفقات الاستثمار	12.000.000	18.000.000	6.000.000	6.000.000
نفقات أخرى			-	-
الخزينة والمحاسبة العمومية (الرمز: 1.104)	**14.000.000**	**14.000.000**	**405.334.880**	**418.895.358**
نفقات الأشخاص	-	-	339.200.333	346.073.788
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	61.967.822	68.646.070
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	166.725	175.500
نفقات الاستثمار	14.000.000	14.000.000	4.000.000	4.000.000
نفقات أخرى			-	-
التفتيش والرقابة والتدقيق (الرمز: 1.131)	**-**	**-**	**98.802.860**	**106.366.764**
نفقات الأشخاص	-	-	82.966.165	90.413.271
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	14.636.695	15.953.493
الإعانات والتحويلات الجارية				-
نفقات الاستثمار		-		-
نفقات أخرى		-	1.200.000	-
تسيير الدين العمومي (الرمز: 1.132)	**-**	**-**	**14.459.367**	**14.063.281**
نفقات الأشخاص	-	-	6.391.084	7.236.857
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	8.068.283	6.826.424
الإعانات والتحويلات الجارية				-
نفقات الاستثمار		-		-
نفقات أخرى				-
المجموع	**2.792.160.000**	**2.340.220.237**	**2.184.493.418**	**2.161.158.419**
نفقات الأشخاص			1.233.911.903	1.346.469.287
نفقات اقتناء السلع والخدمات			306.855.957	305.439.080
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	33.155.321	24.869.815
نفقات الاستثمار	2.792.160.000	2.340.220.237	590.170.237	434.380.237
نفقات أخرى	-	-	20.400.000	50.000.000

برنامج: الدعم (الرمز: 2.100)

1. برنامج الدعم

1.1. نطاق برنامج الدعم

طبقًا للمادة 30 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، يتولى برنامج الدعم مساندة البرامج التشغيلية في بلوغ أهدافها، جاعلًا الأداء والشفافية في صميم عمله. ويضم هذا البرنامج مجموع الهياكل التي تقدم دعمًا أفقيًا لكافة برامج وزارة المالية، ويقوم بالتنسيق فيما بينها ومع القطاعات الوزارية الأخرى، اعتمادًا على إجراءات محكمة وتواصل سلس، بما يحقق التكامل الفعال والاستخدام الأمثل للموارد.

ويشمل برنامج الدعم جملة من الوظائف والأنشطة الإدارية، من بينها القيادة والحوكمة، وتسيير الموارد البشرية، والإمداد، والشؤون المالية والقانونية، والمشتريات، والاتصال. وتُمارس هذه الوظائف في إطار محكم من الأداء والشفافية، بهدف رفع الفعالية التشغيلية إلى أقصى حد، وضمان تسيير صارم للموارد، وتقوية مساءلة الفاعلين. ويُوضع البرنامج تحت مسؤولية الأمين العام، ويضطلع بدور محوري في تنسيق التدخلات وحسن أداء مهام الوزارة، مع ترسيخ ثقافة تحمّل المسؤولية.

وتتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج الدعم في وزارة المالية فيما يلي:

- الديوان؛
- مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛
- المفتشية العامة الداخلية؛
- اللجنة الضريبية؛
- مديرية البرمجة والإصلاحات والدراسات؛
- الوكالة القضائية للدولة.

وسعيًا إلى الاستخدام الأمثل لموارده البشرية والمالية، يلتزم برنامج الدعم بتعزيز الفعالية التشغيلية وترسيخ ثقافة الأداء والشفافية، بما يضمن تسييرًا صارمًا، وتوزيعًا أمثل للوسائل، ومساءلة أكبر للفاعلين. وفي هذا الإطار، يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

i. **تحسين تسيير الموارد البشرية.**
ii. **تعزيز حوكمة وظائف الدعم.**
iii. **عصرنة الرقابة الداخلية.**

1.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يُعدّ برنامج «الدعم» في وزارة المالية برنامجًا أفقيًا يساند مجمل المهام التشغيلية للوزارة. ويهدف إلى ضمان حسن سير الإدارة، ودعم تنفيذ إصلاحات الميزانية، وتأمين تسيير داخلي صارم وناجع. ويتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية: قيادة الإدارة ودعمها وعصرنتها؛ والتنسيق الإداري؛ والرقابة والمتابعة.

- **قيادة الإدارة ومساندتها وعصرنتها**

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لوزارة المالية، من خلال اعتماد أدوات تسيير حديثة، وتطوير أنظمة المعلومات، ومواكبة الإصلاحات الهيكلية. كما يدعم تنمية كفاءات الموظفين، ورقمنة الإجراءات الإدارية، وتأهيل البنى التحتية، في إطار منطق يقوم على النجاعة وجودة الخدمة العمومية، بهدف تزويد الإدارة بإطار عمل ناجع يستجيب لمتطلبات التسيير العمومي الحديث.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز قدرات التسيير الإداري والمالي	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
عصرنة تسيير الوثائق والأرشيف	الديوان، مديرية الشؤون الإدارية والمالية
متابعة الإصلاحات	مديرية البرمجة والإصلاحات والدراسات
تنسيق أعمال اللجنة الضريبية ومتابعتها	اللجنة الضريبية

- **التنسيق الإداري**

يرمي هذا النشاط إلى ضمان انسجام تدخلات وزارة المالية، عبر تحقيق التكامل بين المديريات والمصالح والهياكل التابعة لها. ويشمل التسيير الإداري والمالي الداخلي، وتخطيط الأنشطة، والمتابعة اللوجستية والتنظيمية للعمليات اليومية. ويسهم هذا النشاط من خلال تسهيل تداول المعلومات وترشيد تسيير الموارد، في تحسين سرعة استجابة مصالح الوزارة وفعاليتها.

كما يشمل هذا النشاط الوكالة القضائية للدولة، وهي هيئة تابعة لبرنامج الدعم، تتمثل مهمتها الأساسية في الدفاع عن المصالح القانونية والمالية للدولة الموريتانية وصونها. وتتولى بهذه الصفة تمثيل الدولة أمام الهيئات القضائية الوطنية والدولية، وتسيير المنازعات التي تكون الدولة طرفًا فيها ومتابعتها، وتقديم الاستشارة القانونية للإدارات العمومية. كما تسهم في الوقاية من النزاعات، بما يقلص المخاطر القانونية والإدارية والمالية التي قد تتعرض لها الدولة.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تطوير الاتصال المؤسسي	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
المساعدة القانونية	الوكالة القضائية للدولة (AJE)

- **الرقابة والمتابعة**

يضمن هذا النشاط انتظام أنشطة وزارة المالية وشفافيتها وأداءها، ويشمل آليات الرقابة الداخلية والتدقيق والمتابعة والتقييم وتقديم الحسابات. ويهدف إلى التحقق من مطابقة الإجراءات، والكشف عن الاختلالات المحتملة، وصياغة توصيات لتداركها. ومن خلال ترسيخ ممارسات التسيير القائم على النتائج، يسهم هذا النشاط في تعزيز المساءلة والتحسين المستمر للأداء المؤسسي.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
وضع آليات الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم	المفتشية العامة الداخلية

2. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تحسين تسيير الموارد البشرية

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يُتوقع في سنة 2027 أن يستفيد 30% من موظفي الوزارة من دورة تكوينية واحدة على الأقل. ويندرج هذا الهدف في إطار التنفيذ التدريجي لخطة التكوين المعدة ضمن مشروع P2FP، التي حددت الاحتياجات ذات الأولوية في مجال تعزيز القدرات، خاصة في التسيير الميزاني والمحاسبة العمومية والقيادة بالأداء. ويرمي تنفيذ هذه الخطة إلى إرساء أسس منظومة للتكوين المستمر، تستهدف الوظائف الاستراتيجية وتعزز ثقافة التطوير المهني داخل وزارة المالية.

- وفي سنة 2027، يتمثل الهدف في إعداد الوصف الوظيفي لـ60% من الأطر. ويعكس هذا المؤشر حرص الوزارة على تعزيز التسيير الفردي للموارد البشرية، من خلال تحديد أدق للمسؤوليات وتوضيح ما هو منتظر من كل وظيفة. وسيشكل اعتماد الوصف الوظيفي رافعةً أساسية لتحسين التحكم في الأعداد، ودعم عمليات التقييم، والتمهيد للانتقال التدريجي إلى التسيير القائم على الكفاءات.
- تعتزم الوزارة في سنة 2027 رفع نسبة النساء من بين المشاركين في الدورات التكوينية المنجزة إلى 17%. ويعكس هذا المؤشر حرص الوزارة على تعزيز مقاربة النوع وتقوية مشاركة النساء في الأنشطة التكوينية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة المشاركة في الدورات التكوينية	%				30	65
نسبة إعداد الوصف الوظيفي للأطر	%				60	100
نسبة النساء من بين المشاركين في الدورات التكوينية المنجزة	%			15	17	25

مصادر البيانات:

- نسبة المشاركة في الدورات التكوينية: بيانات مستخرجة من لوائح الحضور في الدورات التكوينية، تتولى خلية التكوين بمديرية الشؤون الإدارية والمالية تجميعها.
- نسبة إعداد **الوصف الوظيفي** للأطر: سجل متابعة الوصف الوظيفي الذي تقوم بتحديثه مديرية الموارد البشرية (DRH)، استنادًا إلى الوثائق الواردة من المديريات المعنية.
- نسبة النساء من بين المشاركين في الدورات التكوينية المنجزة: يتم الحساب على أساس لوائح الحضور في الدورات التكوينية خلال الفترة المعنية.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة المشاركة في الدورات التكوينية: نسبة الموظفين الذين شاركوا فعليًا في دورة تكوينية واحدة على الأقل خلال السنة، إلى العدد الإجمالي لموظفي وزارة المالية.
- نسبة إعداد الوصف الوظيفي للأطر: نسبة الأطر الذين يتوفرون على وصف وظيفي رسمي مصادق عليه، إلى العدد الإجمالي للأطر المباشرين في الوزارة.
- نسبة النساء من بين المشاركين في الدورات التكوينية المنجزة: يُحسب هذا المؤشر بقسمة عدد النساء اللواتي شاركن في الدورات التكوينية المنجزة خلال السنة على العدد الإجمالي للمشاركين في هذه الدورات، ثم ضرب النتيجة في 100 للحصول على نسبة مئوية.

الهدف رقم 2: تعزيز حوكمة وظائف الدعم

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- تسعى وزارة المالية في سنة 2027 إلى بلوغ تغطية إعلامية بنسبة 100%، من خلال النشر المنتظم للمعلومات على موقعها الإلكتروني وفي الصحافة المكتوبة وعبر قنوات إعلامية أخرى. ويهدف هذا العمل، الذي يتولاه برنامج الدعم، إلى مساندة البرامج التشغيلية بتعزيز الاتصال المؤسسي وإبراز الإصلاحات والأنشطة التي تنفذها

الوزارة. وبذلك تسهم التغطية الإعلامية في إشاعة مناخ من الشفافية، وإبراز الجهود المبذولة في تسيير المالية العامة، وتعزيز ثقة الأطراف المعنية داخل الوزارة وخارجها.

- ويُنتظر في سنة 2027 أن يوافي 100% من مسؤولي البرامج (RPROG)، الأمينَ العام فصليًا بلوحات قيادة الأداء المتعلقة بالمشاريع السنوية للأداء الخاصة ببرامجهم. وتهدف هذه الآلية، التي يدعمها برنامج الدعم، إلى تعزيز الحوكمة الداخلية ودعم قيادة البرامج التشغيلية من خلال المتابعة المنتظمة لمؤشرات الأداء. وسيسهم تعميم هذه الممارسة في ترسيخ ثقافة التسيير القائم على النتائج، وتحسين تداول المعلومات الاستراتيجية داخل الوزارة، وتوفير أساس موثوق للمفاضلة الميزانية واتخاذ القرار.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة التغطية الإعلامية للوزارة	%				100	100
نسبة مسؤولي البرامج الذين وافوا الأمين العام فصليًا بلوحة متابعة المشروع السنوي للأداء	%				100	100

مصادر البيانات:

- نسبة التغطية الإعلامية للوزارة: مراجعة دورية لما يُنشر على الموقع الإلكتروني للوزارة، وقصاصات الصحف، والأرشيف السمعي البصري، وتقارير الرصد الإعلامي التي تعدها خلية الاتصال.
- نسبة مسؤولي البرامج الذين وافوا الأمين العام فصليًا بلوحة متابعة المشروع السنوي للأداء: سجل استلام لوحات المتابعة الذي تحدثه أمانة الديوان، بدعم من مديرية الشؤون الإدارية والمالية في تجميع البيانات ومتابعتها.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة التغطية الإعلامية للوزارة: نسبة عدد المواد المنشورة فعليًا (مقالات، مقاطع فيديو، بلاغات، إلخ) على القنوات الرئيسية المحددة، إلى العدد الإجمالي لأنشطة الاتصال المبرمجة في الخطة السنوية للاتصال الخاصة بالوزارة. وتعني نسبة 100% تنفيذ جميع الأنشطة المبرمجة.
- نسبة مسؤولي البرامج الذين وافوا الأمين العام فصليًا بلوحة متابعة المشروع السنوي للأداء: عدد مسؤولي البرامج الذين أرسلوا لوحات المتابعة الأربع المطلوبة خلال السنة (لوحة عن كل فصل)، مقسومًا على العدد الإجمالي لمسؤولي البرامج المعنيين، ومضروبًا في 100. ويقيس هذا المؤشر الإرسال الفعلي فحسب، بصرف النظر عن جودة الوثائق المستلمة.

الهدف رقم 3: عصرنة الرقابة الداخلية

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يُتوقع في سنة 2027 أن تنجز المفتشية العامة الداخلية فعليًا جميع المهام المدرجة في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية، أي بنسبة 100%. ويعكس هذا الهدف حرص وزارة المالية على تعزيز قدرات القيادة والتحكم في المخاطر، من خلال التنفيذ الكامل لعمليات الرقابة المبرمجة. وسيسهم التنفيذ الصارم للبرنامج السنوي في تحسين موثوقية الإجراءات الإدارية، والكشف عن مواطن الضعف، وصياغة توصيات عملية لتدارك الاختلالات المسجلة. ويندرج ذلك ضمن مسعى لعصرنة الرقابة الداخلية، بما يجعلها رافعة للأداء ولتأمين وظائف الدعم في خدمة البرامج التشغيلية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة إنجاز البرنامج السنوي للرقابة	%				100	100

مصادر البيانات:

- نسبة إنجاز البرنامج السنوي للرقابة: تقارير المتابعة التي تعدها المفتشية العامة الداخلية، على أساس المهام المبرمجة والمنجزة فعليًا في إطار البرنامج السنوي للرقابة الذي تصادق عليه السلطات المختصة في بداية السنة.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة إنجاز البرنامج السنوي للرقابة: نسبة عدد مهام الرقابة المنجزة فعليًا خلال السنة إلى العدد الإجمالي للمهام المبرمجة أصلًا في البرنامج السنوي للرقابة الداخلية، مضروبة في 100. وتُعدّ المهمة منجزة متى صدر بشأنها تقرير رسمي مصادق عليه. ويقيس هذا المؤشر مستوى تنفيذ البرنامج السنوي، بصرف النظر عن جودة المهام المنفذة أو آثارها.

3. الوسائل المطلوبة

3.1. مقترحات الميزانية

برنامج الدعم	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأبواب	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
قيادة الإدارة ودعمها وعصرنتها (01)	**255.160.000**	**-**	**134.006.158**	**88.337.303**
نفقات الأشخاص	-	-	61.987.946	79.951.355
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	8.178.212	8.385.948
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	255.160.000	-	63.840.000	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	255.160.000	-	63.840.000	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
التنسيق الإداري (02)	**-**	**-**	**100.968.661**	**103.956.937**
نفقات الأشخاص	-	-	19.680.125	23.588.373
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	55.679.878	63.054.187
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	25.608.658	17.314.377
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
الرقابة والمتابعة (03)	**-**	**-**	**1.694.537**	**1.783.723**
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	1.694.537	1.783.723
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-

برنامج الدعم	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأبواب	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
مجموع البرنامج	**255.160.000**	**-**	**236.669.356**	**194.077.963**
نفقات الأشخاص	-	-	81.668.071	103.539.728
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	65.552.627	73.223.858
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	25.608.658	17.314.377
نفقات الاستثمار	255.160.000	-	63.840.000	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	255.160.000	-	63.840.000	-
نفقات أخرى	-	-	-	-

3.2. مقترحات الوظائف

		الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)				
وظائف الإدارة	**إنجازات 2025**	**المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)**	**التوزيع التقديري 2027**			**المجموع**
			الخروج المتوقع	**الدخول المتوقع**	**الفارق (الدخول - الخروج)**	**أعداد 2027**
الموظفون		**57,25**	**4,75**	**0,00**	**4,75-**	**51,25**
الفئة A		35,75	4,75	0,00	4,75-	30,25
الفئة B		4,00	0,00	0,00	0,00	4,00
الفئة C		16,50	0,00	0,00	0,00	16,00
الفئة D		1,00	0,00	0,00	0,00	1,00
المتعاقدون		**142,00**	**0,75**	**0,00**	**0,75-**	**141,25**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**199,25**	**5,50**	**0,00**	**5,50-**	**192,50**

4. مبررات الاعتمادات المطلوبة

4.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	**التكلفة الإجمالية**	**الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)**	**التكلفة الإجمالية (2)**	**فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)**	**فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)**
الموظفون	**57,25**	**46.703.158**	**51,25**	**55.689.621**	**-4,75**	**8.953.352**
الفئة A	35,75	37.574.742	30,25	43.242.728	-4,75	5.226.875
الفئة B	4,00	1.334.765	4,00	1.857.723	0,00	522.959
الفئة C	16,50	7.635.862	16,00	10.369.558	0,00	3.133.696
الفئة D	1,00	157.790	1,00	219.613	0,00	69.822
المتعاقدون	**142,00**	**34.964.913**	**141,25**	**47.850.107**	**-0,75**	**13.318.305**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**199,25**	**81.668.071**	**192,50**	**103.539.728**	**-5,50**	**21.871.657**

مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**199,25**	**81.668.071**	**192,50**	**103.539.728**	**-5,50**	**21.871.657**

4.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع		**-**	**-**	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ومستهلكات المكاتب	5.127.520	5.385.378	
	اللوازم العامة	5.101.456	5.996.227	
	المعدات واللوازم الخاصة	211.775	200.000	
	مشتريات أخرى من السلع واللوازم غير المصنفة	365.000	2.041.775	
	أجور الوسطاء والأتعاب	16.164.055	18.563.784	
	إيجار العقارات	13.224.879	12.920.925	
	الطباعة	263.682	376.060	
	الهاتف والإنترنت ونفقات الاتصال	10.978.581	11.556.401	
	الصيانة والإصلاح	5.826.390	9.173.832	
المجموع		57.263.337	66.214.382	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	الإشهار والترويج	465.500	490.000	
	إيجار وسائل النقل	100.000	-	
	الدراسات والبحوث والتوثيق غير المرتبطة بالاستثمار	42.242	42.242	
	خدمات التنظيف الخارجية	2.245.477	245.477	
	الاشتراكات غير المرتبطة بنفقات الاتصالات	76.000	70.000	
	نفقات الاستقبال والحفلات والمراسم	1.361.400	847.500	
	نفقات تكوين الموظفين	2.643.871	3.899.757	
	نفقات المهام داخل البلاد	1.125.850	1.181.000	
	نفقات المهام خارج البلاد	228.950	233.500	
المجموع		**8.289.290**	**7.009.476**	
المجموع العام		**65.552.627**	**73.223.858**	

4.3. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	مبررات سنة 2026
		المبالغ	المبالغ	
التحويلات المباشرة إلى الخارج وإلى الهيئات الدولية	**المساهمة في الهيئات الدولية**	**1.425.000**	**1.500.000**	
الوكالة القضائية للدولة	**الإعانات والتحويلات الجارية**	**24.183.658**	**15.814.377**	
المجموع العام		**25.608.658**	**17.314.377**	

برنامج: الميزانية وحوكمة الشركات العمومية (الرمز: 1.101)

5. برنامج «الميزانية وحوكمة الشركات العمومية»

5.1. نطاق برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية

يمثل برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية ركيزة أساسية لعمل الوزارة في مجال المالية العامة. وتتمثل مهمته الجوهرية في إعداد وثائق الميزانية ومشاريع قوانين المالية ومتابعتها وتنفيذها، مع تركيز خاص على مراقبة تنفيذ النفقات. ويندرج عمله في إطار ترشيد الموارد العمومية، جامعًا بين الصرامة في الميزانية والشفافية والبحث عن الكفاءة، بما يضمن توزيعًا منصفًا وناجعًا للأموال العمومية.

وإلى جانب هذه المهمة الأساسية، يتولى البرنامج متابعة مالية معززة للشركات والهيئات العمومية، ولا سيما المؤسسات العمومية والشركات التي تساهم فيها الدولة، وسائر الهيئات التي تملك الدولة حصة في رأس مالها. وتعتمد هذه المتابعة على أدوات تسيير حديثة وإجراءات موحدة وآليات للمساءلة، بما يكفل استخدامًا مسؤولًا وفعالًا للموارد العمومية.

كما يضطلع البرنامج بدور ريادي في عصرنة ممارسات التسيير العمومي، من خلال رقمنة الأنظمة، والتجديد المنهجي، والتحسين المستمر لأدوات التوقع. وتسهم هذه الروافع في تعزيز استدامة الميزانية، والاستجابة في الوقت ذاته للمتطلبات المتزايدة في مجالات الأداء والشفافية والحوكمة الرشيدة.

ويجسد هذا البرنامج، الذي تتولاه المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للوصاية المالية، مقاربة متكاملة لتسيير المالية العامة، تجمع بين الانضباط الميزاني وفعالية العمل العمومي والتوجه نحو النتائج، خدمةً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

5.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية من أربعة (4) أنشطة:

- **النشاط رقم 1: قيادة نظام المعلومات الميزاني ودعمه وعصرنته**

يهدف هذا النشاط إلى تطوير أنظمة معلومات الميزانية وتحيينها وتأمينها، ويشمل صيانة الأدوات الرقمية المستخدمة في إعداد الميزانية وتنفيذها ومتابعتها وتطويرها بهدف تحسين موثوقية البيانات، وضمان الترابط مع أنظمة التسيير الأخرى للدولة، ولا سيما نظامي «أرقام» (ARKAM) و«استثمار» (ISTITHMAR)، وتوفير دعم فني دائم للمستخدمين. ويسهم هذا النشاط مباشرة في رقمنة إجراءات الميزانية وتحسين جودة المعلومات المالية.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز القيادة الاستراتيجية وحوكمة الميزانية	ديوان المدير العام للميزانية مديرية التنسيق وأنظمة المعلومات مديرية برمجة الميزانية
تطوير نظام معلومات الميزانية ونشره	مديرية التنسيق وأنظمة المعلومات مديرية برمجة الميزانية

- **النشاط رقم 2: البرمجة الميزانية**

يضم هذا النشاط مجموع الأنشطة الفرعية المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة في أفق متعدد السنوات، ويشمل إعداد مشاريع قوانين المالية، وإنتاج وثائق الميزانية، وتحديد الأغلفة المالية التقديرية، وتنسيق دورة البرمجة. ويندرج هذا النشاط في

مسعى يضمن استدامة المالية العامة وأداءها، من خلال التوفيق بين الأهداف الاستراتيجية للدولة والوسائل المرصودة لها.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تحسين التوقعات المتعلقة بالميزانية	مديرية برمجة الميزانية
تعزيز قدرات الفاعلين من خلال التعريف بأدوات ومناهج الميزانية	مديرية برمجة الميزانية مديرية التنسيق وأنظمة المعلومات

- **النشاط رقم 3: مراقبة تنفيذ الميزانية ومتابعته**

يهدف هذا النشاط إلى المتابعة الآنية لتنفيذ الميزانية المصادق عليها، مع التركيز خاصة على النفقات العمومية. ويقتضي ذلك إرساء منظومة الرقابة الداخلية للميزانية (CIB)، وإعداد لوحات قيادة التنفيذ، وتحليل الفوارق، واقتراح التدابير التصحيحية. ويرمي إلى ضمان تنفيذ مطابق للترخيصات المتعلقة بالميزانية، مع ضمان الشفافية واستدامة الميزانية وإمكانية تتبع استخدام الموارد العمومية.

ويتمحور هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
متابعة الأداء المتعلق بالميزانية وتحليل نتائجه	مديرية النفقات المشتركة مديرية برمجة الميزانية مديرية التنسيق وأنظمة المعلومات

- **النشاط رقم 4: الوصاية المالية**

يُعنى هذا النشاط بالمتابعة المالية للمؤسسات العمومية وشركات الدولة والهيئات ذات المساهمة العمومية، ويشمل تحليل أدائها المالي، وتقييم وضعية ميزانياتها، ومراقبة مدى احترامها للأهداف التي حددتها الدولة. ومن خلاله، يسهر البرنامج على الحوكمة المالية الرشيدة للهياكل الخاضعة للوصاية، والحفاظ على توازنات الميزانية، وضمان كفاءة العمل العمومي في القطاع شبه العمومي.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز القدرات البشرية للمديرية العامة للوصاية المالية (DGTF)	المديرية العامة للوصاية المالية
تأهيل البنى التحتية للمديرية العامة للوصاية المالية	المديرية العامة للوصاية المالية

6. الأهداف الاستراتيجية

يرمي برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية، القائم على مبادئ الأداء والصرامة والشفافية، إلى تحسين جودة تسيير الميزانية والارتقاء بحوكمة الشركات والهيئات العمومية. ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: تحسين جودة التوقعات والحفاظ على استدامة الميزانية

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- سيعمل برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية على تقليص الفوارق بين التوقعات المتعلقة بالميزانية والإنجازات الفعلية، بما يسهم في تحسين جودة التوقعات والحفاظ على استدامة الميزانية. ويُنتظر في سنة 2027 أن ينخفض الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة والإيرادات المتوقعة أصلًا إلى ما دون 8%، وهو ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في آليات التوقع وفعالية أكبر في جمع البيانات.
- ومن جهة أخرى، فإن الفارق المتعلق بالنفقات باستثناء فوائد الدين، والمستهدف خفضه إلى أقل من 8% في عام 2027، يعكس التوجه نحو ضبط النفقات الجارية بما يتماشى مع التوقعات المتعلقة بالميزانية، بهدف تحقيق مزيد من المواءمة بين برمجة الميزانية وتنفيذها .وستتيح هذه الجهود مجتمعةً تعزيز موثوقية بيانات الميزانية وضمان تسيير أكثر صرامة للموارد العمومية، وهما شرطان لا غنى عنهما للاستقرار المالي ولمصداقية إطار الميزانية.
- تتمثل النتيجة السنوية المنتظرة لسنة 2027 في إعداد مذكرة الأثر المناخي للميزانية وإلحاقها بمشروع قانون المالية (PLF). ويهدف هذا المؤشر إلى تعزيز مراعاة الرهانات المناخية في مسار إعداد الميزانية، وتحسين إبراز النفقات العمومية التي تسهم في تحقيق أهداف مكافحة التغيرات المناخية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة أفق متعدد السنوات (2029)
الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة والمتوقعة	%				%8	%5
الفارق بين النفقات المنفذة والمتوقعة دون احتساب فوائد الدين	%				%8	%5
إعداد مذكرة الأثر المناخي للميزانية وإلحاقها بمشروع قانون المالية	نعم/لا			نعم	نعم	نعم

مصادر البيانات:

- الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة والمتوقعة: بيانات مأخوذة من التقارير المتعلقة بالعمليات المالية للدولة، التي تجمعها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP).
- الفارق بين النفقات المنفذة والمتوقعة دون احتساب فوائد الدين: بيانات مأخوذة من التقارير المتعلقة بالعمليات المالية للدولة، التي تجمعها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.
- إعداد مذكرة الأثر المناخي للميزانية وإلحاقها بمشروع قانون المالية: مذكرة الأثر المناخي للميزانية وملاحق مشروع قانون المالية.

التفاصيل المنهجية:

- الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة والمتوقعة: يُحسب بقسمة الفرق المطلق بين الإيرادات الضريبية المحصلة والمتوقعة على مبلغ الإيرادات المتوقعة، ويُعبَّر عنه بنسبة مئوية. ويعكس هذا المؤشر دقة التوقعات الضريبية المعتمدة في برمجة الميزانية.
- الفارق بين النفقات المنفذة والمتوقعة دون احتساب فوائد الدين: يُقاس بقسمة الفرق المطلق بين النفقات المنفذة فعليًا دون احتساب الفوائد والتوقعات المقابلة لها على مبلغ النفقات المتوقعة، ويُعبَّر عنه بنسبة مئوية. ويتيح تقييم مدى صرامة التحكم في النفقات الجارية قياسًا بأهداف الميزانية.
- إعداد مذكرة الأثر المناخي للميزانية وإلحاقها بمشروع قانون المالية: يُعدّ المؤشر محققًا إذا أُعدّت مذكرة الأثر المناخي للميزانية وأُلحقت بمشروع قانون المالية للسنة المعنية، ويُعدّ غير محقق في الحالة المعاكسة.

الهدف رقم 2: تنفيذ إصلاح الميزانية

طبيعة النتائج المستهدفة

☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية

☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين

☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- شكّلت سنة 2026محطة مهمة في تنفيذ إصلاح الميزانية، مع تحسّن مرتقب في مدى الالتزام بالجدول الزمني الرسمي لإعداد الميزانية. ويُنتظر أن تبلغ نسبة احترام الآجال المحددة في هذا الجدول الزمني 100% في سنة 2027، بما يعكس تنسيقًا أقوى بين مختلف المتدخلين في دورة البرمجة. وسيتحقق هذا التقدم بفضل قيادة أكثر صرامة للمراحل الرئيسية، ولا سيما المصادقة على وثيقة برمجة الميزانية متوسطة المدى (DPBMT)، وتنظيم النقاش حول التوجهات المتعلقة بالميزانية، والمصادقة على مشروع قانون المالية في مجلس الوزراء، وإحالته إلى البرلمان في الآجال المحددة.
- وفضلًا عن ذلك، سيتواصل العمل على شفافية الميزانية من خلال النشر الكامل لملاحق مشروع قانون المالية التي تعدها المديرية العامة للميزانية. ويُنتظر أن تبلغ نسبة النشر 90% ابتداءً من سنة 2027، بما يجسد التزامًا راسخًا بإتاحة معلومات مالية واضحة للبرلمانيين والجمهور. وسيرتكز هذا الأداء على اعتماد إجراءات داخلية أنجع للمصادقة، وعلى استباق أفضل لآجال الإعداد.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة احترام الآجال المحددة في **الجدول الزمني** للميزانية (5/1 مصادقة مجلس الوزراء على وثيقة برمجة الميزانية متوسطة المدى، 5/1 النقاش حول التوجهات المتعلقة بالميزانية (DOB)، 5/1 المصادقة على مشروع قانون التسوية (LC)، 5/1 مصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون المالية، 5/1 إحالة مشروع قانون المالية إلى البرلمان	%				100	100
نسبة نشر ملاحق مشروع قانون المالية التي تتولى المديرية العامة للميزانية (DGB) إعدادها	%				90	100

مصادر البيانات:

- نسبة احترام الآجال المحددة في الجدول الزمني للميزانية: بيانات مستخرجة من محاضر الاجتماعات الرسمية (مجلس الوزراء، المداولات البرلمانية) ومن سجلات متابعة الجدول الزمني للميزانية التي تمسكها المديرية العامة للميزانية.
- نسبة نشر ملاحق مشروع قانون المالية التي تتولى المديرية العامة للميزانية إعدادها: سجل المتابعة الداخلية لإصدارات المديرية العامة للميزانية، الذي يصادق عليه ديوان وزير المالية سنويًا، مع التحقق من تاريخ النشر الفعلي عبر القنوات الرسمية.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة احترام الآجال المحددة في الجدول الزمني للميزانية: مؤشر مركب يقوم على خمس محطات رئيسية في دورة الميزانية (5/1 مصادقة مجلس الوزراء على وثيقة برمجة الميزانية متوسطة المدى، 5/1 تنظيم النقاش حول التوجهات المتعلقة بالميزانية، 5/1 المصادقة على مشروع قانون التسوية، 5/1 مصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون المالية، 5/1 إحالة مشروع قانون المالية إلى البرلمان). وتُمنح كل محطة يُحترم أجلها 1 نقطة من أصل 5.

- نسبة نشر ملاحق مشروع قانون المالية التي تتولى المديرية العامة للميزانية إعدادها: نسبة عدد الملاحق المنشورة فعليًا (والمتاحة في الآجال على الوسائط الرسمية) إلى العدد الإجمالي للملاحق التي يتعين على المديرية العامة للميزانية إعدادها، معبَّرًا عنها بنسبة مئوية. ويقيس هذا المؤشر مطابقة النشر واحترام آجاله في آن واحد.

الهدف رقم 3: تحسين حوكمة المؤسسات والشركات العمومية وأدائها

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- في سنة 2026، سيضع برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية اللبنات الأولى لقيادة أكثر صرامة للمؤسسات والشركات العمومية، من خلال إبرام عقود البرامج أو عقود المهام والشروع التدريجي في تنفيذها. ورغم أن هذا المسار لا يزال في بدايته، يُنتظر أن تنخرط 10% من المؤسسات والشركات العمومية المعنية في إطار تعاقدي رسمي، بما يعزز مسؤولية المسيرين العموميين.
- كما ستُولى عناية خاصة لتحليل القوائم المالية التي ترسلها المؤسسات والشركات العمومية، بهدف رفع نسبة القوائم التي يتم تحليلها إلى 40% من مجموع الوثائق المستلمة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة تنفيذ عقود البرامج أو عقود المهام المبرمة بين الدولة والمؤسسات والشركات العمومية.	%				10	20
نسبة القوائم المالية المحللة من مجموع القوائم المستلمة	%				40	60

مصادر البيانات:

- نسبة تنفيذ عقود البرامج أو عقود المهام: سجلات المتابعة التي تتولى المديرية العامة للوصاية المالية إعدادها ومتابعتها، والتي تُحدَّث استنادًا إلى العقود الموقَّعة وتقارير التنفيذ الواردة من المؤسسات والشركات العمومية المعنية.
- نسبة القوائم المالية المحللة من مجموع القوائم المستلمة: تقارير النشاطات الداخلية للمديرية العامة للوصاية المالية، التي تجمع القوائم المالية المستلمة وتقارير التحليل المنجزة.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة تنفيذ عقود البرامج أو عقود المهام: نسبة عدد المؤسسات والشركات العمومية التي لديها عقد قيد التنفيذ (موقع وساري المفعول) إلى العدد الإجمالي للمؤسسات والشركات العمومية المؤهلة لهذا النوع من التعاقد. وتقيس هذه النسبة مدى التغطية الفعلية بالتعاقد في تاريخ معين.
- نسبة القوائم المالية المحللة من مجموع القوائم المستلمة: نسبة مئوية لعدد القوائم المالية التي خضعت لتحليل رسمي (مع إعداد مذكرة أو تقرير) إلى العدد الإجمالي للقوائم المالية التي استلمتها الإدارة خلال السنة.

الهدف رقم 4: عصرنة الإطار الوطني للتوحيد المحاسبي المطبق على القطاعين العام والخاص

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- انخرط برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية منذ سنة 2026 في مسار لإعادة صياغة الإطار الوطني للتوحيد المحاسبي تدريجيًا، بهدف مواءمة الممارسات الوطنية مع المعايير الدولية. وستشهد سنة 2027 المرحلة الأولى من نشر المعايير المحيَّنة، بنسبة مستهدفة تبلغ 20% من مجموع النصوص المبرمجة. وسيسهم هذا التقدم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية الصادرة عن الهيئات العمومية والخاصة وقابليتها للمقارنة.
- وبالموازاة مع ذلك، سيحقق تنفيذ خطة التكوين والتعريف بالمعايير الجديدة تقدمًا ملموسًا، إذ سيستفيد نحو 20% من الموظفين المستهدفين من دورة أولى لتعزيز القدرات، بما يتيح تكوين رصيد من الكفاءات يضمن التطبيق المنسجم للقواعد المحاسبية الجديدة على المستوى الوطني.
- كما ستتقدم أعمال مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لمهنة المحاسبة، بنسبة مستهدفة تبلغ 60% من النصوص المبرمجة. وترمي هذه التطورات إلى تزويد المهنة ببيئة قانونية متجددة تكفل مزيدًا من الشفافية والرقابة والاحترافية في مهن المحاسبة والتدقيق.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة نشر معايير المحاسبة والتدقيق المحيَّنة	%				20	50
نسبة تنفيذ خطة التكوين والتعريف بالمعايير	%				20	50
نسبة إعداد النصوص التشريعية / التنظيمية المنظمة لمهنة المحاسبة	%				60	100

مصادر البيانات:

- نسبة نشر معايير المحاسبة والتدقيق المحيَّنة: سجل المتابعة لدى مديرية التدقيق والتوحيد المحاسبي والتشريع التابعة للمديرية العامة للوصاية المالية.
- نسبة تنفيذ خطة التكوين والتعريف بالمعايير: التقارير الفصلية حول تنفيذ خطة التكوين والتعريف بالمعايير، التي تعدها الهياكل المختصة في المديرية العامة للوصاية المالية.
- نسبة إعداد النصوص التشريعية/التنظيمية المنظمة لمهنة المحاسبة: سجل المتابعة التشريعية لدى وزارة المالية.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة تنفيذ عقود البرامج أو عقود المهام: نسبة عدد المؤسسات والشركات العمومية التي لديها عقد قيد التنفيذ (موقع وساري المفعول) إلى العدد الإجمالي للمؤسسات والشركات العمومية المؤهلة لهذا النوع من التعاقد. وتقيس هذه النسبة مدى التغطية الفعلية بالتعاقد في تاريخ معين.
- نسبة القوائم المالية المحللة من مجموع القوائم المستلمة: نسبة مئوية لعدد القوائم المالية التي خضعت لتحليل رسمي (مع إعداد بطاقة أو تقرير) إلى العدد الإجمالي للقوائم المالية التي استلمتها الإدارة خلال السنة.
- نسبة تنفيذ برنامج التدقيق: تُحسب بقسمة عدد عمليات التدقيق المنجزة فعليًا خلال السنة على عدد العمليات المبرمجة في الخطة السنوية المعتمدة. وتعكس هذه النسبة فعالية تنفيذ برنامج تدقيق المؤسسات والشركات العمومية.

7. الوسائل المطلوبة

7.1. مقترحات الميزانية

برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأبواب	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
قيادة نظام معلومات الميزانية ودعمه وعصرنته (01)			**168.358.056.00**	**171.646.263,95**
نفقات الأشخاص			157.724.755.00	160.324.145.00
نفقات اقتناء السلع والخدمات			10.633.301.00	11.322.118,95
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا				
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				
برمجة الميزانية (02)	**1.927.000.000**	**1.784.170.237**	**278.330.237**	**190.330.237**
نفقات الأشخاص				
نفقات اقتناء السلع والخدمات				
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار	1.927.000.000	1.784.170.237	278.330.237	190.330.237
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	75.000.000	58.330.237	18.330.237	18.330.237
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	1.852.000.000	1.725.840.000	260.000.000	172.000.000
نفقات أخرى				
مراقبة تنفيذ الميزانية ومتابعته (03)			**2.529.120**	**2.529.120**
نفقات الأشخاص				
نفقات اقتناء السلع والخدمات			2.529.120	2.529.120
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا				
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				
الوصاية المالية (04)	300.000.000	294.000.000	69.774.654	108.608.782
نفقات الأشخاص			13.146.675	17.502.490
نفقات اقتناء السلع والخدمات			2.627.979	7.106.292
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار	300.000.000	294.000.000	54.000.000	84.000.000

برنامج الميزانية وحوكمة الشركات العمومية	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأبواب	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	12.000.000	6.000.000	6.000.000	6.000.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	288.000.000	288.000.000	48.000.000	78.000.000
مجموع البرنامج	**2.227.000.000**	**2.078.170.237**	**518.992.067**	**473.114.403**
نفقات الأشخاص			170.871.430	177.826.635
نفقات اقتناء السلع والخدمات			15.790.400	20.957.530
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار	2.227.000.000	2.078.170.237	332.330.237	274.330.237
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	87.000.000	64.330.237	24.330.237	24.330.237
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	2.140.000.000	2.013.840.000	308.000.000	250.000.000
نفقات أخرى				

7.2. مقترحات الوظائف

	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)					
وظائف الإدارة	**إنجازات 2025**	**المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)**	**التوزيع التقديري 2027**			**المجموع**
			الخروج المتوقع	**الدخول المتوقع**	**الفارق بين (الدخول - الخروج)**	**أعداد 2027**
الموظفون		**104,00**	**1,25**	**0,00**	**-1,25**	**102,75**
الفئة A		67,00	0,25	0,00	-0,25	66,75
الفئة B		9,00	0,00	0,00	0,00	9,00
الفئة C		27,00	0,00	0,00	0,00	27,00
الفئة D		1,00	1,00	0,00	-1,00	0,00
المتعاقدون		**218,00**	**3,00**	**0,00**	**-3,00**	**215,00**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**322,00**	**4,25**	**0,00**	**-4,25**	**317,75**

8. مبررات الاعتمادات المطلوبة

8.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	**التكلفة الإجمالية**	**الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)**	**التكلفة الإجمالية (2)**	**فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)**	**فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)**
الموظفون	**104,00**	**110.760.712**	**102,75**	**115.579.764**	**-1,25**	**4.785.941**
الفئة A	**67,00**	**93.035.098**	**66,75**	**97.214.722**	**-0,25**	**3.738.512**
الفئة B	**9,00**	**5.447.566**	**9,00**	**5.713.883**	**0,00**	**266.317**
الفئة C	**27,00**	**12.061.505**	**27,00**	**12.651.160**	**0,00**	**989.655**
الفئة D	**1,00**	**216.544**	**0,00**	**-**	**-1,00**	**-208.544**

المتعاقدون	**218,00**	**60.110.718**	**215,00**	**62.246.871**	**-3,00**	**2.569.264**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**322,00**	**170.871.430**	**317,75**	**177.826.635**	**-4,25**	**6.955.205**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**322,00**	**170.871.430**	**317,75**	**177.826.635**	**-4,25**	**6.955.205**

8.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية		2.920.574	4.009.070	
المجموع		**2.920.574**	**4.009.070**	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ومستهلكات المكاتب	5.645.084	6.353.856	
	اللوازم العامة	113.225	145.500	
	أجور الوسطاء والأتعاب	3.422.859	6.485.186	
	الطباعة	1.356.543	1.409.793	
	الصيانة والإصلاح	891.992	451.525	
	مشتريات أخرى من السلع واللوازم غير المصنفة	522.500	522.500	
المجموع		**11.952.203.00**	**15.368.360.00**	
	خدمات أخرى (خدمات التنظيف الخارجية)	378.023	834.000	
	نفقات الاستقبال والحفلات والمراسم	416.100	416.100	
	نفقات المهام داخل البلاد	123.500	330.000	
المجموع		**917.623**	**1.580.100**	
المجموع العام		**15.790.400**	**20.957.530**	

8.3. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	التمويلات الداخلية في مشروع قانون المالية 2027 (1)	التمويلات الخارجية في مشروع قانون المالية 2027 (2)	المبلغ المطلوب تقييده في قانون المالية 2027 (2+1)
برنامج دعم فعالية النفقات العمومية وكفاءتها	2027-2024		18.330.237	172.000.000	190.330.237
مشروع دعم حوكمة الشركات العمومية	2030-2025		6.000.000	78.000.000	84.000.000
المجموع العام			24.330.237	250.000.000	274.330.237

برنامج: الجمارك (الرمز: 1.102)

9. برنامج الجمارك

9.1. نطاق برنامج الجمارك

يشمل برنامج الجمارك تسيير الحقوق والرسوم الجمركية وتحصيلها، وتيسير المبادلات التجارية، ومراقبة التراب الوطني. كما يهدف إلى مواكبة الفاعلين الاقتصاديين ومساعدتهم في مجال الإجراءات الجمركية والأنظمة الاقتصادية.

ويتولى برنامج الجمارك، داخل وزارة المالية، تنفيذ السياسة الجمركية للحكومة، ويسهم في تعبئة الموارد العمومية، وتحسين مناخ الأعمال، وحماية الاقتصاد الوطني من الغش والاتجار غير المشروع.

ويتولى المدير العام للجمارك، بصفته مسؤول البرنامج، قيادة هذا البرنامج ومتابعته.

9.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون برنامج الجمارك من ثلاثة (3) أنشطة:

- **النشاط رقم 1: قيادة الإدارة الجمركية ودعمها وعصرنتها**

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز فعالية الإدارة الجمركية وأدائها من خلال تسيير استراتيجي وعصرنة هياكلها وإجراءاتها. ويشمل إرساء أنظمة قيادة ناجعة تضمن المتابعة المثلى للأنشطة الجمركية، ودعم الأعوان بتكوين ملائم وأدوات تكنولوجية متطورة. وتمر العصرنة عبر رقمنة الإجراءات، وإدماج الذكاء الاصطناعي، وتحسين أنظمة المعلومات، بما يتيح تسييرًا أكثر سلاسة وشفافية للعمليات الجمركية. ويكتسي هذا النشاط أهمية بالغة في تكييف الإدارة مع التحديات الاقتصادية والأمنية الراهنة.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز القدرات اللوجستية والإدارية	مديرية الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية
تحسين أنظمة المعلومات	مديرية نظام المعلومات وتحليل البيانات
تحسين البنى التحتية التابعة للمديرية العامة للجمارك (DGD)	ديوان المدير العام للجمارك. مديرية الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية.

- **النشاط رقم 2: المراقبة والأمن التجاري**

يرمي هذا النشاط إلى تأمين المبادلات التجارية ومكافحة الاتجار غير المشروع والغش، اعتمادًا على مراقبة مشددة للحدود ولحركة البضائع، بفضل تقنيات متطورة كأجهزة الفحص بالأشعة والطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة الإلكترونية. وتؤدي الجمارك دورًا محوريًا في حماية المستهلكين والمؤسسات من خلال السهر على احترام المعايير الصحية والبيئية والتجارية. كما يسهم هذا النشاط في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال عبر مراقبة التدفقات المالية غير المشروعة، محققًا بذلك التوازن بين انسيابية المبادلات والأمن الاقتصادي.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز قدرات الكشف والمراقبة	المديريات الجهوية والمديريات البين-جهوية
تعزيز وسائل النقل المخصصة للمراقبة	مكاتب الجمارك وفرق المراقبة الإقليمية
تعزيز البنى التحتية للمراقبة على الحدود	مكاتب الجمارك وفرق المراقبة الإقليمية
تعزيز وحدات التدخل والقدرات التشغيلية	مكاتب الجمارك وفرق المراقبة الإقليمية

- **النشاط رقم 3: تعبئة الموارد الجمركية**

يهدف هذا النشاط إلى تحسين تحصيل الإيرادات الجمركية، التي تشكل مصدرًا رئيسيًا لتمويل الدولة. ويقتضي ذلك تكثيف مكافحة الغش الضريبي والتهريب، وتبسيط إجراءات الجمركة لتيسير المبادلات المشروعة. ومن خلال عصرنة أنظمة التحصيل وتعزيز المراقبة، تضمن الجمارك تعبئة أفضل للموارد العمومية. ويكتسي هذا النشاط أهمية حاسمة في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مع ضمان منافسة نزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين، وهو يندرج في منطق الأداء والشفافية المالية.

ويتمحور هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تحسين البنى التحتية الجمركية المخصصة للجمركة	المراكز التابعة لمكاتب الجمارك المكتب الوطني للقيمة (BNV)
تحسين قدرات المناولة لمعالجة البضائع	المراكز التابعة لمكاتب الجمارك مديرية المراقبة الإقليمية

10. الأهداف الاستراتيجية

ويرمي برنامج الجمارك، انطلاقًا من رؤية قائمة على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: تيسير عمليات جمركة البضائع

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يتمثل الهدف في سنة 2027 في خفض متوسط مدة الجمركة إلى 6 أيام، مقارنة بآجال أطول بكثير سُجلت في السابق. ويرمي هذا التقليص إلى تسهيل انسيابية المبادلات التجارية، وتعزيز جاذبية البلد لدى الفاعلين الاقتصاديين، وخفض التكاليف اللوجستية. ويستند التحسن المنتظر إلى جملة من التدابير، أبرزها تحسين الإجراءات الداخلية، وتعزيز التنسيق بين نقاط المراقبة، والتوسع التدريجي في اعتماد الإجراءات اللامادية.
- وفي سنة 2027، يتعين أن تبلغ نسبة تطبيق الإجراءات الواردة في دليل الجمركة 30%، مع التركيز على تكوين الأعوان والمتابعة المنتظمة لمطابقة الممارسات للإجراءات المعتمدة. وتهدف هذه الجهود إلى توحيد أساليب العمل، وتعزيز شفافية مسار الجمركة، وتحسين موثوقية أداء المرفق العمومي.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة أفق متعدد السنوات (2029)
متوسط مدة الجمركة	يوم				6	3
نسبة تطبيق الإجراءات الواردة في دليل الجمركة	%				30	45

مصادر البيانات:

- متوسط مدة الجمركة: بيانات مستخرجة من الأنظمة المعلوماتية لمتابعة العمليات الجمركية، تجمعها مديرية المعلوماتية والمحاسبة والإحصاء بالمديرية العامة للجمارك.

- نسبة تطبيق الإجراءات الواردة في دليل الجمركة: سجل الرقابة الداخلية وتقارير التدقيق التشغيلي، التي تجمعها مديرية التفتيش والتدقيق والتسيير الاستراتيجي بالمديرية العامة للجمارك.

التفاصيل المنهجية:

- متوسط مدة الجمركة: المدة المتوسطة المحسوبة بين تاريخ وصول البضائع وتاريخ رفع اليد عنها فعليًا، على أساس مجموع العمليات المسجلة خلال السنة. ويدل تقليص هذه المدة على تحسن تيسير المبادلات.
- نسبة تطبيق الإجراءات الواردة في دليل الجمركة: النسبة المئوية للإجراءات الموحدة المطبقة فعليًا من مجموع الإجراءات المحددة في الدليل. ويستند التقييم إلى ملاحظات عمليات الرقابة والتدقيق المنجزة لدى المصالح التشغيلية

الهدف رقم 2: تعزيز مراقبة الحدود ومكافحة الغش التجاري

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- في سنة 2027، سينفذ برنامج الجمارك، تحت إشراف المديرية العامة للجمارك، تدخلات معززة لتكثيف مكافحة الغش التجاري. ويتمثل الهدف في تحرير ما لا يقل عن 220 محضرًا بشأن مخالفات مثبتة، وهو ما يعكس تنامي قدرات المراقبة والزجر. وترمي هذه الدينامية إلى حماية الاقتصاد الوطني، وتأمين الإيرادات الجمركية، وضمان احترام قواعد التجارة المشروعة. ولبلوغ ذلك، يعبئ البرنامج موارد بشرية متخصصة، ويعزز آليات الاستعلام، ويطور التنسيق التشغيلي بين مختلف الوحدات الميدانية.
- وبالموازاة مع ذلك، يواصل البرنامج تحسين منظومة مراقبة الحدود، إذ حُددت نسبة تغطية الحدود بالوحدات التشغيلية بـ30% في سنة 2027. ويعكس هذا الجهد التزام المديرية العامة للجمارك بتعزيز الحضور الميداني في النقاط الحساسة، وزيادة القدرة على الكشف والردع في مواجهة الاتجار غير المشروع. ويتوقف بلوغ هذا الهدف على التشغيل التدريجي لمراكز مراقبة جديدة، وتجهيز الوحدات بوسائل مراقبة حديثة، وتعزيز الأعداد المخصصة لها.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة الأفق متعدد السنوات (2029)
عدد المحاضر المتعلقة بالغش التجاري	العدد				220	300
نسبة تغطية الحدود بوحدات المراقبة	%				30	35

مصادر البيانات:

- عدد المحاضر المتعلقة بالغش التجاري: السجل الرسمي للمحاضر الذي تمسكه مصالح المديرية العامة للجمارك، استنادًا إلى تقارير تدخلات وحدات المراقبة وعمليات التفتيش الجمركي.
- نسبة تغطية الحدود بوحدات المراقبة: بيانات مستقاة من تقارير النشاط ومن كشوف المراكز التشغيلية.

التفاصيل المنهجية:

- عدد المحاضر المتعلقة بالغش التجاري: العدد الإجمالي للمحاضر الرسمية المسجلة خلال السنة بشأن حالات مثبتة من الغش التجاري ضبطتها المصالح الجمركية. ويقيس هذا المؤشر حجم أنشطة مكافحة الغش.

- نسبة تغطية الحدود بوحدات المراقبة: نسبة عدد مراكز المراقبة العاملة فعليًا إلى العدد الإجمالي للمراكز المبرمجة على امتداد الحدود، معبَّرًا عنها بنسبة مئوية. ويعكس هذا المؤشر القدرة الفعلية على المراقبة والرقابة الإقليمية.

11. الوسائل المطلوبة

11.1. مقترحات الميزانية

برنامج الجمارك	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
قيادة الإدارة الجمركية ومساندتها وعصرنتها (01)	**257.000.000**	**98.000.000**	**576.008.095**	**468.113.047**
نفقات الأشخاص	-	-	330.071.494	389.305.044
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	81.556.663	53.428.065
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	7.379.938	7.379.938
نفقات الاستثمار	257.000.000	98.000.000	157.000.000	18.000.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	257.000.000	98.000.000	157.000.000	18.000.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
المراقبة والأمن التجاري (02)	**27.000.000**	**132.050.000**	**45.578.403**	**151.606.213**
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	18.578.403	19.556.213
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	27.000.000	132.050.000	27.000.000	132.050.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	132.050.000	27.000.000	132.050.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
تعبئة الموارد الجمركية (03)	**-**	**-**	**19.563.080**	**50.382.188**
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	363.080	382.188
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	19.200.000	50.000.000
مجموع البرنامج	**284.000.000**	**230.050.000**	**641.149.578**	**670.101.448**
نفقات الأشخاص	-	-	330.071.494	389.305.044
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	100.498.146	73.366.466
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	7.379.938	7.379.938
نفقات الاستثمار	284.000.000	230.050.000	184.000.000	150.050.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	284.000.000	230.050.000	184.000.000	150.050.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	19.200.000	50.000.000

11.2. مقترحات الوظائف

	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)			
وظائف الإدارة	**إنجازات 2025**	**المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)**	**التوزيع التقديري 2027**	**المجموع**

					الفارق	أعداد 2027
			الخروج المتوقع	الدخول المتوقع	(الدخول - الخروج)	
الموظفون		**827,00**	**4,00**	**0,00**	**4,00-**	**823,00**
الفئة A		94,00	2,00	0,00	2,00-	92,00
الفئة B		98,00	0,00	0,00	0,00	98,00
الفئة C		635,00	2,00	0,00	2,00-	633,00
الفئة D		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المتعاقدون		**83,00**	**2,50**	**0,00**	**2,50-**	**80,50**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**910,00**	**6,50**	**0,00**	**6,50-**	**903,50**

12. مبررات الاعتمادات المطلوبة

12.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون	**827,00**	**303.538.777**	**823,00**	**358.514.525**	**-4,00**	**54.942.637**
الفئة A	94,00	72.273.716	92,00	82.517.302	-2,00	9.802.475
الفئة B	98,00	34.134.156	98,00	40.841.969	0,00	6.707.813
الفئة C	635,00	197.130.905	633,00	235.155.254	-2,00	38.424.349
الفئة D	0,00	-	0,00	-	0,00	8.000
المتعاقدون	**83,00**	**26.532.717**	**80,50**	**30.790.519**	**-2,50**	**4.690.913**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**910,00**	**330.071.494**	**903,50**	**389.305.044**	**-6,50**	**59.233.550**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**910,00**	**330.071.494**	**903,50**	**389.305.044**	**-6,50**	**59.233.550**

12.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع		**-**	**-**	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ومستهلكات المكاتب	13.681.063	4.085.329	
	اللوازم العامة	53.355.175	54.900.183	
	أجور الوسطاء والأتعاب	8.000.000	-	
	الطباعة	570.000	600.000	
	الصيانة والإصلاح	9.586.308	9.038.218	
المجموع		85.192.546	68.623.730	
	التأمينات	285.000	300.000	
	الاشتراكات غير المرتبطة بنفقات الاتصالات	8.700.000	-	
	النفقات البريدية	19.950	21.000	
	دار ضيافة السلطات	1.079.316	1.136.122	
	نفقات الاستقبال والحفلات والمراسم	2.000.000	2.000.000	
	نفقات تكوين الموظفين	1.000.000	-	
	نفقات المهام داخل البلاد	2.221.334	1.285.614	
المجموع		**15.305.600**	**4.742.736**	
المجموع العام		**100.498.146**	**73.366.466**	

12.3. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	مشروع قانون المالية 2027 المبالغ	مبررات سنة 2026
التحويلات المباشرة إلى الخارج وإلى الهيئات الدولية	**مساهمة موريتانيا في المنظمة العالمية للجمارك (OMD) وفي منطقة غرب ووسط إفريقيا (AOC)**	2.379.938	2.379.938	
الأنشطة الثقافية والرياضية	**إعانات لتغطية أعباء الأنشطة الثقافية والرياضية**	5.000.000	5.000.000	
المجموع العام		**7.379.938**	**7.379.938**	

12.4. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	التمويلات الداخلية في مشروع قانون المالية 2027 (1)	التمويلات الخارجية في مشروع قانون المالية 2027 (2)	المبلغ المطلوب تقييده في قانون المالية 2027 (1+2)
تشييد مقرات لمراكز الجمارك في الداخل (النشاط 01)	—	—	18.000.000	-	18.000.000
اقتناء أجهزة فحص بالأشعة (ثابتة ومحمولة) وأجهزة كشف محمولة (النشاط 01)	—	—	-	-	-
اقتناء زوارق نهرية سريعة (النشاط 01)	—	—	-	-	-
اقتناء سيارات رباعية الدفع 4×4 من نوع بيك آب (النشاط 02)	—	—	16.800.000	-	16.800.000
شاحنات الفحص بالأشعة (النشاط 02)	—	—	112.500.000	-	112.500.000
اقتناء دراجات نارية (النشاط 02)	—	—	2.750.000	-	2.750.000
المجموع العام	**—**	—	150.050.000	-	150.050.000

12.5. نفقات أخرى

		قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
صيانة النظام المعلوماتي الجمركي	سقوف الحسابات الخاصة للخزينة	19.200.000	50.000.000
المجموع		**19.200.000**	**50.000.000**
المجموع العام		**19.200.000**	**50.000.000**

برنامج: الضرائب (الرمز: 1.103)

13. برنامج «الضرائب»

13.1. نطاق برنامج الضرائب

تتولى المديرية العامة للضرائب (DGI) قيادة برنامج الضرائب، الذي يُعنى بتحديد الوعاء الضريبي ومراقبة وتحصيل مجموع الضرائب والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب. وتُنفَّذ هذه المهام في إطار يعزز الأداء والشفافية، بما يكفل تسييرًا صارمًا ومنصفًا وفعالًا للموارد الضريبية، ويعزز ثقة المكلفين[1] بالضريبة والشركاء الاقتصاديين.

كما يتولى البرنامج توجيه السياسة الضريبية وتحليلها ومتابعتها، من خلال تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي. وتعتمد هذه المهمة على أدوات تحليل حديثة وإجراءات محكمة، بما يضمن اتخاذ قرارات مستنيرة وشفافة ومنسجمة مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وتتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج الضرائب فيما يلي:

- المديرية العامة للضرائب؛
- وحدة السياسات الضريبية.

13.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون برنامج الضرائب من نشاطين (2):

- **النشاط رقم 1: قيادة المديرية العامة للضرائب ومساندتها وعصرنتها**

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز القدرات التشغيلية والاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب، من خلال قيادة فعالة، ودعم منهجي، وعصرنة مستمرة للأنظمة والإجراءات. ويشمل تطوير أدوات رقمية ناجعة وإدماجها، وتكوين الأعوان، وتبسيط الإجراءات الإدارية لتحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة. ويرمي إلى تحسين التسيير الضريبي مع ضمان الشفافية والمطابقة، في سياق يتسم بالتحول الرقمي وبتزايد متطلبات الأداء.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز القدرات المؤسسية والبنى التحتية للمديرية العامة للضرائب	المصلحة الإدارية بالمديرية العامة للضرائب مديرية التسجيل والدراسات والإصلاحات الضريبية والتكوين
عصرنة نظام المعلومات الضريبية	مديرية المعلوماتية
تعزيز الإطار القانوني وآليات القيادة الضريبية	مديرية التسجيل والدراسات والإصلاحات الضريبية والتكوين مديرية التشريع والمنازعات

- **النشاط رقم 2: التحقيق والمراقبة الضريبية**

يتمحور هذا النشاط حول مكافحة الغش والتهرب الضريبيين، من خلال إجراء تحقيقات معمقة ومراقبة صارمة للتصريحات الضريبية. ويعتمد على تقنيات تدقيق متقدمة وعلى تنسيق معزز مع مصالح الدولة الأخرى، لكشف السلوكيات المخالفة والوقاية منها ومعاقبتها. والهدف من ذلك صون نزاهة النظام الضريبي، وضمان العدالة بين المكلفين بالضريبة، وتحقيق أقصى قدر من الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل السياسات العمومية.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

[1] **المكلفون بالضريبة** هو المصطلح القانوني المعتمد في المدونة العامة للضرائب بدل دافعي الضرائب المستخدمة في بعض السياقات.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
وضع آليات لتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب	مديرية التسجيل والدراسات والإصلاحات الضريبية والتكوين؛ مديرية التشريع والمنازعات مديرية الشركات الكبرى مديرية الهيئات العمومية مديرية المؤسسات المتوسطة بنواكشوط

14. الأهداف الاستراتيجية

يطمح برنامج الضرائب، المستند إلى مبادئ الفعالية والعدالة والشفافية، إلى تعزيز تعبئة الموارد الضريبية مع تحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة. ويحرص على عصرنة الإجراءات الضريبية، وترشيد تسيير الإيرادات، وتعزيز إطار الحوكمة الضريبية. ولبلوغ هذه الغايات، يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: تعزيز فعالية الخدمات الضريبية وجودتها

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يُنتظر أن تبلغ نسبة رضا المكلفين بالضريبة 98% في سنة 2027، بما يعكس التقدم الملموس في تحسين جودة الخدمات الضريبية. وسيستند هذا الارتفاع اللافت، مقارنة بنسبة الرضا المسجلة في آخر استطلاع سنة 2023 والبالغة 85%، إلى تبسيط الإجراءات الضريبية، وتعزيز المواكبة الشخصية للمستفيدين، والتوسع في رقمنة الخدمات. وستسهم هذه المبادرات في إرساء علاقة أكثر سلاسة وفعالية وشفافية بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة
- وفيما يخص تسيير متأخرات الضرائب الأساسية، يتمثل الهدف لسنة 2027 في خفض حصتها إلى 22% من القيمة الإجمالية للضرائب الأساسية الصادرة برسم السنة المالية. وسيعكس هذا الانخفاض تحسن آليات التحصيل، واعتماد إجراءات تذكير أنجع، وتعزيز التنسيق بين مختلف المصالح المعنية، بما يسهم في تعبئة أفضل للإيرادات الضريبية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة رضا المكلفين بالضريبة	%				98%	100%
القيمة الإجمالية لمتأخرات الضرائب الأساسية برسم السنة المالية n مقارنة بالقيمة الإجمالية للضرائب الأساسية الصادرة برسم السنة المالية n	%				22%	18%

مصادر البيانات:

- نسبة رضا المكلفين بالضريبة: نتائج استطلاعات الرضا السنوية المنجزة لدى المستفيدين من خدمات المصالح الضريبية.
- القيمة الإجمالية لمتأخرات الضرائب الأساسية: بيانات مستخرجة من نظامي «جباية» (JIBAYA) و«أرقام»، تجمعها مديرية مركزة المحاسبة ودعم التحصيل بالمديرية العامة للضرائب.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة رضا المكلفين بالضريبة: نسبة المستجوَبين الذين يعبرون عن رضا عام إيجابي (راضٍ أو راضٍ جدًا) في نهاية الاستطلاع السنوي، إلى العدد الإجمالي للمكلفين بالضريبة المستجوَبين. ويغطي الاستطلاع مختلف جوانب الخدمة، ولا سيما جودة الاستقبال، ووضوح المعلومات، وسرعة الرد، وسهولة الإجراءات.
- القيمة الإجمالية لمتأخرات الضرائب الأساسية برسم السنة المالية n مقارنة بالقيمة الإجمالية للضرائب الأساسية الصادرة برسم السنة المالية n: تُحسب هذه النسبة بقسمة المبلغ الإجمالي لمتأخرات الضرائب غير المحصلة في نهاية السنة المالية n على المبلغ الإجمالي للضرائب الأساسية الصادرة خلال الفترة نفسها. وتتيح تقييم مستوى التحصيل الفعلي وفعالية إجراءات التذكير التي تتخذها الإدارة الضريبية.

الهدف رقم 2: مكافحة الغش وتعزيز الحس المدني الضريبي

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- حُدد متوسط عدد المهام المنجزة لكل مُدقِّق بـ5 مهام في سنة 2027، تجسيدًا لهدف تكثيف أعمال المراقبة والفحص الضريبي. ويستند هذا الهدف إلى تنظيم أمثل لفرق الفحص وترتيب المهام حسب الأولوية، من أجل تعزيز مكافحة الغش وتحسين جودة المراقبة.
- وفيما يخص احترام آجال التصريح، يجب أن تقل نسبة التصريحات الضريبية المتعلقة بالضرائب الأساسية المقدمة خارج الآجال القانونية عن 15% من إجمالي عدد التصريحات خلال سنة 2027. ويهدف هذا الهدف إلى تشجيع الالتزام بالآجال المحددة للتصريح الضريبي، من خلال تنفيذ إجراءات موجهة، لا سيما تنظيم حملات تحسيسية، وتبسيط إجراءات التصريح، وتعزيز عمليات الرقابة

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
عدد المهام لكل مُدقِّق	العدد				5	8
نسبة تصريحات الضرائب الأساسية المودعة خارج الآجال	%				<15%	<5%

مصادر البيانات:

- عدد المهام لكل مُدقِّق: بيانات مستخرجة من تقارير نشاط المُدقِّقين، تجمعها مديرية الفحص والتحقيقات الضريبية بالمديرية العامة للضرائب.
- نسبة تصريحات الضرائب الأساسية المودعة خارج الآجال: إحصائيات صادرة عن نظام المعلومات الضريبية، تجمعها مديرية المعلوماتية.

التفاصيل المنهجية:

- عدد المهام لكل مُدقِّق: المتوسط السنوي للمهام المنجزة فعليًا مقسومًا على العدد الإجمالي للمُدقِّقين المعينين في الفرق الضريبية. وتتيح هذه النسبة قياس كثافة النشاط التشغيلي للمراقبة الضريبية.

نسبة التصريحات الضريبية المتعلقة بالضرائب الأساسية المقدمة خارج الآجال القانونية: تُحتسب وفق الصيغة التالية: عدد التصريحات المقدمة خارج الآجال القانونية خلال السنة المالية (ن) / إجمالي عدد التصريحات المقدمة خلال السنة المالية نفسها. ويعكس هذا المؤشر مستوى انضباط المكلفين بالضريبة في الوفاء بالتزاماتهم التصريحية

الهدف رقم 3: ضمان جباية عادلة وشفافة

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- ستنظم الإدارة الضريبية في سنة 2027 حملة وطنية للتحسيس بحقوق المكلفين بالضريبة وواجباتهم. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين إعلام المستفيدين بالإطار الضريبي المطبق، وتيسير استيعابهم للقواعد السارية، وتعزيز الثقة بين المواطنين والإدارة. وستعتمد على وسائط مبسطة وقنوات نشر متنوعة، ولا سيما وسائل الإعلام والمنصات الرقمية واللقاءات الجوارية.
- كما ستشكل معالجة التظلمات في أجل أقصاه ثلاثة أشهر أولوية للإدارة الضريبية، إذ يتمثل الهدف في سنة 2027 في معالجة 95% من التظلمات المستلمة ضمن هذا الأجل. وستضمن هذه السرعة للمكلفين بالضريبة ردًا سريعًا ومنصفًا على طلباتهم، بما يعزز العدالة الضريبية ويحسّن جودة الخدمة المقدمة.
- وفي مجال الشفافية، يسعى البرنامج إلى إتاحة جميع المنشورات الضريبية المبرمجة لسنة 2027 للجمهور فعليًا، ولا سيما تقارير الأداء، ومجموعات البيانات الضريبية المفتوحة، والمذكرات التوضيحية المتعلقة بالإصلاحات الجارية. ويعكس هدف النشر الكامل إرادة واضحة لإرساء بيئة ضريبية واضحة ومفهومة ومتاحة للجميع.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
عدد حملات التحسيس المنجزة حول حقوق المكلفين بالضريبة وواجباتهم	العدد				2	4
نسبة معالجة تظلمات المكلفين بالضريبة في أجل 3 أشهر	%				95	100
نسبة المنشورات المتاحة للجمهور	%				100	100

مصادر البيانات:

- عدد حملات التحسيس المنجزة: تقارير النشاط السنوية للخلية المكلفة بالاتصال والتوجيه ونصح دافعي الضرائب، المصادق عليها من قبل المديرية العامة للضرائب.
- نسبة معالجة التظلمات في أجل 3 أشهر: نظام تسيير التظلمات الضريبية، مع استخراج مركزي للبيانات من قبل الخلية المكلفة بالاتصال والتوجيه ونصح دافعي الضرائب.
- نسبة المنشورات المتاحة للجمهور: ملاحظات مستخلصة من متابعة نشر الوثائق الرسمية على المنصات الإلكترونية ومن تقارير أداء المديرية العامة للضرائب.

التفاصيل المنهجية:

- عدد حملات التحسيس المنجزة: الإحصاء السنوي لأنشطة التحسيس المنفذة فعليًا على كامل التراب الوطني، سواء كانت حضورية (ورشات، ندوات، لقاءات جوارية) أو افتراضية (ندوات عبر الإنترنت، حملات رقمية).
- نسبة معالجة التظلمات في أجل 3 أشهر: نسبة عدد التظلمات المعالجة في أجل لا يتجاوز 90 يومًا إلى العدد الإجمالي للتظلمات المستلمة خلال السنة n، معبَّرًا عنها بنسبة مئوية. وتعكس هذه النسبة فعالية المعالجة وسرعة استجابة الإدارة الضريبية.
- نسبة المنشورات المتاحة للجمهور: نسبة المنشورات المبرمجة التي وُضعت على الإنترنت أو نُشرت عبر القنوات

الرسمية خلال السنة.

15. الوسائل المطلوبة

15.1. مقترحات الميزانية

برنامج الضرائب	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
قيادة الإدارة ودعمها وعصرنتها (01)	**12.000.000**	**18.000.000**	**230.160.145**	**239.629.412**
نفقات الأشخاص			221.526.126	230.856.764
نفقات اقتناء السلع والخدمات			2.634.019	2.772.648
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار	12.000.000	18.000.000	6.000.000	6.000.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	12.000.000	18.000.000	6.000.000	6.000.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				
متابعة الملفات الضريبية ومراقبتها (02)			**38.925.165**	**44.909.790**
نفقات الأشخاص			1.217.200	1.217.200
نفقات اقتناء السلع والخدمات			37.707.965	43.692.590
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا				
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				
مجموع البرنامج	**12.000.000**	**18.000.000**	**269.085.310**	**284.539.202**
نفقات الأشخاص			222.743.326	232.073.964
نفقات اقتناء السلع والخدمات			40.341.984	46.465.238
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار	12.000.000	18.000.000	6.000.000	6.000.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	12.000.000	18.000.000	6.000.000	6.000.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				

15.2. مقترحات الوظائف

	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)					
وظائف الإدارة	**إنجازات 2025**	**المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)**	**التوزيع التقديري 2027**			**المجموع**
			الخروج المتوقع	**الدخول المتوقع**	**الفارق (الدخول - الخروج)**	**أعداد 2027**
الموظفون		**343,50**	**4,00**	**0,00**	**4,00-**	**339,00**
الفئة A		199,00	2,00	0,00	2,00-	197,00
الفئة B		110,00	2,00	0,00	2,00-	108,00
الفئة C		33,50	0,00	0,00	0,00	33,00

الفئة D		1,00	0,00	0,00	0,00	1,00
المتعاقدون		**99,25**	**4,00**	**0,00**	**4,00-**	**95,00**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**442,75**	**8,00**	**0,00**	**8,00-**	**434,00**

16. مبررات الاعتمادات المطلوبة

16.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون	**343,50**	**200.605.660**	**339,00**	**209.448.493**	**4,00-**	**8.809.722**
الفئة A	**199,00**	**152.057.476**	**197,00**	**158.640.320**	**2,00-**	**6.141.732**
الفئة B	**110,00**	**36.623.869**	**108,00**	**38.245.296**	**2,00-**	**1.621.427**
الفئة C	**33,50**	**11.609.205**	**33,00**	**12.227.116**	**0,00**	**1.017.912**
الفئة D	**1,00**	**315.109**	**1,00**	**335.761**	**0,00**	**28.651**
المتعاقدون	**99,25**	**22.137.666**	**95,00**	**22.625.471**	**4,00-**	**920.916**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**442,75**	**222.743.326**	**434,00**	**232.073.964**	**8,00-**	**9.330.638**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**442,75**	**222.743.326**	**434,00**	**232.073.964**	**8,00-**	**9.330.638**

16.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع				
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ومستهلكات المكاتب	8.637.903	13.092.528	
	اللوازم العامة	475.000	500.000	
	أجور الوسطاء والأتعاب	3.672.344	3.865.625	
	إيجار العقارات	456.000	480.000	
	الصيانة والإصلاح	2.804.037	2.951.616	
المجموع		16.045.284	20.889.769	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	الإشهار والترويج	209.981	221.032	
	خدمات أخرى	417.866	439.858	
	نفقات الاستقبال والحفلات والمراسم	1.532.160	1.612.800	
	نفقات تكوين الموظفين			
	نفقات الضيوف الرسميين			
	التسيير الآلي للأرشيف	9.177.272	9.660.285	
	نفقات المهام داخل البلاد	284.443	299.413	
	نفقات المهام خارج البلاد	12.674.978	13.342.081	
المجموع		24.296.700	25.575.469	
المجموع العام		**40.341.984**	**46.465.238**	

16.3. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	التمويلات الداخلية في مشروع قانون المالية 2027 (1)	التمويلات الخارجية في مشروع قانون المالية 2027 (2)	المبلغ المطلوب تقييده في قانون المالية 2027 (2+1)
دعم الإصلاح الضريبي			6.000.000		6.000.000
المجموع العام			6.000.000		6.000.000

مبررات سنة 2026

- دعم الإصلاح الضريبي: يهدف إلى مواكبة تنفيذ الإصلاح الضريبي من خلال عصرنة الإطار القانوني والإجراءات وأدوات التسيير، بما يوسع الوعاء الضريبي ويحسن مردودية موارد الدولة.

برنامج: الخزينة والمحاسبة العمومية
(الرمز: 1.104)

17. برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية

17.1. نطاق برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية

أُنشئت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية سنة 1959 بموجب القانون رقم 62-133 الصادر بتاريخ 29 يونيو 1962، وحُددت مهامها بموجب المرسوم رقم 030-2026 الذي يحدد صلاحيات وزارة المالية وينظم إدارتها المركزية. وتحتل مكانة محورية ضمن هياكل وزارة المالية بحكم إسهامها في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للدولة.

وتتولى المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية قيادة برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية. ويضطلع هذا البرنامج بدور محوري في تسيير المالية العامة، إذ يضمن تحصيل إيرادات الميزانية ودفع نفقات الدولة طبقًا للنصوص القانونية والتنظيمات المعمول بها. وتندرج هذه المهام في مسعى يعزز الأداء والشفافية، بهدف ترشيد استخدام الموارد العمومية وضمان تسيير صارم ومسؤول.

17.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية من أربعة (4) أنشطة:

- **النشاط رقم 1: قيادة إدارة الخزينة العامة ومساندتها وتطويرها**

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لإدارة الخزينة، لتصبح فاعلًا محوريًا في التسيير المالي العمومي. ويشمل القيادة الاستراتيجية لنشاط الخزينة، ودعم هياكلها غير الممركزة، وتنمية كفاءات أعوانها. ويركز على تعزيز آليات الحوكمة الداخلية، وتحسين أدوات المتابعة والقيادة، ونشر ثقافة الأداء. ويسهم في بناء إدارة خزينة حديثة ومرنة، قادرة على مواكبة إصلاحات المالية العامة وفق منطق النتائج والشفافية.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز الإطار التنظيمي وأدوات حوكمة الخزينة العامة	ديوان المدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة المديريات الجهوية الأربع عشرة (14)
وضع منظومة للرقابة الداخلية والتحكم في المخاطر	مديرية التدقيق والرقابة الداخلية

- **النشاط رقم 2: عصرنة الشبكة المحاسبية وتعزيز نظام المعلومات**

يهدف هذا النشاط إلى عصرنة الشبكة المحاسبية للدولة من خلال التحول الرقمي للإجراءات وتعزيز نظام المعلومات. ويقوم على التحول التدريجي نحو المعالجة اللامادية للعمليات المحاسبية، وأتمتة الإجراءات، والربط البيني لمنصات التسيير المالي. ويتيح تعزيز نظام المعلومات تتبعًا أفضل للتدفقات، وتأمينًا أكبر للبيانات، وإتاحة آنية للمعلومات المحاسبية. ويشكل هذا النشاط رافعة أساسية لتحقيق التكامل الموثوق مع أنظمة المعلومات الأخرى للوزارة، ولا سيما نظام «رشاد» وسلسلة الإنفاق العمومي، ولضمان محاسبة مطابقة للمعايير الدولية.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
عصرنة البنى التحتية المعلوماتية وأدوات العمل المهنية	مديرية المعلوماتية
رقمنة أدوات العمل المهنية وعصرنتها	مديرية المعلوماتية

- **النشاط رقم 3: إعداد الحسابات وضمان موثوقيتها وتسيير الخزينة**

يهدف هذا النشاط إلى ضمان إعداد حسابات الدولة بشكل صارم وموثوق ومنتظم، طبقًا للنظام العام لتسيير الميزانية والمحاسبة العمومية (RGGBCP)، مع تحسين تسيير الخزينة العامة. ويشمل تعزيز الرقابة الداخلية، وتقليص آجال إعداد

القوائم المالية للدولة، واعتماد الممارسات المحاسبية الجيدة. أما في جانب الخزينة، فيرمي إلى استباق احتياجات الدولة من السيولة، وترشيد الحركات المالية، وتأمين عمليات الدفع. ويسهم بذلك في تعزيز مصداقية الدولة لدى شركائها، وشفافية التسيير العمومي، واستدامة الميزانية.

ويتمحور هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تحسين الجودة المحاسبية وانتظام الحسابات	المديريات الفنية مديريات الدعم
تحسين تسيير خزينة الدولة	مديرية مركزة المحاسبة وتسيير الخزينة. مديرية المعلوماتية

- **النشاط رقم 4: تنفيذ ميزانية الدولة والجماعات الإقليمية**

يُعنى هذا النشاط بالمرحلة الأخيرة من سلسلة الإنفاق العمومي، أي الدفع الفعلي للنفقات التي سبق الالتزام بها وتصفيتها والأمر بصرفها. ويعتمد على البيانات المأخوذة من نظام معلومات الميزانية «رشاد»، الذي يجمع العمليات السابقة، من أجل ضمان انتظام المدفوعات وأمنها ومطابقتها للترخيصات المتعلقة بالميزانية، سواء تعلق الأمر بمصالح الدولة أو بالجماعات الإقليمية. ويسهم هذا النشاط في موثوقية تنفيذ الميزانية، وانسيابية العمليات المالية العمومية، والتنفيذ الفعال للسياسات العمومية، في ظل احترام قواعد الشفافية وانضباط الميزانية.

ويتمحور هذا النشاط حول الأنشطة الفرعية التالية:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
متابعة تنفيذ الميزانية وإعداد التقارير المالية	المديريات الفنية مديريات الدعم

18. الأهداف الاستراتيجية

ويرمي برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية، انطلاقًا من رؤية قائمة على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: تعزيز القدرة المالية للدولة وتحسين الإيرادات غير الضريبية

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- ستواصل المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية في سنة 2027 جهودها لتحسين تحصيل المستحقات غير الضريبية، تعزيزًا للقدرات المالية للدولة. ويُنتظر أن تبلغ نسبة المبلغ الإجمالي للمستحقات المحصلة إلى المبلغ الإجمالي للمستحقات المثبتة 75%.
- وفي السياق نفسه، يُنتظر أن يُخفَّض متوسط أجل تحصيل المستحقات غير الضريبية إلى 80 يومًا في سنة 2027. وسيسهم تقليص هذا الأجل في الحد من تأخر المدفوعات، وتحسين تسيير الخزينة، وترشيد التدفقات المالية للدولة.

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
المبلغ الإجمالي للمستحقات المحصلة مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمستحقات	%			55	75	80
متوسط أجل تحصيل المستحقات غير الضريبية	يوم			97	80	70

مصادر البيانات:

- المبلغ الإجمالي للمستحقات المحصلة مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمستحقات: بيانات مستقاة من الكشوف المحاسبية المجمعة، مستخرجة من نظام «أرقام».
- متوسط أجل تحصيل المستحقات غير الضريبية: سجلات متابعة تحصيل المستحقات التي يمسكها المحاسبون العموميون، المستخرجة من قواعد البيانات المحاسبية والمالية التي تسيرها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.

التفاصيل المنهجية:

- المبلغ الإجمالي للمستحقات المحصلة مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمستحقات: النسبة المئوية لمبلغ المستحقات غير الضريبية المحصلة فعليًا خلال السنة إلى المبلغ الإجمالي للمستحقات الصادرة أو المثبتة خلال الفترة نفسها. ويعكس هذا المؤشر فعالية تحصيل الإيرادات غير الضريبية.
- متوسط أجل تحصيل المستحقات غير الضريبية: المدة المتوسطة الفاصلة بين تاريخ الإثبات المحاسبي للمستحق وتاريخ تحصيله الفعلي، وتُحسب بالأيام التقويمية على مجموع المستحقات المحصلة خلال السنة. ويدل تقليص هذا الأجل على تحسن أداء التحصيل.

الهدف رقم 2: عصرنة الإطار المحاسبي وضمان تقديم الحسابات

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يتعين في سنة 2027 أن تبلغ نسبة تطبيق الأدوات المحاسبية 85%، بما يعكس التقدم الفعلي في نشر الأنظمة المعصرنة لدى مختلف الهيئات.
- كما سيتجلى تحسن الجودة المحاسبية في إعداد قوائم مالية أكثر مطابقة للمعايير المعمول بها، إذ يُنتظر أن تبلغ نسبة القوائم المعدة وفق المعايير المعتمدة 60% في سنة 2027. وسيعكس هذا الأداء تمكنًا أفضل من المرجعيات المحاسبية، وتحكمًا أكبر في آجال الإقفال، وتطورًا تدريجيًا في كفاءات الأعوان المكلفين بتقديم الحسابات.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة تطبيق الأدوات على مستوى المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية	%				85	100
نسبة القوائم المالية المعدة وفق المعايير بعد إقفال السنة المالية	%				60	70

مصادر البيانات:

- نسبة تطبيق الأدوات المحاسبية في الإدارات العمومية: بيانات مستقاة من تقارير النشر والمتابعة التي تعدها مديرية المعلوماتية بالمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.
- نسبة القوائم المالية المعدة وفق المعايير: تقارير المطابقة والجودة المحاسبية المعدة بعد إقفال الميزانية، المصادق عليها من قبل مديرية مركزة المحاسبة وتسيير الخزينة بالمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة تطبيق الأدوات المحاسبية في الإدارات العمومية: نسبة عدد الهيئات العمومية التي زُوّدت فعليًا بالأدوات المحاسبية الجديدة وتستخدمها (مثل نظام «أرقام» أو وحدات النظام المندمج) إلى العدد الإجمالي للهيئات المستهدفة في خطة النشر السنوية. وتعكس هذه النسبة التقدم الفعلي في العصرنة المحاسبية.
- نسبة القوائم المالية المعدة وفق المعايير: النسبة المئوية للقوائم المالية المعدة عند نهاية السنة المالية والمستوفية لجميع المتطلبات الشكلية والفنية المنصوص عليها في المرجعيات المحاسبية الوطنية (أو في طور الانتقال إلى المعايير الدولية)، من مجموع القوائم المرسلة من الهيئات الملزمة بتقديم الحسابات. ويعكس هذا المقياس مستوى موثوقية الإنتاج المحاسبي وصرامته.

الهدف رقم 3: تحسين جودة الخدمات

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- سيسرّع برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية في سنة 2027 التحول الرقمي للخدمات المقدمة للمستفيدين، بهدف بلوغ نسبة رقمنة تبلغ 60%. وسيتحقق ذلك من خلال الإتاحة التدريجية للخدمات عبر الإنترنت، وأتمتة بعض الإجراءات، وتعزيز الأدوات الرقمية للتسيير والتفاعل مع الجمهور. وستظل سهولة الوصول إلى الخدمات وعصرنتها في صدارة الأولويات.
- وفي الوقت نفسه، سيعزز البرنامج عمله في مجال الشفافية والمساءلة من خلال تحسين نشر أهم الإصدارات المالية، بهدف نشر 60% من الوثائق المرجعية (قانون التسوية، التقرير حول العمليات المالية للدولة، جدول العمليات المالية للدولة (TOFE)، تقرير الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH)، الوضعية الشهرية للخزينة) وإتاحتها للجمهور.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة رقمنة الخدمات	%				60	70

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة المنشورات المتاحة للجمهور (قانون التسوية (LDR)، التقرير حول العمليات المالية للدولة (ROFE)، جدول العمليات المالية للدولة، تقرير الصندوق الوطني لعائدات المحروقات، الوضعية الشهرية للخزينة (SMT))	%				80	100

مصادر البيانات:

- نسبة رقمنة الخدمات: بيانات مستقاة من تقارير نشاط مديرية الدراسات والتنظيم والتعاون، مجمعة من سجلات الخدمات المتاحة فعليًا عبر الإنترنت.
- نسبة المنشورات المتاحة للجمهور: ملاحظات قابلة للتحقق على منصات النشر الرسمية (موقع الوزارة، موقع المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية...)، وسجلات النشر التي تمسكها الخلية المكلفة بالاتصال والتوجيه ونصح دافعي الضرائب.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة رقمنة الخدمات: نسبة عدد الخدمات الإدارية التي أصبحت متاحة عبر الإنترنت إلى العدد الإجمالي للخدمات المحددة للرقمنة، معبَّرًا عنها بنسبة مئوية. وتعكس هذه النسبة مستوى عصرنة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- نسبة المنشورات المتاحة للجمهور: تُحسب وفق سلم تنقيط بسيط (1 نقطة عن كل وثيقة منشورة فعليًا من بين الوثائق المرجعية الخمس: قانون التسوية، التقرير حول العمليات المالية للدولة، جدول العمليات المالية للدولة، تقرير الصندوق الوطني لعائدات المحروقات، الوضعية الشهرية للخزينة)، بمجموع 5 نقاط. وتمثل النسبة حصة الوثائق المتاحة فعليًا من المجموع المنتظر، وتعكس جهود الشفافية والنشر المنتظم لمعلومات الميزانية.

19. الوسائل المطلوبة

19.1. مقترحات الميزانية

برنامج الخزينة والمحاسبة العمومية	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
قيادة إدارة الخزينة العامة ومساندتها وتطويرها (01)			**395.413.275**	**406.841.961**
نفقات الأشخاص			339.200.333	346.073.788
نفقات اقتناء السلع والخدمات			56.046.217	60.592.673
الإعانات والتحويلات الجارية			166.725	175.500
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
عصرنة الشبكة المحاسبية وتعزيز نظام المعلومات (02)			**5.471.075**	**7.549.024**
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات			5.471.075	7.549.024

الأنشطة والأجزاء	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
إعداد الحسابات وضمان موثوقيتها وتسيير الخزينة (03)	**14.000.000**	**14.000.000**	**4.000.000**	**4.000.000**
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	-	-
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	14.000.000	14.000.000	4.000.000	4.000.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	14.000.000	14.000.000	4.000.000	4.000.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
تنفيذ ميزانية الدولة والجماعات الإقليمية (04)			**450.530**	**504.373**
نفقات الأشخاص			-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات			450.530	504.373
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**14.000.000**	**14.000.000**	**405.334.880**	**418.895.358**
نفقات الأشخاص	-	-	339.200.333	346.073.788
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	61.967.822	68.646.070
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	166.725	175.500
نفقات الاستثمار	14.000.000	14.000.000	4.000.000	4.000.000
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	14.000.000	14.000.000	4.000.000	4.000.000
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-

19.2. مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	إنجازات 2025	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)			
		المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)	التوزيع التقديري 2027		المجموع
			الخروج المتوقع	الدخول المتوقع	الفارق (الدخول - الخروج)	أعداد 2027
الموظفون		**330,00**	**8,75**	**0,00**	**8,75-**	**321,25**
الفئة A		217,00	5,00	0,00	5,00-	212,00
الفئة B		66,00	2,00	0,00	2,00-	64,00
الفئة C		46,00	1,75	0,00	1,75-	44,25
الفئة D		1,00	0,00	0,00	0,00	1,00
المتعاقدون		**222,25**	**1,00**	**0,00**	**1,00-**	**221,00**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**552,25**	**9,75**	**0,00**	**9,75-**	**542,25**

20. مبررات الاعتمادات المطلوبة

20.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون	**330,00**	**286.456.834**	**321,25**	**291.645.450**	**-8,75**	**5.155.505**
الفئة A	217,00	236.758.705	212,00	242.098.483	-5,00	4.898.667
الفئة B	66,00	32.082.707	64,00	32.171.726	-2,00	89.019
الفئة C	46,00	17.422.895	44,25	17.175.490	-1,75	152.595
الفئة D	1,00	192.528	1,00	199.751	0,00	15.224
المتعاقدون	**222,25**	**52.743.499**	**221,00**	**54.428.338**	**-1,00**	**2.117.950**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**552,25**	**339.200.333**	**542,25**	**346.073.788**	**-9,75**	**6.873.455**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**552,25**	**339.200.333**	**542,25**	**346.073.788**	**-9,75**	**6.873.455**

20.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية	**الهاتف والإنترنت والنفقات البريدية التأمينات**	**2.153.833 380.000**	**2.267.192 400.000**	
المجموع		**2.533.833**	**2.667.192**	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ولوازم مكتبية صغيرة	9.823.080	10.373.080	
	معدات معلوماتية صغيرة	10.879.776	11.882.395	
	اللوازم العامة (التغذية، والملابس، والوقود، ومواد التنظيف ومعداته الصغيرة)	1.859.388	1.954.588	
	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	5.890.000	6.200.000	
	صيانة وإصلاح المعدات (المكتبية والمعلوماتية ووسائل النقل) وصيانات أخرى	3.340.381	3.512.647	
	صيانة التطبيقات والبرمجيات المعلوماتية	4.623.825	6.197.183	
	خدمات التنظيف الخارجية	1.900.000	2.000.000	
	الطباعة	4.101.903	4.317.792	

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
المجموع		42.418.353	46.437.685	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	نفقات المهام داخل البلاد	4.032.988	5.645.250	
	أجور الوسطاء والأتعاب	7.213.470	7.623.125	
	نفقات تكوين الموظفين	2.090.000	2.350.000	
	نفقات التربصات	95.000	100.000	
	الدراسات والبحوث والتوثيق (خارج الاستثمار)	857.850	903.000	
	نفقات الاستقبال والحفلات والمراسم	190.000	200.000	
	مشتريات أخرى من السلع غير المصنفة	2.450.639	2.629.620	
	خدمات أخرى غير مصنفة	85.689	90.198	
المجموع		**17.015.636**	**19.541.193**	
المجموع العام		**61.967.822**	**68.646.070**	

20.3. الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة الآلية	قانون المالية 2026 المعدل	قانون مشروع المالية 2027	مبررات سنة 2026
		المبالغ	المبالغ	
الإعانات الجارية (النشاط 01 – الإدارة المركزية)	إعانات أخرى	166.725	175.500	
المجموع العام		**166.725**	175.500	

20.4. نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	التمويلات الداخلية في مشروع قانون المالية 2027 (1)	التمويلات الخارجية في مشروع قانون المالية 2027 (2)	المبلغ المطلوب تقييده في قانون المالية 2027 (2+1)
إنتاج بيانات موثوقة ومتاحة عن التنفيذ المالي / البرنامج من أجل النتائج (النشاط 03) – الأعباء والأجور المرتبطة بالاستثمار			4.000.000	-	4.000.000
المجموع العام			4.000.000	-	4.000.000

مبررات سنة 2026

إنتاج بيانات موثوقة ومتاحة عن التنفيذ المالي: يعزز الشفافية والمساءلة وقيادة الميزانية، من خلال توفير بيانات محاسبية موثوقة ومحيَّنة ومتاحة لصناع القرار.

برنامج: التفتيش والرقابة والتدقيق (الرمز: 1.131)

21. برنامج المفتشية العامة للمالية (IGF)

21.1. نطاق برنامج المفتشية العامة للمالية

يضم برنامج «التفتيش والرقابة والتدقيق» مجموع الوسائل المرصودة للمفتشية العامة للمالية لممارسة مهمتها العامة والدائمة في الرقابة والتحقق والتحقيق والتدقيق والاستشارة. ويضع المرسوم رقم PM/MF/2005-135 الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 2005 المفتشية تحت السلطة المباشرة للوزير المكلف بالمالية، بوصفها هيئة عليا للرقابة، ويخولها، بموجب مادته 3، الصلاحيات اللازمة لممارسة مهامها الرقابية على

- مصالح الدولة وفروعها؛
- الجماعات الإقليمية؛
- المؤسسات العمومية والشركات الوطنية؛
- كل هيئة تستفيد من دعم مالي عمومي.

وبموجب القانون النظامي رقم 039-2018 المتعلق بقوانين المالية، يتولى منسق المفتشية العامة للمالية مسؤولية البرنامج؛ فيحدد استراتيجيته، ويوزع الاعتمادات بين الأنشطة، ويقدم حصيلة الأداء المحقق من خلال المشروع السنوي للأداء والتقرير السنوي للأداء.

ويندرج البرنامج في مسار عصرنة المفتشية العامة للمالية والارتقاء بمهنيتها، الذي أطلقته وزارة المالية بهدف تعزيز شفافية التسيير العمومي ومصداقيته.

ولا تُحدَّد أهداف البرنامج بمعزل عن مهام المفتشية، بل تترجم في شكل نتائج قابلة للقياس المهامَ والصلاحيات المسندة إليها بموجب المرسوم رقم 135-2005.

21.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون برنامج المفتشية العامة للمالية من ثلاثة (3) أنشطة:

- **النشاط رقم 1: تنسيق الرقابة على هياكل الدولة**

يتمثل تنسيق الرقابة على هياكل الدولة في تنظيم أنشطة التحقق والتقييم التي تشمل مختلف المرافق العمومية ومواءمتها، بما يضمن الانسجام بين مهام أجهزة الرقابة ويعزز فعاليتها. كما يتيح هذا النشاط ضمان شفافية أكبر في تسيير الموارد العمومية، ويسهم في تحسين الأداء الإداري.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
النشاط الفرعي 1.1 — تعزيز وسائل عمل وحدات المفتشية العامة للمالية: وسائل التسيير الجاري، ولوجستيك المهام، والتجهيزات واللوازم الضرورية لتنفيذ البرنامج العام السنوي للرقابة.	المفتشية العامة للمالية
النشاط الفرعي 1.2 — أجور الموظفين: كتلة أجور المفتشين العامين والمفتشين والمدققين وموظفي الدعم، وهي المورد الرئيسي لتنفيذ مهام الرقابة.	المفتشية العامة للمالية

- **النشاط رقم 2: التدقيق والتفتيش والاستشارة**

يغطي هذا النشاط صميم العمل التشغيلي للمفتشية، أي تنفيذ مهام التحقق والتفتيش والتدقيق، إلى جانب الارتقاء بمهنية السلك وتوحيد منهجية الأعمال.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
النشاط الفرعي 2.1 — المهنية (دليل إجراءات التدقيق المعيارية، التكوين والتعريف): إعداد دليل إجراءات التدقيق وتحيينه، ومواءمته مع معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة	المفتشية العامة للمالية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
المالية والمحاسبة (INTOSAI / ISSAI)، والتكوين الأولي، والتعريف بالمرجعية لدى الهيئات الخاضعة للرقابة.	
النشاط الفرعي 2.2 — تعزيز قدرات مفتشي المفتشية العامة للمالية: دورات تكوينية متخصصة، لا سيما في تدقيق الأداء والجباية ومراقبة الصفقات العمومية.	المفتشية العامة للمالية

- **النشاط رقم 3: متابعة إصلاحات المالية العامة وتقييمها**

يتحقق هذا النشاط من مدى تطبيق التدابير التصحيحية المقترحة إثر عمليات التدقيق أو الرقابة، ويتيح تقييم درجة التزام الهياكل المعنية بالتوصيات الصادرة. كما يساعد على قياس التقدم المحرز وتحديد العوائق التي تعترض تنفيذ التوصيات. ويضمن استدامة التحسينات المحققة، ويعزز الحوكمة الرشيدة داخل الإدارة العمومية.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
النشاط الفرعي 3.1 — الخبرة الخارجية (دراسات، استشارات) / البرنامج من أجل النتائج: الاستعانة بالخبرة الخارجية لإعداد دليل تدقيق الأداء، ودعم نظام المعلومات، وإنجاز دراسات التقييم في إطار البرنامج من أجل النتائج (PforR).	المفتشية العامة للمالية
النشاط الفرعي 3.2 — متابعة توصيات مهام المفتشية العامة للمالية: إنشاء قاعدة بيانات لمتابعة التوصيات وتغذيتها، وتنفيذ مهام التحقق اللاحق، وإعداد كشوف المتابعة الموجهة إلى سلطة الوصاية.	المفتشية العامة للمالية
النشاط الفرعي 3.3 — تبنّي الرقابة الداخلية المحاسبية للدولة: تعميم منظومة الرقابة الداخلية المحاسبية لدى الإدارات المالية.	المفتشية العامة للمالية

22. الأهداف الاستراتيجية

يعرض هذا القسم الأهداف الاستراتيجية الخمسة للبرنامج، ويبين لكل منها طبيعة النتائج المستهدفة، والنتيجة السنوية المنتظرة، ومؤشرات الأداء المعتمدة، ومصادر البيانات، والتفاصيل المنهجية المتعلقة بها.

الهدف رقم 1: ضمان تنظيم فعال ومنسجم لمهام الرقابة

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يستهدف البرنامج في السنة المالية 2027 نسبة إنجاز للبرنامج السنوي للرقابة لا تقل عن 80 %، بما يعكس التنفيذ الفعلي للمهام المدرجة في البرنامج العام السنوي الذي يحدده الوزير. وتتطور هذه النسبة المستهدفة إلى 80 % في سنة 2028 ثم إلى 90 % في سنة 2029، من أجل توسيع تغطية الهياكل العمومية وتعزيز برمجة تدخلات المفتشية.
- ويشكل التحكم في الآجال الرافعة الثانية للفعالية؛ إذ يجب ألا يتجاوز متوسط أجل إعداد التقرير النهائي 60 يومًا تقويميًا في سنة 2027، ثم 55 يومًا في سنة 2028، و50 يومًا في سنة 2029، بما يعزز سرعة استجابة الرقابة وجدوى الخلاصات المحالة إلى سلطة الوصاية.
- المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة إنجاز البرنامج السنوي للرقابة	%				≥ 80 %	≥ 90 %

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
متوسط أجل إعداد التقرير النهائي	أيام				≥ 60 يومًا	≥ 50 يومًا

مصادر البيانات:

- نسبة إنجاز البرنامج السنوي للرقابة: لوحة قيادة المهام.
- متوسط أجل إعداد التقرير النهائي: سجل التقارير.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة إنجاز البرنامج السنوي للرقابة: (المهام المنجزة / المهام المدرجة في البرنامج العام السنوي) × 100.
- متوسط أجل إعداد التقرير النهائي: المتوسط، بالأيام التقويمية، للمدة الفاصلة بين توقيع أمر المهمة وإحالة التقرير النهائي إلى الوزير.

الهدف رقم 2: تعزيز انتظام العمليات المالية العمومية ومطابقتها

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يستهدف البرنامج في السنة المالية 2027 التحقق الكامل من وضعية 25 آمرًا بالصرف ومحاسبًا عموميًا على الأقل، من حيث مطابقة عمليات الإيرادات والنفقات وانتظامها. وتُرفع هذه القيمة المستهدفة إلى 35 عملية تحقق في سنة 2028، وإلى 45 في سنة 2029، بهدف التوسيع التدريجي لنطاق الهيئات المشمولة وتعزيز انتظام العمليات المالية العمومية، مع احترام مبدأ الوجاهية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2028)
عدد الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين الذين خضعوا للتحقق	العدد				≥ 25	≥ 45

مصادر البيانات:

- عدد الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين الذين خضعوا للتحقق: تقارير المهام والردود على استبيانات التدقيق.

التفاصيل المنهجية:

- عدد الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين الذين خضعوا للتحقق: الإحصاء السنوي للمراكز المحاسبية والآمرين بالصرف الذين خضعوا لتحقق كامل (مطابقة / انتظام).

الهدف رقم 3: تحسين أداء الإنفاق العمومي وكفاءته

طبيعة النتائج المستهدفة

☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
☒ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- يرتكز تعزيز كفاءة الإنفاق العمومي على الارتقاء بمهنية سلك المفتشين. ويهدف البرنامج إلى رفع نسبة المفتشين الذين أتموا الدورة الكاملة للتكوين في تدقيق الأداء إلى 60 % على الأقل في سنة 2027، ثم إلى 65 % في سنة 2028، و70 % في سنة 2029. فتطوير كفاءات المفتشين شرط أساسي لقدرة المفتشية على تقييم جودة التسيير العمومي في ضوء معايير الاقتصاد والفعالية والكفاءة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة المفتشين المكوَّنين في تدقيق الأداء	%				≥ 60 %	≥ 70 %

مصادر البيانات:

نسبة المفتشين المكوَّنين في تدقيق الأداء: سجل التكوين والشهادات.

التفاصيل المنهجية:

- نسبة المفتشين المكوَّنين في تدقيق الأداء: (المفتشون الذين أتموا الدورة الكاملة للتكوين / عدد المفتشين المباشرين) × 100.

الهدف رقم 4: تعزيز أثر مهام الرقابة من خلال التنفيذ الفعلي للتوصيات

طبيعة النتائج المستهدفة

☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- تُقاس جدوى مهام الرقابة بمدى التنفيذ الفعلي لتوصياتها. ويستهدف البرنامج نسبة تنفيذ للتوصيات لا تقل عن 55 % في سنة 2027، تُقيَّم بعد مرور اثني عشر شهرًا على صدورها، ثم 60 % في سنة 2028، و65 % في سنة 2029. ويتوقف بلوغ هذه القيمة المستهدفة على مسك قاعدة بيانات لمتابعة التوصيات، وتنفيذ مهام تحقق لاحق لدى الهيئات الخاضعة للرقابة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة تنفيذ التوصيات	%				≥ 55 %	≥ 65 %

مصادر البيانات

- نسبة تنفيذ التوصيات: تقارير المهام المتعلقة بمتابعة تنفيذ التوصيات.

التفاصيل المنهجية

- نسبة تنفيذ التوصيات: (التوصيات المنفذة / التوصيات الصادرة قبل اثني عشر شهرًا) × 100.

الهدف رقم 5: تقييم إصلاحات المالية العامة وتأمين تنفيذها

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في إطار مهمتها المتعلقة بتقييم إصلاحات المالية العامة، تستهدف المفتشية نسبة تحقيق لا تقل عن 80 % في سنة 2027 للمؤشرات المرتبطة بالصرف (ILD) الداخلة في اختصاصها، تُرفع إلى 85 % في سنة 2028 وإلى 90 % في سنة 2029. وتعكس هذه القيمة المستهدفة إسهام المفتشية في تأمين تنفيذ الإصلاحات، ولا سيما في إطار البرنامج من أجل النتائج، وفي التقييم المستقل لمدى تقدمها ونتائجها وآثارها.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
نسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف الداخلة في اختصاص المفتشية العامة للمالية	%				≥ 80 %	≥ 90 %

مصادر البيانات

- نسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف الداخلة في اختصاص المفتشية العامة للمالية: تقارير التحقق الخاصة بالبرنامج من أجل النتائج.

التفاصيل المنهجية

- نسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف الداخلة في اختصاص المفتشية العامة للمالية: (المؤشرات المصادق عليها / المؤشرات المستحقة برسم السنة المالية) × 100.

23. الوسائل المطلوبة

23.1. مقترحات الميزانية

برنامج التفتيش والرقابة والتدقيق	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
تنسيق الرقابة على هياكل الدولة (01)	-	-	91.785.431	98.416.994

برنامج التفتيش والرقابة والتدقيق	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأجزاء	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية 2027**
نفقات الأشخاص	-	-	82.966.165	90.413.271
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	7.619.266	8.003.723
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	1.200.000	-
التدقيق والتفتيش والاستشارة (02)	-	-	2.558.654	2.693.320
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	2.558.654	2.693.320
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
متابعة إصلاحات المالية العامة وتقييمها (03)	-	-	4.458.775	5.256.450
نفقات الأشخاص	-	-	-	-
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	4.458.775	5.256.450
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	-	-
مجموع البرنامج	-	-	98.802.860	106.366.764
نفقات الأشخاص	-	-	82.966.165	90.413.271
نفقات اقتناء السلع والخدمات	-	-	14.636.695	15.953.493
الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا	-	-	-	-
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا	-	-	-	-
نفقات أخرى	-	-	1.200.000	-

23.2. مقترحات الوظائف

	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)					
وظائف الإدارة	**إنجازات 2025**	**المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)**	**التوزيع التقديري 2027**			**المجموع**
			الخروج المتوقع	**الدخول المتوقع**	**الفارق (الدخول - الخروج)**	**أعداد 2027**

الموظفون		**39,00**	**2,00**	**0,00**	**2,00-**	**37,00**
الفئة A		37,00	2,00	0,00	2,00-	35,00
الفئة B		1,00	0,00	0,00	0,00	1,00
الفئة C		1,00	0,00	0,00	0,00	1,00
الفئة D		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المتعاقدون		**45,00**	**1,00**	**0,00**	**1,00-**	**44,00**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**84,00**	**3,00**	**0,00**	**3,00-**	**81,00**

24. مبررات الاعتمادات المطلوبة

24.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون	**39,00**	**53.359.714**	**37,00**	**57.369.191**	**2,00-**	**3.976.365**
الفئة A	**37,00**	**52.403.311**	**35,00**	**56.275.475**	**2,00-**	**3.431.054**
الفئة B	**1,00**	**510.127**	**1,00**	**583.367**	**0,00**	**73.239**
الفئة C	**1,00**	**446.276**	**1,00**	**510.348**	**0,00**	**464.072**
الفئة D	**0,00**	-	**0,00**	-	**0,00**	**8.000**
المتعاقدون	**45,00**	**29.606.451**	**44,00**	**33.044.080**	**1,00-**	**3.870.741**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**84,00**	**82.966.165**	**81,00**	**90.413.271**	**3,00-**	**7.447.106**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	-	**0,00**	-	**0,00**	-
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**84,00**	**82.966.165**	**81,00**	**90.413.271**	**3,00-**	**7.447.106**

24.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع		-	-	

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ومستهلكات المكاتب	1.522.579	1.602.714	
	اللوازم العامة	1.664.196	1.750.000	
	المعدات واللوازم الخاصة	-	-	
	مشتريات أخرى من السلع غير المصنفة في موضع آخر	679.250	715.000	
	أجور الوسطاء والأتعاب	855.000	900.000	
	الطباعة	95.000	100.000	
	الصيانة والإصلاح	315.020	316.830	
المجموع		5.131.045	5.384.544	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	خدمات أخرى	2.562.429	2.356.450	
	الدراسات والبحوث والتوثيق غير المرتبطة بالاستثمار	3.600.000	4.000.000	
	نفقات تكوين الموظفين	370.500	1.083.320	
	نفقات المهام داخل البلاد	2.972.721	3.129.179	
	نفقات المهام خارج البلاد	-	-	
المجموع		**9.505.650**	**10.568.949**	
المجموع العام		**14.636.695**	**15.953.493**	

برنامج: تسيير الدين العمومي (الرمز: 1.132)

25. برنامج «تسيير الدين العمومي»

25.1. نطاق برنامج تسيير الدين العمومي

يشمل برنامج «تسيير الدين العمومي»، الذي تتولى قيادته مديرية الدين العمومي (DDP)، إعداد سياسة الاستدانة، وصياغة سياسة الإصدار ومتابعة تنفيذهما، إضافة إلى تسيير مجموع الدين العمومي.

وتقوم توجهاته الاستراتيجية على إعطاء الأولوية للقروض الميسرة وشبه الميسرة، وتطوير سوق السندات العمومية من خلال رفع حصة الدين الداخلي وتنويع أدواته عبر إصدار سندات الخزينة للحد من مخاطر إعادة التمويل، مع اللجوء المدروس إلى الدين غير الميسر بسبب شح التمويلات الميسرة

25.2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون برنامج «تسيير الدين العمومي» من ثلاثة (3) أنشطة:

- **النشاط رقم 1: تنفيذ استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط**

يهدف هذا النشاط إلى ضمان تسيير استباقي ومنسجم ومستدام للدين العمومي، من خلال مواءمة قرارات الاستدانة مع أهداف السياسة المالية والاقتصادية الكلية، مع خفض تكلفة الدين على المدى المتوسط إلى أدنى حد ممكن والتحكم في المخاطر.

كما يرمي إلى ترجمة استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط إلى خطة تشغيلية تلبي احتياجات الدولة من التمويل، ضمن إطار واضح لاتخاذ القرار يوجه خيارات الحكومة في مجال الاستدانة.

وتتمثل الأنشطة الفرعية المكونة لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
إدماج استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط في مسار الميزانية، وإلحاقها بقانون المالية	مديرية الدين العمومي، المديرية العامة للميزانية، اللجنة الوطنية للدين العمومي (CNDP)
إعداد خطة التمويل السنوية (PAF)	مديرية الدين العمومي، المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، اللجنة الوطنية للدين العمومي
إنشاء خلية دائمة مكلفة بمتابعة تنفيذ استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط	مديرية الدين العمومي، اللجنة الوطنية للدين العمومي
تكوين أطر مديرية الدين العمومي في نمذجة تكلفة الدين ومخاطره	مديرية الدين العمومي

26. الأهداف الاستراتيجية

يرمي برنامج «تسيير الدين العمومي»، القائم على مبادئ الأداء والصرامة والشفافية، إلى ضمان تسيير حصيف وشفاف واستباقي للدين العمومي، بما يكفل استدامة المالية العامة ويسهم في الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: تحسين التحكم في تكلفة الدين العمومي ومخاطره

طبيعة النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين

☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- سيعمل برنامج تسيير الدين العمومي على خفض متوسط تكلفة الدين العمومي ومخاطره الرئيسية، بما يعكس تسييرًا أكثر استباقية وتكاملًا واستدامة لمحفظة الدين
- وتتمثل النتيجة السنوية المنتظرة في: إعادة التوازن بين الدين الميسر وشبه الميسر وغير الميسر، وبين الدين الداخلي والخارجي؛ وإعادة التفاوض والتسيير النشط للمحفظة لخفض تكلفة التمويل؛ وإطالة متوسط آجال استحقاق أدوات الدين؛ وتحسين تركيبة المحفظة حسب العملات للحد من الهشاشة إزاء تقلبات سعر الصرف؛ ومواءمة رزنامة الإصدارات مع خطة التمويل السنوية لاستراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط للحد من تكاليف المفاضلة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
متوسط تكلفة الدين العمومي	%	1.2%	1.1%		1 %	0,9 %
متوسط مدة سداد الدين العمومي	سنة	7	7,3		7,5	8.5

الهدف رقم 2: تطوير السوق المحلية

طبيعة النتائج المستهدفة

☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية
☐ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين
☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- ستشهد سنة 2027 تطوير السوق المحلية للسندات العمومية من خلال إجراء أول عملية في السوق الثانوية، بهدف تنويع مصادر التمويل وتحسين سيولة السوق.
- كما سيتواصل العمل بهدف إصدار السندات من خلال نشر رزنامة تقديرية للإصدارات والتقيد بها، وترسيخ آجال استحقاق متنوعة (3 أشهر، 6 أشهر، سنتان (2)؛ 5 سنوات، 7 سنوات، إلخ)، واستخدام منصة آلية لمزادات السندات، ونشر نتائج المزادات وإحصائيات الدين الداخلي عبر البنك المركزي الموريتاني، والمواءمة بين استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط وتسيير السيولة المصرفية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
حصة الدين الداخلي من الدين العمومي	%		15%		17 %	20%

الهدف رقم 3: الحد من مخاطر إعادة التمويل وسعر الصرف وسعر الفائدة

طبيعة النتائج المستهدفة

☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية

☑ جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين

☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

- سيحسّن برنامج «تسيير الدين العمومي» في سنة 2027 هيكلة المحفظة بما يحد من مخاطر إعادة التمويل والصرف وسعر الفائدة، وذلك بفضل متابعة أدق للاستحقاقات، وتنويع مصادر التمويل، والتحكم في التعرض لتقلبات سعر الصرف وسعر الفائدة.
- التدابير العملية المرتبطة بهذه النتيجة:
  - الحد من مخاطر إعادة التمويل

تفضيل إصدار أذونات وسندات الخزينة ذات آجال الاستحقاق الأطول، حسب قدرة السوق الداخلية على الاستيعاب، والحد من الأدوات ذات القسيمة الصفرية حين يؤدي سدادها دفعة واحدة عند الاستحقاق إلى زيادة احتياجات إعادة التمويل. وتفضيل الأدوات ذات القسائم الدورية لتفادي رسملة الفوائد حين تنص عليها الشروط التعاقدية.

  - الحد من مخاطر سعر الفائدة

تفضيل القروض ذات سعر الفائدة الثابت لتثبيت أعباء الفوائد والحد من تعرضها لمراجعة الأسعار المرجعية والهوامش المصرفية والفوارق المتغيرة. ودراسة العمولات وأقساط التأمين وعلاوات المخاطر الأخرى المرتبطة بالتمويلات المقترحة لتقدير تكلفتها الإجمالية

  - الحد من مخاطر الصرف

البحث، متى سمحت الشروط المالية بذلك، عن تمويلات مقومة بالعملات التي تُحصَّل بها أهم عائدات صادرات البلد. وترمي هذه المقاربة إلى إيجاد تغطية طبيعية بين الإيرادات بالعملات الأجنبية وخدمة الدين، والحد من الاختلالات الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيَّنة	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة: أفق متعدد السنوات (2029)
حصة الدين الواجب إعادة تحديد سعر فائدته خلال سنة	%		14,5%		15 %	17%

27. الوسائل المطلوبة

27.1. مقترحات الميزانية

تسيير الدين العمومي	اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
الأنشطة والأبواب	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
تحيين استراتيجية تسيير الدين على المدى المتوسط (SDMT) وتنفيذها (01)			**14.459.367**	**14.063.281**
نفقات الأشخاص			6.391.084	7.236.857
نفقات اقتناء السلع والخدمات			8.068.283	6.826.424
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا				
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				
مجموع البرنامج			**14.459.367**	**14.063.281**
نفقات الأشخاص			6.391.084	7.236.857
نفقات اقتناء السلع والخدمات			8.068.283	6.826.424
الإعانات والتحويلات الجارية				
نفقات الاستثمار				
نفقات الاستثمار الممولة داخليًا				
نفقات الاستثمار الممولة خارجيًا				
نفقات أخرى				

27.2. مقترحات الوظائف

	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل ETPT)					
وظائف الإدارة	إنجازات 2025	المفتوحة في قانون المالية لسنة 2026 (1)	التوزيع التقديري 2027			المجموع
			الخروج المتوقع	الدخول المتوقع	الفارق (الدخول - الخروج)	أعداد 2027
الموظفون		**4,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**4,00**
الفئة A		3,00	0,00	0,00	0,00	3,00
الفئة B		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الفئة C		1,00	0,00	0,00	0,00	1,00
الفئة D		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المتعاقدون		**9,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**9,00**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج		**13,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**13,00**

28. مبررات الاعتمادات المطلوبة

28.1. نفقات الأشخاص

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بوحدات العمل بدوام كامل)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (تكلفة 2027 – تكلفة 2026)
الموظفون	**4,00**	**4.179.031**	**4,00**	**4.732.069**	**0,00**	**519.927**
الفئة A	**3,00**	**3.893.422**	**3,00**	**4.408.664**	**0,00**	**74.130**
الفئة B	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الفئة C	**1,00**	**285.609**	**1,00**	**323.405**	**0,00**	**437.796**
الفئة D	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**8.000**
المتعاقدون	**9,00**	**2.212.053**	**9,00**	**2.504.788**	**0,00**	**725.846**
مجموع تكلفة وظائف الإدارة	**13,00**	**6.391.084**	**13,00**	**7.236.857**	**0,00**	**845.773**
مجموع تكلفة وظائف الهيئات التابعة	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**	**0,00**	**-**
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتحمل الدولة أجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**13,00**	**6.391.084**	**13,00**	**7.236.857**	**0,00**	**845.773**

28.2. نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	قانون المالية المعدل 2026 المبالغ	قانون المالية الأصلي 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع		**-**	**-**	
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	معدات ومستهلكات المكاتب	260.599	274.313	
	اللوازم العامة	322.763	339.749	
المجموع		**583.362**	**614.062**	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات	خدمات أخرى	7.484.921	6.212.362	
المجموع		**7.484.921**	**6.212.362**	
المجموع العام		**8.068.283**	**6.826.424**	



وزارة الداخلية وترقية
اللامركزية والتنمية المحلية

73

المشروع السنوي للأداء

الفهرس

العنوان وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية .....

العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري .....

1. نطاق الاختصاص .....

التنسيق بين القطاعات الوزارية .....

2. أهم النصوص المرجعية .....

3. أهم الإصلاحات .....

4. أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي .....

5. أبرز الأهداف .....

ملخص اعتمادات العنوان .....

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط .....

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء .....

البرنامج 023 الدعم .....

1. نطاق البرنامج .....

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها .....

3. التأطير الاستراتيجي .....

4. الرهانات .....

5. الأهداف الاستراتيجية .....

عرض الوسائل المطلوبة .....

المقترحات الميزانوية .....

البرنامج 024 الأمن الداخلي والحماية المدنية .....

1. نطاق البرنامج .....

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها .....

3. التأطير الاستراتيجي .....

4. الرهانات .....

5. الأهداف الاستراتيجية .....

عرض الوسائل المطلوبة .....

المقترحات الميزانوية .....

البرنامج 025 الإدارة الإقليمية .....

1. نطاق البرنامج .....

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها .....

3. التأطير الاستراتيجي .....

4. الرهانات .....

5. الأهداف الاستراتيجية .....

عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانوية .....
البرنامج 026 اللامركزية والتنمية المحلية .....
1. نطاق البرنامج .....
2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها .....
3. التأطير الاستراتيجي .....
4. الرهانات .....
5. الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانوية .....
البرنامج 027 الحريات العامة والحياة الديمقراطية .....
1. نطاق البرنامج .....
2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها .....
3. التأطير الاستراتيجي .....
4. الرهانات .....
5. الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانوية .....
البرنامج 028 تأمين الوثائق الوطنية .....
1. نطاق البرنامج .....
2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها .....
3. التأطير الاستراتيجي .....
4. الرهانات .....
5. الأهداف الاستراتيجية .....
عرض الوسائل المطلوبة .....
المقترحات الميزانوية .....
خاتمة .....

العنوان وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية

العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري

الوزير المختار أحمد بوسيف

1. نطاق الاختصاص

تتولى وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، وفقا لصلاحياتها، إعداد سياسة الحكومة وتنفيذها ومتابعتها في مجالات الإدارة الإقليمية والأمن الداخلي وحفظ النظام العام واستعادته والأمن المدني وتسيير الأزمات. ويشمل نطاق اختصاصها أيضا ترقية الديمقراطية والمجتمع المدني، ومتابعة الأحزاب السياسية والمسار الانتخابي، ومراقبة الأسلحة والذخائر، وتسيير الحدود، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، فضلا عن الحالة المدنية والوثائق المؤمنة.

- الإدارة الإقليمية؛
- الأمن الداخلي والحماية المدنية؛
- اللامركزية والتنمية المحلية؛
- الحريات العامة والحياة الديمقراطية؛
- تأمين الوثائق الوطنية؛
- القيادة والوظائف المشتركة للقطاع.

التنسيق بين القطاعات الوزارية

- القطاعات المكلفة بالمالية والاقتصاد في مجال برمجة الميزانية وتنفيذها؛
- القطاعات الوزارية والسلطات الإقليمية لتنسيق عمل الدولة؛
- المجموعات الترابية في مجال اللامركزية والتنمية المحلية؛
- المؤسسات المختصة بتنظيم العمليات الانتخابية ودعمها.

2. أهم النصوص المرجعية

- برنامج «طموحي للوطن» للمأمورية 2024-2029؛
- الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية، المصادق عليها في مجلس الوزراء بتاريخ 20 أبريل 2020، والتي تحدد الرؤية الوطنية في أفق 2028؛
- المرسوم رقم 2024-213 المحدد لصلاحيات الوزير وتنظيم الإدارة المركزية للقطاع؛
- المقرر رقم MEF/M/1088 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 2025، المحدد لمخصصات وبرامج ميزانية الدولة؛
- قانون المالية لسنة 2026، ومشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2027، والتبويب الميزانوي للقطاع؛

3. أهم الإصلاحات

- تفعيل ميزانية البرامج، وتعزيز مسؤولية مسؤولي البرامج، وتدعيم القيادة القائمة على الأداء؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية من خلال تعزيز القيادة، وتكييف الإطار القانوني، والتفعيل الفعلي لنقل الاختصاصات، والتمويل المستدام للمجموعات الترابية؛
- تعزيز قدرات البلديات والجهات على العمل، وتحسين خدمات القرب، وترقية التنمية الاقتصادية المحلية؛
- تحديث الإدارة الإقليمية، وتحسين رقابة المشروعية والحكامة المحلية والمشاركة المواطنة، بالتوازي مع تعزيز موثوقية السجل البيومتري وتطوير خدمات الهوية الرقمية؛

4. أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

يضطلع القطاع بوظائف سيادية وإقليمية أساسية لتماسك الدولة. ويجمع عمله بين حماية الأشخاص والممتلكات، والوقاية من الأزمات وتسييرها، والحضور الإقليمي للدولة، ومواكبة المجموعات الترابية، وتأطير الحياة العامة، وتأمين الهوية القانونية. ويقتضي تنوع الهيئات المعنية تنسيقا مستمرا بين الإدارة المركزية والسلطات الإقليمية وقوات الأمن والحماية المدنية والمجموعات الترابية والهيئات الخاضعة للوصاية.

تتمثل أهم المسائل التي تستدعي الاهتمام فيما يلي

• ثقل النفقات المتكررة والاحتياجات التشغيلية؛

• التشتت الجغرافي للمصالح وما يرتبط به من تكاليف للتسيير؛

• الحاجة إلى بيانات أداء متجانسة ومحدثة بانتظام؛

• ضرورة توفر جداول تنفيذ مادية ومالية موحدة للاستثمارات.

تستند الخيارات الاستراتيجية للوزارة إلى ما يلي

• تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات؛

• تقريب الإدارة الإقليمية من المواطنين وتحسين فعاليتها؛

• التفعيل الفعلي لنقل الاختصاصات والموارد، وتعزيز البلديات والجهات، وتحقيق التنمية الترابية المندمجة؛

• المشاركة المواطنة وحسن سير الحياة العامة؛

• تحديث الخدمات والوثائق الوطنية وتأمينها.

5. أبرز الأهداف

الهدف رقم 1 تحسين حصول المواطنين على الوثائق الوطنية المؤمنة

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تُسلَّم 473 786 بطاقة تعريف وطنية للمواطنين خلال سنة 2027.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد بطاقات التعريف الوطنية المسلمة	عدد	364 451	473 786	521 165	573 281

الهدف رقم 2 تعزيز دعم المجموعات الترابية

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تتوفر البلديات على خطط تنمية محلية معدة أو محينة.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد خطط التنمية المحلية المنجزة	عدد	122 (عدد خطط التنمية البلدية المنجزة حتى الآن)	06 بلديات (استكمال إعداد خطط التنمية البلدية)	سنة انتخابية	80 (منها تحيين 60 خطة وإعداد 20 خطة جديدة)

ملخص اعتمادات العنوان

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

رقم وعنوان البرنامج والنشاط	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
023 الدعم	330 266 180	384 322 472	330 266 180	384 322 472
01 التنسيق الإداري	320 855 711	270 037 972	320 855 711	270 037 972
02 القيادة	9 410 469	114 284 500	9 410 469	114 284 500
024 الأمن الداخلي والحماية المدنية	4 763 012 197	4 763 532 558	4 763 012 197	4 763 532 558
01 الأمن الوطني الشرطة	2 600 128 510	2 646 330 081	2 600 128 510	2 646 330 081
02 الحرس الوطني	1 574 117 128	1 663 142 125	1 574 117 128	1 663 142 125
03 الحماية المدنية	588 766 559	454 060 352	588 766 559	454 060 352
025 الإدارة الإقليمية	547 681 308	587 673 748	547 681 308	587 673 748
01 تنظيم الإدارة الإقليمية	345 092 295	328 672 358	345 092 295	328 672 358
02 حماية الحدود	91 582 825	152 029 390	91 582 825	152 029 390
03 الدوائر الإدارية	91 188 002	95 962 000	91 188 002	95 962 000
04 الاتصالات الإدارية	19 818 186	11 010 000	19 818 186	11 010 000
026 اللامركزية والتنمية المحلية	1 668 901 862	2 138 753 432	1 668 901 862	2 138 753 432
02 رقابة المشروعية	23 000 000	23 000 000	23 000 000	23 000 000
03 تنسيق اللامركزية	1 645 901 862	2 115 753 432	1 645 901 862	2 115 753 432
027 الحريات العامة والحياة الديمقراطية	46 203 254	49 000 000	46 203 254	49 000 000
01 الحياة الجمعوية والشؤون السياسية	41 141 000	42 400 000	41 141 000	42 400 000
02 دعم المسار الانتخابي	5 062 254	6 600 000	5 062 254	6 600 000
028 تأمين الوثائق الوطنية	372 298 728	373 537 602	372 298 728	373 537 602
01 تأمين الوثائق	372 298 728	373 537 602	372 298 728	373 537 602
مجموع العنوان	7 728 363 529	8 296 819 812	7 728 363 529	8 296 819 812

تعكس بنية الاعتمادات وزن المهام التشغيلية والإقليمية والأمنية للوزارة، مع ضمان وظائف القيادة واللامركزية والحياة العامة وتأمين الوثائق الوطنية.

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

رقم وعنوان البرنامج والنشاط	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
023 الدعم	330 266 180	384 322 472	330 266 180	384 322 472
1 نفقات العمال	183 286 424	131 149 073	183 286 424	131 149 073

رقم وعنوان البرنامج والنشاط	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	117 279 756	133 373 399	117 279 756	133 373 399
4 إعانات وتحويلات جارية	11 900 000	2 000 000	11 900 000	2 000 000
5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
6 نفقات استثمار		100 000 000		100 000 000
7 نفقات أخرى	17 800 000	17 800 000	17 800 000	17 800 000
024 الأمن الداخلي والحماية المدنية	4 763 012 197	4 763 532 558	4 763 012 197	4 763 532 558
1 نفقات العمال	2 703 915 368	2 843 266 210	2 703 915 368	2 843 266 210
2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	868 193 325	855 868 350	868 193 325	855 868 350
4 إعانات وتحويلات جارية	33 743 307	21 593 307	33 743 307	21 593 307
5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
6 نفقات استثمار	1 094 160 197	972 804 691	1 094 160 197	972 804 691
7 نفقات أخرى	63 000 000	70 000 000	63 000 000	70 000 000
025 الإدارة الإقليمية	547 681 308	587 673 748	547 681 308	587 673 748
1 نفقات العمال	239 508 374	238 767 006	239 508 374	238 767 006
2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	122 232 934	138 686 750	122 232 934	138 686 750
4 إعانات وتحويلات جارية	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000
5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
6 نفقات استثمار	88 500 000	134 959 992	88 500 000	134 959 992
7 نفقات أخرى	87 440 000	65 260 000	87 440 000	65 260 000
026 اللامركزية والتنمية المحلية	1 668 901 862	2 138 753 432	1 668 901 862	2 138 753 432
1 نفقات العمال		0		0
2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	270 972 430	286 164 000	270 972 430	286 164 000
4 إعانات وتحويلات جارية	772 729 432	847 989 432	772 729 432	847 989 432
5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
6 نفقات استثمار	602 200 000	981 600 000	602 200 000	981 600 000
7 نفقات أخرى	23 000 000	23 000 000	23 000 000	23 000 000
027 الحريات العامة والحياة الديمقراطية	46 203 254	49 000 000	46 203 254	49 000 000
1 نفقات العمال		0		0

رقم وعنوان البرنامج والنشاط	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	5 803 254	7 400 000	5 803 254	7 400 000
4 إعانات وتحويلات جارية	40 000 000	40 000 000	40 000 000	40 000 000
5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
6 نفقات استثمار		0		0
7 نفقات أخرى	400 000	1 600 000	400 000	1 600 000
028 تأمين الوثائق الوطنية	372 298 728	373 537 602	372 298 728	373 537 602
1 نفقات العمال	253 621 128	259 324 311	253 621 128	259 324 311
2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	60 213 291	64 213 291	60 213 291	64 213 291
4 إعانات وتحويلات جارية	8 464 309	0	8 464 309	0
5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
6 نفقات استثمار	50 000 000	50 000 000	50 000 000	50 000 000
7 نفقات أخرى		0		0
مجموع العنوان	7 728 363 529	8 296 819 812	7 728 363 529	8 296 819 812

يبرز التوزيع حسب الجزء الجمع بين نفقات العمال والتسيير من جهة، والتحويلات والاستثمارات والنفقات الأخرى اللازمة لأداء مهام القطاع من جهة أخرى.

البرنامج 023 الدعم

1. نطاق البرنامج

يجمع البرنامج 023 «الدعم» الوظائف المشتركة اللازمة لقيادة القطاع، وتشمل التنسيق الإداري، وتسيير الموارد البشرية والمالية والمادية، ونظم المعلومات، والرقابة الداخلية، والاتصال، والتعاون، والمتابعة والتقييم. ويدعم مجموع البرامج التشغيلية، ويهدف إلى تحسين انتظام التسيير وجودة القرار وتوفر المعلومات الإدارية.

يشمل البرنامج على وجه الخصوص ما يلي

• التنسيق الإداري؛

• القيادة؛

الهيئات المعنية

الأمانة العامة؛ الديوان؛ إدارة الشؤون الإدارية والمالية؛ الإدارة العامة لنظم المعلومات والاتصال؛ التفتيش الداخلي؛ هيئات البرمجة والاتصال.

مسؤول البرنامج

السيد: عبد الرحمن الحسن، الأمين العام

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها

النشاط 01 التنسيق الإداري

يضمن هذا النشاط تنسيق المصالح والتسيير الإداري والمالي والمادي للقطاع، وتسيير الموارد البشرية، وتشغيل نظم المعلومات، والدعم اللوجستي للهيئات.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
تنسيق المصالح؛ التسيير الإداري والمالي والمادي وتسيير الموارد البشرية؛ الدعم اللوجستي.	الأمانة العامة؛ إدارة الشؤون الإدارية والمالية؛ المصالح الإدارية وهيئات الدعم.

النشاط 02 القيادة

يغطي هذا النشاط التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم والرقابة الداخلية والاتصال المؤسسي والتعاون وإنتاج المعلومات اللازمة للقيادة الوزارية.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
التخطيط والبرمجة؛ المتابعة والتقييم؛ الرقابة الداخلية؛ نظم المعلومات؛ الاتصال والتعاون.	الديوان؛ الأمانة العامة؛ الإدارة العامة لنظم المعلومات والاتصال؛ التفتيش الداخلي؛ هيئات البرمجة والاتصال.

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يشكل البرنامج القاعدة المؤسسية للوزارة. ويضمن اتساق عمل المصالح وتوفر الموارد وموثوقية نظم المعلومات وجودة متابعة الميزانية والأداء. وتتمثل أهم التحديات في تنسيق عمل قطاع واسع، وتحسين أدوات التسيير، وتوحيد البيانات اللازمة لاتخاذ القرار.

التوجهات الوطنية

• تحسين التسيير والتنسيق الإداري؛

• تعزيز القيادة ومتابعة الأداء؛

• استمرارية وظائف الدعم ونظم المعلومات؛

تطلعات المستفيدين

• خدمات عمومية متاحة ومستمرة وفعالة؛

• تحسين جودة الخدمات المقدمة في إطار البرنامج وموثوقيتها.

4. الرهانات

• تحسين التسيير والتنسيق الإداري

• تعزيز القيادة ومتابعة الأداء

• استمرارية وظائف الدعم ونظم المعلومات

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 تحسين تسيير الوزارة

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تنفذ اعتمادات الوزارة وفقا للبرمجة.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
نسبة تنفيذ الميزانية	%	93%	96%	99%	100%

الهدف رقم 2 ضمان قيادة منتظمة للأنشطة

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تتم متابعة الأنشطة من خلال إعداد التقارير بانتظام.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد تقارير المتابعة المعدة	عدد	1	2	3	4

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
النشاط رقم 01 التنسيق الإداري	320 855 711	270 037 972	320 855 711	270 037 972

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
الجزء 1 نفقات العمال	183 286 424	131 149 073	183 286 424	131 149 073
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	107 869 287	119 088 899	107 869 287	119 088 899
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	11 900 000	2 000 000	11 900 000	2 000 000
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		0		0
الجزء 7 نفقات أخرى	17 800 000	17 800 000	17 800 000	17 800 000
النشاط رقم 02 القيادة	9 410 469	114 284 500	9 410 469	114 284 500
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	9 410 469	14 284 500	9 410 469	14 284 500
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		100 000 000		100 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
مجموع البرنامج	330 266 180	384 322 472	330 266 180	384 322 472

البرنامج 024 الأمن الداخلي والحماية المدنية

1. نطاق البرنامج

يجمع البرنامج 024 تدخلات الأمن الوطني والحرس الوطني والمندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات. ويهدف إلى حماية الأشخاص والممتلكات وحفظ النظام العام واستعادته والوقاية من الجريمة ومكافحتها، فضلا عن الاستعداد للحوادث والكوارث وحالات الطوارئ والاستجابة لها.

يشمل البرنامج على وجه الخصوص ما يلي

• الأمن الوطني الشرطة؛

• الحرس الوطني؛

• الحماية المدنية؛

الهيئات المعنية

الإدارة العامة للأمن الوطني؛ الحرس الوطني؛ المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات.

مسؤول البرنامج

السيد: المختار أحمد بوسيف

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها

النشاط 01 الأمن الوطني الشرطة

يغطي هذا النشاط مهام الشرطة العامة والوقاية من الجريمة ومكافحتها وحفظ النظام والشرطة القضائية ومراقبة التراب الوطني وتأمين الأشخاص والممتلكات.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
الوقاية من الجريمة ومكافحتها؛ حفظ النظام؛ الشرطة القضائية؛ المراقبة وحماية الأشخاص والممتلكات.	الإدارة العامة للأمن الوطني والمصالح الإقليمية للشرطة.

النشاط 02 الحرس الوطني

يتعلق هذا النشاط بمهام الأمن وحفظ النظام التابعة للحرس الوطني، وحماية المؤسسات والمواقع الحساسة، فضلا عن دعم السلطات الإدارية.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
المهام الأمنية؛ حماية المؤسسات والمواقع الحساسة؛ حفظ النظام ودعم السلطات الإدارية.	قيادة أركان الحرس الوطني ووحداته.

النشاط 03 الحماية المدنية

يغطي هذا النشاط الوقاية من المخاطر والاستعداد للأزمات والإغاثة ومكافحة الحرائق ومساعدة السكان وتنسيق التدخلات أثناء الكوارث.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
الوقاية من المخاطر؛ الإغاثة؛ مكافحة الحرائق؛ الاستعداد للأزمات والكوارث وتسييرها.	المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات؛ المصالح الإقليمية.

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يتولى البرنامج أهم المهام التشغيلية للأمن الداخلي والحماية المدنية. وتشمل التطلعات حضورا أمنيا فعالا وتدخلا سريعا وجودة في الاستقبال وحماية أفضل من المخاطر. وترتبط الإكراهات بحجم أعداد الأفراد والتغطية الترابية والمحافظة على جاهزية التجهيزات والحاجة إلى التأهيل المهني المستمر.

التوجهات الوطنية

• أمن الأشخاص والممتلكات؛

• القدرة على الوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات؛

• المحافظة على جاهزية الوسائل التشغيلية؛

تطلعات المستفيدين

• خدمات عمومية متاحة ومستمرة وفعالة؛

• تحسين جودة الخدمات المقدمة في إطار البرنامج وموثوقيتها.

4. الرهانات

• أمن الأشخاص والممتلكات

• القدرة على الوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات

• المحافظة على جاهزية الوسائل التشغيلية

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تسهم تدخلات المصالح الأمنية في حماية الأشخاص والممتلكات.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد التدخلات المنجزة	عدد				

الهدف رقم 2 تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تتيح التدخلات الاستعجالية التكفل بحالات الأزمات.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد التدخلات الاستعجالية المنجزة	عدد				

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
النشاط رقم 01 الأمن الوطني الشرطة	2 600 128 510	2 646 330 081	2 600 128 510	2 646 330 081
الجزء 1 نفقات العمال	1 402 905 826	1 484 951 943	1 402 905 826	1 484 951 943
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	573 350 140	537 980 140	573 350 140	537 980 140
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	33 743 307	21 593 307	33 743 307	21 593 307
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	527 129 237	531 804 691	527 129 237	531 804 691
الجزء 7 نفقات أخرى	63 000 000	70 000 000	63 000 000	70 000 000
النشاط رقم 02 الحرس الوطني	1 574 117 128	1 663 142 125	1 574 117 128	1 663 142 125
الجزء 1 نفقات العمال	1 127 540 034	1 171 565 031	1 127 540 034	1 171 565 031
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	196 577 094	216 577 094	196 577 094	216 577 094
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	250 000 000	275 000 000	250 000 000	275 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
النشاط رقم 03 الحماية المدنية	588 766 559	454 060 352	588 766 559	454 060 352
الجزء 1 نفقات العمال	173 469 508	186 749 236	173 469 508	186 749 236
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	98 266 091	101 311 116	98 266 091	101 311 116
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	317 030 960	166 000 000	317 030 960	166 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
مجموع البرنامج	4 763 012 197	4 763 532 558	4 763 012 197	4 763 532 558

البرنامج 025 الإدارة الإقليمية

1. نطاق البرنامج

يضمن البرنامج 025 حضور الدولة واستمراريتها وتنسيق عملها على كامل التراب الوطني. ويغطي تنظيم الدوائر الإدارية وسير عمل السلطات والمصالح الإقليمية وتسيير الحدود ومراقبتها والاتصالات الإدارية. ويهدف إلى إدارة قرب أكثر إتاحة وأفضل اطلاعا على الواقع المحلي.

يشمل البرنامج على وجه الخصوص ما يلي

• تنظيم الإدارة الإقليمية؛

• حماية الحدود؛

• الدوائر الإدارية؛

• الاتصالات الإدارية؛

الهيئات المعنية

الإدارة العامة للإدارة الإقليمية؛ الولايات والمصالح الإقليمية؛ الهيئات المتدخلة في مجال الحدود والاتصالات الإدارية.

مسؤول البرنامج

السيد: زايد الاذان ولد فال امو

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها

النشاط 01 تنظيم الإدارة الإقليمية

يتعلق هذا النشاط بتنظيم السلطات والمصالح الإقليمية وسير عملها، والتنسيق الترابي لعمل الدولة، وتحسين الخدمات الإدارية القريبة من المواطنين.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
دعم تسيير الولايات؛ تنسيق المصالح اللاممركزة؛ الخدمات الإدارية القريبة من المواطنين.	الإدارة العامة للإدارة الإقليمية؛ السلطات الإدارية والمصالح الإقليمية.

النشاط 02 حماية الحدود

يتعلق هذا النشاط بمتابعة المناطق الحدودية وتنسيق التدخلات عند الحدود ودعم المراكز المعنية والوقاية من المخاطر المرتبطة بالحركة عبر الحدود.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
متابعة المناطق والمراكز الحدودية؛ تنسيق التدخلات؛ الوقاية من المخاطر العابرة للحدود.	الإدارة الإقليمية؛ السلطات الحدودية؛ المصالح الأمنية المعنية.

النشاط 03 الدو ائر الإدارية

يغطي هذا النشاط تسيير الولايات وغيرها من الدوائر الإدارية، فضلا عن متابعة احتياجاتها وأنشطتها.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
تسيير الدوائر الإدارية وتجهيزها ومتابعتها.	الولايات؛ الإدارة المركزية المختصة.

النشاط 04 الاتصالات الإدارية

يهدف هذا النشاط إلى ضمان استمرارية الاتصالات وموثوقيتها وتأمينها بين الإدارة المركزية والسلطات الإقليمية والمصالح اللاممركزة.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
تشغيل شبكات ووسائل الاتصال الإداري وصيانتها وتأمينها.	الإدارة المركزية؛ السلطات الإقليمية؛ المصالح الفنية المختصة.

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يهدف البرنامج إلى ضمان حضور إقليمي فعلي للدولة، وإدارة أقرب إلى المواطنين، وتنسيق أفضل للمصالح اللاممركزة. وتتعلق التحديات بالتشتت الجغرافي ووسائل الدوائر الإدارية وتداول المعلومات ومراقبة الحدود وإتاحة الخدمات الإدارية.

التوجهات الوطنية

- قرب الإدارة الإقليمية واستمراريتها؛
- متابعة المناطق الحدودية؛
- تسيير الدوائر الإدارية والاتصالات الإدارية؛

تطلعات المستفيدين

- خدمات عمومية متاحة ومستمرة وفعالة؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة في إطار البرنامج وموثوقيتها.

4. الرهانات

- قرب الإدارة الإقليمية واستمراريتها
- متابعة المناطق الحدودية
- تسيير الدوائر الإدارية والاتصالات الإدارية

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 تحسين تسيير الولايات

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تتوفر الولايات على اعتمادات تسيير ملائمة لاحتياجاتها لضمان استمرارية مصالحها.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد الولايات المتوفرة على اعتمادات تسيير ملائمة لاحتياجاتها	عدد	4	9	13	15

الهدف رقم 2 تعزيز مراقبة المناطق الحدودية

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تنجز نقاط عبور حدودية لتعزيز مراقبة المناطق الحدودية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد نقاط العبور الحدودية المنجزة	عدد	4	10	16	22

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
النشاط رقم 01 تنظيم الإدارة الإقليمية	345 092 295	328 672 358	345 092 295	328 672 358
الجزء 1 نفقات العمال	239 508 374	238 767 006	239 508 374	238 767 006
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	22 653 921	29 905 352	22 653 921	29 905 352
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		0		0
الجزء 7 نفقات أخرى	82 930 000	60 000 000	82 930 000	60 000 000
النشاط رقم 02 حماية الحدود	91 582 825	152 029 390	91 582 825	152 029 390
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	11 982 825	15 169 398	11 982 825	15 169 398
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	69 500 000	124 959 992	69 500 000	124 959 992
الجزء 7 نفقات أخرى	100 000	1 900 000	100 000	1 900 000
النشاط رقم 03 الدوائر الإدارية	91 188 002	95 962 000	91 188 002	95 962 000
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	86 778 002	92 602 000	86 778 002	92 602 000
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		0		0
الجزء 7 نفقات أخرى	4 410 000	3 360 000	4 410 000	3 360 000
النشاط رقم 04 الاتصالات الإدارية	19 818 186	11 010 000	19 818 186	11 010 000
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	818 186	1 010 000	818 186	1 010 000
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	19 000 000	10 000 000	19 000 000	10 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
مجموع البرنامج	547 681 308	587 673 748	547 681 308	587 673 748

البرنامج 026 اللامركزية والتنمية المحلية

1. نطاق البرنامج

يشكل البرنامج 026 الإطار الميزانوي الرئيسي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية. ويسهم في تعزيز قدرات البلديات والجهات على العمل ودعم تخطيط التنمية الترابية وترقية تنمية ترابية مندمجة. ويشمل رقابة المشروعية والمواكبة المؤسسية والفنية للمجموعات الترابية وتنسيق التدخلات الترابية ومتابعة آليات التمويل والدعم، فضلا عن متابعة التسيير التعاقدي للنفايات الصلبة. ويهدف إلى تحسين خدمات القرب والحكامة المحلية وظروف معيشة السكان.

يشمل البرنامج على وجه الخصوص ما يلي

• رقابة المشروعية؛

• تنسيق اللامركزية؛

الهيئات المعنية

الإدارة العامة للامركزية والتنمية المحلية؛ المندوبيات الجهوية؛ الآليات والصناديق التابعة للامركزية.

مسؤول البرنامج

السيد: أحمدو ولد عبد الله

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها

النشاط 02 رقابة المشروعية

يتعلق هذا النشاط بممارسة رقابة المشروعية على أعمال المجموعات الترابية، وتقديم الدعم والمشورة للسلطات المحلية، وتحسين إجراءات وأدوات المتابعة.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
رقابة مشروعية الأعمال؛ الدعم والمشورة؛ متابعة إجراءات وقرارات المجموعات الترابية.	الإدارة العامة للامركزية والتنمية المحلية؛ السلطات الإقليمية.

النشاط 03 تنسيق اللامركزية

يغطي هذا النشاط تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية، والمواكبة المؤسسية والفنية للبلديات والجهات، وتعزيز قدراتها، ومتابعة نقل الاختصاصات وآليات التمويل، والمشاركة المواطنة، وتنسيق التنمية الاقتصادية المحلية، فضلا عن متابعة عقد جمع النفايات الصلبة ونقلها وطمرها.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية؛ الدعم المؤسسي والفني للبلديات والجهات؛ متابعة نقل الاختصاصات وآليات التمويل؛ المشاركة المواطنة؛ التنمية الاقتصادية المحلية؛ متابعة عقد تسيير النفايات الصلبة.	الإدارة العامة للامركزية والتنمية المحلية؛ المندوبيات الجهوية؛ المجموعات الترابية؛ آليات وصناديق الدعم؛ المصالح المكلفة بمتابعة العقد والشركة المقدمة للخدمة.

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يجسد البرنامج النتائج الوسيطة الثلاث للاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية، وهي تهيئة شروط لامركزية فعلية، وتمكين المجموعات الترابية من القدرات والوسائل اللازمة للعمل، وتفعيل الروافع الاقتصادية والحضرية للتنمية الترابية. وتتمثل الأولويات في سنة 2027 في مواكبة البلديات والجهات وتخطيط التنمية الترابية ومتابعة نقل الاختصاصات والموارد وآليات التمويل وتحسين خدمات القرب ومتابعة الخدمة التعاقدية لتسيير النفايات الصلبة.

التوجهات الوطنية

• تعزيز قدرات البلديات والجهات على العمل واستقلاليتها ومواردها؛

• تخطيط التنمية الترابية وتحسين الحكامة المحلية؛

• تنسيق التنمية الترابية وتحسين خدمات القرب ومتابعة التسيير التعاقدي للنفايات الصلبة؛

تطلعات المستفيدين

• خدمات عمومية متاحة ومستمرة وفعالة؛

• تحسين جودة الخدمات المقدمة في إطار البرنامج وموثوقيتها.

4. الرهانات

• تعزيز قدرات البلديات والجهات على العمل واستقلاليتها ومواردها

• تخطيط التنمية الترابية وتحسين الحكامة المحلية

• تنسيق التنمية الترابية وتحسين خدمات القرب ومتابعة التسيير التعاقدي للنفايات الصلبة

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 تعزيز دعم المجموعات الترابية

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تتوفر البلديات على خطط تنمية محلية معدة أو محينة.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد خطط التنمية المحلية المنجزة	عدد	122 (عدد خطط التنمية البلدية المنجزة حتى الآن)	06 بلديات (استكمال إعداد خطط التنمية البلدية)	سنة انتخابية	80 (منها تحيين 60 خطة وإعداد 20 خطة جديدة)

الهدف رقم 2 تحسين متابعة المجموعات الترابية

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تخضع نتائج أداء البلديات لبعثات تقييم دورية.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
عدد بعثات تقييم أداء البلديات المنجزة (تنجز كل سنتين)	عدد	238 (جميع بلديات البلد)	09 (بلديات نواكشوط)	164 (البلديات الريفية)	65 (البلديات عواصم المقاطعات)

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
النشاط رقم 02 رقابة المشروعية	23 000 000	23 000 000	23 000 000	23 000 000
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات		0		0
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		0		0
الجزء 7 نفقات أخرى	23 000 000	23 000 000	23 000 000	23 000 000
النشاط رقم 03 تنسيق اللامركزية	1 645 901 862	2 115 753 432	1 645 901 862	2 115 753 432
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	270 972 430	286 164 000	270 972 430	286 164 000
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	772 729 432	847 989 432	772 729 432	847 989 432
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	602 200 000	981 600 000	602 200 000	981 600 000
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
مجموع البرنامج	1 668 901 862	2 138 753 432	1 668 901 862	2 138 753 432

البرنامج 027 الحريات العامة والحياة الديمقراطية

1. نطاق البرنامج

يغطي البرنامج 027 متابعة الحياة الجمعوية والأحزاب السياسية والشؤون السياسية، فضلا عن دعم المسار الانتخابي. ويهدف إلى ضمان ممارسة الحريات العامة في إطار احترام القانون، وتحسين معالجة ملفات المنظمات، والإسهام في حسن سير الاستحقاقات الديمقراطية والمشاركة المواطنة.

يشمل البرنامج على وجه الخصوص ما يلي

• الحياة الجمعوية والشؤون السياسية؛

• دعم المسار الانتخابي؛

الهيئات المعنية

الإدارة العامة المكلفة بالتلخيص والشؤون السياسية والحريات العامة.

مسؤول البرنامج

السيد: البو الفضل سيدي

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها

النشاط 01 الحياة الجمعوية والشؤون السياسية

يتعلق هذا النشاط بدراسة ملفات الجمعيات والأحزاب السياسية ومتابعتها، وتطبيق التنظيم المتعلق بالحريات العامة، والحوار مع الفاعلين في الحياة العامة.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
دراسة ملفات الجمعيات والأحزاب ومتابعتها؛ تطبيق الإطار المنظم للحريات العامة؛ الحوار مع الفاعلين.	الإدارة العامة المكلفة بالشؤون السياسية والحريات العامة.

النشاط 02 دعم المسار الانتخابي

يغطي هذا النشاط المساعدة التي تقدمها الوزارة في إعداد المسار الانتخابي ومتابعته، والتنسيق الإداري الإقليمي، ودعم اللائحة والإحصاء ذي الطابع الانتخابي.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
التنسيق الإداري والإقليمي للمسار الانتخابي؛ دعم اللائحة والإحصاء ذي الطابع الانتخابي.	الإدارة العامة المختصة؛ السلطات الإقليمية؛ المؤسسات الانتخابية المعنية.

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يهدف البرنامج إلى ضمان ممارسة فعلية ومؤطرة للحريات العامة، ومعالجة شفافة للملفات الجمعوية والسياسية، ودعم إداري موثوق للمسار الانتخابي. وتتعلق الرهانات بجودة المعلومات واحترام الآجال والتنسيق مع المؤسسات الانتخابية وثقة المواطنين.

التوجهات الوطنية

• متابعة الحياة الجمعوية والسياسية؛

• احترام الحريات العامة؛

• دعم المسار الانتخابي؛

تطلعات المستفيدين

• خدمات عمومية متاحة ومستمرة وفعالة؛

• تحسين جودة الخدمات المقدمة في إطار البرنامج وموثوقيتها.

4. الرهانات

• متابعة الحياة الجمعوية والسياسية

• احترام الحريات العامة

• دعم المسار الانتخابي

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 تحسين معالجة الملفات الجمعوية والسياسية

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تعالج الملفات الجمعوية والسياسية داخل الأجل المرجعي.

المؤشرات

المؤشر	الوحدة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
نسبة الملفات المعالجة داخل الأجل المرجعي	%	70 %	80 %	90 %	100%

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
النشاط رقم 01 الحياة الجمعوية والشؤون السياسية	41 141 000	42 400 000	41 141 000	42 400 000
الجزء 1 نفقات العمال		0		0
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	741 000	800 000	741 000	800 000
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	40 000 000	40 000 000	40 000 000	40 000 000
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		0		0
الجزء 7 نفقات أخرى	400 000	1 600 000	400 000	1 600 000
النشاط رقم 02 دعم المسار الانتخابي	5 062 254	6 600 000	5 062 254	6 600 000
الجزء 1 نفقات العمال		0		0

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	5 062 254	6 600 000	5 062 254	6 600 000
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية		0		0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار		0		0
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
مجموع البرنامج	46 203 254	49 000 000	46 203 254	49 000 000

البرنامج 028 تأمين الوثائق الوطنية

1. نطاق البرنامج

تتولى الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة تنفيذ برنامج تأمين الوثائق الوطنية. ويهدف البرنامج إلى ضمان موثوقية الهوية القانونية، ومسك السجل الوطني البيومتري للسكان وتحيينه، وتلبية طلبات المستفيدين من خلال إصدار الوثائق المؤمنة ووثائق الحالة المدنية وتسليمها. ويسهم كذلك في رقمنة خدمات المؤسسات العمومية والخاصة من خلال الشراكات التي تبرمها الوكالة. كما يسهم في تحديث طرق الحصول على الخدمات، ومراقبة حركة الهجرة، وتبادل البيانات بصورة آمنة مع المؤسسات المخولة بذلك.

يشمل البرنامج على وجه الخصوص ما يلي

• تأمين الوثائق؛

الهيئات المعنية

الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.

مسؤول البرنامج

السيد: سيدي عالي نافعة

2. عرض الأنشطة والأعمال التنفيذية المرتبطة بها

النشاط 01 تأمين الوثائق

يشمل هذا النشاط تسجيل وقائع الحالة المدنية وتحيينها، وتسيير السجل البيومتري، وإنتاج الوثائق المؤمنة وتسليمها بمختلف فئاتها، والمراقبة على الحدود، وصيانة النظم، ورقمنة خدمات المؤسسات العمومية والخاصة في إطار شراكات الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.

أهم الأعمال التنفيذية

العمل التنفيذي	الهيئات المعنية
تسيير السجل البيومتري والحالة المدنية؛ إنتاج الوثائق المؤمنة وتسليمها حسب الفئة؛ المراقبة عند الحدود؛ صيانة النظم؛ رقمنة خدمات المؤسسات العمومية والخاصة؛ توسيع شراكات الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.	الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة: الإدارات المركزية والإدارات الجهوية ومراكز الاستقبال والمراكز الحدودية.

3. التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يستجيب البرنامج لتطلعات المستفيدين فيما يتعلق بالحصول على الوثائق المؤمنة ووثائق الحالة المدنية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات في مختلف المناطق، وحماية البيانات الشخصية. كما يدعم رقمنة خدمات المؤسسات العمومية والخاصة. وتتمثل أولوياته في تعزيز موثوقية السجل، وضمان استمرارية الخدمات، وصيانة النظم، وتوسيع شراكات الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة لتشمل عددا أكبر من المؤسسات.

التوجهات الوطنية

• تسليم الوثائق المؤمنة ووثائق الحالة المدنية؛

• رقمنة خدمات المؤسسات العمومية والخاصة؛

• تحديث الوسائل وتوسيع شراكات الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة؛

تطلعات المستفيدين

• خدمات عمومية متاحة ومستمرة وفعالة؛

• تحسين جودة الخدمات المقدمة في إطار البرنامج وموثوقيتها.

4. الرهانات

• تسليم الوثائق المؤمنة ووثائق الحالة المدنية

• رقمنة خدمات المؤسسات العمومية والخاصة

• تحديث الوسائل وتوسيع شراكات الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة

5. الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1 تلبية طلبات المستفيدين من الوثائق المؤمنة

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

يحصل المستفيدون على الوثائق المؤمنة ووثائق الحالة المدنية.

المؤشرات

.المؤشر: عدد الوثائق المسلمة والمواطنين المسجلين، حسب الفئة. الوحدة: عدد

الفئة	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029
المواطنون المسجلون	164 210	180 631	198 695	218 564
بطاقات التعريف الوطنية	364 451	473 786	521 165	573 281
جوازات السفر العادية	89 556	98 512	108 363	119 199
VIP جوازات السفر	265	292	321	353
جوازات السفر الدبلوماسية	622	684	752	827
جوازات سفر الخدمة	2 166	2 383	2 621	2 883
البطاقات الرمادية	60 266	66 293	72 922	80 215
بطاقات الإقامة	69 277	76 205	83 825	92 208
عقود الوفاة	7 494	8 243	9 068	9 975
عقود الطلاق	6 564	7 220	7 942	8 737
عقود الزواج	49 774	54 751	60 226	66 249
مستخرجات العقود	904 291	994 720	1 094 192	1 203 612

الهدف رقم 2 رقمنة الخدمات العمومية والخاصة

النتيجة المنتظرة لسنة 2027

تستفيد 21 مؤسسة عمومية و17 مؤسسة خاصة من خدمات الرقمنة التي تقدمها الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة في سنة 2027، مقابل 14 مؤسسة عمومية و10 مؤسسات خاصة في الوضع المرجعي.

المؤشرات

المؤشر	القيمة المرجعية	المستهدف 2027	المستهدف 2028	المستهدف 2029

عدد المؤسسات العمومية والخاصة المستفيدة من رقمنة خدماتها	مؤسسة عمومية 14 مؤسسات خاصة 10	مؤسسة عمومية 21 مؤسسة خاصة 17	مؤسسة عمومية 28 مؤسسة خاصة 24	مؤسسة عمومية 35 مؤسسة خاصة 31
أمثلة على المؤسسات العمومية	،الإدارة العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، تآزر، الشركة الموريتانية للكهرباء، وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة .معادن موريتانيا، وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي			
أمثلة على المؤسسات الخاصة	.البنوك الأولية ومشغلو الاتصالات			

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات الميزانوية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

الأنشطة والأجزاء	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027	مبلغ قانون المالية المعدل 2026	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027
النشاط رقم 01 تأمين الوثائق	372 298 728	373 537 602	372 298 728	373 537 602
الجزء 1 نفقات العمال	253 621 128	259 324 311	253 621 128	259 324 311
الجزء 2 نفقات اقتناء سلع وخدمات	60 213 291	64 213 291	60 213 291	64 213 291
الجزء 4 إعانات وتحويلات جارية	8 464 309	0	8 464 309	0
الجزء 5 الإعانات والتحويلات الرأسمالية		0		0
الجزء 6 نفقات استثمار	50 000 000	50 000 000	50 000 000	50 000 000
الجزء 7 نفقات أخرى		0		0
مجموع البرنامج	372 298 728	373 537 602	372 298 728	373 537 602

خاتمة

يندرج المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 لوزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية في إطار النفقات متوسط الأجل للفترة 2027-2029 والاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية المصادق عليها سنة 2020. ويجسد البرنامج 026 الأولويات المتعلقة بنقل الاختصاصات والموارد وتعزيز البلديات والجهات وتخطيط التنمية الترابية والحكامة المحلية وخدمات القرب والتنمية الترابية المندمجة.

تبلغ الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 ما مجموعه 812 819 296 8 أوقية. وتغطي البرامج الستة للعنوان 73 لوزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، دون الوزارة المنتدبة، وتندرج في إطار النفقات متوسط الأجل للفترة 2027-2029.

تتيح متابعة الأداء تقييم النتائج المحققة وتحديد الفوارق مقارنة بالأهداف وتحسين الربط بين الوسائل المعبأة والنتائج المنتظرة.



وزارة الإسكان و العمران
والإستصلاح الترابي

75

المشروع السنوي للأداء

توطئة

يقسّم عرض الميزانية في إطار الأداء مجالات عمل الدولة وفق منطق السياسات العمومية: الباب (الوزارة) / البرنامج / الإجراء / العملية. ويشكل الباب وحدة التصويت على الاعتمادات (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية)، ويشكل البرنامج وحدة تخصيصها (المادة 25)، مع التمييز بين برامج السياسات العمومية والبرنامج الداعم؛ أما الإجراء فتقسيم إرشادي للبرنامج، وتحدد العملية وجهة الاعتمادات.

تعرض مشاريع الأداء السنوي الملحقة بمشروع قانون المالية، باباً باباً، الطلبات المبررة من الاعتمادات والوظائف، والتزامات الأداء المرتبطة بها. وبعد المصادقة على الميزانية، تصبح الوثائق الإطارية للعمل العمومي خلال السنة.

الباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي

العرض الاستراتيجي للباب الوزاري

اسم الوزير: يستكمله القطاع.

المجال

طبقاً للمرسوم رقم المحدد لصلاحيات الوزير وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه، تتولى الوزارة إعداد وتنفيذ 062-2022 الاستراتيجية الوطنية في مجالات الإسكان والعمران والمباني والتجهيزات العمومية والاستصلاح الترابي والخرائط والأشغال الجغرافية؛ وتعدّ نصوص هذه القطاعات وتطبقها، وتسيّر الملك العمومي العقاري (باستثناء الأملاك الخاصة)، وتراقب احترام قواعد الفن في كل بناء، وتبني المباني والتجهيزات العمومية وتعيد تأهيلها وتصونها، وتعتمد مكاتب الدراسات والمراقبة والمرقين العقاريين، وترقي المواد المحلية والجودة المعمارية، وتعدّ أدوات التخطيط الحضري والريفي، وتقود تجميع القرى وإعادة هيكلة الأحياء الهشة، وتشرف على سياسات الخرائط وأسماء الأماكن ونظم المعلومات الجغرافية.

ويتوزع الباب على أربعة برامج: برنامج داعم (079) وثلاثة برامج للسياسات العمومية (080 السكن والترقية العقارية؛ 081 التنمية الحضرية والاستصلاح الترابي؛ 082 المباني والتجهيزات العمومية).

أهم النصوص المرجعية

– المرسوم رقم المحدد لصلاحيات الوزير وتنظيم الإدارة المركزية؛ 062-2022

– مدونة العمران والبناء؛

– قانون الترقية العقارية؛

– القانون التوجيهي رقم بتاريخ 7 يناير 2010 المتعلق بالاستصلاح الترابي؛ 2010-001

– الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، والمساهمة المحددة وطنياً، واستراتيجية تنمية قطاع البناء والأشغال العمومية، والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لنواكشوط في أفق 2040؛

– السياسات والاستراتيجيات قيد الإعداد: السياسة الوطنية الحضرية، والاستراتيجية الوطنية للإسكان.

أهم الإصلاحات

– الإسكان: الاستراتيجية الوطنية للإسكان (آليات التمويل، الترقية العقارية في الوسطين الريفي والحضري) وتحيين نصوص الترقية العقارية.

– العمران: مدونة جديدة للعمران والبناء؛ وسياسة وطنية حضرية قائمة على الأداء الأمثل للمدن وتراتبيتها الوظيفية.

– الاستصلاح الترابي: تنفيذ القانون التوجيهي؛ والمخطط الوطني للاستصلاح الترابي؛ والاستراتيجية الوطنية لتأطير الاستقرار وتجميع القرى.

– الخرائط وأسماء الأماكن: خرائط بمقياس 1/50 000 لمساحة 62 000 كلم² في شمال البلاد، وشبكة جيوديزية وارتفاعية وجرد أسماء الأماكن في الولايات.

– المباني والتجهيزات العمومية: استراتيجية تنمية قطاع البناء والأشغال العمومية؛ ونظام لتأهيل مؤسسات القطاع وتصنيفها، مكّن حسب القطاع من خلق أكثر من .فرصة عمل للفنيين والمهنيين (رقم يتعين تأكيده) 2 000

وتندرج هذه الإصلاحات في برنامج فخامة رئيس الجمهورية «طموحي للوطن»، وفي الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وفي إعلان السياسة العامة للحكومة.

أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

تبلغ اعتمادات الدفع المطلوبة لسنة 2027 ما مجموعه في المائة مقارنة بقانون المالية 3,0- أوقية، بزيادة 818 619 219 6 في المائة) من سقف وثيقة البرمجة 0,2 مليون، أي 15,1+) أوقية)، وهي أعلى بقليل 636 493 414 6) المعدل لسنة 2026 أوقية. ويمثل الاستثمار 95 في المائة من الاعتمادات. وتبلغ اعتمادات 749 508 204 6 الميزانوية على المدى المتوسط البالغ مليون أوقية يتعين 881,9 أوقية في الوثيقة، أي بزيادة 000 600 722 18 أوقية، مقابل 000 500 604 19 التعهد المطلوبة تبريرها أو إرجاعها إلى السقف. ويستحوذ البرنامج 082 على 78 في المائة من اعتمادات الدفع و90 في المائة من اعتمادات التعهد.

وتتمثل أولوية القطاع في استكمال برامج البنى التحتية الكبرى (البرنامج الاستعجالي لعصرنة نواكشوط، البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية، تنمية نواذيبو) ووضع أدوات التخطيط الحضري والترابي. ويتمثل القيد الرئيسي في حجم التعهدات متعددة السنوات الواجب تغطيتها باعتمادات دفع بعد 2027.

الأهداف الأكثر تمثيلاً

اختيرت ثلاثة أهداف من برامج السياسات العمومية: عرض المباني والتجهيزات العمومية، وعصرنة المدن، وتجميع القرى.

الهدف رقم 1: زيادة العرض الوطني من المباني والتجهيزات العمومية

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، مواصلة استكمال البنى التحتية للبرامج التي أطلقتها الحكومة: الصحة (البرنامج الاستعجالي لنواكشوط، النقاط والمراكز الصحية، مستشفيات تجكجة وألاك والعيون، المركز الاستشفائي الوطني)، والتعليم (البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية، نواذيبو، المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروصو، مدرسة الدراسات العليا للتجارة)، والرياضة، والإدارة، ودور العبادة، والمستشاريات.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة إنجاز التقدم المادي المبرمج (المنجز/المبرمج)	%	60	70	75	90	95
نسبة الورشات التي بلغت هدف التقدم السنوي	%	50	70	70	90	95

مصدر المعطيات: تقارير المتابعة والتقييم لمديرية المباني والتجهيزات العمومية وأصحاب المشاريع المفوَّضين، انطلاقاً من البرنامج السنوي للورشات المصادق عليه في بداية السنة.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر1: متوسط التقدم المادي المنجز مقسوماً على متوسط التقدم المبرمج للسنة، مرجحاً بكلفة الورشات.

– المؤشر 2: عدد الورشات التي بلغت هدفها السنوي أو تجاوزته مقسوماً على عدد الورشات المبرمجة. وتصبح أهداف الورشات الواردة في المشروع الأولي لوحة قيادة لمسؤول البرنامج.

الهدف رقم 2: عصرنة المدن عبرأدوات تخطيط وتقسيم مرجعة جغرافياً

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027: استكمال مخططات تقسيم عواصم الولايات سيلبابي وأكجوجت وكهيدي والمصادقة عليها؛ دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم؛ تقييم وضعية تنفيذ مخططات إعادة الهيكلة.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
عدد مخططات تقسيم عواصم الولايات المصادق عليها	عدد	60	80	80	100	100
نسبة تقدم دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم	%	غ.م	30	40	100	—

مصدر المعطيات: مديرية العمليات الحضرية (مقررات المصادقة، تقارير الدراسات).

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر1: العدد التراكمي لمخططات التقسيم المرجعة جغرافياً المصادق عليها لعواصم الولايات.

– المؤشر2: مخرجات الدراسات المصادق عليها مقسومة على المخرجات المنصوص عليها في العقد.

الهدف رقم 3: تصحيح الاختلالات بين المجالات الترابية وتحسين ظروف عيش الفئات الهشة عبرتجميع القرى

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027: مواصلة استكمال التجهيزات العمومية لتجمع البزول، وتهيئة مخططات التقسيم وتحديدها، وإعداد المخططات المحلية للعمران ودراسات الأثر البيئي والجدوى للتجمعات الجديدة.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
متوسط نسبة التقدم المادي للتجهيزات العمومية في تجمعي البزول وأم القرى	%	-	77	85	100	100
عدد المخططات المحلية للعمران الخاصة بالتجمعات المعدّة والمصادق عليها	عدد	9	15	15	10	10

مصدر المعطيات: خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى (تقارير متابعة الأشغال ومر اقبتها).

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر1: متوسط نسب التقدم المادي المعاينة في تجهيزات التجمعين، مرجحاً بالكلفة.

– المؤشر2: العدد التراكمي للمخططات المحلية للعمران المصادق عليها.

غ.م: غير متوفر، يستكمله القطاع (تُحدَّد القيم المرجعية في التقرير السنوي للأداء لسنة 2026). (*) قيمة اقترحتها المديرية العامة للميزانية بدل قيمة غائبة أو غير منسجمة في المشروع الأولي، ويتعين أن يؤكدها المسؤول عن البرنامج. وقد حُدد أفق القيم المستهدفة متعددة السنوات بسنة 2029، وهو أفق الإطار متوسط المدى للنفقات.

الجدول التلخيصي لاعتمادات العنوان

حسب البرنامج والنشاط

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
البرنامج 079: البرنامج الداعم	**78 000 000**	**1 558 000 000**	**415 865 757**	**1 142 350 966**	**174,7 %**
01 الاستراتيجية الوزارية	78 000 000	1 558 000 000	355 217 546	1 091 631 403	207,3 %
02 التنسيق الإداري	—	—	60 648 211	50 719 563	-16,4 %
البرنامج 080: السكن والترقية العقارية	**103 000 000**	**163 000 000**	**82 957 079**	**82 280 222**	**-0,8 %**
01 تحسين السكن الحضري	—	—	11 560 837	11 560 837	0,0 %
02 تحسين السكن الريفي	103 000 000	163 000 000	71 396 242	70 719 385	-0,9 %
البرنامج 081: التنمية الحضرية والاستصلاح الترابي	**51 500 000**	**153 500 000**	**118 906 016**	**118 834 213**	**-0,1 %**
01 عصرنة المدن	30 000 000	92 000 000	92 898 862	92 898 862	0,0 %
02 تعزيز الشبكة الجيوديزية وشبكة التسوية	20 000 000	60 000 000	23 548 604	23 476 801	-0,3 %
03 تطوير الأدوات الاستراتيجية (الخرائط والطبوغرافيا ونظم المعلومات)	1 500 000	1 500 000	2 458 550	2 458 550	0,0 %
البرنامج 082: المباني والتجهيزات العمومية	**19 594 880 000**	**17 730 000 000**	**5 796 764 784**	**4 876 154 417**	**-15,9 %**
01 الضبط	—	—	337 250	337 250	0,0 %
02 البناء وإعادة التأهيل	19 594 880 000	17 730 000 000	5 796 427 534	4 875 817 167	-15,9 %
مجموع الباب	**19 827 380 000**	**19 604 500 000**	**6 414 493 636**	**6 219 619 818**	**-3,0 %**

اعتمادات التعهد المفتوحة في 2026 مأخوذة من جداول القطاع؛ واعتمادات الدفع لسنة 2026 واعتمادات التعهد والدفع لسنة 2027 مأخوذة من مستخرج مشروع قانون المالية المحيَّن. وقد صُححت اعتمادات التعهد لسنة 2027: أوقية للبرنامج 080 و أوقية للبرنامج 081 (بدل 153 500 000 و 163 000 000 160 000 000 152 000 000).

حسب البرنامج والجزء

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
البرنامج 079: البرنامج الداعم	**78 000 000**	**1 558 000 000**	**415 865 757**	**1 142 350 966**	**174,7 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	83 632 092	86 329 473	3,2 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	111 408 847	111 408 847	0,0 %
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	68 824 818	54 612 646	-20,6 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	78 000 000	1 558 000 000	152 000 000	890 000 000	485,5 %
البرنامج 080: السكن والترقية العقارية	**103 000 000**	**163 000 000**	**82 957 079**	**82 280 222**	**-0,8 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	6 784 078	6 107 221	-10,0 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	2 029 055	2 029 055	0,0 %
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	11 143 946	11 143 946	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	103 000 000	163 000 000	63 000 000	63 000 000	0,0 %
البرنامج 081: التنمية الحضرية والاستصلاح الترابي	**51 500 000**	**153 500 000**	**118 906 016**	**118 834 213**	**-0,1 %**

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	2 904 979	2 833 176	-2,5 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	2 501 037	2 501 037	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	51 500 000	153 500 000	113 500 000	113 500 000	0,0 %
البرنامج 082: المباني والتجهيزات العمومية	**19 594 880 000**	**17 730 000 000**	**5 796 764 784**	**4 876 154 417**	**-15,9 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	3 021 053	2 831 864	-6,3 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	3 322 553	3 322 553	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	19 594 880 000	17 730 000 000	5 790 421 178	4 870 000 000	-15,9 %
مجموع الباب	**19 827 380 000**	**19 604 500 000**	**6 414 493 636**	**6 219 619 818**	**-3,0 %**
منها:					
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	96 342 202	98 101 734	1,8 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	119 261 492	119 261 492	0,0 %
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	79 968 764	65 756 592	-17,8 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	19 827 380 000	19 604 500 000	6 118 921 178	5 936 500 000	-3,0 %

البرنامج 079: برنامج الدعم

عرض البرنامج

مجال البرنامج

يدعم البرنامج الداعم برامج السياسات العمومية في بلوغ أهدافها، ويضع الأداء والشفافية في صميم عمله. ويضم الهياكل التي تقدم دعماً أفقياً لجميع برامج الوزارة، ويتولى التنسيق فيما بينها ومع القطاعات الوزارية الأخرى: القيادة، والحكامة، والموارد البشرية، واللوجستيك، والشؤون المالية والقانونية، والتعاون، والمشتريات، والاتصال، وأسماء الأماكن، وصيانة المباني والتجهيزات العمومية، والإشراف المفوَّض على المشاريع (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع ووكالة التنمية الحضرية)، والمندوبيات الجهوية.

الهياكل الإدارية والهيئات المشغلة: الديوان؛ الخلية المعلوماتية؛ اللجنة الوطنية لأسماء الأماكن؛ المفتشية العامة للمباني؛ المفتشية الداخلية؛ مديرية الرقابة الحضرية؛ مديرية الصيانة؛ مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون؛ مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛ المندوبيات الجهوية؛ الهيئات المشغلة: الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع، وكالة التنمية الحضرية، مؤسسة تجديد مدينة الطينطان.

المسؤول عن البرنامج: الأمين العام للوزارة.

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 01: الاستراتيجية الوزارية

القيادة والدعم وعصرنة الإدارة: القدرات الاستراتيجية والمؤسسية، وانسياب المعلومات، وتخطيط أنشطة الوزارة ومتابعتها، ومواكبة الإصلاحات، وآليات التفتيش والرقابة الداخلية ومراقبة جودة المنشآت.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
أعباء الإيجار والاتصالات والمساهمات في الهيئات الدولية	الديوان
التهيئة والاستصلاح	الديوان
التنمية الحضرية للولايات	الديوان
لجنة إبرام الصفقات العمومية	الديوان
رواتب العمال	الديوان
استراتيجية الاتصال	الديوان
لجنة التصنيف	الديوان
تهيئة الساحات العمومية في مدينة نواكشوط	الديوان
دعم مؤسسة تجديد وإعادة تأهيل مدينة الطينطان	الديوان
تسيير الوسائل العامة	الديوان
تسيير الاحتلالات غير القانونية في نواكشوط	الديوان
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة الكورنيش	الديوان
برنامج تنمية مدينة نواكشوط — المرحلة 2: تهيئة الأرصفة والمساحات الخضراء بمحيط رئاسة الجمهورية	الديوان
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة أرصفة الشارع الكبير	الديوان

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
برنامج تنمية مدينة نواذيبو—الساحات تهيئة العمومية	الديوان
رو اتب العمال	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون
الدراسات والبحث والتطوير	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون
الدراسات والبرمجة والتعاون	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون
التسيير الإداري	المفتشية العامة للمباني
رو اتب العمال	المندوبيات الجهوية
تنسيق أنشطة الوزارة	المندوبيات الجهوية
رو اتب العمال	الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع
صندوق الدراسات والدعم المؤسسي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع	الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع
التنمية الحضرية	وكالة التنمية الحضرية
التسيير الإداري	اللجنة الوطنية لأسماء الأماكن

النشاط رقم 02: التنسيق الإداري

التنسيق الإداري: انسجام تدخلات المديريات والهياكل التابعة، والتسيير الإداري والمالي الداخلي، ونظم المعلومات، وتنمية الكفاءات، ورقمنة المساطر، وصيانة البنى التحتية والفضاءات العمومية الحضرية، والمتابعة اللوجستية.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التسيير الإداري	مديرية الشؤون الإدارية والمالية
تعزيز قدرات العمال ورسكلتهم	مديرية الشؤون الإدارية والمالية
رو اتب العمال	مديرية الشؤون الإدارية والمالية
تطبيق أدوات التخطيط الحضري وتسيير المدن	مديرية الرقابة الحضرية
رو اتب العمال	مديرية الرقابة الحضرية
تسيير الاحتلالات غير القانونية في نواكشوط	مديرية الرقابة الحضرية
فرقة الدرك المكلفة بالإسكان والعمران	مديرية الرقابة الحضرية
التسيير الإداري	مديرية الصيانة
صيانة وإعادة تأهيل المباني الإدارية	مديرية الصيانة
التفتيش	المفتشية العامة
رو اتب العمال	المفتشية العامة
حوسبة الوزارة	الخلية المعلوماتية

التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

عرفت الحكامة الاستراتيجية للقطاع احترافية متزايدة منذ سنة (اجتماعات دورية للأطر القيادية حول الوزير). ويتعين أن تندرج الآن في دورة الأداء: حوار التسيير بين الوزير والمسؤولين عن البرامج، والتسيير بالأهداف على أساس مشاريع الأداء، ولوحات القيادة، والتقارير السنوية للأداء. ويجب تزويد هيئات الرقابة (الرقابة الحضرية، التفتيش الداخلي، المفتشية

العامة للمباني) بأعوان مكوَّنين ووسائل كافية، بالتكامل مع المفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية ومحكمة الحسابات. وقد شرع تسيير الموارد البشرية منذ 2024 في إعداد البطاقات الوظيفية ومخطط تكوين وهو ما ،2027-2028 يتعين تعميمه وتمويله. ويُلاحظ أن البرنامج يحمل سنة 2027 استثمارات حضرية قدرها 890 مليون أوقية (نواذيبو، المرحلة الثانية من نواكشوط، التنمية الحضرية للولايات)، أي 78 في المائة من اعتماداته، وتبرر طبيعتها العملياتية إلحاقها بالبرنامجين 081 أو 082 ابتداء من قانون المالية القادم.

الرهانات

– الرهان 1: تعزيز القيادة الاستراتيجية لسياسات الإسكان والعمران والبناء والاستصلاح الترابي.

– الرهان 2: حسن استغلال الموارد البشرية والمادية والمالية للوزارة في ظرف ميزانوي ضاغط.

– الرهان 3: ضمان صيانة المباني والتجهيزات والفضاءات العمومية الحضرية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تحسين تسيير الموارد البشرية

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☒ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، يشارك 40 في المائة من أعوان الوزارة في نشاط تكويني واحد على الأقل، في إطار مخطط التكوين قيد الإعداد (التسيير الميزانوي، المحاسبة العمومية، القيادة بالأداء)، ويتوفر 30 في المائة من الأطر على 2028-2027 بطاقة وظيفية مكتوبة ومصادق عليها.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة المشاركة في التكوين	%	-	10	10	10	60
نسبة الأطر الذين يتوفرون على بطاقة وظيفية مصادق عليها	%	-	30	30	40	50

مصدر المعطيات: سجلات الحضور في دورات التكوين التي تجمعها خلية التكوين بمديرية الشؤون الإدارية والمالية؛ سجل متابعة البطاقات الوظيفية لدى نفس المديرية انطلاقاً من وثائق المديريات الاثنتي عشرة.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر 1: عدد الأعوان الذين شاركوا في نشاط تكويني واحد على الأقل خلال السنة، مقسوماً على مجموع أعوان الوزارة في 31 دجمبر.

– المؤشر 2: عدد الأطر الذين يتوفرون على بطاقة وظيفية مصادق عليها، مقسوماً على مجموع الأطر المزاولين.

الهدف رقم 2: تعزيز حكامة الوظائف الداعمة

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☒ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، تُنجَز جميع أنشطة المخطط السنوي للاتصال.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة إنجاز المخطط السنوي للاتصال	%	-	-	-	100	100

مصدر المعطيات: مراجعة المنشورات (الموقع الإلكتروني، الصحافة، الأرشيف السمعي البصري، تقارير الرصد) من طرف المسؤول عن الاتصال؛ الوثائق المصادق عليها وتقرير نشاط القطاع بالنسبة لخرائط المخاطر.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر 1: عدد أنشطة الاتصال المنجزة مقسوماً على عدد الأنشطة المدرجة في المخطط السنوي للاتصال.

– المؤشر 2: عدد خرائط المخاطر المعدّة والمصادق عليها خلال السنة (خريطة لكل هيكل مستهدف في خطة عمل القطاع).

الهدف رقم 3: عصرنة الرقابة الداخلية وتعزيزها

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☒ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، تُنجَز جميع المهام المدرجة في البرنامج السنوي للتفتيش والرقابة الداخلية، ويُنفَّذ نصف التوصيات الصادرة على الأقل.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة إنجاز البرنامج السنوي للتفتيش والرقابة	%	-	-	-	100	100

مصدر المعطيات: تقارير متابعة المفتشيات العامة الداخلية، انطلاقاً من البرنامج السنوي المصادق عليه في بداية السنة.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر 1: عدد المهام المنجزة (بتقرير رسمي مصادق عليه) مقسوماً على عدد المهام المبرمجة، مضروباً في 100.

– المؤشر 2: عدد التوصيات المنفذة خلال السنة مقسوماً على عدد التوصيات التي حل أجلها؛ وقد أضيف لقياس أثر المهام وليس تنفيذها فقط.

الهدف رقم 4: تعزيز الرقابة الحضرية

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، تُعزَّز الرقابة الحضرية في مقاطعات نواكشوط لمكافحة الاحتلال غير القانوني للفضاءات العمومية، بالتنفيذ الكامل لبرنامج الرقابة الميدانية.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
عدد محاضر المخالفات المحررة	عدد	غ.م	غ.م	غ.م	300	1 000
نسبة تغطية مقاطعات نواكشوط بوحدات الرقابة الحضرية	%	غ.م	غ.م	غ.م	100	200

مصدر المعطيات: السجل الرسمي للمحاضر لدى مديرية الرقابة الحضرية، انطلاقاً من تقارير تدخل الوحدات؛ وضعية الوحدات العاملة التي تعدها المديرية.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر 1: العدد الإجمالي للمحاضر الرسمية المسجلة خلال السنة بشأن مخالفات احتلال غير قانوني ثابتة (الوحدة مصححة: عدد بدل نسبة مئوية).

– المؤشر 2: عدد وحدات الرقابة العاملة فعلياً مقسوماً على عدد الوحدات المبرمجة في جميع المقاطعات (الوحدة مصححة: نسبة مئوية؛ إذ لا تتلاءم القيمتان 100 و200 الواردتان في المشروع الأولي مع نسبة).

الهدف رقم 5: تحسين صيانة المباني والتجهيزات والفضاءات العمومية الحضرية

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☒ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، تُنفَّذ الاستراتيجية الوطنية للصيانة بنسبة 30 في المائة من خطة عملها (المباني والتجهيزات العمومية، المساحات الخضراء للقصور الوطنية، محيط المباني العمومية، المساحات النباتية الحضرية، دور العبادة المصنفة، مشاتل الزينة).

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة تنفيذ خطة العمل السنوية للاستراتيجية الوطنية للصيانة	%	غ.م	غ.م	غ.م	30	100
عدد إجراءات وتوصيات الاستراتيجية المنجزة	عدد	غ.م	غ.م	غ.م	10	20

مصدر المعطيات: تقرير نشاط القطاع انطلاقاً من خطة العمل السنوية المصادق عليها؛ سجل مديرية الصيانة.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر 1: الأنشطة المنجزة مقسومة على الأنشطة المبرمجة في خطة العمل السنوية المصادق عليها.

– المؤشر 2: العدد التراكمي لإجراءات وتوصيات الاستراتيجية المنجزة خلال السنة؛ ويقيس القدرة على تنفيذ استراتيجية الصيانة.

غ.م: غير متوفر، يستكمله القطاع. (*) قيمة اقترحتها المديرية العامة للميزانية، يؤكدها المسؤول عن البرنامج.

عرض الوسائل المطلوبة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
الإجراء رقم 01: الاستراتيجية الوزارية	**78 000 000**	**1 558 000 000**	**355 217 546**	**1 091 631 403**	**207,3 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	78 947 081	81 573 110	3,3 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	65 445 647	65 445 647	0,0 %
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	58 824 818	54 612 646	-7,2 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	78 000 000	1 558 000 000	152 000 000	890 000 000	485,5 %
الإجراء رقم 02: التنسيق الإداري	**—**	**—**	**60 648 211**	**50 719 563**	**-16,4 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	4 685 011	4 756 363	1,5 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	45 963 200	45 963 200	0,0 %
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	10 000 000	—	-100,0 %
مجموع البرنامج	**78 000 000**	**1 558 000 000**	**415 865 757**	**1 142 350 966**	**174,7 %**

تفصيل الاعتمادات حسب العملية

العملية (الهيكل)	الجزء	تعهد 2026	دفع 2026	تعهد 2027	دفع 2027	تطور الدفع
أعباء الإيجار والاتصالات والمساهمات في الهيئات الدولية (الديوان)	2	—	6 012 500	—	6 012 500	0,0 %
التهيئة والاستصلاح (الديوان)	6	46 000 000	16 000 000	56 000 000	16 000 000	0,0 %
التنمية الحضرية للولايات (الديوان)	6	30 000 000	134 000 000	92 000 000	72 000 000	-46,3 %
لجنة إبرام الصفقات العمومية (الديوان)	2	—	1 761 989	—	1 761 989	0,0 %
رواتب العمال (الديوان)	1	—	35 973 633	—	37 796 284	5,1 %
استراتيجية الاتصال (الديوان)	2	—	5 461 049	—	5 461 049	0,0 %
لجنة التصنيف (الديوان)	2	—	3 689 563	—	3 689 563	0,0 %
تهيئة الساحات العمومية في مدينة نواكشوط (الديوان)	2	—	4 750 000	—	4 750 000	0,0 %
دعم مؤسسة تجديد وإعادة تأهيل مدينة الطينطان (الديوان)	4	—	7 500 000	—	4 212 172	-43,8 %
تسيير الوسائل العامة (الديوان)	2	—	33 894 372	—	33 894 372	0,0 %
تسيير الاحتلالات غير القانونية في نواكشوط (الديوان)	2	—	1 892 146	—	1 892 146	0,0 %
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة الكورنيش (الديوان)	6	—	—	400 000 000	250 000 000	جديد
برنامج تنمية مدينة نواكشوط — المرحلة 2: تهيئة الأرصفة والمساحات الخضراء بمحيط رئاسة الجمهورية (الديوان)	6	—	—	350 000 000	200 000 000	جديد
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة أرصفة الشارع الكبير (الديوان)	6	—	—	250 000 000	150 000 000	جديد

العملية (الهيكل)	الجزء	تعهد 2026	دفع 2026	تعهد 2027	دفع 2027	تطور الدفع
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة الساحات العمومية (الديوان)	6	—	—	400 000 000	200 000 000	جديد
رو اتب العمال (مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون)	1	—	1 162 231	—	1 166 318	0,4 %
الدراسات والبحث والتطوير (مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون)	6	2 000 000	2 000 000	10 000 000	2 000 000	0,0 %
الدراسات والبرمجة والتعاون (مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون)	2	—	548 625	—	548 625	0,0 %
التسيير الإداري (المفتشية العامة للمباني)	2	—	536 560	—	536 560	0,0 %
رو اتب العمال (المندوبيات الجهوية)	1	—	9 586 381	—	8 629 842	-10,0 %
تنسيق أنشطة الوزارة (المندوبيات الجهوية)	2	—	6 898 843	—	6 898 843	0,0 %
رو اتب العمال (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع)	1	—	32 224 836	—	33 980 666	5,4 %
صندوق الدراسات والدعم المؤسسي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع)	4	—	15 051 563	—	14 127 219	-6,1 %
التنمية الحضرية (وكالة التنمية الحضرية)	4	—	33 423 255	—	33 423 255	0,0 %
التسيير الإداري (اللجنة الوطنية لأسماء الأماكن)	4	—	2 850 000	—	2 850 000	0,0 %
الهيئة المهنية لمهندسي الهندسة المدنية (الديوان)	4	—	5 000 000	—	—	-100,0 %
الهيئة المهنية للمهندسين المعماريين (الديوان)	4	—	5 000 000	—	—	-100,0 %
التسيير الإداري (مديرية الشؤون الإدارية والمالية)	2	—	2 781 254	—	2 781 254	0,0 %
تعزيز قدرات العمال ورسكلتهم (مديرية الشؤون الإدارية والمالية)	2	—	744 800	—	744 800	0,0 %
رو اتب العمال (مديرية الشؤون الإدارية والمالية)	1	—	2 825 005	—	2 888 752	2,3 %
تطبيق أدوات التخطيط الحضري وتسيير المدن (مديرية الرقابة الحضرية)	2	—	769 500	—	769 500	0,0 %
رو اتب العمال (مديرية الرقابة الحضرية)	1	—	818 652	—	825 198	0,8 %
تسيير الاحتلالات غير القانونية في نواكشوط (مديرية الرقابة الحضرية)	2	—	12 276 375	—	12 276 375	0,0 %
فرقة الدرك المكلفة بالإسكان والعمران (مديرية الرقابة الحضرية)	2	—	1 515 250	—	1 515 250	0,0 %
التسيير الإداري (مديرية الصيانة)	2	—	582 825	—	582 825	0,0 %
صيانة وإعادة تأهيل المباني الإدارية (مديرية الصيانة)	2	—	25 000 000	—	25 000 000	0,0 %
التفتيش (المفتشية العامة)	2	—	1 411 235	—	1 411 235	0,0 %
رو اتب العمال (المفتشية العامة)	1	—	1 041 354	—	1 042 413	0,1 %
حوسبة الوزارة (الخلية المعلوماتية)	2	—	881 961	—	881 961	0,0 %
مجموع البرنامج		**78 000 000**	**415 865 757**	**1 558 000 000**	**1 142 350 966**	**174,7 %**

يعبّر عمود التطور في كل الجداول عن تطور اعتمادات الدفع لسنة 2027 مقارنة بسنة 2026 (دفع 2027 / دفع 2026 – 1)؛ وتشير عبارة «جديد» إلى عملية لم تكن لها اعتمادات في 2026. وقد حُذف الاحتساب المزدوج لمبلغ أوقية الخاص بمديرية الصيانة، فأصبح مجموع اعتمادات البرنامج في قانون المالية 582 825 416 448 582 أوقية بدل 415 865 757 المعدل لسنة 2026 هو.

النفقات الجبائية

لا تُنسب إلى هذا البرنامج أية نفقة جبائية؛ ولذلك حُذف جدولها.

مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	الإنجاز 2025	المفتوحة في ق.م 2026	توقعات المغادرات	توقعات الالتحاقات	الفارق	تعداد 2027
الموظفون	...	...	...	...	...	...
الفئة أ	...	...	...	...	...	...
الفئة ب	...	...	...	...	...	...
الفئة ج	...	...	...	...	...	...
الفئة د	...	...	...	...	...	...
المتعاقدون	...	...	...	...	...	...
مجموع البرنامج	...	...	...	...	...	...

يستكملها القطاع انطلاقاً من ملف الرواتب لدى المديرية العامة للميزانية (بالوظيفة المكافئة بدوام كامل).

تبرير الاعتمادات جزءاً جزءاً

نفقات العمال

تبلغ نفقات العمال في 3,2) أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2026 092 632 83 أوقية سنة 2027، مقابل 473 329 86 المائة). وتغطي رواتب أعوان هياكل البرنامج، ويعكس تطورها أثر الأقدمية والترقيات. ويستكمل القطاع التوزيع حسب الفئة وفرضيات الخروج على التقاعد والاكتتاب

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
1. النفقات الإلزامية				
	أعباء الإيجار والاتصالات والمساهمات في الهيئات الدولية (الديوان)	6 012 500	6 012 500	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع		**6 012 500**	**6 012 500**	
2. النفقات الحتمية				
	لجنة إبرام الصفقات العمومية (الديوان)	1 761 989	1 761 989	تجديد بنفس المبلغ.
	لجنة التصنيف (الديوان)	3 689 563	3 689 563	تجديد بنفس المبلغ.
	تسيير الوسائل العامة (الديوان)	33 894 372	33 894 372	تجديد بنفس المبلغ.
	الدراسات والبرمجة والتعاون (مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون)	548 625	548 625	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (المفتشية العامة للمباني)	536 560	536 560	تجديد بنفس المبلغ.
	تنسيق أنشطة الوزارة (المندوبيات الجهوية)	6 898 843	6 898 843	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (مديرية الشؤون الإدارية والمالية)	2 781 254	2 781 254	تجديد بنفس المبلغ.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
	تطبيق أدوات التخطيط الحضري وتسيير المدن (مديرية الرقابة الحضرية)	769 500	769 500	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (مديرية الصيانة)	582 825	582 825	تجديد بنفس المبلغ.
	صيانة وإعادة تأهيل المباني الإدارية (مديرية الصيانة)	25 000 000	25 000 000	تجديد بنفس المبلغ.
	التفتيش (المفتشية العامة)	1 411 235	1 411 235	تجديد بنفس المبلغ.
	حوسبة الوزارة (الخلية المعلوماتية)	881 961	881 961	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع		**78 756 727**	**78 756 727**	
3. النفقات الأخرى				
	استراتيجية الاتصال (الديوان)	5 461 049	5 461 049	تجديد بنفس المبلغ.
	تهيئة الساحات العمومية في مدينة نواكشوط (الديوان)	4 750 000	4 750 000	تجديد بنفس المبلغ.
	تسيير الاحتلالات غير القانونية في نواكشوط (الديوان)	1 892 146	1 892 146	تجديد بنفس المبلغ.
	تعزيز قدرات العمال ورسكلتهم (مديرية الشؤون الإدارية والمالية)	744 800	744 800	تجديد بنفس المبلغ.
	تسيير الاحتلالات غير القانونية في نواكشوط (مديرية الرقابة الحضرية)	12 276 375	12 276 375	تجديد بنفس المبلغ.
	فرقة الدرك المكلفة بالإسكان والعمران (مديرية الرقابة الحضرية)	1 515 250	1 515 250	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع		**26 639 620**	**26 639 620**	
المجموع العام		**111 408 847**	**111 408 847**	

الإلزامية: أعباء مؤكدة بمبلغ معلوم ناتجة عن عمل قانوني؛ الحتمية: أعباء ضرورية لممارسة المهام الأساسية؛ الأخرى: ما عدا ذلك. تصنيف تقترحه المديرية العامة للميزانية، يؤكده القطاع.

الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
للهيئات العمومية ذات الشخصية المعنوية				
	دعم مؤسسة تجديد وإعادة تأهيل مدينة الطينطان (الديوان)	7 500 000	4 212 172	انخفاض بنسبة 43,8% ؛ ويُتوقع إغلاق المؤسسة نهاية 2027.
	صندوق الدراسات والدعم المؤسسي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع)	15 051 563	14 127 219	يتعين التحقق: اقترحت المديرية العامة للميزانية في التحكيم الأولي إلغاء هذه الإعانة لأن رواتب الوكالة مغطاة في الجزء 1.
	التنمية الحضرية (وكالة التنمية الحضرية)	33 423 255	33 423 255	يتعين التحقق: اقترحت المديرية العامة للميزانية تحويل مليون 15,8 من رواتب الوكالة إلى الجزء 1 وإلغاء باقي الإعانة.
	التسيير الإداري (اللجنة الوطنية لأسماء الأماكن)	2 850 000	2 850 000	تجديد بنفس المبلغ.

النوع	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
	الهيئة المهنية لمهندسي الهندسة المدنية (الديوان)	5 000 000	—	تطور بنسبة -100,0 %.
	الهيئة المهنية للمهندسين المعماريين (الديوان)	5 000 000	—	تطور بنسبة -100,0 %.
المجموع العام		**68 824 818**	**54 612 646**	

نفقات الاستثمار

المشاريع	تعهد مفتوح 2026	دفع 2026	تعهد مطلوب 2027	تمويلات داخلية 2027	تمويلات خارجية 2027	طلب التسجيل 2027
التهيئة والاستصلاح	46 000 000	16 000 000	56 000 000	16 000 000	—	16 000 000
التنمية الحضرية للولايات	30 000 000	134 000 000	92 000 000	72 000 000	—	72 000 000
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة الكورنيش	—	—	400 000 000	250 000 000	—	250 000 000
برنامج تنمية مدينة نواكشوط — المرحلة 2: تهيئة الأرصفة والمساحات الخضراء بمحيط رئاسة الجمهورية	—	—	350 000 000	200 000 000	—	200 000 000
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة أرصفة الشارع الكبير	—	—	250 000 000	150 000 000	—	150 000 000
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — تهيئة الساحات العمومية	—	—	400 000 000	200 000 000	—	200 000 000
الدراسات والبحث والتطوير	2 000 000	2 000 000	10 000 000	2 000 000	—	2 000 000
المجموع	**78 000 000**	**152 000 000**	**1 558 000 000**	**890 000 000**	**—**	**890 000 000**

تُستكمل الكلفة الإجمالية والمدة المتوقعة والجدول الزمني لاعتمادات التعهد والدفع لكل مشروع من بطاقات المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات العمومية؛ ويرد جدول زمني إرشادي في وثيقة الإطار متوسط المدى للنفقات.

مساهمات الهيئات المشغلة

تنفذ الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع (الإشراف المفوَّض ومتابعة المشاريع) ووكالة التنمية الحضرية جزءاً من مشاريع الوزارة؛ وتتلقى مؤسسة تجديد مدينة الطينطان واللجنة الوطنية لأسماء الأماكن إعانات تسيير. ويحدد القطاع مساهماتها في أهداف البرنامج وعقود أدائها.

البرنامج 080: السكن والترقية العقارية

عرض البرنامج

مجال البرنامج

يشمل البرنامج إعداد ومتابعة وتنفيذ القوانين والنظم والسياسات والاستراتيجيات والمعايير في مجال الإسكان والترقية العقارية، وتوفير سكن ملائم في الوسطين الريفي والحضري، وترقية المواد المحلية، وتطوير الترقية العقارية والتعاونيات السكنية، وآليات تمويل السكن، وسياسة تجميع القرى.

الهياكل الإدارية والهيئات المشغلة: مديرية الإسكان؛ مديرية الهندسة المعمارية؛ خلية تنسيق البرنامج الوطني لتجميع القرى؛ الهيئة المشغلة: مؤسسة تنفيذ الأشغال بمواد البناء المحلية.

المسؤول عن البرنامج: يعيّنه القطاع (مدير الإسكان أو منسق البرنامج).

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 01: تحسين السكن الحضري

ترقية الهندسة المعمارية والجمالية الموريتانية والمواد المحلية: المساعدة المعمارية للمجموعات الترابية والخواص، والإطار المرجعي المعماري الوطني، ومراقبة الجودة المعمارية، والمسابقات المعمارية، وترقية المواد المحلية.

الانشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التسيير الإداري	مديرية الهندسة المعمارية
ترقية مواد البناء المحلية	مؤسسة تنفيذ الأشغال بمواد البناء المحلية

النشاط رقم 02: تحسين السكن الريفي

تنظيم قطاع الإسكان والترقية العقارية وتجميع القرى وتطويره: نصوص الإسكان واستراتيجيته، وآليات التمويل، والتوطين المنظم للسكان في فضاءات مقسَّمة ومستصلحة، والتجهيزات العمومية للتجمعات.

الانشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التسيير الإداري	خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى
تجميع القرى	خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى
التسيير الإداري	مديرية الإسكان
ترقية مواد البناء المحلية	مديرية الإسكان
رواتب العمال	مديرية الإسكان

التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يبقى النفاذ إلى السكن اللائق محدوداً بسبب غياب آليات تمويل ملائمة وعدم اكتمال الإطار القانوني للترقية العقارية. ويقتضي الاستقرار، بوصفه ظاهرة بنيوية، سياسة لتجميع القرى بشكل منظم، تشكل ورشات البزول وأم القرى أولويتها في 2027. وتتمثل الرافعات في الاستراتيجية الوطنية للإسكان، والمراسيم التطبيقية لقانون الترقية العقارية، وتثمين المواد المحلية عبر المؤسسة المختصة.

الرهانات

– الرهان 1: تهيئة شروط إنتاج سكن لائق، ولا سيما لفائدة الأكثر هشاشة.

– الرهان 2: الحد من الاختلالات الترابية عبر تجمعات قروية مجهزة.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم1 : تصحيح الاختلالات بين المجالات الترابية وتحسين ظروف عيش الفئات الهشة عبر تجميع القرى

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027: مواصلة استكمال التجهيزات العمومية لتجمع البزول، وتهيئة مخططات التقسيم وتحديدها، وإعداد المخططات المحلية للعمران ودراسات الأثر البيئي والجدوى للتجمعات الجديدة.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
متوسط نسبة التقدم المادي للتجهيزات العمومية في تجمعي البزول	%	-	77	85	100	100
عدد المخططات المحلية للعمران الخاصة بالتجمعات المعدّة والمصادق عليها	عدد	9	15	15	10	10

مصدر المعطيات: خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى (تقارير متابعة الأشغال ومراقبتها).

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر1: متوسط نسب التقدم المادي المعاينة في تجهيزات التجمعين، مرجحاً بالكلفة.

– المؤشر2: العدد التراكمي للمخططات المحلية للعمران المصادق عليها.

غ.م: غير متوفر، يستكمله القطاع. (*) قيمة اقترحتها المديرية العامة للميزانية، يؤكدها المسؤول عن البرنامج.

عرض الوسائل المطلوبة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
الإجراء رقم 01: تحسين السكن الحضري	—	—	**11 560 837**	**11 560 837**	**0,0 %**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	416 891	416 891	0,0 %
الجزء 4. الإعانات والتحويلات الجارية	—	—	11 143 946	11 143 946	0,0 %
الإجراء رقم 02: تحسين السكن الريفي	**103 000 000**	**163 000 000**	**71 396 242**	**70 719 385**	**-0,9 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	6 784 078	6 107 221	-10,0 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	1 612 164	1 612 164	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	103 000 000	163 000 000	63 000 000	63 000 000	0,0 %
مجموع البرنامج	**103 000 000**	**163 000 000**	**82 957 079**	**82 280 222**	**-0,8 %**

تفصيل الاعتمادات حسب العملية

العملية (الهيكل)	الجزء	تعهد 2026	دفع 2026	تعهد 2027	دفع 2027	تطور الدفع
التسيير الإداري (مديرية الهندسة المعمارية)	2	—	416 891	—	416 891	0,0 %
ترقية مواد البناء المحلية (مؤسسة تنفيذ الأشغال بمواد البناء المحلية)	4	—	11 143 946	—	11 143 946	0,0 %
التسيير الإداري (خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى)	2	—	933 014	—	933 014	0,0 %
تجميع القرى (خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى)	6	100 000 000	60 000 000	160 000 000	60 000 000	0,0 %
التسيير الإداري (مديرية الإسكان)	2	—	679 150	—	679 150	0,0 %
ترقية مواد البناء المحلية (مديرية الإسكان)	6	3 000 000	3 000 000	3 000 000	3 000 000	0,0 %
رو اتب العمال (مديرية الإسكان)	1	—	6 784 078	—	6 107 221	-10,0 %
مجموع البرنامج		**103 000 000**	**82 957 079**	**163 000 000**	**82 280 222**	**-0,8 %**

يعبّر عمود التطور في كل الجداول عن تطور اعتمادات الدفع لسنة 2027 مقارنة بسنة 2026 (دفع 2027 / دفع 2026 – 1)؛ وتشير عبارة «جديد» إلى عملية لم تكن لها اعتمادات في 2026.

مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	الإنجاز2025	المفتوحة في ق.م.م 2026	توقعات المغادرات	توقعات الالتحاقات	الفارق	تعداد 2027
الموظفون	...	...	...	...	...	...
الفئة أ	...	...	...	...	...	...
الفئة ب	...	...	...	...	...	...
الفئة ج	...	...	...	...	...	...
الفئة د	...	...	...	...	...	...
المتعاقدون	...	...	...	...	...	...
مجموع البرنامج	...	...	...	...	...	...

يستكملها القطاع انطلاقاً من ملف الرو اتب لدى المديرية العامة للميزانية (بالوظيفة المكافئة بدوام كامل).

تبرير الاعتمادات جزءاً جزءاً

نفقات العمال

تبلغ نفقات العمال في 10,0-) أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2026 078 784 6 أوقية سنة 2027، مقابل 221 107 6 المائة). وتغطي رو اتب أعوان هياكل البرنامج، ويعكس تطورها أثر الأقدمية والترقيات. ويستكمل القطاع التوزيع حسب الفئة وفرضيات المغادرات والالتحاقات

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
1. النفقات الإلزامية				
المجموع		—	—	
2. النفقات الحتمية				
	التسيير الإداري (مديرية الهندسة المعمارية)	416 891	416 891	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (خلية البرنامج الوطني لتجميع القرى)	933 014	933 014	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (مديرية الإسكان)	679 150	679 150	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع		**2 029 055**	**2 029 055**	
3. النفقات الأخرى				
المجموع		—	—	
المجموع العام		**2 029 055**	**2 029 055**	

الإلزامية: أعباء مؤكدة بمبلغ معلوم ناتجة عن عمل قانوني؛ الحتمية: أعباء ضرورية لممارسة المهام الأساسية؛ الأخرى: ما عدا ذلك. تصنيف تقترحه المديرية العامة للميزانية، يؤكده القطاع.

الإعانات والتحويلات

النوع	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
للهيئات العمومية ذات الشخصية المعنوية				
	ترقية مواد البناء المحلية (مؤسسة تنفيذ الأشغال بمواد البناء المحلية)	11 143 946	11 143 946	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع العام		**11 143 946**	**11 143 946**	

نفقات الاستثمار

المشاريع	تعهد مفتوح 2026	دفع 2026	تعهد مطلوب 2027	تمويلات داخلية 2027	تمويلات خارجية 2027	طلب التسجيل 2027
تجميع القرى	100 000 000	60 000 000	160 000 000	60 000 000	—	60 000 000
ترقية مواد البناء المحلية	3 000 000	3 000 000	3 000 000	3 000 000	—	3 000 000
المجموع	**103 000 000**	**63 000 000**	**163 000 000**	**63 000 000**	—	**63 000 000**

تُستكمل الكلفة الإجمالية والمدة المتوقعة والجدول الزمني لاعتمادات التعهد والدفع لكل مشروع من بطاقات المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات العمومية؛ ويرد جدول زمني إرشادي في وثيقة الإطار متوسط المدى للنفقات.

مساهمات الهيئات المشغلة

تساهم مؤسسة تنفيذ الأشغال بمواد البناء المحلية في الهدف رقم 1 عبر تنفيذ أشغال بالمواد المحلية (المؤشر 1.2)، مقابل إعانة قدرها 11 143 946 أوقية.

البرنامج 081: التنمية الحضرية والاستصلاح الترابي

عرض البرنامج

مجال البرنامج

يشمل البرنامج التنمية والتخطيط والتنظيم الحضري، والعمليات الحضرية، والاستصلاح الترابي، والخرائط والمعلومات الجغرافية.

الهياكل الإدارية والهيئات المشغلة: مديرية التنمية والتخطيط والتنظيم الحضري؛ مديرية العمليات الحضرية؛ مديرية الاستصلاح الترابي؛ مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية.

المسؤول عن البرنامج: يعيّنه القطاع.

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 01: عصرنة المدن

عصرنة المدن عبر تعزيز العمليات الحضرية: مخططات تقسيم مرجعة جغرافياً ورقمية ومؤمنة، وتحديد المحيطات الحضرية لعواصم الولايات، والمناطق ذات الأولوية للتعمير، وتهيئة مداخل نواكشوط.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تخطيط المدن وتقسيمها	مديرية العمليات الحضرية
التسيير الإداري	مديرية العمليات الحضرية
دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم	مديرية العمليات الحضرية

النشاط رقم 02: تعزيز الشبكة الجيوديزية وشبكة التسوية

إعداد أدوات الاستصلاح الترابي: المخطط الوطني للاستصلاح الترابي (المرحلة الثالثة)، والاستراتيجية الوطنية لتأطير الاستقرار، ونظام المعلومات الترابي، والسياسة الوطنية للاستصلاح الترابي.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي	مديرية الاستصلاح الترابي
رواتب العمال	مديرية الاستصلاح الترابي

النشاط رقم 03: تطوير الأدوات الاستراتيجية (الخرائط والطبوغرافيا ونظم المعلومات)

تطوير الأدوات الاستراتيجية: خرائط متعددة المقاييس، وشبكة جيوديزية وشبكة تسوية، ومعلومات جغرافية في خدمة التخطيط وتدبير المخاطر.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التغطية الخرائطية والجيوديزية	مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية
التسيير الإداري	مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية
التسيير الإداري	مديرية التنمية والتخطيط والتنظيم الحضري

التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يستلزم النمو الحضري السريع والاستقرار أدوات تخطيط محيَّنة (المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران، المخطط المحلي للعمران، مخططات التهيئة التفصيلية، مخططات التقسيم المرجعة جغرافياً) ورؤية ترابية شاملة، يُنتظر أن يوفرها المخطط الوطني للاستصلاح الترابي والقانون التوجيهي رقم بتاريخ 7 يناير 2010. وما تزال التغطية الخرائطية 001-2010 للبلد جزئية. وكان المشروع الأولي يعلن عن أربعة إجراءات لهذا البرنامج، في حين يتضمن تصنيف مشروع قانون المالية ثلاثة وهي المعتمدة هنا.

الرهانات

– الرهان 1: تزويد المدن بأدوات تخطيط وتقسيم حديثة.

– الرهان 2: تنظيم المجال الوطني والحد من الفوارق الترابية عبر أدوات الاستصلاح والمعلومات الجغرافية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: عصرنة المدن عبر أدوات تخطيط وتقسيم مرجعة جغرافياً

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027: استكمال مخططات تقسيم عواصم الولايات سيلبابي وأكجوجت وكهيدي والمصادقة عليها؛ دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم؛ تقييم وضعية تنفيذ مخططات إعادة الهيكلة.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
عدد مخططات تقسيم عواصم الولايات المصادق عليها	عدد	60	80	80	100	100
نسبة تقدم دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم	%	غ.م	30	40	100	—

مصدر المعطيات: مديرية العمليات الحضرية (مقررات المصادقة، تقارير الدراسات).

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر1: العدد التراكمي لمخططات التقسيم المرجعة جغرافياً المصادق عليها لعواصم الولايات.

– المؤشر2: مخرجات الدراسات المصادق عليها مقسومة على المخرجات المنصوص عليها في العقد.

الهدف رقم 2: تزويد البلد بأدوات الاستصلاح الترابي والمعلومات الجغرافية

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027: استكمال المرحلة الثالثة من المخطط الوطني للاستصلاح الترابي، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتأطير الاستقرار، ومواصلة إنجاز خرائط الشمال بمقياس 1/50 000 (62 000 كلم²) والشبكة الجيوديزية.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة تقدم المخطط الوطني للاستصلاح الترابي (المرحلة الثالثة)	%	غ.م	غ.م	غ.م	*100	—
نسبة المنطقة الشمالية المبرمجة (62 000 كلم²) المغطاة بخرائط مقياس 1/50 000	%	غ.م	غ.م	غ.م	*50	*100

مصدر المعطيات: مديرية الاستصلاح الترابي؛ مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر1: مخرجات المرحلة الثالثة المصادق عليها مقسومة على المخرجات المبرمجة.

– المؤشر2: المساحة المنجزة خرائطها والمصادق عليها مقسومة على 62 000 كلم² المبرمجة.

غ.م: غير متوفر، يستكمله القطاع. (*) قيمة اقترحتها المديرية العامة للميزانية، يؤكدها المسؤول عن البرنامج.

عرض الوسائل المطلوبة

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
الإجراء رقم 01: عصرنة المدن	**30 000 000**	**92 000 000**	**92 898 862**	**92 898 862**	**0,0 %**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	898 862	898 862	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	30 000 000	92 000 000	92 000 000	92 000 000	0,0 %
الإجراء رقم 02: تعزيز الشبكة الجيوديزية وشبكة التسوية	**20 000 000**	**60 000 000**	**23 548 604**	**23 476 801**	**-0,3 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	2 904 979	2 833 176	-2,5 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	643 625	643 625	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	20 000 000	60 000 000	20 000 000	20 000 000	0,0 %

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
الإجراء رقم 03: تطوير الأدوات الاستراتيجية (الخرائط والطبوغرافيا ونظم المعلومات)	**1 500 000**	**1 500 000**	**2 458 550**	**2 458 550**	**0,0 %**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	958 550	958 550	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	1 500 000	1 500 000	1 500 000	1 500 000	0,0 %
مجموع البرنامج	**51 500 000**	**153 500 000**	**118 906 016**	**118 834 213**	**-0,1 %**

تفصيل الاعتمادات حسب العملية

العملية (الهيكل)	الجزء	تعهد 2026	دفع 2026	تعهد 2027	دفع 2027	تطور الدفع
تخطيط المدن وتقسيمها (مديرية العمليات الحضرية)	6	30 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000	0,0 %
التسيير الإداري (مديرية العمليات الحضرية)	2	—	898 862	—	898 862	0,0 %
دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم (مديرية العمليات الحضرية)	6	—	62 000 000	62 000 000	62 000 000	0,0 %
إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي (مديرية الاستصلاح الترابي)	2	—	643 625	—	643 625	0,0 %
إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي (مديرية الاستصلاح الترابي)	6	20 000 000	20 000 000	60 000 000	20 000 000	0,0 %
رواتب العمال (مديرية الاستصلاح الترابي)	1	—	2 904 979	—	2 833 176	-2,5 %
التغطية الخرائطية والجيوديزية (مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية)	6	1 500 000	1 500 000	1 500 000	1 500 000	0,0 %
التسيير الإداري (مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية)	2	—	463 125	—	463 125	0,0 %
التسيير الإداري (مديرية التنمية والتخطيط والتنظيم الحضري)	2	—	495 425	—	495 425	0,0 %
مجموع البرنامج		**51 500 000**	**118 906 016**	**153 500 000**	**118 834 213**	**-0,1 %**

يعبّر عمود التطور في كل الجداول عن تطور اعتمادات الدفع لسنة 2027 مقارنة بسنة 2026 (دفع 2027 / دفع 2026 – 1)؛ وتشير عبارة «جديد» إلى عملية لم تكن لها اعتمادات في 2026.

تبرير الاعتمادات جزءاً جزءاً

نفقات العمال

تبلغ نفقات العمال في 2,5-) أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2026 979 904 2 أوقية سنة 2027، مقابل 176 833 2 المائة). وتغطي رواتب أعوان هياكل البرنامج، ويعكس تطورها أثر الأقدمية والترقيات. ويستكمل القطاع التوزيع حسب الفئة وفرضيات المغادرات والالتحاقات

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
1. النفقات الإلزامية				
المجموع		—	—	
2. النفقات الحتمية				
	التسيير الإداري (مديرية العمليات الحضرية)	898 862	898 862	تجديد بنفس المبلغ.
	إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي (مديرية الاستصلاح الترابي)	643 625	643 625	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية)	463 125	463 125	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (مديرية التنمية والتخطيط والتنظيم الحضري)	495 425	495 425	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع		**2 501 037**	**2 501 037**	
3. النفقات الأخرى				
المجموع		—	—	
المجموع العام		**2 501 037**	**2 501 037**	

الإلزامية: أعباء مؤكدة بمبلغ معلوم ناتجة عن عمل قانوني؛ الحتمية: أعباء ضرورية لممارسة المهام الأساسية؛ الأخرى: ما عدا ذلك. تصنيف تقترحه المديرية العامة للميزانية، يؤكده القطاع.

نفقات الاستثمار

المشاريع	تعهد مفتوح 2026	دفع 2026	تعهد مطلوب 2027	تمويلات داخلية 2027	تمويلات خارجية 2027	طلب التسجيل 2027
تخطيط المدن وتقسيمها	30 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000	—	30 000 000
دراسات محور مدخل نواكشوط والحدائق العمومية في تيارت ودار النعيم	—	62 000 000	62 000 000	62 000 000	—	62 000 000
إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي	20 000 000	20 000 000	60 000 000	20 000 000	—	20 000 000
التغطية الخرائطية والجيوديزية	1 500 000	1 500 000	1 500 000	1 500 000	—	1 500 000
المجموع	**51 500 000**	**113 500 000**	**153 500 000**	**113 500 000**	**—**	**113 500 000**

تُستكمل الكلفة الإجمالية والمدة المتوقعة والجدول الزمني لاعتمادات التعهد والدفع لكل مشروع من بطاقات المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات العمومية؛ ويرد جدول زمني إرشادي في وثيقة الإطار متوسط المدى للنفقات.

البرنامج 082: المباني والتجهيزات العمومية

عرض البرنامج

مجال البرنامج

يشمل البرنامج إعداد ومتابعة وتنفيذ القوانين والنظم والسياسات والاستراتيجيات والمعايير في مجال المباني والتجهيزات العمومية، وتعزيز العرض الوطني: البنى التحتية السيادية والإدارية والدينية والثقافية والرياضية والتعليمية والصحية والقضائية، والمستشاريات والسفارات.

الهياكل الإدارية والهيئات المشغلة: مديرية تخطيط البناء وضبطه؛ مديرية المباني والتجهيزات العمومية؛ أصحاب المشاريع المفوَّضون (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع، وكالة التنمية الحضرية).

المسؤول عن البرنامج: يعيّنه القطاع (مدير المباني والتجهيزات العمومية).

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 01: الضبط

الضبط: تنظيم قطاع البناء وتأطيره وتطويره (القوانين والنظم والمعايير وسلسلة الأسعار وتأهيل مؤسسات ومكاتب البناء والأشغال العمومية وتصنيفها).

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التسيير الإداري	مديرية تخطيط البناء وضبطه

النشاط رقم 02: البناء وإعادة التأهيل

البناء وإعادة التأهيل: تنفيذ أشغال بناء المباني والتجهيزات العمومية وإعادة تأهيلها وتجديدها، مباشرة أو عبر الإشراف المفوَّض.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
البنى التحتية للمستشاريات والسفارات	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البنى التحتية للشباب والرياضة	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البنى التحتية السيادية	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
بناء وإعادة تأهيل المباني الإدارية	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البنى التحتية للتعليم العالي	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
روابط العمال	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
الدراسات والمتابعة	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البنى التحتية للعدالة	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البرنامج الاستعجالي 2 لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن الصحة	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البرنامج الاستعجالي 2 لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن التعليم	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية من أجل التنمية المحلية / مكوّن التعليم	مديرية المباني والتجهيزات العمومية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
البرنامج الاستعجالي لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن الصحة	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية من أجل التنمية المحلية / مكوّن الصحة	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
التسيير الإداري	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
البنى التحتية الإسلامية	مديرية المباني والتجهيزات العمومية
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — مكوّن التعليم	مديرية المباني والتجهيزات العمومية

التأطير الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يساهم البرنامج في رافعة «تعزيز البنى التحتية الداعمة للنمو» من المحور الأول للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. ويستحوذ على 78 في المائة من اعتمادات الباب، كلها تقريباً في الاستثمار. ويتمثل خطره الرئيسي في الجانب المالي: إذ تتجاوز اعتمادات التعهد المفتوحة في 2026 (مليار أوقية) بكثير اعتمادات الدفع 17,7) مليار أوقية) والمطلوبة في 2027 19,6 مليار تعهد مقابل 150 مليون دفع سنة 2027). ولا بد من 12,5) المبرمجة، خصوصاً في بناء وإعادة تأهيل المباني الإدارية .جدول زمني لاعتمادات التعهد والدفع حسب المشروع (انظروثيقة الإطار متوسط المدى للنفقات)

الرهانات

– الرهان 1: ضمان مطابقة المباني للمتطلبات التنظيمية والمعايير.

– الرهان 2: زيادة عرض المباني والتجهيزات العمومية لتيسير النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم1: زيادة العرض الوطني من المباني والتجهيزات العمومية

نوع غاية النتائج المستهدفة: ☒ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتيجة السنوية: في سنة 2027، مواصلة استكمال البنى التحتية للبرامج التي أطلقتها الحكومة: الصحة (البرنامج الاستعجالي لنواكشوط، النقاط والمراكز الصحية، مستشفيات تجكجة وألاك والعيون، المركز الاستشفائي الوطني)، والتعليم (البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية، نواذيبو، المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروصو، مدرسة الدراسات العليا للتجارة)، والرياضة، والإدارة، ودور العبادة، والمستشاريات.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة إنجاز التقدم المادي المبرمج (المنجز/المبرمج)	%	60	70	75	90	95

العنوان	الوحدة	2025 الإنجاز	2026 التوقع في مشروع الأداء	2026 التوقع المحيَّن	2027 القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة متعددة السنوات (2029)
نسبة الورشات التي بلغت هدف التقدم السنوي	%	50	70	70	90	95

مصدر المعطيات: تقارير المتابعة والتقييم لمديرية المباني والتجهيزات العمومية وأصحاب المشاريع المفوَّضين، انطلاقاً من البرنامج السنوي للورشات المصادق عليه في بداية السنة.

التوضيحات المنهجية:

– المؤشر 1: متوسط التقدم المادي المنجز مقسوماً على متوسط التقدم المبرمج للسنة، مرجحاً بكلفة الورشات.

– المؤشر 2: عدد الورشات التي بلغت هدفها السنوي أو تجاوزته مقسوماً على عدد الورشات المبرمجة. وتصبح أهداف الورشات الواردة في المشروع الأولي لوحة قيادة لمسؤول البرنامج.

غ.م: غير متوفر، يستكمله القطاع. (*) قيمة اقترحتها المديرية العامة للميزانية، يؤكدها المسؤول عن البرنامج.

عرض الوسائل المطلوبة

عرض الاعتمادات حسب الإجراء والجزء

البيان	اعتمادات التعهد المفتوحة 2026	اعتمادات التعهد المطلوبة 2027	اعتمادات الدفع ق.م.م 2026	اعتمادات الدفع المطلوبة 2027	تطور اعتمادات الدفع
الإجراء رقم 01: الضبط	**—**	**—**	**337 250**	**337 250**	**0,0 %**
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	337 250	337 250	0,0 %
الإجراء رقم 02: البناء وإعادة التأهيل	**19 594 880 000**	**17 730 000 000**	**5 796 427 534**	**4 875 817 167**	**-15,9 %**
الجزء 1. نفقات العمال	—	—	3 021 053	2 831 864	-6,3 %
الجزء 2. نفقات اقتناء السلع والخدمات	—	—	2 985 303	2 985 303	0,0 %
الجزء 6. نفقات الاستثمار	19 594 880 000	17 730 000 000	5 790 421 178	4 870 000 000	-15,9 %
مجموع البرنامج	**19 594 880 000**	**17 730 000 000**	**5 796 764 784**	**4 876 154 417**	**-15,9 %**

تفصيل الاعتمادات حسب العملية

العملية (الهيكل)	الجزء	تعهد 2026	دفع 2026	تعهد 2027	دفع 2027	تطور الدفع
التسيير الإداري (مديرية تخطيط البناء وضبطه)	2	—	337 250	—	337 250	0,0 %
البنى التحتية للمستشاريات والسفارات (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	70 000 000	21 000 000	121 000 000	21 000 000	0,0 %
البنى التحتية للشباب والرياضة (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	400 000 000	200 000 000	200 000 000	200 000 000	0,0 %
البنى التحتية السيادية (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	85 000 000	55 000 000	55 000 000	55 000 000	0,0 %
بناء وإعادة تأهيل المباني الإدارية (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	9 800 000 000	240 000 000	12 500 000 000	150 000 000	-37,5 %
البنى التحتية للتعليم العالي (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	300 000 000	230 000 000	200 000 000	200 000 000	-13,0 %
رو اتب العمال (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	1	—	3 021 053	—	2 831 864	-6,3 %

العملية (الهيكل)	الجزء	تعهد 2026	دفع 2026	تعهد 2027	دفع 2027	تطور الدفع
الدراسات والمتابعة (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	60 000 000	30 000 000	90 000 000	30 000 000	0,0 %
البنى التحتية للتعليم الأساسي والثانوي (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	—	70 000 000	—	—	-100,0 %
البنى التحتية للعدالة (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	50 000 000	11 141 178	50 000 000	50 000 000	348,8 %
البرنامج الاستعجالي 2 لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن الصحة (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	500 000 000	470 000 000	900 000 000	900 000 000	91,5 %
البرنامج الاستعجالي 2 لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن التعليم (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	400 000 000	122 000 000	200 000 000	200 000 000	63,9 %
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية من أجل التنمية المحلية / مكوّن التعليم (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	3 456 000 000	1 828 000 000	1 100 000 000	1 100 000 000	-39,8 %
البرنامج الاستعجالي لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن الصحة (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	589 680 000	319 680 000	150 000 000	150 000 000	-53,1 %
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية من أجل التنمية المحلية / مكوّن الصحة (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	3 859 200 000	2 129 600 000	1 500 000 000	1 500 000 000	-29,6 %
التسيير الإداري (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	2	—	2 985 303	—	2 985 303	0,0 %
البنى التحتية الإسلامية (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	25 000 000	64 000 000	64 000 000	64 000 000	0,0 %
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — مكوّن التعليم (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	6	—	—	600 000 000	250 000 000	جديد
مجموع البرنامج		**19 594 880 000**	**5 796 764 784**	**17 730 000 000**	**4 876 154 417**	**-15,9 %**

يعبّر عمود التطور في كل الجداول عن تطور اعتمادات الدفع لسنة 2027 مقارنة بسنة 2026 (دفع 2027 / دفع 2026 – 1)؛ وتشير عبارة «جديد» إلى عملية لم تكن لها اعتمادات في 2026.

تبرير الاعتمادات جزءاً جزءاً

نفقات العمال

تبلغ نفقات العمال في 6,3-) أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2026 053 021 3 أوقية سنة 2027، مقابل 864 831 2 المائة). وتغطي رو اتب أعوان هياكل البرنامج، ويعكس تطورها أثر الأقدمية والترقيات. ويستكمل القطاع التوزيع حسب الفئة وفرضيات المغادرات والالتحاقات.

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026	م.ق.م 2027	التبريرات لسنة 2027
1. النفقات الإلزامية				
المجموع		—	—	
2. النفقات الحتمية				
	التسيير الإداري (مديرية تخطيط البناء وضبطه)	337 250	337 250	تجديد بنفس المبلغ.
	التسيير الإداري (مديرية المباني والتجهيزات العمومية)	2 985 303	2 985 303	تجديد بنفس المبلغ.
المجموع		**3 322 553**	**3 322 553**	
3. النفقات الأخرى				
المجموع		—	—	
المجموع العام		**3 322 553**	**3 322 553**	

الإلزامية: أعباء مؤكدة بمبلغ معلوم ناتجة عن عمل قانوني؛ الحتمية: أعباء ضرورية لممارسة المهام الأساسية؛ الأخرى: ما عدا ذلك. تصنيف تقترحه المديرية العامة للميزانية، يؤكده القطاع.

نفقات الاستثمار

المشاريع	تعهد مفتوح 2026	دفع 2026	تعهد مطلوب 2027	تمويلات داخلية 2027	تمويلات خارجية 2027	طلب التسجيل 2027
البنى التحتية للمستشاريات والسفارات	70 000 000	21 000 000	121 000 000	21 000 000	—	21 000 000
البنى التحتية للشباب والرياضة	400 000 000	200 000 000	200 000 000	200 000 000	—	200 000 000
البنى التحتية السيادية	85 000 000	55 000 000	55 000 000	55 000 000	—	55 000 000
بناء وإعادة تأهيل المباني الإدارية	9 800 000 000	240 000 000	12 500 000 000	150 000 000	—	150 000 000
البنى التحتية للتعليم العالي	300 000 000	230 000 000	200 000 000	200 000 000	—	200 000 000
الدراسات والمتابعة	60 000 000	30 000 000	90 000 000	30 000 000	—	30 000 000
البنى التحتية للتعليم الأساسي والثانوي	—	70 000 000	—	—	—	—
البنى التحتية للعدالة	50 000 000	11 141 178	50 000 000	50 000 000	—	50 000 000
البرنامج الاستعجالي 2 لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن الصحة	500 000 000	470 000 000	900 000 000	900 000 000	—	900 000 000
البرنامج الاستعجالي 2 لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن التعليم	400 000 000	122 000 000	200 000 000	200 000 000	—	200 000 000
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية من أجل التنمية المحلية / مكوّن التعليم	3 456 000 000	1 828 000 000	1 100 000 000	1 100 000 000	—	1 100 000 000

المشاريع	تعهد مفتوح 2026	دفع 2026	تعهد مطلوب 2027	تمويلات داخلية 2027	تمويلات خارجية 2027	طلب التسجيل 2027
البرنامج الاستعجالي لعصرنة مدينة نواكشوط / مكوّن الصحة	589 680 000	319 680 000	150 000 000	150 000 000	—	150 000 000
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية من أجل التنمية المحلية / مكوّن الصحة	3 859 200 000	2 129 600 000	1 500 000 000	1 500 000 000	—	1 500 000 000
البنى التحتية الإسلامية	25 000 000	64 000 000	64 000 000	64 000 000	—	64 000 000
برنامج تنمية مدينة نواذيبو — مكوّن التعليم	—	—	600 000 000	250 000 000	—	250 000 000
المجموع	**19 594 880 000**	**5 790 421 178**	**17 730 000 000**	**4 870 000 000**	**—**	**4 870 000 000**

تُستكمل الكلفة الإجمالية والمدة المتوقعة والجدول الزمني لاعتمادات التعهد والدفع لكل مشروع من بطاقات المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات العمومية؛ ويرد جدول زمني إرشادي في وثيقة الإطار متوسط المدى للنفقات. ويتعين حصر اعتمادات التعهد المطلوبة لبناء وإعادة تأهيل المباني الإدارية (.مليار أوقية مقابل 150 مليون دفع) في الشريحة القابلة فعلاً للتعهد سنة 2027 12,5



وزارة المياه والصرف الصحي

76

المشروع السنوي للأداء

تمهيد

إن تقديم ميزانية وزارة المياه والصرف الصحي وفق الميزانية القائمة على الأداء لا يقتصر على كونه توزيعا للإعتمادات حسب وجهتها، بل يجسد توجه القطاع في إطار السياسة العامة للحكومة الرامي إلى جعل النفاذ المستدام إلى الماء وخدمات الصرف الصحي ركيزة للصمود والصحة العمومية والإنصاف.

ويتوزع هذا التقديم، طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 2018-039، بين مستويين: الباب باعتباره وحدة التصويت التي تُقر على أساسها الإعتمادات طبقا للمادة 49، والبرنامج باعتباره وحدة التخصص والأداء طبقا للمادة 25. وعموما ينقسم كل برنامج إلى إجراءات تجسد محاور السياسة القطاعية، وإلى أنشطة تفصل الإعتمادات إلى أدق مستوياتها.

وبشكل عام، تُصاغ المشاريع السنوية للأداء الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة باباً بباب (وزارة بوزارة)، على نحو يأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

- طلبات الإعتمادات والوظائف المبررة للسنة القادمة.
- الارتباط الوثيق بين هذه الطلبات والتزامات الأداء.

وبمجرد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية هي الوثائق المرجعية للعمل العام خلال السنة في مجال البرنامج، سواء من حيث الوسائل المتاحة أو النتائج المراد تحقيقها.

ويفصل تقديم كل باب على النحو التالي:

- العرض الاستراتيجي للباب.
- ملخص مقترحات تخصيص الإعتمادات حسب البرنامج والإجراء، وحسب البرنامج والباب، مع التمييز بين إعتمادات الالتزام وإعتمادات الدفع.

ثم يتم تفصيل كل برنامج مكون للباب مع:

- عرض البرنامج وعرض إطاره الاستراتيجي وموارده (الإعتمادات والوظائف) وتبرير الإعتمادات جزءاً بجزء.

الباب: وزارة المياه والصرف الصحي

العرض الاستراتيجي لوزارة المياه والصرف الصحي

النطاق

تتولى وزارة المياه والصرف الصحي إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين النفاذ إلى الماء وخدمات الصرف الصحي كما وكيفا. وللإضطلاع بهذه المهام، تنتظم الوزارة إداريا على المستوى المركزي بالإضافة إلى الديوان والأمانة العامة والمفتشية الداخلية في سبع مديريات مركزية هي مديرية المياه ومديرية الهيدرولوجيا والسدود ومديرية الصرف الصحي ومديرية التخطيط والتعاون ومديرية الرقابة والمتابعة ومديرية مراقبة جودة المياه ومديرية الشؤون الإدارية والمالية.

وتمثل الوزارة على المستوى الجهوي بإدارات جهوية على عموم التراب الوطني، وتمارس الوصاية الفنية على خمس مؤسسات عمومية هي المركز الوطني للموارد المائية والشركة الوطنية للماء والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي والمكتب الوطني للصرف الصحي، والشركة الوطنية للحفر والآبار علاوة على محفظة من المشاريع الهيكلية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- مشروع توسعة شبكة تزويد مدينة انواكشوط بمياه الشرب إنطلاقا من آفطوط الساحلي (المرحلة الثانية).
- مشروع تزويد مدينة كيفه بمياه الشرب انطلاقاً من نهر السنغال.
- مشروع تعزيز نظام تزويد مدينة نواذيبو بمياه الشرب انطلاقاً من بولنوار.
- تأمين وتعزيز تزويد نواكشوط بمياه الشرب انطلاقاً من بحيرة إديني.
- مشروع أظهر - المرحلة الثانية (تزويد لعيون وجكني).
- مشروع تعزيز الصمود الريفي في موريتانيا من خلال تسيير وتطوير الموارد المائية الإنتاجية للأغراض المنزلية والبيئية.

يعد شريكا مهما للقطاع كلا من الوزارات المكلفة بالبيئة، والزراعة، والتنمية الحيوانية، والصحة، والداخلية والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء(تآزر) والمنظمات غير الحكومية، ومكاتب الدراسات والمقاولات التي تتدخل في إنجاز منشآت الماء والصرف الصحي.

ويستفيد القطاع من دعم العديد من شركاء التنمية وعلى وجه الخصوص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و صندوق التنمية الأفريقي و البنك الأفريقي للتنمية و البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية و الصندوق السعودي للتنمية والبنك الدولي و الوكالة الفرنسية للتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية.

النصوص المرجعية الرئيسية

- القانون رقم 2005-30 الصادر بتاريخ 2 فبراير 2005 المتضمن مدونة الماء
- استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة (2016 - 2030)
- الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030
- أهداف التنمية المستدامة في مجال المياه والصرف الصحي التي يتبناها المجتمع الدولي.

الإصلاحات الرئيسية

يجري العمل على:

- مراجعة مدونة الماء
- تحيين الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي 2030 والتحضير لإعداد إستراتيجية جديدة في أفق 2063،
- وضع نظام تفويض الخدمة العمومية للماء،
- إعداد مدونة للصرف الصحي.

العناصر الرئيسية للسياق والتحليل الاستراتيجي

النفاذ إلى مياه الشرب

تبلغ نسبة التغطية بمياه الشرب، والتي تمثل نسبة سكان التجمعات المحلية الذين يحصلون على المياه عبر الحنفيات العمومية أو التوصيلات المنزلية الخاصة إلى إجمالي السكان، حوالي 73.5% على المستوى الوطني (المصدر: دراسة الاستدامة - اليونيسف ووزارة المياه والصرف الصحي).

باستثناء نواكشوط وروصو وكرمسين وبوكي وسيلبابي وامبود وباركيول ومونكل ولكصيبه بالإضافة إلى نحو خمسة عشر قرية تقع على النهر تتزود من المياه السطحية، فإن الغالبية العظمى من التجمعات المحلية في البلاد تعتمد على المياه الجوفية. وتستخدم تقنية تحلية المياه لتزويد التجمعات الساحلية وتشكل دعماً لإنتاج المياه في نواذيبو وازويرات وبير أم كرين.

بشكل عام، تحسن النفاذ إلى مياه الشرب بشكل ملحوظ بفضل استكمال مشاريع هيكلية بالغة الأهمية مثل:

- المرحلة الثانية من مشروع أظهر التي سمحت بتزويد مدن لعيون وجكني وولاته بالماء الصالح للشرب انطلاقا من بحيرة أظهر، إضافة إلى عشرات القرى والتجمعات،
- المرحلة الثانية من مشروع آفطوط الشرقي التي أمنت المياه لأكثر من 400 قرية في ثلاث ولايات (كوركول ولبراكنه ولعصابة)، مع مضاعفة الإنتاج من 5000 إلى 15000 م^3 يوميا،
- مشروع تعزيز إنتاج مدينة انواذيبو انطلاقا من بولنوار بـ 9.000 م^3 يوميا مع توسعة شبكة التوزيع، وبناء محطة تحلية في بطاقة 5.000 م^3 يوميا.

- إنجاز 33 سدا وحاجزا مائيا في 10 ولايات (الحوضين وكوركول ولبراكنه ولعصابة وكيديماغا وتكانت وآدرار وإنشيري وتيرس زمورا).
- منشأة إزالة الطمي في آفطوط الساحلي: الأولى من نوعها، أنجزت في 7 أشهر لحماية المنشآت من التغيرات المناخية الموسمية.
- تعزيز إنتاج نواكشوط من حقل إديني بـ +60.000 م^3 يوميا.

ويجري العمل على استكمال العديد من المشاريع الهيكلية وترقب قرب انطلاق مشاريع أخرى.

النفاذ إلى الصرف الصحي

يجري حالياً تنفيذ الصرف الصحي الجماعي على مستوى القطب (أ) بنواكشوط الذي يضم مقاطعات تفرغ زينه ولكصر والسبخة وأجزاء من الميناء وتيارت. كما تمت إعادة تأهيل وتعزيز أنظمة تصريف مياه الأمطار في نواكشوط وأكجوجت وروصو وكيهيدي. وتجري الأعمال لإنجاز أنظمة جديدة للصرف الصحي المطري في أطار وسيلبابي.

وقد اكتملت الدراسات الفنية لإنجاز أنظمة الصرف الصحي الجماعي في خمس مدن: النعمة ولعيون وكيفه وكيهيدي وروصو، ويجري العمل على إستكمال دراسات الأثر البيئي والاجتماعي المتعلقة بها.

ومن المقرر إنشاء محطة لتسيير حمأة الصرف الصحي في أطار في مشروع النفاذ إلى المياه والصرف الصحي في الحوضين وآدرار وتكانت الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية .وقد تم تحديد الموقع الذي ستقام عليه. ومن المتوقع أن تنتهي أشغالها قبل نهاية عام 2026.

وفي مجال الصرف الصحي المستقل، تبلغ نسبة تجهيز الأسر بالمراحيض المحسنة حوالي 50%، ونسبة الصرف الصحي المستقل العمومي 72% في المراكز الصحية و54% في المدارس.

كما تم بناء ما يقرب من 700 مرحاض في المؤسسات التعليمية والمراكز الصحية على مستوى ولايات الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابه وكوركول ولبراكنه واترارزه، كيديماغا ونواكشوط ونواذيبو.

وهذا علاوة على تعزيز القدرة التشغيلية للمكتب الوطني للصرف الصحي من خلال اقتناء معدات مناسبة (شاحنات شفط، مضخات بمحركات، إلخ) لتمكينه من التدخل بفعالية أكبر خلال فترة الخريف في الولايات التي تشهد فيضانات.

الأهداف الأكثر تمثيلاً

تهدف إلى تأمين النفاذ المستدام للسكان إلى خدمات الماء والصرف الصحي من خلال إنجاز منشآت صامدة ووضع نظام ملائم لتسيير البنية التحتية وتجديدها.

الهدف رقم 1: تحسين النفاذ إلى خدمات الماء في أفق 2029

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

يرتبط بهذا الهدف المؤشر التالي:

العنوان	الوحدة	2025 إنجاز	2026 توقعات	2027 توقعات	2028 توقعات	2029 الهدف
نسبة النفاذ إلى الماء	%	73.5%	76.5%	79.5%	82.5%	85.5%

مصدر البيانات: إدارة المياه

الهدف رقم 2: تحسين النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي في أفق 2029

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

يرتبط بهذا الهدف المؤشر التالي:

العنوان	الوحدة	2026 توقعات	2027 توقعات	2028 توقعات	الهدف 2029
نسبة النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي	%	61	66	75	85

مصدر البيانات - MHA/DA :المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 7) لعام 2026 المنجز من طرف ANSADEواليونيسف.

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء				
رقم وإسم البرنامج والإجراء	اعتمادات الالتزام(أقرت في قانون المالية الأصلي لعام2026)	اعتمادات الالتزام (المطلوبة لعام2027)	اعتمادات الدفع (المصوت عليها في قانون المالية الأصلي لعام2026)	اعتمادات الدفع (المطلوبة لعام2027)
رقم76087 :برنامج الدعم	**33,500,000**	**182,433,962**	**133,000,941**	**130,493,032**
1 .القيادة والتنسيق الإداري	0	0	99,562,482	98,280,440
2 . إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتنسيق التعاون و المتابعة و التقييم	18,400,000	182,433,962	11,765,001	25,178,650
3 .التدقيق والمتابعة والرقابة	15,100,000	0	21,673,458	7,033,942
رقم76088 :برنامج تحسين الولوج إلى الماء	**39,706,745,016**	**34,237,252,577**	**5,038,642,622**	**5,987,505,067**
1 .استكشاف ومتابعة وحماية والاستغلال الامثل للموارد المائية	137,000,000	209,564,490	137,705,004	100,850,754
2 . إنجاز وتعزيز وتأمين منشات إنتاج ونقل وتوزيع المياه الصالحة للشرب	31,310,838,269	25,853,426,608	4,356,395,950	5,274,517,097
3 .تعبئة المياه السطحية	8,258,906,747	8,174,261,479	544,541,668	612,137,216
رقم76089 :برنامج تحسين الولوج إلى الصرف الصحي	**6,296,616,579**	**5,301,479,288**	**1,139,791,454**	**1,393,822,875**
1 .الصرف الصحي في الوسط الريفي	4,661,416,579	68,300,000	663,791,579	30,841,374
2 .الصرف الصحي في الوسط الحضري	1,635,200,000	5,233,179,288	475,999,875	1,362,981,501
إجمالي الباب	**46,036,861,595**	**39,721,116,5827**	**6,311,435,017**	**7,511,820,974**

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء				
رقم وإسم البرنامج والجزء	اعتمادات الالتزام (المفتوحة في قانون	اعتمادات الالتزام (المطلوبة لعام2027)	اعتمادات الدفع (المصوت عليها في	اعتمادات الدفع (المطلوبة لعام2027)
رقم 76087 :برنامج الدعم	**33,500,000**	**182,433,962**	**133,000,941**	**130,493,032**
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات			64,035,605	63,029,831
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات			42,749,256	45,029,236
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية			1,916,080	0
الجزء6 :نفقات الاستثمار	33,500,000	182,433,962	24,300,000	22,433,965
رقم 76088 برنامج تحسين الولوج إلى الماء	**39,706,745,016**	**34,237,252,577**	**5,038,642,622**	**5,987,505,067**
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات			57,262,904	57,553,045
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات			21,102,263	22,580,521
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية			40,365,472	44,459,754
الجزء6 :نفقات الاستثمار	39,706,745,016	34,237,252,577	4,919,911,983	5,562,911,747
الجزء7 :نفقات أخرى				300,000,000
رقم 76089 : برنامج تحسين الولوج إلى الصرف الصحي	**6,296,616,579**	**5,301,479,288**	**1,139,791,454**	**1,393,822,875**
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات			3,615,500	3,615,500
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات			4,275,000	4,574,472
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية			39,484,375	44,053,615
الجزء6 :نفقات الاستثمار	6,296,616,579	5,301,479,288	1,092,416,579	1,341,579,288
إجمالي الباب	**46,036,861,595**	**39,721,165,827**	**6,311,435,017**	**7,511,820,974**
منها:				
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات	0	0	124,914,009	124,198,376
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	68,126,519	72,184,229
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	81,765,927	88,513,369
الجزء6 :نفقات الاستثمار	46,036,861,595	39,721,165,827	6,036,628,562	6,926,925,000
الجزء7 :نفقات أخرى	0	0	0	300,000,000

برنامج الدعم

عرض البرنامج

النطاق

يضم برنامج الدعم لوزارة المياه والصرف الصحي الوظائف الأفقية المتمثلة في القيادة والتنسيق الإداري والتخطيط والتعاون، وكذا التدقيق والمتابعة والمراقبة اللازمة لسير عمل الوزارة وتنفيذ سياساتها. وهو يمركز الوسائل التي لا يمكن ربطها مباشرة ببرنامج سياسة عمومية معينة ولكنها تشترط تنفيذه.

لا تندرج نفقات التسيير والاستثمار الخاصة بالبرامج التشغيلية ضمن برنامج الدعم، حيث تظل تابعة لتلك البرامج. وينسق البرنامج بانسجام مع كافة البرامج التشغيلية للوزارة التي يوفر لها الإطار الإستراتيجي والبيانات والدعم الإداري والمالي ووظائف الرقابة. يُنسق البرنامج مباشرة علاوة على الديوان والأمانة العامة عمل مديريات الشؤون الإدارية والمالية والتخطيط والإحصاء والتعاون والمفتشية الداخلية والرقابة والمتابعة ورقابة جودة المياه.

يتولى الأمين العام للوزارة مسؤولية البرنامج.

إجراءات وأنشطة البرنامج

يتمفصل برنامج الدعم حول ثلاثة إجراءات، تنسجم مع المحاور الثلاثة الكبرى للوظائف التي تؤمنها الوزارة: القيادة والتنسيق الإداري وإعداد الاستراتيجيات القطاعية وتنسيق التعاون والمتابعة والتقييم والتدقيق والمتابعة والرقابة.

الإجراء رقم 1 "القيادة والتنسيق الإداري "يضم وظائف التنسيق والتسيير الإداري والمالي. ويتبع لهذا الإجراء كل من الديوان والأمانة العامة ومديرية الشؤون الإدارية والمالية.

- **الإجراء رقم 2 "إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتنسيق التعاون والمتابعة والتقييم** " يعنى بالتخطيط الاستراتيجي والتعاون ونظام المعلومات. وتقوم عليه مديرية التخطيط والإحصاء والتعاون.
- **الإجراء رقم 3 "التدقيق والمتابعة والرقابة** "يجمع وظائف الرقابة الداخلية والتفتيش ومتابعة التنفيذ ورقابة جودة المياه. وتنفذه المفتشية الداخلية ومديرية الرقابة والمتابعة، ومديرية رقابة جودة المياه.

وفيما يلي الأنشطة المكونة لكل إجراء:

الإجراء رقم 1: القيادة والتنسيق الإداري

الهياكل الادارية	الأنشطة
الديوان	تسيير الديوان
	تسيير خلية تحلية المياه
	تسيير المديريات الجهوية
	تسيير لجنة إبرام الصفقات العمومية لوزارة المياه والصرف الصحي
مديرية الشؤون الإدارية والمالية	تسيير مديرية الشؤون الإدارية والمالية
	تقييم القدرات وتنفيذ خطة تطوير الموارد البشرية

الإجراء رقم 2: إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتنسيق التعاون والمتابعة والتقييم

الهياكل الادارية	الأنشطة
مديرية التخطيط والتعاون	إعداد الاستراتيجية الوطنية للماء والصرف الصحي في أفق 2063
	وضع نظام وطني للمعلومات

الإجراء رقم 3: التدقيق والمتابعة والرقابة

الهياكل الادارية	الأنشطة
المفتشية الداخلية	تسيير المفتشية الداخلية
مديرية الرقابة والمتابعة	تسيير مديرية المراقبة والمتابعة
مديرية رقابة جودة المياه	تسيير مديرية مراقبة جودة المياه

الإطار الإستراتيجي

العرض الإستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

يتضمن برنامج الدعم وظائف القيادة، والتنسيق الإداري، والتخطيط الاستراتيجي، وإنتاج المعلومات، فضلاً عن التدقيق والمتابعة والرقابة، بالإضافة إلى التحليل الاستراتيجي الذي يُعنى برصد وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية لاستشراف المتغيرات وتوجيه إعداد مشروع الأداء السنوي بكفاءة، مع صياغة البدائل والتوجهات القائمة على معطيات دقيقة لدعم اتخاذ القرار وربط السياسات العمومية بالأهداف القطاعية.

- **نقاط القوة:**
  - نطاق مؤسسي متكامل: انسجام عضوي مباشر للتفتيش والرقابة والتخطيط والمالية.
  - القدرة على التأطير: وضوح سلسلة التخطيط مما يسمح بصياغة جيدة للمشاريع القطاعية.
  - ثقافة الرقابة الداخلية: وجود المفتشية الداخلية إلى جانب مديرية الرقابة والمتابعة.
- **نقاط الضعف:**
  - تنفيذ غير متوازن للاعتمادات: خطر حدوث تأخيرات متكررة في سلسلة تنفيذ النفقات وإبرام الصفقات المعقدة.
  - ضعف المتابعة والتقييم: نقص الأدوات الرقمية المندمجة التي تربط البيانات بمؤشرات إنجاز البنى التحتية.
  - موارد بشرية محدودة: عجز في الكفاءات المتخصصة في تدقيق الأداء وتسيير قواعد البيانات.

الرهانات

- **القيادة القائمة على البيانات** :إنتاج إحصاءات قطاعية موثوقة لتعديل السياسات الوطنية للمياه والصرف الصحي في الوقت المناسب.
- **تأمين واستدامة التمويل** :تحسين البرمجة الميزانوية في مواجهة التحديات المناخية وتعبئة الشركاء الفنيين والماليين.
- **الشفافية والمساءلة** :ضمان مطابقة وانتظام الصفقات العمومية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تحسين فعالية تسيير الموارد المالية والمادية والبشرية للوزارة

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

- كفاءة الإدارة

المؤشرات:

يرتبط بالهدف مؤشر واحد على الأقل يمثل النتيجة المراد تحقيقها:

العنوان	الوحدة	2024 إنجاز	2025 إنجاز	2026 توقعات	2027 الهدف	2028 الهدف	2029 الهدف
نسبة تنفيذ الميزانية(التمويل الداخلي)	%	96.69	92.84	95	96	97	98
نسبة تنفيذ الميزانية(التمويل الخارجي)	%	62.44	64.36	72.25	73.5	74.6	76
متوسط أجل معالجة ملف إبرام الصفقات العمومية(تمويل داخلي /تمويل خارجي)	يوم			240/ 124	220/ 118	200/ 110	180/ 100

مصدر البيانات: مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مديرية التخطيط والتعاون، لجنة إبرام الصفقات العمومية.

الهدف رقم 2: تعزيز جودة التخطيط الاستراتيجي وانسجام برامج الاستثمار القطاعية

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

- كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2026 توقعات	2027 الهدف	2028 الهدف	الهدف 2029
مواءمة المشاريع المسجلة في الميزانية مع الأستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي	نعم/لا	نعم	نعم	نعم	نعم
نسبة التقدم في إنجاز النظام الوطني لمعلومات المياه والصرف الصحي	%	15	45	80	100

مصدر البيانات: مديرية التخطيط والإحصاء والتعاون.(DPSC)

الهدف رقم 3: ضمان الشفافية الميزانوية وتأمين الفعالية الفنية لمشاريع البنية التحتية

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

- كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2024 إنجاز	2025 إنجاز	2026 توقعات	2027 الهدف	هدف 2029
متابعة تنفيذ توصيات تقارير هيئات الرقابة	نعم/لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

مصدر البيانات: التفتيش الداخلي.

عرض الوسائل المطلوبة
مقترحات الميزانية
عرض الإعتمادات حسب الإجراء وحسب الجزء

الإجراءات والأجزاء	اعتمادات الالتزام (المفتوحة في قانون	اعتمادات الالتزام (المطلوبة لعام2027)	اعتمادات الدفع (المصوت عليها في	اعتمادات الدفع (المطلوبة لعام2027)
رقم1 :القيادة والتنسيق الإداري	**0**	**0**	**99,562,482**	**98,280,440**
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات			64,035,605	63,029,831
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات			33,610,797	35,250,0609
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية			1,916,080	0
رقم2 :إعداد الاستراتيجيات القطاعية، تنسيق التعاون والمتابعة والتقييم	**18,400,000**	**182,433,962**	**11,765,001**	**25,178,650**
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات			2,565,001	2,744,685
الجزء6 :نفقات الاستثمار	18,400,000	182,433,962	9,200,000	22,433,965
رقم3 :التدقيق والمتابعة والرقابة	**15,100,000**	**0**	**21,673,458**	**7,033,942**
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات			6,573,458	7,033,942
الجزء6 :نفقات الاستثمار	15,100,000		15,100,000	0
إجمالي البرنامج	**33,500,000**	**182,433,962**	**133,000,941**	**130,493,032**
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات	0	0	64,035,605	63,029,831
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	42,749,256	45,029,236
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	1,916,080	0
الجزء6 :نفقات الاستثمار	33,500,000	182,433,962	24,300,000	22,433,965

نفقات اقتناء السلع والخدمات

النوع	المبلغ 2026	المبلغ 2027
نفقات السلع والخدمات	42 749 256	45 029 236

نفقات الاستثمار

مشاريع الاستثمار:

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات2026 والسنوات السابقة(بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المتوقعة لعام2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لعام2027 (2)	طلب التسجيل في قانون مالية 2027 (1+2)
تحيين الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في أفق2063	2027 –2032	35,250,000	0	10,575,000	0	10,575,000
وضع نظام وطني لمعلومات الماء والصرف الصحي	2027 –2029	26,358,962	1,595,745.6	11,858,965	0	11,858,965
الإجمالي العام		**61,608,962**	**1,595,745.6**	**22,433,965**	**0**	**22,433,965**

برنامج تحسين النفاذ إلى الماء

عرض البرنامج

النطاق

يضم برنامج تحسين النفاذ إلى الماء ثلاثة إجراءات:

- استكشاف ومتابعة وحماية الموارد المائية.
- إنجاز وتعزيز وتأمين منشآت إنتاج ونقل وتوزيع مياه الشرب.
- تعبئة المياه السطحية.

ويحظى هذا البرنامج بدعم من برنامج الدعم، من خلال إجراءات لا غنى عنها كتسيير الموارد البشرية والاتصال واللوجستيك.

يتبع لبرنامج تحسين النفاذ إلى الماء مديريات المياه والهيدرولوجيا والسدود، بالإضافة إلى مؤسسات المركز الوطني للموارد المائية والشركة الوطنية للماء والشركة الوطنية للحفر والآبار والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي، وتتبع له المشاريع التالية:

- مشروع توسعة شبكة تزويد مدينة انواكشوط بمياه الشرب إنطلاقا من آفطوط الساحلي (المرحلة الثانية).
- مشروع تزويد مدينة كيفه بمياه الشرب انطلاقاً من نهر السنغال.
- مشروع تعزيز نظام تزويد مدينة نواذيبو بمياه الشرب انطلاقاً من بولنوار.
- تأمين وتعزيز تزويد مدينة نواكشوط بمياه الشرب انطلاقاً من بحيرة إديني.
- مشروع أظهر - المرحلة الثانية (تزويد العيون وجكني).
- مشروع النفاذ إلى المياه والصرف الصحي في الحوضين، آدرار وتكانت.
- المشروع المندمج لتعبئة مياه السطح.
- المشروع المندمج لتثمين الموارد المائية في الحوضين.
- مشروع تعزيز الصمود الريفي في موريتانيا من خلال تسيير وتطوير الموارد المائية الإنتاجية للأغراض المنزلية والبيئية.

يتولى مدير المياه مسؤولية البرنامج.

عرض الإجراءات وأنشطتها

الإجراء رقم 1: استكشاف، متابعة، حماية والاستغلال الأمثل للموارد المائية

الهياكل الادارية	الأنشطة
المركز الوطني للموارد المائية	**إنجاز الدراسات الهيدرولوجية الجيوفيزيائية ومراقبة الأشغال**
	تسيير الموارد المائية
	تعزيز قدرات المركز الوطني للموارد المائية

الإجراء رقم 2: إنجاز، تعزيز وتأمين منشآت إنتاج ونقل وتوزيع مياه الشرب

الهياكل الادارية	الأنشطة
الديوان	مشروع توسعة شبكة تزويد مدينة انواكشوط بمياه الشرب إنطلاقا من آفطوط الساحلي (المرحلة الثانية)
المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي	إعادة تأهيل وتعزيز ورفع مستوى شبكة منشآت المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي
الديوان	مشروع تزويد مدينة كيفه بمياه الشرب انطلاقاً من نهر السنغال
الديوان	مشروع تعزيز نظام تزويد مدينة نواذيبو بمياه الشرب انطلاقاً من بولنوار
الديوان	تعزيز قدرات التخزين والضخ ونقل المياه لمدينة نواكشوط
المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي	تهجين أنظمة الضخ
مديرية المياه	إنشاء وتجهيز نقاط المياه
الديوان	تأمين وتعزيز تزويد نواكشوط بمياه الشرب انطلاقاً من بحيرة إديني
مديرية المياه	إنجاز وتعزيز شبكات مياه الشرب
المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي	بناء وإعادة تأهيل مقرات المكتب الوطني لخدمات الماء كيفه، سيلبابي وروصو
مشروع الظهر/الديوان	مشروع أظهر المرحلة الثانية (تزويد العيون وجكني)
مديرية المياه	مشروع النفاذ إلى المياه والصرف الصحي في الحوضين وآدرار وتكانت
مديرية المياه	البرنامج الوطني للنفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية
الديوان	قطب التوزيع لمدينة نواكشوط - خزانات التأمين
الشركة الوطنية للماء	برنامج تعزيز وتوسيع قدرات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع في المراكز الحضرية في الداخل (المرحلة 2)
الشركة الوطنية للماء	برنامج تحديث وتحسين شبكات التوزيع بنواكشوط ونواذيبو (إخراج من الخدمة، التحكم عن بعد والعدادات الرقمية)
الشركة الوطنية للماء	برنامج صيانة ورفع مستوى أقطاب الإنتاج (المائية والطاقية)
الديوان	بناء محطة معالجة أولية (مزيل الطمي) في بني نعجي
الشركة الوطنية للحفر والآبار	برنامج الحفر العميق
الشركة الوطنية للحفر والآبار	اقتناء ورشتي حفر آبار
الشركة الوطنية للحفر والآبار	بناء مخازن

الإجراء رقم 3: تعبئة المياه السطحية

الهياكل الادارية	الأنشطة
مديرية الهيدرولوجيا والسدود	التزويد بمياه الشرب من خلال المياه السطحية
	بناء وتعزيز السدود
	المشروع المندمج لتعبئة مياه السطح
	المشروع المندمج لتثمين الموارد المائية في الحوضين

الإطار الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

1. **الواقع والتشخيص:**

- **الإرادة السياسية المعبر عنها** :إلتزام الحكومة بتعزيز الصمود وضمان النفاذ إلى مياه الشرب للجميع.
- **تطلعات المستخدمين** :موثوقية الخدمة وجودة المياه وقرب نقاط النفاذ والأسعار المناسبة.
- **السياق وأبرز الأحداث في الآونة الأخيرة** :حالات الجفاف المتكررة والضغوط المناخية. إطلاق مشاريع هيكلية (الآبار العميقة، توسيع الإنتاج في محطة بني نعجي وبناء سدود جديدة والمرحلة الثانية من البرامج الحضرية والريفية ذات الأولوية) وتعزيز التعاون مع الممولين.
- **الإكراهات الميزانوية** :محدودية المخصصات العمومية وضرورة تحسين تكاليف الاستغلال.
- **أحدث النتائج** :زيادة نسبة التغطية في الوسطين الحضري والريفي ووضع أنظمة متابعة رقمية وتحسين أداء المشغلين (الشركة الوطنية للماء والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي)
- **نقاط القوة** :إرادة سياسية مؤكدة وشراكات فنية ومالية قوية، وخبرة متراكمة في تسيير المشاريع المائية.
- **نقاط الضعف** :نقص الصيانة الوقائية وضعف إشراك الجماعات المحلية، وتأخيرات إدارية في إبرام الصفقات.
- **إشكاليات محددة** :نقص موارد المياه الجوفية في مناطق مأهولة بالسكان، والضغط الديموغرافي على البنى التحتية القائمة.

2. **آليات التسيير ورافعات العمل:**

- **الإصلاحات الجارية** :مراجعة مدونة الماء ووضع نظام تفويض الخدمة العمومية تحيين الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي 2030 والتحضير لإعداد إستراتيجية جديدة في أفق 2063.
- **المشاريع الأفقية** :رقمنة البيانات المائية ودمج الطاقات المتجددة في الضخ.
- **الهيئات الفاعلة للدولة** :وزارة المياه والصرف الصحي والشركة الوطنية للماء والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي، والشركة الوطنية للحفر والآبار.
- **الشركاء المعنيون** :الممولون الدوليون والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومفوضو الخدمات العمومية.

- **رافعات تحسين الأداء** :تعزيز الحوكمة والشفافية وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتكوين المستمر للفاعلين المحليين، والمتابعة والتقييم القائم على مؤشرات أداء واضحة.

الرهانات

- **الرهان 1: الحد من الفوارق الترابية** :ضمان تزويد منصف بمياه الشرب في جميع المناطق ولاسيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية.
- **الرهان 2: استدامة وصمود الخدمة العمومية للمياه** :ضمان الاستدامة المالية والمؤسسية للقطاع، مع دمج متطلبات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والمعايير الدولية تعزيزاً للصمود في مواجهة الضغوط المناخية والديموغرافية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف 1: رفع نسبة الربط بمياه الشرب في الوسط الحضري إلى 100% بحلول عام 2030، لضمان نفاذ شامل ومستدام وآمن للخدمة العمومية للمياه

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2025 إنجاز	2026 توقعات	2027 توقعات	2028 الهدف	الهدف 2029
نسبة المشتركين المنزليين	%	83%	87%	90%	93%	97%
عدد المشتركين النشطين	عدد	381,54	400,617	420,647	441,679	463,76

مصدر البيانات: تقرير دراسة التعرفة (المخرج 1).

تحديدات منهجية: يتم حساب معدل النمو الصافي لعدد المشتركين النشطين كما يلي:

معدل النمو السنوي = (المشتركون النشطون للسنة الحالية - المشتركون النشطون للسنة السابقة) ÷ المشتركون النشطون للسنة السابقة X 100

مساهمات الهيئات الفاعلة للدولة / الشركاء

لتحقيق هذا الهدف، يُطلب من المشغلين والشركاء الفنيين والماليين المساهمة في إجراء تمديدات الشبكة، وضمان وضع التوصيلات الاجتماعية وتحسين استمرارية وجودة خدمة التوزيع (الشركة الوطنية للماء والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي)،

ومواكبة سلطة التنظيم لتطبيق إطار التعرفة، بالإضافة إلى مساهمة الشركاء في تمويل البنى التحتية.

الهدف 2: خفض الخسائر الفنية والتجارية لشبكات مياه الشرب إلى أقل من 20٪ في أفق 2030

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2024	2025	2026 توقعات	2027 الهدف	الهدف 2029
نسبة خفض الخسائر الفنية والتجارية في الوسطين الحضري والريفي	%	55%	60%	70%	75%	80%

مصدر البيانات: تقارير أنشطة الشركة الوطنية للماء والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي.

المنهجية: يتم تحديد نسبة الخسائر الفنية والتجارية انطلاقاً من مردودية الشبكة: (حجم الفاتورة / الحجم الموزع × 100).

الهدف 3: تحسين معرفة الموارد المائية الجوفية والسطحية وتسييرها المستدام وحمايتها بفضل المتابعة المنتظمة

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2025	2026 توقعات	2027 الهدف	2028 الهدف	الهدف 2029
نسبة تغطية حقول استغلال المياه الجوفية بشبكة مراقبة بيزومترية	%	10	25	40	55	15
نسبة حقول استغلال المياه الجوفية التي تتمتع بإطار قانوني للحماية	%	40	40	50	70	20

مصدر البيانات: تقرير أنشطة المركز الوطني للموارد المائية.

تحديدات منهجية:

يُحسب المؤشر من خلال قسمة عدد حقول استغلال الموارد المائية المتابعة أو المحمية على العدد الإجمالي لحقول الاستغلال القائمة.

مساهمات الهيئات الفاعلة للدولة / الشركاء

من أجل ضمان متابعة فعالة وحماية مستدامة لحقول استغلال الموارد المائية، فإنه من الضروري تعبئة وتضافر وسائل المركز الوطني للموارد المائية، والهيئات الفاعلة في القطاع، والشركاء الفنيين والماليين. وفي هذا الصدد، تُرتقب المساهمات التالية:

- إن الشركة الوطنية للماء والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي مدعوان إلى إرسال بيانات استغلال الآبار الأنبوبية المكونة لحقول إنتاجهما بانتظام إلى المركز الوطني للموارد المائية، وذلك لتغذية القاعدة الوطنية للمعلومات حول نقاط المياه وتعزيز متابعة الموارد المائية الجوفية.
- إن الشركاء الفنيين والماليين مطالبون بمواكبة جهود القطاع في مجال تنفيذ التسيير المندمج للموارد المائية، لا سيما من خلال تعزيز القدرات، ودعم نظم المتابعة، وإعداد أدوات التخطيط وحماية الموارد.

الهدف 4: زيادة قدرة تخزين وتعبئة الموارد المائية السطحية للاستخدامات المتعددة (مياه الشرب، الرعي، الزراعة، إلخ)

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2025	2026 توقعات	2027 الهدف	2028 الهدف	هدف 2029
حجم المياه السطحية المعبأة	مليون م³	3.54	10.77	10.98	10.80	7.20
عدد المستفيدين من المياه السطحية المعبأة	نسمة	179,43	181,49	33,3	63,666	42,44

مصدر البيانات: تقارير أنشطة المركز الوطني للموارد المائية وإدارة الهيدرولوجيا والسدود.

عرض الوسائل المطلوبة

مقترحات الميزانية

عرض الإعتمادات حسب الإجراء وحسب الجزء

الإجراءات والأجزاء	اعتمادات الالتزام (المفتوحة في قانون	اعتمادات الالتزام (المطلوبة لعام2027)	اعتمادات الدفع (المصوت عليها في	اعتمادات الدفع (المطلوبة لعام2027)
تعبئة المياه السطحية	**8,258,906,747**	**8,174,261,479**	**544,541,668**	**612,137,216**
نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	1,900,001	2,033,100
نفقات الاستثمار	8,258,906,747	8,174,261,479	542,641,667	610,104,116
إنجاز وتعزيز وتأمين منشآت إنتاج ونقل وتوزيع المياه الصالحة للشرب	**31,310,838,269**	**25,853,426,608**	**4,356,395,950**	**5,274,517,097**
نفقات الأجور والمرتبات			46,060,162	45,750,415
نفقات إقتناء السلع والخدمات			5,700,000	6,099,297
نفقات الاستثمار	31,310,838,269	25,853,426,608	4,264,270,316	4,878,207,631
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	40,365,472	44,459,754
نفقات أخرى		0		300,000,000
استكشاف ومتابعة وحماية والاستغلال الامثل للموارد المائية	**137,000,000**	**209,564,490**	**137,705,004**	**100,850,754**
نفقات الأجور والمرتبات			11,202,742	11,802,630
نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	13,502,262	14,448,124
نفقات الاستثمار	137,000,000	209,564,490	113,000,000	74,600,000
إجمالي البرنامج	**39,706,745,016**	**34,237,252,577**	**5,038,642,622**	**5,987,505,067**
منها:				
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات	0	0	57,262,904	57,553,045
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	21,102,263	22,580,521
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	40,365,472	44,459,754
الجزء6 :نفقات الاستثمار	39,706,745,016	34,237,252,577	4,919,911,983	5,562,911,747
الجزء7 :نفقات أخرى		0		300,000,000

نفقات اقتناء السلع والخدمات

النوع	مبلغ 2026	مبلغ 2027
نفقات السلع والخدمات	21,102,263	22,580,521

الإعانات والتحويلات

النوع	مبلغ 2026	مبلغ 2027
الإعانات والتحويلات	40,365,472	44,459,754

نفقات الاستثمار

مشاريع الاستثمار:

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات حتى نهاية الأشغال	التكلفة الإجمالية للمشروع	النفقات لعام2026 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية المتوقعة لعام2027	التمويلات الخارجية المتوقعة لعام2027	طلب الإدراج في قانون المالية لعام2027 (داخلي +خارجي)
مشروع تزويد مدينة كيفة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من نهر السنغال	4 سنوات(25-29)	317 مليون دولار أمريكي	754,000,000	65,000,000	938,500,000	1,003,500,000
البرنامج السعودي لحفر الآبار والتنمية في افريقيا - المرحلة الخامسة	3 سنوات	6 ملايين دولار أمريكي			78,750,000	78,750,000
تعزيز قدرات التخزين والضخ ونقل المياه لمدينة نواكشوط	3 سنوات(26-29)	1,440,000,000			130,000,000	130,000,000
مشروع تعزيز نظام التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة نواذيبو انطلاقاً من بولنوار	4 سنوات	3,494,400,000	69,000,000	80,500,000	52,000,000	132,500,000
مشروع أظهر - المرحلة الثانية(تزويد لعيون وجيكني)	3 سنوات	92,500,000	12,987,000	36,500,000		36,500,000
تأمين وتعزيز تزويد مدينة نواكشوط بالماء الصالح للشرب انطلاقاً من بحيرة ادينى	3 سنوات(25-27)	80 مليون يورو	496,308,547	284,005,424	260,000,000	544,005,424
مشروع الولوج إلى الماء والصرف الصحي في الحوضين وآدرار وتكانت	5 سنوات	736,000,000	181,531,264	20,876,000		20,876,000
مشروع توسعة شبكة تزويد مدينة انواكشوط إنطلاقا من أفطوط الساحلي(المرحلة الثانية)	3 سنوات(26-29)	4,254,800,000	104,000,000	10,000,000	90,000,000	100,000,000
مشروع تعزيز الصمود الريفي في موريتانيا من خلال إدارة وتطوير الموارد المائية للأغراض المنزلية والانتاجية والنظم	4 سنوات	636,289,200	61,600,000	13,000,000	78,000,000	91,000,000
المشروع المتكامل لتعبئة المياه	5 سنوات	1,760,000,000	135,000,000	20,000,000	225,750,000	245,750,000
لمشروع المتكامل لتثمين الموارد المائية في الحوضين	5 سنوات	681,553,600	117,066,667	10,000,000	86,000,000	96,000,000
إعادة تاهيل وتعزيز وتحديث شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب التابعة للمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي	3 سنوات(26-29)	150,000,000		40,000,000		40,000,000
بناء وإعادة تاهيل مقرات المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي (كيفه، سيلبابي، وروصو)	3 سنوات(26-29)	31,000,000	10,000,000	10,000,000		10,000,000
بناء وتعزيز السدود	3 سنوات(26-29)	479,508,083	165,775,000	115,544,116		115,544,116
التزويد بالماء الصالح للشرب عن طريق المياه السطحية	3 سنوات(26-29)	634,161,500	124,800,000	152,810,000		152,810,000
تزويد بعض القرى بالماء الصالح للشرب انطلاقا من منشآت أظهر	3 سنوات(26-29)	249,834,570	38,676,595	68,919,881		68,919,881
أعمال تعزيز وتأمين الطاقة لنظام الضخ بالمحور الشمالي لمجمع أظهر	3 سنوات(26-29)	360,887,992	300,000,000	60,887,992		60,887,992
تجديد معدات الضخ	3 سنوات(26-29)	204,000,000	84,000,000	84,000,000		84,000,000
تعزيز معدات الحفر	3 سنوات(26-29)	190,000,000	40,000,000	50,000,000		50,000,000
اقتناء ورشتي حفر آبار	3 سنوات(26-29)	430,000,000	100,000,000	120,000,000		120,000,000
بناء مخازن لتخزين المعدات والمواد	3 سنوات(26-29)	30,000,000	20,000,000	8,000,000		8,000,000
بناء محطة معالجة أولية(مزيل الطمي) في بني نعجي	3 سنوات(26-29)	240,434,047	125,922,986	51,434,047		51,434,047
برنامج الآبار العميقة	3 سنوات(26-29)	551,990,838	186,000,000	186,000,000		186,000,000
قطب التوزيع لمدينة نواكشوط -خزانات التأمين	3 سنوات(26-29)	1,093,236,947	284,881,679	78,000,000		78,000,000
برنامج تعزيز وتوسيع قدرات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع في المراكز الحضرية في الداخل(المرحلة الثانية)	3 سنوات(26-29)	1,227,970,400	350,000,000	355,000,000		355,000,000
برنامج صيانة وتأهيل أقطاب الإنتاج(المائية والطاقة)	3 سنوات(26-29)	1,028,657,900	280,000,000	285,000,000		285,000,000
برنامج تحديث وتحسين شبكات التوزيع في نواكشوط ونواذيبو (اخراج من الخدمة، التحكم عن بعد والعدادات	3 سنوات(26-29)	684,000,000	50,000,000	50,000,000		50,000,000
عداد الدراسات الهيدرولوجية والجيوفيزيائية ومراقبة الأشغال	3 سنوات(26-29)	183,000,000	49,000,000	33,000,000		33,000,000
إدارة الموارد المائية	3 سنوات(26-29)	204,000,000	41,000,000	24,000,000		24,000,000
تهجين أنظمة الضخ	3 سنوات(26-29)	102,848,645	32,848,645	32,848,645		32,848,645
إنشاء وتجهيز نقاط المياه	3 سنوات(26-29)	813,394,5620	117,000,000	203,486,404		203,486,404
البرنامج الوطني للنفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية	3 سنوات(26-29)	841,645,868	207,000,000	241,645,868		241,645,868
تعزيز قدرات المركز الوطني للموارد المائية	3 سنوات(26-29)	125,000,000	23,000,000	15,000,000	2,600,000	17,600,000
المبلغ الإجمالي			**4,561,398,383**	**2,805,458,377**	**1,941,600,000**	**4,747,058,377**

برنامج تحسين النفاذ إلى الصرف الصحي

عرض البرنامج

النطاق

ينفذ برنامج تحسين النفاذ إلى الصرف الصحي سياسة الدولة في مجال ترقية خدمات الصرف الصحي الملائمة في الوسطين الحضري والريفي. وعليه يقوم بتوطيد وتفعيل جميع تدخلات الدولة لضمان تسيير فعال للمياه العادمة وكذا مياه الأمطار، إنسجاما مع الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030. ينفذ هذا البرنامج من طرف مديرية الصرف الصحي والمكتب الوطني للصرف الصحي.

يتولى المدير المساعد للصرف الصحي مسؤولية البرنامج.

عرض الإجراءات وأنشطتها

الإجراء رقم 1: الصرف الصحي في الوسط الريفي

الهياكل الادارية	الأنشطة
مديرية الصرف الصحي	دراسة تشخيصية لمدن كوركول
	دراسة تشخيصية لمدن الحوض الغربي
	دراسة تشخيصية لمدن لبراكنه
	إنجاز البنى التحتية للصرف الصحي العمومي والمواكبة

الإجراء رقم 2: الصرف الصحي في الوسط الحضري

الهياكل الادارية	الأنشطة
المكتب الوطني للصرف الصحي	صيانة وإعادة تأهيل محطات وأنظمة ضخ المياه العادمة
	تسيير واستغلال شبكة الصرف الصحي لجامعة نواكشوط
	البرنامج الأولويات لتنمية مدينة نواكشوط
	مشروع تنظيف وتطهير شبكات صرف مياه الأمطار في روصو وكيهيدي وألاك، أكجوجت وأطار، وباسكنو
	مشروع تنظيف وتطهير شبكات صرف المياه العادمة والأمطار في نواكشوط
	مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط - القطب (أ)

الإطار الاستراتيجي

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

لا يزال النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي محدودا، مما يؤدي إلى زيادة انتشار الأمراض المرتبطة بسوء تسيير المياه العادمة ومخلفاتها في الوسط الحضري.

وفي عام 2016، اعتمدت وزارة المياه والصرف الصحي استراتيجية وطنية للوصول المستدام إلى المياه والصرف الصحي بحلول عام 2030. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين مستوى النظافة الصحية لدى السكان من خلال تعزيز بناء واستخدام معدات صرف صحي مستدامة وملائمة للسياق الموريتاني من خلال الصرف الصحي المستقل والصرف الصحي الجماعي.

وفي هذا الإطار يجسد بدء الأشغال في القطب (أ) من مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط إرادة حازمة من السلطات لحل معضلة الصرف الصحي في نواكشوط على نحو تدريجي بهدف الوصول إلى صرف صحي ملائم والقدرة على تفادي الأضرار الناجمة عن الفيضانات.
ونظرا لإن الاستثمارات في مجال الصرف الصحي مكلفة للغاية، خصوصا في ظل ندرة مواكبة الشركاء الفنيين والماليين للمشاريع الهيكلية الكبرى في مجال الصرف الصحي فإن الدولة أخذت على مواردها الذاتية تمويل مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط (القطب أ) بالكامل.

وتتلخص النتائج الرئيسية التي تحققت في السنوات الأخيرة فيما يلي:

- تعزيز جوهري لقدرات المكتب الوطني للصرف الصحي، لا سيما في الجانب اللوجستي.
- تغيير المسلكيات في الوسط الريفي بفضل برامج التوعية.

الرهانات

- **الرهان 1** :النفاذ إلى صرف صحي ملائم للجميع.
- **الرهان 2** :الحد من المخاطر الصحية والبيئية.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تعزيز النفاذ إلى الصرف الصحي في الوسط الحضري بإنجاز 230 كم من شبكات المياه العادمة بحلول عام 2029

نوع غاية النتائج المستهدفة:

الفعالية الاجتماعية الاقتصادية

- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين

كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2026 توقعات	2027 توقعات	2028 توقعات	2029 هدف
طول الشبكات المنجزة /الهدف	كلم	30	50	90	230
عدد التوصيلات الإضافية في الصرف الصحي بحلول 2029	عدد	7766	7766	7766	23300

مصدر البيانات: المكتب الوطني للصرف الصحي عبر تقرير النشاط.

الهدف رقم 2: تعزيز الوقاية من الفيضانات بإنجاز 80 كم من الشبكة بحلول عام 2029

نوع غاية النتائج المستهدفة:

- الفعالية الاجتماعية الاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين
- كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2026 توقعات	2027 توقعات	2028 توقعات	2029 هدف
طول الشبكات المنجزة /الهدف	كلم	70	20	30	80

مصدر البيانات: المكتب الوطني للصرف الصحي.

الهدف رقم 3: تعزيز النفاذ إلى الصرف الصحي في الأماكن العمومية بإنجاز 300 مرحاض بحلول عام 2029

نوع غاية النتائج المستهدفة:

- الفعالية الاجتماعية الاقتصادية
- جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين
- كفاءة الإدارة

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2026 توقعات	2027 توقعات	2028 توقعات	2029 هدف
عدد المراحيض المنجزة	عدد	100	100	100	300
عدد المواقع المدعومة	عدد	20	20	20	60
عدد الدراسات المنجزة	عدد	0	4	0	4

مصدر البيانات: مديرية الصرف الصحي.

عرض الوسائل المطلوبة
مقترحات الميزانية
عرض الإعتمادات حسب الإجراء وحسب الجزء

الإجراءات والأجزاء	اعتمادات الالتزام (المفتوحة في قانون الماليةلعام2026)	اعتمادات الالتزام (المطلوبة لعام2027)	اعتمادات الدفع (المصوت عليها في قانون الماليةلعام2026)	اعتمادات الدفع (المطلوبة لعام2027)
الصرف الصحي في الوسط الحضري	**1,635,200,000**	**5,233,179,288**	**1,075,999,875**	**1,362,981,501**
نفقات الأجور والمرتبات			3,615,500	3,615,500
نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	1,900,000	2,033,098
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	39,484,375	44,053,615
نفقات الاستثمار	1,635,200,000	5,233,179,288	1,031,000,000	1,313,279,288
الصرف الصحي في الوسط الريفي	**4,661,416,579**	**68,300,000**	**63,791,579**	**30,841,374**
نفقات شراء السلع والخدمات	0	0	2,375,000	2,541,374
نفقات الاستثمار	4,661,416,579	68,300,000	61,416,579	28,300,000
إجمالي البرنامج	**6,296,616,579**	**5,301,479,288**	**1,139,791,454**	**1,393,822,875**
منها:				
الجزء1 :نفقات الأجور والمرتبات	0	0	3,615,500	3,615,500
الجزء2 :نفقات إقتناء السلع والخدمات	0	0	4,275,000	4,574,472
الجزء4 :الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	39,484,375	44,053,615
الجزء6 :نفقات الاستثمار	6,296,616,579	5,301,479,288	1,092,416,579	1,341,579,288

نفقات اقتناء السلع والخدمات

النوع	مبلغ 2026	مبلغ 2027
نفقات السلع والخدمات	4 275 000	4 574 472

الإعانات والتحويلات

النوع	مبلغ 2026	مبلغ 2027
الإعانات والتحويلات	39 484 375	44 053 615

نفقات الاستثمار

مشاريع الاستثمار:

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات2026 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية المتوقعة لعام 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لعام 2027 (2)	طلب التسجيل في قانون مالية2027 (1+2)
برنامج الأولويات لتنمية مدينة نواكشوط - أشغال توسيع شبكة صرف مياه الأمطار بنواكشوط في مقاطعات تيارت، دار النعيم، عرفات، لكصر والسبخة	2027-2029	1 261 000 000	300 000 000	250 000 000	-	250 000 000
مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط القطب أ	2025-2028	7 400 000 000	1 550 000 000	810 279 288	-	810 279 288



وزارة العمل الإجتماعي
والطفولة والأسرة

77

المشروع السنوي للأداء

المقدمة

يُقسّم عرض الميزانية بصيغة البرامج مجالاتِ عمل الدولة وفق منطق السياسات العمومية، استنادًا إلى تصنيف حسب الوجهة: الباب (الوزارة) / البرنامج / الإجراء / النشاط.

يُجمِّع «الباب» (الوزارة) مجموعة من البرامج، وهو وحدة التصويت على الاعتمادات الميزانوية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

يُجمِّع «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الإجراءات التابعة لنفس الباب (الوزارة)، وترتبط به نتائج متوقعة تخضع للتقييم. والبرنامج هو وحدة تخصيص الاعتمادات الميزانوية (المادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية). وبالنسبة لكل وزارة، يُميَّز بين البرامج المكلفة بتنفيذ سياسة عمومية وبرنامج الحكامة والدعم المكلف بمساندة برامج السياسات العمومية. ويُعدّ «الإجراء»، وهو تقسيم استدلالي للبرنامج، جزءًا من السياسة العمومية. وأخيرًا، وعلى المستوى الأكثر تفصيلًا، يُحدِّد «النشاط» داخل كل إجراء وجهة الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفَّذة.

تُعدّ المشاريع السنوية للنجاعة الملحقة بمشروع قانون المالية للسنة بابًا بابًا (وزارةً وزارة)، وتتضمن:

- طلبات الاعتمادات والوظائف المبرَّرة للبرامج بالنسبة للسنة القادمة؛
- التزامات النجاعة الخاصة بهذه البرامج، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذه الطلبات. وبعد المصادقة على الميزانية، تُشكِّل المشاريع السنوية للنجاعة الوثائقَ المرجعية للعمل العمومي خلال السنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الوسائل الموضوعة تحت التصرف أو النتائج المراد تحقيقها.

ويتضمن عرض كل باب ما يلي:

- العرض الاستراتيجي للباب؛
- ملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء وحسب البرنامج والباب، مع التمييز بين اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

ثم يُفصَّل كل برنامج من برامج الباب على النحو التالي:

- تقديم البرنامج؛
- التأطير الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض وسائل البرنامج من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات، جزءًا ميزانويًا بجزء.

العرض الاستراتيجي للوزارة

وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

البرنامج الحكامة والدعم 093
البرنامج الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة 094
البرنامج ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري 095
البرنامج حماية ونماء الطفل 096

اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028	اعتمادات الدفع 2029
م 1 178,0	م 1 260,8	م 1 258,0
مليون أوقية جديدة	مليون أوقية جديدة	مليون أوقية جديدة

العرض الاستراتيجي للوزارة

النطاق

تتولى وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، من خلال برامجها الثلاثة للسياسات العمومية، اقتراح وتنفيذ سياسات الدولة في مجالات:

1. **الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة**، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة (برنامج الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة)؛
2. **حماية وترقية الأسرة والنساء والفتيات** (برنامج ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري)؛
3. **حماية الأطفال وترقية حقوقهم**، بما في ذلك النفاذ إلى التعليم ما قبل المدرسي (برنامج حماية ونماء الطفل).

ونظرًا للطابع الأفقي الواسع للسياسات التي تنفذها، تُصمِّم الوزارة عملها وتُنفِّذه بالتنسيق الوثيق مع عدة قطاعات وزارية أخرى، لا سيما القطاعات المكلفة بالاقتصاد والمالية، والتعليم، والتشغيل، والشباب، والأمن الغذائي، والعدل، والصحة، وحقوق الإنسان، والداخلية. كما تُنفِّذ الوزارة العديد من أنشطتها ميدانيًا بدعم من الشركاء الفنيين والماليين ومنظمات المجتمع المدني.

أهم النصوص المرجعية

تتمثل أهم النصوص التي تؤطر السياسات العمومية المراد تنفيذها فيما يلي:

- القانون رقم المتضمن مدونة الأحوال الشخصية؛ 2001 يوليو 19 الصادر بتاريخ 052-2001
- القانون رقم المحدِّد لإطار وطني موحد لحماية الطفل؛ 2018 يونيو 21 الصادر بتاريخ 024-2018
- الأمر القانوني رقم المتعلق بترقية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ 2006 نوفمبر 23 الصادر بتاريخ 043-2006
- القانون رقم المنشئ لأنماط حضانة وتربية الأطفال الصغار؛ 048-2006
- المقرر المشترك بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية رقم 2024 الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 001244 المتعلق بخلية تحديد ومساعدة المرضى المعوزين؛
- مختلف الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بكل سياسة من السياسات العمومية للقطاع.

تنظيم الوزارة

يُحدِّد المرسوم رقم تنظيمَ ،2023 فبراير 13 الصادر بتاريخ 037-2023 المعدَّل بالمرسوم رقم ،2021 الصادر بتاريخ 2 يونيو 081-2021 الوزارة وسيرَ عملها. وإضافة إلى الهياكل المركزية التقليدية للدعم والمساندة في القيادة، تضم الوزارة:

- **أربع مديريات مركزية تنفيذية** (مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني، ومديرية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع، ومديرية الطفولة)، لها امتدادات جهوية في المديريات الجهوية الخمس عشرة للعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة؛
- **مجموعة من الآليات الخاصة**: برنامج مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، وبرنامج تنمية التعليم ما قبل المدرسي، وبرنامج الرفاه لاستقرار الأسرة والمباعدة بين الولادات، وصندوق النفقة لتنسيق صرف منحة النفقة للمطلقات، وخلية محاربة الممارسات الضارة بصحة المرأة والفتاة، ومشروع النوع.

وعلاوة على ذلك، تساهم ست مؤسسات عمومية في تنفيذ السياسات العمومية للوزارة، وتخضع بهذه الصفة لوصايتها الاستراتيجية:

01	مركز التكوين لتمكين المرأة	ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري
02	المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي	الحكامة والدعم
03	قناة الأسرة التلفزيونية	الحكامة والدعم
04	الهلال الأحمر الموريتاني	الحكامة والدعم
05	مركز حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا	حماية ونماء الطفل
06	مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة	الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة

أهم الإصلاحات

تهدف مختلف الإصلاحات التي تقودها الوزارة خلال السنوات الأخيرة إلى الاستجابة المستدامة لعدة إشكاليات اجتماعية كبرى في البلاد، ولا سيما:

- تطوير الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة؛
- ترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان احترامها؛
- توفير الحماية والبيئة التي يحتاجها الأطفال من أجل تفتحهم؛
- المساهمة في رفاه الأسر؛
- حماية النساء والفتيات؛
- ترقية المساواة القانونية والفعلية بين الرجال والنساء؛
- عصرنة ورقمنة عمل الوزارة.

ومن جهة أخرى، يعمل برنامج الحكامة والدعم على ترقية استخدام أكثر نجاعة لموارد الوزارة من خلال عصرنة التنظيم وأنظمة التسيير وأساليب العمل في القطاع.

أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

حققت برامج السياسات العمومية الثلاثة التي تتكون منها الوزارة نتائج ملموسة، لا سيما في مجال إعداد الاستراتيجيات، والتعزيز التدريجي للإطار القانوني، وتحسيس السكان، وتكوين وتعبئة وتنسيق مختلف الفاعلين المؤسسيين، فضلًا عن الاستجابات الملموسة المقدَّمة للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.

ومع ذلك، لا يزال الكثير مما ينبغي القيام به، إذ إن الاحتياجات هائلة في حين تظل الموارد الميزانوية والبشرية للبرامج محدودة. وفي هذا السياق، يتمثل أحد التحديات الكبرى في مواصلة الجهود من أجل تحقيق قدر أكبر من الانسجام والنجاعة في العمل بين القطاعات الوزارية والشركاء الفنيين والماليين والفاعلين الجمعويين.

الأهداف الأكثر تمثيلًا

الهدف
01

تعزيز التضامن الوطني لفائدة الفئات الأكثر حرمانًا

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

1 110 مريض غسيل كلى معوز سيستفيدون من تحويل نقدي شهري منتظم، ومن التكفل بتكاليف حصص الغسيل والأدوية.	**8 000** مريض مزمن معوز سيستفيدون من تحويل نقدي شهري منتظم.	**1 840** مسنًّا معوزًا سيستفيدون من تحويل نقدي سنوي ظرفي.
10 000 أسرة فقيرة ستستفيد من تحويل نقدي سنوي ظرفي.	**200** مستفيد من غير الفئات المذكورة أعلاه سيستفيدون من تحويل نقدي.	**10 م** ملايين أوقية جديدة منحةً مخصصة للكشف عن سرطان عنق الرحم.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد مرضى غسيل الكلى المعوزين المستفيدين من تحويل نقدي	العدد	1 191	1 191	**1 110**	1 300
عدد المرضى المزمنين المعوزين المستفيدين من تحويل نقدي	العدد	7 099	7 099	**8 000**	10 000
عدد المسنين المعوزين المستفيدين من تحويل نقدي	العدد	1 465	1 465	**1 840**	3 000
عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من تحويل نقدي	العدد	10 000	10 000	**10 000**	10 000
عدد المستفيدين من التحويلات النقدية غير المنتمين إلى الفئات المذكورة أعلاه	العدد	150	150	**200**	400

«غير مطبّق»: لا تنطبق القيمة على هذه السنة.

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: «المستفيدون من التحويلات النقدية غير المنتمين إلى الفئات المذكورة أعلاه»: ترد قائمة هؤلاء المستفيدين في المقرر المشترك بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية رقم 001244 .2024 الصادر بتاريخ 7 نوفمبر

الهدف
02

تطوير التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

180 تعاونية تستفيد من تمويل أنشطة مدرة للدخل.	**+1 500** نزاع أسري تتم معالجته.
40 000 شخص يستفيدون من أنشطة التحسيس حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والنزاعات الأسرية.	**1 300** امرأة وفتاة يستفدن من تكوين مهني مؤهِّل.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد مشاريع ريادة الأعمال النسوية المدعومة	العدد	200	192	**180**	1 152 تراكمي 2028-2027
عدد الأشخاص المستفيدين من التحسيس	العدد	40 000	40 000	**40 000**	60 000 تراكمي 2028-2027
عدد النزاعات الأسرية المعالَجة	العدد	1 500	1 500	**1 500**	3 100 تراكمي 2028-2027
عدد النساء والفتيات المستفيدات من تكوين مهني	العدد	1 171	1 171	**1 300**	3 900 تراكمي 2028-2027

«غير مطبَّق»: لا تنطبق القيمة على هذه السنة.

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: عدد النساء والفتيات المستفيدات من التكوين المهني: سنة 2026-2027؛ تقابل السنة الدراسية 2027 وسنة 2025-2026، تقابل السنة الدراسية 2026 و2027-2028 فيقابل مجموع المستفيدات خلال السنتين الدراسيتين «2027-2028 أما الهدف «التراكمي

مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: مركز التكوين لتمكين المرأة: تحقيق النتيجة 4.

الهدف 03 حماية أكثر وأفضل لجميع الأطفال المحتاجين إليها

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

25 000 طفل سيتم تحسيسهم بحقوقهم وبالإجراءات العملية للنفاذ إلى خدمة الحماية.	**12 000** طفل من ضحايا العنف والإساءة سيستفيدون من خدمة حماية واحدة على الأقل من خدمات البرنامج.	**16 851** طفلًا سيستفيدون من المنحة الموجهة لتكاليف التمدرس ما قبل المدرسي.
1 400 طفل في وضعية تنقل سيستفيدون من التكفل من طرف مركز حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا.	**7 800** طفل من ضحايا سوء التغذية سيتم التكفل بهم.	

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد الأطفال في وضعية تنقل الذين استفادوا من التكفل من طرف مركز حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا	العدد	700	700	**1 400**	4 200 تراكمي 2028-2027
عدد الأطفال ضحايا سوء التغذية الذين تم التكفل بهم	العدد	3 543	3 543	**7 800**	13 959 تراكمي 2028-2027
نسبة التمدرس ما قبل المدرسي للأطفال من 3 إلى 6 سنوات	%	19,2%	24,5%	**30%**	35%

«غير مطبَّق»: لا تنطبق القيمة على هذه السنة.

مصدر البيانات: نظام معلومات الطفولة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: يُقصد بـ«العنف والإساءة» في هذه الوثيقة: العنف (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) والاستغلال والإساءة والتمييز والإهمال.

مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: مركز حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا: تحقيق النتيجتين 3 و4؛ الشركاء الفنيون والماليون والمنظمات غير الحكومية: المساهمة في النتيجتين 1 و2.

ملخص اعتمادات الباب

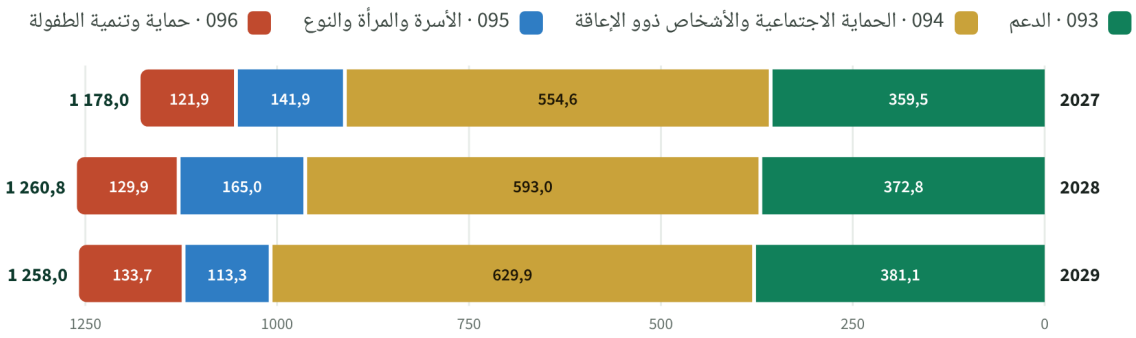
اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028	اعتمادات الدفع 2029	التطور 2027-2029
1 178,0 مليون أوقية جديدة	**1 260,8** مليون أوقية جديدة	**1 258,0** مليون أوقية جديدة	**+6,8%** أي +80,0 مليون أوقية جديدة

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

البرنامج	التسمية	2027	2028	2029	الحصة 2027
093	الدعم	**359 523 638**	372 821 753	381 093 408	30,5%
094	الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة	**554 614 718**	592 962 538	629 853 674	47,1%
095	الأسرة والمرأة والنوع	**141 892 251**	165 047 880	113 297 880	12,0%
096	حماية وتنمية الطفولة	**121 922 682**	129 928 776	133 715 320	10,4%
	مجموع الباب	**1 177 953 289**	**1 260 760 946**	**1 257 960 281**	**100,0%**

توزيع اعتمادات الدفع حسب البرنامج (مليون أوقية جديدة)



ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

الرمز	البرنامج / الإجراء	2027	2028	2029
093	**الدعم**	**359 523 638**	**372 821 753**	**381 093 408**
093-01	قيادة الاستراتيجية الوزارية	**251 209 769**	258 500 249	262 561 608
093-02	القيادة والتنسيق	**108 313 869**	114 321 504	118 531 800
094	**الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة**	**554 614 718**	**592 962 538**	**629 853 674**
094-01	التكفل بالمرضى المعوزين	**186 364 334**	205 549 137	224 682 443
094-02	المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة	**215 867 446**	228 775 818	242 339 610
094-03	ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	**152 382 938**	158 637 583	162 831 621
095	**الأسرة والمرأة والنوع**	**141 892 251**	**165 047 880**	**113 297 880**
095-01	التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	**67 308 844**	79 062 221	80 562 221
095-02	حماية النساء والفتيات والرفاه الأسري	**62 377 987**	73 680 239	20 430 239
095-03	مأسسة النوع	**12 205 420**	12 305 420	12 305 420
096	**حماية وتنمية الطفولة**	**121 922 682**	**129 928 776**	**133 715 320**
096-01	حماية الطفل	**47 097 682**	48 487 051	49 586 958
096-02	تنمية الطفولة	**74 825 000**	81 441 725	84 128 363
	مجموع الباب	**1 177 953 289**	**1 260 760 946**	**1 257 960 281**

مشاريع الاستثمار: اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع

البرنامج	المشروع	اعتمادات الالتزام 2027	2027	2028	2029
094	ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	105 000 000	**35 000 000**	35 000 000	35 000 000
094	التكوين المتخصص وترقية الأطفال ذوي الإعاقة	30 000 000	**10 000 000**	10 000 000	10 000 000
095	تعزيز حقوق النساء (مشروع «رينفورس»)	200 000 000	**43 000 000**	53 750 000	0
096	إعادة تأهيل وتجهيز رياض الأطفال	55 000 000	**15 000 000**	20 000 000	20 000 000
096	اقتناء الكتب المدرسية / الوسائل التعليمية	6 000 000	**2 000 000**	2 000 000	2 000 000
	مجموع مشاريع الاستثمار	**396 000 000**	**105 000 000**	**120 750 000**	**67 000 000**

المصدر: الإطار القطاعي للنفقات على المدى المتوسط للوزارة (الإطار المالي الإجمالي ومشاريع الاستثمار). المبالغ مقرَّبة إلى الوحدة، وقد تختلف المجاميع 2027-2029 بوحدة واحدة عن مجموع المبالغ المقرَّبة.

البرنامج

093

الحكامة والدعم

التسمية الميزانوية: «الدعم»

الإجراء 01 قيادة الاستراتيجية الوزارية

الإجراء 02 التنسيق الإداري وتسيير الموارد

اعتمادات الدفع 2027

359,5 م

مليون أوقية جديدة

الحصة من الباب 2027

30,5%

من اعتمادات الدفع

الأهداف

5

أهداف استراتيجية

البرنامج الحكامة والدعم - 093

تقديم البرنامج

نطاق البرنامج

يقدم برنامج الحكامة والدعم دعمًا أفقيًا لتنفيذ البرامج القطاعية لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وذلك من جهة عبر إرساء حكامة فعّالة للسياسات العمومية للوزارة، ومن جهة أخرى عبر تطوير تسيير ناجع لمواردها المالية والبشرية والمادية.

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون البرنامج من إجراءين هما: «قيادة الاستراتيجية الوزارية» و«التنسيق الإداري وتسيير الموارد».

النشاط 1 قيادة الاستراتيجية الوزارية

يشمل إجراء «قيادة الاستراتيجية الوزارية» ديوان الوزير والمفتشية العامة الداخلية للوزارة. ويتكون هذا الإجراء من ثلاثة أنشطة:

- **«القيادة الاستراتيجية للسياسات الوزارية»**: تحديد أولويات السياسات العمومية في ضوء الوسائل الممكن تعبئتها، ومتابعة بلوغ الأهداف الاستراتيجية، وإجراء التعديلات الكبرى خلال السنة على المستويين العملياتي والميزانوي، وتقييم نجاعة البرامج عند نهاية السنة المالية؛
- **«مراقبة وتقييم الهياكل الإدارية»** (المفتشية العامة الداخلية): برمجة وتنفيذ مهام التدقيق والتفتيش، ومتابعة تنفيذ التوصيات، وتقديم الدعم الفني والمنهجي لإرساء الرقابة الداخلية داخل القطاع؛
- **«تجهيز الديوان والمفتشية العامة الداخلية»**.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
القيادة الاستراتيجية للسياسات الوزارية	الديوان
مراقبة وتقييم الهياكل الإدارية	المفتشية العامة الداخلية
تجهيز الديوان والمفتشية العامة الداخلية	الديوان + المفتشية العامة الداخلية

النشاط 2 التنسيق الإداري وتسيير الموارد

يتكون إجراء «التنسيق الإداري وتسيير الموارد» من عشرة أنشطة:

- **«تنسيق عمل الإدارة»** مع جميع المسؤولين وكافة الهياكل المكلفة بدعم تنسيق وقيادة عمل الإدارة؛
- **«تسيير الوسائل الجارية للوزارة»**، أساسًا عبر مديرية الشؤون الإدارية والمالية، وتكميليًا عبر مصلحة الأرشيف والتوثيق؛
- **«التكوينات الأفقية لموظفي الوزارة»** (خارج المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي)، التي تشرف عليها مديرية الشؤون الإدارية والمالية التي تضم مصلحة للموظفين؛
- **«الاتصال الوزاري»**، عبر خلية الإعلام والتثقيف والاتصال وقناة الأسرة التلفزيونية؛
- **«تجهيز إدارة البرنامج»**؛
- **«عصرنة إدارة الوزارة»**، وتشمل المشاريع الاستثمارية للعصرنة الأفقية للوزارة، بما في ذلك إعادة تأهيل المباني الإدارية؛
- **«التكوين على مهن العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة»**، الذي تؤمّنه المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي، وهي مؤسسة عمومية تابعة لبرنامج الحكامة والدعم؛
- **«دعم تدخلات الهلال الأحمر الموريتاني»** و**«دعم قناة الأسرة التلفزيونية»**، وهما مؤسستان عموميتان تابعتان أيضًا لبرنامج الحكامة والدعم؛
- **«المساهمة في المنظمات الدولية»**.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تنسيق عمل الإدارة	الأمين العام، الأمانة المركزية، مديرية الدراسات والتعاون والمتابعة، مديرية تنسيق عمل المديريات الجهوية، المديريات الجهوية
تسيير الوسائل الجارية للوزارة	مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مصلحة الأرشيف والتوثيق

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التكوينات الأفقية لموظفي الوزارة	مديرية الشؤون الإدارية والمالية
الاتصال الوزاري	خلية الإعلام والتثقيف والاتصال
تجهيز إدارة البرنامج	الأمين العام، مديرية الدراسات والتعاون والمتابعة، مديرية تنسيق عمل المديريات الجهوية، المديريات الجهوية، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مصلحة الأرشيف والتوثيق
عصرنة إدارة الوزارة	الأمين العام، مديرية الدراسات والتعاون والمتابعة، مديرية تنسيق عمل المديريات الجهوية، المديريات الجهوية، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مصلحة الأرشيف والتوثيق، خلية الإعلام والتثقيف والاتصال
التكوين على مهن العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي
دعم تدخلات الهلال الأحمر الموريتاني	الهلال الأحمر الموريتاني
دعم قناة الأسرة التلفزيونية	قناة الأسرة التلفزيونية
المساهمة في المنظمات الدولية	مديرية الشؤون الإدارية والمالية

التأطير الاستراتيجي

التحليل الاستراتيجي

تنتظر برامج السياسات العمومية والمدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي والشركاء الفنيون والماليون للوزارة من برنامج الحكامة والدعم أن يُحدِّد ويُنشِّط إطارًا استراتيجيًا فعّالًا يُرسي الانسجام والتكامل والتآزر بين جميع الفاعلين في المجالات الأفقية بطبيعتها، وهي العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة: بين برامج السياسات العمومية للوزارة أولًا، ثم مع المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي، وبطبيعة الحال مع القطاعات الأخرى المعنية (وهي كثيرة): الصحة، والعدل، والتعليم، والتكوين المهني، والعمل، وغيرها.

وعلاوة على ذلك، تنتظر برامج السياسات العمومية من برنامج الحكامة والدعم مساندة واسعة ومكثفة وعالية الجودة لتنفيذ أنشطتها القطاعية، لا سيما من خلال وضع سياسات وأساليب وأدوات حديثة لتسيير الموارد (البشرية والمالية والمادية)، وتنظيم العمل وتسيير الفرق، ورقمنة الخدمات وإجراءات العمل، ومتابعة العمل وقيادته وتقييمه.

ومن جانبها، تنتظر الحكومة من برنامج الحكامة والدعم أن يحقق أفضل استغلال ممكن للموارد المحدودة بطبيعتها المخصصة للوزارة، لا سيما من خلال تكوين الموظفين وتقاسم الوسائل ورقمنة العمل.

وقد بذلت الوزارة جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز منظومة حكامتها: فقد تم إعداد استراتيجيات لجميع السياسات العمومية (لا تزال استراتيجية الطفولة بحاجة إلى تحيين)؛ وتعقد اجتماعات الديوان بانتظام بحضور الوزير والأمين العام وكبار مسؤولي الإدارة لمتابعة وقيادة تنفيذ العمل انطلاقًا من لوحة قيادة؛ كما تم إنشاء لجان خبراء موضوعاتية (الطفولة، والأشخاص ذوو الإعاقة، والتمييز ضد المرأة...) لمتابعة تطبيق جميع الاتفاقيات التي وقعتها موريتانيا في مجال الحقوق الفئوية.

وبالمثل، ساهمت عدة مبادرات حديثة في ترشيد موارد الوزارة وعصرنة أساليب تسييرها، ومنها على سبيل المثال: إنشاء المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي سنة لتأمين التكوين الأساسي والمستمر للموظفين في مجالات العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة؛ ووضع نظام معلومات قطاعي 2020 لتلبية حاجيات القيادة والتسيير في الوزارة، وكذلك لاستقبال ومعالجة طلبات المساعدة المقدمة من المرتفقين؛ وتزويد المديريات الجهوية للعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة بالموظفين والتجهيزات؛ وإنشاء مديرية تنسيق عمل المديريات الجهوية؛ وتجديد الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء العموميين والخصوصيين وفق منطق رابح-رابح؛ وإضفاء الطابع المهني على لجان إبرام الصفقات؛ وعصرنة الاتصال الوزاري من خلال إنشاء قناة الأسرة التلفزيونية المتاحة على باقة عربسات.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة ومستدامة لتجاوز العوائق الهيكلية التي تحول دون تنفيذ أكثر فعالية ونجاعة للسياسات العمومية للوزارة. ومن بين هذه العوائق: غياب قاعدة بيانات ونظام معلومات للموارد البشرية؛ والحاجة الكبيرة إلى تعزيز قدرات الموظفين في جميع مجالات عمل الوزارة؛ وشبكة مصالح لا ممركزة تقتصر على عواصم الولايات الخمس عشرة دون حضور في المقاطعات؛ ونقص التنظيم التفصيلي للهياكل الإدارية المركزية واللاممركزة (بطاقات الوظائف، وأدلة الإجراءات)؛ وجهاز إحصائي غير كافٍ لا يسمح بتعبئة بيانات ميدانية شاملة وموثوقة؛ وتشتت الأرشيف الورقي في المصالح؛ وغياب خدمة نقل جماعي للموظفين في نواكشوط.

الرهان

تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد المتاحة للوزارة من أجل تلبية أكبر لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 01	تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☑ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

12

خدمة مقدمة للمرتفقين ستكون مرقمنة بتاريخ .(تراكميًا) 31/12/2027

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد الخدمات المرقمنة	العدد	7	7	**14** تراكمي	20 تراكمي

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الخدمات التي تمت رقمنتها وتحسينها سنة 2026

في إطار مواصلة التحول الرقمي للقطاع، وتبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، تم إنجاز عدة أعمال لرقمنة أنظمة المعلومات وتوسيعها وتحسينها خلال سنة 2026، تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- تحيين وتحسين نظام المعلومات المخصص لتسجيل المرضى المزمنين، استعدادًا لإطلاق حملة 2027، مع إدماج الأحكام الجديدة والتحسينات المدخلة على آلية التكفل؛
- رقمنة إجراء الحصول على ترخيص فتح رياض الأطفال؛
- توسيع الإجراء الرقمي للحصول على التكفل بالعلاج لفائدة المرضى المعوزين ليشمل مركز أمراض الكبد والفيروسات بنواكشوط، وكذلك المستشفيين الجهويين في آدرار والحوض الشرقي؛
- إنشاء وحدة لإدارة وتسيير مخزون الأدوية الموجهة لمرضى غسيل الكلى على مستوى مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني، تتيح متابعة الدخول والخروج ومدى توفر الأدوية؛
- نشر هذه الوحدة على مستوى صيدليات نواكشوط ونواذيبو وكيفة، بهدف ضمان تسيير منسَّق ومتابعة أفضل لتوفر الأدوية؛
- رقمنة إجراء طلب ومعالجة الإجلاءات الصحية إلى الخارج، من إيداع الطلب إلى متابعة التكفل به؛
- إنشاء وحدة لإعداد التقارير واستخراج البيانات.

الهدف
02

عصرنة تنظيم العمل وتنمية الموارد البشرية

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☑ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☑ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

30%
نسبة تنفيذ خطة التكوين .31/12/2027 للوزارة بتاريخ 2028-2027

100%
من المديرين والمديرين المساعدين ورؤساء المصالح ورؤساء الأقسام (المركزيين والجهويين) سيتوفرون على بطاقة وظيفة بتاريخ .31/12/2027

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد مربيات رياض الأطفال الحاصلات على شهادة من المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي	العدد	212	212	**0**	462 تراكمي 2028-2027
عدد المكوّنين في مجال الترقية النسوية ولغة الإشارة وطريقة برايل	العدد	غير مطبّق	غير مطبّق	**70**	70
نسبة تنفيذ خطة التكوين المستمر 2028-2027	%	100%	30%	**30%**	100%

مصدر البيانات: مديرية الشؤون الإدارية والمالية – وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: «عدد المديريات التي تتوفر على دليل إجراءات»: المديريات المطلوب منها التوفر على دليل إجراءاتها بحلول نهاية هي: مديرية المساعدة الاجتماعية 2028 والتضامن الوطني، ومديرية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع، ومديرية الطفولة، ومديرية الدراسات والتعاون والمتابعة، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية، ومديرية تنسيق عمل المديريات الجهوية.

مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي: المساهمة في تحقيق النتيجة 1.

الهدف
03

تحسين مراقبة وتقييم الهياكل الإدارية

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☑ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☑ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

4
تقارير للمفتشية العامة الداخلية سيتم إعدادها سنة .يتضمن كل منها توصيات من أجل عمل أكثر مطابقة وأفضل أداءً لهياكل الإدارة المركزية و/أو المصالح اللاممركزة، 2027

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد تقارير التفتيش التي أعدتها المفتشية العامة الداخلية خلال السنة	العدد	4	4	**4**	4

مصدر البيانات: تقرير أنشطة المفتشية العامة الداخلية – وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الهدف
04

رقمنة أرشيف الوزارة

الغاية: ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☑ **نجاعة الإدارة**

النتائج السنوية 2027

100%

نسبة تقدم مشروع رقمنة أرشيف الوزارة بتاريخ 31/12/2027.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
نسبة تقدم مشروع رقمنة الأرشيف	%	30%	30%	**100%**	100%

مصدر البيانات: مديرية الشؤون الإدارية والمالية – وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

ترجيح مراحل المشروع (من 100%)

تحديد نظام التصنيف	5%
إعداد إجراءات التسيير	5%
جرد الأرشيف	20%
اختيار المقر وترميمه وتجهيزه	25%
تكوين الموظفين	5%
رقمنة وأرشفة رصيد الوثائق (ورقيًا / رقميًا)	40%

الهدف
05

إعلام الرأي العام حول الرهانات والإشكاليات الاجتماعية

الغاية: ☐ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☑ **جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين** ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

+2م مليون مشاهد لقناة الأسرة التلفزيونية بتاريخ 31/12/2027.	**+10** برامج تتناول الإشكاليات الاجتماعية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد البرامج	العدد	7	7	**10**	14
عدد المشاهدين	العدد	2 000 000	2 000 000	**2 400 000**	3 000 000

مصدر البيانات: مديرية تنسيق عمل المديريات الجهوية – وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

عرض الوسائل المطلوبة

الاقتراحات الميزانوية: الاعتمادات حسب الإجراء

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

الإجراء	التسمية	م.ق.م2027	2028	2029	الحصة 2027
01	قيادة الاستراتيجية الوزارية	**251 209 769**	258 500 249	262 561 608	69,9%
02	القيادة والتنسيق	**108 313 869**	114 321 504	118 531 800	30,1%
	مجموع البرنامج 093	**359 523 638**	**372 821 753**	**381 093 408**	**100,0%**

طبيعة النفقة

● **السلع والخدمات**: نفقات اقتناء السلع والخدمات ● **نفقات أخرى** ● **الموظفون**: نفقات الموظفين ● **التحويلات الجارية**: المنح والتحويلات الجارية

الإجراء قيادة الاستراتيجية الوزارية – 01

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
دعم تدخلات الهلال الأحمر الموريتاني	● السلع والخدمات	**1 500 000**	1 500 000	1 500 000
تخليد أيام دولية أخرى	● السلع والخدمات	**6 000 000**	6 500 000	7 000 000
المتعاقدون مع الوزارة	● نفقات أخرى	**27 900 000**	27 900 000	27 900 000
المساهمات في المنظمات الدولية	● السلع والخدمات	**3 500 000**	3 742 042	3 876 756
الرقابة والتدقيق الداخلي	● السلع والخدمات	**2 374 486**	2 574 486	2 774 486
التنسيق والقيادة	● السلع والخدمات	**36 481 486**	39 104 372	42 104 372
صيانة المباني الإدارية	● السلع والخدمات	**5 760 000**	6 295 676	6 522 321
الإيجار	● السلع والخدمات	**7 000 000**	7 000 000	7 000 000
رواتب الموظفين	● الموظفون	**159 493 797**	162 683 673	162 683 673
الاتصالات	● السلع والخدمات	**1 200 000**	1 200 000	1 200 000
مجموع الإجراء 01		**251 209 769**	**258 500 249**	**262 561 608**

الإجراء القيادة والتنسيق – 02

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م 2027	2028	2029
دعم الوزارة / برنامج الدفع مقابل النتائج	• السلع والخدمات	**4 000 000**	4 000 000	4 000 000
لجنة إبرام الصفقات العمومية	• السلع والخدمات	**2 500 000**	2 500 000	2 500 000
تنسيق العمل الجهوي	• السلع والخدمات	**966 550**	979 934	1 015 212
المديرية الجهوية – كيدي ماغا	• السلع والخدمات	**650 000**	700 000	750 000
المديرية الجهوية – الحوض الغربي	• السلع والخدمات	**680 000**	694 951	719 969
المديرية الجهوية – نواكشوط الشمالية	• السلع والخدمات	**510 000**	560 000	610 000
المديرية الجهوية – نواكشوط الغربية	• السلع والخدمات	**430 000**	480 000	520 000
المديرية الجهوية – نواكشوط الجنوبية	• السلع والخدمات	**540 000**	590 000	640 000
المديرية الجهوية – آدرار	• السلع والخدمات	**650 000**	700 000	750 000
المديرية الجهوية – لعصابة	• السلع والخدمات	**650 000**	700 000	750 000
المديرية الجهوية – لبراكنة	• السلع والخدمات	**630 000**	680 000	730 000
المديرية الجهوية – داخلت نواذيبو	• السلع والخدمات	**650 000**	700 000	750 000
المديرية الجهوية – كوركول	• السلع والخدمات	**670 000**	680 000	690 000
المديرية الجهوية – الحوض الشرقي	• السلع والخدمات	**830 000**	880 000	930 000
المديرية الجهوية – إينشيري	• السلع والخدمات	**550 000**	600 000	650 000
المديرية الجهوية – تكانت	• السلع والخدمات	**660 000**	700 000	750 000
المديرية الجهوية – تيرس زمور	• السلع والخدمات	**620 000**	670 000	720 000
المديرية الجهوية – الترارزة	• السلع والخدمات	**830 000**	900 000	950 000
الدراسات والتعاون والمتابعة	• السلع والخدمات	**2 500 000**	2 600 000	2 700 000
تكوين مربيات ومنشطات التعليم ما قبل المدرسي	• السلع والخدمات	**13 100 000**	13 100 000	12 100 000
التسيير الإداري والمالي	• السلع والخدمات	**2 500 000**	2 600 000	2 700 000
الإعلام والتثقيف والاتصال	• السلع والخدمات	**2 250 000**	2 400 000	2 600 000
توجيه وتنوير المجتمع	• التحويلات الجارية	**10 000 000**	12 000 000	14 000 000
البوابة الرقمية للوزارة (طموحي – أبشر)	• السلع والخدمات	**1 200 000**	1 300 000	1 400 000
رواتب الموظفين	• الموظفون	**49 285 901**	50 271 619	50 271 619
تعزيز قدرات العاملين الاجتماعيين	• السلع والخدمات	**10 461 418**	12 335 000	14 335 000
مجموع الإجراء 02		**108 313 869**	**114 321 504**	**118 531 800**

البرنامج

094

الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة

التسمية الميزانوية: «الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة»

الإجراء 01 التكفل بالمرضى المعوزين

الإجراء 02 المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة

الإجراء 03 ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة

اعتمادات الدفع 2027	الحصة من الباب 2027	الأهداف
554,6 م	47,1%	3
مليون أوقية جديدة	من اعتمادات الدفع	أهداف استراتيجية

البرنامج الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة - 094

تقديم البرنامج

نطاق البرنامج

يتولى برنامج الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة تصميم وتنفيذ سياسة الدولة في مجال الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة: المسنون عديمو الموارد، والأشخاص المعوزون المصابون بأمراض مزمنة أو خطيرة، والأطفال ذوو الإعاقة والإعاقات المتعددة، وبشكل أعم الأشخاص ذوو الإعاقة.

يُنفِّذ البرنامجَ كلٌّ من مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني ومديرية الأشخاص ذوي الإعاقة داخل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة. ويتبع للبرنامج مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة، وهو مؤسسة عمومية مكلفة بترقية الدمج الاجتماعي والاقتصادي للأطفال ذوي الإعاقة.

ولما كانت الحماية الاجتماعية للفئات الهشة إشكالية متعددة الأبعاد، فإن البرنامج في تفاعل قوي من جهة مع السياستين العموميتين الأخريين للوزارة (حماية ونماء الطفل؛ ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري)، ومن جهة أخرى مع العديد من الإدارات الأخرى، ولا سيما المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، ومفوضية الأمن الغذائي، والصندوق الوطني للتأمين الصحي، والصندوق الوطني للتضامن الصحي، والوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، والقطاعات المكلفة بالصحة والتعليم والتكوين المهني والداخلية والزراعة وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق تحديدًا بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، يُعدّ التعاون الوثيق ضروريًا أيضًا مع القطاعات المكلفة بالتجهيز والنقل والإسكان والتشغيل.

وعلاوة على ذلك، يعتمد البرنامج على مصالح العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية للعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وكذلك على البلديات والمنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتنفيذ أنشطته ميدانيًا.

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون البرنامج من ثلاثة إجراءات: «التكفل بالمرضى المعوزين»؛ «المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة»؛ «ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة».

النشاط 1 التكفل بالمرضى المعوزين

يهدف هذا الإجراء إلى التكفل بعلاج الأشخاص المعوزين (غير المشمولين بالتأمين الصحي الاشتراكي) المصابين بأمراض مزمنة أو خطيرة: الإقامة في المؤسسات الاستشفائية الوطنية، وحصص غسيل الكلى وأدوية مرضى الغسيل، والإجلاءات الصحية إلى الخارج. كما يشمل عصرنة الإدارة المكلفة بالحماية الاجتماعية، والوسائل التشغيلية الجارية للهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التكفل بالعلاج والإقامة في المؤسسات الاستشفائية الوطنية	مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني / مصلحة الحماية الاجتماعية + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الحماية الاجتماعية
التكفل بحصص غسيل الكلى للمرضى المعوزين	مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني / مصلحة المساعدة الاجتماعية + مصلحة ترقية التضامن الوطني + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الحماية الاجتماعية
التكفل بأدوية مرضى غسيل الكلى المعوزين	
إجلاء المرضى المعوزين إلى الخارج	مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني / مصلحة الحماية الاجتماعية + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الحماية الاجتماعية
النفقات الملحقة بالإجلاءات الصحية	
عصرنة الإدارة المكلفة بالحماية الاجتماعية	مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني / مصلحة الحماية الاجتماعية + مصلحة البحث والمعلومات الاجتماعية + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الحماية الاجتماعية
دعم أنشطة الحماية الاجتماعية	

النشاط 2 المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة

يهدف هذا الإجراء إلى تصميم وتنفيذ آليات للمساعدة، لا سيما عبر التحويلات النقدية، لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، باستثناء الأشخاص ذوي الإعاقة (المشمولين بالإجراء 3) والأسر الفقيرة التي تعيلها نساء (المدعومة من طرف برنامج ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري). كما يشمل عصرنة الإدارة المكلفة بالمساعدة الاجتماعية، والوسائل التشغيلية الجارية للهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
المساعدة الاجتماعية لمرضى غسيل الكلى المعوزين	مديرية المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني / مصلحة المساعدة الاجتماعية + مصلحة ترقية التضامن الوطني + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الحماية الاجتماعية
المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة الأخرى	
عصرنة الإدارة المكلفة بالمساعدة الاجتماعية	
دعم أنشطة المساعدة الاجتماعية	

النشاط 3 ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة

يهدف هذا الإجراء إلى حماية وترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتصميم وتنفيذ برامج لمساعدتهم، لا سيما الأكثر هشاشة منهم: التكفل باشتراكات التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة المعوزين، والتحويلات النقدية للأسر التي لديها أطفال ذوو إعاقة أو إعاقات متعددة، واقتناء معدات للأشخاص ذوي الإعاقة المعوزين (الكراسي المتحركة مثلًا)، والتكوين المهني للأطفال ذوي الإعاقة، ودعم التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة (تمويل المشاريع الصغيرة)، والتعليم المتخصص للأطفال ذوي الإعاقة. كما يشمل عصرنة الإدارة المكلفة بترقية الأشخاص ذوي الإعاقة، والوسائل التشغيلية الجارية للهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تحسين الإطار القانوني	مديرية الأشخاص ذوي الإعاقة / مصلحة ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة
نظام المعلومات الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة	مديرية الأشخاص ذوي الإعاقة / مصلحة تحديد هوية الأشخاص ذوي الإعاقة + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الأشخاص ذوي الإعاقة
المساعدة الاجتماعية للأسر التي لديها طفل ذو إعاقة و/أو إعاقات متعددة	مديرية الأشخاص ذوي الإعاقة / مصلحة ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة + مصلحة البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الأشخاص ذوي الإعاقة
التكفل باشتراكات التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة المعوزين	
معدات المساعدة الفنية للأشخاص ذوي الإعاقة	
دعم التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة	
التعليم المتخصص والتكوين المهني للأطفال ذوي الإعاقة	مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة
عصرنة الإدارة المكلفة بترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	مديرية الأشخاص ذوي الإعاقة / مصلحة ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة + مصلحة البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة + مصلحة تحديد هوية الأشخاص ذوي الإعاقة + مصلحة العمل الاجتماعي في المديريات الجهوية – قسم الأشخاص ذوي الإعاقة
دعم أنشطة ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	

التأطير الاستراتيجي

التحليل الاستراتيجي

تنتظر الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة (المرضى المعوزون بمن فيهم المرضى المزمنون، والمسنون عديمو الموارد، والأشخاص ذوو الإعاقة) من البرنامج أن يوفر مجموعة متنوعة ومتناسقة من المساعدات، يسهل النفاذ إليها، وتستجيب لاحتياجاتهم الخاصة كمًّا ونوعًا.

ومن جانبها، تنتظر الحكومة من البرنامج أن يساهم بفعالية في الحد من الفوارق وأشكال التمييز، مع الحرص على تحسين استهداف المستفيدين، وتقييم أثر المساعدات القائمة، وترقية إشراك هيئات مستقلة في الآليات الميدانية (المجالس البلدية، ومجموعات المنتخبين، والمنظمات القاعدية، وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة).

وينتظر الشركاء الفنيون والماليون من البرنامج تقييمًا معمقًا للعمل المنجز خلال السنوات الأخيرة في مجال دعم الفئات الأكثر هشاشة، وتخطيطًا وتقديرًا ميزانويًا دقيقين للأنشطة المزمع تنفيذها في إطار الاستراتيجيات الجديدة، وتنسيقًا أفضل مع برامج السياسات العمومية الأخرى للوزارة ومع القطاعات والمؤسسات الأخرى المعنية أيضًا بإشكاليات التضامن الوطني والتأمين الاجتماعي وحماية الفئات الهشة (لا سيما النساء والفتيات والأطفال).

وقد بذل البرنامج جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة للاستجابة لهذه التطلعات:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية لدمج وترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2025-2035 2035-2025؛
- توسيع آليات المساعدة، على سبيل المثال لفائدة مرضى غسيل الكلى المعوزين (التكفل بحصص الغسيل فقط في البداية، ثم تمويل التشخيص والأدوية)، وتطوير آليات جديدة (المرضى المزمنون مثلًا)؛
- زيادة كبيرة جدًا في عدد المستفيدين في جميع الآليات: ؛ و 100 20201 مقابل 0 سنة 2024 مستفيد من التحويلات النقدية سنة 10 000 ؛ و عملية جراحية كبرى للمرضى المعوزين تم التكفل 2020150 فقط سنة 110 مقابل 2024 طفل ذي إعاقات متعددة تم التكفل بهم سنة ؛ وإلخ؛ ،2020 سنة 714 شخصًا من ذوي الإعاقة مستفيدًا من التأمين الصحي مقابل 766 20203 مقابل 0 سنة 2024 بها سنة
- بناء وتجهيز مقر للاتحادية الموريتانية للجمعيات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز قدرات أكثر من جمعية؛ 60
- إنشاء قاعدة بيانات للمرضى المزمنين المعوزين، وتطوير وتغذية نظام معلومات خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة؛
- مراجعة اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الاستشفائية الوطنية ومقدمي الخدمات المالية لتحويل الأموال إلى المستفيدين؛
- تحسين استهداف المستفيدين واستخدام منصة الدفع الخاصة بالسجل الاجتماعي لتأمين التحويلات النقدية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة نظرًا لضخامة احتياجات الفئات الهشة. فقد كان من السكان يعيشون تحت خط الفقر النقدي 28,2% في وضعية (10,31% شخصًا، أي 967 507) من السكان 10% في الوسط الريفي). وعلاوة على ذلك، كان أكثر من 41,2%) 2019 سنة 2023. إعاقة حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة

ولم يتم حتى الآن تحديد سوى جزء صغير من المستفيدين المحتملين من البرنامج، وحتى ضمن هذا الجزء لا تزال طلبات كثيرة غير ملبّاة (أمثلة: ملف تحويل نقدي لأسر لديها طفل ذو إعاقات متعددة؛ وملف لمرضى مزمنين؛ و.(طلب تغطية صحية للأشخاص ذوي الإعاقة 000 5 000 9 700

وبالمثل، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يتعرضون للتمييز رغم التحسينات المدخلة على الإطار القانوني والسياسي: فهم أقل نفاذًا من غيرهم إلى الصحة والتعليم والعدالة، وأكثر عرضة لسوء المعاملة والوصم والعنف، لا سيما النساء والفتيات والأطفال. وأخيرًا، يواجه البرنامج ثلاثة عوائق داخلية كبرى:

- نقص الكفاءات المتخصصة داخل البرنامج لتصميم مختلف الأنشطة وتنظيمها وتنفيذها وقيادتها وتقييم أثرها؛
- عدم كفاية الوسائل الميزانوية، مما يحدّ من أثر البرنامج ميدانيًا؛
- تعقّد تبادل المعلومات والتنسيق مع المتدخلين المتعددين، سواء تعلق الأمر بالبرامج الأخرى للوزارة أو بالقطاعات والمؤسسات الأخرى، في سياق لم تعمل فيه الهيئات المشتركة بين القطاعات بشكل فعلي.

الرهانات

- **تأكيد التضامن الوطني لفائدة الأشخاص الأكثر هشاشة.**
- **ترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان احترامها.**

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 01 تحسين التكفل بالمرضى المعوزين

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

7 000 شخص معوز مصاب بمرض مزمن أو خطير سيتم التكفل بهم مجانًا في المستشفيات الوطنية.	**1 300** مريض غسيل كلى معوز سيتم التكفل بهم مجانًا (استشارات طبية، حصص غسيل الكلى، أدوية...).	**100** شخص معوز مصاب بمرض مزمن أو خطير سيستفيدون من إجلاء صحي مجاني إلى الخارج.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد المرضى المعوزين الذين تم التكفل بهم في المستشفيات الوطنية	العدد	4 800	4 800	**7 000**	10 000
عدد مرضى غسيل الكلى المعوزين الذين تم التكفل بهم	العدد	1 250	1 250	**1 300**	1 400
عدد المرضى الذين تم إجلاؤهم صحيًا إلى الخارج	العدد	100	100	**100**	100

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الهدف 02 تعزيز التضامن الوطني لفائدة الفئات الأكثر حرمانًا

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

1 300 مريض غسيل كلى معوز سيستفيدون من تحويل نقدي.	**8 000** مريض مزمن معوز سيستفيدون من تحويل نقدي.	**1 840** مسنًّا معوزًا سيستفيدون من تحويل نقدي.
10 000 أسرة فقيرة (باستثناء الأسر التي تعيلها نساء والمدعومة من برنامج ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري) ستستفيد من تحويل نقدي.	**300** مستفيد من غير الفئات المذكورة أعلاه سيستفيدون من تحويل نقدي.	

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد مرضى غسيل الكلى المعوزين المستفيدين من تحويل نقدي	العدد	1 191	1 191	**1 191**	1 191
عدد المرضى المزمنين المعوزين المستفيدين من تحويل نقدي	العدد	7 099	5 400	**8 000**	10 000
عدد المسنين المعوزين المستفيدين من تحويل نقدي	العدد	1 200	1 465	**1 840**	3 000

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من تحويل نقدي	العدد	10 000	10 000	**10 000**	10 000
عدد المستفيدين من التحويلات النقدية غير المنتمين إلى الفئات المذكورة أعلاه	العدد	150	150	**200**	400

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: «المستفيدون من التحويلات النقدية غير المنتمين إلى الفئات المذكورة أعلاه»: ترد قائمة هؤلاء المستفيدين في المقرر المشترك بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية رقم 001244 .2024 الصادر بتاريخ 7 نوفمبر

الهدف
03 تعزيز الدعم المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

7 340
شخصًا من ذوي الإعاقة سيستفيدون من تغطية صحية يمولها البرنامج.

1 170
أسرة لديها طفل ذو إعاقة و/أو إعاقات متعددة ستستفيد من تحويل نقدي.

1 250
شخصًا من ذوي الإعاقة سيستفيدون من دعم فني (توفير معدات).

250
طفلًا من ذوي الإعاقة سيستفيدون من تكوين مهني في مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة.

1 500
طفل من ذوي الإعاقة سيستفيدون من تعليم متخصص في مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من تغطية صحية	العدد	4 523	4 523	**7 340**	8 000
عدد الأسر التي لديها طفل ذو إعاقة و/أو إعاقات متعددة المستفيدة من تحويل نقدي	العدد	1 050	1 050	**1 170**	1 250
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من دعم فني	العدد	770	770	**1 070**	1 500
عدد الأطفال ذوي الإعاقة المستفيدين من تكوين مهني في مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة	العدد	200	200	**250**	250
عدد الأطفال ذوي الإعاقة المستفيدين من تعليم متخصص في مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة	العدد	1 300	1 300	**1 367**	3 500

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة: تحقيق النتيجتين 4 و5.

عرض الوسائل المطلوبة

الاقتراحات الميزانوية: الاعتمادات حسب النشاط

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

الإجراء	التسمية	م.ق.م2027	2028	2029	الحصة 2027
01	التكفل بالمرضى المعوزين	186 364 334	205 549 137	224 682 443	33,6%
02	المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة	215 867 446	228 775 818	242 339 610	38,9%
03	ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	152 382 938	158 637 583	162 831 621	27,5%
	مجموع البرنامج 094	**554 614 718**	**592 962 538**	**629 853 674**	**100,0%**

طبيعة النفقة

● **السلع والخدمات**: نفقات اقتناء السلع والخدمات ● **التحويلات الجارية**: المنح والتحويلات الجارية ● **الموظفون**: نفقات الموظفين ● **الاستثمار**: نفقات الاستثمار

النشاط 1 التكفل بالمرضى المعوزين

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
العمل الاجتماعي والتضامن الوطني	● السلع والخدمات	**3 124 194**	3 224 194	3 357 500
التكفل بأدوية مرضى غسيل الكلى	● السلع والخدمات	**30 000 000**	35 000 000	40 000 000
إجلاء المرضى المعوزين إلى الخارج	● السلع والخدمات	**9 000 000**	9 000 000	9 000 000
إجلاء المرضى المعوزين إلى الخارج	● التحويلات الجارية	**14 500 000**	14 500 000	14 500 000
التكفل بحصص غسيل الكلى للمرضى المعوزين	● التحويلات الجارية	**80 000 000**	90 000 000	100 000 000
خلية متابعة المرضى	● السلع والخدمات	**5 500 000**	6 500 000	6 500 000
منح الكشف عن سرطان عنق الرحم	● التحويلات الجارية	**10 000 000**	12 000 000	15 000 000
التكفل بالمرضى المعوزين في المؤسسات الاستشفائية الوطنية	● التحويلات الجارية	**30 000 000**	31 000 000	32 000 000
رواتب الموظفين	● الموظفون	**4 240 140**	4 324 943	4 324 943
مجموع الإجراء 01		**186 364 334**	**205 549 137**	**224 682 443**

النشاط 2 المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة	● السلع والخدمات	**6 000 000**	6 500 000	7 000 000
المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة	● التحويلات الجارية	**23 000 000**	24 000 000	25 000 000
التحويلات النقدية لمرضى غسيل الكلى المعوزين	● التحويلات الجارية	**25 000 000**	30 000 000	35 000 000
التحويلات النقدية للأسر الهشة «رمضان»	● التحويلات الجارية	**50 000 000**	50 000 000	50 000 000
التحويلات النقدية الظرفية للمسنين	● التحويلات الجارية	**9 200 000**	10 500 000	12 200 000
التحويلات النقدية للمرضى المزمنين المعوزين	● التحويلات الجارية	**102 167 446**	107 275 818	112 639 610
مجموع الإجراء 02		**215 867 446**	**228 775 818**	**242 339 610**

النشاط 3 ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
التحويلات النقدية لأسر الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة	التحويلات الجارية	**27 176 385**	29 000 000	30 000 000
ترقية وحماية الأطفال المصابين بالتوحد	السلع والخدمات	**10 500 000**	12 500 000	12 500 000
ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	الاستثمار	**35 000 000**	35 000 000	35 000 000
اشتراكات التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة المعوزين	التحويلات الجارية	**33 236 000**	34 897 800	36 642 690
جائزة التميز للأشخاص ذوي الإعاقة	السلع والخدمات	**600 000**	600 000	600 000
الدعم المؤسسي لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة	التحويلات الجارية	**9 075 000**	9 075 000	9 075 000
التكوين المتخصص وترقية الأطفال ذوي الإعاقة	السلع والخدمات	**6 600 000**	6 600 000	6 600 000
التكوين المتخصص وترقية الأطفال ذوي الإعاقة	التحويلات الجارية	**9 656 790**	10 656 790	11 656 790
التكوين المتخصص وترقية الأطفال ذوي الإعاقة	الاستثمار	**10 000 000**	10 000 000	10 000 000
رواتب الموظفين	الموظفون	**10 397 094**	10 605 036	10 605 036
ترقية الأشخاص ذوي الإعاقة	السلع والخدمات	**1 620 000**	1 720 000	1 820 000
مجموع الإجراء 03		**152 382 938**	**158 637 583**	**162 831 621**

البرنامج

095

ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري

التسمية الميزانوية: «الأسرة والمرأة والنوع»

الإجراء التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات 01

الإجراء مواكبة الأسر وحماية النساء والفتيات 02

الإجراء ترقية الأسرة والمساواة بين النساء والرجال 03

اعتمادات الدفع 2027

141,9 م

مليون أوقية جديدة

الحصة من الباب 2027

12,0%

من اعتمادات الدفع

الأهداف

3

أهداف استراتيجية

البرنامج ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري · 095

تقديم البرنامج

نطاق البرنامج

يتولى برنامج ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري تصميم وتنفيذ سياسة الدولة لحماية النساء والفتيات، والتقدم نحو المساواة بين النساء والرجال، وتعزيز الخلية الأسرية. وتُشكِّل الأسر والنساء والفتيات الأكثر فقرًا وهشاشة أولوية في عمل البرنامج.

يُنفَّذ البرنامج من طرف مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع داخل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وتنسيقية صرف منحة النفقة للمطلقات (صندوق النفقة)، وبرنامج الرفاه (استقرار الأسرة والمباعدة بين الولادات)، وخلية محاربة الممارسات الضارة بصحة المرأة والفتاة، ومشروع النوع. ويتبع للبرنامج مركز التكوين لتمكين المرأة، وهو مؤسسة عمومية.

ولما كانت حماية وترقية الأسرة والنساء والفتيات إشكالية متعددة الأبعاد، فإن البرنامج في تفاعل قوي من جهة مع السياستين العموميتين الأخريين للوزارة (حماية ونماء الطفل؛ الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوو الإعاقة)، ومن جهة أخرى مع عدة إدارات أخرى، لا سيما المكلفة بالشباب والتعليم والصحة والعدل والتكوين المهني. وأبعد من ذلك، فإن رهان دمج النوع في جميع قطاعات التنمية يجعل البرنامج يتفاعل مع أغلب القطاعات الوزارية. وعلاوة على ذلك، يعتمد البرنامج بشكل كبير على مصالح الأسرة في المديريات الجهوية للعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وكذلك على البلديات والمنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتنفيذ أنشطته ميدانيًا.

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون البرنامج من ثلاثة إجراءات: «التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات»؛ «مواكبة الأسر وحماية النساء والفتيات»؛ «ترقية الأسرة والمساواة بين النساء والرجال».

النشاط 1 التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات

يهدف هذا الإجراء إلى تصميم وتنفيذ برامج تساعد النساء والفتيات، لا سيما الأكثر فقرًا وهشاشة، على الاندماج في القطاعات الإنتاجية والنفاذ إلى أنشطة مدرة للدخل. كما يشمل عصرنة الهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء وسيرها الجاري.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
التكوين المهني للنساء والفتيات	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة الترقية الاقتصادية للأسرة وريادة الأعمال النسوية + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية + مركز التكوين لتمكين المرأة
دعم ريادة الأعمال النسوية	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة الترقية الاقتصادية للأسرة وريادة الأعمال النسوية + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية
دعم أنشطة التمكين الاقتصادي	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة الترقية الاقتصادية للأسرة وريادة الأعمال النسوية + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية

النشاط 2 – مواكبة الأسر وحماية النساء والفتيات

يهدف هذا الإجراء إلى الوقاية من النزاعات الأسرية والمساعدة على حلها (لا سيما في حالات الطلاق)، وحماية النساء والفتيات من العنف النفسي والجسدي (لا سيما العنف الزوجي والجنسي)، وكذلك تنمية رفاه الأسرة من خلال أنشطة موجهة للتثقيف والتأطير. كما يشمل عصرنة الهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء وسيرها الجاري.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
الوقاية من النزاعات الأسرية وتسويتها	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة النزاعات الأسرية والوساطة الاجتماعية + صندوق النفقة + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية
حماية النساء والفتيات من العنف	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة النزاعات الأسرية والوساطة الاجتماعية + خلية محاربة الممارسات الضارة + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية
التربية الوالدية والتأطير الأسري	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة التربية والتأطير الأسري وتعزيز القدرات المهنية + برنامج الرفاه + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
دعم أنشطة الحماية	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة النزاعات الأسرية والوساطة الاجتماعية + مصلحة التربية والتأطير الأسري وتعزيز القدرات المهنية + صندوق النفقة + خلية محاربة الممارسات الضارة + برنامج الرفاه + مصلحة الأسرة في المديريات الجهوية

النشاط 3 – ترقية الأسرة والمساواة بين النساء والرجال

يهدف هذا الإجراء إلى تطوير حقوق الأسرة والتقدم نحو المساواة القانونية والفعلية بين الرجال والنساء، لا سيما من خلال أخذ بُعد النوع في الحسبان بشكل أكثر منهجية في السياسات العمومية وبرامج ومشاريع التنمية. كما يشمل عصرنة الهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء وسيرها الجاري.

الأنشطة	الهياكل المعنية
تحسين الإطار القانوني	مديرية الأسرة والترقية النسوية والنوع / مصلحة ترقية حقوق الأسرة والمرأة والنوع + مشروع النوع
مأسسة النوع	
دعم أنشطة الترقية	

التأطير الاستراتيجي

التحليل الاستراتيجي

تنتظر النساء والفتيات الساعيات إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي من البرنامج المساعدة على تعزيز قدراتهن وتسهيل النفاذ إلى القروض الصغيرة لتمويل مشاريعهن. وأبعد من ذلك، ترغب جميع النساء والفتيات في معرفة أفضل بحقوقهن، وتنتظرن خاصة حماية فعّالة من البرنامج، لا في النصوص فحسب بل في الواقع أساسًا. ويصدق هذا بشكل خاص على النساء في طور الطلاق أو المطلقات (لاسترداد النفقة مثلًا)، وأكثر من ذلك على جميع النساء والفتيات ضحايا العنف النفسي أو الجسدي، بما في ذلك القتل والاغتصاب والعنف الزوجي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والحمل المتقارب.

ومن جانبها، تنتظر الحكومة من البرنامج نتائج ملموسة، لا سيما لفائدة الأسر الضعيفة اقتصاديًا والنساء والفتيات الأكثر هشاشة.

وينتظر الشركاء الفنيون والماليون من البرنامج استخدامًا فعّالًا وشفافًا للتمويلات المخصصة، ومزيدًا من التكامل والتآزر بين الإدارات وبين الشركاء الفنيين والماليين المعنيين بالسياسة العمومية.

وقد بذل البرنامج جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة للاستجابة لهذه التطلعات: من خلال تعزيز الترسانة القانونية لحماية المرأة من مختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي؛ وتنفيذ برامج للتمكين الاقتصادي، لا سيما في الوسط الريفي، تجمع بين التمويل الأصغر والتكوين المهني؛ وإنشاء صندوق النفقة لفائدة المطلقات وأطفالهن؛ ومضاعفة مبادرات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (حملات تحسيس السكان، ومنصات متعددة القطاعات للتكفل بالضحايا)؛ وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء مرصد وطني لمتابعة احترام حقوق النساء والفتيات وصياغة مقترحات لترقية هذه الحقوق.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة. فالعنف القائم على النوع الاجتماعي يظل مصدر قلق كبير، مع ارتفاع نسب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجسدي والنفسي الذي تتعرض له أعداد كبيرة جدًا من النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، لا تزال النساء والفتيات يواجهن أوجه عدم المساواة في مجالات عديدة، بما في ذلك النفاذ إلى التعليم والعمل والعدالة، وكذلك في المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

إن تطور العقليات والممارسات الثقافية مسار طويل الأمد. ومن جهة أخرى، يواجه البرنامج عددًا من العوائق الداخلية للإدارة:

- أولًا، نقص الكفاءات المتخصصة داخل البرنامج لتصميم مختلف الأنشطة وتنظيمها وتنفيذها وقيادتها وتقييم أثرها؛
- ثانيًا، عدم كفاية الوسائل الميزانوية، مما يحدّ من أثر البرنامج ميدانيًا؛
- أخيرًا، صعوبات التنسيق مع المتدخلين المتعددين، سواء تعلق الأمر بالبرامج الأخرى للوزارة أو بالقطاعات والمؤسسات الأخرى، في سياق لا تزال فيه استراتيجية البرنامج قيد الإعداد (العمل جارٍ).

الرهانات

- **المساهمة في رفاه الأسر.**
- **حماية النساء والفتيات.**
- **ترقية تمكين المرأة.**
- **ترقية المساواة القانونية والفعلية بين الرجال والنساء.**

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 01

تطوير التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

200 مشروع لريادة الأعمال النسوية سيستفيد من دعم فني و/أو مالي من البرنامج.	**200** تعاونية نسوية سيدعمها البرنامج.	**1 300** امرأة وفتاة سيستفدن من تكوين مهني ينظمه البرنامج.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد مشاريع ريادة الأعمال النسوية المدعومة	العدد	200	192	**180**	1 152 تراكمي 2028-2027
عدد الأشخاص المستفيدين من التحسيس	العدد	40 000	40 000	**40 000**	60 000 تراكمي 2028-2027
عدد النزاعات الأسرية المعالَجة	العدد	1 500	1 500	**1 500**	3 100 تراكمي 2028-2027
عدد النساء والفتيات المستفيدات من تكوين مهني	العدد	1 171	1 171	**1 300**	3 900 تراكمي 2028-2027

«غير مطبّق»: لا تنطبق القيمة على هذه السنة.

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: عدد النساء والفتيات المستفيدات من التكوين المهني: سنة 2026-2027؛ تقابل السنة الدراسية 2027 وسنة 2025-2026، تقابل السنة الدراسية 2026 و2027-2028. فيقابل مجموع المستفيدات خلال السنتين الدراسيتين «2027-2028» أما الهدف «التراكمي

مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: مركز التكوين لتمكين المرأة: تحقيق النتيجة 3.

الهدف 02

حماية النساء والفتيات

الغاية: ☑ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ☑ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

1 152 نزاعًا أسريًا سيكون البرنامج قد عالجها.	**200** نزاع أسري سيكون البرنامج قد حلَّها.
650 امرأة وفتاة من ضحايا العنف الجسدي و/أو النفسي سيتم التكفل بهن.	**100** امرأة وفتاة من ضحايا العنف سيستفدن من خدمات دور الإيواء.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد النزاعات الأسرية التي عالجها البرنامج	العدد	1 250	1 250	**1 152**	9 000 تراكمي 2028-2027
عدد النزاعات الأسرية التي حلّها البرنامج	العدد	200	200	**200**	600 تراكمي 2028-2027
عدد النساء والفتيات الضحايا اللواتي تم التكفل بهن	العدد	600	600	**650**	2 100 تراكمي 2028-2027
عدد النساء والفتيات ضحايا العنف المستفيدات من خدمات الاستقبال والتوجيه والمواكبة	العدد	100	100	**100**	400

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الهدف
03 مأسسة التكفل برهان النوع

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

2034-2027
الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع للفترة 2027-2034 تصادق عليها الحكومة سنة 2027.

15
قطاعًا وزاريًا ستتوفر على خلية للنوع.

45
منصة متعددة القطاعات ستكون عاملة للتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيَّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع المحيَّنة للفترة 2027-2034	الاستراتيجية	1	1	**مصادَق عليها**	قيد التنفيذ
عدد القطاعات الوزارية التي تتوفر على خلية للنوع	العدد	9	9	**10**	15
عدد المنصات متعددة القطاعات العاملة للتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف	العدد	27	27	**32**	37

مصدر البيانات: نظام معلومات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

عرض الوسائل المطلوبة

الاقتراحات الميزانوية: الاعتمادات حسب النشاط

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

الإجراء	التسمية	م.ق.م2027	2028	2029	الحصة 2027
01	التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	67 308 844	79 062 221	80 562 221	47,4%
02	حماية النساء والفتيات والرفاه الأسري	62 377 987	73 680 239	20 430 239	44,0%
03	مأسسة النوع	12 205 420	12 305 420	12 305 420	8,6%
	مجموع البرنامج 095	141 892 251	165 047 880	113 297 880	100,0%

طبيعة النفقة

● **الاقتناء والتحويلات**: نفقات الاقتناء والتحويلات الجارية ● **السلع والخدمات**: نفقات اقتناء السلع والخدمات ● **التحويلات الجارية**: المنح والتحويلات الجارية ● **الموظفون**: نفقات الموظفين ● **الاستثمار**: نفقات الاستثمار

النشاط 1 – التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
التكوين المهني للنساء والفتيات	● الاقتناء والتحويلات	32 640 000	33 140 000	33 640 000
برنامج رائدات	● السلع والخدمات	2 000 000	3 000 000	4 000 000
ترقية الأنشطة الاقتصادية للنساء	● التحويلات الجارية	20 000 000	30 000 000	30 000 000
رواتب الموظفين	● الموظفون	12 668 844	12 922 221	12 922 221
مجموع الإجراء 01		67 308 844	79 062 221	80 562 221

النشاط 2 – حماية النساء والفتيات والرفاه الأسري

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
صندوق تحصيل النفقة	● السلع والخدمات	3 000 000	3 100 000	3 200 000
خلية محاربة الممارسات الضارة	● السلع والخدمات	1 307 755	1 407 755	1 507 755
المشاركة السياسية للنساء	● السلع والخدمات	586 000	586 000	586 000
ترقية المرأة والنوع	● السلع والخدمات	1 372 000	1 472 000	1 572 000
حماية ضحايا العنف	● السلع والخدمات	7 299 650	7 399 650	7 499 650
برنامج الرفاه لاستقرار الأسرة والمباعدة بين الولادات	● السلع والخدمات	2 000 000	2 000 000	2 000 000
الإصلاح القانوني لحماية الأسرة	● السلع والخدمات	1 200 000	1 300 000	1 400 000
رواتب الموظفين	● الموظفون	2 612 582	2 664 834	2 664 834
تعزيز حقوق النساء (مشروع «رينفورس»)	● الاستثمار	43 000 000	53 750 000	0
مجموع الإجراء 02		62 377 987	73 680 239	20 430 239

لانشاط 3 – أمسسة النوع

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
مأسسة النوع	● السلع والخدمات	2 205 420	2 305 420	2 305 420
تخليد اليوم الدولي لحقوق المرأة (8 مارس)	● السلع والخدمات	10 000 000	10 000 000	10 000 000
مجموع الإجراء 03		12 205 420	12 305 420	12 305 420

البرنامج

096

حماية ونماء الطفل

التسمية الميزانوية: «حماية وتنمية الطفولة»

الإجراء 01 حماية الطفل

الإجراء 02 النماء المندمج للطفل

اعتمادات الدفع 2027	الحصة من الباب 2027	الأهداف
121,9 م	10,4%	2
مليون أوقية جديدة	من اعتمادات الدفع	أهداف استراتيجية

البرنامج حماية ونماء الطفل - 096

تقديم البرنامج

نطاق البرنامج

يتولى برنامج حماية ونماء الطفل، في إطار مقاربة مندمجة، ترقية منظومة حماية الأطفال على المستويات المجتمعية والجهوية والوطنية، والمساهمة أبعد من ذلك في تطوير بيئة ملائمة لتفتح الأطفال. وتُشكِّل حماية الأطفال الأكثر هشاشة ومساعدتهم على الدمج / إعادة الدمج الاجتماعي أولويات كبرى للسياسة العمومية.

تُنفِّذ هذه السياسةَ مديريةُ الطفولة، وبرنامج مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، وبرنامج تنمية التعليم ما قبل المدرسي داخل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة. ويتبع للسياسة العمومية مركز حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا، وهو مؤسسة عمومية.

ولما كانت حماية الأطفال ورفاههم إشكالية متعددة الأبعاد بطبيعتها، فإن السياسة العمومية في تفاعل قوي من جهة مع برنامجي الوزارة «ترقية المرأة والنوع الاجتماعي والرفاه الأسري» و«الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة»، ومن جهة أخرى مع العديد من الإدارات الأخرى، لا سيما المكلفة بالشباب والتعليم والصحة والعدل والتكوين المهني. وعلاوة على ذلك، يعتمد البرنامج بشكل كبير على الأسر والبلديات والمنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتنفيذ أنشطته ميدانيًا.

عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

يتكون البرنامج من إجراءين هما: «حماية الطفل» و«النماء المندمج للطفل».

النشاط 1 – حماية الطفل

يهدف هذا الإجراء إلى:

- تحليل وقيادة وتقييم الوضعية في مجال حماية الأطفال ورفاههم؛
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة وتنفيذها وتحيينها دوريًا؛
- تحسين الإطار القانوني المنظم لحقوق الأطفال، ومتابعة تطبيقه وتعميمه لدى السكان، بدءًا بالأطفال؛
- حماية الأطفال الهشين، لا سيما ضحايا الاستغلال والعنف؛
- مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة في إطار هياكل التعليم ما قبل المدرسي أو مراكز مخصصة؛
- عصرنة الهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء؛
- السير الجاري للهياكل الإدارية المعنية بحماية الأطفال وترقية حقوقهم.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
ترقية حقوق الطفل	مديرية الطفولة / مصلحة سياسة الطفولة + مصلحة حقوق وحماية الأطفال
حماية الأطفال الهشين	مديرية الطفولة / مصلحة سياسة الطفولة + مصلحة حقوق وحماية الأطفال + مصالح الطفولة في المديريات الجهوية + مركز حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا
مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة	مصالح الطفولة في المديريات الجهوية + برنامج مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال
عصرنة الإدارة المكلفة بحماية الأطفال	مديرية الطفولة / مصلحة سياسة الطفولة + مصلحة حقوق وحماية الأطفال + مصالح الطفولة في المديريات الجهوية + برنامج مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال
دعم أنشطة حماية الطفل	

النشاط 2 – النماء المندمج للطفل

يهدف هذا الإجراء إلى:

- تطوير شبكة هياكل تربية وحضانة الأطفال من 3 إلى 6 سنوات، والتحسين المستمر لجودة البرامج المقدمة والمربين المتدخلين؛
- تصميم وتنفيذ مشاريع تسمح بتحسين رفاه الأطفال، لا سيما الأكثر هشاشة منهم؛
- تربية الأطفال على المواطنة والحياة الديمقراطية (بما في ذلك الأنشطة الترفيهية)؛

- عصرنة الهياكل الإدارية المعنية بتنفيذ الإجراء؛
- السير الجاري للهياكل الإدارية المعنية بأنشطة نماء الطفل.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تطوير التعليم ما قبل المدرسي	مديرية الطفولة / مصلحة التعليم ما قبل المدرسي + برنامج تنمية التعليم ما قبل المدرسي + مصالح الطفولة في المديريات الجهوية + البرنامج الوطني لمكافحة سوء التغذية
تربية الأطفال على المواطنة	
عصرنة الإدارة المكلفة بنماء الطفل	
دعم أنشطة نماء الطفل	
مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة وفي الوسط ما قبل المدرسي	

التأطير الاستراتيجي

التحليل الاستراتيجي

ينتظر الأطفال، وهم المستفيدون الأوائل وعلة وجود السياسة العمومية، من البرنامج أن يدعم تطوير حقوقهم وجميع المبادرات الرامية إلى ضمان الاحترام الفعلي لهذه الحقوق.

ويأمل الأطفال الأكثر هشاشة من بينهم في النفاذ إلى مجموعة متكاملة من خدمات الحماية، متزايدة الاتساع وعالية الجودة، في جميع ولايات البلاد.

ومن جانبها، تنتظر الحكومة من البرنامج أن يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية والجغرافية، وأن يعمل على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدولة تجاه الأطفال، لا سيما عبر الاستراتيجيات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

وينتظر الشركاء الفنيون والماليون من البرنامج تخطيطًا دقيقًا للأنشطة، مبنيًا على بيانات ميدانية شاملة وموثوقة، ومنظِّمًا للتآزر بين جميع الإدارات والشركاء المعنيين بحماية الأطفال وترقية حقوقهم.

وقد بذل البرنامج جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة للاستجابة بشكل أفضل لهذه التطلعات المختلفة، مستندًا بشكل خاص إلى كون السياسة العمومية للطفولة تُشكِّل بصفة دائمة أولوية قوية وواضحة لدى أعلى السلطات، كما يدل على ذلك مثلًا التزام فخامة رئيس الجمهورية بتطوير عرض التعليم ما قبل المدرسي ليستوعب :طفل. وبشكل أكثر تحديدًا 100 000

- تم إعداد استراتيجيات: الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل والاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي. وعلاوة على ،2020-2026 ومن المتوقع أيضًا إعداد سياسة واستراتيجية لتغذية الأطفال؛ ،2030 ذلك، انطلقت أعمال إعداد استراتيجية جديدة للطفل في أفق
- تم إرساء منظومة متكاملة لحكامة وتنسيق وتسيير أنشطة حماية الأطفال، تضم على المستوى الوطني مجلسًا للطفولة، وعلى المستوى اللامركزي طاولات جهوية وبلدية للحماية تلعب فيها الأسر والمنظمات القاعدية دورًا أساسيًا؛
- توسعت حزمة خدمات الحماية الموجهة للأطفال تدريجيًا: التكفل الطبي، والمساعدة النفسية والاجتماعية، والتكوين المهني، وإعادة الدمج الاجتماعي، وإعادة الدمج المدرسي، والتسجيل في الحالة المدنية، إلخ. كما شملت عددًا متزايدًا من الأطفال، أساسًا الأكثر هشاشة وعرضة للخطر: ففي سنة طفل من ضحايا العنف والإساءة من خدمة حماية واحدة على الأقل؛ 500 6 استفاد ،2024
- إضافة إلى ذلك، أطلق البرنامج العديد من المبادرات لترقية بيئة ملائمة لرفاه الأطفال ومشاركتهم: أنشطة تحسيس حول حقوق الطفل، وإنشاء نوادٍ مدرسية، وإرساء مجالس بلدية للأطفال وإعادة تفعيل برلمان الأطفال، وتنظيم مخيمات صيفية للأطفال المتفوقين دراسيًا وللأكثر هشاشة (لا سيما الأطفال ذوو الإعاقة). وعلاوة على ذلك، ارتفعت نسبة الأطفال من 3 إلى 6 سنوات المسجلين في الهياكل العمومية أو الخصوصية للتعليم ما قبل المدرسي من وفي هذه الهياكل، وكذلك في عدد .2023-2024 في 15,9% طفلًا) إلى 843 27) 2021-2022 في 9,2% 081 2 والتكفل بـ ،2024 طفلًا دون سن الخامسة سنة 858 14 من المراكز المخصصة، تُنفَّذ أنشطة مكافحة سوء التغذية، حيث تم فحص .طفلًا يعانون من سوء التغذية في السنة نفسها

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة ومستدامة لتجاوز العوائق الهيكلية التي تحول دون تنفيذ أكثر طموحًا للسياسة العمومية للطفولة، التي يُرجَّح أنها لا تشمل اليوم سوى جزء صغير من الأطفال، بمن فيهم الأكثر هشاشة:

- يُعدّ تحديد الأطفال المحتاجين إلى الحماية مهمة صعبة، وكذلك جمع البيانات الأساسية ميدانيًا، لا سيما لأن مصالح الطفولة (مثل باقي مصالح الوزارة) غير موجودة في المقاطعات. ويجري التحضير لمسوح بالتعاون مع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي؛
- لا تسمح الوسائل الموضوعة تحت تصرف البرنامج بتلبية جميع الاحتياجات، حتى عندما تكون معروفة: نقص الأخصائيين الاجتماعيين، ونقص وسائل النقل التي تتيح نفاذ الأطفال إلى مراكز الحماية، وغياب بند ميزانوي مخصص لاقتناء المدخلات الغذائية، ونقص ميزانية الاستثمار (الممولة حاليًا أساسًا من الشركاء الفنيين والماليين)، ونقص هياكل التعليم ما قبل المدرسي في حين سيبلغ عدد الأطفال من 3 إلى 6 سنوات وبضع مئات فقط من الأطفال يستفيدون من التربية على المواطنة، إلخ. وفضلًا ،2024 سنة 000 366 مقابل 2030 طفل سنة 000 423 عن ذلك، لا تزال الفوارق الجغرافية قائمة بين الولايات (حيث تظل الولايات الشمالية محرومة) وداخل كل ولاية وكل مقاطعة؛
- وتزداد مسألة وسائل العمل إشكالًا لكون البرنامج يواجه عدة احتياجات ناشئة: الأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال تحت تأثير المخدرات، والأطفال اللاجئون أو في وضعية تنقل... كما تُشكِّل آثار التغير المناخي على الأطفال وحماية الأطفال من سوء استخدام الإنترنت مواضيع جديدة ينبغي للبرنامج معالجتها؛
- ولا يقوم المجلس الوطني للطفولة، الذي يعاني هو نفسه من نقص في الوسائل، بدور المناصرة المنتظر منه، لا سيما على المستوى الميزانوي، من أجل حماية الأطفال وترقية حقوقهم.

الرهان

توفير الحماية والبيئة التي يحتاجها الأطفال من أجل تفتحهم.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف **01**

معرفة أفضل لوضعية الأطفال (المحيط، المعيش، الاحتياجات)

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين ☑ **نجاعة الإدارة**

النتائج السنوية 2027

2

دراستان ميدانيتان سينجزهما البرنامج سنة مع الوكالة الوطنية للإحصاء 2027 والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، لتغذية الاستراتيجية الوطنية المقبلة للطفولة 2030-2027.

40%

على الأقل من المؤشرات الأساسية للسياسة العمومية للطفولة ستتم تغذيتها لكامل التراب الوطني في نظام معلومات الطفولة بتاريخ 31/12/2027.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
عدد الدراسات الميدانية المنجزة	العدد	0	0	**2**	4 تراكمي 2028-2027
نسبة تغذية نظام معلومات الطفولة	%	0%	0%	**40%**	100%

مصدر البيانات: نظام معلومات الطفولة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

توضيحات منهجية: الدراسات الميدانية: الدراستان المبرمجتان سنة 2027 تتعلقان بالأطفال فاقدي السند الأسري وبأثر التغيرات المناخية على الأطفال
نسبة تغذية نظام معلومات الطفولة = عدد المؤشرات الأساسية المغذّاة والمحيّنة فصليًا لجميع الولايات / عدد المؤشرات الأساسية التي يتضمنها نظام المعلومات.

يتضمن نظام معلومات الطفولة مؤشرات أساسية 10

1. عدد الأطفال الذين تم تحسيسهم ضد العنف والإساءة ■
2. عدد الأسر التي تم تحسيسها ضد العنف والإساءة
3. عدد النساء الحوامل أو المرضعات اللواتي تم تحسيسهن حول رهان التغذية
4. عدد الأطفال ضحايا العنف والإساءة ■
5. عدد الأطفال المحددين كمعرضين لخطر العنف والإساءة
6. عدد الأطفال ضحايا العنف والإساءة الذين استفادوا من خدمة حماية واحدة على الأقل
7. عدد الأطفال دون سن الخامسة ضحايا سوء التغذية الذين تم التكفل بهم ■
8. نسبة التمدرس ما قبل المدرسي للأطفال من 3 إلى 5 سنوات ■
9. عدد الفاعلين في مجال حماية الطفولة الذين استفادوا من تعزيز القدرات
10. عدد الأطفال الذين شاركوا في نشاط للتربية على المواطنة

المؤشرات الأساسية الأربعة الأولى التي ستتم تغذيتها فصليًا في النظام سنة 2027 هي: عدد الأطفال الذين تم تحسيسهم ضد العنف والإساءة؛ عدد الأطفال ضحايا العنف والإساءة؛ نسبة التمدرس ما قبل المدرسي للأطفال من 3 إلى 5 سنوات؛ عدد الأطفال دون سن الخامسة ضحايا سوء التغذية الذين تم التكفل بهم. أي نسبة تغذية تبلغ 40% بتاريخ 31/12/2027. ■ = المؤشرات التي ستتم تغذيتها سنة 2027.

مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: الشركاء الفنيون والماليون: التكوين على تغذية نظام المعلومات واستخدامه؛ تزويد أعوان البرنامج في الميدان بالتجهيزات المعلوماتية.
المنظمات غير الحكومية الوطنية: المساهمة في تغذية المؤشرات الأساسية.

يُقصد بـ«العنف والإساءة» في هذه الوثيقة: العنف (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) والاستغلال والإساءة والتمييز والإهمال.

الهدف
02 ضمان تغطية للتعليم ما قبل المدرسي متجذرة في أوساط الفقراء

الغاية: ☑ **الفعالية الاقتصادية والاجتماعية** ☑ **جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين** ☐ نجاعة الإدارة

النتائج السنوية 2027

30% نسبة التمدرس ما قبل المدرسي على المستوى الوطني سنة 2027.	**800** طفل سيشاركون في نشاط للتربية على المواطنة سنة 2027.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2026 توقعات المشروع السنوي للنجاعة	2026 توقعات محيّنة	2027 الهدف	2028 الهدف
نسبة التمدرس ما قبل المدرسي	%	19,2%	24,5%	**30%**	35%

مصدر البيانات: نظام معلومات الطفولة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة
توضيحات منهجية: نسبة التمدرس ما قبل المدرسي = عدد المسجلين في التعليم ما قبل المدرسي / عدد الأطفال من 3 إلى 5 سنوات.
مساهمات الفاعلين العموميين / الشركاء: الشركاء الفنيون والماليون والمنظمات غير الحكومية: المساهمة في تحقيق النتيجتين 1 و2.

عرض الوسائل المطلوبة

الاقتراحات الميزانوية: الاعتمادات حسب الإجراء

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

الإجراء	التسمية	م.ق.م2027	2028	2029	الحصة 2027
01	حماية الطفل	**47 097 682**	48 487 051	49 586 958	38,6%
02	تنمية الطفولة	**74 825 000**	81 441 725	84 128 363	61,4%
	مجموع البرنامج 096	**121 922 682**	**129 928 776**	**133 715 320**	**100,0%**

طبيعة النفقة

● **السلع والخدمات**: نفقات اقتناء السلع والخدمات ● **الموظفون**: نفقات الموظفين ● **التحويلات الجارية**: المنح والتحويلات الجارية ● **الاستثمار**: نفقات الاستثمار

الإجراء حماية الطفل – 01

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
تغذية الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل	● السلع والخدمات	**6 200 000**	6 300 000	6 400 000
نماء وحماية وترقية الطفولة	● السلع والخدمات	**1 485 250**	1 585 250	1 685 250
حماية ودمج الأطفال اجتماعيًا	● السلع والخدمات	**10 890 000**	11 108 520	11 508 427
دعم منظومة حماية الطفل	● السلع والخدمات	**5 980 000**	6 500 000	7 000 000
رواتب الموظفين	● الموظفون	**22 542 432**	22 993 281	22 993 281
مجموع الإجراء 01		**47 097 682**	**48 487 051**	**49 586 958**

الإجراء تنمية الطفولة – 02

اعتمادات الدفع، بالأوقية الجديدة

النشاط	طبيعة النفقة	م.ق.م2027	2028	2029
تنمية التعليم ما قبل المدرسي	● السلع والخدمات	**23 690 500**	23 690 500	23 690 500
تنمية التعليم ما قبل المدرسي	● التحويلات الجارية	**30 334 500**	31 851 225	34 437 863
إعادة تأهيل وتجهيز رياض الأطفال	● الاستثمار	**15 000 000**	20 000 000	20 000 000
البرنامج الوطني لمكافحة سوء التغذية	● السلع والخدمات	**3 800 000**	3 900 000	4 000 000
اقتناء الكتب المدرسية / الوسائل التعليمية	● الاستثمار	**2 000 000**	2 000 000	2 000 000
مجموع الإجراء 02		**74 825 000**	**81 441 725**	**84 128 363**

وزارة البيئة والتنمية المستديمة

78

المشروع السنوي للأداء

تمهيـــــد

- يعتمد عرض الميزانية وفق منهج الأداء على تقسيم مجالات تدخل الدولة بحسب السياسات العمومية، وفق تصنيف حسب الوجهة: الباب (الوزارة) / البرنامج / الإجراء / النشاط.
- يجمع »الباب« (الوزارة) مجموعة من البرامج، وهو وحدة التصويت على الاعتمادات الميزانية (المادة 49 من القانون التنظيمي لقوانين المالية).
- يجمع »البرنامج« الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الإجراءات التابعة للباب نفسه، وترتبط به نتائج منتظرة تخضع للتقييم. والبرنامج هو وحدة تخصيص الاعتمادات (المادة 25 من القانون التنظيمي لقوانين المالية) .
- وتميز الوزارة بين برامج تنفيذ السياسات العمومية وبرنامج الدعم المخصص لمساندتها.
- أما »الإجراء« فهو جزء من السياسة العمومية، بينما يحدد »النشاط«، على المستوى الأكثر تفصيلًا، وجهة الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفذة.
- تُعدّ مشاريع الأداء السنوية المرفقة بمشروع قانون المالية لكل سنة بحسب كل وزارة، وتتضمن: طلبات الاعتمادات والوظائف الإدارية المبررة للسنة المقبلة، والتزامات الأداء المرتبطة بهذه الطلبات.
- بعد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية وثائق مرجعية للعمل العمومي خلال السنة، من حيث الموارد المتاحة والنتائج المستهدفة.
- يتضمن عرض كل وزارة: العرض الاستراتيجي للباب؛ وملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء، وحسب البرنامج والباب، مع التمييز بين اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.
- ويُفصّل كل برنامج من خلال عرض البرنامج، وإطاره الاستراتيجي، وموارده من اعتمادات ووظائف، وتبرير الاعتمادات جزءاً بجزء.

فهرس موضوعي

- العرض الاستراتيجي للوزارة
- البرنامج 097: الدعم
- البرنامج 098: الحوكمة البيئية وتغير المناخ والتنمية المستدامة
- البرنامج 099: إدارة التلوث واستعادة النظم البيئية المتدهورة والتنوع البيولوجي

أولًا: العرض الاستراتيجي للوزارة

1. نطاق العمل

يعكس مشروع الأداء السنوي 2027 رغبة موريتانيا في جعل البيئة ركيزة استراتيجية للتنمية المستدامة. وتسعى وزارة البيئة والتنمية المستدامة، عبر أهدافها، إلى:

- استعادة النظم البيئية والأراضي المتدهورة؛
- تعزيز قدرة النظم البيئية على الصمود أمام التغير المناخي، وصون التنوع البيولوجي؛
- تشجيع الاقتصاد الأخضر والدائري؛
- تحسين الحوكمة المؤسسية والترابية؛
- تطوير التربية والتوعية البيئية؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على متابعة التنمية المستدامة وتنسيقها. ومن شأن هذه الإجراءات توطيد الانتقال البيئي في البلاد، ومواءمة السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وإشراك السكان والفاعلين الاقتصاديين مشاركة كاملة في بناء موريتانيا مستدامة وقادرة على الصمود.

2. أهم النصوص المرجعية

يرتكز الإطار القانوني والتنظيمي لعمل الوزارة على نصوص وطنية واتفاقيات دولية، منها الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن البيئة والنصوص المكملة لها، ولا سيما الاتفاقيات المعتمدة برعاية الأمم المتحدة للبيئة: اتفاقية مونتيغو باي 1982، واتفاقية التنوع البيولوجي 1992، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992، واتفاق باريس 2015، واتفاقيتا ميناماتا وستوكهولم، واتفاقية فيينا، واتفاقية مكافحة التصحر 1994، واتفاقية أبيدجان 1981، واتفاق التنوع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية (BBNJ) لسنة 2023.

- القانون الإطاري للبيئة (2000)
- قانون الغابات (2007)
- قانون الساحل (2026)
- قانون البلاستيك (2013)
- قانون الصيد (2018)
- قانون تلوث الهواء (2018)
- قانون CITES بشأن الاتجار الدولي بالأنواع المهددة (2019)
- قانون الشرطة البيئية (2021)

- قانون السلامة الأحيائية (2022)
- قانون النفايات الصلبة (2023)
- قانون التقييمات البيئية والاجتماعية (2025)

وتكمل هذه النصوص استراتيجياتٌ وبرامج وطنية توجه السياسات البيئية حتى أفق 2030، ومنها:

- استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك SCAPP 2030؛
- الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة SNEDD 2030؛
- الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2030؛
- المساهمة المحددة وطنياً المنقحة CDN 3.0؛
- محلياً: خطط تسيير المناطق المحمية، ومنها حظيرة جاولينغ الوطنية، وحظيرة أواليغات الوطنية، ومحمية خليج النجمة الطبيعية، ومحمية المحيط الحيوي العابرة للحدود في دلتا نهر السنغال.

3. الإصلاحات الرئيسية

خلال سنة 2027، ستواصل الوزارة الإصلاحات الهيكلية الآتية:

- تنفيذ القوانين القائمة وتعزيز الإطار التنظيمي البيئي، خصوصاً في مجالات النفايات الصلبة وتلوث الهواء والمواد الكيميائية الخطرة والتقييمات البيئية؛
- إنشاء وتفعيل آلية مؤسسية وطنية للتنمية المستدامة تتولى التنسيق والمتابعة الأفقية للسياسات؛
- تعزيز القدرات المحلية والمؤسسية، وتفعيل المرصد الوطني للبيئة والساحل، وإنشاء نظام المعلومات البيئية للوزارة؛
- الانتقال إلى اقتصاد أخضر ودائري، خصوصاً عبر تسيير النفايات الصلبة وإعادة تدويرها؛
- تطوير برامج التربية والتوعية البيئية لتعزيز الثقافة الإيكولوجية في المجتمع. تشمل الكلفة الميزانية الإجمالية لهذه الإصلاحات إنشاء وظائف فنية، واقتناء معدات رقمية ومعدات للمتابعة،

وتمويل برامج التربية واستعادة التربة وصون التنوع البيولوجي.

4. السياق والتحليل الاستراتيجي

تواجه موريتانيا تحديات بيئية كبرى، منها التصحر وتدهور الأراضي في المناطق الساحلية الصحراوية والجافة؛ والهشاشة أمام التغير المناخي، ولا سيما في القطاعات الزراعية والرعوية والساحلية؛ والضغوط على التنوع
البيولوجي البري والبحري والتهديدات التي تواجه الأنواع المحلية والنظم الهشة؛ والتلوث الحضري والصناعي، بما يستلزم تشجيع التسيير المستدام للنفايات والحد من التلوث.

وفي هذا السياق، تهدف السياسات العمومية إلى تعزيز الصمود المناخي والبيئي وفق الالتزامات الدولية،

واستعادة النظم البيئية والأراضي المتدهورة، وحماية التنوع البيولوجي وتطوير المناطق المحمية البرية والبحرية، وتعزيز
الحوكمة البيئية والتنسيق المؤسسي، وتوعية السكان ونشر التربية البيئية.

وتوفر البرامج الوطنية والمبادرات الدولية، مثل السور الأخضر العظيم والخطة الوطنية لمكافحة التصحر والاستراتيجية الوطنية للمناطق البحرية المحمية والبلاغ الوطني الخامس بشأن المناخ، إطاراً عملياً لتحقيق هذه الأهداف.

5. الأهداف الأكثر تمثيلًا لسنة 2027

- مكافحة التصحر واستعادة الأراضي المتدهورة؛
- تعزيز الصمود المناخي وحوكمة المناخ؛
- حماية التنوع البيولوجي البري والبحري؛
- تشجيع الاقتصاد الأخضر والدائري؛
- تحسين الحوكمة والتخطيط البيئي؛
- تعزيز التربية والتوعية البيئية؛
- إنشاء آلية مؤسسية مخصصة للتنمية المستدامة.

ثانياً: البرنامج 097 — الدعم

447,088,647.50 أوقية جديدة.(MRU)

1. نطاق البرنامج

برنامج الدعم برنامج أفقي داخل وزارة البيئة والتنمية المستدامة، ويشمل الوظائف المشتركة وأنشطة التسيير الداخلي التي تضمن أداء القطاع وحسن سيره. ويضم:

- ديوان الوزير؛
- التفتيشية الداخلية؛
- مديرية الشؤون المالية؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- المندوبيات الجهوية؛
- المفتشيات المقاطعية.

الأمين العام هو المسؤول عن البرنامج (RPROG).

2. الأنشطة والأنشطة الفرعية

يجمع برنامج الدعم الوظائف الإدارية والمالية واللوجستية والمؤسسية اللازمة لحسن سير الوزارة. ويهدف إلى ضمان انسجام الأعمال الداخلية، والتنسيق بين الهياكل المركزية واللاممركزة، وتعزيز الأداء العام للقطاع. ويتكون
من الإجراءات التالية:

الأنشطة والهياكل المعنية	الميزانية (MRU)	النشاط
الخلايا؛ PPDVN؛IMPADRA **الإيجارات؛ الاتصال؛ تسيير المبنى — الديوان. المساهمات في الهيئات الدولية — مديرية DiRAM. تسيير المبنى — مديرية الشؤون المالية.** **صندوق التدخل من أجل البيئة (FIE). دعم التفتيشية الداخلية.**	368,646,754.60	**1. دعم تنفيذ الأنشطة الميدانية**
المندوبية الزراعية-الغابوية-الرعوية — المندوبيات الجهوية.	11,525,760.00	**2. تنفيذ البرامج والأنشطة البيئية في المناطق الزراعية-الغابوية-الرعوية**
المندوبية غير الزراعية-الغابوية- الرعوية — المندوبيات الجهوية.	8,947,319.93	**3. تنفيذ البرامج والأنشطة البيئية في المناطق غير الزراعية-الغابوية-الرعوية**
التنسيق الإداري — مديرية الشؤون المالية (DAF).	5,792,575.00	**4. اللوجستيات**
إعداد خطة تكوين؛ إنشاء نظام لتسيير الموظفين ومتابعتهم؛ نظام للرقابة والدخول؛ تسيير الموارد البشرية — مديرية الموارد البشرية (DRH).	3,804,700.00	**5. تسيير حديث وفعال للموارد البشرية، ومتابعة الموظفين وتعزيزىالقدرات والتكوين**
تعزيز صمود النظم البيئية والسكان في أربعة أقطاب جهوية شمالية — الديوان؛ دعم الإدارة — المفتشيات المقاطعية؛ — الفرقة المتنقلة.	**48,371,537.97**	**6. تنفيذ السياسة البيئية محلياً وخطة عمل الوزارة جهوياً**

3. الإطار الاستراتيجي للبرنامج

يشكل برنامج الدعم أساس سير العمل الإداري والمؤسسي للوزارة، إذ يتولى التنسيق وتسيير الموارد البشرية والمالية والاتصال ومتابعة الأداء الداخلي. ويهدف إلى تعزيز فعالية العمل العمومي البيئي من خلال حوكمة إدارية عالية الأداء، واستخدام أمثل للموارد، ودعم مستمر للهياكل المركزية واللاممركزة.

ويؤدي البرنامج دوراً حاسماً في نجاح السياسات البيئية الوطنية، ولا سيما تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والمساهمة المحددة وطنياً والتزامات موريتانيا الدولية.

4. التحليل الاستراتيجي

الإرادة السياسية: تؤكد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016–2030 والسياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة أهمية تحديث الإدارة العامة وتحسين أداء التسيير الميزاني. وتحظى الوزارة بدعم متزايد لتعزيز قدراتها الداخلية وترشيد النفقات وتحسين جودة الخدمة العامة، في إطار إصلاح الميزانية القائمة على البرامج والنتائج.

توقعات المستخدمين والمستفيدين: تشمل سرعة وشفافية أكبر في التسيير الإداري والمالي؛ وتعزيز قدرات الموظفين على جميع المستويات؛ وتنسيقاً فعالًا بين الهياكل المركزية واللاممركزة؛ وتوفيراً أفضل للوسائل اللوجستية والمادية والمعلوماتية؛ واتصالًا داخلياً وخارجياً أكثر مبادرة وشمولًا.

5. الهدف والنتائج والمؤشرات

الهدف: ضمان قيادة فعالة، وتخصيص كفء للموارد، وتحسين مستمر للخدمات الداخلية لدعم تنفيذ سياسات الوزارة في البيئة والتنمية المستدامة.
أنواع النتائج المستهدفة: الفعالية الاجتماعية والاقتصادية؛ جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين؛ كفاءة الإدارة.
النتائج السنوية: أن يتجاوز معدل تنفيذ ميزانية القطاع 90%؛ وأن يستفيد الأطر والموظفون من الخطة السنوية
للتكوين المنفذة بنسبة تفوق 80%. مؤشرات الأداء: معدل تنفيذ الميزانية؛ عدد الأطر والموظفين الذين تلقوا تكويناً؛ عدد الأنشطة الجهوية المنجزة.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف PAP 2027
مساحة الفضاءات الخضراء المنشأة والمهيأة	م²	—	**2,000**
عدد الشتلات المتحملة للملوحة المزروعة	عدد	—	**8,000**
نسبة المزروعات التي تتم متابعتها وصيانتها	%	—	**100**

المساحة المشمولة بنظام لمتابعة جودةالهواء	هكتار	1	**2**
تحسين أداء المشتلة المركزية	عدد		**1**
عدد المؤسسات التعليمية التي أعيد تشجيرها وتخضيرها	عدد	—	**50**
معدل تنفيذ الميزانية	%	95	**96**
عدد الأطر والموظفين الذين تلقوا تكويناً	**عدد**	**56**	**112**

مصادر البيانات: مديرية الشؤون المالية لمعدل تنفيذ الميزانية؛ ومديرية الموارد البشرية للتكوين والموظفين؛ وخلية تنسيق المندوبيات الجهوية للبيانات الجهوية والأداء؛ والتقارير السنوية للمندوبيات؛ ونظام المعلومات الداخلي للمتابعة الرقمية.

توضيحات منهجية: معدل تنفيذ الميزانية هو نسبة النفقات المنفذة فعلياً إلى الاعتمادات المصوت عليها في قانون المالية. ويُحسب عدد الأطر والموظفين المكوّنين بعدٌ من تابعوا تكويناً معتمداً من مديرية الموارد البشرية. ويشمل عدد الأنشطة الجهوية مجموع الأنشطة المبرمجة والمنفذة فعلياً خلال السنة. ويقاس مستوى تنفيذ النظام الرقمي
الداخلي بنسبة الأدوات والخدمات الإدارية المرقمنة إلى إجمالي ما كان مقرراً. ويُحسب رضا الموظفين من متوسط استطلاع داخلي سنوي.

ثالثاً: البرنامج 098 — الحوكمة البيئية وتغير المناخ والتنمية المستدامة

الميزانية: 47,078,011.00 أوقية جديدة (MRU).

1. نطاق البرنامج

تشكل الحوكمة البيئية وتغير المناخ والتنمية المستدامة إطار عمل مترابطاً لمواجهة التحديات العالمية. فالحوكمة هي بنية اتخاذ القرار التي تنظم الاستجابات السياسية من خلال آليات تنظيمية واقتصادية وتشاركية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية. أما تغير المناخ فيمثل حالة استعجال تتطلب التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار التي لا يمكن تجنبها. وتوفر التنمية المستدامة بوصلة أخلاقية واستراتيجية لتوجيه الانتقال نحو اقتصاد دائري منخفض الكربون يوازن بين الإنصاف الاجتماعي والازدهار الاقتصادي وصون النظم البيئية.

الهياكل المعنية: مديرية التخطيط والتنسيق ومتابعة البرامج والإحصاءات (DPCS)؛ مديرية التنمية المستدامة؛ مديرية التنظيم والاتفاقيات متعددة الأطراف (DiRAM)؛ مديرية المناخ والاقتصاد الأخضر (DiCEV)؛ المرصد الوطني للبيئة والساحل (ONEL).

2 الأنشطة والأنشطة الفرعية

يهدف البرنامج إلى تعزيز الحوكمة البيئية، ودعم تنفيذ السياسات الوطنية للمناخ والتنمية المستدامة، وإنتاج بيانات موثوقة ونشرها لمساندة القرار العمومي. ويتكون من خمسة إجراءات رئيسية.

النشاط 1: الإطار الاستراتيجي وإدارة البيانات والتوعية والتربية البيئية

الميزانية: 8,858,085 أوقية جديدة.
الهدف: تعزيز الإطار الاستراتيجي والوعي وأدوات دعم القرار في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
الهياكل الرئيسية: مديرية التخطيط والتنسيق والإحصاءات ومديرية التنمية المستدامة.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف 2027
عدد الأشخاص الذين تمت توعيتهم	عدد	15,000	**23,000**
عدد التلاميذ الذين تلقوا تربية بيئية	عدد	1,100	**1,500**
عدد الأيام المحتفى بها	عدد	3	**3**
عدد المؤشرات البيئية والأنشطة المتابعة عبر نظام المعلومات البيئية SIE	**عدد**	**5**	**12**

النشاط 2 : الإطار التنظيمي

الميزانية: 4,285,861.00 أوقية جديدة.

الهدف: توطيد الإطار القانوني والتنظيمي الوطني لحماية البيئة.

الهيكل الرئيسي: مديرية التنظيم والاتفاقيات متعددة الأطراف.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف PAP 2027
عدد القوانين الصادرة	عدد	2	**3**
عدد المراسيم الصادرة	**عدد**	**1**	**3**

النشاط 3: تعزيز العمل المناخي

الميزانية: 14,334,065 أوقية جديدة.

الهدف: تعزيز العمل المناخي والتمويل الأخضر.

الهيكل الرئيسي: مديرية

المناخ والاقتصاد الأخضر (DCEV).

توقع 2027	المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف 2027 PAP
5	عدد الشراكات والاتفاقيات الموقعة مع الشركاء الفنيين والماليين	عدد	-	**5**
5	عدد المبادرات الخضراء المبتكرة والمستدامة المستفيدة	عدد	-	**5**
60	عدد المشاركين وتنوعهم في منتدى التمويل المناخي	عدد	-	**60**
5	عدد البلديات التي تلقت المواكبة	عدد	-	**5**
15	عدد الأشخاص المكوّنين على برمجيات جرد غازات الدفيئة وتحليل الهشاشة	عدد	-	**15**
1	إعداد خطة استثمار للمساهمة المحددة وطنياً CDN 3.0	**عدد**	**-**	**1**

النشاط 5: الرصد البيئي ومراقبة الساحل

الميزانية: 19,600,000.00 أوقية جديدة.

الهدف: تعزيز النظام الوطني للرصد البيئي والساحلي.

الهيكل الرئيسي: المرصد الوطني للبيئة والساحل (ONEL).

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف PAP 2027
عدد المشاريع النموذجية الصغيرة المنفذة	عدد	2	4
التقدم في مؤشر الرصد الإيكولوجي ومؤشر الأداء البيئي	الرتبة	5+	10+
موضوعات نظام المعلومات الجغرافية المنشورة	عدد	2	6
مذكرات السياسات التي تم تعميمها	عدد	3	6
أطلس الهشاشة المُنتج	عدد	1	3
الدورات التدريبية الموضوعية المنظمة	عدد	2	5
مساحة الساحل الخاضعة للمراقبة الفعلية	كم²	180	300

رابعاً: البرنامج 099 — إدارة التلوث واستعادة النظم البيئية المتدهورة والتنوع البيولوجي

الميزانية: 709,098,468.50 أوقية جديدة.(MRU)

1. العرض الاستراتيجي والتحليل

يهدف البرنامج إلى الحفاظ على جودة البيئة واستعادة النظم البيئية المتدهورة، مع حماية التنوع البيولوجي الوطني والمناطق الحساسة بيئياً. وهو ركيزة أساسية للسياسة البيئية الوطنية، ويندرج ضمن تنفيذ التزامات موريتانيا الدولية، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار، واتفاقية مكافحة التصحر.

ويجمع البرنامج الهياكل الفنية الرئيسية بالوزارة المعنية بالوقاية من التلوث ومراقبته، والتسيير المستدام للموارد الطبيعية، وحماية الساحل، واستعادة النظم البيئية، وصون التنوع البيولوجي. ويعكس إرادة سياسية لتعزيز الحوكمة البيئية وصمود النظم البيئية وضمان إدارة مستدامة للموارد الطبيعية لصالح السكان.

الإرادة السياسية والإطار التوجيهي: يستند البرنامج إلى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016–2030، والسياسة الوطنية للبيئة، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي. وتؤكد هذه التوجهات أولوية مكافحة تدهور الأراضي والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وآثار تغير المناخ.

توقعات السكان والفاعلين الاقتصاديين: بيئة معيشية سليمة خالية من التلوث والإزعاج؛ واستغلال مستدام للتربة والغابات والتنوع البيولوجي؛ وتسيير فعال وعادل للمناطق المحمية والساحل؛ وإدماج أفضل للاعتبارات البيئية والتكيف في مشاريع التنمية.

السياق والتطورات: تسارع تدهور الأراضي والتصحر في المناطق الساحلية الصحراوية؛ وتزايد الضغط البشري على الغابات والأراضي الرطبة؛ وارتفاع التلوث حول المدن ومناطق التعدين والسواحل؛ واستغلال الغاز البحري في محيط المناطق المحمية (GTA)؛ وظهور مشاريع تنموية مثل ميناء انديأغو والطرق والتهيئة الزراعية؛ وتنفيذ خطط تسيير حظيرة جاولينغ وخليج النجمة ومحمية دلتا نهر السنغال العابرة للحدود والسور الأخضر العظيم وبرنامج استعادة الغابات المصنفة وحظيرة أواليغات؛ واعتماد إطار تنظيمي جديد للتقييمات البيئية والاجتماعية.

القيود الميزانية: عدم تناسب الموارد المالية مع حجم التحديات؛ والاعتماد على التمويلات الخارجية للمشاريع البيئية الكبرى؛ والحاجة إلى ترشيد النفقات وتحسين كفاءة البرمجة الميزانية؛ وضعف إدماج القضايا البيئية في الاستراتيجيات القطاعية.

النتائج الحديثة: تعزيز جهاز الرقابة البيئية الوطني (DECE)؛ وتنفيذ حملات البذر الجوي وتثبيت الكثبان واستعادة الغابات المصنفة (DiPERS)؛ وتوسيع المناطق المحمية وتحسين حوكمتها؛ وتنفيذ برامج التشجير والتسيير المتكامل للأراضي الرطبة؛ وإحراز تقدم في مبادرة السور الأخضر العظيم.

نقاط القوة: وجود خطط تهيئة وتسيير خاصة بالنظم البيئية، ومنها التخطيط الخماسي لحظيرة جاولينغ؛ وتزايد مشاركة الجماعات المحلية والمجتمعات في الإدارة المستدامة للموارد؛ والاستفادة من تجارب ناجحة في الاستعادة البيئية.

نقاط الضعف: ضعف التنسيق بين المؤسسات والقطاعات؛ وهشاشة البيئة وطنياً وضعف مشاركة السكان؛ ونقص معدات الرصد والتقييم العلمي؛ وعدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة في الرقابة البيئية وتسيير المناطق

المحمية واستعادة النظم البيئية والحوكمة التشاركية؛ والهشاشة الميزانية أمام أولويات التنمية المتنافسة. 2.

التحديات الرئيسية

التحدي الأول: الحفاظ على جودة البيئة واستعادة النظم البيئية المتدهورة، عبر الوقاية من التلوث ومراقبته وخفضه، وتعزيز الصمود الإيكولوجي واستدامة الموارد الطبيعية.

التحدي الثاني: تعزيز الحوكمة واستدامة تسيير الموارد الطبيعية، بتحسين التخطيط والتنسيق والمساءلة لدى الفاعلين في القطاع، انسجاماً مع اللامركزية وإصلاحات التسيير العمومي.

التحدي الثالث: تثمين دور المناطق المحمية في خدمة التنمية المستدامة، من خلال الاستعادة البيئية وصون التنوع البيولوجي والبحث العلمي لدعم القرار والسياحة البيئية وتثمين المنتجات الغابوية وخدمات النظم البيئية بوصفها
روافع للنمو الأخضر والتشغيل الريفي.

3. الأنشطة والمؤشرات

النشاط 1: التقييم والرقابة البيئية والتسيير المتكامل للتلوث

الميزانية: 14,242,667.00 أوقية جديدة.

الهدف الاستراتيجي: الوقاية من التلوث وخفضه، وإدارة الطوارئ البيئية، وضمان إطار معيشي سليم. الغاية: تحسين الجودة البيئية عبر منظومة فعالة لتقييم آثار الأنشطة الاقتصادية
والصناعية ومتابعتها ومراقبتها. النتيجة المنتظرة: الحد من أثر الحوادث البيئية على الصحة والنظم البيئية.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف PAP 2027
نسبة معالجة الملفات البيئية من مجموع الملفات المستلمة	نسبة	60%	**70%**
نسبة المطابقة البيئية للمشاريع/المنشآت الخاضعة للرقابة	نسبة	40%	**60%**
نسبة الشكاوى والحوادث البيئية التي تمت معالجتها والتحقق منها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها	نسبة	70%	**70%**
عدد المواقع التي تخضع لمتابعة جودة الهواء أو المياه أو التربة	عدد	2	**4**
كمية النفايات والمواد الكيميائية التي تتم متابعتها	طن	10,000	**15,000**
عدد حملات التوعية	عدد	2	**4**
قاعدة بيانات لمتابعة الملفات	**عدد**	**1**	**1**

مصدر البيانات: جهاز الرقابة البيئية DECE، والتقارير السنوية للرقابة البيئية، وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية للتقييمات البيئية والاجتماعية.

النشاط 2: صون الموارد الغابوية واستعادة النظم البيئية المتدهورة

الميزانية: 97,190,972.50 أوقية جديدة. الهدف: استعادة النظم المتدهورة وتشجيع التسيير المستدام للموارد
الغابوية والرعوية. الغاية: مكافحة تدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي من خلال الاستعادة والتسيير المستدام للموارد الطبيعية.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف PAP 2027
المساحات التي جرى بذرها	هكتار	1,500,000	2,000,000
مساحة الأراضي المستعادة	هكتار	60	40
عدد النظم البيئية المستعادة (الغابات المصنفة والأراضي الرطبة	عدد	5	8
عدد نقاط المراقبة الغابوية المنشأة والمجهزة	**عدد**	3	3

النتيجة المنتظرة: إعادة تكوين النظم البيئية المتدهورة وتثمين الموارد الطبيعية المحلية. مصادر البيانات: تقارير DiPERS عن الحملات والمسوح الغابوية.

النشاط 3: حماية الساحل والوقاية وحوكمة الساحل والأراضي الرطبة والمناطق المحمية

الميزانية: 2,140,000.00 أوقية جديدة.

الهدف: تعزيز الحوكمة والحماية والتثمين المستدام للمناطق الساحلية
والرطبة والمحمية.
الغاية: صون التراث الطبيعي على نحو مستدام، وتعزيز صمود النظم الساحلية والحوكمة المتكاملة للساحل.
النتيجة المنتظرة: استعادة التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتنوع الأراضي الرطبة والمحافظة عليه.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف PAP 2027
عدد المناطق التي تتوفر على خط أساس للتنوع البيولوجي	عدد	2	2
عدد المواقع الحساسة الخاضعة للمتابعة	عدد	4	6

مصادر البيانات: DiLZAP وحظيرة جاولينغ الوطنية (PND)، وتقارير المتابعة الإيكولوجية.

النشاط 4: مبادرة السور الأخضر العظيم (IGMV)

الميزانية: 337,652,183.00 أوقية جديدة.

الهدف: مكافحة التصحر واستعادة النظم البيئية في منطقة الساحل.
الغاية: المساهمة في مكافحة التصحر وتعزيز صمود السكان الريفيين، مع دعم التنمية المحلية المستدامة.
النتيجة المنتظرة: استعادة النظم البيئية في نطاق السور الأخضر العظيم وتحقيق استقرارها.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف 2027 PAP
المساحة الإجمالية للأراضي والنظم المتدهورة المستعادة في إطار السور الأخضر العظيم	هكتار	10,000	20 000
عدد وحدات FACI العاملة (المنشأة أو المعاد تأهيلها)	عدد	95	120
عدد فرص العمل الخضراء المباشرة وغير المباشرة المستحدثة	عدد	750	1000

مصادر البيانات: الوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم (ANGMV)، وقاعدة متابعة المبادرة وتقارير المشاريع.

النشاط 5: استعادة النظام البيئي لحظيرة أواليغات الوطنية

الميزانية: 80,215,308.00 أوقية جديدة. الهدف: صون التنوع البيولوجي واستعادة النظم البيئية للحظيرة.
الغاية: حماية التنوع البيولوجي وتعزيز التسيير المستدام للحظيرة مع تشجيع السياحة البيئية والمشاركة المجتمعية.

النتائج المنتظرة: تأقلم الأنواع الحيوانية والنباتية الجديدة التي أُدخلت إلى الحظيرة؛ وتوفر خدمات السياحة البيئية؛ وتنفيذ خطة التهيئة والتسيير؛ وتحسين حالة صون النظم البيئية ذات الأولوية والمناطق المحمية واستعادتها وإدارتها؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتربية البيئية.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف 2027
نسبة تنفيذ خطة التهيئة والتسيير للحظيرة PNA	%	35	60
عدد الأنواع النباتية التي تتم متابعتها	عدد	38	99
عدد الأنواع الحيوانية المدخلة التي تأقلمت	عدد	20	29
عدد البنى التحتية السياحية البيئية المنجزة	عدد	33	40
عدد زوار الحظيرة سنوياً	عدد	3,700	5,000

مصادر البيانات: قاعدة بيانات الحظيرة الوطنية لأواليغات وتقارير الأنشطة.

النشاط 6: تسيير وتعزيز الحاجز الكثباني الساحلي

الميزانية: 150,400,000.00 أوقية جديدة.

النشاط 7: تنفيذ خطة تسيير حظيرة جاولينغ الوطنية

الميزانية: 27,257,338.00 أوقية جديدة.

الهدف: تعزيز صمود النظم البيئية والسكان المحليين في الدلتا السفلى لنهر السنغال ضمن حظيرة جاولينغ الوطنية.

الغاية: تحديث خطة التهيئة والتسيير للفترة 2023–2027 خلال سنة 2027 لتغطي الفترة الخماسية 2028–2032. وتعزيز صمود النظم البيئية وصون التنوع البيولوجي والتسيير المستدام للموارد الطبيعية لفائدة السكان المحليين.

النتائج المنتظرة: استعادة النظم البيئية للحظيرة وصونها؛ وتحسين صمود السكان المحليين عبر تجدد الموارد الطبيعية واستغلالها المستدام (الصيد، المراعي، الحرف، زراعة الخضروات)؛ وتحسين حوكمة الحظيرة عبر ضمان
تمويل مستدام، وتحيين خطة التسيير، والتدقيق المحاسبي، وتحيين نظام التقارير الفنية والمالية.

المؤشر	الوحدة	وضعية 2026	هدف 2027
تحديث خطة التهيئة والتسيير للفترة 2028-2032–	%	PAG 2023–2027 خطة	100%
إعداد تقرير لجنة متعددة التخصصات لمتابعة الهيدرولوجيا	عدد	1	1
عدد بروتوكولات المتابعة ذات الأولوية للتنوع البيولوجي	عدد	5 بروتوكولات متابعة	5 بروتوكولات متابعة
تقرير الإحصاء الدولي للطيور المائية	1	1	
عدد الهكتارات المستعادة	عدد	1,457	150
عدد دوريات مراقبة المنطقة المحمية	عدد	الفصل الأول 2026: 32 دورية و32,430 كم	72 دورية على الأقل و60,000 كم على الأقل
عدد الوظائف التي تم خلقها	عدد	1,430 وظيفة، منها 300 للنساء	1,500 وظيفة على الأقل؛ ونسبة النساء 50% على الأقل

4. التوضيحات المنهجية تُقاس مؤشرات أداء البرنامج 3 بأساليب بسيطة وموحدة تتيح متابعة موثوقة للنتائج. وتشمل طرق الحساب
الرئيسية:

• العد المباشر: للمؤشرات الكمية، مثل عدد بعثات الرقابة والهكتارات المشجرة والبنى التحتية السياحية البيئية والأطر المكوّنة؛

• النسبة أو المعدل: لمؤشرات الفعالية، مثل نسبة المطابقة البيئية ومعدل تنفيذ الميزانية؛

• المتوسط: لقياس الآجال أو مستويات الإنجاز المتوسطة عند الاقتضاء. تأتي البيانات من التقارير الفنية والمالية لمديريات الوزارة (DECE وDiPERS وDiLZAP وPND وANGMV وPNA وDAF وDPCSE)، وتُجمع سنوياً عبر أنظمة المتابعة والتقييم وأدوات نظم المعلومات الجغرافية.

ويُعرّف كل مؤشر ويُقاس ويُعتمد وفق بروتوكول معياري يحدد التعريف الإجرائي للمؤشر، ومصدر البيانات وطريقة جمعها، وطريقة الحساب (البسط والمقام ووحدة القياس)، ودورية التحديث. وتُستخدم النتائج المجمعة لتقييم أداء
البرنامج وتعديل الأهداف وتوجيه القرارات الميزانية والاستراتيجية للوزارة.

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

80

المشروع السنوي للأداء

مقدمة

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

العرض الاستراتيجي للعنوان
نطاق التدخل
أهم النصوص المرجعية
أهم الإصلاحات
أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي
الأهداف الأكثر تمثيلًا
ملخص الاعتمادات العنوان

برنامج الدعم

عرض البرنامج
عرض الأعمال وأنشطتها
الإطار الاستراتيجي
العرض الاستراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
مقترحات الميزانية
مقترحات الاستخدام
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات الموظفين
نفقات اقتناء السلع والخدمات

برنامج حقوق الإنسان

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأعمال وأنشطتها
الإطار الاستراتيجي
العرض الاستراتيجي للبرنامج
العرض الاستراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
مقترحات الميزانية
عروضاستخدام
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات الموظفين
نفقات اقتناء السلع والخدمات

برنامجالتكيف والعملالإنساني

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأعمال وأنشطتها
الإطار الاستراتيجي
العرض الاستراتيجي للبرنامج

عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
مقترحات الميزانية
نفقات اقتناء السلع والخدمات

برنامج ترقية المجتمع المدني

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الإجراءات وأنشطتها
الإطار الاستراتيجي
العرض الاستراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الوسائل المطلوبة
المقترحات المتعلقة بالميزانية
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات الموظفين
نفقات اقتناء السلع والخدمات
نفقات الاستثمار

مقدمة

عرض الميزانية في صيغة البرامج، يقسم مجالات عمل الدولة بمنطق السياسات العمومية، على أساس تسمية بحسب الوجهة /العنوان (القطاع) / البرنامج / الإجراء /النشاط.

يضم "العنوان" مجموعة من البرامج، وهووحدة المصادقة على اعتماداتالميزانية . (المادة 49 من القانون التنظيمي لقوانين المالية.)

يجمع "البرنامج " الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة مترابطة من الإجراءات تحت عنوان واحد (الوزارة)، والتي ترتبط بها نتائج متوقعة تخضع للتقييم ويُعدّ البرنامج الوحدة المتخصصة في اعتمادات الميزانية (المادة 25 من القانون التنظيمي لقوانين المالية.)
ويُميّز لوزارة معينة بينالبرامج المعنية بإنفاذ سياسة عمومية وبرنامج الحوكمة والدعم لبرامج السياسات العمومية.

يُمثل "الإجراء" تفصيلاً إرشادياً للبرنامج، وهو جزء منالسياسة العمومية.وفي أكثر مستوياته تفصيلاً، يُحدد "النشاط " وجهة الاعتمادات المطلوبة والمخصصة والمنفذة.
تمت صياغة مشاريع الأداء السنوية المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة المالية بالتبويب لجميع الوزرات وتتضمن:

- طلبات مبررة بشكل مناسب للحصول على الاعتمادات واستخدامات البرامج للسنة القادمة
- ترتبط التزامات الأداء الخاصة بهذه البرامج ارتباطًا وثيقًابالطلبات.

وبمجرد اعتماد الميزانية تصبح مشاريع الأداء السنوية الوثائق الإطارية للعمل العمومي خلال العام في مجال البرنامج سواء من حيث الموارد المتاحة أو النتائج المراد تحقيقها.

عرض تفاصيل كلعنوان:

- العرض الاستراتيجي للعنوان
- ملخص المقترحات الخاصة بتخصيص الاعتمادات حسب البرنامج والإجراء وحسب البرنامج والعنوان، مع التمييز بين اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

يتم بعد ذلك تفصيل كل برنامج يشكل العنوان بمايلي:

- عرض البرنامج
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج
- عرض موارد البرنامج واعتماداته واستخداماته
- تبرير الاعتمادات لكل جزء منالميزانية.

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النطاق

نطاق التدخل

تتمثل مهمة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في اقتراح السياسات الوطنية وتنفيذها في المجالات التالية: 1/ التعريف بحقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيزها، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ 2/ حماية السكان، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة، من مخاطر الأزمات والكوارث وعند وقوعها؛ 3/ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تحديد سياسات وبرامج ومشاريع التنمية وتنفيذها وتقييمها.

نظرًا للطابع المشترك بين القطاعات للسياسات العمومية التي تنفذها المفوضية، فإنها تصمم تدخلاتها وتنفذها بتنسيق وثيق مع العديد من القطاعات الوزارية الأخرى، ولا سيما المكلفة بالاقتصاد والمالية، والعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، والتعليم، والتشغيل، والشباب، والأمن الغذائي، والعدل، والصحة، والداخلية، والشؤون الخارجية.

.

أهم النصوص المرجعية

من أبرز النصوص المؤطرة للسياسات العمومية المزمع تنفيذها: القانون رقم 031-2015 المجرم للعبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية؛ والقانون رقم 017-2020 المتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا؛ والقانون رقم 039-2024 المنشئ للمحكمة المتخصصة في مكافحة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والقانون رقم 016-2020 المتعلق بتسيير الكوارث الطبيعية؛ والقانون رقم 004-2021 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2021 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات.

أهم الإصلاحات

تهدف مختلف الإصلاحات التي قادتها المفوضية في السنوات الأخيرة إلى الاستجابة المستدامة لثلاثة رهانات رئيسية: 1/ توحيد جهود جميع الفاعلين وتعبئتهم، وطنيين ودوليين، عموميين وخصوصيين، لخدمة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ 2/ الوقاية من الأزمات والكوارث الإنسانية قدر الإمكان والحد من آثارها عند وقوعها، ولا سيما بتعزيز قدرة الفئات الأكثر هشاشة على التكيف: 3/ جعل المجتمع المدني فاعلًا كامل الدور في التنمية، إلى جانب الإدارات والمؤسسات الخاصة، ولا سيما بتعزيز مشاركته في تصميم السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها وتقييمها.

أهم عناصر السياق والتحليل الاستراتيجي

تحققت بالفعل نتائج ملموسة في كل برنامج من برامج السياسات العمومية الثلاثة المكونة للمفوضية، ولا سيما في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات، والتعزيز التدريجي للإطار القانوني، وتوعية السكان، وتكوين مختلف الفاعلين المؤسسيين وتعبئتهم والتنسيق بينهم، فضلًا عن تقديم استجابات عملية للسكان المتضررين (الأسر المتضررة من الكوارث الطبيعية، وضحايا العبودية، واللاجئون والمهاجرون ضحايا مختلف أشكال الاستغلال...). ومع ذلك، لا يزال الكثير مما ينبغي إنجازه، إذ إن الاحتياجات هائلة بينما تظل الموارد المالية والبشرية للبرامج محدودة للغاية. وفي هذا السياق، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في مواصلة الجهود لتحقيق مزيد من الاتساق والكفاءة في العمل بين القطاعات الوزارية والشركاء الفنيين والماليين والفاعلين الجمعويين، ذلك أن الانشغالات التي تحملها برامج المفوضية هي أيضًا انشغالات البلد بأسره.

الهدف رقم 1: تسريع معالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، ستُعالج 80 % من الشكاوى المودعة لدى المفوضية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في أقل من 120 يومًا.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
نسبة الشكاوى المعالجة في أقل من 120 يومًا	%	65%	غير متاح	75%	80 %	90%

مصدر البيانات: تقارير أنشطة إدارة حقوق الإنسان

إيضاحات منهجية:

120 يومًا = المدة القصوى بين تاريخ إيداع الشكوى على المنصة وتاريخ رد المفوضية عليها عبر المنصة.

الهدف رقم 2: تحسين الوقاية من الأزمات والكوارث

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمراجعين
- ☐. كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في سنة 2027، ستُعد خطة طوارئ للوقاية من الحرائق وتسييرها.
2. في سنة 2027، سيُكوَّن 150 متدخلًا ميدانيًا في مجال العمل الإنساني بدعم من البرنامج.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد خطط الطوارئ المعدّة	عدد	غير متاح	غير متاح	0	1	3 (تراكمي 2027-2029)
عدد المتدخلين الميدانيين المكوَّنين في مجال العمل الإنساني	عدد	غير متاح	غير متاح	90	150	240 (تراكمي 2027-2029)

مصدر البيانات: تقارير أنشطة إدارة التكيف والعمل الإنساني.

إيضاحات منهجية:

1. إعداد خطط الطوارئ

- ستتضمن كل خطة طوارئ: تحديدًا دقيقًا للمخاطر، وتقييمًا لاحتمالات وقوعها، وتحديدًا لأدوار ومسؤوليات الفاعلين الإنسانيين المعنيين، وتحديد آليات للإنذار المبكر.
- خلال الفترة 2027-2029، ستتناول خطتا الطوارئ الجديدتان المزمع إعدادهما الفيضانات ونزوح السكان المرتبط بالنزاعات

الهدف رقم 3: إضفاء الطابع المهني على منظمات المجتمع المدني

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمراجعين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في سنة 2027، سيستفيد 450 عضوًا من منظمات المجتمع المدني من دورة تكوينية واحدة على الأقل تُنظَّم بدعم من البرنامج.
2. في سنة 2027، ستقبل إدارة العلاقات مع المجتمع المدني 150 ملفًا لطلبات تمويل عمومي مقدمة من منظمات المجتمع المدني.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد أعضاء منظمات المجتمع المدني المستفيدين من دورة تكوينية واحدة على الأقل أنجزت بدعم من البرنامج	عدد	375	غير متاح	300	450	1550 (تراكمي 2027-2029)
عدد ملفات طلبات التمويل العمومي المقدمة من منظمات المجتمع المدني والمقبولة لدى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني	عدد	80	غير متاح	100	150	525 (تراكمي 2027-2029)

مصدر البيانات: قاعدة بيانات FEDDAM – إدارة العلاقات مع المجتمع المدني.

إيضاحات منهجية:

عدد أعضاء منظمات المجتمع المدني المستفيدين من دورة تكوينية واحدة على الأقل نُظمت بدعم من البرنامج: قد يكون الدعم المقدم ماليًا أو فنيًا أو مؤسسيًا (مثل دورة يمولها وينفذها شريك فني ومالي، ولكن عن طريق البرنامج المستفيد من مشروع التعاون).

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

		اعتمادات الالتزام			اعتمادات الدفع	
	رقم البرنامج وعنوانه و الإجراء	الإلتزام 2027-2029	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027
105	**برنامج الدعم**	**4 200 000**	**121 290 734**	**121 153 180**	**121 290 734**	**121 153 180**
1	إجراء قيادة استراتيجية المفوضية	-	7 577 361	8 597 676	7 577 361	8 597 676
2	إجراء التنسيق الإداري وتسيير الموارد	4 200 000	113 713 373	112 555 504	113 713 373	112 555 504
106	**برنامج حقوق الإنسان**	**184 517 060**	**65 974 766**	**65 055 500**	**65 974 766**	**65 055 500**
1	إجراء حماية وترقية حقوق الإنسان	137 689 080	35 942 750	32 450 500	35 942 750	32 450 500
2	إجراء محاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين	46 827 980	30 032 016	32 605 000	30 032 016	32 605 000
107	**برنامج التكيف والعمل الإنساني**	**287 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**
1	إجراء تعزيز النظام الوطني للعمل الإنساني	287 400 000	59 717 500	58 400 000	59 717 500	58 400 000
108	**برنامج ترقية المجتمع المدني**	**34 000 000**	**13 431 174**	**20 172 837**	**13 431 174**	**20 172 837**
1	إجراء تمهين منظمات المجتمع المدني	34 000 000	11 637 574	18 247 077	11 637 574	18 247 077
2	إجراء مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية	-	1 793 600	1 925 760	1 793 600	1 925 760
	المجموع العنوان	**510 117 060**	**260 414 174**	**264 781 517**	**260 414 174**	**264 781 517**

		اعتمادات الالتزام			اعتمادات الدفع	
	رقم وعنوان البرنامج	الإلتزام 2027 -2029	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027
105	**رقم 4 برنامج الحكامة والدعم**	**4 200 000**	**121 290 734**	**121 153 180**	**121 290 734**	**121 153 180**
	الجزء 1. نفقات العمال		94 599 684	94 599 684	94 599 684	94 599 684
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		25 691 050	24 753 496	25 691 050	24 753 496
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية		-	-	-	-
	الجزء 6. نفقات الاستثمار	4 200 000	1 000 000	1 800 000	1 000 000	1 800 000
106	**برنامج حقوق الإنسان رقم 1**	**184 517 060**	**65 974 766**	**65 055 500**	**65 974 766**	**65 055 500**
	الجزء 1. نفقات الموظفين		0	12 205 000	0	12 205 000
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		23 377 266	8 850 500	23 377 266	8 850 500
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية		142 500	-	142 500	-
	الجزء 6. النفقات الرأسمالية	184 517 060	42 455 000	44 000 000	42 455 000	44 000 000
107	**التكيف والعمل الإنساني رقم 2**	**287 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		2 042 500	1 000 000	2 042 500	1 000 000
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية		285 000	-	285 000	-
	الجزء 6. نفقات الاستثمار	287 400 000	57 390 000	57 400 000	57 390 000	57 400 000
108	**رقم 3 برنامج ترقية المجتمع المدني**	**34 000 000**	**13 431 174**	**20 172 837**	**13 431 174**	**20 172 837**
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		4 026 100	3 722 760	4 026 100	3 722 760
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية		1 900 074	2 450 077	1 900 074	2 450 077
	الجزء 6. نفقات الاستثمار	34 000 000	7 505 000	14 000 000	7 505 000	14 000 000
80	**المجموع للعنوان (1)**	**510 117 060**	**260 414 174**	**264 781 517**	**260 414 174**	**264 781 517**
	ومنها:					
	الجزء 1. نفقات الموظفين		94 599 684	106 804 684	94 599 684	106 804 684
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات	-	55 136 916	38 326 756	55 136 916	38 326 756
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية	-	2 327 574	2 450 077	2 327 574	2 450 077
	الجزء 6. نفقات الاستثمار	510 117 060	108 350 000	117 200 000	108 350 000	117 200 000

برنامج الدعم

عرض البرنامج

يقدم برنامج الدعم مساندة مشتركة لتنفيذ برامج السياسات العمومية لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، من خلال إرساء حكامة فعالة لهذه السياسات من جهة، وتطوير تسيير كفء للموارد المالية والبشرية والمادية للمفوضية من جهة أخرى.

عرض الأعمال وأنشطتها

النشاطان المكونان للبرنامج هما: «توجيه الاستراتيجية الوزارية»، و«التنسيق الإداري وتسيير الموارد»، و«التنفيذ اللاممركز للسياسات العمومية»

النشاط رقم 1: توجيه استراتيجية المفوضية

يشمل إجراء«توجيه استراتيجية القطاع» ديوان المفوض والمفتشية الداخلية للمفوضية. وتتمثل الأنشطة الرئيسية الأربعة المكونة لهذا العمل فيما يلي:

- «التوجيه الاستراتيجي لسياسات المفوضية»: تحديد أولويات السياسات العمومية في ضوء الوسائل القابلة للتعبئة، ومتابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وإجراء التعديلات الرئيسية في التوجهات خلال السنة على المستويين التنفيذي والمالي، وتقييم أداء البرامج عند اختتام السنة المالية.
- «رقابة وتقييم الهياكل الإدارية» (المفتشية العامة الداخلية): برمجة مهام التدقيق والتفتيش وتنفيذها، ومتابعة تنفيذ التوصيات، وتقديم الدعم الفني والمنهجي لإرساء الرقابة الداخلية داخل القطاع.
- يشمل «التنفيذ اللاممركز للسياسات العمومية» التسيير الاعتيادي للمندوبيات الثلاث للمفوضية داخل البلاد. ونظرًا لعدم هيكلة هذه المندوبيات بحسب السياسات العمومية، فإنها تُلحق ببرنامج الدعم
- «دعم أنشطة الحكامة»: التسيير الاعتيادي للديوان والمفتشية العامة الداخلية.

الأنشطة الفرعية	*الهياكل المعنية*
التوجيه الاستراتيجي لسياسات المفوضية	الديوان
رقابة وتقييم الهياكل الإدارية	المفتشية الداخلية
التنفيذ اللاممركز للسياسات العمومية	المندوبيات الجهوية

النشاط رقم 2: التنسيق الإداري وتسيير الموارد

يتضمن إجراء «التنسيق الإداري وتسيير الموارد» ثلاثة أنشطة:

- «تنسيق عمل الإدارة»، ويشمل المفوض المساعد، وموظفي الدعم المعينين في المندوبيات الجهوية، وإدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم.
- «التسيير الكفء لموارد المفوضية»، ويشمل إدارة الشؤون الإدارية والمالية، وإدارة المعلوماتية، وإدارة الاتصال والتوثيق والتكوين.
- «دعم أنشطة التنسيق والتسيير»: التسيير الاعتيادي لهياكل دعم القيادة والمساندة المذكورة أعلاه.

الأنشطة الفرعية	*الهياكل المعنية*
تنسيق عمل الإدارة	المفوض المساعد، إدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم
التسيير الكفء لموارد المفوضية	إدارة الشؤون الإدارية والمالية، إدارة المعلوماتية، إدارة الاتصال والتوثيق والتكوين

-

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

تنتظر برامج السياسات العمومية والشركاء الفنيون والماليون للمفوضية من برنامج الحكامة والدعم تحديد إطار استراتيجي فعال وتفعيله، بما يحقق الاتساق العام والتكامل بين جميع الفاعلين المتدخلين في مجالات حقوق الإنسان والتكيف والعمل الإنساني والمجتمع المدني، وهي مجالات مشتركة بين القطاعات بطبيعتها: بين برامج السياسات العمومية للقطاع أولًا، وكذلك مع القطاعات الأخرى المعنية، وهي عديدة، ومنها الصحة والعدل والشؤون الخارجية والتعليم والشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة...

كما تنتظر برامج السياسات العمومية للمفوضية من برنامج الحكامة والدعم مساندة واسعة ومكثفة وذات جودة لتنفيذ أنشطتها التخصصية، ولا سيما من خلال وضع سياسات وأساليب وأدوات حديثة لتسيير الموارد البشرية والمالية والمادية، وتنظيم العمل وتسيير الفرق، ورقمنة الخدمات ومسارات العمل، ومتابعة التدخلات وقيادتها وتقييمها.

ومن جهتها، تنتظر الحكومة من برنامج الحكامة والدعم تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد المخصصة للمفوضية، والمحدودة بطبيعتها، ولا سيما بفضل تكوين الموظفين وتجميع الوسائل ورقمنة العمل.

بذلت المفوضية جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز منظومة الحكامة لديها: فقد وُضعت استراتيجيات لجميع السياسات العمومية؛ وتُعقد بانتظام اجتماعات للديوان تجمع حول المفوض الأطر القيادية للإدارة، للمتابعة والقيادة استنادًا إلى لوحة لمتابعة تنفيذ العمل؛ كما أُنشئت مجموعات تفكير موضوعاتية تضم مكلفين بمهام في الديوان وأطرًا من الإدارة، لتحسين التنسيق والتكامل بين أنشطة مختلف الإدارات ومع الهيئة المنفذة «الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين».

وبالمثل، أسهمت عدة مبادرات حديثة في تحسين استخدام موارد المفوضية وتحديث أساليب تسييرها. ومن أمثلتها: إعداد خطة تكوين للفترة 2025-2022، وإحداث وظيفة لدعم القيادة سنة 2021 من خلال إنشاء إدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم، وتصميم ملف لمتابعة السياسات العمومية وتقييمها وتغذيته بالبيانات، وإعداد تقارير فصلية للأنشطة، وإعداد بطاقات وصف وظيفي لمسؤولي الإدارة (المديرين والمديرين المساعدين ورؤساء المصالح).

وأخيرًا، يشكّل الإنشاء الحديث لثلاث مندوبيات للمفوضية داخل البلاد (سنة 2016 للمنطقة الجنوبية وسنة 2021 للمنطقتين الشمالية والغربية) مكسبًا رئيسيًا لتصميم تدخلات أكثر فعالية وكفاءة وتنفيذها، بفضل معرفة أفضل بالأوضاع والاحتياجات وتعزيز القدرة على تعبئة الفاعلين ميدانيًا.

ومع ذلك، لا يزال الكثير مما ينبغي إنجازه لتجاوز العقبات التي تعوق تنفيذ سياسات المفوضية العمومية بأداء أفضل. وتتمثل هذه العقبات أساسًا في نوعين: أولهما نقص الكفاءات المتخصصة داخل البرنامج، مثلًا في مجالات المتابعة والتقييم وتنمية الموارد البشرية والتسيير المالي ونظم المعلومات. وثانيهما نقص الاعتمادات، بما لا يتيح تمويل جميع مبادرات التحديث الضرورية، وفي مقدمتها استكمال الطواقم بالمندوبيات الجهوية، إذ لا يزال ينقص كلًا منها إطار دعم وموظفو إسناد لوجستي (كاتب، وعون خدمة، وسائق، وعاملة نظافة، وحارس).

الرهانات

- تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد القابلة للتعبئة لدى المفوضية.

الهدف رقم 1 :تحديث تنظيم العمل وتطوير الموارد البشرية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☑ كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في 31/12/2027، ستبلغ نسبة تنفيذ خطة التكوين 2027-2029 للمفوضية 30%.
2. في 31/12/2027، سيتوفر 30% من موظفي المفوضية على بطاقة وصف وظيفي محيّنة.
3. في 31/12/2027، ستتوفر إدارة الشؤون الإدارية والمالية على دليل إجراءاتها.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
نسبة تنفيذ خطة التكوين 2026-2028	%	غير متاح	غير متاح	5%	30%	100%
نسبة موظفي المفوضية المتوفرين على بطاقة وصف وظيفي محيّنة	%	7%	غير متاح	7%	16%	100%
عدد البرامج المتوفرة على دليل إجراءاتها	عدد	0	غير متاح	0	1	4 (تراكمي)

مصدر البيانات: تقارير أنشطة المفوضية

إيضاحات منهجية:

«نسبة موظفي المفوضية المتوفرين على بطاقة وصف وظيفي»: تضم المفوضية حاليًا (الإدارة وحدها) 176 موظفًا.

«عدد البرامج المتوفرة على دليل إجراءات»: البرامج الأربعة التي ينبغي أن تتوفر على دليل إجراءاتها بحلول نهاية 2029 هي برنامج حقوق الإنسان، وبرنامج ترقية المجتمع المدني، وبرنامج التكيف والعمل الإنساني، وبرنامج الدعم.

الهدف رقم 2 :تنفيذ إدارة الأداءبأسلوب ميزانية البرنامج

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☑. كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، سيُعقد 12 اجتماعًا للديوان برئاسة المفوض، استنادًا إلى لوحة قيادة المشاريع السنوية لأداء البرامج.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد اجتماعات الديوان المستندة إلى لوحات قيادة المشاريع السنوية للأداء	عدد	غير متاح	12	12	12	60 (تراكمي)

مصدر البيانات: خلاصات الاجتماعات - إدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم.

الهدف رقم 3: تقييم أثر السياسات العمومية التي تنفذها المفوضية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☐ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☑. كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، ستُنجز دراسة لأثر عمل المفوضية

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد السياسات العمومية التي خضعت لدراسة أثر	عدد	غير متاح	1	1	1	3 (تراكمي 2026-2028)

مصدر البيانات: إدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم

إيضاحات منهجية:

2027: دراسة أثر السياسات العمومية لحقوق الإنسان والعمل الإنساني.
2028: دراسة أثر السياسة العمومية لترقية المجتمع المدني.

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاط و الجزء

		اعتمادات الالتزام			اعتمادات الدفع	
	رقم وعنوان النشاط والجزء	الإلتزام 2027 -2029	مفتوح في قانون المالية(1) ق.م.م لعام 2026	مطلوب م.ق.م لعام 2027	معتمد في قانون المالية (1) ق.م.م بـ 2026	مطلوب م.ق.م لعام 2027
1	**قيادة استراتيجية المفوضية**	-	7 577 361	8 597 676	7 577 361	8 597 676
	الجزء 1. نفقات العمال					
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		7 577 361	8 597 676	7 577 361	8 597 676
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية					
	الجزء 6 .نفقات الاستثمار					
	الجزء 7 .النفقات الأخرى					
2	**التنسيق الإداري و تسيير الموارد**					
	الجزء 1. نفقات العمال	4 200 000	113 713 373	112 555 504	113 713 373	112 555 504
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		94 599 684	94 599 684	94 599 684	94 599 684
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية		18 113 689	16 155 820	18 113 689	16 155 820
	الجزء 6 .نفقات الاستثمار					
	الجزء 7 .النفقات الأخرى					
105	**المجموع للبرنامج**	4 200 000	1 000 000	1 800 000	1 000 000	1 800 000
	الجزء 1. نفقات العمال					
	الجزء 2. مصاريف اقتناء السلع والخدمات	4 200 000	121 290 734	121 153 180	121 290 734	121 153 180
	الجزء 4: المنح والتحويلات الجارية		94 599 684	94 599 684	94 599 684	94 599 684
	الجزء 6 .نفقات الاستثمار		25 691 050	24 753 496	25 691 050	24 753 496
	الجزء 7. النفقات الأخرى		-	-	-	-

(1)الاعتمادات الواردة في هذا العمود مأخوذة من قانون المالية المعدل لسنة 2026.

وظائف الإدارة

	الأعداد (بمكافئ الدوام الكامل السنوي)					
وظائف الإدارة	المنجز سنة 2025 (1)	الوظائف المفتوحة بقانون المالية لسنة 2026 (1)	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
			المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق (الالتحاقات - المغادرات)	الأعداد سنة 2027
الموظفون الرسميون	**6**	**6**	**1**	**0**	**-1**	**5**
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D (3)						
المتعاقدون	**171**	**171**	**3**	**18**	**15**	**186**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج	**177**	**177**	**4**	**18**	**14**	**191**

(1) استُكملت بيانات الأعمدة من طرف إدارة الشؤون الإدارية والمالية للمفوضية.

توزيع العمال حسب الملف الوظيفي

الإدارة + الهيئات المنفذة: الفئات الوظيفية	قانون المالية 2026	مشروع قانون المالية 2027
الإدارة		
الموظفون الإداريون	**51**	**51**
الإدارة المركزية	5	51
المصالح اللاممركزة		
الموظفون الفنيون	**126**	**140**
الإدارة المركزية	122	118
المصالح اللاممركزة	4	22
المجموع الفرعي للإدارة	**177**	**191**
الهيئة (الهيئات) المنفذة		
المقر		
الوحدات اللاممركزة		
المجموع الفرعي للهيئة (الهيئات) المنفذة	0	0
مجموع الإدارة + الهيئات المنفذة	177	191

نفقات الموظفين

في سنة 2026، أُدرجت نفقات موظفي جميع البرامج في ميزانيات البرامج المعنية، لكنها تحُمّلت فعليًا بالكامل من طرف برنامج الدعم وحده. ولذلك، أُدرجت هذه النفقات بكاملها في برنامج الدعم بالنسبة للسنة المالية 2027

	2026 التوقعات		2027 التوقعات		الفارق بين 2027 و2026	
	الأعداد (بمكافئ الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بمكافئ الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية (2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (تكلفة 2026 – تكلفة 2025)
الموظفون الرسميون	6	6 301 582	5	6 048 432	-1	- 253 149
الفئة A						
الفئة B						
الفئة C						
الفئة D						
المتعاقدون	**171**	**101 089 554**	**186**	**105 891 579**	**15**	**4 802 024**
التكلفة الإجمالية لوظائف الإدارة	**177**	**107 391 136**	**191**	**111 940 011**	**14**	**4 548 875**
التكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة						
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
المتعاقدون الذين تتكفل الدولة بأجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة						
التكلفة الإجمالية لوظائف البرنامج	**177**	**107 391 136**	**191**	**111 940 011**	**14**	**4 548 875**

جدول طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					المبررات
الأولوية	المهنة / الوظيفة	عدد	منها داخلية	منها خارجية	
1	كهربائي	1			المقر – تدخلات يومية صغيرة عديدة، وضعف سرعة استجابة مقدمي الخدمات
2	سبّاك	1			المقر – تعويض مغادرة إلى التقاعد تمت سنة 2023. تدخلات يومية صغيرة عديدة، وضعف سرعة استجابة مقدمي الخدمات
3	سائق	3			1 لكل مندوبية (لا يوجد سائقون حاليًا)
4	كاتب	3			1 لكل مندوبية (لا يوجد كتّاب حاليًا)
5	عون خدمة (نظافة المقرات)	2			1 لكل مندوبية (لا يوجد عون خدمة)
6	موظفو دعم للمندوبيات الجهوية	9			3 لكل مندوبية (يمثلون المجالات الثلاثة: حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني)

المبررات:

التشغيل الفعلي للمندوبيات التي لا تتوفر بعد، في سنة 2027، على طاقم دائم، ولا سيما كاتب وسائق وعون خدمة.

كما يُعتزم اكتتاب كهربائي وسبّاك للمقر، يتوليان صيانة تجهيزاته وإصلاحها، لتفادي اللجوء في كل مرة إلى مقدمي خدمات خارجيين.

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026 المبالغ	م.ق.م. 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع				
2. نفقات السلع والخدمات الحتمية	قيادة استراتيجية القطاع	3 141 201	4 481 276	
	رقابة وتقييم الهياكل الإدارية	2 374 600	2 374 600	
	التنفيذ اللاممركز للسياسات العمومية	2 061 560	1 741 800	
	تنسيق عمل الإدارة	3 150 100	3 250 000	
	التسيير الكفء لموارد المفوضية	14 963 589	12 905 820	
المجموع		**25 691 050**	**24 753 496**	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات				
المجموع				
المجموع العام		**25 691 050**	**24 753 496**	

الإجراء1 – 2027: قيادة استراتيجية القطاع

قيادة الاستراتيجية : *4 481 276* أوقية جديدة

- بدلات حضور لأعضاء مجلس الرقابة: 1 550 000 أوقية (4 دورات عادية)
- نفقات المهام داخل البلاد - المفوض + الديوان: 4 مهام لمدة 3 أيام تضم 5 أشخاص: 4 × 112 500 أوقية = 450 000 أوقية (إطلاق أنشطة، وإحياء مناسبات رسمية في الولايات)
- معدات ومستهلكات مكتبية ولوازم عامة: 6 000 أوقية × 100 شخص = 600 000 أوقية
- مخصصات وقود الديوان: 1 584 000 أوقية

رقابة وتقييم الهياكل الإدارية: 2 374 600 أوقية

- نفقات المهام داخل البلاد - المفتشية العامة الداخلية: 5 مهام تفتيش لمدة 6 أيام تضم 4 أشخاص: 5 × 175320 أوقية = 876 600 أوقية
- معدات ومستهلكات مكتبية ولوازم عامة: 6 000 أوقية × 10 أشخاص = 60 000 أوقية.
- علاوات أعضاء المفتشية العامة الداخلية: 20 000 أوقية شهريًا للمفتش العام + 15 000 أوقية شهريًا لكل من المفتشين الثلاثة = 65 000 أوقية × 12 = 780 000 أوقية
- علاوات أعضاء اللجنة الخاصة (الرئيس + أربعة أعضاء): 660 000 أوقية، منها 45 000 أوقية فصليًا للرئيس، و30 000 أوقية فصليًا لكل من الأعضاء الأربعة.

الإجراء 1 – 2027: التنفيذ اللاممركز للسياسات العمومية: 1 741 800 أوقية

- إيجار مباني المندوبيات الثلاث (الجنوب والشمال والشرق): 1 092 000 أوقية

- معدات ومستهلكات مكتبية ولوازم عامة للمندوبيات: 000 6 أوقية × 9 موظفين = 000 54 أوقية
- الصيانة والإصلاحات في المندوبيات: (المقرات والأثاث المكتبي والمعدات المعلوماتية ومعدات النقل): 800 163 أوقية
- مخصصات وقود المندوبيات الجهوية: 000 432 أوقية

الإجراء 2 – 2027: التنسيق الإداري وتسيير الموارد

تنسيق عمل الإدارة: 000 250 3 أوقية

- معدات ومستهلكات مكتبية ولوازم عامة: 000 60 = 10 × 000 6 أوقية
- نفقات المهام داخل البلاد للمفوض المساعد: 4 × 500 136 أوقية = 000 546 أوقية (إطلاق أنشطة، وإحياء مناسبات رسمية في الولايات)
- نفقات المهام داخل البلاد لإدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم: 4 مهام لمدة 7 أيام تضم 3 أشخاص = 4 × 000 175 أوقية = 000 600 أوقية.
- أتعاب موظفي الدعم المعينين في المندوبيات الجهوية (ثلاثة كتّاب + ثلاثة سائقين + ثلاثة أعوان خدمة) = 000 77 × 12 = 000 924 أوقية.
- حوافز لمترجم الوثائق (العربية والفرنسية): 000 180 أوقية، بمعدل 45000 أوقية لكل فصل.
- نفقات تسيير لجنة إبرام الصفقات العمومية (الاستعانة باستشاريين، والوقود، ونفقات المهام داخل البلاد): 000 500 أوقية
- نفقات معدات ومواد التنظيف: 000 440 أوقية.

التسيير الكفء لموارد المفوضية: 820 905 12 أوقية

- مخصصات وقود إدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة الاتصال والتوثيق والتكوين وإدارة المعلوماتية: 000 504 أوقية (بما فيها وقود المولدات الكهربائية)
- نفقات تكوين موظفي المفوضية (المعلوماتية، والمتابعة والتقييم، والرقابة الداخلية، وتسيير المشاريع): 000 800 أوقية
- نفقات التدريب التطبيقي للطلبة الجامعيين: 000 200 أوقية
- علاوات أعضاء لجنة الإدارة: الرئيس (المفوض المساعد) + الأعضاء (المديرون + المفتش العام) + منسق المندوبيات الجهوية: 1.800.000 أوقية منها 60.000 أوقية جديدة ربع سنوية لرئيس اللجنة + 45.000 أوقية ربع سنوية لكل من الأعضاء الثمانية + 30.000 أوقية ربع سنوية لمنسق المندوبيات الجهوية.
- علاوات أعضاء لجنة الإدارة (المفوض المساعد + المديرون + المفتش العام + منسق المندوبيات الجهوية): 000 800 1 أوقية، منها 000 60 أوقية فصليًا للمفوض المساعد، و000 45 أوقية فصليًا لكل من المديرين السبعة والمفتش العام، و000 30 أوقية فصليًا لمنسق المندوبيات الجهوية.
- أتعاب مفوض الحسابات: 000 250 أوقية سنويًا.
- أتعاب مقدمي الخدمات (الكهربائي والسبّاك وفني المصعد): 000 200 أوقية.
- نفقات الاستقبال والأعياد: 000 300 2 أوقية، منها 000 960 1 أوقية علاوات للموظفين المساعدين (55 موظفًا) بمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى والشهر الثالث عشر + 340.000 أوقية للمواد الغذائية المخصصة للاستقبال واللوازم المرتبطة بالعيد الوطني للاستقلال.
- حراسة مقرات المفوضية: 800 194 2 أوقية
- نفقات إطعام الموظفين: 020 961 1 أوقية.
- علاوات 4 أعوان مساعدين ملحقين بالمفوض: 000 108 أوقية

- الصيانة والإصلاحات الصغيرة للمقر (السيارات والمقرات والأثاث المكتبي والمعدات المعلوماتية): 2 417 752 أوقية
- الهاتف والإنترنت للمفوضية: 248 674 أوقية
- مصاريف استخدام الهاتف والإنترنت للمفوضية: 674.248 أوقية جديدة.

مشاريع الإستثمار:

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2026 (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (1+2)
ترقية الإدارة (العمل 2)	غير متاح	غير متاح	1 000 000			
تمديد شبكة المعلوماتية والهاتف بالمقر (العمل 2)				300 000		250 000
1 دراسة أثر لإدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم (العمل 2)				200 000		200 000
أدلة إجراءات إدارة الشؤون الإدارية والمالية (العمل 2)				450 000		450 000
مشروع بطاقات الوصف الوظيفي (العمل 2)				200 000		200 000
تطوير برمجية خاصة لتسيير الموارد البشرية (العمل 2)				450 000		500 000
أصول ثابتة متنوعة				200 000		200 000
المجموع العام			**1 000 000**	**1 800 000**		**1 800 000**

المبررات:

- تمديد الشبكات في المقر الجديد للمفوضية.

-

- دراسة أثر لإدارة الدراسات والبرمجة والمتابعة والتقييم: دراسة أثر السياسات العمومية لحقوق الإنسان والعمل الإنساني.
- دليل الإجراءات: انظر الهدف 1 من المشروع السنوي للأداء
- بطاقات الوصف الوظيفي: انظر الهدف 1 من المشروع السنوي للأداء
- برمجية تسيير الموارد البشرية: يقتصر تسيير الموارد البشرية حاليًا على التسيير الإداري للموظفين باستخدام جداول إكسل.
- أصول ثابتة متنوعة: استبدال التجهيزات التالفة وغير القابلة للإصلاح (المعدات والأثاث المكتبي والمعدات المعلوماتية) في هياكل المقر.

برنامج حقوق الإنسان

نطاق البرنامج

نطاق البرنامج

يتولى برنامج حقوق الإنسان، في إطار مقاربة متكاملة وتشاركية، إعداد السياسة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان وتنفيذها، بمختلف أصناف هذه الحقوق (الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الخاصة بفئات معينة كالنساء والأطفال والمهاجرين ضحايا التهريب وضحايا الاتجار...). وبصورة أدق، تتمثل مهام البرنامج في:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والإشراف على تنفيذها تشاركيا بين القطاعات.
- التشاور مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وإعداد الالتزامات القانونية لموريتانيا في مجال حقوق الإنسان، والتحضير لمسار توقيع هذه الالتزامات والتصديق عليها ومتابعتها، ومتابعة احترامها وإعداد التقارير بشأنها بالتشاور بين القطاعات.
- مواءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية مع المبادئ والمعايير الواردة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- توعية السكان والفاعلين الوطنيين وتكوينهم في مجال حقوق الإنسان، ودعم المنظمات غير الحكومية في أنشطتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وإدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في برامج الحكومة.
- رصد حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والإبلاغ عنها.
- تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، والقيام بالحق المدني وممارسة الحقوق المرتبطة به، وبصفة خاصة في ملفات الاسترقاق.
- مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- المشاركة في الجهود الوطنية لإعادة تأهيل الشباب في الوسط السجني من خلال برنامج خاص.

تتولى إدارة حقوق الإنسان بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني تنفيذ برنامج حقوق الإنسان. وتُلحق بالبرنامج الهيئة المنفذة التابعة للدولة «الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين»، وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية.

نظرًا لأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها قضية متعددة الأبعاد ومشتركة بين القطاعات بطبيعتها، فإن البرنامج يتفاعل بصورة وثيقة، من جهة، مع السياستين العموميتين الأخريين للمفوضية (ترقية منظمات المجتمع المدني؛ والتكيف والعمل الإنساني)، ومن جهة أخرى، مع إدارات عديدة، ولا سيما المكلفة بالعدل والشؤون الخارجية والداخلية والعمل والعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة. كما يعتمد البرنامج بدرجة كبيرة على البلديات والمنظمات المجتمعية والقاعدية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتنفيذ تدخلاته الميدانية.

عرض الأعمال وأنشطتها

يتكون البرنامج من نشاطين هما: «ترقية وحماية حقوق الإنسان » و«مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين».

النشاط رقم 1: ترقية وحماية حقوق الإنسان

يهدف هذا الإجراء إلى توعية الفاعلين الوطنيين بحقوق الإنسان وتكوينهم فيها، وإرساء آليات الحماية وضمان استمراريتها، ومتابعة التزامات موريتانيا الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك دعم المنظمات غير الحكومية في أنشطتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. ويشمل هذا العمل جميع موضوعات حقوق الإنسان، باستثناء الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. كما يشمل النفقات اللازمة للتسيير الاعتيادي للهياكل الإدارية المعنية. وتتولى إدارة حقوق الإنسان تنفيذ هذا العمل بالكامل.

الأنشطة الفرعية	*الهياكل المعنية*
التوعية والتكوين	إدارة حقوق الإنسان / مصلحة الترقية واللحمة الاجتماعية
دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية	إدارة حقوق الإنسان / مصلحة الترقية واللحمة الاجتماعية
تلقي الشكاوى ومعالجتها والقيام بالحق المدني	إدارة حقوق الإنسان / مصلحة الحماية والدراسات القانونية
إعادة تأهيل الشباب في الوسط السجني	إدارة حقوق الإنسان / مصلحة الحماية والدراسات القانونية
متابعة الالتزامات الدولية	إدارة حقوق الإنسان / مصلحة متابعة الالتزامات الدولية
دعم أنشطة تعزيز حقوق الإنسان	إدارة حقوق الإنسان / مصلحة الترقية واللحمة الاجتماعية

النشاط رقم 2: مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

يهدف هذا العمل إلى تنفيذ خطط العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وتتولى الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تنفيذه بالكامل.

الأنشطة الفرعية	*الهياكل المعنية*
التكوين والتوعية والاتصال	الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
مساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص والمهاجرين ضحايا التهريب	الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
الإبلاغ عن حالات الضحايا وإحالتها	الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
التنسيق المشترك بين القطاعات والتعاون	الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

ينتظر السكان الموريتانيون والأجانب الموجودون على التراب الوطني أو العابرون له من البرنامج معلومات ذات جودة عن التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان، سواء كانت نابعة من الدستور أو من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها. كما ينتظرون احترام حقوق الإنسان بصورة متزايدة، ليس في النصوص فحسب، بل أيضًا وبصورة خاصة على أرض الواقع، ويرغبون لذلك في التعرف بصورة أفضل على آليات الإبلاغ والشكاوى الموضوعة تحت تصرفهم. وبصفة خاصة، ينتظر ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من البرنامج تكفلًا متعدد الأبعاد وسريعًا وملائمًا لحالاتهم.

ومن جهتها، تنتظر الحكومة من البرنامج الإسهام في تغيير العقليات بشأن مختلف الموضوعات المكونة لحقوق الإنسان، وتقريب موريتانيا تدريجيًا من المعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

يرغب الشركاء الفنيون والماليون في دور أكبر في استراتيجية البرنامج وتخطيط أنشطته. كما ينتظرون منه تعزيز التكامل والتآزر بين الإدارات وبين الشركاء الفنيين والماليين المعنيين بالسياسة العمومية. وأخيرًا، تأمل المنظمات غير الحكومية الحصول على مزيد من التمويلات العمومية أو الدولية لتنفيذ مشاريع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

بذل البرنامج جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة للاستجابة على نحو أفضل لهذه التطلعات المختلفة. وبصورة أدق:

- أُعدت استراتيجية وطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان للفترة 2024-2028. وتتكون من ثلاثة محاور كبرى («من أجل مجتمع موريتاني قائم على العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»؛ و«من أجل مجتمع موريتاني دامج وغير تمييزي ومكرس للتقدم الاجتماعي»؛ و«من أجل مجتمع موريتاني قائم على دولة القانون وحماية حقوق الإنسان»)، وتتفرع بدورها إلى 17 محورًا استراتيجيًا، ثم إلى أعمال رئيسية تُنفذ خلال الفترة الخمسية.
- نُفذت خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة (2020-2022)، ويجري تنفيذ خطة أخرى للفترة (2024-2026). كما أُعدت خطة عمل وطنية لمكافحة تهريب المهاجرين، وهي قيد الاعتماد.
- نُفذت منذ سنة 2022 حملات توعية كبرى حول مختلف موضوعات حقوق الإنسان (ولا سيما الاتجار بالأشخاص والتمييز ضد الفئات الهشة) في جميع أنحاء التراب الوطني، ووصلت مباشرة إلى 000 494 شخص. واستكمالًا لذلك، أُنتج فيلم قصير حول حقوق الإنسان وبُث على التلفزيون الوطني.
- أُنشئت سنة 2024 منصة إلكترونية لاستقبال شكاوى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، مما أتاح تسريع التكفل بملفاتهم ومعالجتها.
- فُعّلت آليات وأدوات للعمل (الرقم الأخضر 1916، وقاعدة بيانات حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وصندوق مساعدة ودعم ضحايا الاتجار بالأشخاص، والإجراءات التشغيلية المعيارية لإنزال المهاجرين والتكفل بهم).
- كما أُنشئت سنة 2024 قاعدة بيانات للتوصيات الموجهة إلى موريتانيا منذ سنة 1989 في مجال حقوق الإنسان. وتضم نحو 800 توصية، منها جزء ذو طابع إلزامي، صادر عن الاستعراضات الدورية الشاملة.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة ومستدامة لتجاوز العوائق الهيكلية أمام تنفيذ أكثر طموحًا لهذه السياسة العمومية الواسعة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتتمثل هذه العوائق أساسًا في نوعين: أولهما نقص الكفاءات المتخصصة داخل إدارة البرنامج لتصميم الأنشطة المختلفة وتنظيمها وتنفيذها وقيادتها وتقييم أثرها (ويُعوَّض هذا النقص في الخبرة جزئيًا حاليًا باللجوء المكثف إلى مكاتب الدراسات الخاصة). وثانيهما نقص الموارد المالية الذي يحد بشدة من تدخلات البرنامج الميدانية، سواء نُفذت عبر الإدارة أو عن طريق الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين أو المنظمات غير الحكومية.

- توحيد جهود جميع الفاعلين وتعبئتهم، وطنيين ودوليين، عموميين وخصوصيين، لخدمة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في موريتانيا.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تكثيف التوعية بحقوق الإنسان

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة.

النتائج السنوية

1. في سنة 2027، سيُوعّى 10000 شخص بمختلف موضوعات حقوق الإنسان.
2. في سنة 2027، سيُوعّى 5000 شخص تحديدًا بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
3. في سنة 2027، ستنجز المنظمات غير الحكومية 100 نشاط توعوي بدعم فني و/أو مالي من البرنامج.
4. في سنة 2027، سيُكوَّن 150 عضوًا من المنظمات غير الحكومية في تقنيات المناصرة في مجال حقوق الإنسان.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد الأشخاص الذين شملتهم التوعية بحقوق الإنسان (جميع الموضوعات)	عدد	750	غير متاح	500	10000	13 000 (تراكمي 2027-2029)
عدد الأشخاص الذين شملتهم التوعية بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين	عدد	500	غير متاح	2 500	5000	15 000 (تراكمي 2027-2029)
عدد أنشطة التوعية التي نفذتها المنظمات غير الحكومية بدعم من البرنامج	عدد	110	غير متاح	150	100	690 (تراكمي 2027-2029)
عدد أعضاء المنظمات غير الحكومية المكوَّنين في تقنيات المناصرة في مجال حقوق الإنسان	عدد	37	غير متاح	100	150	457 (تراكمي 2027-2029)

مصدر البيانات: تقارير أنشطة إدارة حقوق الإنسان والهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

مساهمات الهيئات المنفذة التابعة للدولة / الشركاء

الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين: تحقيق النتيجة 2 + الإسهام في تحقيق النتائج 1 و3 و4

الهدف رقم 2: تسريع معالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، ستُعالج 80 % من الشكاوى المودعة لدى المفوضية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في أقل من 120 يومًا.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
نسبة الشكاوى المعالجة في أقل من 120 يومًا	%	65%	غير متاح	75%	80 %	90%

مصدر البيانات: تقارير أنشطة إدارة حقوق الإنسان

إيضاحات منهجية:

15 يومًا المدة القصوى بين تاريخ الإيداع الإلكتروني للشكوى والرد عليها عبر المنصة.

الهدف رقم 3: تحقيق امتثال موريتانيا لالتزاماتها القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في 31/12/2027، ستكون 40 % من الالتزامات القانونية الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل لشهر يناير 2026 قد نُفذت.
2. في 31/12/2027، ستكون 40 % من الالتزامات القانونية الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل لشهر يناير 2026 والمتعلقة بالاتجار بالأشخاص قد نُفذت.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
نسبة تنفيذ الالتزامات الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل 2026	%	غير متاح	غير متاح	غير متاح	40 %	100 %
نسبة تنفيذ الالتزامات الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل 2026 والمتعلقة بالاتجار بالأشخاص	%	غير متاح	غير متاح	غير متاح	40 %	100 %

مصدر البيانات: قاعدة بيانات التزامات موريتانيا الدولية في مجال حقوق الإنسان – إدارة حقوق الإنسان.

إيضاحات منهجية:

يبلغ عدد الالتزامات الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل لسنة 2026 ما مجموعه 229.

مساهمات الهيئات المنفذة التابعة للدولة / الشركاء

الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين: تحقيق النتيجة 2 + الإسهام في تحقيق النتيجة 1.

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاط و الجزء

		اعتمادات الالتزام			اعتمادات الدفع	
	رقم وعنوان الجزء والنشاط	الإلتزام 2026 -2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027
1	**ترقية وحماية حقوق الإنسان**	**137 689 080**	**35 942 750**	**32 450 500**	**35 942 750**	**32 450 500**
	الجزء 1 . نفقات العمال					
	الجزء 2 . مصاريف اقتناء السلع والخدمات		850 250	850 500	850 250	850 500
	الجزء 4 :المنح والتحويلات الجارية		142 500		142 500	
	الجزء الخامس . منح وتحويلات رأس المال					
	الجزء 6 .نفقات الاستثمار	137 689 080	34 950 000	31 600 000	34 950 000	31 600 000
	الجزء 7. النفقات الأخرى					
2	**مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين**	**46 827 980**	**30 032 016**	**32 605 000**	**30 032 016**	**32 605 000**
	الجزء 1 . نفقات العمال			12 205 000		12 205 000
	الجزء 2 . مصاريف اقتناء السلع والخدمات		22 527 016	8 000 000	22 527 016	8 000 000
	الجزء 4 المنح والتحويلات الجارية					
	الجزء 5 . منح وتحويلات رأس المال					
	الجزء 6 نفقات الاستثمار	46 827 980	7 505 000	12 400 000	7 505 000	12 400 000
	الجزء 7. النفقات الأخرى					
106	**المجموع للبرنامج**	**184 517 060**	**65 974 766**	**65 055 500**	**65 974 766**	**65 055 500**
	الجزء الأول .نفقات العمال	-	-	12 205 000,00	-	12 205 000,00
	الجزء الثاني . مصاريف اقتناء السلع والخدمات	-	23 377 266	8 850 500	23 377 266	8 850 500
	الجزء الرابع :المنح والتحويلات الجارية	-	142 500	-	142 500	-
	الجزء الخامس . منح وتحويلات رأس المال	-	-	-	-	-
	الجزء 6 نفقات الاستثمار	184 517 060	42 455 000	44 000 000	42 455 000	44 000 000
	الجزء 7. النفقات الأخرى					

(1) الاعتمادات الواردة في هذا العمود هي اعتمادات قانون المالية المعدل لسنة 2026 .

وظائف الهيئات المنفذة التابعة للدولة

	الأعداد		
الوظائف المأجورة	**المنجز سنة 2025 (1)**	**توقعات 2026 (1))**	**توقعات 2027**
الهيئة المنفذة: الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين			
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة	1	1	1
المتعاقدون الذين تتكفل الدولة بأجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة	19	28	40
المجموع الخاص بالهيئة المنفذة	**20**	**29**	**41**
المجموع الخاص بالبرنامج	**20**	**29**	**41**

(1) استُكملت بيانات عمودي 2025 و2026 من طرف الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

توزيع الأعداد حسب التخصص الوظيفي.

الهيئات المنفذة: التخصصات الوظيفية	**قانون المالية المعدل 2026**	**مشروع قانون المالية2027**
الهيئة المنفذة: الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين		
المقر	23	29
الوحدات اللاممركزة	6	12
المجموع الفرعي للهيئة المنفذة	29	41

مجموع الهيئات المنفذة	**29**	**41**

نفقات الموظفين

في سنتي 2026 و2027، سيتحمل برنامج الدعم نفقات الموظفين الدائمين لبرنامج العمل الإنساني.

يُعد اكتتاب ثلاثة أطر للبرنامج يُعيّنون في المندوبيات الجهوية ضروريًا لتعزيز القدرات التنفيذية وضمان التنفيذ الفعال لأنشطة البرنامج.

طلبات التوظيف					المبررات
الأولوية	المهنة / الوظيفة	عدد	منها داخلية	منها خارجية	
1	أطر دعم البرنامج في مندوبيات المفوضية الثلاثة	3		3	يقتصر الطاقم الدائم للمندوبيات الثلاث حاليًا على المندوبين، الذين يستعينون بمقدمي خدمات لمساعدتهم في أداء مهامهم. ونظرًا إلى النقص المسجل في الموارد البشرية، وما يترتب عليه من صعوبات في تغطية البرامج الثلاثة الأساسية للقطاع وضمان تمثيلها على النحو المطلوب، تبرز الحاجة إلى اكتتاب مقدمي الخدمات الحاليين أو استقطاب كفاءات جديدة، بما يسهم في تعزيز دور هذه المندوبيات، وتدعيم قدراتها البشرية، وتحسين أدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بفعالية أكبر.

الهيئة المنفذة (الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

	2026 توقع		2027 توقع		الفجوة بين عامي 2027 و 2026	
	الأعداد (بمكافئ الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية	الأعداد (1) (بمكافئ الدوام الكامل السنوي)	التكلفة الإجمالية(2)	فارق الأعداد (أعداد 2027 – أعداد 2026)	فارق التكلفة (2026 - 2027)
وظائف الهيئات المنفذة						
الموظفون الملحقون - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة	1	481 346	1	481 600	0	0
المتعاقدون الذين تتكفل الدولة بأجورهم - المدرجون ضمن سقف وظائف الوزارة	28	11 264 441	40	14 454 069	12	3 198 628
التكلفة الإجمالية لوظائف الهيئات المنفذة	**29**	**11 745 787**	**41**	**14 935 669**	**12**	**3 198 628**

جدول دعم طلبات الاكتتاب

الأولوية	طلبات الاكتتاب				التبرير
	المهنة / الوظيفة	عدد	منها داخلية	منها خارجية	
1	أطر الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في ممثليتيها الجهويتين	12		12	من أجل تلبية احتياجات تمثيل الهيئة في كل من روصو وانواذيبو، تبرز الحاجة إلى اكتتاب 12 إطارا سنة 2027 : 2 قانوني، و2 معلوماتي، و2 كاتب، و2 عون إداري، و2 سائق، و2 عون خدمة.

نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	ق.م.م 2026 المبالغ	م.ق.م 2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1. ا نفقات السلع والخدمات الإلزامية				
المجموع				
2. قات السلع والخدمات الحتمية	اللوازم العامة			
	المعدات الصغيرة والمواد الاستهلاكية للمكاتب			
	خدمات متنوعة	895 000	706 500	أتعاب ثلاثة مقدمي خدمات مكلفين بتمثيل البرنامج على مستوى المندوبيات الجهوية الثلاثة.
	مخصص الوقود		144 000	12 000 أوقية × 12 شهرًا
المجموع		**895 000**	**850 500**	
3. نفقات أخرى للسلع والخدمات		7 0142213	8 000 000	مخصصات لتسيير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
المجموع				
المجموع الكلي		**14 317 017**	**8 850 500**	

المبررات:

تسجل طلبات اعتمادات اقتناء السلع والخدمات للبرنامج لسنة 2027 انخفاضًا حادًا مقارنة بالمبالغ التي خصصها قانون المالية المعدل لسنة 2026 لإدارة حقوق الإنسان. ويُعزى ذلك إلى تجميع الجزء الأكبر من اعتمادات السلع والخدمات سنة 2026 لجميع هياكل المفوضية على مستوى برنامج الدعم.

نفقات الاستثمار

المشاريع الاستثمارية:

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية-النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات عام2026	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (1+2)
التوعية والتكوين			4 000 000	4 000 000		4 000 000
تلقي الشكاوى ومعالجتها والقيام بالحق المدني			360 000	360 000		360 000
إعادة تأهيل الشباب في الوسط السجني			3 300 000	7 900 000		7 900 000
تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان			13 340 000	16 340 000		16 340 000
إعداد الالتزامات الدولية وتحقيق الامتثال ومتابعتها وإعداد التقارير بشأنها			3 000 000	3 000 000		3 000 000
المجموع العام			**34 950 000**	**31 600 000**		**31 600 000**

المبررات:

التوعية والتكوين:

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل: 1/ تصميم وإنتاج وتوزيع وسائط ترويجية: (حقائب وكتيبات وملصقات ولاصقات وأفلام قصيرة... (000 000 1 أوقية)، 2/ التعريف بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا (000 750 أوقية)، 3/ تنفيذ حملتين وطنيتين للتوعية (000 500 1 أوقية)،، 4/ تكوين 150 منظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان في تقنيات المناصرة – هدف المشروع السنوي للأداء 2027 (000 750 أوقية).

تلقي الشكاوى ومعالجتها والقيام بالحق المدني:

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل: 1/ أعمال صيانة رئيسية وتحسينات على منصة تسيير شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان (000 360 أوقية).

إعادة تأهيل الشباب في الوسط السجني:

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل: 1/ شراء معدات ورشات التكوين المهني (البناء والزراعة والميكانيكا...) لفائدة 100 شاب سجين (000 900 7 أوقية).

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان:

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل: 1/ مساهمة البرنامج ماليًا وفنيًا في تنفيذ أعمال مدرجة في الاستراتيجية الوطنية وتقع تحت مسؤولية فاعلين آخرين (قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان): (2.1.4. التكوين والتعريف بقانون الصحة الإنجابية؛ 3.1.2. إدماج مبادئ حقوق الإنسان في البرامج المدرسية؛ 4.3.1. التعريف بمعايير العمل الدولية؛ 4.3.2. تعزيز القدرات الفنية لمفتشي الشغل؛ 5.4.1. توعية الفاعلين وتكوينهم على معايير اسفير وغيرها؛ 5.5.3. التوعية بترشيد استهلاك الطاقة؛ 5.5.4. تكريس المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها؛ 7.1.1. توعية الفاعلين والمتدخلين وتكوينهم بشأن التشريعات الواجبة التطبيق؛ 7.3.2. توعية مفتشي الشغل وتكوينهم لتحسين تطبيق التشريعات النافذة؛ 10.2.3. تنظيم حملة توعية للقضاء على الأحكام المسبقة الاجتماعية والثقافية والعقليات المتخلفة بإشراك القيادات الدينية؛ 10.1.3. إقرار يوم وطني للتراث واللحمة الاجتماعية والتنوع الثقافي والوحدة الوطنية، بالتزامن مع مهرجان التراث؛ 10.1.4. تطوير أنشطة من شأنها ترسيخ المواطنة والوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية والتضامن الوطني؛ 10.2.1. التوعية والتعريف بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والقانون رقم 24-2018 واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن عدم التمييز في الاستخدام؛ 11.1.4. توعية اللاجئين والمهاجرين وملتمسي اللجوء والأشخاص المحتاجين إلى الحماية بحقوقهم وواجباتهم؛ 14.1.1. تنظيم ندوات بشأن وظائف دولة القانون؛ 14.1.3. مكافحة السلوكيات المنافية للمواطنة (المحسوبية واستغلال النفوذ والرشوة وإساءة استعمال السلطة)؛ 14.2.5. التوعية ضد التطرف العنيف، بما فيه الإرهاب؛ 15.2.1. التعريف بالميثاق الوطني لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان؛ 17.1.1. إنشاء إطار للتشاور والحوار مع الشركاء الفنيين والماليين (000 960 13 أوقية)؛ 2/ تنظيم 4 اجتماعات للجان تنسيق الاستراتيجية الوطنية ومتابعتها (بما يشمل التعويضات المدفوعة لأعضاء اللجنة الـ22) 000 380 1 أوقية)؛ 3/ إعداد التقارير السنوية للتنفيذ بواسطة استشاريين 000 000 1 أوقية).

إعداد الالتزامات الدولية وتحقيق الامتثال ومتابعتها وإعداد التقارير بشأنها

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل: 1/ إعداد 7 تقارير من طرف استشاريين بشأن تنفيذ الاتفاقيات المصادق عليها (التقارير الدورية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتقريري متابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم) 000 000 3 أوقية.

برنامج التكيف والعمل الإنساني

عرض البرنامج

نطاق البرنامج

يتولى برنامج التكيف والعمل الإنساني تطوير المنظومة الوطنية للوقاية من الأزمات والكوارث وتسييرها، وتعزيز قدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة مخاطر الأزمات والكوارث، وتنسيق الإغاثة العاجلة ثم التدخلات الهيكلية للتعافي لفائدة السكان المتضررين. وقد تتنوع الأزمات والكوارث تنوعًا كبيرًا، وتكون طبيعية أو بشرية المنشأ: فترات جفاف طويلة، وفيضانات وحرائق واسعة النطاق، ونقص في الغذاء، وأوبئة وجوائح... إلخ. ولمواجهة هذه الأوضاع الاستثنائية والخطيرة، يتولى البرنامج، في إطار مقاربة متكاملة وتشاركية، المهام التالية:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للصمود والعمل الإنساني وقيادة تنفيذها على المستوى المشترك بين القطاعات.
- الوقاية من الأزمات والكوارث وتوعية السكان في هذا المجال.
- إعداد خطط وطنية ومحلية لتسيير الأزمات، وكذلك خطط لتعافي السكان والمناطق المتضررة من أزمة أو كارثة.
- تكوين الفاعلين الوطنيين (القطاعات الوزارية والمؤسسات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية القاعدية) في جميع جوانب الوقاية من الأزمات والكوارث وتسييرها، وكذلك في استراتيجيات التعافي.
- تصميم نظام معلوماتي للمتابعة والتقييم في مجال التكيف والعمل الإنساني وتغذيته بالبيانات واستغلاله.
- تصميم برامج ومشاريع وتنفيذها لتعزيز قدرة الفئات الأشد هشاشة اقتصاديًا واجتماعيًا، والمعرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الأزمات والكوارث.
- تحديد وتنفيذ أوجه دعم خاصة للاجئين والمهاجرين الذين يواجهون صعوبات.
- تحديد استراتيجية لتعبئة الأموال وتنفيذها لتمويل الاستجابات العاجلة عند وقوع أزمة أو كارثة، ثم أعمال تعافي السكان.

تتولى إدارة التكيف والعمل الإنساني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني تنفيذ برنامج التكيف والعمل الإنساني.

نظرًا لأن التكيف والعمل الإنساني قضيتان متعددتا الأبعاد بطبيعتهما، فإن البرنامج يتفاعل بصورة وثيقة، من جهة، مع السياستين العموميتين الأخريين للمفوضية (ترقية منظمات المجتمع المدني؛ وحقوق الإنسان)، ومن جهة أخرى، مع إدارات عديدة، ولا سيما مفوضية الأمن الغذائي وتغازوت والقطاعات الوزارية المكلفة بالبيئة والصحة والشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة والداخلية والدفاع... كما يعتمد البرنامج بدرجة كبيرة على البلديات والمنظمات المجتمعية القاعدية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتنفيذ تدخلاته الميدانية.

عرض الأعمال وأنشطتها

يتكون البرنامج من نشاط واحد بعنوان: تعزيز المنظومة الوطنية للعمل الإنساني.

النشاط رقم 1: تعزيز المنظومة الوطنية للعمل الإنساني

يشمل هذا الإجراء جميع المبادرات الميدانية التي ينفذها البرنامج لتوعية السكان، وتحسين صمود الفئات الأكثر هشاشة (أقطاب التنمية المندمجة، والتحويلات النقدية، وبرامج الغذاء والتغذية)، وتطوير قدرات الاستجابة التنفيذية العاجلة والهيكلية للأزمات والكوارث (إعداد خطط محلية لاستمرارية العمل بعد الكوارث، وإعداد خطط للتعافي بعدها، وإنشاء مخزونات من معدات التدخل العاجل في المناطق المعرضة للمخاطر).

وأخيرًا، يستهدف العمل تعزيز المنظومة الفنية للوقاية من الأزمات والكوارث وتسييرها (تحسين الإطار المعياري، وتطوير مقاربة الترابط، وإرساء نظم إنذار مبكر متعددة القطاعات، وإعداد دراسات وخرائط للمخاطر وآثارها، وإعداد خطط طوارئ، وتطوير نظام التقييم)؛ وتحديد استراتيجية لتعبئة الأموال (بما يشمل إنشاء صندوق وطني للتضامن) لتمويل الاستجابات العاجلة وبرامج التعافي الهيكلي عند وقوع أزمة أو كارثة؛ وتكوين الفاعلين (الوزارات والمؤسسات والبلديات والمنظمات المجتمعية القاعدية ومنظمات المجتمع المدني) في مختلف مكونات المنظومة الوطنية. كما يشمل العمل وسائل التسيير الاعتيادي لهياكل الإدارة المعنية بتنفيذه.

الأنشطة	الهياكل المعنية
توعية السكان	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة المساعدة الإنسانية
تعزيز صمود المجتمعات الأكثر هشاشة	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة المساعدة الإنسانية
مساعدة اللاجئين والمهاجرين	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة المساعدة الإنسانية
تعزيز قدرات الاستجابة التنفيذية	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة المساعدة الإنسانية
دعم أنشطة مساندة السكان	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة المساعدة الإنسانية
تحسين منظومة الوقاية والتسيير	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة الاستشراف الإنساني
تعبئة التمويلات	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة الاستشراف الإنساني
تكوين الفاعلين الوطنيين	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة الاستشراف الإنساني
دعم أنشطة تعزيز المنظومة الوطنية للتسيير	إدارة التكيف والعمل الإنساني / مصلحة الاستشراف الإنساني

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

ينتظر السكان الموجودون على التراب الوطني أو العابرون له، ولا سيما الفئات الهشة (السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والفئات المستقرة في مناطق معرضة للمخاطر، واللاجئون والمهاجرون الذين يواجهون صعوبات...)، من البرنامج أوسع حماية ممكنة من الأزمات والكوارث، قبل وقوعها (الوقاية والتوعية والتكيف)، وأثناء وقوعها (الاستجابات العاجلة)، وبعد وقوعها حين يتعلق الأمر بمعالجة آثارها على المدى الأقصر أو الأطول (التعافي).

ومن جهتها، تنتظر الحكومة من البرنامج بذل جهود خاصة، من ناحية، لتطوير قدرات موريتانيا على استباق الأزمات والكوارث والوقاية منها، ومن ناحية أخرى، لدعم الشرائح الأكثر هشاشة من السكان، لأنها الأكثر تضررًا من وقوع هذه الأزمات والكوارث.

ينتظر الشركاء الفنيون والماليون من البرنامج أساسًا تعزيز التكامل والتآزر بين جميع الفاعلين في العمل الإنساني، سواء كانوا عموميين أو خصوصيين، وطنيين أو أجانب، موجودين في نواكشوط أو في الميدان.

بذل البرنامج مؤخرًا جهودًا كبيرة للاستجابة على نحو أفضل لهذه التطلعات. وبصورة أدق:

- أُعدت استراتيجية وطنية للصمود والعمل الإنساني للفترة 2023-2025، ويُفترض تحيينها بحلول نهاية 2025 للفترة الثلاثية المقبلة 2027-2029.
- نُظمت 3 ندوات تكوينية خلال 2023-2024 بشأن المنظومة الوطنية للعمل الإنساني لفائدة مختلف الفاعلين الوطنيين العموميين والخصوصيين.
- شملت التوعية خلال 2023-2024 ما مجموعه 240 شخصًا بشأن مخاطر الأزمات والكوارث والاستجابات المقررة عند وقوعها والسلوكيات السليمة المنتظرة من الجميع في هذه الأوضاع.
- أُنشئ 177 قطبًا للتنمية المندمجة في جميع أنحاء التراب الوطني (ولا سيما في الوسطين الريفي وشبه الحضري) لفائدة السكان المحرومين وفي المناطق المعرضة للمخاطر. ومنذ إنشائها سنة 2021، أتاحت هذه الأقطاب تنفيذ 1 100 مشروع استفادت منها أكثر من 100 000 أسرة.
- أقر البرنامج تحويلات نقدية لفائدة الفئات الهشة ذاتها. واستفاد منها 60 000 شخص منذ سنة 2021.
- وُزعت حزم غذائية وغير غذائية على السجناء. واستفاد منها 2 000 سجين خلال الفترة 2023-2026.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة ومستدامة لتجاوز العوائق الهيكلية أمام توفير حماية أشمل للسكان وتعزيز التضامن الوطني. وتتمثل هذه العوائق أساسًا في ثلاثة أنواع:

- أولًا، نقص الكفاءات المتخصصة داخل إدارة البرنامج لتصميم الأنشطة المختلفة وتنظيمها وتنفيذها وقيادتها وتقييم أثرها.
- ثانيًا، نقص الموارد المالية الذي يحد بشدة من تدخلات البرنامج الميدانية.
- وأخيرًا، صعوبات التنسيق بين المتدخلين في المجال الإنساني، خاصة أن الحكومة لم تعتمد رسميًا قط استراتيجية البرنامج للفترة 2023-2025.

الرهانات

- الوقاية من الأزمات وتعزيز التكيف وإغاثة السكان المتضررين.

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تحسين الوقاية من الأزمات والكوارث

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في سنة 2027، ستكون قد أُعدت خطة طوارئ للوقاية من الحرائق وتسييرها، تتضمن: تحديدًا دقيقًا للمخاطر، وتقييمًا لاحتمالات وقوعها، وتحديدًا لأدوار ومسؤوليات الفاعلين الإنسانيين المعنيين، وتحديد آليات للإنذار المبكر.
2. في سنة 2027، سيُنجز 15 يومًا من التكوين لفائدة 150 متدخلًا إنسانيًا ميدانيًا.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد خطط الطوارئ المعدّة	عدد	غير متاح	غير متاح	0	1	3 (تراكمي 2027-2029)
عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة الفاعلين في العمل الإنساني	عدد	غير متاح	غير متاح	7	5	12 (تراكمي 2027-2029)
عدد المتدخلين الذين كُوّنوا خلال هذه الدورات	عدد	غير متاح	غير متاح	170	90	270 (تراكمي 2027-2029)

مصدر البيانات: تقارير أنشطة إدارة التكيف والعمل الإنساني

إيضاحات منهجية:

إعداد خطط الطوارئ: خلال الفترة 2028-2029، ستتناول خطتا الطوارئ الجديدتان المزمع إعدادهما الفيضانات ونزوح السكان المرتبط بالنزاعات.

الهدف رقم 2: تعزيز صمود السكان الأكثر هشاشة

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، ستستفيد 11 000 أسرة من أقطاب التنمية المندمجة.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد الأسر المستفيدة من أقطاب التنمية المندمجة	عدد	4 500	9 000	9 000	11 000	20 000

مصدر البيانات: تقارير أنشطة إدارة التكيف والعمل الإنساني

الهدف رقم 3: تطوير قدرات الاستجابة للأزمات والكوارث

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة (النتائج) السنوية

1. في سنة 2027، ستستفيد 500 أسرة متضررة من أزمة أو كارثة من حزمة غذائية أو غير غذائية.
2. في سنة 2027، ستوضع 200 وحدة من التجهيزات المجتمعية تحت تصرف السكان المتضررين من الأزمات والكوارث (مطاحن حبوب، ومضخات بمحركات، ومجمدات شمسية، وآلات تقشير الأرز...)

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد الأسر المستفيدة من حزمة غذائية أو غير غذائية	عدد	400	غير متاح	500	500	2 000
عدد التجهيزات المجتمعية الموضوعة تحت التصرف	عدد	75	غير متاح	100	200	3 000

مصدر المعطيات: تقارير أنشطة مديرية التكيف والعمل الإنساني

عرض الوسائل المطلوبة

مقترحات الميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاط و الجزء

		اعتمادات الالتزام			اعتمادات الدفع	
	رقم وعنوان النشاط والجزء	الإلتزام 2026- 2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027
1	تعزيز المنظومة الوطنية للعمل الإنساني	**287 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**
	الجزء 1 . نفقات العمال					
	الجزء 2 .مصاريف اقتناء السلع والخدمات		2 042 500	1 000 000	2 042 500	1 000 000
	الجزء 4 : المنح والتحويلات الجارية		285 000		285 000	
	الجزء 5. منح وتحويلات رأس المال		-		-	
	الجزء 6 .نفقات الاستثمار	287 400 000	57 390 000	57 400 000	57 390 000	57 400 000
	الجزء 7. النفقات الأخرى		-		-	
107	**المجموع للبرنامج**	**287 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**	**59 717 500**	**58 400 000**

(1) الاعتمادات الواردة في هذا العمود هي اعتمادات قانون المالية المعدل لسنة2026 .

نفقات الموظفين

في سنتي 2026 و2027، سيتحمل برنامج الدعم نفقات الموظفين الدائمين لبرنامج العمل الإنساني.

يُعد اكتتاب ثلاثة أطر للبرنامج يُعيّنون في المندوبيات الجهوية ضروريًا لتعزيز القدرات التنفيذية وضمان التنفيذ الفعال لأنشطة البرنامج

طلبات الاكتتاب					المبررات
الأولوية	المهنة / الوظيفة	عدد	منها داخلية	منها خارجية	
1	أطر دعم البرنامج في مندوبيات المفوضية الثلاثة	3		3	يقتصر الطاقم الدائم للمندوبيات الثلاث حاليًا على المندوبين، الذين يستعينون بمقدمي خدمات لمساعدتهم في أداء مهامهم. ونظرًا إلى النقص المسجل في الموارد البشرية، وما يترتب عليه من صعوبات في تغطية المحاور الثلاثة الأساسية للقطاع وضمان تمثيلها على النحو المطلوب، تبرز الحاجة إلى اكتتاب مقدمي الخدمات الحاليين أو استقطاب كفاءات جديدة، بما يسهم في تعزيز دور هذه المندوبيات، وتدعيم قدراتها البشرية، وتحسين أدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بفعالية أكبر.

- -

نفقات اقتناء السلع والخدمات

مستوى الأولوية	طبيعة النفقات	ق.م.م 2026 المبالغ	م.ق.م 2027 المبالغ	مبررات لعام2027
1. الإنفاق الإلزامي على السلع والخدمات				
المجموع				
2. الإنفاق الحتمي على السلع والخدمات	اللوازم العامة			
	المعدات والمواد الاستهلاكية للمكاتب			
	خدمات متنوعة	2 042 500	856 000	أتعاب ثلاثة مقدمي خدمات مكلفين بتمثيل الإدارة على مستوى المندوبيات الجهوية الثلاثة.
	مخصص المحروقات		144 000	شهرًا 12 ×12.000أوقية جديدة
المجموع		**2 042 500**	**1 000 000**	
3. النفقات الأخرى للسلع والخدمات				
المجموع				
المجموع الكلي		**2 042 500**	**1 000 000**	

المبررات:

يلاحظ أن طلبات الاعتمادات التي قدمها البرنامج لشراء السلع والخدمات لعام 2027 أقل بكثير من المبالغ المخصصة لمديرية التكيف والعمل الإنساني بموجب قانون المالية لعام 2026. ويفسر ذلك بأن غالبية اعتمادات السلع والخدمات أصبحت مجمعة على مستوى بند الديوان.

: مشاريع الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات حتى الانتهاء من الأعمال (البداية - النهاية)	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات سنة 2026	التمويل المحلي المتوقع لعام 2027 (1)	التمويل الخارجي المتوقع لعام 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (1+2)
تحسين منظومة الوقاية والتسيير			200 000	200 000		2 000 000
تعبئة التمويلات						1 000 000
تكوين الفاعلين الوطنيين			1 300 000	1 300 000		500 000
توعية السكان						1 000 000
تعزيز صمود المجتمعات الأكثر هشاشة			52 600 000	52 600 000		47 600 000
مساعدة اللاجئين والمهاجرين						2 000 000
تعزيز قدرات الاستجابة التنفيذية			3 290 000	3 290 000		3 300 000
المجموع العام			**57 390 000**	**57 390 000**		**57 400 000**

المبررات:

تحسين منظومة الوقاية والتسيير

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل 1/ تحيين الاستراتيجية الوطنية للصمود والعمل الإنساني (000 000 1 أوقية) ؛ 2/ إنجاز 3 دراسات (000 500 أوقية)،: إرساء منظومة موحدة للوقاية من الأزمات وتسييرها؛ وإرساء نظام إنذار مبكر متعدد القطاعات؛ وتقييم آثار الكوارث على السكان؛ 3/ إعداد خطة طوارئ للحرائق (000 500 أوقية)، (انظر الهدف 1 من المشروع السنوي للأداء).

تعبئة التمويلات

ستتيح الاعتمادات المطلوبة 1/ دفع أتعاب استشاريين (بمبلغ 000 400 أوقية) لإعداد طلبات تمويل، 2/ تمويل (بمبلغ 000 600 أوقية) 5 رحلات إلى الخارج، إلى دول الخليج والبلدان الغربية / مشارك واحد لكل رحلة) لتعبئة الأموال

تكوين الفاعلين الوطنيين

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل 5 ندوات لتعزيز القدرات لفائدة مختلف المتدخلين في العمل الإنساني (انظر الهدف 1 من المشروع السنوي للأداء) بمبلغ: 000 500 أوقية.

توعية السكان

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل حملة توعية لسكان 120 تجمعًا مستفيدًا من أقطاب التنمية المندمجة في مجالي التسيير والتنظيم (انظر الهدف 2 من المشروع السنوي للأداء) بمبلغ: 000 000 1 أوقية

تعزيز صمود المجتمعات الأكثر هشاشة

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل 60 قطبًا جديدًا للتنمية المندمجة في منطقتي شرق البلاد وشمالها (انظر الهدف 2 من المشروع السنوي للأداء). وستستفيد من هذه الأقطاب الجديدة 2400 أسرة. بمبلغ: 47.600.000 أوقية

مساعدة اللاجئين والمهاجرين

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل أنشطة مدرة للدخل لفائدة 80 أسرة من اللاجئين والمهاجرين. بمبلغ: 000 000 2 أوقية

تعزيز قدرات الاستجابة التنفيذية

ستتيح الاعتمادات المطلوبة تمويل مساعدات لضحايا الكوارث التي ستقع سنة 2027، تتمثل في الحزم الغذائية وغير الغذائية والتجهيزات الجماعية (000 300 3 أوقية) المذكورة في الهدف 3 من المشروع السنوي للأداء.

برنامج ترقية المجتمع المدني

نطاق البرنامج

يهدف برنامج ترقية المجتمع المدني إلى تصميم تدخل الدولة وتنفيذه من أجل مشاركة فعلية وفعالة للمجتمع المدني في السياسات والبرامج والمشاريع العمومية للتنمية.
وفي هذا الإطار، يُكلف البرنامج خصوصًا بما يلي:

- تصميم بيئة قانونية ملائمة لتطوير دور منظمات المجتمع المدني.
- دعم هيكلة منظمات المجتمع المدني على المستويين الجهوي والوطني.
- تنظيم فضاءات للتشاور بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين.
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في مجالات التسيير الإداري والمالي وتسيير مشاريع التنمية والعمل التشاركي.
- تشجيع تبني منظمات المجتمع المدني للممارسات الجيدة في الحكامة الداخلية.

تتولى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني تنفيذ برنامج ترقية المجتمع المدني.

يتفاعل البرنامج بصورة وثيقة مع برنامجي السياسات العمومية الآخرين للمفوضية، وهما حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتكيف والعمل الإنساني، نظرًا للدور المهم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في هذه المجالات. كما يتفاعل مع برنامج قطاع الداخلية المكلف بالحريات العامة، وبرنامج الحكامة والدعم بقطاع الشؤون الخارجية (إدارة الشؤون القانونية)، لتسجيل منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ومتابعتها. وأخيرًا، يتفاعل مع برنامج الميزانية بالقطاع المكلف بالميزانية لتطوير مشاركة منظمات المجتمع المدني في مسار إعداد ميزانية الدولة الذي يزداد انفتاحًا وشفافية.

عرض الإجراءات وأنشطتها

يضم البرنامج نشاطين : إضفاء الطابع المهني على منظمات المجتمع المدني؛ ومشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية.

النشاط رقم 1: إضفاء الطابع المهني على منظمات المجتمع المدني

يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز مصداقية منظمات المجتمع المدني ومشروعيتها لدى الدولة وسائر فاعلي التنمية، ولا سيما المؤسسات الخاصة والشركاء الفنيين والماليين. كما يشمل وسائل التسيير الاعتيادي لهياكل الإدارة المعنية بهذا العمل

الأنشطة الفرعية	*الهياكل المعنية*
هيكلة منظمات المجتمع المدني وتنظيمها	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة ترقية المجتمع المدني
تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة ترقية المجتمع المدني
تحسين الحكامة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة ترقية المجتمع المدني
تطوير نظام معلومات منظمات المجتمع المدني	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة ترقية المجتمع المدني
دعم أنشطة إضفاء الطابع المهني	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة ترقية المجتمع المدني

النشاط رقم 2: مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية

يهدف هذا الإجراء إلى تطوير مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحديد سياسات وبرامج ومشاريع التنمية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. كما يشمل وسائل التسيير الاعتيادي لهياكل الإدارة المعنية بهذا العمل

.

الأنشطة الفرعية	*الهياكل المعنية*
تحسين الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة المشاركة المواطنة
ولوج منظمات المجتمع المدني إلى التمويلات العمومية والدولية	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة المشاركة المواطنة
مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة المشاركة المواطنة
دعم أنشطة المشاركة	إدارة العلاقات مع المجتمع المدني / مصلحة المشاركة المواطنة

العرض الاستراتيجي للبرنامج

التحليل الاستراتيجي

التطلعات الخارجية إزاء البرنامج كبيرة جدًا:

- تريد منظمات المجتمع المدني الولوج إلى تمويلات الدولة والشركاء الفنيين والماليين، وتنتظر من البرنامج مساعدتها على تعزيز قدراتها.
- كما ينتظر الشركاء الفنيون والماليون من البرنامج تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، والإسهام كذلك في ترقية ممارسات الحكامة الجيدة داخلها (الشفافية والمساءلة والنزاهة).
- وأخيرًا، تنتظر الدولة بدورها من البرنامج تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، ومساعدتها على تقديم قيمة مضافة نوعية ومبتكرة في تدخلات التنمية (معرفة الميدان، والإنصات إلى السكان، وبناء الحلول مع المستفيدين، والقرب وسرعة الاستجابة)، والإسهام في نطاق اختصاصه في مكافحة التمويلات غير المشروعة (غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

أُنجز الكثير لصالح منظمات المجتمع المدني منذ سنة 2020، وبصورة أكبر ابتداءً من أكتوبر 2022، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية للتنمية:

- اعتماد قانون 10 فبراير 2021 ومرسومه التطبيقي الصادر في 15 نوفمبر 2021، اللذين يحدثان طرق إنشاء الجمعيات والهيئات والشبكات وتسييرها.
- دعم إنشاء 15 منصة جهوية لمنظمات المجتمع المدني، متخصصة في موضوعات ذات أولوية (حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة...)، وعضو في اللجان الجهوية للتنمية.
- إنشاء فضاء إلكتروني لتبادل المعلومات (ولا سيما التمويلات المتاحة من الدولة والشركاء الفنيين والماليين) وللتعاون بين منظمات المجتمع المدني والشركاء والدولة (FEDDAI – فضائي باللغة العربية)، ونظام معلومات للدولة بشأن منظمات المجتمع المدني وملفاتها الإدارية وأنشطتها وتمويلاتها (FEDDAM – جمعيتي باللغة البولارية).
- إعداد برنامج وطني لتكوين منظمات المجتمع المدني (4 موضوعات: التسيير الإداري والمالي، وإعداد المشاريع؛ وإعداد أنشطة المناصرة، ومتابعة السياسات العمومية)، وتكوين 750 ممثلًا لمنظمات المجتمع المدني من جميع الولايات خلال سنتي 2023 و2024.
- تمويل إدارة العلاقات مع المجتمع المدني نحو 200 مشروع لمنظمات المجتمع المدني، بمبلغ إجمالي قدره 20 مليون أوقية خلال سنتي 2023 و2024

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جهود كبيرة ومستدامة لتجاوز العوائق الهيكلية أمام بروز حقيقي لمنظمات المجتمع المدني في ساحة التنمية. ومن هذه العوائق:

- الارتفاع الكبير في عدد الجمعيات المنشأة خلال السنوات الأخيرة (9 310 جمعيات مسجلة في 20/07/2025)، مما يمثل عبئًا تسييريًا ثقيلًا على البرنامج، بينما لا ينشط فعليًا إلا عدد قليل من منظمات المجتمع المدني.
- القدرات التنظيمية والمؤسسية التي لا تزال ضعيفة جدًا لدى معظم منظمات المجتمع المدني. وحتى المنظمات التي تتلقى تمويلات من الدولة أو الشركاء الفنيين والماليين لتنفيذ تدخلات تنموية تظل هشة، لأن نجاحها يعتمد غالبًا على الديناميكية الشخصية لرئيسها وشبكة علاقاته المهنية.
- الصعوبة الكبيرة في دفع منظمات المجتمع المدني إلى التعاون فيما بينها وتطوير التكامل بين المنصات الجهوية والمنظمات المكونة لها، إذ يتنافس المستويان على الحصول على التمويلات العمومية والدولية.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في أطر التشاور المتعلقة بسياسات التنمية، التي تكون أحيانًا شكلية أكثر منها فعلية.
- السلوك الانتهازي أحيانًا لبعض منظمات المجتمع المدني التي تنخرط في جميع الموضوعات بحسب التمويلات المتاحة، دون تخصيص الوقت اللازم لتطوير خبرة في موضوع معين.
- التسيير المشكوك فيه وضعف الشفافية والديمقراطية في عمل بعض منظمات المجتمع المدني.

الرهانات

جعل المجتمع المدني فاعلًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا

عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: إضفاء الطابع المهني على منظمات المجتمع المدني

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في سنة 2027، ستقبل إدارة العلاقات مع المجتمع المدني 150 ملفًا لطلبات تمويل عمومي مقدمة من منظمات المجتمع المدني.
2. في سنة 2027، سيكون 450 عضوًا من منظمات المجتمع المدني قد استفادوا من دورة تكوينية واحدة على الأقل نُظمت بدعم من البرنامج.

المؤشرات

التسمية	وحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد ملفات طلبات التمويل العمومي المقدمة من منظمات المجتمع المدني والمقبولة لدى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني	عدد	80	**غير متاح**	120	150	200
عدد أعضاء منظمات المجتمع المدني المستفيدين من دورة تكوينية واحدة على الأقل نُظمت بدعم من البرنامج	عدد	375	**غير متاح**	375	450	600

مصدر البيانات: FEDDAM - إدارة العلاقات مع المجتمع المدني

إيضاحات منهجية:

عدد أعضاء منظمات المجتمع المدني المستفيدين من دورة تكوينية واحدة على الأقل نُظمت بدعم من البرنامج: قد يكون الدعم ماليًا أو فنيًا أو مؤسسيًا (مثل دورة يمولها وينفذها شريك فني ومالي، ولكن عن طريق البرنامج).

الهدف رقم 2: تحسين الحكامة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، ستكون 60 % من منظمات المجتمع المدني المستفيدة سنة 2026 من تمويل عمومي أو دولي قد أحالت إلى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني تقاريرها المالية وتقارير أنشطتها عن سنة 2026.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
نسبة منظمات المجتمع المدني المستفيدة من تمويل عمومي أو دولي التي قدمت تقاريرها السنوية إلى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني في الآجال المحددة	%	50 %	غير متاح	50 %	60 %	65 %

مصدر البيانات: FEDDAM - إدارة العلاقات مع المجتمع المدني

إيضاحات منهجية:

صيغة الحساب: عدد منظمات المجتمع المدني المستفيدة في السنة ن-1 من تمويل عمومي أو دولي، والتي قدمت في السنة ن إلى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني تقارير أنشطتها وتقاريرها المالية عن السنة ن-1 / عدد منظمات المجتمع المدني المستفيدة في السنة ن-1 من تمويل عمومي أو دولي.

الهدف رقم 3: مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العمومية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
- ☐ كفاءة الإدارة

النتيجة السنوية

في سنة 2027، ستكون قد وُقعت 3 نصوص قانونية جديدة تسهم في مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العمومية:

- مقرر مشترك بين المفوضية وقطاع الميزانية يتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مسار إعداد ميزانية الدولة.
- مقرر صادر عن المفوضية يتعلق بمضمون تقرير الأنشطة الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني والوثائق المرفقة به.
- مقرر صادر عن المفوضية يتعلق بشروط مسك المحاسبة من طرف الجمعيات المعترف لها بالنفع العام.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد النصوص القانونية الصادرة لمأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العمومية	عدد	4 (تراكمي 2021-2025)	غير متاح	4 (تراكمي 2021-2026)	7 (تراكمي 2021-2027)	8 (تراكمي 2021-2029)

مصدر البيانات: FEDDAI - إدارة العلاقات مع المجتمع المدني

إيضاحات منهجية:

تُعبَّر عن المنجزات والمستهدفات المرتبطة بالمؤشر في الجدول أعلاه بصورة تراكمية. وخلال الفترة 2021-2029، ستكون قد صدرت 6 نصوص قانونية لمأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العمومية:

- القانون 004-2021 المتعلق بالجمعيات والشبكات والهيئات (2021).
- المرسوم التطبيقي 205-2021 للقانون (2021) 004-2021
- المقرر المشترك بين المفوضية ووزارة الداخلية واللامركزية 1498/2021 المحدد لشكل سجلات تسجيل التصريحات بتأسيس منظمات المجتمع المدني (2021).
- المقرر المشترك 0097/2023 بين المفوضية ووزارة الشؤون الخارجية المتعلق بطرق إبرام اتفاق مقر (2023).
- المقرر المشترك بين المفوضية والوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية المتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مسار إعداد ميزانية الدولة (2027).
- مقرر المفوضية المتعلق بمضمون تقرير الأنشطة الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني والوثائق المرفقة به (2027).
- مقرر المفوضية المتعلق بشروط مسك المحاسبة من طرف الجمعيات المعترف لها بالنفع العام (2027).
- القانون 004-2021 المعدل (2028)

الهدف رقم 4: تطوير المشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني في السياسات العمومية

نوع الغاية من النتائج المستهدفة

☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
☐ جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين
☐ كفاءة الإدارة

النتائج السنوية

1. في سنة 2027، ستستشير ثلاثة قطاعات وزارية على الأقل شبكة منظمات المجتمع المدني «السياسات العمومية والمالية العمومية» بشأن مشاريع ميزانياتها لسنة 2028.
2. في سنة 2027، ستُدرج القطاعات الوزارية الثلاثة المستضيفة 30 % من المقترحات التي صاغتها الشبكة خلال هذه المشاورات في مقترحات ميزانياتها النهائية.

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقعات المشروع السنوي للأداء	2026 التوقعات المحيّنة	2027 المستهدف	2029 المستهدف
عدد القطاعات التي استشارت الشبكة عند إعداد ميزانياتها	عدد	غير متاح	غير متاح	غير متاح	3	10
نسبة المقترحات التي صاغتها الشبكة خلال هذه المشاورات وأدرجتها القطاعات الثلاثة المستضيفة في مشاريع ميزانياتها النهائية	%	غير متاح	غير متاح	غير متاح	30 %	50 %

مصدر البيانات:

النتيجة 1: FEDDAI – إدارة العلاقات مع المجتمع المدني

النتيجة 2: القطاعات الوزارية المستضيفة

إيضاحات منهجية:

النتيجة 1: يمكن التحقق من انعقاد كل مشاورة بواسطة محضر تعدّه الشبكة خلال 72 ساعة من الاجتماع وتحيله إلى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني التي تنشره على FEDDAI.

النتيجة 2: يمكن التحقق من نتيجة هذا المؤشر بواسطة مذكرة رسمية من كل قطاع وزاري تُحال إلى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني، وتبين الرد على كل مقترح من مقترحات الشبكة. وتنشر الإدارة هذه المذكرات على فضاء FEDDAI.

عرض الوسائل المطلوبة

المقترحات المتعلقة بالميزانية

عرض الاعتمادات حسب النشاط والجزء

		اعتمادات الالتزام			اعتمادات الدفع	
	رقم وعنوان النشاط والجزء	الإلتزام 2026 -2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027	معتمد لعام 2026	مطلوب لعام 2027
1	**تمهين منظمات المجتمع المدني**	**34 000 000**	**11 637 574**	**18 247 077**	**11 637 574**	**18 247 077**
	الجزء الأول. نفقات الموظفين					
	الجزء الثاني. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		2 232 500	1 797 000	2 232 500	1 797 000
	الجزء الرابع: المنح والتحويلات الجارية		1 900 074	2 450 077	1 900 074	2 450 077
	الجزء الخامس. منح وتحويلات رأس المال					
	الجزء 6. نفقات الاستثمار	34 000 000	7 505 000	14 000 000	7 505 000	14 000 000
	الجزء 7. النفقات الأخرى					
2	**مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات التنموية**	**-**	**1 793 600**	**1 925 760**	**1 793 600**	**1 925 760**
	الجزء الأول. نفقات الموظفين					
	الجزء الثاني. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		1 793 600	1 925 760	1 793 600	1 925 760
	الجزء الرابع: المنح والتحويلات الجارية					
	الجزء الخامس. منح وتحويلات رأس المال					
	الجزء 6. نفقات الاستثمار					
	الجزء 7. النفقات الأخرى					
108	**المجموع للبرنامج**	**34 000 000**	**13 431 174**	**20 172 837**	**13 431 174**	**20 172 837**
	الجزء الأول. نفقات الموظفين		-	-	-	-
	الجزء الثاني. مصاريف اقتناء السلع والخدمات		4 026 100	3 722 760	4 026 100	3 722 760
	الجزء الرابع: المنح والتحويلات الجارية		1 900 074	2 450 077	1 900 074	2 450 077
	الجزء الخامس. منح وتحويلات رأس المال		-	-	-	-
	الجزء 6. نفقات الاستثمار	**34 000 000**	**7 505 000**	**14 000 000**	**7 505 000**	**14 000 000**
	الجزء 7. النفقات الأخرى		-	-	-	-

(1)الاعتمادات الواردة في هذا العمود هي اعتمادات قانون المالية المعدل لسنة 2026.

تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات الموظفين

في سنتي 2026 و2027، سيتحمل برنامج الدعم نفقات الموظفين الدائمين لبرنامج ترقية المجتمع المدني.

يُعد اكتتاب ثلاثة أطر للبرنامج يُعيّنون في المندوبيات الجهوية ضروريًا لتعزيز القدرات التنفيذية وضمان التنفيذ الفعال لأنشطة البرنامج.

طلبات الاكتتاب				المبررات
الأولوية				
1	أطر البرنامج في المندوبيات الثلاث للمفوضية	3	3	يقتصر الطاقم الدائم للمندوبيات الثلاث حاليًا على المندوبين، الذين يستعينون بمقدمي خدمات لمساعدتهم في أداء مهامهم. ونظرًا إلى النقص المسجل في الموارد البشرية، وما يترتب عليه من صعوبات في تغطية المحاور الثلاثة الأساسية للقطاع وضمان تمثيلها على النحو المطلوب، تبرز الحاجة إلى اكتتاب مقدمي الخدمات الحاليين أو استقطاب كفاءات جديدة، بما يسهم في تعزيز دور هذه المندوبيات، وتدعيم قدراتها البشرية، وتحسين أدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمهام المركزية

درجة الأولوية	طبيعة النفقات	ق.م. م 2026 المبالغ	م.ق.م 2027 المبالغ	مبررات لعام2027
1. الإنفاق الإلزامي على السلع والخدمات				
المجموع				
2. الإنفاق الحتمي على السلع والخدمات	نفقات البعثة الداخلية		764 760	460 127 أوقية × 6 مهام (للإشراف على المشاريع الممولة داخل البلاد (3 مهام تضم 3 أشخاص) وتمثيل المفوضية خلال الاحتفالات الرسمية (3 مهام تضم 3 أشخاص)
	نفقات البعثة في الخارج		800 000	تمثيل موريتانيا في منتدى المنظمات غير الحكومية خلال اجتماع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان في بانجول.
	خدمات متنوعة	3 131 100	1 258 000	تكوين موظفي إدارة العلاقات مع المجتمع المدني، والاستشارة القانونية، والترجمة التحريرية والشفوية، وتسيير شبكات التواصل الاجتماعي والاتصال الرقمي...
		895 000	756 000	يمثل المبلغ أجور 3 أطر اكتُتبوا وأُدرجت مخصصاتهم في ميزانية إدارة العلاقات مع المجتمع المدني، وعُيّنوا في المندوبيات الثلاث للمفوضية.
	تخصيص الوقود		144 000	000 12 أوقية × 12 شهرًا
المجموع		**4 026 100**	**3 722 760**	
3. النفقات الأخرى للسلع والخدمات				
المجموع				
المجموع العالمي		**4 026 100**	**3 722 760**	

النوع	طبيعة الآلية	ق.م. م 2026 **المبالغ**	م.ق.م 2027 **المبالغ**	**مبررات** سنة 2027
1. **إلى لأسر**				
المجموع				
2. **إلى الهيئات و/أو الهيئات فوق الوطنية**				
المجموع				
3. **إلى** المؤسسات **وقطاعات النشاط**				
المجموع				
4. المنح **والتحويلات الأخرى**	التحويل المباشر إلى منظمات المجتمع المدني	1 900 074	2 450 077	التكفل بالنفقات المرتبطة بتسيير المنصات غير الحكومية لمنظمات المجتمع المدني، وتشمل: • الإيجارات 2,153,400 :أوقية جديدة. • أتعاب عامِلَيْن مكلفين بالنظافة والخدمات (Plantons): 168,000أوقية جديدة سنويًا. • مصاريف التسيير الأخرى 128,677 :أوقية جديدة
المجموع		1 900 074	2 450 077	
المجموعالإجمالي		**1 900 074**	**2 450 077**	

التحويل المباشر إلى منظمات المجتمع المدني

تمول هذه التحويلات جزءًا من تسيير المنصات الجهوية للمجتمع المدني (نفقات الإيجار).

المشاريع الاستثمارية:

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال (البداية-النهاية)	لتكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2026 (بما فيها التمويل الخارجي)	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية لسنة 2027 (1+2)
هيكلة منظمات المجتمع المدني وتنظيمها (العمل 1)			0	1 500 000		
تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني (العمل 1)			7 505 000	7 800 000		
تحسين الحكامة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني (العمل 1)				1 500 000		
تطوير نظام المعلومات الخاص بمنظمات المجتمع المدني (العمل 1)				1 200 000		
تحسين الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني (العمل 2)				500 000		
ولوج منظمات المجتمع المدني إلى التمويلات العمومية والدولية (العمل 2)				1 000 000		
مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية (العمل 2)				500 000		
المجموع العام			**7 505 000**	**14 000 000**		

هيكلة منظمات المجتمع المدني وتنظيمها

تُعد هيكلة منظمات المجتمع المدني وتنظيمها في موريتانيا أمرًا أساسيًا لتعزيز فعاليتها ومصداقيتها وقدرتها على العمل. ويتيح نسيج جمعوي مهيكل جيدًا تنسيقًا أفضل وتمثيلًا أكثر مشروعية للمواطنين ومشاركة نشطة في السياسات العمومية. كما يعزز الولوج إلى التمويلات واستدامة التدخلات المنفذة ميدانيًا. وستتيح الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 تمويل إعداد الأنظمة الداخلية والأنظمة الأساسية للمنصات الجهوية الخمس عشرة للمجتمع المدني المنشأة سنة 2021، وتنفيذ جزء من خطط عملها.

تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني

ستتيح زيادة ميزانية هذا النشاط سنة 2027 تمويل 15 ورشة جهوية، مدة كل منها 3 أيام ولفائدة 30 مستفيدًا. وللتذكير، ينص الهدف 1 من المشروع السنوي للأداء على استفادة 450 عضوًا من منظمات المجتمع المدني سنة 2027 من دورة تكوينية واحدة على الأقل نُظمت بدعم من البرنامج. وستتناول الموضوعات ذات الأولوية التسيير المالي والإداري لمنظمات المجتمع المدني وتقنيات المناصرة وكتابة المشاريع ومتابعة السياسات والاستراتيجيات العمومية. وستشمل الورشات جميع ولايات البلد.

تحسين الحكامة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني

يُعد تحسين الحكامة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا ضروريًا لتعزيز شفافيتها ومساءلتها ومشروعيتها لدى الشركاء والمجتمعات. وتتيح الحكامة المتينة تسييرًا أكثر فعالية للموارد واتخاذًا تشاركيًا للقرارات واستدامة أفضل للتدخلات. وفي هذا السياق يندرج الهدف 2 من المشروع السنوي للأداء: «في سنة 2027، ستكون 60 % من منظمات المجتمع المدني المستفيدة سنة 2026 من تمويل عمومي أو دولي قد أحالت إلى إدارة العلاقات مع المجتمع المدني تقاريرها المالية وتقارير أنشطتها عن سنة 2026». وعمليًا، ستتيح الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 تمويل الاستعانة بمفوضي حسابات لمساعدة 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني على إعداد تقاريرها السنوية.

تطوير نظام المعلومات الخاص بمنظمات المجتمع المدني

يُعد تطوير نظام معلومات لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا أساسيًا لتحسين تداول المعلومات ومتابعة التدخلات والاستفادة من الممارسات الجيدة. وهو يتيح تنسيقًا أفضل بين الفاعلين ويعزز إبراز المبادرات المحلية ويسهّل اتخاذ القرارات استنادًا إلى بيانات موثوقة. وستتيح الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 تمويل عمليات تطوير منصتي FEDDAI وFEDDAM للمجتمع المدني.

تحسين الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني

يُعد تحسين الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني في موريتانيا ضروريًا لضمان حريتها في العمل والاعتراف الرسمي بها وحمايتها. ويتيح إطار واضح وملائم تعزيز الثقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة والشركاء، مع توفير بيئة مواتية لنموها ومشاركتها المواطنة. وستتيح الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 تمويل الاستعانة باستشاري لإعداد 3 نصوص تطبيقية للقانون 004-2021، وكذلك ترجمة هذه النصوص والتعريف بها.

ولوج منظمات المجتمع المدني إلى التمويلات العمومية والدولية (العمل 2)

يُعد ولوج منظمات المجتمع المدني إلى التمويلات العمومية والدولية أساسيًا لتعزيز استقلاليتها وقدرتها على العمل وتنفيذ مشاريع مستدامة. ويتيح تيسير هذا الولوج للمنظمات الاضطلاع الكامل بدورها في التنمية المحلية والدفاع عن الحقوق وتعزيز الديمقراطية التشاركية. وستتيح الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 تمويل دعم منظمات المجتمع المدني للولوج إلى التمويلات العمومية والدولية: الاستعانة بخبراء لإعداد الاستجابات لدعوات تقديم المقترحات، وتكوين المنظمات بشأن المناقصات الوطنية والدولية وإجراءات الممولين، ومواكبتها في تعزيز مساءلتها أمام الممولين... إلخ.

مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية (العمل 2)

تُعد مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية أساسية لضمان تدخلات شاملة وملائمة للاحتياجات الفعلية للسكان. وتتيح مشاركتها إثراء القرارات العمومية بالخبرة الميدانية وتعزيز مساءلة المؤسسات وتشجيع حكامة أكثر تشاركية وشفافية. وستتيح الاعتمادات المطلوبة لسنة 2027 تمويل 10 ورشات لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسات والاستراتيجيات العمومية وتقييمها، من جهة، والاستعانة بخبراء قطاعيين لدعم المنظمات في أنشطة المناصرة لدى القطاعات الوزارية، من جهة أخرى.



وزارة الشئون الاقتصادية والتنمية

81

المشروع السنوي للأداء

مقدمة

يُقسّم عرض الميزانية وفق نهج الأداء مجالات عمل الدولة وفق منطق السياسات العامة، استنادًا إلى تصنيف حسب الوجهة: االعنوان (الوزارة) / البرنامج / النشاط / النشاط.

يضم «العنوان» (الوزارة) مجموعة من البرامج. وهو وحدة التصويت على الاعتمادات المالية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية)

ويضم «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متسقة من النشاطات التي تندرج ضمن نفس العنوان (الوزارة) والتي ترتبط بها نتائج متوقعة تخضع للتقييم. البرنامج هو وحدة التخصص للاعتمادات الميزانية (المادة 25 من من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).
وبالنسبة لوزارة معينة، يُفرق بين البرامج المكلفة بتنفيذ سياسة عامة والبرنامج الداعم المكلف بدعم برامج السياسة العامة.

ويُعد «النشاط» تقسيمًا إرشاديًا للبرنامج، وهو جزء من السياسة العامة. وأخيرًا، وعلى المستوى الأكثر تفصيلًا، تحدد «النشاط» في كل إجراء الوجهة المخصصة للاعتمادات المطلوبة والمخصصة والمنفذة.

يتم إعداد مشاريع الأداء السنوية (PAP) المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة بشكل رسمي عنوانًا بعنوان (وزارةً بوزارة). وتقدم مشاريع الأداء السنوية ما يلي:

- الطلبات المبررة حسب الأصول المتعلقة بالاعتمادات واستخدامات الإدارة للسنة المقبلة؛
- التزامات الأداء الخاصة بهذه الإدارة، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الطلبات.

وبمجرد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية (PAP) الوثائق الإطارية للعمل العام للسنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الموارد المتاحة أو النتائج المطلوب تحقيقها.

ويفصّل عرض كل عنوان ما يلي:

- العرض الاستراتيجي للباب؛
- ملخص مقترحات تخصيص الاعتمادات حسب كل برنامج ونشاط، وحسب كل برنامج وجزء، مع التمييز بين اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع.

ثم يتم تفصيل كل برنامج من البرامج المكونة للباب بما يلي:

- عرض البرنامج؛
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض موارد البرنامج، بما في ذلك الاعتمادات والوظائف؛
- تبرير الاعتمادات، جزءًا جزءًا.

جدول المحتويات

مقدمة
قائمة الاختصارات

العنوان : وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

عرض استراتيجي للعنوان الوزاري
النطاق العام
النصوص المرجعية الرئيسية
الإصلاحات الرئيسية
ملخص الاعتمادات والوظائف في العنوان

البرنامج رقم33° : الدعم

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الاستراتيجي للبرنامج
عرض استراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الموارد المطلوبة
الميزانية المقترحة
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات اقتناء سلع وخدمات
الإعانات والتحويلات

البرنامج رقم34 : ادارة سياسات التنمية
SIGNET NON DEFINI.

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الاستراتيجي للبرنامج
عرض استراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الموارد المطلوبة
الميزانية المقترحة
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات اقتناء سلع وخدمات
نفقات الاستثمار

البرنامج رقم 35 : تعبئة الموارد الخارجية والشراكات

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الاستراتيجي للبرنامج
عرض استراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الموارد المطلوبة

الميزانية المقترحة
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات اقتناء سلع وخدمات
نفقات الاستثمار

البرنامج رقم36 : .ERREUR ! SIGNET NON DEFINI الحكامة الاقتصادية

عرض البرنامج
نطاق البرنامج
عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
الإطار الاستراتيجي
عرض استراتيجي للبرنامج
عرض الأهداف الاستراتيجية
عرض الموارد المطلوبة
الميزانية المقترحة
تبرير الاعتمادات المطلوبة
نفقات اقتناء سلع وخدمات
المنح والتحويلات
نفقات الاستثمار

قائمة الاختصارات

LF	قانون المالية
LOLF	القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية
ODD	أهداف التنمية المستدامة
ONARDEP	المكتب الوطني للبحوث والتطوير في مجال تربية الماشية والرعي
PAP	مشروع الأداء السنوي
RAP	التقرير السنوي للأداء

العنوان رقم 81: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

1 .العرض الاستراتيجي للعنوان الوزاري

1.1. النطاق العام

تتمثل المهمة الاستراتيجية لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (MAED) في تصميم وتنسيق ومتابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. وبصفتها الجهة الرائدة في السياسة الاقتصادية الوطنية، فإنها تضمن صياغة وتنفيذ سياسة الحكومة في المجالات الرئيسية التالية:

- التخطيط والسياسة الاقتصادية؛
- التخطيط ووضع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تنسيق ومواءمة الاستراتيجيات القطاعية والإقليمية؛
- السياسة الوطنية في مجال السكان والإحصاءات؛
- توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد بالتنسيق الوثيق مع الإدارات القطاعية؛
- إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الاقتصادي والمالي والديون؛
- تعبئة وإدارة التعاون الدولي من أجل التنمية؛
- إعداد الميزانية الموحدة للاستثمار(BCI) في إطار قوانين المالية؛
- برمجة ومتابعة الاستثمارات العامة (PIP)؛
- المتابعة والتقييم الدقيق لتنفيذ جميع البرامج والمشاريع العامة.

تتوافق مهمة وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية تمامًا مع الاختصاصات المفصلة في النصوص المرجعية السارية، وتشمل على وجه الخصوص:

- ✓ تخطيط ووضع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تنسيق الاستراتيجيات القطاعية والإقليمية.
- ✓ تعبئة وإدارة التعاون الدولي من أجل التنمية.
- ✓ متابعة وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع العامة.
- ✓ وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على اختصاصاتها الرئيسية وتوضيحها من خلال مجموعة من النصوص القانونية الأساسية، مثل:

- المرسوم رقم 2021-027/ و.ش.ا.ت / و.م، بتاريخ 25 فبراير 2021، المتعلق بإنشاء وتنظيم وتشغيل مؤسسة عامة ذات طابع إداري تسمى: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي (ANSADE).
- القانون رقم 2021-024 بتاريخ 29 ديسمبر 2021 الذي يلغي ويستبدل
- القانون رقم 2010-044 بتاريخ 22 يوليو 2010 المتعلق بقانون الصفقات العمومية؛
- القانون رقم PR/030-2024 الذي يلغي ويستبدل القانون رقم 2013-001 بتاريخ 2 يناير 2013 المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة في نواذيبو، الصادر في 8 يوليو 2024

يستند التحليل الاستراتيجي لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية إلى الإطار المرجعي الوطني، ولا سيما استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك) 2016-2030 وخطة العمل الثانية الخاصة بها (2021-2025)، مع مراعاة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والصدمات الخارجية الأخيرة.

- ➢ في عام 2026، تبدأ الفترة الخمسية الثالثة والأخيرة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)؛
- ➢ في عام 2026، بدأ الانتقال إلى ميزانية البرنامج

تقود وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية برنامج إصلاحات يستند إلى ركيزتين استراتيجيتين: تحديث الإدارة العامة وتنويع الاقتصاد. وفي الوقت الذي تستجيب فيه هذه النشاطات المبتكرة لمتطلبات الاستمرارية (للهيئة العليا للتخطيط والتنمية (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك) والشركاء الفنيين والماليين)، تتجسد من خلال مبادرات مثل:

- فصل وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)

- يُعد قرار تقسيم وزارة الاقتصاد والمالية إلى وزارتين منفصلتين إصلاحاً هيكلياً للإدارة العامة.
- فصل وزارة الاقتصاد والمالية إلى إدارتين منفصلتين: MAED / MF (تم إصدار الهيكل التنظيمي)؛
- نقل إخضاع APIM إلى رئاسة الوزراء؛

نقل ملفات مديرية الدين العام والمفتشية العامة للمالية إلى وزارة المالية.

2.1. النصوص المرجعية الرئيسية

النصوص التوجيهية والنصوص التي تعرض السياسات العامة لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية هي:

- المرسوم رقم 2022-083 بتاريخ 8 يونيو 2022، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 2021-024 بتاريخ 29 ديسمبر 2021، الذي يلغي ويستبدل القانون رقم 2010-044 بتاريخ 22 يوليو 2010، المتعلق بقانون المشتريات العامة؛
- المرسوم رقم 2022-084 بتاريخ 8 يونيو 2022، المتعلق بتنظيم وعمل اللجنة الوطنية لمراقبة المشتريات العامة؛
- المرسوم رقم 2022-085 بتاريخ 8 يونيو 2022، المتعلق بتنظيم وعمل هيئة تنظيم المشتريات العامة؛
- المرسوم رقم 2024-235 بتاريخ 12 ديسمبر 2024 الذي يحدد اختصاصات وزير الاقتصاد والمالية وتنظيم الإدارة المركزية لوزارته؛
- القانون رقم 2024-041 بتاريخ 30 أكتوبر 2024، الذي يلغي ويستبدل القانون رقم 2017-006 بتاريخ 1 فبراير 2017، بصيغته المعدلة والمستكملة، المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 22 نوفمبر 2024؛
- المرسوم رقم PM/MEF/61-2024 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 2024-04 بتاريخ 30 أكتوبر 2024، الذي يلغي ويستبدل القانون رقم 2017-006 بتاريخ 1 فبراير 2017، بصيغته المعدلة والمستكملة، المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- المرسوم رقم 2024-153 بتاريخ 6 نوفمبر 2024، المتعلق بإدارة الاستثمارات العامة؛
- القانون رقم PR/006-2025 المتعلق بمدونة الاستثمار بتاريخ 19 فبراير 2025؛
- المرسوم رقم 2026-081 بتاريخ 22 أبريل 2026 الذي يحدد اختصاصات وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية وتنظيم الإدارة المركزية لوزارته.

3.1. الإصلاحات الرئيسية

تقود وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية برنامج إصلاحات يستند إلى ركيزتين استراتيجيتين:

- تحديث الإدارة العامة؛
- تنويع الاقتصاد.

كما أن هذه الخطوة تأتي في إطار استمرارية خطة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والالتزامات التي تم التعهد بها مع الشركاء الفنيين والماليين.

الإصلاح في إطار الصفقات العمومية

- القانون رقم 2021-024 بتاريخ 29 ديسمبر 2021، الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2010-044 بتاريخ 22 يوليو 2010 المتعلق بقانون المشتريات العامة؛
- القانون رقم 2026-026 بتاريخ 10 يونيو 2026 المتعلق بقانون الصفقات العمومية
- القانون رقم 2024-030 بتاريخ 8 يوليو 2024 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2013-01 بتاريخ 2 يناير 2013 المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة في نواذيبو
- المرسوم رقم 2024-013 بتاريخ 17 يناير 2024 المتعلق بإضفاء الطابع الإلكتروني على إجراءات منح العقود العامة ومراقبتها وتنظيمها.

إصلاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)

- القانون رقم 2024-041 بتاريخ 30 أكتوبر 2024: يلغي قانون عام 2017 بهدف تحديث النظام القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وضبط المخاطر المالية بشكل أفضل.

- القانون رقم 2025-06 المتعلق مدونة الاستثمار الصادر في 29 فبراير 2025

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط				
رقم وعنوان البرنامج والنشاط		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع
		قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027	قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
033	**الدعم**	**2 537 016 908**	**2 251 733 756**	**1 278 624 877**	**851 196 491**
01	تسيير الموارد البشرية والتكوين	756 333 333	772 850 000	523 041 531	370 332 244
02	تسيير المعدات	30 000 000	43 800 000	138 773 482	138 180 455
03	ضمان الصيانة واللوجستيك	-	-	2 869 937	2 869 937
04	تنسيق الأنشطة والمشاريع متعددة القطاعات	1 750 683 575	1 435 083 756	611 785 920	337 659 848
05	إجراء عمليات التفتيش والتدقيق المالي والمراقبة	-	-	2 154 006	2 154 006
034	**إدارة سياسات التنمية**	**12 160 770 296**	**9 737 147 746**	**1 889 052 170**	**3 040 313 635**
01	إعداد ومتابعة الخطط الاستراتيجية (2030)	-	15 000 000	2 074 471	8 907 911
02	إعداد التوقعات والإطار الاقتصادي الكلي:	14 000 000	14 500 000	5 410 970	5 410 970
03	تنسيق السياسات الاقتصادية	9 000 000	15 000 000	7 527 856	7 527 856
04	ترقية وتنويع الاستثمارات الخاصة	-	-	286 796	286 796
05	تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية	12 137 770 296	9 692 647 746	1 873 752 076	3 018 180 102
035	**تعبئة الموارد والشراكات**	**298 831 402**	**390 109 127**	**165 771 988**	**194 450 400**
01	التفاوض ومتابعة اتفاقيات التمويل الخارجي	247 331 402	239 577 556	77 516 588	77 595 000
02	برمجة وتخصيص الاستثمارات العامة		-		6 500 000
03	متابعة المشاريع الممولة من قبل المانحين الخارجيين	12 500 000	111 531 571	9 500 000	31 600 000
04	تطوير الشراكات) ثنائية، متعددة الأطراف، شراكة بين القطاعين العام والخاص	39 000 000	39 000 000	78 755 400	78 755 400
036	**الحكامة الاقتصادية**	**1 166 280 496**	**952 987 357**	**352 004 828**	**384 358 110**
01	متابعة وتقييم السياسات العمومية	21 000 000	21 000 000	12 686 101	12 361 463
02	تصميم ومتابعة الإصلاحات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسن الحوكمة	-	-	431 722	3 531 722
03	إعداد ونشر الإحصاءات الرسمية	1 145 280 496	931 987 357	338 887 006	368 464 926
	مجموع الباب	16 162 899 102	13 331 977 986	3 685 453 862	4 470 318 637

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء					
رقم وعنوان البرنامج والجزء		الاعتمادات التعهد		اعتمادات للدفع	
		قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027	قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
033	**الدعم**	**2 537 016 908**	**2 251 733 756**	**1 278 624 877**	**851 196 491**
1	نفقات العمال	-	-	90 676 169	89 277 291
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	126 876 940	125 261 620
4	المنح والتحويلات الجارية	-	-	109 095 796	114 837 680
6	نفقات الاستثمار	2 537 016 908	2 251 733 756	921 975 972	471 819 900
7	نفقات أخرى	-	-	30 000 000	50 000 000
034	**إدارة سياسات التنمية**	**12 160 770 296**	**9 737 147 746**	**1 889 052 170**	**3 040 313 635**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	6 300 094	8 133 533
6	نفقات الاستثمار	12 160 770 296	9 737 147 746	1 666 504 670	2 815 932 696
7	نفقات أخرى	-	-	216 247 406	216 247 406
035	**تعبئة الموارد والشراكات**	**298 831 402**	**390 109 127**	**165 771 988**	**194 450 400**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	30 000 000	-	19 871 988	20 050 400
6	نفقات الاستثمار	268 831 402	390 109 127	95 900 000	124 400 000
7	نفقات أخرى	-	-	50 000 000	50 000 000
036	**الحكم الاقتصادي**	**1 166 280 496**	**952 987 357**	**352 004 828**	**384 358 110**
1	نفقات العمال	-	-	96 486 347	106 087 519
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	52 635 257	15 410 619
4	المنح والتحويلات الجارية	-	-	18 558 223	19 534 972
6	نفقات الاستثمار	1 166 280 496	952 987 357	184 325 000	203 325 000
7	نفقات أخرى	-	-	-	40 000 000
	المجموع العام	**16 162 899 102**	**13 331 977 986**	**3 685 453 862**	**4 470 318 637**

وظائف الوزارة في 2026/10/31

وظائف الإدارة	المتاحة في قانون المالية المعدل لعام 2026	التوزيع المتوقع لعام 2027			الإجمالي	
		التوقعات المتعلقة بمغادرة الموظفين	توقعات الاكتتاب	الفارق (الموظفون الجدد - الموظفون المغادرون)	العدد الإجمالي للعمال في عام 2027	كتلة الرواتب لسنة 2027
الموظفون	**76**		-	-	-	
الفئة أ	62		-	-	-	
الفئة ب	11		-	-	-	
الفئة ج	3		-	-	-	
الفئة د	-		-	-	-	
عمال الدعم العقدويين	**264**		-	-	-	
فئات أخرى	**764**		-	-	-	
إجمالي العمال على مستوى الوزارة	**1 104**	**36**	-	**36-**	**1068**	**195 364 810**

- **ما بين شهر نوفمبر ودجمبر 2026، سيتم دخول خمسين (50) موظف جدد تم اكتتابهم مؤخرا ليصبح العدد الفعلي الإجمالي للعمال 1118 والذى ستغطيه كتلة الرواتب المخصصة في الجزء 1 من ميزانية الوزارة في سنة 2027.**

البرنامج رقم 033: الدعم
مسؤول البرنامج: يعقوب أحمد عيشة

1. عرض البرنامج

1.1. نطاق البرنامج

يشمل هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة والأنشطة الفرعية المرتبطة بالإدارة المركزية لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، والتي تنقسم بشكل أساسي إلى خمسة أنشطة رئيسية هي:

- **تسيير الموارد البشرية والتكوين**
- **تسيير المعدات**
- **ضمان الصيانة واللوجستيك**
- **تنسيق الأنشطة والمشاريع متعددة القطاعات**
- **إجراء عمليات التفتيش والتدقيق المالي والمراقبة**

ولتنفيذ هذه الانشطة على النحو الأمثل، يتعين على وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (MAED) ضمان تحسين الحكامة في هذا القطاع من خلال إطار تنظيمي ملائم، وإدارة جيدة للموارد، وتواصل فعال، وسياسة قائمة على الشفافية والمساءلة.

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية، والرقابة، والتفتيش، والتقييم، وإجراء الدراسات الاستشرافية، وتنشيط وتنسيق أنشطة الإدارة، فضلاً عن ضمان أمن واستدامة النظام المعلوماتي.
يضمن هذا البرنامج تقديم الدعم للبرامج التشغيلية الأخرى التابعة للوزارة، ويتيح تقييم أداء تلك البرامج. وذلك لتعزيز ثقافة الأداء.
يضم برنامج الدعم المهام المشتركة اللازمة لتنفيذ العديد من البرامج.
يتألف هذا البرنامج أساسًا من الهياكل الشاملة المكلفة، من بين أمور أخرى، بدعم مسؤولي برامج الوزارة في تنفيذ أنشطتهم.
وفيما يلي الهياكل الإدارية والمشغلون المرتبطون بهذا البرنامج:

البرنامج	النشاط	الإدارات المرتبطة	الفاعلين
الدعم	**تسيير الموارد البشرية والتكوين**	الديوان	
	تسيير المعدات		
	ضمان الصيانة واللوجستيك		
	تنسيق الأنشطة والمشاريع متعددة القطاعات		
	إجراء عمليات التفتيش والتدقيق المالي والمراقبة	المفتشية العامة الداخلية	

2.1. عرض الأنشطة ولأنشطة الفرعية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
دعم الوحدة القطاعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين	الديوان
القدرة التنافسية والابتكار	الديوان
التنسيق الإداري والمالي	إدارة الشؤون الإدارية والمالية -
تطوير وتعزيز هياكل التعاقد	
تجهيز ورواتب إدارة الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)	إدارة الشؤون الإدارية والمالية
العاملون السابقون في CMAP	الديوان
الشباب والثقافة والرياضة	الديوان
تنفيذ سياسة الإنتاج في موريتانيا	الديوان
مكافأة التقدير ومكافأة الأداء	الديوان
أجور العمال	إدارة الشؤون الإدارية والمالية
أجور موظفي لجنة المناقصات	الديوان
تعزيز خلية التنسيق والمتابعة للأنشطة القطاعية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي	الديوان
تعزيز قدرات الوحدة الاستراتيجية للاستشارات والابتكار (USCI)	الديوان
تعزيز قدرات الموارد البشرية	الديوان

النشاط رقم 2: إدارة الموارد المادية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
شراء المعدات	الديوان
خلية تنسيق البرامج والتنمية في الحوض الشرقي	الديوان
الوحدات الإقليمية	الديوان
نفقات الإيجار والاتصالات والمساهمات في المنظمات الدولية	الديوان
لجنة فتح العروض وتقييمها	الديوان
الاتصالات	الديوان
صيانة المباني الإدارية	الديوان
الإدارة والتوجيه الإداري	الديوان
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الديوان
أجور العمال	الديوان
تعزيز قدرات الوزارة	الديوان
الرصد الاستراتيجي	الديوان

النشاط رقم 3: ضمان الصيانة واللوجستيك

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
دعم عمل المجلس التنفيذي للبنك الإسلامي للتنمية	الديوان

النشاط رقم 4: تنسيق الأنشطة والمشاريع متعددة القطاعات

الأنشطة ا الفرعية	الهياكل المعنية
تعبئة التمويل الخارجي	الديوان
برنامج الطوارئ لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19	الديوان
برنامج مؤسسة تحدي الألفية	الديوان
مشروع الكتل الزراعية	مشروع الكتل الزراعية
مشروع شنال ألاك	مشروع شنال ألاك
تعزيز الشفافية في مجال صيد الأسماك	الديوان
دعم فعاليات مجموعة الدول الخمس للساحل (G5)	الديوان

النشاط رقم 5: إجراء عمليات التفتيش والتدقيق المالي والمراقبة

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
عمليات التفتيش	المفتشية العامة الداخلية

1. الإطار الاستراتيجي للبرنامج

1.1. العرض الاستراتيجي للبرنامج

يكلف برنامج الدعم بمساعدة البرامج التشغيلية على تحقيق أهدافها، مع التركيز على الأداء والتحديث والشفافية في صميم أنشطته. ويهدف هذا النهج إلى ضمان إدارة دقيقة، وتخصيص الموارد على النحو الأمثل، وزيادة مساءلة الجهات الفاعلة.

يضم هذا البرنامج جميع الهياكل التي تقدم الدعم الأفقي لجميع برامج وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (MAED)، ويضمن التنسيق بين هذه البرامج وكذلك مع الإدارات الوزارية الأخرى. ويستند هذا التنسيق إلى عمليات مُحسّنة وتواصل سلس لضمان تآزر فعال واستخدام أمثل للموارد.

يسعى برنامج الدعم هذا إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

- تنظيم أنشطة الإدارة وتنسيقها ومراقبتها؛
- المتابعة الإدارية للملفات والعلاقات مع الدوائر الخارجية؛
- إعداد ميزانية الإدارة ومراقبة تنفيذها؛
- إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية المخصصة للإدارة.

ويُبرز هذا البرنامج ما يلي:

- الشفافية في إدارة الموارد (البشرية والمالية) المتاحة للقسم؛
- تحسين التواصل الداخلي من خلال وضع إطار للتشاور من أجل توجيه القطاع؛
- ترشيد إدارة الموارد البشرية؛
- اعتماد نظام لتقييم الأداء وجودة إدارة هياكل القسم؛
- اعتماد الإدارة القائمة على النتائج كنهج عام؛

على مستوى المفتشية العامة: دون المساس بأحكام المادة 6 من المرسوم رقم93-075 ° بتاريخ6 يونيو 1993 الذي يحدد شروط تنظيم الإدارات المركزية ويحدد طرائق إدارة ومتابعة الهياكل الإدارية، تدعم المفتشية الداخلية الوزير في الإشراف المنتظم على أداء وعمل هياكل الوزارة والكيانات الخاضعة لإشرافها والمشاريع والبرامج الممولة من الموارد الخارجية. وهي مكلفة بالإشراف على الأنشطة الإدارية والمالية والمحاسبية للوزارة والكيانات الخاضعة لإشرافها والمشاريع والبرامج الممولة من الموارد الخارجية.

2.1. عرض الأهداف الاستراتيجية

شهدت الحوكمة الاستراتيجية للإدارة تطوراً كبيراً نحو الاحترافية خلال العام الماضي، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات دورية لكبار المسؤولين في الإدارة ومكتب الوزير بحضور الوزير. ويندرج هذا التوجيه في إطار العملية السنوية وأساليب وأدوات إدارة الأداء التي ينص عليها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، مع إقامة حوار منظم بين الوزير ومسؤولي البرامج حول الأهداف الاستراتيجية والوسائل اللازمة قبل وأثناء وبعد انتهاء السنة المالية.

- **مراقبة الهياكل الإدارية**

✓ الإشراف على التنفيذ الفعلي للهياكل المنصوص عليها في المخطط التنظيمي للوزارة والهيئات الخاضعة لإشرافها؛
✓ مراقبة سير العمل المنتظم لدوائر الوزارة والكيانات الخاضعة لإشرافها؛
✓ الحرص على احترام المعايير الأخلاقية المتعلقة بمفهوم الخدمة العامة؛
✓ التأكد من توفر أدلة النشاطات وتحديثها بانتظام وتطبيقها الفعلي؛
✓ التحقق من توفر خطط العمل وتحديثها وتنفيذها على النحو الصحيح من قبل مختلف دوائر الوزارة والهيئات الخاضعة لإشرافها؛
✓ التحقق من فعالية الاستفادة من استنتاجات وتوصيات تقارير الدراسات والتدقيق والتقييمات المعتمدة المتعلقة بأنشطة الوزارة والهيئات الخاضعة لإشرافها

الهدف رقم 1: تحسين تسيير الموارد الإدارية والمالية

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

- تعزيز إدارة الموارد البشرية؛
- تحسين إدارة وصيانة الموارد المادية واللوجستية؛
- تعزيز آلية التفتيش والرقابة الداخلية من أجل حوكمة أفضل؛
- تحسين التنسيق الإداري والتقني للمشاريع متعددة القطاعات.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التحقيق	2026 توقعات خطة العمل السنوية	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
عدد الدورات أو التدريبات التي تم تنظيمها للموظفين	العدد		10	9	10
معدل تنفيذ خطة المشتريات الخاصة بالوزارة	%				=< 75

الهدف رقم 2: تعزيز إدارة المشاريع متعددة القطاعات

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

تحسين التنسيق الإداري والتقني للمشاريع متعددة القطاعات

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات خطة العمل السنوية	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
عدد اجتماعات لجنة التوجيه التي عُقدت			4	4	5

الهدف رقم 3: تحديث مهام التفتيش والتدقيق

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية:

- تعزيز آلية التفتيش والرقابة الداخلية من أجل حوكمة أفضل
- عدد مهام الرقابة والتفتيش التي تم تنفيذها على مستوى الوزارة

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التحقيق	2026 توقعات خطة العمل السنوية (PAP)	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف	الهدف الموعد النهائي متعدد السنوات
نسبة إنجاز مهام الرقابة والتدقيق المقررة من قبل المفتشية الداخلية			10	10	10	

2. عرض الموارد المطلوبة

1.2. الميزانية المقترحة

		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	عنوان البرنامج والنشاط والجزء	قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027	قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
033	**الدعم**	**2 537 016 908**	**2 251 733 756**	**1 278 624 877**	**851 196 491**
01	**تسيير الموارد البشرية والتكوين**	**756 333 333**	**772 850 000**	**523 041 531**	**370 332 244**
1	نفقات العمال	-	-	2 427 307	2 621 456
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	70 018 428	68 403 108
4	المنح والتحويلات الجارية	-	-	90 095 796	94 837 680
6	نفقات الاستثمار	756 333 333	772 850 000	330 500 000	154 470 000
7	نفقات أخرى	-	-	30 000 000	50 000 000
02	**تسيير المعدات**	**30 000 000**	**43 800 000**	**138 773 482**	**138 180 455**
1	نفقات العمال	-	-	88 248 862	86 655 835
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	27 724 620	27 724 620
4	المنح والتحويلات الجارية	-	-	19 000 000	20 000 000
6	نفقات الاستثمار	30 000 000	43 800 000	3 800 000	3 800 000
03	**ضمان الصيانة واللوجستيك**	**-**	**-**	**2 869 937**	**2 869 937**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	2 869 937	2 869 937
04	**تنسيق الأنشطة والمشاريع متعددة القطاعات**	**1 750 683 575**	**1 435 083 756**	**611 785 920**	**337 659 848**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	24 109 948	24 109 948
6	نفقات الاستثمار	1 750 683 575	1 435 083 756	587 675 972	313 549 900
05	**إجراء عمليات التفتيش والتدقيق المالي والمراقبة**	**-**	**-**	**2 154 006**	**2 154 006**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	2 154 006	2 154 006

ملخص اعتمادات البرنامج حسب الجزء					
رقم وعنوان البرنامج والجزء		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
		قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027	قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
033	الدعم	2 537 016 908	2 251 733 756	1 278 624 877	851 196 491
1	نفقات العمال	-	-	90 676 169	89 277 291
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	126 876 940	125 261 620
4	الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	109 095 796	114 837 680
6	نفقات الاستثمار	2 537 016 908	2 251 733 756	921 975 972	471 819 900
7	نفقات أخرى	-	-	30 000 000	50 000 000

3. تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات اقتناء سلع وخدمات			
طبيعة النفقات	بند الميزانية في مشروع قانون المالية المعدل لعام 2026	بند الميزانية التقديرية (اعتمادات التعهد) م.ق لعام 2027	المبررات لعام 2027
مشتريات أخرى من السلع والمستلزمات غير المحددة	1 360 246	1 078 266	
الصيانة والإصلاحات	2 113 202	2 113 202	
اللوازم العامة	1 037 118	1 319 098	
نفقات المهام داخل البلد	2 050 827	2 050 827	
نفقات المهام خارج الإقليم	1 753 687	1 753 687	
المعدات والمستلزمات المكتبية	3 506 294	3 506 294	
خدمات متنوعة	114 458 494	112 843 174	
الهاتف والإنترنت ومصاريف الاتصالات	597 072	597 072	
المجموع العام	**126 876 940**	**125 261 620**	

الإعانات والتحويلات الجارية		
طبيعة النفقات	بند الميزانية في مشروع قانون المالية المعدل لعام 2026	بند الميزانية التقديرية (اعتمادات التعهد) م .ق لعام 2027
الإعانات الأخرى	19 000 000	20 000 000
الإعانات المقدمة للمؤسسات العمومية والهيئات المشابهة	90 095 796	94 837 680
المجموع العام	**109 095 796**	**114 837 680**

البرنامج رقم 034
إدارة سياسات التنمية
مسؤول البرنامج: شيخنا بداد

1. عرض البرنامج

1.1. نطاق البرنامج

يغطي برنامج «إدارة سياسات التنمية» مهام تصميم وتنسيق ومتابعة سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف البرنامج إلى تزويد الدولة بإطار تخطيط متماسك يتيح ترجمة التوجهات الوطنية إلى أولويات تنفيذية، وتوجيه خيارات الاستثمار، ومتابعة التقدم المحرز في مجالات النمو، والحد من الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

البرنامج رقم 34	النشاط	الإدارات التابعة للإجراءات	الجهات المنفذة المرتبطة بالأنشطة
ادارة سياسات التنمية	إعداد ومتابعة الخطط الاستراتيجية (2030)	م.ع. للاستراتيجيات والسياسات التنموية	
	إعداد التوقعات والإطار الاقتصادي الكلي		
	تنسيق السياسات الاقتصادية		مديرية مشاريع التعليم والتدريب
	ترقية وتنويع الاستثمارات الخاصة		مدن
	تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية		سويد SWEDD

ويشمل مجال عمله وضع وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتنمية وخطط العمل التابعة لها، ولا سيما «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» وتفاصيلها التنفيذية. كما يشمل البرنامج دعم صياغة الاستراتيجيات القطاعية والإقليمية، ومواءمة توجهاتها، والتحقق من اتساقها مع الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية للبلد، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة.

ويضمن البرنامج تفعيل نظام التخطيط الوطني والتنسيق بين الإدارات المعنية. وبهذه الصفة، يرافق البرنامج الإدارات الوزارية في تحديد أولوياتها، وصياغة نتائج قابلة للقياس، ووضع أطر لمتابعة. كما يساهم في تحقيق الاتساق الإقليمي للتدخلات العامة، بالتعاون مع الهياكل اللامركزية التابعة للوزارة والجهات الفاعلة في مجال التنمية الإقليمية.

ويشمل البرنامج أعمال التنبؤ، والنمذجة، والتحليل الاقتصادي، والتوقعات المستقبلية اللازمة لإعداد القرارات العامة. وتتيح هذه الأعمال تقييم آفاق النمو، وتحديد القيود الهيكلية والمخاطر، وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخيارات السياسة العامة، وتوفير الرؤية اللازمة لتحديد أولويات التنمية.

ويساهم البرنامج في الربط بين التخطيط الاستراتيجي وبرمجة الاستثمارات العامة. وتشمل هذه الوظيفة فحص مدى اتساق المشاريع مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، وإعداد أعمال اختيار الاستثمارات، والمساهمة في أدوات البرمجة متعددة السنوات، بالتنسيق مع الهيئات المسؤولة عن التمويل والميزانية والاستثمارات العامة.

ويشكل السكان، ورأس المال البشري، والاندماج الاجتماعي مكوناً آخر من مكونات نطاق عمله. ويحرص البرنامج على دمج الديناميات الديموغرافية، والمساواة بين النساء والرجال، وتمكين الشباب، واحتياجات الفئات الضعيفة في سياسات التنمية. كما يساهم في التخطيط الاجتماعي، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتنسيق السياسات الشاملة التي تدخل في نطاق اختصاص الوزارة.

وفي هذا الإطار، يدعم البرنامج بشكل خاص الأعمال المتعلقة بالتغذية، وتحويل النظم الغذائية، والحماية الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، وتوطيد السلام، بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المختصة. كما يساهم في ضمان اتساق هذه الأعمال مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية ومتابعة نتائجها.

وأخيرًا، ينظم البرنامج متابعة تنفيذ الاستراتيجيات، وتوحيد المساهمات القطاعية، وإعداد التقارير ذات الصلة. كما يشجع على استخدام نتائج هذه المتابعة لتحديد الصعوبات، واقتراح تدابير تصحيحية، وتحسين إدارة السياسات العامة.

ويعتمد تنفيذ البرنامج بشكل أساسي على المديرية العامة للاستراتيجيات والسياسات التنموية وإداراتها:

- إدارة الاستراتيجيات والسياسات؛
- إدارة السكان ورأس المال البشري؛
- إدارة التوقعات والتحليل الاقتصادي.

وتسهم المشاريع والهياكل المدرجة في البرنامج في تحقيق نتائجه في مجالاتها ، ولا سيما التعليم والتدريب، وتمكين المرأة، وتنمية رأس المال البشري، وتنمية المدن المتوسطة.
الهياكل الإدارية الرئيسية والجهات المنفذة المرتبطة بالبرنامج هي:

الهياكل الإدارية الرئيسية والجهات الفاعلة المرتبطة بالبرنامج هي:

- المديرية العامة للاستراتيجيات والسياسات التنموية (DGSPD)،
- مديرية الاستراتيجيات والسياسات؛
- مديرية التنبؤ والتحليل **الاقتصادي** (DPAE)،
- مديرية السكان ورأس المال البشري؛

والجهات المنفذة المرتبطة بهذا البرنامج هي:

- مديرية مشاريع التعليم والتكوين
- وحدة إدارة المشاريع **مدن**
- وحدة إدارة المشاريع **سويد**

2.1. عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

النشاط رقم 1: إعداد الخطط الاستراتيجية ومتابعتها (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تحسين أداء نظام تخطيط التنمية	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية
تنسيق ومتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية

النشاط رقم 2: إعداد التوقعات والإطار الاقتصادي الكلي

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تطوير أدوات التوقعات والتحليل الاقتصادي الكلي	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية
إعداد التوقعات والتحليلات الاقتصادية	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية

النشاط رقم 3: تنسيق السياسات الاقتصادية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تحليل واختيار الاستثمارات العامة / PforR	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية
دعم تطوير أدوات التنبؤ والتحليل الاقتصادي الكلي	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية
وضع الاستراتيجيات والسياسات	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية
تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية
التنفيذ الوطني (NEX)	المديرية العامة للاستراتيجيات وسياسات التنمية

النشاط رقم 4: ترقية وتنويع الاستثمارات الخاصة

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تنفيذ السياسة الوطنية للسكان	المديرية العامة للاستراتيجيات و**س**

النشاط رقم 5: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
دعم التدريب التقني والمهني/KFW	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
تمكين المرأة والمكاسب الديموغرافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى **سويد** ++	تمكين المرأة والمكاسب الديموغرافية
بناء كلية العلوم التطبيقية	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
إدارة وتنسيق مشاريع التعليم الوطني	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
مشروع دعم اللامركزية والتنمية للمدن المتوسطة المنتجة	مشروع UG-MOUDOUN
مشروع دعم التدريب المهني وتوظيف الشباب	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
مشروع بناء وتجهيز معاهد متخصصة في المجالات الحيوية	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
مشروع إنشاء مؤسسات التعليم العالي الإقليمية	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
مشروع التدخل الإقليمي للتعلم والتعاون في التعليم في منطقة الساحل (إعادة تنشيط الساحل)	إدارة مشاريع التعليم والتدريب
منحة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لبرنامج PNDSE	منحة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لبرنامج PNDSE

1. الإطار الاستراتيجي للبرنامج

1.1. عرض استراتيجي للبرنامج

تتمثل استراتيجية البرنامج في تعزيز قدرة الدولة على تصميم وتنفيذ سياسات تنموية متسقة وواقعية وموجهة نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس. وتستجيب هذه الاستراتيجية للحاجة إلى ربط الطموحات الوطنية والتدخلات القطاعية والإقليمية والموارد القابلة للتعبئة بشكل أفضل.

بالنسبة للسنة المالية 2027 وفترة البرمجة متعددة السنوات، يدعم البرنامج بشكل خاص تفعيل خطة العمل الثالثة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2026-2030. ويتمثل التحدي في ترجمة توجهاتها إلى تدخلات مرتبة حسب الأولوية، مصحوبة بمسؤوليات محددة، وجداول زمنية للتنفيذ، وآليات متابعة ملائمة.

ويستند هذا النهج إلى خمس توجهات متكاملة.

- **تعزيز جودة التخطيط واتساقه**

يدعم البرنامج وضع الاستراتيجيات وتحديثها استناداً إلى تشخيصات اقتصادية واجتماعية وإقليمية موثقة. ويحرص على تحقيق الاتساق بين الأهداف الوطنية والسياسات القطاعية والأولويات الإقليمية. ويجب أن يتيح الدعم المنهجي المقدم للإدارات تحسين جودة وثائق التخطيط، وتحديد النتائج المرجوة، والحد من التداخل بين التدخلات.

- **تحسين الترابط بين الأولويات الاستراتيجية ووسائل التنفيذ**

يساهم البرنامج في التوفيق بين خطط العمل، وبرمجة الاستثمارات، والتوقعات المالية. كما يشجع على تحديد المشاريع التي تم إعدادها بشكل كافٍ والتي تتوافق مع الأولويات الوطنية. ويجب أن تسترشد الخيارات بالتحليلات الاقتصادية وأعمال تحديد الإطار العام، وأن تُقيَّم جدواها، وأن تساعد في ترتيب التدخلات حسب الأولوية بناءً على الموارد المتاحة وقدرات التنفيذ.

- **وضع رأس المال البشري المؤهل والحد من الفوارق في صميم السياسات**

تولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بتأثيرات السياسات على السكان، ولا سيما النساء والشباب والفئات الضعيفة. وتشجع على دمج القضايا المتعلقة بالسكان والتعليم والصحة والتغذية والحماية الاجتماعية في التخطيط التنموي. كما تسعى إلى مراعاة التفاوتات الإقليمية والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي بشكل أفضل.

- **تعزيز التنسيق في التنفيذ**

يعمل البرنامج على تنشيط التشاور بين الجهات المعنية وتيسير معالجة القضايا الشاملة. كما يدعم توضيح المسؤوليات، وتكامل التدخلات، وعمل هيئات المتابعة. ويجب أن يتيح هذا التنسيق تحديد العقبات وإعداد مقترحات التعديل اللازمة لتقديمها إلى السلطات المختصة.

- **تطوير متابعة تساعد في عملية اتخاذ القرار**

يعزز البرنامج جمع وتوحيد المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات والنتائج المحققة. كما يحسّن انتظام التقارير وجودة المؤشرات وتحليل الفجوات بين التوقعات والإنجازات. ويجب أن تُستخدم النتائج المستخلصة من المتابعة في اتخاذ قرارات البرمجة، واتخاذ التدابير التصحيحية، وتحديث السياسات.

يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على تعزيز قدرات هياكل التخطيط، وتوافر البيانات، ومشاركة الإدارات القطاعية، واستمرار الحوار مع الشركاء الفنيين والماليين، وذلك بطريقة استراتيجية لتحقيق رؤية التنمية الوطنية (الخطة الاستراتيجية للتنمية 2030) والحد من الفقر والتفاوتات على المدى الطويل.

2. .عرض الأهداف الاستراتيجية

يسعى البرنامج إلى تحقيق هدفين متكاملين يغطيان المراحل الرئيسية لادارة سياسات التنمية: تحسين تصميمها واتساقها، ثم تعزيز التنسيق ومتابعة تنفيذها.

- يتعلق **الهدف الأول** بجودة التوجهات وأدوات التخطيط. ويهدف إلى وضع سياسات تستند إلى تشخيصات قوية، ومتسقة فيما بينها، وتُترجم إلى أولويات تشغيلية متوافقة مع التوقعات الاقتصادية والموارد القابلة للتعبئة

- **أما الهدف الثاني** فيتعلق بإدارة عملية التنفيذ واستخدام المعلومات المتعلقة بالنتائج. ويهدف إلى تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة، ومتابعة الالتزامات، ومعالجة الصعوبات التي تحد من تنفيذ الاستراتيجيات.

- ويسهم هذان الهدفان في تحقيق غاية واحدة: تحسين فعالية العمل العام ومساهمته في تحقيق نمو شامل، وتنمية رأس المال البشري، والحد من التفاوتات على نحو مستدام.

الهدف رقم 1: تحسين جودة واتساق سياسات واستراتيجيات التنمية

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

- إعداد التقرير السنوي لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية (RAMO)؛
- توجيه عملية صياغة الاستراتيجيات القطاعية وتحديثها؛

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات خطة العمل السنوية	2027 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
إنتاج RAMO	العدد		1		1
عدد الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة سنويًا	العدد		3		3

مساهمات المؤسسات الحكومية / الشركاء

المؤسسات والمشاريع العامة المرتبطة بهذا البرنامج والتي تساهم في تحقيق أهدافه هي:

- سويد SWEED2
- إدارة مشاريع التعليم والتدريب
- مدن

الهدف رقم 2: تعزيز التنسيق ومتابعة تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

- اختيار المشاريع الجديدة التي سيتم إدراجها في خطة الاستثمار العامة (PIP)؛
- تعزيز جودة البنية التحتية التعليمية وتوفيرها؛
- تعزيز قدرات البلديات المتوسطة/مدن
- تعزيز تمكين النساء والفتيات/ SWEDD 2

المؤشرات:

العنوان	الوحدة	2025 التحقيق	2025 توقعات خطة العمل السنوية (PAP)	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
اجتماعات لجنة الإشراف التابعة للجنة التنسيق المشتركة بين البلدان (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)	العدد	2	2	2	2
عدد اجتماعات لجنة CAPIP	محضر الاجتماع	3	3	3	3

المؤسسات والمشاريع المرتبطة بهذا البرنامج والتي تساهم في تحقيق أهدافه هي:

- SWEED2
- إدارة مشاريع التعليم والتدريب
- مدن

2. عرض الموارد المطلوبة

1.2. الميزانية المقترحة

عنون البرنامج والنشاط والجزء		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
		قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
34	**ادارة سياسات التنمية**	**12 160 770 296**	**9 737 147 746**	**1 889 052 170**	**3 040 313 635**
01	**إعداد ومتابعة الخطط الاستراتيجية (2030)**	-	15 000 000	2 074 471	8 907 911
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	2 074 471	3 907 911
6	نفقات الاستثمار		15 000 000		5 000 000
02	**:إعداد التوقعات والإطار الاقتصادي الكلي**	14 000 000	14 500 000	5 410 970	5 410 970
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	410 970	410 970
6	نفقات الاستثمار	14 000 000	14 500 000	5 000 000	5 000 000
03	**تنسيق السياسات الاقتصادية**	9 000 000	15 000 000	7 527 856	7 527 856
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	3 527 856	3 527 856
6	نفقات الاستثمار	9 000 000	15 000 000	4 000 000	4 000 000
04	**ترقية وتنويع الاستثمارات الخاصة**	-	-	286 796	286 796
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	286 796	286 796
05	**تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية**	12 137 770 296	9 692 647 746	1 873 752 076	3 018 180 102
6	نفقات الاستثمار	12 137 770 296	9 692 647 746	1 657 504 670	2 801 932 696
7	نفقات أخرى	-	-	216 247 406	216 247 406

ملخص اعتمادات البرنامج حسب الجزء

عنوان البرنامج والجزء		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
		قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام2027	2026 قانون المالية المعدل لعام 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
034	**ادارة سياسات التنمية**	**12 160 770 296**	**9 737 147 746**	**1 889 052 170**	**3 040 313 635**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	6 300 094	8 133 533
6	نفقات الاستثمار	12 160 770 296	9 737 147 746	1 666 504 670	2 815 932 696
7	نفقات أخرى	-	-	216 247 406	216 247 406

3 . تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات اقتناء سلع وخدمات			
طبيعة النفقات	بند الميزانية في مشروع قانون المالية المعدل لعام 2026	بند الميزانية التقديرية (اعتمادات التعهد) م.ق لعام 2027	المبررات لعام 2027
نفقات المهام داخل البلاد	52 488	52 488	
المعدات والمستلزمات المكتبية	154 765	154 765	
خدمات متنوعة	6 092 842	7 926 281	
المجموع الكلي	**6 300 094**	**8 133 533**	

نفقات الاستثمار					
المشروع	المدة	التكلفة	التمويل المحلي اعتمادات الدفع لعام 2027	التمويل الخارجي اعتمادات الدفع لعام 2027	الميزانية العامة (1+2)
تحليل واختيار الاستثمارات العامة/ PforR	23-29	24 000 000,00	4 000 000		4 000 000
تحسين أداء نظام تخطيط التنمية	27-30	20 000 000,00	5 000 000		5 000 000
إعداد التوقعات والتحليلات الاقتصادية	16-30	38 000 000	5 000 000		5 000 000
بناء كلية العلوم التطبيقية	25-28	1 938 000 000,00	5 000 000		5 000 000
مشروع بناء وتجهيز معاهد متخصصة في المجالات الحيوية	24-28	1 675 940 000	26 114 000	210 000 000	236 114 000
مشروع إنشاء مؤسسات التعليم العالي الإقليمية	24-28	2 069 600 000,00	25 000 000	357 158 000	382 158 000
إدارة وتنسيق مشاريع التعليم الوطني	nov-29	815 000 000	50 000 000		50 000 000
دعم التدريب التقني والمهني/KFW	14-27	638 500 000	9 000 000	98 900 000	107 900 000
مشروع دعم التدريب المهني وتوظيف الشباب	26-29	1 635 472 360	43 000 000	260 760 696	303 760 696
مشروع التدخل الإقليمي للتعلم والتعاون في الفترة من	26-31	1 588 800 000	-	182 000 000	182 000 000
مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة المنتجة	21-27	3 638 800 000	65 000 000	1 190 000 000	1 255 000 000

البرنامج رقم 35: تعبئة الموارد والشراكات
مسؤول البرنامج: محمد سالم الناني

1. عرض البرنامج

1.1. نطاق البرنامج

يُعد برنامج تعبئة الموارد والشراكات المحرك المالي للتنمية الوطنية، حيث يُترجم الرؤية الاستراتيجية للدولة إلى موارد قابلة للتعبئة. ومن خلال تنظيم العلاقات مع الشركاء الفنيين والماليين (PTF)، يضمن البرنامج التنسيق المستمر وبوائم المساعدات الخارجية مع الأولويات الوطنية.

ويتيح التنظيم الدقيق للطاولات المستديرة والمفاوضات المباشرة والمراجعات المشتركة تحسين استيعاب تدفقات المساعدة العامة مع تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل. كما يحرص هذا الآلية الاستراتيجية على مواءمة إجراءات الصرف من أجل تسريع التنفيذ العملي للمشاريع. وأخيرًا، يضمن هذا النظام استدامة الالتزامات المالية لبناء شراكات مستدامة وشاملة ومتوافقة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
يتيح التنظيم الدقيق للمائدة المستديرة والمفاوضات المباشرة والمراجعات المشتركة تحسين استيعاب تدفقات المساعدة العامة مع تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل. كما يضمن هذا الآلية الاستراتيجية مواءمة إجراءات الصرف من أجل تسريع التنفيذ العملي للمشاريع. وأخيرًا، يضمن هذا الآلية استدامة الالتزامات المالية من أجل بناء شراكات مستدامة وشاملة ومتوافقة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

2.1.عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

.

الهياكل الإدارية والجهة المشغلة الرئيسية المشاركة في هذا البرنامج هي:

البرنامج	النشاط	الإدارات المرتبطة	الفاعلين
تعبئة الموارد والشراكات	التفاوض ومتابعة اتفاقيات التمويل الخارج	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي	
	برمجة وتخصيص الاستثمارات العامة		
	متابعة المشاريع الممولة من الجهات المانحة الخارجية		
	تطوير الشراكات		

النشاط رقم 1: التفاوض بشأن اتفاقيات التمويل الخارجي ومتابعتها

الأنشطة	الهياكل المعنية
تحليل الاستثمارات وكفاءة توزيع الموارد	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
تحديث نظام برمجة ومتابعة الاستثمارات/ PforR	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
تعبئة الموارد المالية	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
إعداد اتفاقيات التمويل	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
إعداد الميزانية الاستثمارية الموحدة	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
برنامج تحويل الديون الخارجية بين موريتانيا وإسبانيا	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
الإشراف على المشاريع	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي

النشاط رقم 2: برمجة وتخصيص الاستثمارات العامة

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
صندوق تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة إدارة الاستثمارات العامة	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي
صندوق الدراسات ذات الأولوية لمشاريع الاستثمار	المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي

النشاط رقم 3: متابعة المشاريع الممولة من قبل المانحين الخارجيين

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تنفيذ برنامج الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر	تنفيذ برنامج الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية
مشروع دعم الحوكمة الاقتصادية وإدارة الاستثمارات (PA2GI)	الحوكمة الرامية إلى تعزيز النمو الشامل

لنشاط رقم 4: تطوير الشراكات (ثنائية، متعددة الأطراف، شراكة بين القطاعين العام والخاص)

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	المديرية العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص
تطوير مناخ الأعمال	المديرية العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص
تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص
تشجيع الاستثمار	المديرية العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص
تشجيع الاستثمار الخاص والقطاعات الإنتاجية	المديرية العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص
تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات ومتابعة الاستثمارات	المديرية العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص

1. الإطار الاستراتيجي للبرنامج

1.1. عرض استراتيجي للبرنامج

- **تأمين التمويل الخارجي وتحسينه**

يُعد البرنامج الرافعة الاستراتيجية لتخطيط وتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية. ويحرص البرنامج على تنويع مصادر المساعدة الإنمائية العامة (APD) مع السعي إلى جذب أكبر قدر ممكن من المنح والقروض الميسرة بشروط مواتية للغاية. ويتيح هذا النهج الاس تباقي تلبية احتياجات تمويل ميزانية الدولة.

- **الاستدامة والإدارة الصارمة للديون العامة**

يتطلب ربط البرنامج بالإطار الاقتصادي الكلي الوطني انضباطًا صارمًا لضمان استدامة الدين العام على المدى الطويل. وبفضل التقييم المنهجي لقدرة الدولة على تحمل الأعباء والتأثير الاقتصادي الكلي للالتزامات الجديدة، يحافظ هذا النظام على التوازنات المالية الأساسية. وتعززهذه الصرامة المالية مصداقية البلاد لدى شركاء التنمية وترسخ السيادة الاقتصادية الوطنية.

- **التوافق الاستراتيجي مع أولويات الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)**

من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات المحركة والمنتجة (الزراعة، والطاقة، والبنية التحتية، ورأس المال البشري)، يعمل البرنامج كمضاعف قوي لتأثير السياسات العامة. ويضمن البرنامج أن يسهم كل اتفاق شراكة بشكل مباشر في تسريع النمو، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، والحد من الفقر على المدى الطويل، بما يتماشى مع طموحات «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك).

2.1. عرض الأهداف الاستراتيجية

يتمحور البرنامج حول رؤية متكاملة تهدف إلى تزويد الدولة بالوسائل المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية. ويتمثل هدفه الأساسي في ضمان توازن إيجابي بين السعي إلى جذب أحجام كبيرة من رأس المال والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية على المدى الطويل.

- **تحسين تعبئة الموارد الخارجية:** في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للاستثمارات العامة، ينفذ البرنامج استراتيجية استباقية لتحديد التمويل الخارجي والتفاوض بشأنه وجذبه. ويسعى البرنامج إلى تنويع المساعدة الإنمائية العامة (APD) وتعظيم الوصول إلى الموارد الممنوحة بشروط ميسرة (الهبات والقروض بشروط تفضيلية) من أجل الحفاظ على هامش المناورة الميزانية للدولة.

- **ضمان استدامة الديون:** يخضع كل تعبئة للأموال لمعايير صارمة لتقييم استدامة الديون. والهدف من ذلك هو ضمان الملاءة المالية للاقتصاد الوطني على المدى الطويل مع تقليل التعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق المالية الدولية إلى أدنى حد ممكن.

- **تحفيز النمو والاندماج الاجتماعي:** تماشيًا تامًا مع توجهات السياسة الاقتصادية الحكومية وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)، يوجه البرنامج التدفقات المالية نحو القطاعات المحركة والمنتجة. وبذلك يساهم بشكل مباشر في توليد الثروة، والحد من الفقر على المدى الطويل، وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تمويل المشاريع البنيوية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي الكبير.

الهدف رقم 1: تحسين تعبئة التمويل الخارجي

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

- تحسين تعبئة الموارد المالية؛
- تحسين تخطيط وكفاءة الاستثمارات العامة؛
- تعزيز متابعة المشاريع؛

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات خطة العمل السنوية	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف	الهدف الموعد النهائي متعدد السنوات
عدد المراجعات المشتركة مع الشركاء	العدد	2	2	2	03	5

الهدف رقم 2: تعزيز تخطيط ومتابعة الاستثمارات العامة

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

- تحسين تعبئة الموارد المالية؛
- تحسين تخطيط وكفاءة الاستثمارات العامة؛
- تعزيز متابعة المشاريع؛

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات خطة العمل السنوية (PAP)	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف	الهدف الموعد النهائي متعدد السنوات
معدل صرف التمويلات الخارجية	%	73	75	75	76=<	78

الهدف رقم 3: تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحسين مناخ الأعمال

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

النتائج المتوقعة في عام 2027 هي كما يلي:

- تحسين تخطيط وكفاءة الاستثمارات العامة؛
- تعزيز جودة تخطيط الاستثمارات العامة بشكل ملحوظ، مما يضمن نضجًا أفضل للمشاريع واستهدافًا أمثل لها.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2025 التنفيذ	2026 توقعات خطة العمل السنوية (PAP)	2026 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تحديدها وإعدادها والموافقة عليها	العدد	14	6	5	9
المؤشر الوطني لتحسين مناخ الأعمال (Doing Business أو ما يعادله على المستوى الوطني)	%	58	59<	59<	62

مصدر البيانات: المديرية العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص

2. عرض الموارد المطلوبة

1.2. الميزانية المقترحة

		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	عنوان البرنامج والنشاط والجزء	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية لعام 2027
35	**تعبئة الموارد والشراكات**	**298 831 402**	**390 109 127**	**165 771 988**	**194 450 400**
01	**التفاوض ومتابعة اتفاقيات التمويل الخارجي**	**247 331 402**	**239 577 556**	**77 516 588**	**77 595 000**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	4 116 588	4 295 000
6	نفقات الاستثمار	247 331 402	239 577 556	73 400 000	73 300 000
02	**برمجة وتخصيص الاستثمارات العامة**		-		**6 500 000**
6	نفقات الاستثمار		-		6 500 000
03	**متابعة المشاريع الممولة من قبل المانحين الخارجيين:**	**12 500 000**	**111 531 571**	**9 500 000**	**31 600 000**
6	نفقات الاستثمار	12 500 000	111 531 571	9 500 000	31 600 000
04	**تطوير الشراكات (الثنائية، المتعددة الأطراف، الشراكة بين القطاعين العام والخاص)**	**39 000 000**	**39 000 000**	**78 755 400**	**78 755 400**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	30 000 000	-	15 755 400	15 755 400
6	نفقات الاستثمار	9 000 000	39 000 000	13 000 000	13 000 000
7	نفقات أخرى	-	-	50 000 000	50 000 000
	المجموع العام	**16 162 899 102**	**13 331 977 986**	**3 685 453 862**	**4 470 318 637**

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

عنوان البرنامج والجزء		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
		قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
035	**تعبئة الموارد والشراكات**	**298 831 402**	**390 109 127**	**165 771 988**	**194 450 400**
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	30 000 000	-	19 871 988	20 050 400
6	نفقات الاستثمار	268 831 402	390 109 127	95 900 000	124 400 000
7	نفقات أخرى	-	-	50 000 000	50 000 000

3. تبرير الاعتمادات المطلوبة

نفقات اقتناء سلع وخدمات			
طبيعة النفقات	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	المبررات لعام 2027
نفقات المهام داخل البلاد	52 488	52 488	
الصيانة والإصلاحات	384 156	260 656	
اللوازم العامة	30 875	550 000	
نفقات المهام داخل البلاد		90 000	
معدات ومستهلكات مكتبية	322 406	179 000	
خدمات متنوعة	19 034 515	18 870 709	
الهاتف والإنترنت ومصاريف الاتصالات	30 566	30 566	
المجموع العام	**19 871 988**	**20 050 400**	

نفقات الاستثمار					
المشروع	المدة	التكلفة	التمويل المحلي اعتمادات الدفع لعام 2027	التمويل الخارجي اعتمادات الدفع لعام 2027	الميزانية (1+2)
تعبئة التمويل	23-29	41 000 000	4 800 000		4 800 000
صندوق تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة إدارة الاستثمارات العامة	27-29	60 000 000,00	-		-
صندوق الدراسات ذات الأولوية لمشاريع الاستثمار	21-30	980 000 000	6 500 000		6 500 000
تحليل الاستثمارات وكفاءة توزيع الموارد	22-30	60 000 000	7 000 000		7 000 000
برنامج تحويل الديون الخارجية بين موريتانيا وإسبانيا	15-27	504 288 133	3 000 000	58 500 000	61 500 000
تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	23-30	76 000 000	10 000 000		10 000 000
تشجيع الاستثمار الخاص والقطاعات الإنتاجية	22-29	24 000 000	3 000 000		3 000 000
تنفيذ برنامج الصندوق الفيدرالي العاشر (10em fed)	16-27	40 000 000,00	3 000 000		3 000 000
مشروع دعم الحوكمة الاقتصادية وإدارة الاستثمارات (PA2GI)	21-27	180 400 000	6 500 000	22 100 000	28 600 000

البرنامج رقم 36: الحكامة الاقتصادية
مسؤول البرنامج: محمد تقرة

1.عرض البرنامج

1.1.نطاق البرنامج

يشكل برنامج الحكامة الاقتصادية ركيزة أساسية لفعالية العمل العام من خلال تحديث آليات التحكيم والتوجيه الاستراتيجي للدولة. وبالاعتماد على الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، يضمن البرنامج إنتاج بيانات موثوقة لا غنى عنها لصياغة تشخيصات دقيقة. وفي الوقت نفسه، تضمن المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات مراقبة مستمرة للالتزامات الحكومية وتأثير السياسات القطاعية. ويتيح هذا التآزر المؤسسي تحسين تخصيص الموارد العامة مع تعزيز المساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وأخيرًا، يعزز هذا النظام قدرة الدولة على الاستباق في مواجهة التغيرات الهيكلية والصدمات الدورية.:
الأنشطة والهيئات الإدارية الرئيسية والجهات المنفذة المشاركة في هذا البرنامج هي:

البرنامج	النشاط	المديرية التابعة	الجهة المنفذة التابعة
الحكامة الاقتصادية	متابعة وتقييم السياسات العمومية	المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي ANSADE
	تصميم ومتابعة الإصلاحات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسن الحوكمة		
	:إعداد ونشر الإحصاءات الرسمية		

النشاط رقم 1: متابعة وتقييم السياسات العمومي

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تدقيق ومتابعة المشاريع والبرامج	**المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات**
تنسيق الدعم المالي	
تنسيق وتقييم السياسات والمؤسسات (CPIA)	
تنسيق ومتابعة الإصلاحات	

النشاط رقم 2: تصميم ومتابعة الإصلاحات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسن الحوكمة

الأنشطة الفرعية	الهيئات المعنية
الدراسات والوثائق	**المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات**
إجراء دراسات حول الإصلاح والمتابعة والتقييم	
تعزيز الدراسات المتعلقة بالإصلاحات	
متابعة إصلاح رقمنة المشتريات العامة	
متابعة المؤشرات	
متابعة وتقييم المشاريع والبرامج	

النشاط رقم 3: عداد ونشر الإحصاءات الرسمية

الأنشطة الفرعية	الهيئات المعنية
الأنشطة المتخصصة للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي
تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية في الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي	
الدعم المؤسسي للإحصاء	
المجلس الوطني للإحصاء	
المسح الفصلي للعمالة وسوق العمل	
الإدارة الإدارية للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي	
تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء	
تحديث نظام إعداد الحسابات القومية	
مشروع مواءمة وتحسين الإحصاءات في غرب ووسط أفريقيا	
رواتب العمال	
تحديث المؤشر الموحد لأسعار المستهلكين	

1. الإطار الاستراتيجي

1.1. عرض استراتيجي للبرنامج

يُعد برنامج الحكامة الاقتصادية حجر الزاوية في التوجيه الاقتصادي الكلي والكفاءة المؤسسية في موريتانيا. ومن خلال اندماجه المباشر في المحاور الاستراتيجية لـ«استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» (2016-2030)، يجسد هذا البرنامج الانتقال الحاسم نحو «الإدارة القائمة على النتائج». وتتمثل مهمته الأساسية في تحديث عمليات اتخاذ القرار الحكومي، مما يضمن أن كل مورد عام يتم تعبئته يستوفي معايير صارمة في الأداء والشفافية والأثر الاجتماعي والاقتصادي.

ويعتمد تفعيل هذه الرؤية على ثنائي مؤسسي متكامل للغاية:

المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات تعمل كذراع استراتيجي للبرنامج من خلال تصميم الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتنمية القطاع الخاص وتحديث الإدارة. ويتيح دورها في المتابعة والتقييم تحليل التقدم المحرز في المشاريع الكبرى في الوقت الفعلي، وتحديد المعوقات، وقياس الأثر الفعلي للاستثمارات العامة على السكان.
الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي تشكل الركيزة التجريبية لعملية اتخاذ القرار العام من خلال إنتاج معلومات إحصائية دقيقة ومحايدة ومحدثة. سواء تعلق الأمر بالمؤشرات الاقتصادية الكلية أو البيانات الديموغرافية أو مؤشرات الفقر، توفر هذه الهيئة الرؤية اللازمة لتشخيص الاحتياجات الأساسية وضبط السياسات القطاعية بدقة.

من خلال خلق تآزر سلس بين إنتاج البيانات الموثوقة **للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي** وصياغة الإصلاحات الاستراتيجية، يعزز برنامج الحوكمة الاقتصادية المساءلة عن العمل الحكومي. ويوفر للشركاء في التنمية وكذلك للمستثمرين من القطاع الخاص إطارًا مؤسسيًا
واضحا ومتوقعا وذو مصداقية، وهو امر لا غنى عنه لدعم نمو إقتصادي مرن وشامل ومستدام.

2.1..عرض الأهداف الاستراتيجية

الهدف رقم 1: تعزيز تقييم الإصلاحات ومتابعتها

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين
- الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

تتمثل النتيجة المتوقعة في تحسين أداء العمل العام، استنادًا إلى بيانات موثوقة ومؤشرات قابلة للقياس واتخاذ قرارات مستنيرة، مما يتيح تحسين تخصيص الموارد العامة وتأثير السياسات العامة على الظروف المعيشية للسكان. ولضمان تحقيق أداء مستدام، ستتركز الجهود على تعزيز الحوكمة وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتشهد النتائج التالية على تحقيق أهدافنا الرئيسية في هذه المجالات الاستراتيجية:

- تعزيز متابعة وتقييم السياسات العامة؛
- تصميم وتنفيذ الإصلاحات العامة؛

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2024 التحقيق	2025 توقعات خطة العمل السنوية	2025 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
عدد الدراسات التي أجريت حول الإصلاحات أو التقييمات	العدد	1	1	1	02

الهدف رقم 2: تحسين إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية

النتائج المرجوة

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- جودة الخدمة المُقدمة للمستخدمين

• الكفاءة الإدارية

النتيجة السنوية

- تحسين نطاق التغطية وجودة الإحصاءات وتوافرها.
- تعزيز النظام الإحصائي الوطني من خلال تحديث أساليب جمع البيانات ومعالجتها.

المؤشرات

العنوان	الوحدة	2024 التحقيق	2025 توقعات خطة العمل السنوية	2025 التوقعات المحدثة	2027 الهدف
نسبة منتجات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والإقتصادي التي تطبق نهج الجودة	%	88	90	88	100
نسبة الالتزام بالجدول الزمني لنشر الإحصاءات	%	93	100	100	100

مساهمات المؤسسات / الشركاء

- تزود الوكالة الوطنية للإحصاء (ANSADE) الدولة بالبيانات الإحصائية الرسمية والتحليلات اللازمة لوضع السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية ومتابعتها وتقييمها، فضلاً عن متابعة أهداف التنمية المستدامة.

2. عرض الوسائل المطلوبة

1.2. الميزانية المقترحة

		اعتمادات التعهد		اعتمادات الدفع	
	عنوان البرنامج والنشاط والجزء	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
36	**الحكامة الاقتصادية**	1 166 280 496	952 987 357	352 004 828	384 358 110
01	متابعة وتقييم السياسات العمومية	21 000 000	21 000 000	12 686 101	12 361 463
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	5 686 101	5 361 463
6	نفقات الاستثمار	21 000 000	21 000 000	7 000 000	7 000 000
02	تصميم ومتابعة الإصلاحات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسن الحوكمة	-	-	431 722	3 531 722
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	431 722	3 531 722
03	إعداد ونشر الإحصاءات الرسمية:	1 145 280 496	931 987 357	338 887 006	368 464 926
1	نفقات العمال	-	-	96 486 347	106 087 519
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	46 517 435	6 517 435
4	الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	18 558 223	19 534 972
6	نفقات الاستثمار	1 145 280 496	931 987 357	177 325 000	196 325 000
7	نفقات أخرى	-	-	-	40 000 000
	المجموع العام	16 162 899 102	13 331 977 986	3 685 453 862	4 470 318 637

ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء					
رقم وعنوان البرنامج والجزء		اعتمادات التعهد		الاعتمادات المخصصة للدفع	
		قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 202
036	الحوكمة الاقتصادية	1 166 280 496	952 987 357	352 004 828	384 358 110
1	نفقات العمال	-	-	96 486 347	106 087 519
2	نفقات اقتناء سلع وخدمات	-	-	52 635 257	15 410 619
4	المنح والتحويلات الجارية	-	-	18 558 223	19 534 972
6	نفقات الاستثمار	1 166 280 496	952 987 357	184 325 000	203 325 000
7	نفقات أخرى	-	-	-	40 000 000
المجموع العام		16 162 899 102	13 331 977 986	3 685 453 862	4 470 318 637

3. مبررات الاعتمادات المطلوبة

نفقات اقتناء سلع وخدمات		
طبيعة النفقات	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
مشتريات أخرى من السلع والمستلزمات غير المحددة في الفقرات الأخرى	13 148 729	3 148 729
اللوازم العامة	1 235 000	685 000
معدات ومستهلكات مكتبية	4 043 004	4 178 823
خدمات متنوعة	34 208 524	7 398 068
المجموع العام	**52 635 257**	**15 410 619**

المنح والتحويلات الجارية		
طبيعة النفقات	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
الإعانات الأخرى	18 558 223	19 534 972
المجموع العام	**18 558 223**	**19 534 972**

نفقات الاستثمار					
المشروع	المدة	التكلفة	التمويل المحلي CP 2027 (MRU)	التمويل الخارجي CP 2027 MRU	الميزانية العامة (2+1)
إجراء دراسات حول الإصلاح والمتابعة والتقييم	24-29	39 000 000	7 000 000		7 000 000
تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية في ANSADE	21-30	35 000 000	3 325 000		3 325 000
المسح الفصلي حول العمالة وسوق العمل	23-30	72 000 000	9 000 000		9 000 000
تحديث المؤشر الموحد لأسعار المستهلكين	14-30	146 000 000	10 000 000		10 000 000
تحديث نظام إعداد الحسابات القومية	21-30	50 000 000	5 000 000		5 000 000
مشروع مواءمة وتحسين الإحصاءات في غرب ووسط أفريقيا	23-28	1 630 410 000		169 000 000	169 000 000

وزارة الطاقة والنفط

82

المشروع السنوي للأداء

فهرس المحتويات

توطئة
1 العرض الاستراتيجي لوزارة الطاقة والنفط
1.1 نطاق التدخل
2.1 أهم النصوص المرجعية
3.1 أهم الإصلاحات والإنجازات
2 التفصيل التنفيذي لبرامج الوزارة
3 ملخص اعتمادات الوزارة
1.3 ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط
2.3 ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والباب
برنامج الدعم
1 عرض برنامج الدعم
1.1 نطاق برنامج الدعم
2.1 عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
2 الإطار الاستراتيجي لبرنامج الدعم
1.2 العرض الاستراتيجي للبرنامج
2.2 عرض الأهداف الاستراتيجية
3 عرض الوسائل المطلوبة
1.3 المقترحات الميزانوية
2.3 مقترحات الوظائف
4 تبرير الاعتمادات المطلوبة
1.4 نفقات الموظفين
2.4 طلبات الاكتتاب
3.4 نفقات اقتناء السلع والخدمات
4.4 الإعانات والتحويلات الجارية
5.4 نفقات الاستثمار
6.4 نفقات أخرى
برنامج النفط
5 عرض برنامج النفط
1.5 الحصيلة والآفاق
2.5 عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
3.5 عرض الأهداف الاستراتيجية
6 عرض الوسائل المطلوبة
1.6 المقترحات الميزانوية
2.6 مقترحات الوظائف
7 تبرير الاعتمادات المطلوبة
1.7 نفقات الموظفين
2.7 طلبات الاكتتاب
3.7 نفقات اقتناء السلع والخدمات
4.7 الإعانات والتحويلات الجارية
برنامج الطاقة
8 الإطار الاستراتيجي لبرنامج الطاقة

1.8 العرض الاستراتيجي للبرنامج
2.8 نطاق برنامج الطاقة
3.8 عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية
4.8 عرض الأهداف الاستراتيجية
9 عرض الوسائل المطلوبة
1.9 المقترحات الميزانوية
2.9 مقترحات الوظائف
10 تبرير الاعتمادات المطلوبة
1.10 نفقات الموظفين
2.10 طلبات الاكتتاب
3.10 نفقات اقتناء السلع والخدمات
4.10 الإعانات والتحويلات الجارية
5.10 نفقات الاستثمار
خاتمة

توطئة

يقوم عرض الميزانية وفق مقاربة الأداء على تقسيم مجالات تدخل الدولة بمنطق السياسات العمومية، استنادا إلى تصنيف حسب وجهة الإنفاق: الوزارة أو مؤسسة الدولة / البرنامج / النشاط / النشاط الفرعي.

تضم الوزارة مجموعة من البرامج، وهي الوحدة التي يتم على مستواها التصويت على الاعتمادات الميزانوية (المادة 49 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية).

يجمع «البرنامج» الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الأنشطة التابعة لوزارة واحدة، وترتبط به نتائج منتظرة تخضع للتقييم. وتخصص الاعتمادات الميزانوية بحسب البرامج وأبواب الميزانية (المادة 25 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية). وداخل كل وزارة، يتم التمييز بين برامج تنفيذ السياسات العمومية وبرنامج الدعم المكلف بمساندتها.

يشكل النشاط جزءا من البرنامج يقابل جانبا محددا من السياسة العمومية. وعلى المستوى الأكثر تفصيلا، يتفرع كل نشاط إلى أنشطة فرعية تحدد وجهة الاعتمادات المطلوبة والمفتوحة والمنفذة.

تعد مشاريع الأداء السنوية الملحقة بمشروع قانون المالية لكل سنة على مستوى كل وزارة، وتعرض ما يلي:

- طلبات الإدارة المعللة على النحو المطلوب للاعتمادات والوظائف خلال السنة المقبلة؛
- التزامات هذه الإدارة في مجال الأداء، المرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك الطلبات.

بعد اعتماد الميزانية، تصبح مشاريع الأداء السنوية الوثائق المرجعية للعمل العمومي خلال السنة في نطاق البرنامج، سواء من حيث الوسائل المتاحة أو النتائج الواجب تحقيقها.

يتضمن العرض الخاص بكل وزارة ما يلي:

- العرض الاستراتيجي للوزارة؛
- ملخص مقترحات توزيع الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط، وحسب البرنامج وباب الميزانية، مع التمييز بين اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

ثم يقدم كل برنامج من برامج الوزارة بصورة مفصلة من خلال:

- عرض البرنامج؛
- الإطار الاستراتيجي للبرنامج؛
- عرض وسائل البرنامج من اعتمادات ووظائف؛
- تبرير الاعتمادات بابا بابا.

1.1 نطاق التدخل

أعد مشروع ميزانية 2027 بما ينسجم مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، المترجمة في الإطار العام للنفقات متوسطة المدى 2027-2029 وبرنامج الاستثمار ذي الأولوية. وتراعي هذه التوجهات كذلك أولويات كل قطاع وما يلي:

- برنامج رئيس الجمهورية؛
- مواصلة المشاريع الجارية؛
- المساهمات الوطنية التعاقدية للمشاريع الممولة من موارد خارجية؛
- مراعاة المشاريع الجديدة المدرجة في برنامج الاستثمار ذي الأولوية، التي تتوفر على صفقة أو التزام رسمي من الدولة.

عرض موجز لتنظيم القطاع

طبقا للمرسوم رقم 179-2024 الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2024، تتمثل المهمة العامة لوزارة الطاقة والنفط في إعداد السياسات الوطنية التي تقرها الحكومة في قطاعي الطاقة والنفط ومتابعتها وتقييمها.

وبهذه الصفة، تكلف بما يلي:

- **1 - في مجال الطاقة:**
  - تحديد السياسة الوطنية في مجالات إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها والتحول الطاقوي والنجاعة الطاقوية وقيادتها وتنفيذها؛
  - إعداد البرنامج الوطني للكهربة وبرنامج تطوير البنية التحتية الكهربائية وتنفيذهما؛
  - تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وترقيتها واستغلالها؛
  - ترقية الهيدروجين منخفض الكربون وتطويره وتنفيذ المشاريع المرتبطة به؛
  - السياسة العامة والتطوير والمعايير والنظم المطبقة على متابعة ومراقبة أنشطة تكرير النفط الخام واستيراد المحروقات المكررة وتصديرها واستلامها من المصفاة وتخزينها وتعبئتها ونقلها وتوزيعها وتسويقها.

- **في مجال النفط والغاز:**
  - **تحديد السياسة الوطنية في مجال المحروقات الخام وقيادتها وتنفيذها، مع مراعاة القواعد البيئية؛**
  - ترقية المناطق الواعدة بالمحروقات الخام واستكشافها وتسييرها؛
  - تطوير موارد المحروقات الخام وتثمينها؛
  - إنتاج المحروقات الخام واستيرادها وتصديرها ونقلها وتخزينها وتسويقها؛
  - ترقية الهيدروجين منخفض الكربون وتطويره، ولا سيما الهيدروجين الأخضر؛
  - متابعة التموين المنتظم للبلاد بالمنتجات البترولية السائلة والغازية.

تضم الإدارة المركزية للوزارة: (1) ديوان الوزير، ويشمل 6 مكلفين بمهام و6 مستشارين فنيين والمفتشية الداخلية والأمانة الخاصة؛ (2) الأمانة العامة؛ (3) أربع مديريات عامة ومديرية مركزية واحدة.

كما تخضع المؤسسات والشركات العمومية التالية للوصاية الفنية للوزارة:

- مجموعة الشركة الموريتانية للكهرباء (SOMELEC)، الشركة الأم والشركات التابعة؛
- الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH)؛
- الشركة الموريتانية لصناعات التكرير (SOMIR)؛
- الوكالة الوطنية للهيدروجين (ANHy).

يتولى الوزير متابعة أنشطة:

- اللجنة الوطنية لتطوير المحتوى المحلي؛
- اللجنة الوطنية للمحروقات (CNHY)؛
- وكالة تنمية الكهربة الريفية (ADER)؛
- شركة تسيير المنشآت البترولية (GIP)؛

- كل كيان ينشط في مجالات اختصاصه وتساهم فيه الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية أو شركاتها الوطنية أو شركات الاقتصاد المختلط.

2.1 أهم النصوص المرجعية

1. القانون التوجيهي بشأن المحتوى المحلي رقم 045-2024 الصادر في 18 ديسمبر 2024
2. القانون رقم 037-2024 الصادر في 8 أكتوبر 2024 المتضمن مدونة الهيدروجين الأخضر
3. مشروع قانون إنشاء وكالة وطنية للهيدروجين
4. مراجعة النظام الأساسي للشركة الموريتانية للمحروقات
5. القانون رقم 027-2022 الصادر في 12 ديسمبر 2022 المتضمن مدونة الكهرباء
6. المرسوم رقم 022-2025 الصادر في 24 فبراير 2025 المتعلق بتطبيق مدونة الكهرباء
7. مرسوم تقسيم الشركة الموريتانية للكهرباء إلى أربعة كيانات: الشركة الأم، وشركات متخصصة على التوالي في الإنتاج والنقل، والتوزيع والتسويق، والكهربة الريفية
8. مشروع قانون متعلق بالقطاع اللاحق للمحروقات
9. مشروع مرسوم يحدد أسعار المنتجات البترولية السائلة

3.1 أهم الإصلاحات والإنجازات

I. الطاقة

حققت بلادنا خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال الكهرباء. وبفضل الجهود المتواصلة، ارتفعت نسبة النفاذ إلى الكهرباء من 42 % سنة 2019 إلى 59 % في ديسمبر 2025. ويعود هذا التقدم إلى برنامج واسع لتعزيز قدرات الإنتاج وتكثيف شبكات الجهد المتوسط والمنخفض في الوسط الحضري ومواصلة الكهربة في الوسط الريفي.

كما تحسن مزيج الطاقة؛ إذ بلغت حصة الطاقات المتجددة من إنتاج الطاقة 48 % سنة 2026 مقابل 38 % سنة 2021، بفضل تشغيل محطة بولنوار لطاقة الرياح بقدرة 100 ميغاواط وتطوير بنى تحتية جديدة لنقل الكهرباء وتوزيعها. وتشمل هذه البنى خصوصا تعزيز خط 225 كيلوفولت بين نواكشوط ونواذيبو بإنجاز دارة ثانية، وإعادة تأهيل شبكة توزيع نواكشوط وتعزيزها.

أبرز التشخيص المعمق لقطاع الكهرباء ضرورة اعتماد رؤية استراتيجية طويلة المدى، مصحوبة بخطط عمل عملية لضمان التنمية المستدامة للقطاع. واستجابة لهذه التحديات، اعتمدنا مدونة جديدة للكهرباء في ديسمبر 2022، واستراتيجية وطنية للكهربة بأقل تكلفة سنة 2021، ومخططا توجيهيا للإنتاج والنقل للفترة 2023-2040. كما اعتمدت إعادة هيكلة الشركة الموريتانية للكهرباء إلى أربعة كيانات مستقلة لضمان استدامتها وتيسير دخول القطاع الخاص، ولا سيما المنتجين المستقلين.

نعتزم خلال السنوات المقبلة مواصلة تنفيذ مشاريع كبرى للبنية التحتية الكهربائية، بهدف تعميم النفاذ إلى الكهرباء بحلول 2030، من بينها:

- محطة غازية ذات دورة مركبة بقدرة 230 ميغاواط في انجاكو: تم توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تزويد المحطة المزدوجة بالغاز من حقل باندا، وبناء محطة غازية جديدة بقدرة تصل إلى 300 ميغاواط: المفاوضات جارية؛
- خط الجهد العالي نواكشوط-النعمة: يجري إطلاق ملفات طلبات العروض؛
- إعادة تأهيل شبكة التوزيع في نواكشوط ونواذيبو: اكتملت المرحلة الأولى في نواكشوط، ويجري إطلاق المرحلة الثانية فيها والأشغال في نواذيبو؛
- محطة هجينة جنوب نواكشوط تجمع الطاقة الشمسية والرياح والتخزين، بقدرة 220 ميغاواط منها 60 ميغاواط مستمرة: تم توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- توسعة محطة نواكشوط المزدوجة بقدرة 75 ميغاواط: الأشغال قيد التنفيذ؛
- توسعة شبكة النقل بجهدي 90 و225 كيلوفولت: تعبئة التمويلات جارية؛
- البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية، بما فيه مكون النفاذ إلى الكهرباء: البرنامج قيد التنفيذ؛

- تطوير الشبكات المصغرة لتحسين النفاذ إلى الكهرباء في الوسط الريفي: عدة مشاريع ممولة من شركاء التنمية قيد التنفيذ.

بالنظر إلى وفرة مواردنا المتجددة واتساع أراضينا وموقعنا الجغرافي الاستراتيجي، نعتزم تهيئة البلاد لبناء قطاع للهيدروجين الأخضر قادر على تجسيد أهدافنا. كما نؤكد طموحنا إلى جعل موريتانيا رائدة في تطوير الهيدروجين الأخضر. وفي هذا الإطار، وقعت عدة مذكرات تفاهم مع مطورين دوليين، لترتفع القدرة الإجمالية لمشاريع الهيدروجين الأخضر إلى نحو 85 غيغاواط. وقد أعددنا بالفعل خارطة طريق لتطوير الهيدروجين منخفض الكربون وإطارا تشريعيا خاصا ومحفزا وشفافا لترقية هذا القطاع الناشئ.

كما أعدت دراسة للبنى التحتية لتحديد الإجراءات اللازمة لتأهيلها وفق المعايير المطلوبة لتلبية احتياجات تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر.

سنواصل خلال السنوات المقبلة تطوير إطارنا التنظيمي والمؤسسي وتحسين عرض التكوين، لمساعدة شبابنا على اكتساب المهارات اللازمة للمساهمة في تنمية هذا القطاع.

II. المحروقات

يظل قطاع المحروقات ركيزة أساسية لاقتصادنا:

على مستوى القطاع اللاحق، تهدف استراتيجية الوزارة إلى تعزيز أمن تموين البلاد بالمنتجات البترولية وخفض تكاليفه، بما يستلزم زيادة كبيرة في سعات التخزين وإعادة تأهيل السعات القائمة.

وفي هذا الإطار، اتخذت الإجراءات التالية:

في نواكشوط:

- توسعة جارية لسعة تخزين مستودع نواكشوط بمقدار 23 000 م^3 (الغازوال: 17 000 م^3، الفيول: 3 500 م^3، البنزين: 3 500 م^3)، بما يرفع السعة الإجمالية للتخزين في نواكشوط بنسبة 32 %.
- توسعة إضافية بمقدار 100 000 م^3 في نواكشوط (51 000 م^3 من الغازوال و34 000 م^3 من الفيول و10 000 م^3 من البنزين و5 000 م^3 من الكيروسين)، في إطار طلب العروض 2023-2025 لتموين البلاد بالمنتجات البترولية، مع برمجة التشغيل في مطلع 2027.
- إعادة تأهيل خمسة أنابيب للتفريغ والتحميل، وهي أشغال جارية.

في نواذيبو:

- إعادة تأهيل جميع خزانات المستودع على مدى ثلاث سنوات.
- تحويل استخدام بعض الخزانات لمواءمة السعات المتاحة مع احتياجات استهلاك مختلف المنتجات، ولا سيما الفيول الذي تعاني سعة تخزينه حاليا عجزا كبيرا.
- إعادة تأهيل أنابيب التفريغ والتحميل، وهي أشغال جارية.
- إعادة تأهيل الرصيف البترولي في نواذيبو.

على الصعيد الوطني:

- دراسة المخطط التوجيهي لإنشاء مستودعات بترولية داخل البلاد.

على المستوى المؤسسي، يرتقب إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي قريبا لتنشيط القطاع اللاحق للمحروقات.

في القطاع السابق، يعزز مشروع السلحفاة الكبرى آحميم (GTA)، الذي بدأ إنتاج الغاز في 31 ديسمبر 2024 وصدّر أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال في أبريل 2025، مكانة بلادنا ضمن الدول المنتجة للغاز الطبيعي المسال. ويجسد هذا المشروع التزامنا بتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية للبلاد لتعزيز سيادتنا الطاقوية.

كما وقعنا عقدا جديدا لتطوير حقل باندا-تيفت الغازي واستغلاله لتسريع كهربة البلاد وتقليل اعتمادنا على واردات المنتجات البترولية. ويجري البحث عن شريك جديد لتطوير حقل بئر الله واستغلاله، بهدف جعل موريتانيا مركزا إقليميا للغاز.

ولتعظيم العوائد الاقتصادية للقطاع، أعددنا مخططا توجيهيا للغاز لتحديد خيارات تثمينه وتلبية احتياجات البلاد المتزايدة من الطاقة.

ولتسريع الاستكشاف وترقية إمكانات البلاد من المحروقات، وقع اتفاق مع شركة TGS، الرائدة عالميا في البيانات الزلزالية والطاقة، لفتح آفاق جديدة للاستكشاف النفطي، ولا سيما في المناطق قليلة الاستكشاف كالبر والمياه العميقة.

وأخيرا، حققنا تقدما كبيرا في إدماج قطاع الطاقة في الاقتصاد المحلي، من خلال اعتماد مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن المحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية والطاقة. ويشكل هذا القانون أساسا لضمان استفادة اقتصادنا بالكامل من الثروات الناتجة عن مواردنا الطبيعية وتعزيز قدراتنا الوطنية.

تتمثل رؤيتنا للسنوات المقبلة في ضمان حصول كل موريتاني على خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة بتكلفة ميسورة، مع تعظيم العوائد الاقتصادية لهذه القطاعات خدمة لتنمية بلادنا.

2 التفصيل التنفيذي لبرامج الوزارة

تتكون ميزانية الوزارة من ثلاثة برامج تتفرع إلى أعمال:

البرنامج	التسمية	الأنشطة
054	الدعم	القيادة والاستراتيجية الوزارية التنسيق الإداري
055	النفط	ترقية القطاع النفطي وتطوير شعبة الهيدروجين منخفض الكربون تنظيم سوق المنتجات البترولية
056	الطاقة	تطوير البنية التحتية الكهربائية وتعميم النفاذ إلى الطاقة النفاذ إلى خدمات الطاقة

3 ملخص اعتمادات الوزارة

1.3 ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط

		اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	رقم البرنامج والنشاط وتسميتهما	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027
	الدعم	**671 411 894**	**15 150 000**	**649 561 894**	**452 839 086**
1	القيادة والاستراتيجية الوزارية	551 840 433	5 150 000	529 990 433	232 517 625
3	التنسيق الإداري	119 571 461	10 000 000	119 571 461	220 321 461
	النفط	**6 852 699 539**	**0**	**6 852 699 539**	**5 600 974 644**
1	ترقية القطاع النفطي وتطوير شعبة الهيدروجين منخفض الكربون	2 592 520	0	2 592 520	53 392 520
2	تنظيم سوق المنتجات البترولية	6 850 107 019	0	6 850 107 019	5 547 582 124
	الطاقة	**13 445 705 398**	**13 191 617 220**	**7 714 629 684**	**8 309 726 829**
1	تطوير البنية التحتية الكهربائية وتعميم النفاذ إلى الطاقة	12 892 192 448	13 005 617 220	7 615 402 448	8 243 213 879
2	النفاذ إلى خدمات الطاقة	553 512 950	186 000 000	99 227 236	66 512 950
	مجموع الوزارة	**20 969 816 831**	**13 206 767 220**	**15 216 891 117**	**14 363 540 559**

2.3 ملخص الاعتمادات حسب البرنامج والجزء

	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
تسمية البرنامج والباب	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027
الدعم	**671 411 894**	**15 150 000**	**649 561 894**	**452 839 086**
نفقات الموظفين	26 611 258	0	26 611 258	25 467 777
نفقات اقتناء السلع والخدمات	136 938 758	0	136 938 758	50 208 805
الإعانات والتحويلات الجارية	363 861 878	0	363 861 878	155 012 503
نفقات الاستثمار	**37 000 000**	**15 150 000**	**15 150 000**	**15 150 000**
منها التمويل الداخلي	37 000 000	15 150 000	15 150 000	15 150 000
منها التمويل الخارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	107 000 000	0	107 000 000	207 000 000
النفط	**6 852 699 539**	**0**	**6 852 699 539**	**5 600 974 644**
نفقات الموظفين	0	0	0	0
نفقات اقتناء السلع والخدمات	2 592 520	0	2 592 520	3 392 520
الإعانات والتحويلات الجارية	6 850 107 019	0	6 850 107 019	5 597 582 124
نفقات الاستثمار	0	0	0	0
منها التمويل الداخلي	0	0	0	0
منها التمويل الخارجي	0	0	0	0
نفقات أخرى	0	0	0	0
الطاقة	**13 445 705 398**	**13 191 617 220**	**7 714 629 684**	**8 309 726 829**
نفقات الموظفين	4 877 200	0	4 877 200	4 877 200
نفقات اقتناء السلع والخدمات	260 088 073	0	260 088 073	261 888 073
الإعانات والتحويلات الجارية	288 635 750	0	288 635 750	288 635 750
نفقات الاستثمار	12 892 104 375	-	7 161 028 661	7 424 153 410
منها التمويل الداخلي	9 178 104 375	-	6 917 594 375	6 944 350 000
منها التمويل الخارجي	3 714 000 000	-	243 434 286	479 803 410
نفقات أخرى	0	0	0	330 172 396
مجموع الوزارة	**20 969 816 831**	**13 206 767 220**	**15 216 891 117**	**14 363 540 559**
نفقات الموظفين	**31 488 458**	**0**	**31 488 458**	**30 344 977**
نفقات اقتناء السلع والخدمات	**399 619 351**	**0**	**399 619 351**	**315 489 398**
الإعانات والتحويلات الجارية	**7 502 604 647**	**0**	**7 502 604 647**	**6 041 230 377**
نفقات الاستثمار	**12 929 104 375**	**-**	**7 176 178 661**	**7 439 303 410**
منها التمويل الداخلي	**9 215 104 375**	**-**	**6 932 744 375**	**6 959 500 000**
منها التمويل الخارجي	**3 714 000 000**	**-**	**243 434 286**	**479 803 410**
نفقات أخرى	**107 000 000**	**0**	**107 000 000**	**537 172 396**

البرنامج 054

برنامج الدعم

الأنشطة: القيادة والاستراتيجية الوزارية والتنسيق الإداري

1 عرض برنامج الدعم

1.1 نطاق برنامج الدعم

طبقا للمادة 30 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، يلتزم برنامج الدعم بمساندة البرامج التنفيذية لتحقيق أهدافها، مع جعل الأداء والشفافية في صميم تدخلاته. ويجمع الهياكل التي تقدم دعما أفقيا لجميع برامج وزارة الطاقة والنفط، ويضمن التنسيق بينها ومع القطاعات الوزارية الأخرى. ويستند هذا التنسيق إلى إجراءات محسنة وتواصل سلس لضمان تكامل فعال واستخدام أمثل للموارد.

يغطي برنامج الدعم وظائف وأنشطة إدارية تشمل القيادة والحوكمة وتسيير الموارد البشرية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والمشتريات والاتصال. وتمارس هذه الوظائف ضمن إطار معزز للأداء والشفافية، بهدف رفع الفعالية التنفيذية وضمان التسيير المحكم للموارد وتعزيز مساءلة المتدخلين. ويوضع البرنامج تحت مسؤولية الأمين العام، ويؤدي دورا محوريا في تنسيق الأعمال وحسن تنفيذ مهام الوزارة وترسيخ ثقافة تحمل المسؤولية.

تتمثل الجهات المعنية بتنفيذ برنامج الدعم لوزارة الطاقة والنفط في:

- الديوان؛
- الخلايا؛
- مديرية الشؤون الإدارية والمالية؛
- المفتشية العامة الداخلية؛
- المديرية العامة للدراسات والتخطيط.

يلتزم برنامج الدعم، بغية الاستخدام الأمثل لموارده البشرية والمالية، بتعزيز الفعالية التنفيذية وإرساء ثقافة الأداء والشفافية. ويهدف هذا المسار إلى ضمان التسيير المحكم والتوزيع الأمثل للوسائل وتعزيز مسؤولية المتدخلين. وفي هذا الإطار، يسعى البرنامج إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية للوزارة من خلال:

i. تحسين تسيير الموارد البشرية؛
ii. تعزيز حوكمة وظائف الدعم؛
iii. تحديث الرقابة الداخلية؛
iv. إعداد الاستراتيجيات القطاعية.

2.1 عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

برنامج الدعم لوزارة الطاقة والنفط برنامج أفقي يساند جميع المهام التنفيذية للوزارة. ويهدف إلى ضمان حسن سير الإدارة ودعم تنفيذ الإصلاحات الميزانوية وضمان تسيير داخلي محكم وفعال. ويتكون من عملين رئيسيين: القيادة والتنسيق الإداري.

- ***القيادة***

يهدف هذا النشاط إلى ضمان انسجام تدخلات الوزارة والتنسيق الجيد بين المديريات والمصالح والهياكل التابعة. ويشمل التسيير الإداري والمالي الداخلي وتخطيط الأنشطة والمتابعة اللوجستية والتنظيمية للعمليات الجارية. ويسهم، عبر تسهيل تداول المعلومات وتحسين تسيير الموارد، في تعزيز سرعة استجابة مصالح الوزارة وفعاليتها.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تطوير الاستراتيجيات والقيادة والشؤون القانونية والاتصال المؤسسي	الديوان والأمانة العامة
تنفيذ آليات الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم	المفتشية العامة الداخلية

- ***التنسيق الإداري***

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية للوزارة من خلال تطبيق أدوات حديثة للتسيير وتحسين نظم المعلومات ومواكبة الإصلاحات الهيكلية. كما يدعم تطوير كفاءات الموظفين بمنطق الكفاءة وجودة الخدمة العمومية، لتزويد الإدارة بإطار عمل فعال يستجيب لمتطلبات التسيير العمومي الحديث.

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز قدرات التسيير الإداري والمالي	مديرية الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)
إعداد الاستراتيجيات القطاعية للوزارة	المديرية العامة للدراسات والتنمية والتعاون (DGEPC)
متابعة مشاريع الاستثمار بالتنسيق مع هياكل الوزارة الأخرى	المديرية العامة للدراسات والتنمية والتعاون (DGEPC)

2 الإطار الاستراتيجي لبرنامج الدعم

1.2 العرض الاستراتيجي للبرنامج

1.1.1. التحليل الاستراتيجي

- ***القيادة الاستراتيجية للسياسات الوزارية***

شهدت الحوكمة الاستراتيجية للقطاع تطورا مهنيا ملحوظا خلال السنة الماضية، ولا سيما بعقد اجتماعات دورية لكبار أطر الإدارة والديوان برئاسة الوزير. وستندرج هذه القيادة في الدورة السنوية وأساليب وأدوات تسيير الأداء التي يكرسها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، عبر إرساء حوار منظم بين الوزير ومسؤولي البرامج حول الأهداف الاستراتيجية والوسائل قبل السنة المالية وأثناءها وبعدها؛ واعتماد التسيير بالأهداف الفردية والجماعية استنادا إلى مشاريع الأداء السنوية؛ وممارسة القيادة وتقديم الحساب للوزير انطلاقا من لوحات القيادة الاستراتيجية للبرامج؛ وتقييم أداء البرامج ضمن تقارير الأداء السنوية.

- ***تنسيق عمل الإدارة***

يتولى الأمين العام، من جهة، تنسيق الملفات المشتركة بين المديريات وبين الوزارات ومتابعتها، ومن جهة أخرى تنظيم أعمال تحديث الإدارة الأفقية وتنشيطها ومتابعتها، ولا سيما من خلال:

- الاضطلاع بدور حلقة الوصل بين المستوى السياسي والإدارة: دعم صياغة الاستراتيجية الوزارية، ومتابعة مراعاة الإدارة لأولويات الوزير، ومتابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- ***تعزيز القيادة الاستراتيجية***

توفير دعم إداري ومالي ولوجستي وقانوني واستراتيجي فعال وكفء للبرامج التنفيذية للوزارة، مع ضمان التنسيق والأداء في التسيير والامتثال التنظيمي وتنمية القدرات المؤسسية.

2.2 عرض الأهداف الاستراتيجية

يسعى برنامج الدعم، انطلاقا من رؤية ترتكز على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف: تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية للوزارة

طبيعة غاية النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين
- ☑ كفاءة الإدارة

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقع مشروع الأداء السنوي	2026 التوقع المحين	2027 المستهدف	المستهدف في الأفق متعدد السنوات 2029
نسبة المشاركة في التكوينات	%	10%	100%	25%	100%	100%
نسبة مهام الرقابة المنجزة من طرف القطاع	%	100%	100%	***50%***	100%	100%

3 عرض الوسائل المطلوبة

1.3 المقترحات الميزانوية

الأعمال والأبواب	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027
برنامج الدعم	**671 411 894**	**15 150 000**	**649 561 894**	**452 839 086**
العمل 1: القيادة والاستراتيجية الوزارية	**551 840 433**	**5 150 000**	**529 990 433**	**232 517 625**
نفقات الموظفين	26 611 258	0	26 611 258	25 467 777
نفقات اقتناء السلع والخدمات	134 367 297	0	134 367 297	46 887 344
الإعانات والتحويلات الجارية	363 861 878	0	363 861 878	155 012 503
نفقات الاستثمار	27 000 000	5 150 000	5 150 000	5 150 000
العمل 3: التنسيق الإداري	**119 571 461**	**10 000 000**	**119 571 461**	**220 321 461**
نفقات اقتناء السلع والخدمات	2 571 461	0	2 571 461	3 321 461
نفقات الاستثمار	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000
نفقات أخرى	107 000 000	0	107 000 000	207 000 000

2.3 مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	الأعداد بمعادل الدوام الكامل السنوي			
	الأعداد الفعلية لسنة 2026	التوزيع المتوقع لسنة 2027		المجموع
		المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق الالتحاقات - المغادرات	الأعداد في 2027
الموظفون	**13**	**0**	**6**	**+6**	**19**
الفئة أ	11	0	6	+6	17
الفئة ب	1	0	0	0	1
الفئة ج	1	0	0	0	1
الفئة د	0	0	0	0	0
المتعاقدون	**51**	**1**	**0**	**-1**	**50**
المرسمون	**14**	**1**	**0**	**-1**	**13**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج	**78**	**2**	**6**	**+4**	**82**

4 تبرير الاعتمادات المطلوبة

1.4 نفقات الموظفين

	الوضع الحالي 2026		توقعات 2027		الفارق 2027 / 2026	
	الأعداد بمعادل الدوام الكامل السنوي	التكلفة السنوية الإجمالية	الأعداد (1) بمعادل الدوام الكامل السنوي	التكلفة الإجمالية المقدرة (2)	فارق الأعداد 2027-2026	فارق التكلفة 2027-2026
الموظفون	**13**	**5 888 352**	**19**	**8 963 132**	**+6**	**+3 074 780**
الفئة أ	11	5 637 096	17	8 711 876	+6	+3 074 780
الفئة ب	1	135 612	1	135 612	0	0
الفئة ج	1	115 644	1	115 644	0	0
الفئة د	0	0	0	0	0	0
المتعاقدون	**51**	**8 872 428**	**50**	**8 698 459**	**-1**	**-173 969**
المرسمون	**14**	**1 782 000**	**13**	**1 654 714**	**-1**	**-127 286**
مجموع نفقات موظفي البرنامج	**78**	**16 542 780**	**82**	**19 316 305**	**+4**	**+2 773 525**

2.4 طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب					التبرير
الأولوية	المهنة أو الوظيفة	العدد	منهم داخليون	منهم خارجيون	
1	الأطر من الفئة أ	6	0	6	التسيير الإداري والمالي والقانون والتخطيط والمتابعة والتقييم: تعزيز تأطير وظائف الدعم (مديرية الشؤون الإدارية والمالية، المديرية العامة للدراسات والتخطيط والتعاون، المفتشية والخلايا).
المجموع		**6**	**0**	**6**	

3.4 نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	مبالغ 2026	مبالغ 2027	مبررات سنة 2027
1	التنسيق الإداري (الأمانة العامة والمصالح المركزية)	115 438 498	24 085 427	التسيير الجاري للمصالح المركزية، مع تركيز المخصصات على الأعباء غير القابلة للتقليص (-79 %)
1	أعباء الإيجار	956 300	1 663 000	إيجار المقرات التي تشغلها مصالح الوزارة (+74 %)
1	المفتشية العامة الداخلية	5 915 721	6 265 721	مهام الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم (+6 %)
1	الشؤون الإدارية والمالية (DAAF)	938 264	1 298 264	التسيير الميزانوي والمحاسبي وتسيير الموارد البشرية للوزارة (+38 %)
1	لجنة إبرام الصفقات العمومية	1 749 085	2 119 085	تسيير اللجنة ومعالجة ملفات الصفقات (+21 %)
1	إعداد الاستراتيجيات القطاعية للوزارة	1 262 697	1 502 697	إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتحيينها (DGEPC) (+19 %)
1	متابعة مشاريع الاستثمار	370 500	520 500	المتابعة المادية والمالية لمشاريع استثمار القطاع (+40 %)
1	التحول الطاقوي	1 475 898	1 885 898	أعمال الخلية المكلفة بالتحول الطاقوي (+28 %)
1	خلية تحول قطاع الطاقة	699 097	899 097	مواكبة إصلاح قطاع الكهرباء وإعادة هيكلته (+29 %)
1	خلية المحتوى المحلي	1 165 970	1 025 970	تنفيذ القانون التوجيهي بشأن المحتوى المحلي (-12 %)
1	لجنة تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3 600 500	3 600 500	تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع
1	خلية الاستشارات القانونية	344 235	495 235	إعداد الآراء القانونية ومشاريع النصوص (+44 %)
1	خلية الاتصال	1 429 877	2 415 295	الاتصال المؤسسي للوزارة (+69 %)
1	خلية منظمة استثمار نهر السنغال	591 906	681 906	متابعة ملفات الطاقة لدى منظمة استثمار نهر السنغال (+15 %)
1	تعزيز قدرات الديوان	808 284	1 308 284	الدعم الفني وتكوين أعضاء الديوان (+62 %)
1	الأرشيف البترولي	191 926	441 926	حفظ الأرشيف البترولي ورقمنته (+130 %)
المجموع العام		**136 938 758**	**50 208 805**	

4.4 الإعانات والتحويلات الجارية

النوع	طبيعة الآلية	2026	2027	مبررات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
المساهمة	أعباء الاتصالات والمساهمات في المنظمات الدولية	363 861 878	155 012 503	اشتراكات الوزارة النظامية لدى المنظمات الدولية وأعباء الاتصالات، المعدلة وفق المبالغ المستحقة سنة 2027 (-57 %).
المجموع العام		**363 861 878**	**155 012 503**	

5.4 نفقات الاستثمار

المشاريع	المدة المتوقعة للمشروع من الدراسات إلى نهاية الأشغال البداية والنهاية	التكلفة الإجمالية للمشروع	نفقات 2026 والسنوات السابقة	التمويلات الداخلية المتوقعة لسنة 2027 (1)	التمويلات الخارجية المتوقعة لسنة 2027 (2)	طلب الإدراج في قانون المالية 2027 (2+1)
تعزيز قدرات الوزارة	2029-2026	22 000 000	200 000	200 000	0	200 000
إعادة تأهيل مبنى الوزارة	2028-2026	9 950 000	4 950 000	4 950 000	0	4 950 000
اقتناء سيارات	2027-2026	20 000 000	10 000 000	10 000 000	0	10 000 000
المجموع		**51 950 000**	**15 150 000**	**15 150 000**	**0**	**15 150 000**

6.4 نفقات أخرى

النوع	طبيعة النفقة	2026	2027	مبررات سنة 2027
		المبالغ	المبالغ	
نفقات أخرى	دعم قطاع المحروقات	50 000 000	150 000 000	دعم تدخلات الدولة في قطاع المحروقات (+200 %)
نفقات أخرى	دعم قطاع الكهرباء	30 000 000	30 000 000	دعم تدخلات الدولة في قطاع الكهرباء
نفقات أخرى	تكوين موظفي الوزارة المكلفة بالمحروقات	27 000 000	27 000 000	برنامج تكوين الأطر في مهن النفط والغاز والهيدروجين وغيرها
المجموع العام		**107 000 000**	**207 000 000**	

البرنامج 055

برنامج النفط

الأنشطة: ترقية القطاع النفطي وشعبة الهيدروجين منخفض الكربون وتنظيم سوق المنتجات البترولية

5 عرض برنامج النفط

1.5 الحصيلة والآفاق

يغطي البرنامج قطاعي المحروقات الخام والمكررة إضافة الى الهيدروجين منخفض الكربون والمتابعة البيئية. ويهدف إلى تثمين الموارد الوطنية وتأمين التموين بالمنتجات البترولية وتعزيز العوائد الاقتصادية والمحتوى المحلي والتحكم في المخاطر البيئية. وتتركز الأولويات على ترسيخ إنتاج مشروع السلحفاة الكبرى آحميم وتطوير باندا وتيفت وتوسعة التخزين وهيكلة شعبة الهيدروجين.

1. قطاع المحروقات الخام - الاستكشاف والترقية والإنتاج.

تستند ترقية الأحواض الرسوبية إلى الاتفاقات المبرمة مع TGS في 2022 و2023 و16 يوليو 2024 لتسويق البيانات الزلزالية وإعادة معالجتها وتفسيرها. وتجري دراسة عدة إبداءات اهتمام بمقاطع الحوض الساحلي. كما تجري مفاوضات بشأن ثلاثة عقود للاستكشاف والإنتاج مع متعاملين دوليين؛ وقد وافق مجلس الوزراء على أهم شروطها الفنية والاقتصادية والضريبية، تمهيدا لإعداد العقود وعرضها على الحكومة.

أ. السلحفاة الكبرى آحميم

اكتشف حقل السلحفاة الكبرى آحميم العابر للحدود في مايو 2015، وتقدر احتياطياته بأكثر من 25 تريليون قدم مكعب. ويشمل تطويره مرحلة أولى لإنتاج 2,5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا، تليها مرحلتان إضافيتان للوصول إلى مستوى 10 ملايين طن سنويا. وبدأ الإنتاج في 31 ديسمبر 2024، وجرى أول تصدير للغاز الطبيعي المسال في 15 أبريل 2025. وقد مكن أداء المكمن والآبار من تجاوز توقعات الإنتاج لسنة 2025. وصدرت أول شحنة مكثفات، قدرها 650 000 برميل، في سبتمبر 2025.

خضع التسرب المكتشف في 19 فبراير 2025 في البئر A02 لمتابعة مشتركة من الدولتين، شملت استغلال التقارير التشغيلية ومهام التحليق الجوي. وتم احتواؤه في 12 مارس 2025 بإغلاق البئر باستخدام جهاز سد.

ب. باندا وتيفت

يتعلق العقد الموقع في أبريل 2024 مع طاقة عربية وGoGas بموارد تقدر بأقل بقليل من تريليوني قدم مكعب. ويهدف المشروع إلى إنتاج الكهرباء من الغاز وتحسين استغلال المحطة المزدوجة بقدرة 180 ميغاواط وتوسعتها بدورة مركبة، مع إمكانية استخدامات شبه صناعية. ومن شأن إحلال الغاز محل الفيول والغازوال تأمين الكهرباء وتحسين ميزان المدفوعات.

قدمت الدراسات الهندسية ووثائق التطوير الرئيسية. ووافق على الانتقال إلى المرحلة الفرعية الثالثة في 23 مايو 2025؛ وطلبت GoGas في 5 يوليو 2025 تمديدا لمدة اثني عشر شهرا بسبب تأخر الاتفاقات التجارية. ويظل قرار الاستثمار النهائي مشروطا بإبرام اتفاقات بيع الغاز والكهرباء وضمانات الدفع وتأمين العقار واتفاقات وقدرات نقل الكهرباء. وقد وقع اتفاق التطوير المشترك؛ ولا تزال بعض المفاوضات والمخرجات بحاجة إلى الاستكمال.

ج. التثمين الصناعي

أطلقت دراسة لإنشاء مجمع صناعي للأسمدة والبتروكيماويات في انجاكو. كما يرتقب إبرام شراكة بين القطاعين العام والخاص بنظام الامتياز لتطوير منطقة خدمات لقطاعي الطاقة والغاز في المنطقة الميناءية بنواكشوط.

2. التموين والبنى التحتية البترولية

تهدف استراتيجية القطاع اللاحق إلى تعزيز أمن التموين وخفض التكاليف عبر زيادة سعات التخزين وإعادة تأهيل المنشآت وإصلاح التسعير.

أ. نواكشوط

تضيف توسعة الأولى الجارية حاليًا سعة تخزينية تبلغ 23000 متر مكعب، موزعة على 17000 متر مكعب من المازوت، و3500 متر مكعب من الفيول، و3500 متر مكعب من البنزين، بما يمثل زيادة بنسبة 32% في السعة الإجمالية. ويتوقع تشغيلها خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2026.

كما يُرتقب اكتمال أشغال توسعة ثانية بسعة 100000 متر مكعب مطلع عام 2027، في إطار عقد التموين، تشمل 51000 متر مكعب من المازوت، و34000 متر مكعب من الفيول، و10000 متر مكعب من البنزين، و5000 متر مكعب من الكيروسين.

وتتواصل كذلك أشغال إعادة تأهيل أنابيب التفريغ، على أن تدخل حيز التشغيل آواخر هذا العام.

ب. نواذيبو

تشمل التدخلات إعادة تأهيل جميع الخزانات على مدى ثلاث سنوات، وتحويل استخدام بعض الخزانات لمواءمة السعات مع الاحتياجات، ولا سيما عجز تخزين الفيول، فضلا عن إعادة تأهيل أنابيب التفريغ والتحميل والرصيف البترولي.

ج. التسعير والإطار التنظيمي

تشمل الإجراءات المتخذة وطنيا تدقيق استثمارات موزعي غاز البوتان وتسعيره، وإصلاح أسعار المنتجات البترولية السائلة، ووضع هيكلة جديدة لأسعار البوتان.

تتعلق النصوص المبرمجة للفترة 2027-2029 بتهيئة محطات الوقود واستغلالها ورسوم التخزين في المستودعات ومهام المصالح الجهوية المكلفة بالتموين والتوزيع ورسوم رقابة وتفتيش المنشآت المصنفة. وتهدف هذه الإصلاحات إلى شفافية الأنشطة وحماية الجمهور والممتلكات والبيئة.

3. الهيدروجين منخفض الكربون

المكتسبات القانونية وأدوات الحوكمة

يحدد القانون رقم 2024-037 المتضمن مدونة الهيدروجين الأخضر، الصادر في 8 أكتوبر 2024، الإطار القانوني للقطاع. ووقع اتفاقان إطاريان لمشروعي ميغاتون مون مع Greengo Energy ونسيم الذي أطلقته BP ثم نقل إلى SAHAMCO. واكتمل التشخيص التنظيمي لوكالة الهيدروجين الأخضر، وأصبح السجل العقاري الرقمي المخصص للقطاع قيد التشغيل.

اكتملت الدراسات المتعلقة بالبنى التحتية وتطوير الشركات المحلية وتعزيز عرض التكوين. ويتابع فريق عمل البنية التحتية لمنظومة الهيدروجين، ولا سيما دراسات ممر نواذيبو-نواكشوط والمنشآت الميناءية، بدعم من الشركاء الأوروبيين.

الورشات الجارية والخطوات المقبلة

تشمل الأعمال إنشاء وكالة الهيدروجين الأخضر والنصوص التطبيقية للمدونة وتقييم خطة عمل خارطة الطريق الوطنية. كما تشمل إجراءات المزادات ومعايير اختيار المشاريع والتخطيط العقاري للمناطق الصناعية اللاحقة واستراتيجية اتصال خاصة بالقطاع.

يجري استكمال ثلاثة مشاريع اتفاقات إطارية، والتفاوض على الاتفاقيات الشاملة لمشروعي آمان ونور. وتشمل الخطوات المقبلة توقيعها وإعداد البرنامج الوطني للهيدروجين الأخضر وتعميق دراسات جدوى البنى اللوجستية والميناءية.

يستند تطوير الكفاءات إلى تعزيز مراكز التكوين المهني والبرامج الخاصة بالقطاع. وتشمل الأعمال البيئية والاجتماعية تقييما استراتيجيا ودراسة بشأن اعتماد الشركات المحلية وإعداد إطار للصحة والسلامة والبيئة والمجتمع، مصحوب بقدرات الرصد والإنفاذ.

في مجال الهيدروجين الطبيعي، يجري استكمال اتفاق بشأن مركز للبيانات. كما يجري التفاوض على مذكرة تفاهم بين شركة استكشاف والشركة الموريتانية للمحروقات، مع استكمال مشروع ترخيص استطلاع. وتحظى هذه الأوراش بدعم البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعاون الألماني.

4. المتابعة البيئية والتحكم في المخاطر

أ. حرق الغاز وتنفيسه

ينظم المرسوم رقم 2025-097 الصادر في 26 يونيو 2025، المعتمد والمنشور في الجريدة الرسمية، حرق الغازات وتنفيسها وتحديد التسربات وإصلاحها وآليات الرصد. وينص على المخالفات والعقوبات وآليات الرقابة الرامية إلى خفض الانبعاثات وتحسين التسيير البيئي.

ب. دراسات المخاطر والمعلومات البيئية

يهدف إعداد دليل لدراسة المخاطر إلى تحسين تقييم مخاطر المنشآت النفطية والغازية واستباق تدابير السلامة وحماية البيئة. وقد استكملت الشروط المرجعية لنظام قياس الانبعاثات ورصدها والتحقق منها. وسيربط هذا الجهاز بنظام معلومات بيئية ذي إسناد جغرافي لتجميع البيانات ودعم القرار والمساهمة في متابعة الالتزامات المناخية الوطنية.

ج. إصلاح المنشآت المصنفة

يجري إصلاح لاستبدال الأمر القانوني رقم 84-136 الصادر في 6 يونيو 1984 بقانون خاص بالمنشآت المصنفة لحماية البيئة في قطاع المحروقات. ويهدف إلى اعتماد تصنيف قائم على مستويات المخاطر. كما تتناول دراسة المواءمة التنظيمية لمشروع السلحفاة الكبرى آحميم تقارب الإطارين البيئيين الموريتاني والسنغالي لضمان تسيير منسجم للمنشآت العابرة للحدود.

آفاق البرنامج

تتمثل الخطوات المقبلة في ترسيخ استغلال مشروع السلحفاة الكبرى آحميم واستيفاء شروط قرار الاستثمار في باندا وتيفت واستكمال توسعة التخزين وإعادة تأهيله وتنفيذ إصلاحات التسعير والتنظيم ومواصلة هيكلة الهيدروجين. ومن شأن إنجازها تعزيز الأمن الطاقوي والتثمين المحلي للموارد والتحكم في الآثار البيئية.

2.5 عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

- ***النشاط رقم 1: تعزيز قطاع النفط وتطوير شعبة الهيدروجين منخفض الكربون***

يهدف هذا النشاط إلى ضمان تموين منتظم وآمن وتنافسي للبلاد بالمنتجات البترولية، مع تعزيز حوكمة فعالة وإطار تنظيمي جاذب وبيئة مواتية للاستثمارات والتثمين المحلي لموارد المحروقات.

تتمثل أنشطة هذا العمل فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تنفيذ سياسة المحروقات	المديرية العامة للبترول والهيدروجين منخفض الكربون (DGPH)
دعم الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH)	DGPH - SMH

- ***العمل رقم 2: تنظيم سوق المنتجات البترولية***

تتمثل أنشطة هذا العمل فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تنظيم المنتجات البترولية	المديرية العامة للبترول والهيدروجين منخفض الكربون (DGPH)

3.5 عرض الأهداف الاستراتيجية

يسعى برنامج النفط، انطلاقا من رؤية ترتكز على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف:

تعزيز حوكمة فعالة من خلال إطار تنظيمي جاذب وبيئة مواتية للاستثمارات والتثمين المحلي لموارد المحروقات، مع ضمان تموين منتظم وآمن وتنافسي للبلاد بالمنتجات البترولية، بما يجعل بلادنا مركزا إقليميا متكاملا للطاقة منخفضة الكربون، ويحقق التكامل بين قطاعي الطاقة والمعادن.

طبيعة غاية النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين
- ☑ كفاءة الإدارة والنتيجة السنوية
- تموين البلاد بالمنتجات البترولية واستقرار الأسعار عند المضخة
- تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة

المؤشرات

التسمية	الوحدة	2025 المنجز	2026 توقع مشروع الأداء السنوي	2026 التوقع المحين	2027 المستهدف	المستهدف في الأفق متعدد السنوات 2029
نسبة تنفيذ المشاريع والإصلاحات الهيكلية 2024-2026 في القطاع السابق للنفط والغاز وشعبة الهيدروجين منخفض الكربون	%	53%	-	75%	90%	100%
نسبة إنجاز مشاريع التخزين والخدمات اللوجستية (توسعة 100 000 م^3 في نواكشوط)	%	38%	-	65%	100%	100%
متوسط الفارق بين السعر النظري دون دعم والسعر الإداري للغازوال في نواكشوط	أوقية جديدة/لتر	1.2 أوقية جديدة/لتر	5.89 أوقية جديدة/لتر	15 أوقية جديدة/لتر	7 أوقية جديدة/لتر	4 أوقية جديدة/لتر

6 عرض الوسائل المطلوبة

1.6 المقترحات الميزانوية

الأعمال والأبواب	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027
برنامج النفط	**6 852 699 539**	**0**	**6 852 699 539**	**5 600 974 644**
النشاط 1: تعزيز قطاع النفط وتطوير شعبة الهيدروجين منخفض الكربون	**2 592 520**	**0**	**2 592 520**	**53 392 520**
نفقات اقتناء السلع والخدمات	2 592 520	0	2 592 520	3 392 520
الإعانات والتحويلات الجارية	0	0	0	50 000 000
النشاط 2: تنظيم سوق المنتجات البترولية	**6 850 107 019**	**0**	**6 850 107 019**	**5 547 582 124**
الإعانات والتحويلات الجارية	6 850 107 019	0	6 850 107 019	5 547 582 124

2.6 مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	الأعداد بمعادل الدوام الكامل السنوي				
	الأعداد الفعلية لسنة 2026	التوزيع المتوقع لسنة 2027			المجموع
		المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق الالتحاقات ناقص المغادرات	الأعداد في 2027
الموظفون	**13**	**0**	**15**	**+15**	**28**
الفئة أ	13	0	15	+15	28
الفئة ب	0	0	0	0	0
الفئة ج	0	0	0	0	0
الفئة د	0	0	0	0	0
المتعاقدون	**22**	**1**	**0**	**-1**	**21**
المرسمون	**2**	**0**	**0**	**0**	**2**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج	**37**	**1**	**15**	**+14**	**51**

7 تبرير الاعتمادات المطلوبة

1.7 نفقات الموظفين

	2026 الوضع الحالي		2027 التوقع		الفارق 2027 / 2026	
	الأعداد بمعادل الدوام الكامل السنوي	التكلفة السنوية الإجمالية	الأعداد (1) بمعادل الدوام الكامل السنوي	التكلفة الإجمالية المقدرة (2)	فارق الأعداد (2027 - 2026)	فارق التكلفة (2027 - 2026)
الموظفون	**13**	**3 019 896**	**28**	**6 504 391**	**+15**	**+3 484 495**
الفئة أ	13	3 019 896	28	6 504 391	+15	+3 484 495
الفئة ب	0	0	0	0	0	0
الفئة ج	0	0	0	0	0	0
الفئة د	0	0	0	0	0	0
المتعاقدون	**22**	**3 106 164**	**21**	**2 964 975**	**-1**	**-141 189**
المرسمون	**2**	**216 000**	**2**	**216 000**	**0**	**0**
مجموع نفقات موظفي البرنامج	**37**	**6 342 060**	**51**	**9 685 366**	**+14**	**+3 343 306**

2.7 طلبات الاكتتاب

طلبات الاكتتاب				التبرير
الأولوية	المهنة أو الوظيفة	العدد	منهم داخليون	منهم خارجيون	
1	المهندسون والأطر من الفئة أ	15	0	15	القطاعان السابق واللاحق للمحروقات والغاز والهيدروجين منخفض الكربون والبيئة: تزويد المديرية العامة للبترول والمحروقات بالكفاءات اللازمة لمتابعة إنتاج مشروع السلحفاة الكبرى آحميم وتطوير باندا-تيفت ورقابة قطاع المحروقات المكررة وهيكلة شعبة الهيدروجين.
المجموع		**15**	**0**	**15**	

(1) أعداد 2027 = الأعداد الفعلية 2026 + الالتحاقات – المغادرات المتوقعة. (2) تكلفة مقدرة لسنة كاملة على أساس متوسط التكلفة السنوية لكل فئة المسجل في 2026 (كتلة الأجور الشهرية × 12، ملف أعداد موظفي وزارة الطاقة والنفط).

3.7 نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	المبالغ2026	2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1	تنفيذ سياسة المحروقات (DGPH)	2 592 520	3 392 520	تسيير المديرية العامة للبترول والمحروقات: متابعة العقود النفطية والغازية (السلحفاة الكبرى آحميم وباندا-تيفت)، وترقية الحوض الرسوبي وإعداد نصوص القطاع اللاحق والهيدروجين (+31 %).
المجموع		**2 592 520**	**3 392 520**	

4. 7 الإعانات والتحويلات الجارية

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2026 المبالغ	2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1	تنظيم المنتجات البترولية	6 850 107 019	5 547 582 124	تكفل الدولة بالفارق بين سعر التكلفة والأسعار الإدارية للمنتجات البترولية؛ مخصصات معدلة وفق فرضيات سعر البرميل وسعر الصرف والكميات (–19 %).
1	دعم الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH)	0	50 000 000	مخصص جديد لسنة 2027 لدعم الشركة الموريتانية للمحروقات في مهام ترقية المحروقات وتثمينها.
المجموع		**6 850 107 019**	**5 597 582 124**	

البرنامج 056

برنامج الطاقة

الأنشطة: البنية التحتية الكهربائية وتعميم النفاذ إلى الطاقة والنفاذ إلى خدمات الطاقة

8 الإطار الاستراتيجي لبرنامج الطاقة

1.8 العرض الاستراتيجي للبرنامج

1.1.2. الحصيلة والآفاق

I- حصيلة الإنجازات في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة:

أ - في مجال قطاع الكهرباء

1. خطة العمل الاستعجالية لنواكشوط: تهدف إلى تأهيل شبكات تصريف الطاقة وتوزيعها في مدينة نواكشوط، وتشمل:

- تركيب محطتي توزيع 15/33 كيلوفولت لتصريف الطاقة نحو نواكشوط؛
- تركيب خمسة محولات بقدرة 45 ميغافولت أمبير في بعض محطات المصدر؛
- ربط 40 محطة توزيع في مختلف الأحياء على جهد 15 كيلوفولت؛
- إنشاء مخارج بجهد 15 كيلوفولت لتصريف الطاقة من محطات 15/33 كيلوفولت وتخفيف الحمل عن المخارج القائمة؛
- تركيب 150 كلم من الكابلات الهوائية ذات الجهد المنخفض على 5 000 عمود؛
- استبدال 40 كلم من الكابلات المعيبة بجهد 15 كيلوفولت؛
- تركيب شبكات إنارة عمومية على أعمدة باستخدام كابلات مجدولة.

الإنجازات

- وضع 40 محطة تحويل 15/0.4 كيلوفولت تحت الجهد؛
- اكتمال وضع كابلين بجهد 33 كيلوفولت ينقلان 40 ميغاواط ويربطان ملتقى مدريد بمحطة لكصر تحت الجهد؛
- مد وتشغيل 180 كلم من كابلات 15 كيلوفولت بمقاطع مختلفة؛
- وضع شبكة الإنارة العمومية بين جسر تآزر ومدريد وتوجنين تحت الجهد؛
- مد 150 كلم من كابلات الجهد المنخفض الهوائية؛
- إنجاز شبكات إنارة عمومية بمختلف أحياء نواكشوط وداخل البلاد؛
- إنشاء ثلاث وصلات بجهد 33 كيلوفولت ومقطع 630 مم^2 من الألمنيوم في نواكشوط (المحطة المزدوجة-محطة الشمال، محطة الشمال-محطة الغرب، محطة الشمال-محطة الشمال الشرقي)؛
- استبدال أو تركيب خمسة محولات لتخفيف زيادة الأحمال بمحولات بقدرة 45 ميغافولت أمبير(15/33 كيلوفولت)؛ تم شحن المحولات؛
- إنجاز خط جديد بجهد 33 كيلوفولت بين نواكشوط وإديني مخصص لنظام ضخ مياه الشرب؛
- إنشاء محطتي مصدر 15/33 كيلوفولت عند المحطة المزدوجة وجنوب نواكشوط؛ المعدات قيد التصنيع.

2. البرنامج ذو الأولوية لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية 2025-2027: عقب الزيارات التي قام بها مختلف الوزراء إلى داخل البلاد، جمعت المطالب بهدف:

- تقليص الفوارق الكبيرة في النفاذ إلى الكهرباء؛
- تعزيز النمو الاقتصادي؛
- تشجيع الاستخدام الإنتاجي للكهرباء؛
- تحسين الظروف المعيشية للسكان.

الإنجازات

- تعبئة فرق الشركة الموريتانية للكهرباء والشركات المتعاقدة من الباطن في عدة ولايات، للشروع في الأشغال المبرمجة لسنة 2026؛
- كهربة 60 تجمعا سكنيا حتى نهاية يوليو 2026؛
- إنجاز ثماني توسعات في مقاطعات مختلفة؛
- اقتناء وتركيب 24 مولدا كهربائيا داخل البلاد؛
- إسناد الصفقات المتعلقة بأشغال هذا البرنامج؛

3. **وضع 13 تجمعا سكنيا بالحوض الغربي تحت الجهد في إطار المشروع الإسباني، مع استمرار الأشغال في التجمعات الاثني عشر المتبقية؛**
4. **تشغيل خط 33 كيلوفولت بين تانيت وامحيجرات لتزويد ثلاثة تجمعات سكنية على الساحل الشمالي؛**
5. اقتناء وتشغيل ثلاثة عشر مولدا متوسط السرعة ضمن المرحلة الثانية من مشروع تعزيز البنية التحتية الكهربائية لخمسين مقاطعة؛
6. بناء محطة مزدوجة تعمل بالفيول والغاز بقدرة 75: يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الإنتاج في نواكشوط بتركيب أربعة مولدات بقدرة 18,5 ميغاواط لكل منها، مع تصريف الطاقة عبر شبكتي 33 و225 كيلوفولت؛
7. محطة هجينة جنوب نواكشوط (شمس ورياح وتخزين) بقدرة 220 ميغاواط، منها 60 ميغاواط مستمرة، بنظام المنتج المستقل للكهرباء؛
8. بناء محطة غازية بقدرة 230 ميغاواط في انجاكو بشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
9. إعداد المراسيم والمقررات التطبيقية لمدونة الكهرباء لاستكمال المنظومة القانونية للقطاع، عقب إصدار القانون المتضمن مدونة الكهرباء ونشر مرسومه التطبيقي؛
10. مشروع تزويد منطقة الإنتاج الزراعي بالضفة بالكهرباء: خط بجهد 33 كيلوفولت وطول 215 كلم؛
11. مد الدارة الثانية لخط 225 كيلوفولت نواكشوط-بولنوار؛
12. كهربة 12 تجمعا سكنيا معزولا في إطار برنامج الكهربة الريفية في المناطق المعزولة (PERZI)؛
13. مشروع تصميم وتوريد وتركيب خطوط 225 و33 كيلوفولت في نواكشوط وازويرات والمحطات المرتبطة بها: يتوقع التشغيل خلال الربع الرابع من 2026؛
14. إطلاق ملفات الاستشارة المتعلقة بتعزيز الاستثمارات الإنتاجية والطاقوية في موريتانيا للتنمية المستدامة للمناطق الريفية (RIMDIR)، ضمن برنامج الكهربة الريفية في جنوب شرق موريتانيا 47: (PERSEM) تجمعا سكنيا؛
15. إعداد ملفات طلبات العروض لمشروع الربط الكهربائي بين موريتانيا ومالي وتطوير المحطات الشمسية المرتبطة به (PIEMM)؛
16. أشغال جارية لكهربة 481 تجمعا سكنيا ضمن المشروع الإقليمي للنفاذ إلى الكهرباء وتكنولوجيا تخزين الطاقة بالبطاريات (BEST)؛
17. أشغال جارية لإنجاز حلقة 33 كيلوفولت بين كيهيدي وسيلبابي لكهربة 79 تجمعا سكنيا؛
18. إسناد صفقة كهربة 46 تجمعا سكنيا في اترارزة ولبراكنة.

2.8 نطاق برنامج الطاقة

3.8 عرض الأنشطة والأنشطة الفرعية

- ***العمل رقم 1: تطوير البنية التحتية الكهربائية وتعميم النفاذ إلى الطاقة***

يهدف هذا النشاط إلى توسيع النفاذ إلى الكهرباء في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وتعزيز القدرات الوطنية لإنتاج الكهرباء ونقلها، وتحديث إطار الحوكمة وتحسين الخدمات الطاقوية.

تتمثل الأنشطة الفرعية لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
تعزيز الاستثمارات الإنتاجية والطاقوية في موريتانيا للتنمية المستدامة للمناطق الريفية (RIMDIR)	DGEER/SOMELEC
ترقية الطاقات المتجددة والكهربة الريفية	DGEER/ CPERER
تطوير البنية التحتية الكهربائية الريفية بالمناطق المعزولة (PERZI)	DGEER/ CPERER
كهربة 50 تجمعا سكنيا من خلال تحويل الدين الإسباني	DGEER/ CPERER
صيانة المراكز شبه الحضرية	DGEER/SOMELEC
مشروع BEST للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	DGEER/SOMELEC
دراسات بناء محطات هجينة	DGEER/SOMELEC/CPERER
مشروع توسعة المحطة المزدوجة بقدرة 180 ميغاواط بإضافة 60 ميغاواط	DGEER/SOMELEC
دراسة البنية التحتية الكهربائية لمدينة شنقيط والساحل	DGEER/SOMELEC
إعانة التوازن للشركة الموريتانية للكهرباء	DGEER/SOMELEC
تطوير البنية التحتية الكهربائية وتعزيزها	DGEER/SOMELEC
خط كهربائي 225 كيلوفولت بين نواكشوط والنعمة وبين الطينطان ويلمان والمحطات المرتبطة به	DGEER/SOMELEC
إعداد السياسة الطاقوية	DGEER
الإنارة العمومية	DGEER/SOMELEC
توسعة شبكات الجهد المتوسط في المنطقة الجنوبية الشرقية لمشروع الحلقة بين كيهيدي وسيلبابي	DGEER/SOMELEC
البرنامج الاستعجالي لتحديث مدينة نواكشوط	DGEER/SOMELEC
تعزيز شبكات التوزيع في نواكشوط (الجهد المتوسط والمنخفض والإنارة العمومية)	DGEER/SOMELEC
البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية	DGEER/SOMELEC
تعزيز حظيرة الإنتاج في نواكشوط ونواذيبو	DGEER/SOMELEC
تعزيز قدرات الشركة الموريتانية للكهرباء	DGEER/SOMELEC
النفاذ الميسر إلى كهرباء نظيفة ومتجددة	SOMELEC

- ***النشاط رقم 2: النفاذ إلى خدمات الطاقة***

تتمثل الأنشطة الفرعية لهذا النشاط فيما يلي:

الأنشطة الفرعية	الهياكل المعنية
الكهربة الريفية	ADER
أجور الموظفين	ADER

4.8 عرض الأهداف الاستراتيجية

يسعى برنامج الطاقة، انطلاقا من رؤية ترتكز على الأداء والشفافية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف رقم 1: توسيع النفاذ إلى الكهرباء في المناطق الريفية وشبه الحضرية

طبيعة غاية النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين
- ☑ كفاءة الإدارة والنتيجة السنوية

- يتمثل هدف سنة 2027 في كهربة 200 تجمع سكني.
- متابعة مسار تنفيذ المشروع (المقررات والمرسوم ولجنة القيادة وإعداد ملف طلب العروض وعقد صاحب الامتياز وغيرها).
- سياسة معتمدة ومنفذة

المؤشرات

الرقم	مؤشر الأداء	الوحدة	الوضعية المرجعية في **2026** (أغسطس)	المستهدف الاسترشادي في **2027**	المستهدف الاسترشادي في **2028**
1	نسبة النفاذ إلى الكهرباء على المستوى الوطني	%	59 % في 2025	65%	70%
2	نسبة النفاذ إلى الكهرباء في الوسط الريفي	%	13%	35%	50%
3	عدد التجمعات السكنية المكهربة	العدد	47	+100 تجمع سكني/سنة	+100 تجمع سكني/سنة
4	عدد الأسر الموصولة حديثا	العدد	14 100	≤ 20 000/سنة	≤ 20 000/سنة
5	طول شبكات الجهد المتوسط المنشأة أو المعاد تأهيلها	كلم	500	≤ 500 كلم/سنة	≤ 500 كلم/سنة
6	طول شبكات الجهد المنخفض المنشأة أو المعاد تأهيلها	كلم	600	≤ 600 كلم/سنة	≤ 600 كلم/سنة
7	حصة الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء	%	48%	≥ 50 %	≥ 70 %
8	قدرة الطاقة المتجددة الإضافية المشغلة	ميغاواط	0	≤ 160 ميغاواط	≤ 200 ميغاواط
9	عدد الشبكات الكهربائية المصغرة المشغلة	العدد	2	≤ 10/سنة	≤ 10/سنة
10	عدد نقاط الإنارة العمومية المركبة أو المعاد تأهيلها	العدد	4000	≤ 5000/سنة	≤ 5000/سنة
11	نسبة التنفيذ المادي لمشاريع الاستثمار	%	60	≥ 90 %	≥ 90 %
12	نسبة التنفيذ المالي للبرنامج	%	55	≥ 90 %	≥ 90 %

مصدر البيانات:

- DGEER/SOMELEC

الهدف رقم 2: تعزيز القدرات الوطنية لإنتاج الكهرباء ونقلها

طبيعة غاية النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين
- ☑ كفاءة الإدارة والنتيجة السنوية

- يتمثل الهدف في ضمان جاهزية خدمة خط 225 كيلوفولت نواكشوط-ازويرات في مطلع 2027؛
- جاهزية الدارة الثانية لخط نواكشوط-نواذيبو؛
- إطلاق أشغال مشروع الربط الكهربائي بين موريتانيا ومالي (PIEMM)؛
- تمويل المشاريع المعلقة؛
- قدرة إضافية تبلغ 60 ميغاواط؛
- بناء محطة بقدرة مستمرة 60 ميغاواط بشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إنجاز الدراسات الفنية لمحطة 230 ميغاواط في انجاكو بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المؤشرات

الرقم	مؤشر الأداء	الوحدة	الوضعية المرجعية في **2026** (أغسطس)	المستهدف الاسترشادي في **2027**	المستهدف الاسترشادي في **2028**
1	نسبة النفاذ إلى الكهرباء على المستوى الوطني	%	59 % في 2025	65%	70%
2	نسبة النفاذ إلى الكهرباء في الوسط الريفي	%	13%	35%	50%
3	عدد التجمعات السكنية المكهربة	العدد	47	+100 تجمع سكني/سنة	+100 تجمع سكني/سنة
4	قدرة إنتاج الكهرباء الإضافية المشغلة	ميغاواط	25	≤ 75 ميغاواط	≤ 100 ميغاواط
5	نسبة جاهزية حظيرة إنتاج الكهرباء	%	70	≥ 85 %	≥ 90 %
6	حصة الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء	%	48%	≥ 50 %	≥ 70 %
7	قدرة الطاقة المتجددة الإضافية المشغلة	ميغاواط	0	≤ 160 ميغاواط	≤ 200 ميغاواط
8	نسبة التنفيذ المادي لمشاريع الاستثمار	%	60	≥ 90 %	≥ 90 %
9	نسبة التنفيذ المالي للبرنامج	%	55	≥ 90 %	≥ 90 %

مصدر البيانات:

- MEP/DGEER

إيضاحات منهجية:

- تقدم الدراسات والأشغال

الهدف رقم 3: تحديث إطار الحوكمة وتحسين الخدمات الطاقوية

طبيعة غاية النتائج المستهدفة

- ☑ الفعالية الاجتماعية والاقتصادية
- ☑ جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين
- ☑ كفاءة الإدارة والنتيجة السنوية

- يتمثل هدف سنة 2027 في ضمان:
- اعتماد سياسة وتنفيذها؛
- إنارة عمومية فعالة؛
- إنجاز الدراسات.

المؤشرات

استراتيجية مصادق عليها

مصدر البيانات:

MEP/DGEER

إيضاحات منهجية:

- استراتيجية معتمدة

9 عرض الوسائل المطلوبة

1.9 المقترحات الميزانوية

الأعمال والأبواب	اعتمادات الالتزام		اعتمادات الدفع	
	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027	المعتمدة في قانون المالية المعدل 2026	المطلوبة لسنة 2027
برنامج الطاقة	**13 445 705 398**	**13 191 617 220**	**7 714 629 684**	**8 309 726 829**
العمل 1 : تطوير البنية التحتية الكهربائية وتعميم النفاذ إلى الطاقة	**12 892 192 448**	**13 005 617 220**	**7 615 402 448**	**8 243 213 879**
نفقات اقتناء السلع والخدمات	260 088 073	0	260 088 073	261 888 073
الإعانات والتحويلات الجارية	270 000 000	0	270 000 000	270 000 000
نفقات الاستثمار	12 362 104 375	13 005 617 220	7 085 314 375	7 381 153 410
نفقات أخرى	0	0	0	330 172 396
العمل 2 : النفاذ إلى خدمات الطاقة	**553 512 950**	**186 000 000**	**99 227 236**	**66 512 950**
نفقات الموظفين	4 877 200	0	4 877 200	4 877 200
الإعانات والتحويلات الجارية	18 635 750	0	18 635 750	18 635 750
نفقات الاستثمار	530 000 000	**186 000 000**	75 714 286	43 000 000

2.9 مقترحات الوظائف

وظائف الإدارة	الأعداد بمعادل الدوام الكامل السنوي			
	الأعداد الفعلية لسنة 2026	التوزيع المتوقع لسنة 2027		المجموع
		المغادرات المتوقعة	الالتحاقات المتوقعة	الفارق الالتحاقات ناقص المغادرات الأعداد في 2027
الموظفون	**11**	**0**	**7**	**+7** **18**
الفئة أ	11	0	7	+7 18
الفئة ب	0	0	0	0 0
الفئة ج	0	0	0	0 0
الفئة د	0	0	0	0 0
المتعاقدون	**1**	**0**	**0**	**0** **1**
المرسمون	**1**	**0**	**0**	**0** **1**
مجموع وظائف الإدارة على مستوى البرنامج	**13**	**0**	**7**	**+7** **20**

10 تبرير الاعتمادات المطلوبة

1.10 نفقات الموظفين

	2026 الوضع الحالي		2027 التوقع		الفارق 2027 / 2026	
	الأعداد بمعادل الدوام الكامل السنوي	التكلفة السنوية الإجمالية	الأعداد (1) بمعادل الدوام الكامل السنوي	التكلفة الإجمالية المقدرة (2)	فارق الأعداد (2027 - 2026)	فارق التكلفة (2027 - 2026)
الموظفون	**11**	**2 477 232**	**18**	**4 053 652**	**+7**	**+1 576 420**
الفئة أ	11	2 477 232	18	4 053 652	+7	+1 576 420
الفئة ب	0	0	0	0	0	0
الفئة ج	0	0	0	0	0	0
الفئة د	0	0	0	0	0	0
المتعاقدون	**1**	**162 744**	**1**	**162 744**	**0**	**0**
المرسمون	**1**	**114 000**	**1**	**114 000**	**0**	**0**
مجموع نفقات موظفي البرنامج	**13**	**2 753 976**	**20**	**4 330 396**	**+7**	**+1 576 420**

(1) أعداد 2027 = الأعداد الفعلية 2026 + الالتحاقات – المغادرات المتوقعة. (2) تكلفة مقدرة لسنة كاملة على أساس متوسط التكلفة السنوية لكل فئة المسجل في 2026 (كتلة الأجور الشهرية × 12، ملف أعداد موظفي وزارة الطاقة والنفط).

2.10 طلبات الاكتتاب

		طلبات الاكتتاب			التبرير
الأولوية	المهنة أو الوظيفة	العدد	منهم داخليون	منهم خارجيون	
1	المهندسون والأطر من الفئة أ	7	0	7	الكهرباء والطاقات المتجددة والكهربة الريفية: تعزيز قدرة المديرية العامة للكهرباء والطاقات المتجددة على إعداد مشاريع البنية التحتية الكهربائية والكهربة الريفية المدرجة في البرنامج ومتابعتها.
المجموع		**7**	**0**	**7**	

3.10 نفقات اقتناء السلع والخدمات

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2026 المبالغ	2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1	الإنارة العمومية	250 000 000	250 000 000	تسديد فواتير الإنارة العمومية (250 مليون أوقية جديدة)
1	إعداد السياسة الطاقوية	5 021 295	6 004 152	إعداد السياسة الطاقوية ومتابعتها (DGEER +20 %)
1	خلية ترقية الطاقات المتجددة والكهربة الريفية (CPERER)	4 300 000	5 000 000	تسيير الخلية ومتابعة مشاريع الكهربة الريفية (+16 %)
1	دراسة البنية التحتية الكهربائية لمدينة شنقيط والساحل	766 778	883 921	مواصلة دراسة البنية التحتية الكهربائية (+15 %)
المجموع		**260 088 073**	**261 888 073**	

4.10 الإعانات والتحويلات الجارية

درجة الأولوية	طبيعة النفقة	2026 المبالغ	2027 المبالغ	مبررات سنة 2027
1	إعانة التوازن للشركة الموريتانية للكهرباء	270 000 000	270 000 000	مساهمة الدولة في التوازن المالي للشركة الموريتانية للكهرباء
1	إعانة لوكالة تنمية الكهربة الريفية (ADER)	18 635 750	18 635 750	ترقية الكهربة الريفية
المجموع		**288 635 750**	**288 635 750**	

5.10 نفقات الاستثمار

الفصل الفرعي		قانون المالية الأصلي 2026	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
الرقم	البيان			
02	صيانة المراكز شبه الحضرية	4 000 000	4 000 000	4 000 000
03	بناء محطات هجينة رياحية وحرارية على الساحل	14 716 739	14 716 739	14 716 739
04	تطوير البنية التحتية الكهربائية الريفية في المناطق المعزولة	50 000 000	50 000 000	50 000 000
10	توسعة شبكات الجهد المتوسط بالمنطقة الجنوبية الشرقية، مشروع الحلقة بين كيهيدي وسيلبابي	536 717 636	536 717 636	398 088 677
11	توسعة المحطة المزدوجة بقدرة 180 ميغاواط بإضافة 60 ميغاواط	1 550 000 000	1 550 000 000	1 408 947 329
12	خط كهربائي 225 كيلوفولت والمحطات المرتبطة به (PIEMM)	83 160 000	83 160 000	83 160 000
32	كهربة 50 تجمعا سكنيا من خلال تحويل الدين الإسباني	3 000 000	3 000 000	3 000 000
33	مشروع BEST للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	300 000 000	207 000 000	50 000 000

الفصل الفرعي		قانون المالية الأصلي 2026	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
الرقم	البيان			
38	تعزيز الاستثمارات الإنتاجية والطاقوية في موريتانيا للتنمية المستدامة للمناطق الريفية (RIMDIR)	4 000 000	4 000 000	4 000 000
41	النفاذ الميسر إلى كهرباء نظيفة ومتجددة (الاتحاد الأوروبي)	75 714 286	75 714 286	43 000 000
51	المشروع الإقليمي للنفاذ إلى الكهرباء وتكنولوجيا تخزين الطاقة بالبطاريات	3 000 000	3 000 000	3 000 000
52	البرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية، مكون النفاذ إلى الكهرباء (PPGASDL)	2 000 000 000	2 000 000 000	1 845 437 255
53	البرنامج الاستعجالي لتحديث مدينة نواكشوط، مكون الكهرباء والإنارة العمومية	200 000 000	200 000 000	-
54	تعزيز شبكات التوزيع في نواكشوط (الجهد المتوسط والمنخفض والإنارة العمومية)	200 000 000	112 000 000	20 000 000
55	تعزيز حظيرة الإنتاج في نواكشوط ونواذيبو	350 000 000	350 000 000	260 000 000
58	تطوير الموارد الطاقوية ودعم قطاع المعادن (DREAM)، البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية	217 720 000	167 720 000	279 500 000
60	تعزيز قدرات الشركة الموريتانية للكهرباء	2 000 000 000	1 800 000 000	2 800 000 000
63	برنامج الكهربة الريفية في المناطق المعزولة (PERZI)، المرحلة الثانية والاتفاقية الثانية (البنك الإسلامي للتنمية)	-	-	157 303 410
	المجموع	**7 592 028 661**	**7 161 028 661**	**7 424 153 410**

ميزانية تركز على الاستثمار والكفاءات

يترجم مشروع الأداء السنوي 2027 لوزارة الطاقة والنفط توجهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والإطار متوسط المدى للنفقات 2027-2029 وبرنامج الاستثمار ذي الأولوية إلى اعتمادات ووظائف والتزامات بالنتائج. ويتمحور حول أربعة توجهات رئيسية.

الأرقام الرئيسية لسنة 2027	القيمة
اعتمادات الدفع المطلوبة	14 363,6 مليون أوقية جديدة (–5,6 % مقارنة بقانون المالية المعدل 2026)
حصة الاستثمار من اعتمادات الدفع	52 % (94 % من الموارد الداخلية)
حصة برنامج الطاقة	58 % من اعتمادات الدفع
اكتتاب الأطر من الفئة أ	28 (الدعم: 6، النفط: 15، الطاقة: 7)
أعداد موظفي الوزارة	153 بمعادل الدوام الكامل السنوي (128 في 2026)
نسبة النفاذ المستهدفة إلى الكهرباء	65 % وطنيا و35 % في الوسط الريفي

1 ميزانية منضبطة وموجهة نحو الاستثمار

تبلغ اعتمادات الدفع المطلوبة لسنة 2027 ما قدره 14 363,6 مليون أوقية جديدة، بانخفاض 5,6 % مقارنة بقانون المالية المعدل 2026 (15 216,9 مليون أوقية جديدة). ويمثل الاستثمار 52 % من اعتمادات الدفع (7 439,3 مليون أوقية جديدة)، ويمول بنسبة 94 % من الموارد الداخلية.

2 تعميم النفاذ إلى الكهرباء أولوية أولى

يستأثر برنامج الطاقة، بمبلغ 2 8 243,8 مليون أوقية جديدة وبزيادة 4,2 %، بنسبة 58 % من اعتمادات الوزارة. وتستهدف استثماراته، ولا سيما تعزيز قدرات الشركة الموريتانية للكهرباء والبرنامج الوطني لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية وتوسعة المحطة المزدوجة وحلقة الجهد المتوسط كيهيدي-سيلبابي، بلوغ نسبة نفاذ وطنية 65 % وريفية 35 % سنة 2027، وحصة للطاقات المتجددة لا تقل عن 50 % من مزيج الكهرباء.

3 أمن التموين وتثمين المحروقات

يضمن برنامج النفط (5 600,9 مليون أوقية جديدة) تنظيم أسعار المنتجات البترولية، مع تعديل مخصصاته وفق فرضيات الأسعار وسعر الصرف والكميات (–18.3 %). ويشمل ترسيخ استغلال السلحفاة الكبرى آحميم والتحضير لقرار الاستثمار في باندا-تيفت وتوسعة سعة تخزين نواكشوط بمقدار 100 000 م^3 وهيكلة شعبة الهيدروجين منخفض الكربون.

4 تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية

تعتزم الوزارة اكتتاب 28 إطارا من الفئة أ سنة 2027: 6 لبرنامج الدعم و15 لبرنامج النفط و7 لبرنامج الطاقة. وسترتفع أعدادها من 128 إلى 153 بمعادل الدوام الكامل السنوي، بتكلفة سنوية مقدرة لكتلة الأجور تبلغ 33,3 مليون أوقية جديدة (+30 %). كما يخصص برنامج الدعم 200 مليون أوقية جديدة لتكوين الأطر في مهن النفط والغاز والهيدروجين وغيرها.

ترتبط هذه الوسائل بالتزامات أداء محددة، سيخضع تحقيقها لمتابعة منتظمة وتقييم ضمن تقرير الأداء السنوي. وتسهم في تحقيق رؤية الوزارة المتمثلة في ضمان حصول كل موريتاني على خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة بتكلفة ميسورة، مع تعظيم العوائد الاقتصادية لقطاعي الطاقة والمحروقات خدمة لتنمية البلاد.